

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف - الجزائر
كلية علوم الاقتصاد و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم

تخصص: العلوم الاقتصادية

العنوان

تقلبات أسعار صرف الدولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات
النفطية في العشرية الأخيرة لكل من
(الجزائر، ليبيا، الإمارات، السعودية) دراسة مقارنة

من إعداد

♦ رقية سهلي

نوقشت يوم 2017/06/29. أمام اللجنة المكونة من :

رئيس	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف	أستاذ	بلغروز بن علي
مقرر	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف	أستاذ	راتول محمد
ممتحن	جامعة بن خلدون - تيارت	أستاذ	شريط عابد
ممتحن	المدرسة العليا للتجارة	أستاذ	بريش عبد القادر
ممتحن	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	أستاذ	عزي لخضر
ممتحن	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف	أستاذ محاضر أ	بربري محمد أمين

السنة الدراسية: 2016-2017



شكر وعرفان

أحمد الله تعالى الذي وفقني وأعانني وسدد خطاي لإنجاز هذا العمل
ثم لا أنسى أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في
إنجاز هذه الرسالة

وخاصة

الأستاذ المشرف راتول محمد الذي لم ييخل عليا

بنصائحه القيمة وتوجيهاته الصائبة.

والى الأستاذ الكريم "كتوش" الذي ساعدني كثيراً

والأستاذ عباد والأستاذ خالد .

كما أتقدم بالشكر إلى كافة الأصدقاء الذين

لم ييخلوا عليا بأفكارهم النيرة.

ونشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد

كما لا أنسى أن أتقدم بأسمى معاني الشكر المسبق

إلى أعضاء لجنة المناقشة، على قبولهم

مناقشة هذا العمل وإثرائه بالنصائح والتوجيهات القيمة.

الإهداء

إلى من قال فيهما رب الكون والبرية
"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "
أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما أملك في هذا الوجود، إلى من حملتني كرها و وضعتني كرها
إلى من سهرت و تعبت لراحتي، إلى من فرحت لفرحي و حزنت لحزني
إلى أمي ثم أمي ثم أمي.
إلى من أنار لي درب الحياة و كان السبب في وصولي إلى ما وصلت إليه
إلى من ضحى و كافح لأجلي، إلى من علمني أن الصبر عن الأشياء سبيل الظفر بها.
إلى أبي.
إلى رفيق دربي وسندي في الحياة زوجي حليم.
إلى الشمعتين اللتين أنارت حياتي وجعلت لها معنى سمية وسيف الإسلام
إلى إخوتي من صغيروهم لكبيرهم
إلى براعم النقاء و الصفاء محمد فراس، الاء، وائل ياسين، أميرة ، زكريا، ميرال.
إلى كل الاصدقاء ومن يعرف سهلي رقية
إلى كل من علموني أن العلم سلاح والأخلاق ذخيرته.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
I	كلمة شكر وتقدير
II	الإهداء
III	فهرس المحتويات
IV	فهرس الجداول والأشكال البيانية
أ-ح	مقدمة
09	الفصل الأول : نظم سعر الصرف وتطورها في الاقتصاد الجزائري
09	تمهيد:
10	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف .
10	المطلب الأول :تعريف ،وظائف سعر الصرف.
10	أولا: تعريف سعر الصرف.
12	ثانيا: وظائف سعر الصرف.
13	المطلب الثاني :صيغ سعر الصرف.
13	أولا: سعر الصرف الاسمي والحقيقي.
14	ثانيا:سعر الصرف الفعلي
17	ثالثا: سعر الصرف التوازي.
19	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.
19	أولا: العوامل الأساسية.
23	ثانيا: العوامل الفنية.
24	المبحث الثاني: أسواق سعر الصرف وأهم المتدخلون فيه.
24	المطلب الأول:تعريف سوق الصرف وخصائصه.
24	أولا:تعريف سوق الصرف.
25	ثانيا:خصائص سوق الصرف الأجنبية.
26	ثالثا:بعض أسس و قواعد التعامل في سوق العملات.
27	المطلب الثاني:أقسام سوق الصرف و مزاياه.

فهرس المحتويات

27	أولاً: سوق الصرف التقليدي.
29	ثانياً: سوق مقايضة العملات swap
30	ثالثاً: سوق خيار العملات الأجنبية و أنواعها
31	رابعاً: سوق العقود المالية المستقبلية للعملات الأجنبية وخصائصها
32	المطلب الثالث: عمليات و وظائف سوق الصرف الأجنبي
32	أولاً: التغطية و تجنب المخاطر
32	ثانياً: المضاربة
33	ثالثاً: عمليات التحكيم (المراجعة)
34	رابعاً: تسوية المدفوعات الدولية و تحديد أسعار صرف العملات
35	المطلب الرابع: المتعاملون في سوق الصرف، وأهم العملات الصعبة المتداولة دولياً .
35	أولاً: المتعاملون في سوق الصرف
37	ثانياً: أهم العملات الصعبة المتداولة دولياً
39	المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف
39	المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية
39	أولاً: فروض النظرية
41	ثانياً: محتوى النظرية
43	ثالثاً: أهم الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل القوة الشرائية
44	المطلب الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة
45	أولاً: تعادل أسعار الفائدة المغطاة
46	ثانياً: تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة
47	ثالثاً: الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل أسعار الفائدة
48	المطلب الثالث: نظرية كفاءة السوق و نظرية مندل فليمنج
48	أولاً: نظرية كفاءة السوق
48	ثانياً: نظرية مانديل فليمنج
52	المطلب الرابع: نظريات أخرى مفسرة لسعر الصرف
52	أولاً: النظرية الكمية
53	ثانياً: نظرية الأرصد

فهرس المحتويات

53	ثالثا: النظرية الإنتاجية
54	رابعا: نظرية المحفظة
55	المبحث الرابع: أنظمة وسياسات سعر الصرف
55	المطلب الأول: نظام الصرف الثابت
56	أولا: نظام قاعدة الذهب
57	ثانيا: نظام الصرف الثابت القابل للتعديل (نظام الصرف بالذهب)
59	المطلب الثاني: نظام الصرف العائم (الحر او المرن)
59	أولا: التعويم المدار
59	ثانيا: التعويم الحر
60	المطلب الثالث: نظام الرقابة على الصرف
60	أولا: مفهوم، أشكال، أهداف الرقابة على الصرف
61	ثانيا: الانتقادات الموجهة لنظام الرقابة على الصرف
62	المطلب الرابع: سياسة سعر الصرف
62	أولا: تعريف سياسة سعر الصرف
63	ثانيا: أدوات سياسة سعر الصرف
66	المبحث الخامس: تطور نظم وسياسات الصرف في الإقتصاد الجزائري
66	المطلب الأول: سياسة سعر الصرف الموجه (1963-1986)
66	أولا: تطور نظام الصرف
68	ثانيا: الرقابة على الصرف خلال الفترة (1963-1986)
70	المطلب الثاني: سياسة الصرف بعد التحرير
70	أولا: سياسة الصرف الايجابية أو التسيير الديناميكي لسعر الصرف
73	ثانيا: تطور الرقابة على الصرف بعد التحرير
75	المطلب الثالث: أداء الدينار الجزائري
75	أولا: القيمة الداخلية للدينار الجزائري
76	ثانيا: القيمة الخارجية للدينار الجزائري
78	خلاصة الفصل
79	الفصل الثاني: تطورات السوق النفطية العالمية وتأثيرها على الاقتصاديات العربية

فهرس المحتويات

79	تمهيد
80	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النفط
80	المطلب الأول : ماهية النفط
80	أولاً: تعريف النفط
81	ثانياً: نشأة و أصل النفط
84	ثالثاً :أنواع النفط
85	المطلب الثاني:مقاييس ، مظاهر الوحدة النفطية و طرق اكتشافها
85	أولاً: مقاييس الوحدة النفطية
85	ثانياً:مظاهر تواجد النفط
87	ثالثاً:طرق استكشاف النفط
89	المطلب الثالث :نظريات تكوين النفط و احتياطه.
89	أولاً: نظريات تكوين النفط
91	ثانياً:احتياط النفط العالمي
95	المطلب الرابع:مراحل الصناعة النفطية وأفضليتها
95	أولاً:الصناعة النفطية
96	ثانياً:مراحل الصناعة النفطية
97	ثالثاً:أفضلية النفط على مصادر الطاقة البديلة
99	المبحث الثاني: تطورات السوق النفطية العالمية
99	المطلب الأول:الأسواق النفطية
99	أولاً: تعريف السوق النفطي
100	ثانياً: العوامل المحددة لنطاق السوق
101	ثالثاً:طبيعة أنواع الأسواق النفطية
105	المطلب الثاني:المحددات الرئيسية لسوق النفط
105	أولاً:الطلب على السوق النفطي.
107	ثانياً:العرض على السوق النفطي.
109	المطلب الثالث:العناصر المكونة للسوق العالمية النفطية
109	أولاً:الشركات العالمية للبترول وموقعها في السوق العالمي.

فهرس المحتويات

110	ثانيا: منظمة الأوبك العالمية و الأوابك
113	ثالثا: منظمة الطاقة الدولية
114	المطلب الرابع: تطور تسعير النفط
114	أولا: السعر النفطي و أنواعه
117	ثانيا: كيفية تسعير النفط
119	المبحث الثالث: تطورات أسعار النفط
119	المطلب الأول: تقلبات أسعار النفط قبل سنة 2000
119	أولا: الأزمات النفطية قبل سنة 1990 .
120	ثانيا: تطور أسعار النفط الخام ودرجة تقلباتها خلال الفترة 1999-1990
121	المطلب الثاني: تقلبات أسعار النفط بعد سنة 2000
121	أولا: تطور أسعار النفط الخام ودرجة تقلباتها خلال الفترة 2000-2011.
124	ثانيا: تطور أسعار النفط الخام ودرجة تقلباتها خلال الفترة 2012-2015
129	المطلب الثالث: أسباب إنخفاض سعر النفط في سنة 2014.
129	أولا: العوامل المؤثرة في أسعار النفط
130	ثانيا: أسباب الطفرة النفطية الرابعة في سنة 2014
133	المطلب الرابع: الميزان التجاري النفطي للدول المنتجة والمستهلكة للنفط
136	المبحث الرابع: مكانت العائدات النفطية العربية في اقتصادياتها
136	المطلب الأول: مميزات الثروة النفطية العربية
136	أولا: تاريخ اكتشاف النفط العربي
137	ثانيا: مميزات النفط العربي
143	المطلب الثاني: تطور إنتاج و استهلاك النفط في الدول العربية
143	أولا: تطور استهلاك النفط في الدول العربية
145	ثانيا: تطور إنتاج النفط في الدول العربية
146	المطلب الثالث: أهمية النفط العربي
146	أولا: النفط مصدر للدخل ومورد للعمالات الأجنبية
147	ثانيا: دور النفط في التنمية العربية
148	ثالثا: الصناعة النفطية قطاع واسع للعمل

فهرس المحتويات

149	المطلب الرابع : العائدات النفطية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية
149	أولاً:النمو الاقتصادي
151	ثانياً:الموازنة العامة
152	ثالثاً:الميزان التجاري
153	رابعاً:التنمية البشرية
153	خامساً:التضخم
154	سادساً: البطالة
155	سابعاً:أسواق الأسهم
156	خلاصة الفصل
157	الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وانعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية
157	تمهيد
158	المبحث الأول:ماهية الدولار وتطوره التاريخي
158	المطلب الأول : ظهور الدولار كعملة دولية
158	أولاً:نشأة الدولار
160	ثانياً- أنواع وفئات العملة الأمريكية المتداولة
162	المطلب الثاني : مقومات الدولار الأمريكي
162	أولاً:الدولار وعملة الإحتياط الدولية
163	ثانياً:الدولار عملة التجارة الدولية
165	المطلب الثالث:مكانة الدولار الأمريكي في النظام الاقتصادي العالمي
165	أولاً: عوامل القوة في الإقتصاد الأمريكي
168	ثانياً: أدوات الهيمنة الأمريكية
169	ثالثاً: عوامل القوة السياسية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية
170	المطلب الرابع: أهم أزمات الدولار الأمريكي (أزمة عام 1971 وأزمة عام 2008)
170	أولاً: أزمة 1971 للدولار الأمريكي
174	ثانية: الدولار والأزمة المالية العالمية لعام 2008
176	المبحث الثاني:إنعكاس تقلبات سعر صرف الدولار على الاقتصاد العالمي
176	المطلب الأول :أثار انخفاض سعر صرف الدولار على الاقتصاد العالمي

فهرس المحتويات

176	أولاً: التأثير على الاقتصاد الأمريكي
177	ثانياً: التأثير على أسعار الذهب
179	ثالثاً: التأثير على النفط
179	رابعاً: التأثير على معدلات التضخم الدولية
180	خامساً: التأثير على الأسواق المالية
181	سادساً: التأثير على البطالة
182	المطلب الثاني: انعكاسات ارتفاع الدولار الأمريكي في الآونة الأخيرة
182	أولاً: التأثير على الإقتصاديات المتقدمة
184	ثانياً: التأثير على الإقتصاديات النامية
187	ثالثاً: قنوة تأثير الدولار الأمريكي على أسعار السلع الأساسية
188	المبحث الثالث: اليورو العملة الأوروبية الموحدة
188	المطلب الأول: النظام النقدي الأوروبي
188	أولاً: الثعبان النقدي الأوروبي
191	ثانياً: النظام النقدي الأوروبي، أهدافه، خصائصه، ميكانيزمات سيره
196	ثالثاً: تطور النظام النقدي الأوروبي
197	المطلب الثاني: إتمام الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية
197	أولاً: معاهدة ماستريخت وميلاد الاورو
201	ثانياً: دخول الاورو حيز التداول
211	المطلب الثالث: مزايا وعيوب العملة الأوروبية الموحدة
211	أولاً: الأزمات و المشاكل التي تعرضت لها العملة الأوروبية الموحدة (الايرو)
213	ثانياً- بعض المشاكل التي واجهة ميلاد اليورو
214	ثالثاً: مزايا العملة الأوروبية الموحدة
218	المبحث الرابع: تقلبات عائدات الصادرات النفطية
218	المطلب الأول: المخاطر التي تهدد مركزية الدولار أمام منافسة الاورو للنظام النقدي الدولي الراهن
218	أولاً: تراكم العجز التجاري والمالي.
220	ثانياً: المستوى المعيشي
221	ثالثاً: بطء التعافي في الاقتصاد الأمريكي وارتفاع التضخم

فهرس المحتويات

222	رابعاً: عدم اليقين في السياسات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية.
224	خامساً: سياسات التيسير الكمي
225	المطلب الثاني: تطور سعر صرف اليورو أما الدولار والتحديات التي تعيقه لاحتلال مكانة الدولار
225	أولاً: تطور سعر صرف اليورو أمام الدولار
226	ثانياً التحديات التي تعيق الاورو عن احتلال مكانة الدولار
229	المطلب الثالث: العائدات البترودولارية أمام صراع اليورو دولار
229	أولاً: الفوائض المالية البترودولارية.
235	ثانياً: تحليل العلاقة بين الدولار الأمريكي وسعر النفط(عائدات الصادرات النفطية)
238	المطلب الرابع: إعادة تسعير النفط واعتماد عملة دولية موحدة خارج الدولار.
238	أولاً: إعادة تسعير النفط خارج الدولار
240	ثانياً: التحول من البترودولار إلى البتروبيورو
241	ثالثاً: ضرورة اعتماد عملة دولية موحدة
244	خلاصة الفصل
246	الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على عائدات الصادرات النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية(دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)
246	تمهيد
246	المبحث الأول: قطاع المحروقات في الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية
246	المطلب الأول: تاريخ النفط في الجزائر قبل وبعد الاستقلال
246	أولاً: النفط الجزائري قبل الاستقلال
250	ثانياً: النفط الجزائري بعد الاستقلال
253	ثالثاً: تطور إنتاج ، احتياط واستهلاك النفط والغاز في الجزائر
258	المطلب الثاني : تاريخ و إمكانيات النفط في ليبيا
258	أولاً: الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط
259	ثانياً: الاقتصاد الليبي بعد اكتشاف النفط
262	ثالثاً: تطور احتياط وإنتاج النفط والغاز في ليبيا
267	المطلب الثالث: تاريخ وإمكانيات النفط في الإمارات

فهرس المحتويات

267	أولاً: الاقتصاد الإماراتي قبل اكتشاف النفط
268	ثانياً: الاقتصاد الإماراتي بعد اكتشاف النفط
270	ثالثاً: تطور احتياط و إنتاج النفط و الغاز في الإمارات
274	المطلب الرابع: تاريخ و إمكانيات النفط في السعودية
274	أولاً: البيان الاقتصادي للسعودية العربية قبل البترول
275	ثانياً: نشأة البترول في السعودية
277	ثالثاً: تطور احتياط وإنتاج النفط والغاز في السعودية
281	المطلب الخامس: مقارنة الإنتاج والإحتياط من النفط والغاز لدول الدراسة الأربعة
281	أولاً: نقاط التشابه
281	ثانياً: نقاط الاختلاف
285	المبحث الثاني: تطور الصناعة النفطية والعائدات النفطية لدول الدراسة
285	المطلب الأول: تطور الصادرات النفطية وعائداتها تبعا لتطور الصناعة النفطية في الجزائر
285	أولاً: تطور الصناعة النفطية
290	ثانياً: تطور العائدات النفطية الجزائرية
296	المطلب الثاني: تطور الصادرات النفطية وعائداتها تبعا لتطور الصناعة النفطية في ليبيا
296	أولاً : تطور الصناعة النفطية الليبية
299	ثانياً: تطور الصادرات والإيرادات النفطية في ليبيا
304	المطلب الثالث: تطور الصادرات النفطية وعائداتها تبعا لتطور الصناعة النفطية في الإمارات
304	أولاً : تطور الصناعة النفطية
305	ثانياً: تطور الصادرات والإيرادات النفطية في الإمارات
311	المطلب الرابع: تطور الصادرات النفطية وعائداتها تبعا لتطور الصناعة النفطية في السعودية
311	أولاً: تطور الصناعة النفطية في السعودية
312	ثانياً: تطور الصادرات والعائدات النفطية في السعودية
318	المطلب الخامس: مقارنة الصناعة النفطية ،الصادرات النفطية وعائداتها بين دول الدراسة
318	أولاً: نقاط التشابه
318	ثانياً: نقاط الاختلاف
323	المبحث الثالث: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على اقتصاديات دول الدراسة

فهرس المحتويات

323	المطلب الأول: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على الاقتصاد الجزائري
323	أولاً: تقلبات أسعار صرف الدولار على الدينار الجزائري واحتياطي الصرف
326	ثانياً: تقلبات أسعار صرف الدولار على عائدات الصادرات النفطية الجزائرية
329	ثالثاً: تقلبات أسعار صرف الدولار على الدين الخارجي والتجارة الخارجية
332	رابعاً: تقلبات أسعار صرف الدولار على التضخم
333	خامساً: تقلبات أسعار صرف الدولار و انعكاساتها على الناتج المحلي الإجمالي
335	المطلب الثاني: تقلبات أسعار صرف الدولار على الاقتصاد الليبي
335	أولاً: تقلبات أسعار صرف الدولار على الدينار الليبي و احتياطي الصرف
338	ثانياً: تقلبات أسعار صرف الدولار على عائدات الصادرات النفطية الليبية
340	ثالثاً: تقلبات أسعار صرف الدولار على الميزان التجاري الإجمالي
341	رابعاً: تقلبات أسعار صرف الدولار على التضخم
342	خامساً: تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على الناتج المحلي الإجمالي
344	المطلب الثالث: تقلبات أسعار صرف الدولار على عائدات الصادرات النفطية الإماراتية
344	أولاً: تقلبات أسعار صرف الدولار على الدرهم الإماراتي واحتياطي الصرف.
346	ثانياً: تقلبات أسعار صرف الدولار على عائدات الصادرات النفطية الإماراتية
348	ثالثاً: تقلبات أسعار صرف الدولار على تطور الميزان التجاري
349	رابعاً: تقلبات أسعار صرف الدولار على التضخم
351	خامساً: تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على الناتج المحلي الإجمالي
353	المطلب الرابع: تقلبات أسعار صرف الدولار أمام الريال على الاقتصاد السعودي
353	أولاً: تقلبات أسعار صرف الدولار على الريال السعودي واحتياطي الصرف
355	ثانياً: تقلبات أسعار صرف الدولار على عائدات الصادرات النفطية السعودية
357	ثالثاً: تقلبات أسعار صرف الدولار على تطور التجارة الخارجية
358	رابعاً: تقلبات أسعار صرف الدولار على التضخم
359	خامساً : تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على الناتج المحلي الإجمالي
361	المطلب الخامس: المقارنة بين تقلبات الدولار على عائدات الصادرات النفطية و تبعاتها لدول الدراسة
361	أولاً: نقاط التشابه
362	ثانياً: نقاط الاختلاف

فهرس المحتويات

368	المبحث الرابع: تحديات وأفاق القضاء على تبعية النفط
368	المطلب الأول: الصناديق السيادية وفعاليتها في تسيير مداخل النفط
368	أولا : مفهوم الصناديق السيادية
371	ثانيا: تجارب دول الدراسة مع الصناديق السيادية
385	المطلب الثاني: الطاقة المتجددة كبديل للنفط
385	أولا:الطاقة الشمسية
386	ثانيا:طاقة الرياح كبديل للنفط
389	ثالثا : الطاقة الحرارية الجوفية كبديل للنفط
389	رابعا: الطاقة المائية كبديل للنفط
391	خامسا:الطاقة النووية
392	المطلب الثالث : صناعة الطاقة المتجددة في الجزائر كمرحلة لما بعد البترول
392	أولا :المشاكل والتحديات التي تواجه النفط في الجزائر
393	ثانيا: التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر.
395	ثالثا: إجراءات الحفاظ على الطاقة و ترشيد استهلاكها
400	خلاصة الفصل
402	الخاتمة العامة
408	المراجع
427	الملاحق

فهرس الجداول والأشكال البيانية

فهرس الجداول

الترقيم	البيان	الصفحة
الجدول (01-01)	أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل بعض العملات	76
الجدول (01-02)	الإحتياطي العالمي المؤكد من النفط الخام خلال الفترة 2006 - 2014	93
الجدول (02-02)	إحتياطي النفط المؤكد في البلدان العربية لعام 2014	139
الجدول (03-02)	معدل تكلفة إنتاج برميل من النفط في نهاية عام 2015	140
الجدول (01-03)	فئات الدولار الأمريكي	161
الجدول (02-03)	أوزان العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة	262
الجدول (03-03)	مكونات سلة عملات الإيكو خلال الفترة 1989 - 1999.	195
الجدول (04-03)	الإتحاد الأوروبي، مؤشرات التقارب لعام 1995	202
الجدول (05-03)	العجز التجاري الأمريكي خلال الفترة 1950-2004.	219
الجدول (06-03)	رصيد الموازنة الأمريكية السنوي خلال الفترة 2000-2013	220
الجدول (01-04)	تطور الإستهلاك الوطني حسب نوع الطاقة في الجزائر خلال الفترة (2003-2012)	257
الجدول (02-04)	تطور حجم وهيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2000	292
الجدول (03-04)	تطور حجم وهيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2001-2012	293
الجدول (04-04)	الأهمية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2010	300
الجدول (05-04)	البنود الرئيسية في ميزان المدفوعات لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1975 إلى 2000.	306
الجدول (06-04)	تطور الصادرات النفطية خلال الفترة 2001 - 2014.	308
الجدول (07-04)	تطور العائدات النفطية السعودية خلال الفترة 1969 - 1984	313
الجدول (08-04)	تطور صادرات النفط الخام وعائدات النفط في السعودية خلال الفترة 1985 - 1999.	315
الجدول (09-04)	تطور الإيرادات النفطية السعودية خلال الفترة 2000 - 2015.	316
الجدول (10-04)	تطورات إجمالي الدين الخارجي الجزائري خلال الفترة 2002 - 2014	329
الجدول (11-04)	الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال سنة 2015	334
الجدول (12-04)	الصناديق السيادية في السعودية عام 2009	382
الجدول (13-04)	الإمكانات الشمسية في الجزائر	398

فهرس الجداول والأشكال البيانية

فهرس الأشكال

الترقيم	البيان	الصفحة
الشكل (01،01)	منحنى الطلب على الصرف الأجنبي	17
الشكل (01، 02)	منحنى العرض على الصرف الأجنبي	17
الشكل (01-03)	منحنى توازن سوق الصرف	18
الشكل (01-04)	وضعيات منحنيات LM، IS، BOP في ظل حرية إنتقال رأس المال	50
الشكل (01-05)	أثر السياسة النقدية التوسعية في ظل نظام صرف ثابت والمرن	50
الشكل (01-06)	أثر السياسة المالية التوسعية في نظام الصرف الثابت والمرن على التوالي	51
الشكل (01-07)	آلية تحديد سعر الصرف العملة في نظام أسعار الصرف العائمة	59
الشكل (01-08)	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واليورو (1990-2013)	73
الشكل (02-01)	نشاط المسح الزلزالي في مختلف مناطق العالم خلال الفترة 2009-2013	88
الشكل (02-02)	المعدل السنوي لسلة خدمات اوبك خلال الفترة 2000-2015	103
الشكل (02-03)	فروق الأسعار المستقلة للعقود الأجلة عن السعر الفوري، وفرق السعر المستقبلي للعقد الأبعد أجلا عن السعر المستقبلي للعقد الأقرب أجلا	104
الشكل (02-04)	النمو الإقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط خلال الفترة 2010-2014	106
الشكل (02-05)	إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2010-2014	106
الشكل (02-06)	إمداد العالم من النفط وسوائل الغاز الطبيعي خلال الفترة 2010-2014	108
الشكل (02-07)	توزع إجمالي إحتياطيات الشركات النفطية الخمس الكبرى من النفط الخام	110
الشكل (02-08)	الفائض في الميزان التجاري للنفط الخام	112
الشكل (02-09)	تطور القيمة الإسمية للأسعار وللعائدات النفطية للدول الأعضاء	113
الشكل (02-10)	صافي الميزان التجاري للنفط الخام وفق المجموعات الدولية خلال الفترة (2004-2014)	133
الشكل (02-11)	صافي الميزان التجاري للمنتجات النفطية وفق المجموعات الدولية خلال الفترة 2004-2014	134
الشكل (02-12)	الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالأسعار الجارية خلال الفترة 2010-2013	143
الشكل (02-13)	متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية خلال الفترة 2010-2013	144
الشكل (02-14)	تطور إنتاج النفط الخام في الدول العربية خلال الفترة 2010-2014	145

فهرس الجداول والأشكال الببانية

150	الشكل (02-15) تطور العائدات النفطية والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001 - 2011
152	الشكل (02-16) فائض/عجز الموازنة العامة والعائدات النفطية في الدول النفطية خلال الفترة 2001-2011
153	الشكل (02-17) الميزان التجاري والعائدات النفطية في الدول النفطية خلال الفترة 2001-2011
182	الشكل (03-01) إبتجاهات الأسعار في منطقة اليورو
182	الشكل (03-02) اليورو مقارنة بعملات دول مجموعة السبع
186	الشكل (03-03) التغيرات الشهرية لأسعار الذهب
186	الشكل (03-04) الفرق بين سعر خام برنت وسعر خام غرب تكساس
190	الشكل (03-05) الثعبان النقدي
223	الشكل (03-06) أجواء عدم اليقين في السياسة الإقتصادية الأمريكية
225	الشكل (03-07) تطور سعر صرف الأورو أمام الدولار خلال سنة 2011-2012-2013
228	الشكل (03-08) الديون السيادية لبعض دول منطقة الأورو لعامي 2008 و2009،
236	الشكل (03-09) رسم بياني ويوضح العلاقة العكسية بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار
253	الشكل (04-01) تطور إنتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 2000-2014
254	الشكل (04-02) تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014
255	الشكل (04-03) تطور إحتياطيات النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2014.
256	الشكل (04-04) تطور إحتياطيات الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014
263	الشكل (04-05) تطور إحتياطيات النفط الخام في ليبيا.
264	الشكل (04-06) تطور إحتياطيات الغاز الطبيعي في ليبيا
265	الشكل (04-07) تطور إنتاج النفط الخام في ليبيا خلال الفترة 2000-2014
266	الشكل (04-08) تطور إنتاج الغاز الطبيعي في ليبيا خلال الفترة 2000-2014
271	الشكل (04-09) تطور إحتياطيات النفط الخام للإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2000-2014
272	الشكل (04-10) تطور إحتياطيات الغاز الطبيعي للإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2000-2014
272	الشكل (04-11) تطور إنتاج النفط الخام في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2000-2014
273	الشكل (04-12) تطور إنتاج الغاز الطبيعي للإمارات خلال الفترة 2000-2014

فهرس الجداول والأشكال الببانية

277	تطور إحتياطات النفط الخام في السعودية خلال الفترة 2000- 2015	الشكل (04-13)
278	الإحتياطي الثابت من شركة "ارامكو" السعودية في سنة 2015	الشكل (04-14)
278	تطور إحتياطات الغاز الطبيعي في السعودية خلال الفترة 2000-2015	الشكل (04-15)
279	الإنتاج الشهري من النفط الخام من سنة 1990 إلى أكتوبر 2014.	الشكل (04-16)
279	تطور إنتاج النفط الخام في السعودية من سنة 2000-2015	الشكل (04-17)
280	تطور إنتاج الغاز الطبيعي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2014	الشكل (04-18)
282	مقارنة الإحتياطي من النفط الخام بين الدول الدراسة الأربعة خلال الفترة 2000-2014	الشكل (04-19)
283	مقارنة إنتاج النفط الخام بين دول الدراسة الأربعة خلال الفترة 2000-2014	الشكل (04-20)
283	مقارنة إنتاج الغاز الطبيعي المسوق بين دول الدراسة الأربعة خلال الفترة 2000-2014	الشكل (04-21)
287	المسح الزلزالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	الشكل (04-22)
288	تطور إكتشاف النفط والغاز والحفر الاستكشافي التطويري في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	الشكل (04-23)
289	إجمالي طاقة مصفاة سكيكة، أرزيو وحاسي مسعود خلال الفترة 2000-2014	الشكل (04-24)
290	تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر للفترة خلال الفترة 1970-2014	الشكل (04-25)
297	المسح الزلزالي في ليبيا خلال الفترة 2000-2014	الشكل (04-26)
297	تطور إكتشاف النفط والغاز والحفر الاستكشافي التطويري في ليبيا خلال الفترة 2000-2014	الشكل (04-27)
298	تطور طاقات المصافي الليبية خلال الفترة 2000-2014	الشكل (04-28)
304	تطور نشاط الحفر الاستكشافي وإكتشاف النفط والبترول في الإمارات خلال الفترة 2000-2014	الشكل (04-29)
305	تطور طاقات المصافي الإماراتية خلال الفترة 2000-2014	الشكل (04-30)
310	تطور عائدات النفط في الإمارات خلال الفترة 2001- 2014	الشكل (04-31)
311	إكتشاف النفط والغاز في السعودية خلال الفترة 2000-2014	الشكل (04-32)
312	تطور طاقات المصافي السعودية خلال الفترة 2000-2014	الشكل (04-33)
319	المقارنة بين تصدير النفط الخام لدول الدراسة الأربعة خلال الفترة 1975-2014	الشكل (04-34)

فهرس الجداول والأشكال البيانية

320	الإكتشافات النفطية في كل من الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية خلال الفترة 2000-2014	الشكل (04-35)
321	عدد الإكتشافات من الغاز الطبيعي في كل من الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية خلال الفترة 2000-2014	الشكل (04-36)
322	إجمالي طاقات المصافي لدول الدراسة الأربعة خلال الفترة 2000-2014	الشكل (04-37)
324	تقلبات تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في متوسط الفترة وعلاقتها بسعر النفط الاسمي والحقيقي خلال الفترة 2000-2015	الشكل (04-38)
325	تطورات إحتياطيات الصرف الأجنبي الجزائري خلال الفترة 2000-2015	الشكل (04-39)
326	تقلبات أسعار صرف الدولار على تطور العائدات البترودولارية من الصادرات النفطية خلال الفترة (2000-2015)	الشكل (04-40)
330	حركة ميزان التجارة الجزائرية بالمليارات الدولارات الأمريكية خلال الفترة (2000-2015/السداسي الأول)	الشكل (04-41)
332	هيكل الواردات للجزائر لسنة 2015	الشكل (04-42)
332	هيكل الصادرات للجزائر لسنة 2015	الشكل (04-43)
332	تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2015	الشكل (04-44)
334	تطور الناتج المحلي الإجمالي ونموه خلال الفترة من 2000-2015	الشكل (04-45)
336	تقلبات تطور سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي في متوسط الفترة وعلاقتها بسعر النفط الاسمي والحقيقي خلال الفترة 2000-2015	الشكل (04-46)
337	تطور اجمالي الاحتياطيات (بما فيها الذهب)	الشكل (04-47)
338	تقلبات أسعار صرف الدولار على تطور العائدات البترودولارية من الصادرات النفطية خلال الفترة (2000-2015)	الشكل (04-48)
340	حركة الميزان التجاري الليبي خلال الفترة 2000-2014	الشكل (04-49)
341	التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الليبية خلال عام 2014.	الشكل (04-50)
341	تطورت معدلات التضخم الليبي خلال الفترة 2000-2014	الشكل (04-51)
343	تطور الناتج المحلي الإجمالي ونموه خلال الفترة 2000-2015	الشكل (04-52)
344	تطور سعر صرف الدرهم الإماراتي مقابل الدولار الأمريكي في متوسط الفترة وعلاقتها بسعر النفط الاسمي والحقيقي خلال الفترة 2000-2015.	الشكل (04-53)
345	تطور اجمالي الاحتياطيات الاماراتية خلال الفترة 2000-2015	الشكل (04-54)
347	تقلبات اسعار صرف الدولار على تطور العائدات البترودولارية من الصادرات النفطية	الشكل (04-55)

فهرس الجداول والأشكال البيانية

	خلال الفترة 2000-2015	
348	حركة الميزان التجاري الإماراتي خلال الفترة 2000-2015	الشكل (04-56)
349	تطور معدلات التضخم في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2000-2015	الشكل (04-57)
351	تطور الناتج الإجمالي ونموه خلال الفترة 2000-2015	الشكل (04-58)
354	تقلبات تطور سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي في متوسط الفترة وعلاقتها بسعر النفط الاسمي والحقيقي خلال الفترة 2000-2015	الشكل (04-59)
354	تطور إحتياطي الصرف للإمارات خلال الفترة 2000-2015	الشكل (04-60)
355	تقلبات أسعار صرف الدولار على تطور العائدات البترودولارية من الصادرات النفطية خلال الفترة 2000-2015	الشكل (04-61)
357	حركة الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2015	الشكل (04-62)
358	تطور التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2015	الشكل (04-63)
360	تطور الناتج المحلي ونموه خلال الفترة 2000-2015	الشكل (04-64)
361	علاقة بين تقلبات اسعار صرف الدولار و سعر البترول	الشكل (04-65)
363	تطور عملات الدول الأربعة تبعا لتقلبات أسعار صرف الدولار الأمريكي خلال الفترة 2000-2015	الشكل (04-66)
364	الاحتياطي الاجنبي للجزائر وليبيا والامارات و السعودية خلال الفترة 2000-2015	الشكل (04-67)
365	كمية الصادرات من النفط الخام في الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية	الشكل (04-68)
365	تطور الصادرات والواردات لدول الدراسة خلال الفترة 2000-2015	الشكل (04-69)
366	معدلات التضخم للجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية خلال الفترة 2000-2015	الشكل (04-70)
367	تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول الدراسة خلال الفترة 2000-2015	الشكل (04-71)
377	الإيرادات النفطية ونفقات الحكومة الليبية خلال الفترة 1990-2005	الشكل (04-72)

التوطئة :

ترتبط العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة للتبادل التجاري الخارجي القائم أساسا على مبدأ التخصص الدولي، ارتباطا مباشرا بعمليات المدفوعات الدولية، حيث ينشأ عن هذا التبادل قيام عدد ضخم من علاقات دائنة وأخرى مدينة، تتطلب تسويتها وسائل دفع دولية تتمتع بدرجة عالية من الوفرة والانسحاب. في هذا المنطلق، عملت دول العالم المتقدم على إنشاء نظام يهدف إلى خلق تنسيق نقدي عرف بنظام بروتن وودز، قام على أنقاض النظام النقدي قاعدة الذهب، حيث اهتم بمعالجة الاختلالات المؤقتة الناتجة من التبادلات الدولية في موازين المدفوعات ومراقبة أسعار الصرف، من خلال دوره القائم على تثبيت أسعار صرف العملات بالدولار الذي كان بدوره مثبتا بالذهب، غير أن هذا النظام جسد وجهة نظر الدول المتقدمة الرأسمالية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي استفادت منه، حيث قامت بتمويل الاحتياجات العالمية من السيولة الدولية عن طريق الإصدار النقدي، مستفيدة من عدم قدرة الاحتياطيات الدولية الذهبية التي كانت تمثل أداة لتسوية المدفوعات الدولية على مواكبة نمو الإنتاج العالمي من السلع والخدمات، مما أعطى الدولار الأمريكي دورا أساسيا في تسوية المبادلات الدولية، وخلال فترة ستينيات القرن الماضي، وجدت البنوك المركزية الأوروبية نفسها مع تراكم الدولارات بسرعة أكبر مما ترغب، فارتفعت معدلات تحويل الدولار إلى ذهب في وزارة الخزانة الأمريكية، وبالتالي تناقص رصيدها من الذهب النقدي. ومع رفض الاحتياطي الفدرالي الأمريكي تخفيض قيمة الدولار مقابل الذهب، زادت هذه الضغوط، مما اضطر الولايات المتحدة الأمريكية إلى إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، فأخذ الدولار موقعه كأداة لتسوية المدفوعات الدولية بديلا من الذهب، فانعكس ذلك على تسعير السلع الأساسية الدولية، التي من بينها النفط، حيث أصبحت تعاملاته تتم بالدولار خاصة مع تميز القرن العشرين بكونه عصر البترول حيث احتل النفط مكانة عالمية عالية ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية وفي كل المجالات السياسية، الاقتصادية، العسكرية وغيرها .

وبالتالي أصبحت الصناعة البترولية من ابرز وأهم الأنشطة الصناعية الحديثة للاقتصاد الصناعي العالمي وحقيقة ذلك تظهر في توسع وتضاعف معدلات إنتاجية واستهلاكه، وبما أن العالم عاش أزمة مالية عالمية بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2007 ثم اندلعت نيرانها في سبتمبر 2008، لذلك شهد الاقتصاد بصفة عامة وأسواق النفط العالمية بصفة خاصة إختلالات وتذبذبات أسعار صرف الدولار والذي انعكس بدوره على عائدات الصادات النفطية والتي يمكن أن تمتد على المتغيرات النفطية بصورة مباشرة من خلال استجابة المتغيرات المالية للصدمة ، بالإضافة إلى الأزمة النفطية الأخيرة التي عصفت بالاقتصاد العالمي و تزامنت مع ارتفاع أسعار صرف الدولار امام العملات العالمية و الذي تبعه الانهيار الكلي لأسعار النفط مع نهاية النصف الثاني لسنة 2014 ، وبداية 2015 تبعها انهيار كلي لكل المتغيرات الاقتصادية للدول المصدرة للبترول .

أهمية الدراسة :

يستمد هذا البحث أهميته من الموضوع في حد ذاته ، نظرا لارتباط تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية بالدولار الأمريكي منذ زمن طويل ولا سيما عندما اخذ الدولار الأمريكي دورا قياديا بين العملات في تقييم الأنشطة الاقتصادية ، وذلك كون عائدات الصادرات النفطية تلعب دورا أساسيا في كل المؤشرات الاقتصادية للدول باعتبارها المصدر الرئيسي في بناء الاحتياطات الأجنبية.

التساؤلات:

انطلاقا من أهمية الدراسة برز السؤال الجوهرى والذي جاء على النحو التالى:
ما هي أهم انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على عائدات الصادرات النفطية لكل من الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية خلال الفترة من 2000-2015 ؟

ولإجابة على هذا التساؤل يتطلب الأمر الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما هي السبل والطرق الكفيلة لتقليل الآثار السلبية لتقلبات سعر الصرف؟
- 2- ما هو مستقبل الصراع القائم ما بين الدولار واليورو في سيادة السوق البترولية العالمية ؟
- 3- ما طبيعة العلاقة ما بين الدولار والنفط ؟

الفرضيات:

للإجابة على هذه التساؤلات بدر إلى ذهني جملة من الفرضيات أهمها :

- 1- لا بد من اعتماد نظام نقدي جديد يوفر الحرية التجارية ويمد الدول بالسيولة الكافية ويكفل عدم فرض القيود والضوابط على المعاملات الاقتصادية الدولية.
- 2 - وجود الدولار إلى جانب اليورو سوف يقلل من الاضطرابات في السوق البترولية العالمية لأن تسعير النفط يصبح ثنائي .
- 3- يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى تضخم في الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية وبشكل خاص في أسعار المواد الخام وعلى رأسها النفط .

الهدف من الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في إظهار تقلبات عائدات الصادرات النفطية لكل من الجزائر، ليبيا، الإمارات، السعودية بتقلبات أسعار صرف الدولار وكذا مقارنة درجة اختلاف هذه الانعكاسات بين الدول الأربعة السالفة الذكر ، بالإضافة إلى :

مقدمة

- الوقوف على العلاقة التي تربط تقلبات الدولار بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط .
- إمكانية تسعير النفط بغير الدولار نظرا للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي في الوقت الراهن وتداعيات الأزمة المالية العالمية .
- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية و السياسية التي تحدث في السوق العالمي .

محدود الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على مكانة الدولار في الاقتصاد العالمي وكذا النظام النقدي الدولي مابين الدولار واليورو وأهم الانعكاسات التي يتسبب فيها تقلب سعر العائدات النفطية بسبب تقلبات أسعار صرف الدولار وإلى ماذا نرجع التفاوت في درجة الانعكاسات لكل من الجزائر، ليبيا، الإمارات، السعودية باعتبار أن كل من الجزائر وليبيا اقتصادها يعتمد بصورة كبيرة على عائدات الصادرات النفطية دون التحكم في سعرها، وعلى هذا الأساس فإن اقتصادياتها تفتقر إلى استراتيجيات وأدوات تعمل على التقليل من هذه التقلبات على عكس كل من الإمارات والسعودية التي تعتمد على تنوع مصادر دخلها و اعتمادها على عائدات البترول دولار المتأنية من الصادرات النفطية و من ثم تختلف بنية اقتصادياتها على اقتصاد الوطن العربي.

بينما كانت الحدود الزمانية في العشرية الأخيرة من 2000 إلى 2015 وذلك لعدة أسباب أولها، بسبب الثورة السعيرة النفطية التي عرفها الاقتصاد العالمي عامة واقتصاديات دول الدراسة خاصة سنة 2004 ، مروراً بالأزمة المالية العالمية 2008 التي أحدثت صدى كبير أصاب العالم بالدعر وتداعياتها التي امتدت سريعا إلى جوانب الاقتصاد الحقيقي الذي شهد تراجعاً واضحاً في معدلات النمو وهو ما يعني انخفاض كبير في حجم الطلب الكلي على العديد من الموارد الأولية ومصدر الطاقة وكان على رأسها النفط، وقوفا عند انهيار أسعار النفط إلى ما دون 50 دولار للبرميل ومن ثم عائداته سنة 2014-2015، التي ترتب عنها الركود الاقتصادي العالمي .

المنهج المتبع:

بناء على التساؤلات التي قمنا بطرحها والفرضيات التي بنينا عليها هذه الدراسة ،فان المنهج الذي يصلح لهذا النوع من الدراسات هو المنهج الاستنباطي من خلال أدواته المتمثلة في التحليل، وذلك من خلال التطرق إلى الجوانب النظرية للموضوع بداية من المفاهيم الأساسية لسوق الصرف والنفط، إلى غاية النتائج المترتبة .

الدراسات السابقة:

من خلال إعدادنا لهذا البحث وجدنا العديد من الدراسات إلا أنها لم تبين العلاقة التي تربط بين العلاقة التي تربط بين تقلبات أسعار صرف الدولار وعائدات الصادرات النفطية بالتحديد، على الرغم من ذلك فقد تمثلت أهمها في:

1-دراسة **موري سمية 2010**، وهي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان والمعونة ب: " أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، حيث عاجلت هذه الدراسة الإشكالية التالية: ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على العوائد النفطية في الجزائر؟ أو بعبارة أخرى كيف يؤثر انخفاض أو ارتفاع الدولار على أسعار البترول و من ثم على عوائده؟ وذلك انطلاقا من الفرضيات الآتية والتي تم اختبارها إذ تمثلت في:

أ-يشكل النفط مصدرا أساسيا في الدخل الوطني من خلال العوائد المالية التي يوفرها خاصة بعد الارتفاع الغير مسبوق في أسعاره ، والتي تمكن الجزائر وغيرها من الدول النفطية من تمويل عملية التنمية الاقتصادية .
ب-تعد مشكلة الفوارق بين العملات في الجزائر هو سبب تكبدها خسائر مالية معتبرة في ظل انخفاض القوة الشرائية لعائداتها النفطية .

ج-تنوع الصادرات الجزائرية أمر ضروري وحل وافي من أي أزمات نفطية نابعة من انخفاض حاد في أسعار النفط اذ تضمنت دراستها اربعة فصول حيث تناولت في الفصل الأول المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف و أنظمتها والنظريات المفسرة له ، إضافة إلى سوق الصرف و أهم التقلبات التي تحدث فيه و سياسة الصرف و أهم مخاطرها وتقنيات تغطيتها ، أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى التطور التاريخي الذي شهدته أسعار البترول و مختلف الأزمات التي عصفت بالسوق البترولية و أثارها على اقتصاديات دول العالم ثم ، آفاق تجارة النفط العالمية في ظل الأزمة الراهنة و برتقول كيوتو، أما في الفصل الثالث فقد تناولنا العملة الأمريكية الدولار من حيث تطورها التاريخي وآثار تقلباتها على اقتصاديات دول العالم و أهم العملات التي تنافسها على الصدارة العالمية في سوق العملات، إضافة إلى تأثير تقلبات الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري عامة و على العوائد النفطية خاصة و التي تعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، إلى جانب تحديات الاقتصاد الجزائري و آفاق القضاء على التبعية للبترول، أما الفصل الرابع فقد تم تناوله على جزئين تطرقت من خلالهما إلى أدبيات التكامل المتزامن و شروطه و اختباره مروراً باختبارات الاستقرار وأنواعها ونماذج تصحيح الخطأ، أما الجزء الثاني فقد اختبرت علاقة المدى الطويل بين سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الأورو وسعر البترول من أجل تقصي أثر تقلباته على عوائد النفط وذلك باستعمال برامج الكمبيوتر المتخصصة إذ ، عالجنا البيانات المتوفرة من خلال برنامج EVIEWS .

2-دراسة "علة محمد" 2003 وهي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتحليل الاقتصادي جامعة الجزائر، معنونة ب الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد واثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية :

هل يمكن اعتبار الدولة أفضل نظام لأسعار الصرف في ظل مشاكل عدم الاستقرار، وما هي الآثار المترتبة عن دولة الاقتصاد الجزائري؟ وذلك انطلاقا من الفرضيات الآتية والتي تم اختبارها إذ تمثلت في:

أ-انطلاقا من القوة الاقتصادية والمالية التي يتصف بها اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية زيادة على الأسواق المالية الكبيرة والمتطورة -وهي الخصائص الأساسية التي تنعكس على قوة العملة واستقرارها- هي بمثابة القاعدة التي تجعل من نظام الدولة، نظاما يعمل على دعم بنية النظام النقدي الدولي ويقلص من الأزمات النقدية التي تحدث.

ب- يعتبر ثقل استخدام الدولار في المديونية والتجارة الخارجية الجزائرية نتيجة تلقائية لنوعية الصادرات، وسياسة الاستدانة المنتهجة. أما الحدث البارز المتمثل في انطلاق العمل باليورو فيعتبر دعوة لتنويع احتياطات الجزائر وإعطاء اليورو الحجم المناسب استجابة لطبيعة وحجم المعاملات التجارية والمالية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي.

ج- من خلال الأرقام التي تكشفها مختلف المؤشرات والمجاميع الاقتصادية على المستوى العالمي واعتبارا لما يتصف به الدولار الأمريكي من مزايا، ستعمل الأنظمة المصرفية على تحقيق معدلات عالية في تداول رؤوس الأموال، وبلوغ مستويات كبيرة من الاستثمارات، ما لم تتواجد عوائق أخرى تبقي الاستثمارات في مناطق محددة.

واستلزم طبيعة الدراسة اعتماد المنهج التحليلي الوصفي للوقوف على تفاعل الأحداث التي جرت على خلفية أنظمة أسعار الصرف التي تم العمل بها، كذلك، الوقوف على النتائج المترتبة عن هذه الأنظمة مع تفسيرها بإرجاعها إلى أسبابها وضبط مختلف إنعكاساتها وتأثيراتها، وأخيرا، الخصائص المتميزة بها، كما تم اعتماد منهج دراسة الحالة فيما يخص الجزء التطبيقي والمتعلق في هذا الموضوع بأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، حيث كان العمل من خلال الأخذ بالمعطيات والأرقام الدالة والتي تعتبر محصلة لمجموعة من الأنشطة والسياسات والقرارات زيادة على كونها نتاج لتأثير التعامل الكبير بالدولار الأمريكي.

إذ تضمنت دراسته ثلاث فصول حيث تناول الفصل الأول التطور التاريخي للنظام النقدي الدولي، مستعرضا فيه الأزمات النقدية والمالية خلال العقود الثلاثة الماضية وما أسفرت عنه من نتائج، زيادة على الأسباب الرئيسية التي كانت وراء ذلك. كما تم تناول مختلف أنواع أنظمة سعر الصرف التي سادت مع التطرق إلى مزاياها وعيوبها وإلى الآثار الاقتصادية المترتبة عنها.

أما الفصل الثاني، فخصص لأسواق الصرف الأجنبية والعمليات الجارية بها، مع تحديد المفاهيم والخصائص الأساسية لهذه الأسواق، وتفصيل أهم العمليات التي تتم بها. وفي ختام هذا الفصل، تم عرض مفهوم الدولة والاستخدام الدولي للعمالات بينما في الفصل الثالث والأخير تم النظر إلى حالة الجزائر وأثر الدولار على اقتصادها، حيث درس التطور الحاصل على مستوى نظام وسوق الصرف الجزائري، ثم الجانب المالي والتجاري

الخارجي من خلال تناول التجارة والمديونية الخارجية الجزائرية وأخيرا، دراسة وتحليل التوازنات المالية والنقدية، إلى جانب تقييم العلاقة بين الدائرتين النقدية والحقيقية.

2- ودراسة "مدشن وهيبة" 2005 وهي مذكرة بجامعة الجزائر لقسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير معنونة ب: اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة من 1973-2003 عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية :

ما هو الأثر الحقيقي لتغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي ؟ أو بمعنى آخر إلى أي مدى تأثر الاقتصاد العربي بالأزمات البترولية المتتالية في الاقتصاد العالمي ؟ وذلك انطلاقا من الفرضيات الآتية والتي تم اختبارها إذ تمثلت في:

- أ- يملك البترول حصة كبيرة في مزيج الطاقة الحالي وعدم قدرة بدائله على منافسته في المستقبل المنظور.
 - ب- الأسعار مستقرة في المدى القصير وهي متوازنة بين الدول المصدرة والمستهلكة.
 - ج- الدول العربية غير البترولية تتأثر بالوضعية الاقتصادية للدول البترولية العربية.
 - د - OPEP منظمة ليست هيكلًا ذات طابع احتكاري وإنما هيكلًا مؤسسيًا مدافع عن الأسعار المجزية.
- واستلزم طبيعة الدراسة اعتماد على المنهج التحليلي، الوصفي، الاستقرائي والإحصائي.
- إذ تضمنت دراستها ثلاثة فصول استعرضت في الفصل الأول المتغيرات الاقتصادية الكبرى في السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-1982، شمل هذا الفصل ثلاثة مباحث تطرق في مبحثه الأول للظاهرة البترولية في الوطن العربي أما المبحث الثاني فقد خصص للأزميتين البتروليتين الأولى 1973-1947 والثانية 1979-1980 وما صاحبهما من إنفجار للفوائض المالية التي تتبع مساره في المبحث الثالث الخاص بأثر الزيادات في أسعار البترول على الاقتصاد العربي من سنة 1973 إلى سنة 1982 لاستخلاص ملامح الاقتصاد العربي بعد الطفرة البترولي، بينما الفصل الثاني فتناول حرب الأسعار وأبعادها على الاقتصاد العربي من سنة 1986 إلى غاية سنة 2003 خصص المبحث الأول للأزمة البترولية الحادة لسنة 1986 لتصل إلى حرب الخليج سنة 1990 في المبحث الثاني أما المبحث الثالث بين فيه أهمية الدافع البترولي في العدوان الأمريكي البريطاني على العراق ونفسح مجالا واسعا للآثار متعددة الجوانب للإحتلال على السوق البترولية والاقتصاد العربي، أما في الفصل الثالث والأخير تطرق إلى التحديات الكبرى التي تواجه البترول العربي في ظل النظام الاقتصادي الجديد بالإضافة إلى تحديات وآفاق الاقتصاد العربي والعمل العربي المشترك، عن طريق مباحث أساسية يتصل المبحث الأول بالعملة والتكتلات الاقتصادية لنضع في الصورة ثم علاقة الأورو بتجارة البترول OMC الوضعية الحقيقية لسلعة البترول في إطار منظمة التجارة العالمية العربية، أما في المبحث الثاني تم إيضاح أهمية الحوار منتجون، مستهلكون وتم طرح قضايا البيئة وتغير مناخ الأرض، ضرائب الطاقة والكربون وتكنولوجيا تطوير بدائل البترول .

3- وكذا دراسة "بودري شريف" 2009، وهي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية حيث عاجلة هذه الدراسة الإشكالية التالية :

ما هي أسباب ونتائج تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الأورو، وما أثرها على الإقتصاد الجزائري؟ وذلك انطلاقاً من الفرضيات الآتية والتي تم اختبارها إذ تمثلت في:

أ- تقلبات أسعار الصرف ناتجة عن تفاوت في الطلب على العملات المختلفة والمعروض من والذي بدوره ناتج عن إختلاف العرض والطلب على صادرات الدول، فضلاً عن إختلاف أنظمة الصرف.

ب- الأورو عملة قوية يمكن أن ينافس الدولار الأمريكي على ريادة النظام النقدي الدولي، فيما يتعلق كعملة الإحتياطي، وتسعير الديون الخارجية، وتسعير النفط.

ج- إنخفاض الدولار هو بسبب العجز الكبير في ميزان المدفوعات الأمريكي ، بالإضافة إلى عجز الميزانية الناتج بالدرجة الأولى عن تمويل الحروب في الشرق الأوسط.

د- لانخفاض الدولار أثر سلبي على الإقتصاد الأوروبي وأثر إيجابي على الإقتصاد الأمريكي.

هـ- تكمن العلاقة بين عمليتي الأورو والدولار والإقتصاد الجزائري إلى كون أن صادرات الجزائر (البترول) تقيم بالدولا ، أما الواردات فيتم دفعها بالأورو، أما عن إنخفاض الدولار أمام الأورو فله أثر سلبي على الإقتصاد الجزائري يمكن التقليل من حدته، وهو يمس الميزان التجاري، الديون الخارجية، إحتياطات الصرف.

واستلزمات طبيعة الدراسة اعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا على وصف الظاهرة وربط الأسباب بالنتائج، كما اعتمد على المنهج الإستقرائي ، عن طريق إستخدام الأدوات الإحصائية والقياسية .

إذ تضمنت دراسته أربعة فصول كانت كالتالي :

الفصل الأول خصص لإعطاء نظرة عامة عن مختلف المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف وأنظمة الصرف وكذا العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار الصرف، بالإضافة إلى التغيرات في قيم عملات الدول المختلفة بينما الفصل الثاني تم فيه إبراز مختلف المراحل التي مر بها الدولار الأمريكي وموقعه من النظام النقدي الدولي منذ إنعقاد مؤتمر بروتون وودز 1944 ، إلى غاية ظهور الأورو. وشروط نجاحها، ومخاطر تقلبات أسعار الصرف وإدارتها والفصل الثالث تناول من خلاله دراسة أهمية العملة الأوروبية الموحدة بالإضافة إلى أهم عنصر المتعلق بأسباب وآثار إنخفاض الدولار الأمريكي على الإقتصاد العالمي.

وأخيراً تناول في الفصل الرابع إبراز أثر تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأورو على الإقتصاد الجزائري، ومحاولة إقتراح بعض التدابير والحلول التي من شأنها أن تحد من الخسائر الناتجة أساساً عن إنخفاض الدولار أمام الأورو.

4- نبيل علي، نزار قنوع " صراع الأورو دولار في إطار العلاقات الاقتصادية الأوروبية الأمريكية "مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد 2 سورية 2007/4/26.

والدراسة الحالية تتميز عن باقي الدراسات السابقة الذكر بكونها لا تدرس العلاقة فقط بين أسعار صرف الدولار والنفط وعائداته، بل انعكاسات أسعار صرف الدولار على العائدات البترودولارية المتأتية من الصادرات النفطية، وكذلك أهم الانعكاسات المترتبة عن هذه العلاقة على المتغيرات الاقتصادية في الوقت الراهن بالاعتماد على إحصائيات جديدة تبين درجة الحساسية التي انعكست على كل اقتصاديات العالم و كل من الجزائر ، ليبيا، الإمارات والسعودية سواء كان ذلك بالإيجاب أو السلب، و من ثم المقارنة بينهم .

أقسام البحث:

للإجابة على تساؤلاتنا السابقة واختبار الفرضيات المدونة والوصول إلى الأهداف المحددة ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول .

حيث تطرقنا في فصله الأول إلى مفاهيم أساسية حول سعر الصرف ونظمه وتطوها في الاقتصاد الجزائري بداية بذكر تعريف سعر الصرف وتبيان أهمية أسواق الصرف الأجنبية وكذا أنظمة الصرف المعتمدة دون أن ننسى التطرق إلى نظم الصرف الجزائرية وتطورها بتطور مراحل الاقتصاد الجزائري قبل الاستقلال وبعده إلى غاية سياسة الصرف بعد التقييم ، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى السوق البترولية العالمية واهم انعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، بداية هي الأخرى بتعريفات ومفاهيم عامة لمادة النفط والسوق النفطية، وكذا أهم الأطراف الفاعلة في التأثير عليها والتطرق إلى موقع عائدات الصادرات النفطية للدول العربية، تبعا للميزة التي ينفرد بها النفط العربي، بينما اشتمل الفصل الثالث على المنافسة اورو دولار وانعكاساتها على العائدات الصادرات النفطية بتبيان الدور المحوري للدولار الأمريكي الذي احتله بمرور الزمن وكذا الأزمات التي تعرض إليها واهم نتائجها على الاقتصاد العالمي بعد خطط الإنقاذ المتبعة ، بالإضافة إلى نشأة الاورو والموقع المهم الذي احتله في اقتصاديات الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء مما جعل الاورو منافس قوي للدولار، دفع العديد من الدول المنتجة للبترول من التفكير بضرورة تدوير الفوائض البترودولارية وإعادة تسعيرها بغير الدولار بعد التطرق إلى طبيعة العلاقة بين أسعار صرف الدولار وسعر النفط، وفي الأخير اشتمل الفصل الرابع على ذكر أهم تأثيرات تقلبات الدولار على عائدات الصادرات النفطية لكل من الجزائر ،ليبيا ،الإمارات والسعودية ،وأهم المقارنات بين الاكتشافات النفطية والصناعات النفطية اللاحقة بالإضافة إلى انعكاسات المتغيرات العالمية على عائدات الصادرات النفطية

واشتمل بحثنا هذا مقدمة وخاتمة وموضحين فيها كافة النتائج المتوصل إليها وبعض التوصيات والمقترحات ،وفتح المجال لآفاق جديدة تمس هذا الموضوع .

الفصل الأول:

نظم سعر الصرف

ونظورها في الاقتصاد

الجزائري

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

تمهيد:

من المعلوم أن النقود تقوم بوظيفة الوسيط والتسهيل من إجراءات المبادلات ما بين مختلف الدول مثلما هو الحال في داخل الدولة الواحدة، إلا أنه يوجد فارق جوهري بين المدفوعات التي تتم في داخل الدولة الواحدة، والمدفوعات التي تتم بين الدول المختلفة، ويتمثل هذا الفارق في وحدة النظام النقدي داخل الدولة وتعددته بين الدول المختلفة، ومن هنا تنشأ مشكلة تحويل هذه العملات لبعضها، الأمر الذي يقتضي دراسة معمقة للوسائل والأساليب التي يتضمنها تحويل عملة إلى أخرى، والتطرق إلى القوى التي تتداخل في تحديد نسب مبادلة عملات الدول المختلفة ببعضها لذلك قسمنا هذا الفصل إلى خمسة مباحث والتي تضمنت ما يلي:

المبحث الأول : ماهية سعر الصرف .

المبحث الثاني: أسواق سعر الصرف وأهم المتدخلون فيه.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف .

المبحث الرابع: أنظمة وسياسات سعر الصرف.

المبحث الخامس: تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

تقتضي تسوية المعاملات والمدفوعات الدولية وجود أداة للتسوية، ومقياسا للقيمة كون أن النظام النقدي الدولي عبارة عن مجموعة من الآليات التي تنظم المعاملات ما بين المقيمين وغير المقيمين، ذلك فهو يعبر عن مجموعة من القواعد والإجراءات المستعملة، لتنظيم وسير العمليات النقدية الدولية، وحل تشابك العلاقات الإقتصادية والأنشطة التجارية الدولية بين مختلف الدول، والتي تتعامل كل منها بعملة نقدية مختلفة، الأمر الذي أدى إلى وجود ما يعرف بسعر الصرف الذي يحظى باهتمام كبير من قبل جل الإقتصاديين والمستثمرين .

المطلب الأول: تعريف ووظائف سعر الصرف

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

لسعر الصرف كغيره من المتغيرات الإقتصادية عدة تعاريف وبإختلاف هذه الأخيرة تختلف تبعاً لها كل من الوظائف والتقسيمات .

أولاً: تعريف سعر الصرف.

لقد وردت العديد من التعريفات لسعر الصرف في كتابات الباحثين والمهتمين بالموضوع، وتتفق جميعها في تسليط الضوء على أهم عناصر سعر الصرف والجوانب التي تميزه وتعطي شمولاً لمفهومه نذكر منها :

1- يعرف سعر الصرف الدكتور "شمعون شمعون" في كتابه "البورصة" بأنه "النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني، أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي"¹ .

2- بينما يقصد بسعر الصرف عند الدكتور محمد كمال خليل الحمزاوي في كتابه "سوق الصرف الأجنبي" على أنه "نسبة التبادل بين وحدة النقد ووحدة النقد الوطنية، و بمعنى أدق فإن سعر الصرف هو السعر الذي يتم به شراء أو بيع عملة مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى"² .

3- ويعبر سعر الصرف عند عبد المجيد قدي في كتابه "مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية" "عن عدد الوحدات النقدية الذي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية"³ .

4- يعرف "Jean-Pierre Bibeau"⁴: "سعر الصرف على أنه" سعر عملة واحدة بالنسبة إلى عملة أخرى، ويتم تحديد ذلك في السوق (وفقاً لقانون العرض والطلب)"

5- وكذا يعبر سعر الصرف عند "خلو موسى الحمزاوي" في كتابه "سياسات الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية" بأنه "سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عمليتين، فأحد العملتين تعتبر سلعة العملة الأخرى تعتبر ثمناً لها"، ويعرف أيضاً بأنه: "ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم"⁵ .

¹ د.شمعون شمعون، البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 1994، ص 139 .

² د.محمد كمال خليل الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي (ماهيته، مدركاته الأساسية، تطوره، أهم أدواته مع العناية بإشكالية الصرف الأجنبي في مصر)، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، سنة 2004، ص 17.

³ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 103.

⁴ Jean-Pierre Bibeau, Introduction a leconomie internationale, gaetan morin editeur, 2eme edition, Gaetan morin editeur.canada, 1993, p31

⁵ خلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص 120 .

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

6- كذلك يطلق سعر الصرف عند أحمد فريد مصطفى في كتابه "الإقتصاد النقدي المصرفي" على "عدد الوحدات الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة أجنبية، أو عدد الوحدات الأجنبية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة وطنية"¹.

7- ويمكن تعريف سعر الصرف عند موسى سعيد مطر وآخرون في كتابه "التمويل الدولي" على أنه "عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية"².

ومن ثم يمكن إستنتاج أن سعر الصرف هو السعر الذي يتم به بيع وشراء عملة مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى، ويتم تحديده في السوق وفق العرض والطلب. وفي الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات وهما³:

- أ- **التسعير المباشر:** هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، قليل من الدول تستعمل هذه الطريقة من بينها بريطانيا العظمى.
- ب- **التسعير غير المباشر:** هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، معظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة بما في ذلك الجزائر.

ثانيا: وظائف سعر الصرف.

إنطلاقا من التعريفات المختلفة لسعر الصرف نستطيع أن نحصر أهم وظائفه في⁴:

1- وظيفة قياسية:

يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية، فالمنتجون المحليون يعتمدون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية.

2- وظيفة تطويرية:

أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة بهدف تشجيع هذه الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الإستغناء أو تعطيل فروع صناعية يمكن توفيرها عن طريق الإستيراد

¹ أحمد فريد مصطفى، الإقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 375.

² موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى وياسر المومني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 43.

³ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثالثة، الجزائر، 2004، ص 96.

⁴ عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص 149، 150.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

بسعر أقل من الداخل حيث تتم المقارنة هنا عن طريق أسعار الصرف، كما أنه من الممكن إتباع سياسة معينة لسعر الصرف للتشجيع على توفير وتأمين إستراتيات معينة ذات أهمية للإقتصاد الوطني، وذلك عن طريق إتباع أسعار صرف ملائمة تعمل على تشجيع إستراتيات معينة، وبالعكس حيث من الممكن عرقلة إستراتيات غير مرغوب فيها بواسطة سياسة سعر الصرف¹.

3-وظيفة توزيعية:

إن سعر الصرف يعمل على دعم الوظيفة التوزيعية التي تقوم بها التجارة الخارجية من خلال توزيع الثروات الوطنية عن طريق التبادل التجاري، إن هذه الوظيفة التوزيعية التي يمارسها سعر الصرف يمكن أن تنعكس في حالة رفع القيمة الخارجية لعملة بلد من البلدان، إذ أن ذلك يجعل البلدان المستوردة تدفع زيادة على الإستراتيات توازي نسبة رفع القيمة الخارجية لعملة البلد المصدر للبضاعة، كما أن فيض القيمة الخارجية للعملة يؤثر سلبا على حصيلة العملات المتحققة في ذلك البلد من قبل البلدان الأخرى، في حالة تصدير هذه الأخيرة منتجاتها إلى البلد الأول.

المطلب الثاني: صيغ سعر الصرف

في الواقع العملي لا يمكن أن تتحدد العلاقة بين عملة دولة معينة وعملات أخرى، من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة، وإنما تدخل إعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف صيغا عديدة، لكل منها مدلولها وبالتالي إستعمالها الخاص، ومن ثم فإن مجملها لا تخرج عن هذه الأنواع، والتي إعتدتها العديد من الإقتصاديين والتي تمثلت في:

أولا: سعر الصرف الإسمي و الحقيقي

عادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف، والتي من بين أهمها سعر الصرف الإسمي والحقيقي .

1-سعر الصرف الإسمي:

¹ بن مصطفى عبد القادر، إدارة سعر الصرف ونظرية تعادل القدرة الشرائية "دراسة حالة قياسية: الجزائر- تونس- المغرب -مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، الجزائر، 2009-2010، ص04.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

سعر الصرف الإسمي الرسمي هو ذلك المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، ويعرف سعر الصرف الإسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات من عملة محلية ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية.

والمقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الإسمي، أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين.

عندما نستعمل هذا التعريف فإننا نعبر عن سعر العملة الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية (التعريف المستعمل) ونرمز له ب E، فمثلا في حالة الدولار والدينار الجزائري يرمز لعدد وحدات الدولار مقابل الدينار ب $\$/DA$ (دولارات للدينار الواحد) ويشمل تحويل الدولارات للدينار بالقسمة على E والعكس بالضرب في E.

يتغير سعر الصرف الإسمي يوميا وهذه التغيرات تسمى تدهورا أو تحسنا، التحسن يعني إرتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية أما التدهور فهو إنخفاض سعر العملة المحلية وبإستعمال التعريف الأخير، فإن التحسن يعني إنخفاض سعر الصرف، والتدهور يعني إرتفاع سعر الصرف الإسمي E، يمكن لسعر الصرف أن يأخذ منحى إتحاهي مغايرا لمستواه الحالي في الأجل الطويل وكذلك يمكن أن يتذبذب بشدة¹.

2- سعر الصرف الحقيقي: يعرف " على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلعة المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاسا بعملة مشتركة"، أو هو " عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلعة المحلية"، وبالتالي يعد مؤشرا مناسبا يقيس لنا التنافسية الدولية².

الطريقة الأولى:

فإذا كان مستوى الأسعار العام في بلد ما هو (P)، وفي البلد الأجنبي هو (P*)، وكان (E) هو سعر الصرف الإسمي، ويمكن حساب سعر الصرف الحقيقي كالتالي³:

$$E = \frac{P^*}{P}$$

حيث $\frac{1}{E}$ يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية

الطريقة الثانية: نأخذ مثال الجزائر والو.م.أ⁴

$$TCN = \frac{TCN/Pdz}{1\$/Pus} = \frac{TCN * Pus}{Puz}$$

¹د. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998، ص162.

²عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الإقتصادية (نظرية و تطبيقات)، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص38.

³د. عيسى محمد الغزالي، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأفطار العربية، العدد الثالث و العشرون، الكويت، نوفمبر 2003، ص05.

⁴د. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 104.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

حيث أن:

- TCR: هو سعر الصرف الحقيقي.
- TCN: هو سعر الصرف الإسمي.
- Pus: هو مؤشر الأسعار لأمريكا.
- PdZ: مؤشر الأسعار للجزائر.
- $1\$/Pus$: تعبر عن القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا.
- TCN/PdZ : تعبر عن القوة الشرائية للدولار الأمريكي في الجزائر.

فكلما إرتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للبلد المحلي، لأن سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية مقابل العملة الأجنبية يعكس الفرق بين القوة الشرائية في البلد الأجنبي والقوة الشرائية في البلد المحلي. إن إتجاه وميل مؤشر سعر الصرف الحقيقي نحو الإرتفاع يؤدي إلى ضعف وتقلص القدرة التنافسية للسلع المصدرة من حيث الأسعار، وبالمقابل فإن إنخفاض هذا المؤشر يعتبر عامل إيجابي يؤدي إلى إرتفاع القدرة التنافسية وبالتالي تشجيع الصادرات، لهذا فإن إتجاهات هذا المؤشر الحقيقي للصرف أهمية كبيرة بالنسبة لميزان المدفوعات، وكذلك لتطورات ونمو الأسواق السلعية والنقدية والمالية.

ثانيا: سعر الصرف الفعلي

ونجد سعر الصرف الفعلي الإسمي والفعلي الحقيقي.

1 - سعر الصرف الفعلي الإسمي : لقد طورت فكرة سعر الصرف الفعال الإسمي لأول مرة من قبل "hirsch" و "higgins" عام 1970، والذي إفترضه لتمثيل العلاقة الكلية الناشئة بين القيمة الفعلية للعملة المحلية معبرا عنها بمعادل "Numeraire" معين والقيمة المجمعة لسلة العملات الأجنبية المعبر عنها بنفس المعادل، وقد وضع هذا المفهوم أيضا من قبل "Rhombert" و "Artus" 1973، 1976 على التوالي، والذي بين أنه إذا كان المعني الإقتصادي لإختيار المؤشرات كافيا للوضوح، فإن القيم المحتسبة ستختلف مع النظرة إلى فترة الأساس المستخدمة والأقطار الشريكة أو المنافسة، وللتغيرات المتناسبة في أسعار الصرف والأوزان المستخدمة في إيجاد المعدل لهذه المتغيرات، ونوع الصيغة الرياضية المستخدمة في إيجاد المعدل¹، وبالتالي يعرف سعر الصرف الفعلي على أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعات فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية، رسوم إعانات مالية... الخ².

ويعتمد هذا السعر على محددتين رئيسيتين أحدهما المساهمة النسبية في حركة السلع والخدمات والأصول الدولية، والأخر سعر الصرف الإسمي للعملة الوطنية³، أو بمعنى آخر يتدخل عاملان مهمان في تحديد سعر الصرف الفعلي هما:

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الإقتصادية (نظرية و تطبيقات)، مرجع سابق، ص 29.

² محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 76.

³ د. هوشيمار معروف، تحليل الإقتصاد الدولي، دار جديد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2003، ص 307.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

أ- عدد العملات الأجنبية التي تدخل في سلة العملات.

ب- الأوزان النسبية المعطاة لكل عملة أجنبية على أساس أهمية العملات الأجنبية للأطراف المتبادلة.

ويمكن قياسه باستخدام مؤشر " LASPEYRES " للأرقام القياسية¹ :

$$TCNE = \left\{ \sum_p Z_p X_0^p (e_t^p / e_t^r) / \sum_p X_0^p (e_0^p / e_0^r) \right\} \times 100$$

$$TCNE = \sum_p Z_p \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times 100 \quad TCNE = \sum_p Z_p INER_{pr} \times 100$$

حيث:

$(e^{pr})_0, (e^{pr})_t$ سعر صرف عملة البلد P بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$INER_{pr}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الإسمي في سنة القياس مقارنة بسنة الأساس.

e_0^p و e_t^p : سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس 0.

e_0^r و e_t^r : سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس 0.

X_0^p قيمة الصادرات إلى الدولة P في سنة الأساس و مقومة بعملتها، وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة P

في حساب مؤشر لاسبير.

Z_p : حصة الدولة P من إجمالي صادرات الدولة المعنية r مقومة لعملة هذه الأخيرة.

2- سعر الصرف الفعلي الحقيقي : وهو عبارة عن مؤشرات سعر الصرف الفعلي الإسمي المنخفض أو المكيف

ليلائم مؤشرات الأسعار النسبية، وإن مثل هذا المؤشر يعكس القوة الشرائية للعملة في أسواق السلع، وعادة فإن

قيم مثل هذا المؤشر يعطي بعض المعايير الخارجية للربح والخسارة في تنافسية السعر نسبة لفترة أساس محددة².

ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لا بد أن يخضع هذا المعدل الإسمي

إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية (التضخم)، ويمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة

التالية³:

$$TCRE = \sum_p \frac{X_0^p (e^{pr})_t / X_0^p (e^{pr})_0}{(p_0^p / p_0^r) / (p_t^p / p_t^r)} \times 100$$

$$= \sum_p Z_p \left\{ \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times \frac{(p_t^p / p_t^r)}{(p_0^p / p_0^r)} \right\} \times 100$$

¹ عبد المجيد قدي، " المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص 105-106.

² عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف و ادارته في ظل الصدمات الإقتصادية (نظرية و تطبيقات)، مرجع سابق، ص 32.

³ عبد المجيد قدي، " المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص 107

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

$$TCRE = \sum_p Z_p IRR_{pr} \times 100$$

حيث أن:

P_t^p و P_0^p : مؤشر أسعار الدولة P في سنتي القياس والأساس على التوالي.

P_t^f و P_0^f : مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$IRER_{pr}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر صرف عملة الشريك التجاري بالعملة المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية.

وحسب تعريفات صندوق النقد الدولي فإن كلمة فعلي (Effective) هي نفسها كلمة متعدد (Multilateral) لكن حسب تعريفات بعض الكتاب الآخرين فان كلمة فعلي لا تعني متعدد، وإنما تعني الأخذ بالإعتبار الضرائب والإعانات في البلدان المعنية¹.

أ- سعر الصرف الفعلي للصادرات: هو عدد وحدات العملة الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمته دولارا واحدا من الصادرات، بشرط أن تؤخذ بعين الاعتبار رسوم التصدير، الإعانات المالية، الرسوم الإضافية، أسعار الصرف الخاصة، الإعانات الخاصة بعوامل الإنتاج المتضمنة في الصادرات، وغير ذلك من التدابير المالية والضريبية التي تؤثر في سعر الصادرات.

ب- سعر الصرف الفعلي للواردات: هو عدد العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولارا واحدا من الواردات، على أن تؤخذ في الاعتبار التعريفات الجمركية والرسوم الإضافية، والفائدة على ودائع الإستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر في سعر الواردات .

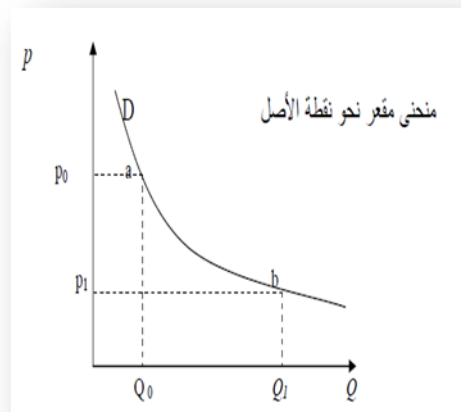
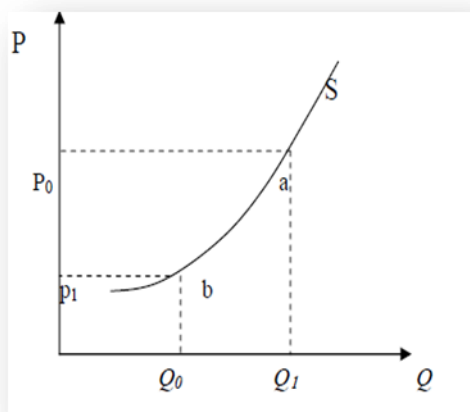
ثالثا- سعر الصرف التوازني²: هو سعر الصرف الذي يتناسق مع التوازن الإقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني* e_t يمثل توازن مستلزم لميزان المدفوعات عندما يكون الإقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة إقتصادية غير مختلة (تحقيق المساواة بين العرض والطلب).

الشكل رقم (01-01): منحني الطلب على الصرف الأجنبي الشكل رقم (01-02): منحني العرض على الصرف الأجنبي

¹ د. السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011، ص 118.

² العباس بلقاسم، "سياسات أسعار الصرف"، سلسلة دورية تهتم بقضايا التنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، العدد 23، نوفمبر الكويت، 2003، ص 03.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري



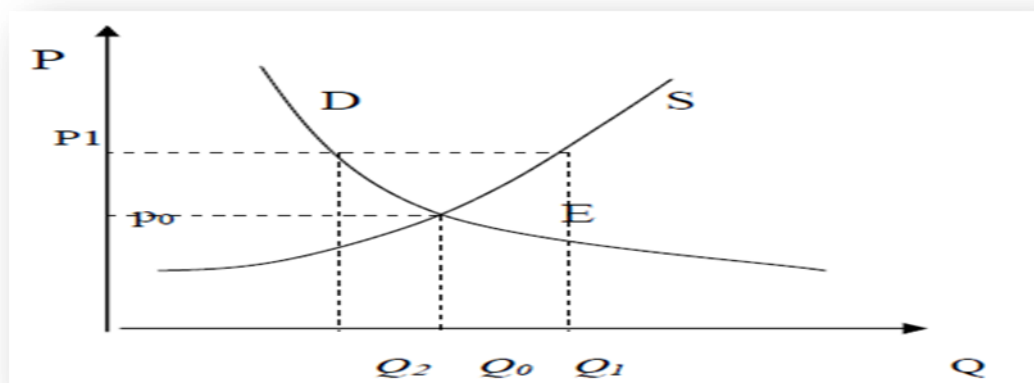
المصدر: مندور أحمد، مقدمة في الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1990، ص 123-127.

1- **الطلب على الصرف:** يمكن توضيح الطلب على الصرف من خلال الشكل رقم (01-01)، حيث تمثل كل من P و Q كل من الأسعار والكميات على الترتيب، والمنحنى يبين علاقة عكسية ما بين سعر الصرف والكمية المطلوبة منه، وذلك راجع إلى أن إرتفاع أسعار الصرف الأجنبية التي تجعل الواردات أكثر تكلفة، وتخفض تكلفة هذه الأخيرة بإنخفاض الأسعار.

2- **العرض من الصرف:** الشكل رقم 02 يبين وجود علاقة طردية ما بين الأسعار والكميات المعروضة، وسيتم التطرق إليه بالتفصيل في (العوامل المؤثرة في سعر الصرف).

3- **التوازن بين العرض و الطلب:** ويتحدد سعر الصرف بتلاقي منحنى الطلب (D) مع منحنى العرض (S)، فعند نقطة التقاطع بين المنحنيين سنجد سعر الصرف الذي يحقق التوازن أي سعر الصرف التوازني E^1 ، و الشكل التالي يبين ذلك:

الشكل (01،03): منحنى توازن سوق الصرف



¹ د. زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 42.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

المصدر: مندور أحمد، نفس المرجع، ص128.

وتجد الإشارة أنه في حالة زيادة الطلب المحلي على عملة أجنبية نتيجة إرتفاع مستوى الدخل الفردي مثلا، فإن منحني الطلب ينتقل إلى الأعلى، ومن ثم إرتفاع سعر الصرف التوازني الجديد، وذلك دلالة على أن الكمية المطلوبة فاقت الكمية المعروضة من العملة الأجنبية، أما إذا فاق عرض العملة الأجنبية الكمية المطلوبة بسبب إرتفاع عدد المستهلكين الأجانب أو زيادة دخولهم، هذا يؤدي إلى إنتقال منحني العرض إلى الأسفل من الجهة اليسرى فيصبح سعر الصرف جديد ويميل إلى الإنخفاض، بينما سيقى سعر الصرف التوازني ثابتا في حالة ما إذا كان التغير في الكمية المعروضة مساويا للتغير في الكمية المطلوبة¹.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يسهم الإستقرار النقدي في تجنب الإقتصاد الآثار السلبية للتغيرات غير المواتية التي تعصف به، ويحول هذا الإستقرار دون تدهور مستويات المعيشة، وهو من أهم الشروط اللازمة لتحقيق النمو في مستويات الادخار والإستثمار داخل الدولة، ويرتكز الإستقرار النقدي بشكل أساسي على إستقرار سعر الصرف، فإذا كان هذا السعر يتسم بالواقعية فإنه يخدم الأهداف الإقتصادية التي تتطلع الدولة لتحقيقها، ويسهم في تحسن وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات والإستمرار في تعزيز احتياطيات الدولة من العملات الأجنبية اللازمة لإدارة سعر الصرف إلى جانب دوره في تجنب الإقتصاد الوطني للضغوط التضخمية، لذلك لا بد من معرفة أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف والتي تتمثل أهمها في :

أولا: العوامل الأساسية

ويمكن تقسيم العوامل الأساسية إلى قسمين:

سياسات الدولة الإقتصادية، والعوامل التي تؤثر على العرض و الطلب للعملات الأجنبية .

1-أدوات سياسات الدولة الإقتصادية:

¹مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، ط1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص207 .

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

أ- كمية النقود: إن سعر صرف العملة يتحدد نتيجة لقوى السوق أي قوى العرض والطلب عليها، وبالتالي فإن الكميات المتعامل بها سواء كانت معروضة أو مطلوبة تؤثر على أسعار صرف العملات¹، إذ أن انخفاض عرض النقد يؤدي غالبا لارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الإقتصاد المحلي بالنسبة لنظيره في الخارج، مما يسمح لتدفقات رأس المال الأجنبي بالدخول وزيادة الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى زيادة قيمتها، وهذا يؤثر سلبا على الصادرات ووضوح الميزان الحساب الجاري، وتنعكس هذه التطورات في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وركود الإقتصاد المحلي، وعادة ما توظف السياسة النقدية في ميدان سعر الصرف إذا كان ثابتا أو ضمن حدود معينة، أما إذا كان سعر الصرف عائما فلن يكون سعر الصرف من بين أهداف السياسة النقدية.

ب- ميزان المدفوعات: يعد التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف، كونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، ويؤثر عن طريق ما يلي²:

ب-1- ناتج حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات: أي وضع الصادرات والواردات من السلع، فإذا تحقق فائض في الحساب الجاري يرتفع الطلب على العملة وبذلك يرتفع سعر صرفها ويحدث العكس بالعكس.

ب-2- ناتج حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات: ويقصد بها مقدار الإستثمارات التي تدخل إلى الدولة أو تخرج منها، فإنتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى يزيد حجم الطلب على عملة الدولة التي إنتقلت إليها رؤوس الأموال.

ت- أسعار الفائدة: إن حركة رؤوس الأموال والأرصدة المعدة للإقراض الدولي، حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة، فإن ارتفاع سعر الفائدة لعملة ما سوف يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وبالتالي سيرتفع سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ويحدث العكس في حالة الانخفاض³.

ولا تقتصر التغيرات في أسعار الفائدة المحلية بل تمتد إلى أسعار الفائدة الأجنبية، فعندما ترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في الدولة B و C فإن المستثمرون في الأصول المالية قصيرة الأجل سوف يستبدلون العملة A بالعملة B و C، ليحققوا المزايا التي أتاحت لهم تحسين فرصة الكسب في هذه الأسواق، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج يزيد الطلب على العملات الأجنبية، ويزيد عرض العملة A وينشأ عنه انخفاض قيمتها بالنسبة لعملات الدول الأخرى، التي إرتفعت لديها أسعار الفائدة الحقيقية وبالعكس فإن انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية يؤدي إلى نتيجة مغايرة تماما⁴.

¹ موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 48.

² لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للأثار الإقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)، مرجع سابق، ص 126.

³ موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

⁴ د عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته، مرجع سابق، ص 65-66.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

ث- **السياسة الضريبية**¹: لا يمكن إغفال دور أثر السياسة الضريبية في التأثير على سعر الصرف بطريقة غير مباشرة من خلال تأثيرها في أنشطة أخرى في الإقتصاد، فزيادة الضرائب مثلاً: الضرائب على الدخول، تؤثر في قدرة الأفراد في الإنفاق من خلال تأثيرها في انخفاض دخولهم المخصصة للإنفاق، وكل ذلك يؤدي إلى انخفاض عرض النقود والأسعار، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الطلب الأجنبي على السلع المحلية بسبب انخفاض أسعارها مقارنة مع البلدان التي تكون فيها الأسعار مرتفعة، مما يترتب عليه ارتفاع في سعر صرف العملة المحلية مقابل انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية المقابلة لها، وكذلك الزيادة في الضرائب تؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال تأثيرها في الإنتاج، إذ تعمل على تخفيض الإنتاج لارتفاع تكاليفه، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض الطلب الأجنبي على السلع المحلية بسبب ارتفاع أسعارها، مقارنة مع البلدان التي تكون فيها الأسعار منخفضة، مما يؤدي إلى الانخفاض في سعر صرف العملة المحلية مقابل ارتفاع في سعر صرف العملة الأجنبية المقابلة لها.

ج- **معدل التضخم والكساد**: إن ارتفاع معدل التضخم في البلد يتطلب إتخاذ إجراءات نقدية أو مالية بواسطة سلطاتها النقدية، وفي حالة غياب هذه الإجراءات فإن الأمر يتطلب تخفيض العملة والعكس بالعكس صحيح، كذلك الحال إذا مرت الدولة بفترة كساد أو كساد تضخمي، فإن الدولة تلجأ إلى تخفيض عملتها لكي تصبح منتجاتها رخيصة وتكسبها قدرة تنافسية، أي أنه كلما كانت مستويات التضخم مرتفعة في البلد المصدر للسلع زاد ذلك من تأثير انعكاس أسعار الصرف، مما يدفع الشركات المصدرة للمواضبة على تخفيض تكاليف الإنتاج والسيطرة عليها للمحافظة على إستمراريتها في السوق الدولي، بالمقابل إذا نجحت السياسة النقدية بإستهداف مستويات تضخم منخفضة فإن ذلك سيقبل من انعكاس أسعار الصرف، ولن يحفز ذلك المنتجين على زيادة أسعارهم كنتيجة لارتفاع الكلفة لديهم، ما داموا مقتنعين بأن السياسة النقدية قادرة على المحافظة على إستقرار الأسعار².

2- **العوامل التي تؤثر على العرض و الطلب على العملات الأجنبية**: تمثلت أهم العوامل التي تؤثر على العرض و طلب العملات الأجنبية في³:

أ- **التغيرات في قيمة الصادرات والإستيراد**: عندما يتم تصدير سلع مثلاً للأسواق الخارجية فيتم إستلام قيمة هذه الصادرات إما بالعملة الأجنبية أو بالعملة المحلية بأي شكل من الأشكال، فإذا كان بالعملة الأجنبية وهي الأكثر شيوعاً خاصة في الدول النامية، سيقوم المصدر ببيع هذه العملة الأجنبية التي إستلمها قيمة لصادراته من السلع مقابل عملة وطنية، مما يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية الأمر الذي يؤدي إلى رفع سعرها، وفي الحالة الأخرى حتى لو إستلم البائع (المصدر) قيمة الصادرات بعملته الوطنية، فحتى يتمكن المستورد من الحصول على

¹ د.عباس كاظم الدغمي، السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 94.

² لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 127.

³ موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 51، 49.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

العملة الوطنية للمصدر لا بد أن يبيع مقابلها عملة أجنبية، فهذا أيضا بدوره يزيد من الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى إرتفاع سعرها، والعكس صحيح¹.

ب- النفقات السياحية: فالسائح عندما يذهب للخارج فإنه يعرض العملة المحلية ويطلب العملة الأجنبية، وبالتالي فإن سعر صرف العملة المحلية سوف ينخفض مقابل سعر صرف العملة الأجنبية والعكس صحيح.

ت- المضاربة: تؤدي المضاربة في الأسواق الدولية للعملات إلى التأثير في صرف العملات النقدية وخاصة على المدى القصير، فإذا توقع المضاربون مثلاً أن قيمة العملة النقدية لدولة ما سترتفع في المستقبل، فإنهم سيلجؤون إلى إقتناء هذه العملة ومن ثم يزداد الطلب عليها ويرتفع سعر صرفها².

ث- تصدير وإستيراد الخدمات الأخرى: ما ينطبق على إستيراد السلع وتصديرها ينطبق على إستيراد الخدمات وتصديرها من حيث تأثيرها على أسعار الصرف، ومن الأمثلة على إستيراد الخدمات قيام الطلاب الجزائريين بالدراسة في الخارج، قيام المواطنين الجزائريين بالعلاج في المستشفيات الأجنبية والإقامة في الفنادق الأجنبية وغيرها.... الخ.

ج- الحوالات دون مقابل: عندما يقوم المواطنون الجزائريون غير المقيمون بتحويل أموالهم إلى عائلاتهم، فإنهم يعرضون عملة أجنبية مقابل الحصول على عملة وطنية وبالتالي فإن سعر صرف العملة الوطنية سوف يرتفع مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ح- المساعدات الخارجية: وهذه المساعدات التي ترد للدولة هي تحويلات دون مقابل، فكلما زادت هذه المساعدات سواء كانت من المؤسسات الدولية أو غيرها، فإنه سيتم تحويلها إلى العملة الوطنية وبالتالي يزداد عرض العملة الأجنبية وينخفض سعرها، وفي المقابل يزداد سعر صرف العملة المحلية.

خ- التحويلات الرأسمالية والإستثمارات الأجنبية: إن إنتقال رؤوس الأموال من بلد إلى آخر بهدف الإستثمار، الذي قد يكون مباشر كإقامة مشاريع في الدول الأخرى، أو غير المباشر مثل شراء الأصول المالية كالأسهم والسندات، حيث أن إنتقال رؤوس الأموال من البلد المحلي إلى الدول الأجنبية يؤدي إلى زيادة عرض العملة المحلية، وزيادة الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي إنخفاض سعر صرف العملة المحلية ويرتفع سعر صرف العملة الأجنبية.

د- القروض الدولية: وهي القروض المقدمة من دولة إلى أخرى، أو القروض التي تقدمها مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها، فعند حصول الجزائر على قرض من فرنسا مثلاً، فإن عرض

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 79.

² د. سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق، الطبعة الأولى، دار زهرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 150.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

العملة الأجنبية سوف يزداد وبنفس الوقت يزداد الطلب على العملة الوطنية، وبالتالي يرتفع سعر صرف العملة المحلية مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي.

د-الإنتاجية¹: إذا أصبحت دولة ما أكثر إنتاجية من غيرها من الدول الأخرى، فإن منظمات الأعمال في هذه الدولة يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية وتظل تحقق أرباحا، والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة المحلية إلى الارتفاع، لأن السلع المحلية ستستمر تباع جيدا عند القيمة المرتفعة للعملة ومع ذلك إذا تدهورت إنتاجية الدولة بالنسبة للدول الأخرى، فإن السلع التي تنتجها تصبح نسبيا غالية الثمن وتميل قيمة عملة الدولة إلى الانخفاض ففي الفترة الطويلة كلما زادت إنتاجية دولة ما بالنسبة إلى الدول الأخرى ترتفع قيمة عملتها، إن كل ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية بالنسبة للسلع الأجنبية، فإن العملة المحلية ستزداد قيمتها والعكس صحيح كتفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية .

ثانيا: العوامل الفنية

يمكن إدراج أهم العوامل الفنية التي تؤثر على العرض والطلب على العملات الأجنبية في النقاط التالية:

1-حجم اقتصاد السوق:

إن التأثيرات التضخمية في الدول الكبيرة التي تحدث نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية في هذه الدول على الأسعار المحلية، يتم تحديدها بسبب انخفاض الطلب العالمي من الدولة التي إنخفضت قيمة عملتها مما يؤدي إلى انخفاض السعر العالمي، ويؤدي ذلك إلى آثار معتدلة لانعكاس أسعار الصرف، وإن انخفاض قيمة العملة سيولد أثارا تضخمية داخل الدولة ولن يؤثر ذلك على السعر العالمي لعدم قدرة الدولة على التأثير على الطلب العالمي، لصغر إقتصادها وسيكون الانعكاس في أسعار الصرف مكتملا².

2- الإضطرابات والحروب:

¹ د.محمود يونس، د.عبد النعيم مبارك، د.كمال أمين الوصال، إقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص198 – 200.

² Taylor, J.B, “ Low Inflation Pass – Through , and Pricing Power of Firms, “ European Economic Review, 2000, P. 1389 – 1408 .

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

والتي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والتي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف¹، حيث يزداد الإنفاق على المجالات العسكرية والأمنية، فتنخفض كفاءات الوحدات الإستثمارية بسبب التدمير أو تعطيل المرافق العامة والخاصة،... الخ، والتي تؤدي إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني

3- خبرة المتعاملين وأوضاعهم:

تلعب مهارة وخبرة ومعرفة المتعاملين في سوق العملات الأجنبية بأحوال السوق، دورا كبيرا بتحديد إتجاه أسعار العملات وعلى ضوء دقة هذا الإتجاه يقومون بإتخاذ القرارات اللازمة بشأن الأسعار تعديلها أو إبقائها على ما هي عليه، وتتأثر أسعار العملات أيضا بسياسة المتعاملين فيما يتعلق بأوضاعهم من العملات الأجنبية، وتغطية هذه الأوضاع فسياساتهم بخصوص حجم هذه الأوضاع ومبالغها والأوقات المسموح لهم الإحتفاظ بها تؤثر على أسعار العملات².

4- الإشاعات والأخبار³:

إن المعلومات التي تصل إلى السوق بشأن أسعار العملات، والحالة الإقتصادية والإشاعات والتقارير والتصريحات الرسمية تؤثر على أسعار العملات.

5- الإستقرار السياسي:

فمن منطلق المقولة أن "رأس المال الجبان" فإن أي إضطراب سيؤثر على تدفقات رأس المال من وإلى الدولة، وتحجم رؤوس الأموال عن التوجه إلى المناطق التي يشوبها الإضطراب وعدم الإستقرار⁴.

المبحث الثاني: أسواق سعر الصرف وأهم المتدخلون فيه

يعد سوق الصرف من أضخم وأهم الأسواق المالية في العالم، حيث أن أنماط التعامل فيه تختلف عن باقي الأسواق، فهو وسيلة لسد حاجيات الأعوان الإقتصادية من عملات صعبة، وكذا ملجأ لتحديد قيمة كل العملات الأجنبية وهكذا تنجر عنه تدفقات هامة.

المطلب الأول: تعريف سوق الصرف وخصائصه

تمثل أسواق الصرف الأجنبي دورا هاما في تحديد العلاقات الإقتصادية الدولية، وبكافة عناصرها الإستثمارية والتجارية، وقد شهدت هذه الأسواق وبشكل خاص منذ بداية خمسينات القرن العشرين تطورا واضحا، في نشاطاتها الإقتصادية وأساليبها التكتيكية ومجالاتها الجغرافية.

¹ د. محمد علي الجاسم، الإقتصاد الدولي، الجزء الأول، دار الجاحظ، بغداد، 1996، ص 340.

² توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، مرجع سابق، ص 77.

³ موسى سعيد مطر، وآخرون، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، الأردن، 2003، ص 48.

⁴ مدحت صادق، النقود الدولية وعملية الصرف الأجنبي، مرجع سابق، ص 126.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

أولا: تعريف سوق الصرف

- 1- عرفه الدكتور طاهر لطرش في كتابه "تقنيات البنوك" على أنه: "الوعاء الذي تتم فيه كل الصفقات العالمية سواء تعلقت بالتجارة الدولية أو بتدفق رؤوس الأموال"، وما تجدر إليه الإشارة أن سوق الصرف غير محدد المكان فهو يتوزع على كل المراكز المالية، عبر الشبكات المعلوماتية والكوابل الهاتفية للبنوك والمؤسسات المالية¹.
- 2- بينما ترى الدكتورة زينب حسين عوض الله في كتابها "الإقتصاد الدولي" على أنها: "هي أكثر الأسواق إتحادا في العالم، وتتوافر لها وسائل إتصال فورية بين المراكز الرئيسية وتتعامل في سلع (جنيهات إسترلينية، دولارات، ماركات وغيرها) متطابقة ومتماثلة تماما، وهي لا تهتم إلا قليلا بنفقات النقل لأن العمليات عادة ما تتم عن طريق أرصدة البنوك وليس عن طريق شحن النقود"².
- 3- ويعرفها الدكتور هوشيمار معروف في كتابه "تحليل الإقتصاد الدولي" على أنها³: "إلتقاء البائعين والمشتريين للعملات المختلفة، بغض النظر عن الزمان والمكان، حسب معلومات وآليات وأنظمة معينة للإستفادة من فروقات الأسعار، أو ما يحققه إحتياجات عمليات تبادل السلع والخدمات والأصول المالية والمواد الأخرى".
- 4- بينما يعرفه "Cardinineau" في كتابه "comment comprendre et mieux utiliser les marches des changes" على أنه: "يعتبر الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد، الشركات والبنوك بتبادل مختلف العملات من خلال عمليات العرض والطلب بهدف تلبية إحتياجاتهم"⁴.
- 5- أما "مجدي محمود شهاب" فيرى في كتابه "الإقتصاد الدولي المعاصر" (نظرية التجارة الدولية، النظام الجديد للتجارة العالمية، أهم مشكلات الإقتصاد الدولي) أن: "سوق الصرف هو سوق مجازي، لا يوجد فعلا داخل حدود الدولة الواحدة، يتداول العملات الأجنبية وكل الأوراق المقومة بعملات أجنبية، سواء كانت أوراقا مالية كالأسهم والسندات وكوبونات الفوائد، أو أوراقا تجارية كالكمبيالات والشيكات والحوالات التليغرافية"⁵.
- 6- أما (Jean marc siroèn) فيعرفه في كتابه "finances internationale" على أنه: "السوق الذي يتم فيه تبادل العملات الأجنبية مقابل عملات وطنية، هذا التبادل يتم في نفس اليوم فيسمى "فوري"، أو يتم الإتفاق والدفع يكون في المستقبل ويعرف بالصرف الآجل"⁶.

¹ د. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص 109.

² د. زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 44.

³ د. هوشيمار معروف، تحليل الإقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 281.

⁴ Cardinineau, et Portier, "comment comprendre et mieux utiliser les marches des changes", DUNOD, paris, 1987, p 05.

⁵ د. مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي المعاصر (نظرية التجارة الدولية، النظام الجديد للتجارة العالمية، أهم مشكلات الإقتصاد الدولي المعاصر)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص 242.

⁶ Jean Marc Siroèn, finances internationales, Arnaud colin, paris, 1993, p78.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

7- بينما عادل أحمد حشيش فيعرفها في كتابه "العلاقات الإقتصادية الدولية" هو: "سوق مجازي، لا يوجد فعلا داخل حدود الدولة الواحدة، لأن سعر العملة الوطنية إنما يتحدد بالنسبة لجميع العملات في جميع البلاد، وهو سوق وإن كانت مؤسساته توجد في بعض الدول في نفس بورصات الأوراق المالية، غير أنه سوق مستقل عن سوق الأوراق المالية، فالواقع إن هذا السوق يتداول العملات الأجنبية وكل الأوراق المقومة بعملات أجنبية، سواء كانت أوراق مالية كالأسهم والسندات وكوبونات الفوائد، أو أوراقا تجارية كالكمبيالات والشيكات والحوالات"¹.

ثانيا: خصائص سوق الصرف الأجنبية

إنطلاقا من التعريفات السابقة يمكن إستخلاص مميزات أسواق الصرف الأجنبية والتي يمكن إجمالها في²:

- 1- تعتبر سوق العملات الأجنبية أقدم وأكبر وأوسع سوق مالية في العالم، فيعتبر السوق العالمي لصرف العملات الأجنبية وللتجارة فيها أضخم وأكثر الأسواق شفافية، وسيولة مقارنة بجميع الأسواق الأخرى، وبخلاف سوق الأوراق المالية، فإن سوق الصرف الأجنبي يعمل على مدار "24" ساعة في اليوم و 6 أيام في الأسبوع.
- 2- رغم الإنتشار المتزايد للمشاركين في سوق العملات الأجنبية في كل أنحاء العالم، إلا أن أغلب الصفقات تتم في لندن ونيويورك وطوكيو، وتصل حصة لندن في أسواق العملة الأجنبية إلى 30% من كل الصفقات، بينما تصل حصة كل من نيويورك وطوكيو 16% و 10% على التوالي، وتستحوذ الأسواق الثلاثة : لندن، نيويورك، طوكيو، على نسبة 56 % من صفقات العملات الأجنبية في العالم.
- 3- تركيز السوق، حيث يعادل ما ثلثي صفقات العملات الأجنبية اليومية يحدث ما بين سمسرة البنوك وحوالي 16 % من المعاملات تخص العملاء غير الماليين، أما الجزء الباقي من المعاملات 20 % فيشمل مؤسسات مالية خلاف سمسرة البنوك، والتي هي في الأغلب شركات أوراق مالية، تعمل في أسواق القروض والأسهم العالمية التي دخلت سوق العملات الأجنبية كأجهزة للوساطة تقوم بالشراء على مرحلة واحدة لعملائها.

ثالثا: بعض أسس وقواعد التعامل في سوق العملات .

يتم التعامل في أسواق العملات الأجنبية خلال أيام الأسبوع ماعدا يومي السبت والأحد، وذلك خلال ثمانية ساعات في اليوم، أي من الساعة التاسعة صباحا إلى غاية الساعة الرابعة بعد ظهر، أما بالنسبة للغة المستعملة في أسواق العملات الأجنبية هي اللغة الانجليزية، وهناك بعض المصطلحات الانجليزية مثل: (Hedging- Outright - Swap - Forward -Sport) هي المستعملة دوليا حتى مع إستعمال لغات أخرى، ومن الأمور التي يجب على المتعاملين الحرص عليها مايلي:³

¹عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 224.

²د. السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية و النقدية في عالم متغير، دار الفكر للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 266-267.

³د. سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، بدون بلد، 2008، ص 111 .

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

- 1-إنهاء العملية والإتفاق على السعر بسرعة، حيث أن أي تأخير في تنفيذها قد يسبب الخسائر للأطراف المتعاملة فيه .
- 2- أن يبقى المتعاملون على معرفة بكل تقلبات الأسعار وظروف السوق، حتى يكون بمقدرتهم التعديلات المستمرة للأسعار وفق متطلبات السوق.
- 3-أن يوسع المتعاملون الهامش بين سعري الشراء والبيع وخاصة في أيام التذبذب الشديد في أسعار العملات.
- 4-إعطاء المتعاملين أسعار ملزمة لا يعني إلزامها بأية مبالغ تفرض عليهم إذا كانت تقل أو تزيد عن الحدود المتعارف عليها لكل عملية منفردة.
- 5-يقدم المتعاملون أسعار للعلم فقط، وعدم الإلتزام بها إلا بعد التأكد من رغبة الطرف المقابل في إجراء عمليات مؤكدة، ويجب التعامل بسرعة كبيرة وعلى المتعاملين التفكير السريع في إتخاذ القرارات بالإضافة إلى أنه يتوجب عليهم الاتصال الدائم مع السوق¹ .
- 6-لا يوجد حد أدنى للصفقة الواحدة في سوق العملات، إلا أن بعض بنوك لندن الكبيرة تعتبر مبلغ 100 ألف جنيه إسترليني هو الحد الأدنى بينما تعتبر البنوك الصغيرة مبلغ 50 ألف جنيه إسترليني هو الحد الأدنى، وهناك قانون غير مكتوب في السوق ينص على أنه يتم الإتفاق على سعر معين فان هذا السعر يكون ملزما ولا يمكن التراجع عنه.

المطلب الثاني: أقسام سوق الصرف ومزاياه

يمكن تقسيم سوق الصرف إلى قسمين الأول يتمثل في سوق الصرف التقليدي والذي يضم العمليات العاجلة وكذلك العمليات الآجلة، أما القسم الثاني فيشمل كل من عقود المبادلات وكذلك عقود الإختيارات وأخيرا عقود المستقبلات، ولكن غالبا ما نجد مختلف المعاملات تحدث في سوق الصرف الآجل وسوق الصرف العاجل.

أولا: سوق الصرف التقليدي

1-سوق الصرف العاجل (الآني، الفوري)

أ-تعريف: سوق الصرف العاجل هي الأسواق التي يتم فيه التعامل على أساس الصرف السائد في اللحظة التي يجري فيها مثل هذا التعامل²، ويستخدم في هذا النوع من الأسواق سعر الصرف العاجل لأنه الأساس لكل المعاملات المالية الخاصة بتجارة الصرف الأجنبي، وتتم الصفقات بإستخدام تاريخ التسوية الفورية، وهذا يعني أن

¹توفيق عبد الرحيم يوسف حسن "الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية" ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، 2010 ص55.

²د.فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ، 2004، ص65

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

العملية سيتم تسويتها بعد مضي يومين من إبرام الصفقة، ويشترط ألا يتزامن تاريخ تسوية الصفقة يوم عطلة بنوك في أي من بلدي العملتين، كما لا يمكن أن تتم التسوية إذا وافق تاريخها يوم عطلة في نيويورك حتى وإن كان الدولار غير متضمن في الصفقة، وذلك لأن العملات تسعر مقابل الدولار، وإعتبارا لتعدد أيام العطل في بعض البلدان، فإن تاريخ تسوية الصفقات العاجلة قد يمتد إلى أسبوع من تاريخ الإبرام¹.

ب- خصائص سوق الصرف العاجلة: تتصف سوق الصرف العاجلة بعدة خصائص منها²:

ب-1- العمليات الفورية تشكل الجانب الأكبر من نشاط أسواق الصرف الأجنبي.

ب-2- تسعير العملات يكون بالدولار، حتى ولو كان الدولار غير مشترك في الصفقات، كأن يباع جنيه إسترليني مقابل مارك ألماني، ولا تتم هذه الصفقة إلا إذا كان سوق الصرف في نيويورك مفتوحا.

ب-3- تنشط سوق الصرف العاجلة على مدى 24 ساعة مستمرة، بسبب الاختلاف الزمني بين المراكز المالية الدولية.

ب-4- تلجأ البنوك المركزية إلى سوق الصرف العاجلة من أجل التأثير على مستوى العرض والطلب للعملة من خلال بيع وشراء العملات، ومنه التأثير على أسعار صرف العملات إرتفاعا وإنخفاضاً، خاصة في ظل نظام التعويم الحر.

ب-5- تؤخذ أسعار البيع والشراء على أنها أسعار عاجلة، إذا تم تحديد تاريخ التسليم في الصفقة المبرمة.

ب-6- تعمل سوق الصرف العاجلة في ظل وجود سعر صرف عاجل رسمي.

ب-7- سوق الصرف العاجل في بعض الدول يتكون من جزأين:

ب-7-1- سوق صرف رسمية. ب-7-2- سوق صرف حرة.

2- سوق الصرف الآجل

أ- تعريف سوق الصرف الآجل: إن سوق الصرف الآجل (Forword Exchange Market) يقصد به شراء وبيع العملات الأجنبية التي تتم وفقا لسعر آجل، بمعنى أن التسليم يكون مؤجلا حين حلول التاريخ المتفق عليه ومدة التأجيل تكون إما في حدود شهر أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة على أكثر تقدير، وبمعنى آخر فإنه يتعامل مع الصفقات التي تتجاوز آجال تنفيذها "48 ساعة مفتوحة"³.

ويستخدم في مثل هذه الأسواق سعر الصرف الآجل والذي يتم على أساسه بيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام الصفقة، ويتم تحديد هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العملتين موضوع التعامل في التاريخ نفسه لإبرام عقد الصفقة، وهو ببساطة سعر الصرف الفوري السائد وقت إبرام الصفقة مضافا إليه سعري

¹ د. السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي النظرية و السياسات، مرجع سابق، ص 118.

² د. السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، مرجع سابق، ص 270.

³ جويدان جمال، الأسواق المالية والنقدية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، سنة 2001، ص 28.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

الفائدة السائدين في الأسواق النقدية الدولية على العملتين موضوع التبادل، أي أن الفرق بين السعر العاجل والسعر الآجل هو الفرق بين سعري الفائدة على العملتين ومنه يمكن احتساب سعر الصرف الآجل من اليوم الأول لتحرير عقد الصرف الآجل إستنادا إلى ثلاث عناصر¹:

أ-1- سعر الصرف العاجل السائد في السوق في تاريخ إبرام عقد الصفقة.
أ-2- سعر الفائدة الذي يدفعه العميل إذا ما اقترض العملة المبيعة التي سيتم السداد بها عند إستحقاق العقد الآجل.

أ-3- سعر الفائدة الذي يحصل عليه العميل إذا ما أودع قيمة العملة المشتراة في وديعة ثابتة لفترة العقد الآجل.
ب- خصائص سوق الصرف الآجلة: تتميز سوق الصرف الآجلة بخصائص عدة، يمكن التطرق إلى أهمها²:
ب-1- العقود في هذه السوق نمطية، حيث تكون لفترات مختلفة ثلاثة أشهر، 6 أشهر، 9 أشهر، 12 شهرا.. الخ

ب-2- إمكانية تمديد العملية الآجلة من خلال إجراء عمليتين هما:
ب-2-1- عملية عاجلة لأجل ترصيد العملية الآجلة الأولى.
ب-2-2- اخذ عملية آجلة جديدة تحت شروط السوق وفي يوم التمديد.
ب-3- العمليات الآجلة للعمليات الأجنبية تتم مباشرة بين البنوك أو عن طريق الوسطاء (السماسرة) ولا يوجد سعر آجل رسمي.
ب-4- لا تتدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الآجلة، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد عمليات المضاربة بقوة.
ب-5- لا تسعر الأسعار الآجلة في البورصة.

ثانيا: سوق مقايضة العملات "swap"

أدخل "السواب" في التعامل في بداية السبعينات 1971، كنتيجة للإنتقال من العمل بأسعار الصرف الثابتة، التي كان يعمل بها في نظام بريتون وودز، حيث سمح للعملات بالتقلب حول سعر صرفها بالدولار الأمريكي، ضمن نطاق ضيق لا يتعدى +1-1%، إلى العمل بأسعار الصرف العائمة على أساس التعامل بالعقود الآجلة، ويعتبر "السواب" إتفاقية لمنح القروض بين بلدين أو أكثر، وتستخدم عمليات "السواب" في إستبدال عملة وطنية بعملة أجنبية، وتتم من الناحية العلمية على الشكل التالي:

يتم ضخ كمية من الأموال من بلد يملك وفرة في رأس المال إلى بلد آخر يفتقر إلى رأس المال، ويبيع البلد كمية من عملته إلى مصرف مركزي آخر، ويتقاضى المصرف الذي يوافق على الشراء، فائدة منخفضة 2%،

¹ السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي النظرية و السياسات، مرجع سابق، ص 119.

² السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية و النقدية في عالم متغير، مرجع سابق، ص 271.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

ويدفع المصرف الآخر قيمة هذه العملة بعملة قابلة للتحويل فعلا، على أن يتعهد المصرف البائع بالإلتزام بإعادة صرفها خلال ثلاثة أشهر، قابلة للتجديد من قبل المصرف المشتري، وبسعر إتفق عليه مسبقا، كما تستخدم عمليات "سواب" من قبل المتعاملين في سوق الصرف الأجنبي، كوسيلة ملائمة تمكنهم من التغطية أو التحوط الناجم عن تغيرات أسعار الفائدة، ويعتبر تحليل عمليات "السواب" مدخل لفهم أصل سعر الخصم في المعاملات الآجلة، وينتج عن إستمرار عمليات "السواب" رفع السعر الفوري (سعر الشراء)، وخفض سعر الصرف الأجل (سعر البيع)، وبالإمكان إحتساب على سبيل المثال صافي الأرباح التي يجنيها من إستثمار أرصدته الدلارية في شراء أصول مالية قصيرة الأجل بالجنيهات الإسترلينية.

صافي الربح = الفرق في أسعار الفائدة بين سوق لندن و نيويورك - سعر الصرف الفوري.¹

ثالثا: سوق خيار العملات الأجنبية و أنواعها

إن الإضطراب الشديد الذي تشهده أسواق العملات الرئيسية أصبح السمة الغالبة والذي تنتفي معه فرصة أو إمكانية إستقرار أسعار الصرف لفترات معقولة ، لذلك فإن خيار الشراء وخيار البيع تعطي مشتريها الحق في شراء أو بيع مبلغ محدد من العملات الأجنبية بسعر تحويل محدد خلال أجل محدد وقد يحدث في بعض الحالات إستلام وتسليم العملة محل هذا الحق، إلا أن الكثير الغالب من هذه المعاملات ينتهي بالتسوية النقدية المباشرة بإحتساب الفرق بين سعر التنفيذ المحدد في عقد الخيار وسعر العملة السائد في السوق ومما هو معلوم أن مشتري الخيار لا يكون ملتزما بإتمام الصفقة إذ أنه إشتري مجرد التنفيذ وله أن يقرر التنفيذ من عدمه وفقا لما يكون عليه سعر العملة خلال فترة العقد.²

1-تعريف سوق الخيارات للعملات الأجنبية: يعرف عقد الخيار على أنه عقد يمنح حق، ولكن ليس التزام لشراء(الطلب) أو بيع (آجل) لمبلغ محدد لأداة بسعر محدد في خلال فترة من الوقت المقدر سلفا³، إذن أسواق الخيار هي مشروطة أي تضمن الحق بإمكانية إلغاء العملية عند الاستحقاق⁴، ولذلك يعرف سوق الخيارات للعملات الأجنبية بأنها " المكان الذي يتم فيه التفاوض حول عقود خيارات العملات الأجنبية التي تتضمن الدفع

¹ د. بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، سنة 2009، ص 128، 129.

² د. عبد الحميد محمود العلي، المشتقات المالية في الممارسة العملية و في الرؤية الشرعية، مرجع سابق، ص 25.

³ د. مائير كوهين، ترجمة عبد الحكم أحمد الخزامي، الأسواق والمؤسسات المالية (الفرص و المخاطر)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2007، ص 346.

⁴ د. وسام ملاك، البورصات والأسواق المالية العالمية، قضايا نقدية و مالية، دار المنهل اللبناني، الجزء الثاني، لبنان، 2003، ص 58.

الفصل الأول :نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

العاجل للعلاوة وحصول المشتري على الحق طيلة فترة العقد مع تأكيد عملية شراء أو بيع العملة بسعر محدد بين طرفي العقد، وهو (سعر العملية).

2-أنواع سوق الخيارات لل عملات الأجنبية : تنقسم أسواق الخيارات إلى قسمين أساسيين:

أ-الأسواق المنتظمة: يتم في هذه السوق بيع وشراء العملات الأجنبية بإرسال الأوامر إلى قاعة التعامل في البورصة من خلال السماسرة، وتكون العقود المبرمة في هذه السوق عقوداً نمطية، ذات تواريخ إستحقاق نمطية، تحدد عادة يوم الأربعاء من الأشهر : مارس، جوان، سبتمبر ديسمبر.

ب- الأسواق الموازية: أنشئت من طرف البنوك نتيجة لبعض الصعوبات التي تترتب عن التنميط في البورصات، حيث أن تواريخ الإستحقاق النمطية قد لا تتفق مع التاريخ الآجل الذي يحدده العميل لتغطية مخاطر الصفقة، وإن عمل هذه الأسواق خارج البورصة والخيارات المتداولة تتضمن شروطاً غير نمطية يملئها العميل وتعلق بتواريخ الإستحقاق التي تغطي فترة التحوط دون تحديدها بشهور معينة من السنة، ويتم التعامل بمثل هذه العقود بين البنوك والعملاء مباشرة دون وساطة البورصة.

رابعا: سوق العقود المالية المستقبلية للعملات الأجنبية وخصائصها

تعتبر أسواق العقود المالية المستقبلية امتداداً للأسواق العاجلة، وقد إستخدمت بهدف تخفيض مخاطر تقلبات أسعار الصرف.

1-تعريف أسواق العقود المالية المستقبلية للعملات الأجنبية

يطلق مصطلح العقود المستقبلية على العقود الآجلة التي يجري التعامل عليها من خلال أحد الأسواق المنظمة، جاء تعريف أسواق العقود المالية المستقبلية للعملات الأجنبية كما يلي: " هي المكان الذي يتم فيه التفاوض على العقود النمطية التي تلزم البائع بالتسليم والمشتري بالإستلام لكمية معينة من العملات الأجنبية بسعر محدد يوم التفاوض، مع التحديد الدقيق لكمية العملات الأجنبية وتاريخ تسليمها أو استلامها"¹.

2- خصائص أسواق العقود المالية المستقبلية للعملات الأجنبية

تتميز الأسواق المالية المستقبلية التي تتعامل بالعقود المستقبلية، بخصائص عدة هي:

أ- تداول العقود المالية المستقبلية، يكون بصفة نمطية، من خلال المزاد العلني المفتوح في سوق مركزية منظمة وبواسطة السماسرة.

ب- أغلبية العقود المالية المستقبلية لا يتم تنفيذها مع حلول تاريخ التسليم، إذ أنها تأخذ وجهة أخرى، حيث تتغير صفقات الشراء إلى صفقات بيع قبل أن يتم التسليم الفعلي.

¹ سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، القاهرة، 2005، ص 210.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

- ت- تقع مسؤولية تسوية الصفقات المبرمة على عاتق غرف المقاصة، حيث تنفذ العقود وتسلم العملات.
- ث- تكاليف التعامل في جلسات المزاد العلني في الأسواق المالية تميل إلى الانخفاض مقارنة بباقي أسواق المشتقة الأخرى.

المطلب الثالث: عمليات و وظائف سوق الصرف الأجنبي

إن عملية الصرف الأجنبي هي تجارة كما هو الحال مع التجارة في الأوراق المالية، تتم ممارسة التجارة في الصرف الأجنبي في أسواق منظمة من طرف السمسار، وقبل التطرق إلى عمليات ووظائف سوق الصرف الأجنبي لابد من معرفة أهم المصطلحات والرموز المستعملة في سوق الصرف الأجنبي¹، إذ يتطلب العمل في سوق الصرف الأجنبي قراءة الرموز "USD، FRF"، بدلا من قول الدولار الأمريكي، جنيه إسترليني على الترتيب، وتعتبر هذه المعايير سهلة نسبيا، حيث يوجد لكل عملة رمز مكون من ثلاث أحرف، يعبر الحرفين الأوليين عن البلد المعنى بينما يدل الحرف الأخير على اسم العملة الصعبة، أما فيما يخص العملات التي لا ترتبط ببلد، فيستعمل الحرف X في بداية الرمز، فوحدة النقد الأوروبية "ECU" يرمز لها بالرمز "XEU، X" تأخذ مكان البلد، و "EU" تعني الوحدة الأوروبية، وفيما يخص الذهب والفضة تستعمل الرموز الكيميائية بعد الحرف "X" ويكون الرمز الكامل كما يلي:

XAU-: تعني الذهب **-XAG**: تعني الفضة

وتأخذ العديد من المعاملات والوظائف مجراها في سوق الصرف الأجنبي كما يلي:

أولا: التغطية وتجنب المخاطر

عندما تكون أسعار الصرف ثابتة بالنسبة لجميع العملات فإنه لا فرق عند الفرد بين الاحتفاظ بأي نوع من العملات، ولكن إذا كانت أسعار الصرف عرضة للتقلب والتغير المستمر فإن الأفراد والمشروعات سيواجهون خطر نقص قيمة ما بحوزتهم من عملات أجنبية أو زيادة قيمة ما يجب تسديده أو بالعكس، ولذلك يستوجب مواجهة هذه المواقف وهو ما يعد أحد وظائف سعر الصرف الأجل أو ما يسمى بالتحوط أو التغطية لتجنب مخاطر الصرف، لأن أسعار الصرف الآنية عرضة للتغير لذا فإن المتعاملين يتعرضون لتلك المخاطر، وبالتالي يمكن إستنتاج

¹ د. سيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، مرجع سابق، ص 273-274

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

أن التغطية¹: تشير إلى تجنب مخاطر الصرف الأجنبي أو تغطية مركز مكشوف بعملة أجنبية، وكذا يرى الإقتصادي "André cartapani" أن التغطية على أنها "هي تلك العمليات التي تتم بقصد تجنب مخاطر الصرف الأجنبي"²، فهو مجرد إتفاق على بيع وشراء صرف أجنبي عن طريق بنك تجاري في سوق الصرف يسلم مستقبلا بناء على ثمن يتفق عليه في الحال ومقابل ذلك يتقاضى البنك فائدة معينة.

ثانيا: المضاربة

قديمًا إستخدموا كلمة المضاربة بمعنى المخاطرة، فقالوا أن الحياة كلها مخاطرة، وأن روح المخاطرة ولدت مع الإنسان، أما المضاربة في لغة الصرف فهي الإحتفاظ طوعا بمركز معرض لأخطار تقلبات أسعار الصرف بغرض تحقيق ربح مأمول مع إحتمال الخسارة³، حيث تقوم عملية المضاربة في سوق الصرف على أساس التخمينات المستقبلية لأسعار العملات الأمر الذي يؤدي إلى وجود نوعان من المضاربون⁴:

1- مضارب الصعود "Bull": الذي يتخذ رأيا أكثر تفاؤلا من السوق بخصوص مستقبل عملة معينة فيدخل مشترياتها لها بالسعر الفوري وبالمركز الطويل.

2- مضارب الهبوط "Bear": الذي يكون رأيه غير متفائل نحو عملة معينة لذا فإنه سيدخل بائعا لها بمركز قصير ولا شك أن المضارب في العملات يكون على إستعداد لتحمل مخاطر خطأ توقعاته⁵، وهذه المخاطر مزدوجة الأعباء فالعبء الأول يتمثل في مخاطر المضاربة نفسها، فقد يتحقق ما كان يتوقعه وقد لا يتحقق، والعبء الثاني يتمثل في المفاضلة بين سعر الفائدة والأرباح التي يجنيها من عملية المضاربة.

ثالثا: عمليات التحكيم (المراجحة) "Arbitrage"⁶:

يقصد بالتحكيم " شراء العملات في سوق تكون فيه قيمتها رخيصة وبيعها في الحال في سوق آخر يكون سعرها فيه أعلى بهدف تحقيق الربح"⁷، وبالتالي تتحقق هذه العملية عندما تتفاوت أسعار عملة ما في عدد من الأسواق المختلفة في آن واحد⁸، وتؤدي هذه العملية في النهاية إلى تحقيق التوازن بين أسعار الصرف في الأسواق المالية العالمية في ظل الحرية التامة في تحويل العملات داخل الأسواق.

¹ د. كامل بكري، إقتصاديات التجارة الخارجية، منشورات عويدات، بيروت، 1990، ص331.

² André cartapani, "**Les marché Financier**", édition la découverte, Paris, 2004, p 31

³ سيد عيسى، أسواق أسعار صرف النقد الأجنبي، دار المعارف، الإسكندرية، بدون سنة، ص33

⁴ د. عبد الحسين خليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الإقتصادية، مرجع سابق، ص 43

⁵ د. راتول محمد، الإقتصاد الدولي، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 131-132.

⁶ سامي عفيف حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم"، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، جامعة حلوان، القاهرة، 1991، ص145.

⁷ عرفان تقي الحسني، "التمويل الدولي"، مرجع سابق، ص180

⁸ مجدى محمود شهاب، "الإقتصاد الدولي"، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996، ص 244.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

والمراجعة لا تلغي إمكانية تغير السعر وإنما تساعد في توحيد السعر بجميع أسواق الصرف الدولية، ومن مميزات أنها لا تحتوي على مخاطر، لأن أسعار الصرف تكون معلنة ومعروفة من طرف المتعامل¹، أي المراجع عادة لا يتحمل أية مخاطرة لأنه لا يتخذ لنفسه مركزا مفتوحا، حيث يحقق ربحه في عمليات شراء و بيع أنية، وهناك نوع آخر من المراجعة هو مراجعة أو موازنة الفائدة « Interest Arbitrage »، حيث يتم تحقيق الربح من التباين في أسعار الفائدة الدولية على الأصول المقارنة، ومراجحو الفائدة يلعبون دورا حيويا في توحيد أسواق النقد والمال مكانيا وزمانيا، مع العلم أنه عندما تتضمن المراجعة عملتين ومركزين نقديين فقط، فإننا نكون أمام مراجعة ثنائية « Two-point arbitrage » أي نكون أمام التحكيم الثنائي (الجغرافي) الذي يساعد على أن تكون التسعيرة متقاربة ومتشابهة في مختلف الأسواق المالية خلال نفس الفترة الزمنية ولنفس العملات، وعندما تتضمن المراجعة ثلاث عملات وثلاث مراكز نقدية فإننا نكون أمام مراجعة ثلاثية « Three-point arbitrage » أو مثلثية « Triangular » أي التحكيم المتعدد (المثلثي) الذي يستخدم في حالة وجود اختلاف في الأسعار المتقاطعة، حيث تكون هناك ثلاث عملات أجنبية، بينما المراجعة المثلثية ليست شائعة جدا، فإنها تعمل بنفس الطريقة لتضمن أسعار الصرف المشتقة المتوافقة بين الثلاث عملات في الثلاث مراكز النقدية، وفي ضوء ماسبق يمكن حصر الاختلاف بين عمليات المضاربة وعمليات التحكيم أو المراجعة في ثلاث نقاط جوهرية على الوجه التالي:

1- الوقت: بينما يحاول المحكم أو المراجع الاستفادة من إختلاف قائم في أسعار صرف العملات بين أسواق الصرف المختلفة في وقت واحد، نجد أن المضارب يحصر نشاطه في سوق واحدة، ولكن مع إختلاف الوقت بين السوق الحاضرة والسوق الآجلة.

2- درجة التأكد: يقوم المحكم أو المراجع بعمليات البيع والشراء على أساس سعر معلن ومحدد في أسواق الصرف المختلفة، أما المضارب فإنه يتوقع إتجاهها معيناً لأسعار الصرف ويأمل أن تتحقق توقعاته في هذا المجال.

3- تعدد الأسواق: تقتضي عمليات التحكيم أو المراجعة التعامل في أكثر من سوق واحد للصرف، أما عمليات المضاربة فيمكن أن تتم في سوق واحد للصرف.

رابعا: تسوية المدفوعات الدولية و تحديد أسعار صرف العملات²

إن من بين أهم الوظائف التي يؤديها سوق الصرف الأجنبي هي أنه يسمح بنقل القوة الشرائية من دولة إلى أخرى، وتسهيل تسوية المدفوعات الدولية الناجمة عن المعاملات، أي التجارية المنظورة وغير المنظورة والرأسمالية الطويلة والقصيرة الأجل لتسوية الحقوق الدائنة والمدينة في الوقت نفسه ويتم ذلك من خلال اللجوء إلى الوسائل المستخدمة في هذا الميدان وهي الحوالات التلغرافية والحوالات المصرفية والكمبيالات وغيرها، وأيا كانت الوسيلة

¹ د. كامل بكري، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 141

² د. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 37-38.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

المستخدمة لتحقيق أغراض سوق الصرف فإن الدولة ستقيم مقاصة بين مختلف العملات التي تقوم بها وليس كل عملة على حدى، وغالبا ما تكون عملية المقاصة متعددة الأطراف، بينما فيما يخص تحديد أسعار الصرف للعملات المختلفة فإنه يتم ذلك من خلال تلاقي قوى العرض والطلب وبالتالي تكوين نقطة التوازن، ناهيك عن قيام سعر الصرف بتوفير وسيلة للإئتمان في العلاقات الإقتصادية الدولية من خلال البنوك التي تتعامل بذلك، فهي تقدم قروضا للمصدر وللمستورد أي أن تتم عملية البيع والشراء فضلا عن تمويلها لتحركات رأس المال الطويل الأجل والقصير.

المطلب الرابع: المتعاملون في سوق الصرف، وأهم العملات الصعبة المتداولة دوليا .

تعمل أسواق الصرف على مدار الساعة بواسطة التلفون والتلكس، وأي طرف يتدخل في سوق الصرف سواء كان بائع أو مشتري يعتبر عضوا مشاركا فيه

أولا: المتعاملون في سوق الصرف

سوق الصرف هو الذي تتم به مبادلات الصرف الأجنبي أي بيع و شراء العملات الأجنبية، و يشمل جملة من المتدخلين الرئيسيين و التي يمكن إيجازهم في العناصر التالية :

1- المستخدمون الرئيسيون للعملات الأجنبية: وهم المتعاملون في مجال التجارة الدولية الخارجية، المستوردون والمصدرين للسلع والخدمات المختلفة والمضاربين في سوق الصرف الأجنبي¹، والعملاء المتخصصون في أغلب الأحيان لا يتدخلون مباشرة في سوق الصرف، إنما يقتصر الأمر فقط على الذين حققوا أو يحققون حجما معينا من العمليات والذين لديهم متعاملين خاصين بهم يمكنهم أن يحملو صفة العملاء، الصيارفة، ومن ثم يحق لهم الدخول إلى قاعات السوق، أما الذين لا تتوفر لديهم الحجم المهم من العمليات فتتم عملياتهم من خلال الهياكل التقليدية للبنوك التجارية بعد دراسة الصفقات والتأكد من التكاليف².

2 - البنك المركزي³: تتدخل البنوك المركزية عبر عمليات السوق المفتوحة بهدف التخلص من الاختلالات في التوازن الإقتصادي العالمي، إما بائعا أو مشتريا لأوراق مالية ، فدخول البنك المركزي مشتريا لأوراق مالية أو الصرف الأجنبي يدفع بمقابلها نقودا قانونية، فتزداد كمية النقود في التداول وتؤدي زيادة الطلب على الأوراق المالية

¹ د. إيمان عطية ناصف، مبادئ الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 286

² د. سيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية و النقدية في عالم متغير، مرجع سابق، ص 269.

³ د. بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، مرجع سابق، ص 100.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

إلى إرتفاع أسعارها وبالتالي إنخفاض سعر الفائدة، ويقابل الإنخفاض في سعر الفائدة زيادة في الطلب على القروض من جانب أرباب العمل، أي أن البنك المركزي هو الطرف الأخير الذي له دور في سوق الصرف الأجنبي، ولابد من الإشارة إلى أن فعالية سياسة السوق المفتوحة ليست مطلقة، ذلك أنه ليس بالضرورة أن يترتب على شراء البنك المركزي للصكوك أو الصرف الأجنبي زيادة في حجم الائتمان، إن كان للجمهور ميل إلى الإكتناز أضف إلى ذلك أن فعالية هذه الوسيلة تتوقف على مدى نماء وتطور الأسواق المالية ومدى إندماجها في الإقتصاد الوطني، ومن الواضح أن هذه الوسيلة تكون محدودة الأثر في الكثير من الدول النامية.

3- البنوك التجارية والمؤسسات المالية: حيث تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن، يقومون بالمقاصات، ويحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة، ويتوفرون على أجهزة إعلام آلي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المالية العالمية.

4- سمسرة الصرف: يعتبر سمسرة الصرف وسطاء نشيطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، فنجد:

أ- السمسار الرسمي أو المحلف (BROKER):¹ هو موظف ولا يحق له العمل إلا في حالة وجود مواصفات خاصة وخبرة طويلة، وذلك بعد إجراء إختبار من قبل إدارة السوق، وهو الذي يحق له تحديد السعر أو إعطاء المؤشر أو تحديد سعر الصرف، ويعتبر حلقة وصل بين المواطنين وبين السمسرة الآخرين، ولا يحق له التعامل لحسابه الخاص إلا في حدود ضيقة جداً، ويحصل بالمقابل على رسوم يطلق عليها إسم (BROKERAGE/ COURTAGE).

ب- السمسار الحر (JOBBER/ DEALER):² الذي هو ليس موظف وبإمكانه أن يعمل لحسابه الخاص، أو لحساب الغير، حيث تعتبر بيوت السمسرة جد هامة في إنجلترا وفي نيويورك ولندن، فجزء كبير من العمليات يقوم بها الوسطاء الذين يعملون لصالح البنوك.

5- الشركات التجارية والمؤسسات المالية غير المصرفية: في أغلب الأحيان تتعامل الشركات التجارية المتواجدة في مختلف البلدان الأجنبية عند تسديد أو استلام مدفوعاتها بعملات أجنبية، حيث تختلف عن تلك العملة التي تستعملها الشركة الأم، فمثلاً قد تلجأ هذه الأخيرة من أجل تسديد أجور عمال إحدى فروعها في بلد أجنبي إلى سوق الصرف لبيع عملتها مقابل عملة البلد الذي ينشط فيه الفرع، كما أن المؤسسات المالية غير البنكية منذ سنوات قليلة أصبحت تقدم خدمات مرتبطة بمبادلة العملات، ونجد هذا النوع من الأنشطة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية على الخصوص، اليابان وبريطانيا.

¹ د. هيثم صاحب عجم، التمويل الدولي، زهران للنشر والتوزيع، الأردن، بدون سنة، ص 87

² نفس المرجع، ص 87

6- صناديق التحوط: والتحوط يعني خفض عدم التيقن بأسعار السوق المستقبلية وذلك بتغطية رهان موازي، ولم تكن أسواق العملة في دائرة اهتمام صناديق التحوط إلا من فترات ليست بعيدة، ولصناديق التحوط ينتمي الأشخاص من ذوي الثروات الضخمة والذين يقومون بإستثمارات لا تقل أحجام العقود فيها عن المليون دولار، وبإستخدام هذه المبالغ كغطاء تقوم هذه الصناديق بالإقتراض بما يفوق الإستثمار الأولى بعدة مرات، وتتبع أي إستثمارات محتمل في أي بقعة من بقاع العالم حيث تودع أموالها بالإستثمار بأداة واحدة أو عدة أدوات في نفس الوقت، وهم بذلك يضخون في السوق كميات ضخمة من العملات مما يجعل سوق العملة على درجة عالية من السيولة¹.

ثانيا: أهم العملات الصعبة المتداولة دوليا

إن أرصدة العالم اليوم من العملات الإرتكازية، تمثل المصدر الأول لزيادة الإحتياجات السائلة، وتتمثل أهمها في :
1-الدولار الأمريكي:

يعتبر الدولار الأمريكي العملة الإرتكازية الأولى في العالم ويعزى ذلك إلى أنه أكثر العملات إستعمالا في تمويل التجارة والمدفوعات الخارجية، كما أنه عملة الدفع في تجارة النفط الدولية بالإضافة إلى أنه عملة التدخل للمحافظة على أسعار العملات الأخرى²، (سيتم التطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثالث).

2-الجنيه الإسترليني³ :

لقد إحتل الإسترليني حتى الحرب العالمية الأولى مكانة الصدارة في تسوية المدفوعات الدولية، وما كان على الدول لتمويل تجارتها الخارجية إلا أن تحصل على الذهب أو الإسترليني لتسديد إلتزاماتها الدولية، تلك الظاهرة حققت بفضل تدفق الإستثمارات من إنجلترا وتدفق الواردات إليها، وبما تسبب لإنجلترا من ظروف داخلية وتطور إقتصادي صناعي هائل وثقة عالمية، وهذا الدور للإسترليني لم يستند أساسا إلى قدرات الجهاز الإنتاجي البريطاني بقدر إستناده إلى سمعة إنجلترا وسيطرتها الإستعمارية آنذاك، كما أن الإسترليني لم يكن يستند إلى الذهب إلا نظريا، حيث كان الإحتياطي الذهبي لبنك إنجلترا ضئيلا بالنسبة لحجم إصدار الإسترليني، ومع الحرب العالمية الأولى برزت الظروف الخالقة لعدم الإستقرار الإقتصادي والنقدي في إنجلترا، مما دفع تلك الدول إلى الخروج عن قاعدة الذهب وفشلت العودة إلى تلك القاعدة ما بين 1930-1931 وإنتهت ناهيا إمكانية تحويل الإسترليني إلى ذهب، وأصبح عملة ورقية بحتة، ثم في أعقاب الحرب العالمية الثانية تعرض الإسترليني لازمات متعاقبة نتيجة

¹ د. بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، مرجع سابق، ص 104.

² د. ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين النظرية و التطبيق، الطبعة الأولى، مطبعة الأجيال، عمان، 2004، ص 191

³ مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 158 - 159.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

للخسائر التي تحملتها إنجلترا ونتيجة للأعباء الإضافية للحرب، مما نتج عنه هبوط الرصيد الذهبي لإنجلترا وتحويلها إلى دولة مقترضة، وانخفضت قيمة الإسترليني الذي توالى عليه التخفيضات الرسمية في عام 1949، 1967، كل ذلك أثر في النهاية على المركز الفني للإسترليني كعملة إرتكازية وكوسيلة أساسية للدفع، وأجبره على التحلي عن مكانة الصدارة لصالح الدولار الأمريكي .

3-الأورو الأوروبي:

إن ظهور الأورو والوزن الإقتصادي الذي يتمتع به على الصعيد الإقتصادي العالمي، أصبح يزاحم الدولار في المعاملات المالية والتجارية العالمية¹ ، ويأتي هذا إحلالا للعملة الأوروبية الهامة مثل المارك الألماني الذي كان يمثل 21% من إحتياجات الدول من العملة الصعبة سنة 1983م، وللموقع الجديد في الإقتصاد العالمي الذي أصبحت تمثله أرض اليورو "Euroland" حيث تمثل 20% من الناتج المحلي العالمي و7% من التجارة العالمية، حيث انه منذ إصدار شكل الأورو عرف نجاحا لدوله الأعضاء، ويمكن القول أن الأورو حقق هدفه لدفع عملية التكامل وإرتفعت مكانة الأورو الدولية باستمرار(سيتم التطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثالث).

4-الين الياباني:

ومع إزدهار اليابان كقوة إقتصادية ملموسة وذات وزن في محيط العلاقات الدولية عرف الين الياباني نفس الشهرة، حيث تمثل اليابان 8% من الناتج المحلي العالمي و8% من التجارة العالمية.

5-الفرنك السويسري:

تأتي قوة الفرنك السويسري من طبيعة البنك المركزي السويسري الذي يتمتع بأعلى درجات الإستقلالية المتعارف عليها دوليا، فضلا على كون سويسرا ساحة مالية كبيرة، نتيجة سياسة الحياد التي تعتمدها الحكومة السويسرية وإبتعادها عن المنازعات والمشاكل الدولية.

6-حقوق السحب الخاصة:

في سنة 1967 قام صندوق النقد الدولي بخلق أصول سائلة جديدة لسد حاجات المجتمع الدولي من السيولة تسمى بحقوق السحب الخاصة، وتعتبر حقوق السحب الخاصة عملة نقدية دولية تستخدم أساسا فيما بين البنوك المركزية بعضها البعض مباشرة أو فيما بينها وبين صندوق النقد الدولي²، فالدول الحائزة لهذه الوحدات لها الحق في الحصول على تسهيلات إئتمانية بعملة قابلة للتحويل من الدول الأعضاء في الصندوق، كما أنها تتمتع بقوة إبراء في مجال المدفوعات على أن يدفع مقابلها عملة قابلة للتحويل، ويقوم صندوق النقد الدولي بعملية

¹ لقمان معزوز، شريف بودري، المنافسة بين الدولار والاوروفي ظل استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، العدد 9، قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص 80.

² مدحت صادق، "النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي"، مرجع سابق، ص 65

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

إصدار هذه الوحدات وفقا لسلة من العملات الرئيسية وهي: الدولار الأمريكي، المارك الألماني، الجنيه الإسترليني، الين الياباني، الفرنك الفرنسي وتحدد قيمتها من قبل صندوق النقد الدولي¹.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف

إرتبطت النظريات الخاصة بأسعار الصرف بالأنظمة النقدية الدولية، حيث إعتمدت مقاييس مختلفة في إتخاذ المعايير التي يتم وفقها إختيار النظام النقدي، أخذا بعين الإعتبار الإختلاف الحاصل في المؤشرات الإقتصادية والمالية في تحديد قيمة العملة، وفيما يلي سيتم التطرق إلى أهم النظريات التي تتعرض إلى أسعار الصرف وعلاقتها بمختلف المؤشرات.

المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية (PPP) "Purchasing Power Parity"

إن فضل صياغة النظرية بصورتها (المطلقة - النسبية)، يرجع إلى الإقتصادي السويدي "Gustav Cassel" في بداية العشرينات من القرن العشرين، حيث تنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج².

أولاً:فروض النظرية

تتمثل فروض نظرية تعادل القوة الشرائية في الفرضيات التي يقوم عليها المنهج النقدي لمعدل الصرف، كون أن المنهج النقدي يستمد أساسه من نظرية تعادل القوة الشرائية والتي يمكن إيجازها فيما يلي³:

1-ميزان المدفوعات أساسا ظاهرة نقدية (وليس بشكل مطلق)، ويشير مصطلح ميزان المدفوعات طبقا لهذا الفرض إلى ميزان التسويات الرسمية، والذي بدوره ما هو إلا حساب النقود، ويكون ميزان التسويات الرسمية في

¹ الهادي خالدي، "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة لعلاقته بالجزائر"، ط01، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 118.

³ د.نشأت نبيل محمد الوكيل، التوازن النقدي و معدل الصرف (دراسة تحليلية مقارنة)، الطبعة الأولى، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 2009، ص34-37.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

حالة فائض عندما تقوم السلطات النقدية لدولة ما بشراء أصولها أو مالدتها من الصرف الأجنبي لكي تمنع قيمة نقودها من الإرتفاع بالنسبة للنقود الأخرى.

2- غياب تأثير الأسعار النسبية أو أنها تلعب دورا ثانويا، حيث يتجه تأثير تغيرات العرض النقدي إلى الإنفاق الكلي بما في ذلك الإنفاق على السلع والخدمات والأصول المالية المحلية والأجنبية، ويبرر هذا الافتراض بفكرتهم الأساسية عن تكامل الأسواق في الإقتصاد العالمي، ومن ثم يرجع الفرق بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية لنفس السلعة إلى المسافة وتكاليف النقل في ظل افتراض عدم وجود عوائق جمركية أو غير جمركية، وسهولة الإتصالات ووفرة المعلومات.

3- وجود تأثير للمتغيرات الحقيقية في الإقتصاد القومي مثل الدخل والاستثمار والإستهلاك على معدل الصرف، إلا أن هذا التأثير يمر من خلال القنوات النقدية، بمعنى أن التغيرات الحقيقية تؤثر على الطلب والعرض النقدي وبالتالي تؤثر في سعر الصرف، فإن نمو الدخل مثلا يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود عن العرض عنها، بما يؤثر إيجابا على وضع ميزان المدفوعات وبالتالي سعر الصرف، و يتنافى ذلك مع التحليل الكينزي الذي يوضح أن زيادة الدخل سوف تؤدي إلى زيادة الواردات، وبالتالي يتأثر ميزان المدفوعات سلبا ومن ثم سعر الصرف.

4- الأجل الطويل هو الذي يحكم علاقات المتغيرات النقدية بمعدل الصرف، ويعني ذلك أن الأجل الطويل كفيل بتحقيق التوازن النقدي وبالتالي التوازن الخارجي (سوق الصرف).

5- المرونة الكاملة لتدفقات رؤوس الأموال ويعكس ذلك افتراض حالة غياب كل أشكال القيود على تدفقات رؤوس الأموال الداخلية والخارجية، وبالتالي يقارن المتعاملون المحليون والأجانب في سوق الصرف بين معدلات الفوائد المحلية والأجنبية في مختلف المراكز المالية والنقدية الدولية، ويتحدد إتجاه تدفقات رؤوس الأموال طبقا للفروق بين معدلات الفائدة المحلية والأجنبية أخذا بعين الاعتبار مدى ثبات معدلات الصرف من عدمه.

6- معدل الفائدة يتحدد بتلاقي قوى العرض والطلب على الأرصدة النقدية، ويعكس ذلك افتراض حالة عدم تدخل السلطات النقدية في تحديد معدل الفائدة أو تخصيص الائتمان المحلي، ومن ثم إذا إفترضا زيادة المعروض النقدي فإن ذلك يؤدي إلى إنخفاض معدل الفائدة بما يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود وبالتالي يتحقق فائض خارجي وهو ما يؤدي إلى تأثير معدل الصرف.

7- العرض النقدي متغير خارجي، بمعنى أن تحديده يتم من قبل السلطة النقدية، ويعكس ذلك افتراض عدم وجود سياسة تعقيم لتأثيرات التدفقات الرأسمالية الداخلية أو الخارجية.

8- السلع والأصول المالية المحلية بدائل كاملة للسلع والأصول المالية الأجنبية والعكس صحيح، وبالتالي يفاضل المقيمون بين الأصول المحلية والأجنبية.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

- 9- يعتبر الطلب على النقود طلبا متجانسا ومن درجة واحدة عند كل الأسعار، ويعكس ذلك إفتراض غياب حالة الخداع النقدي، ومن ثم فإن الطلب على النقود يتوقف على القيمة الحقيقية للمتغيرات الإقتصادية ذات العلاقة كالدخل القومي بالأسعار الثابتة، ومعدل الفائدة الحقيقي.
- 10- الطلب على النقود هو الطلب على الأرصدة لنقدية و ليس طلبا على تيار.
- 11- المحددات الأساسية لميزان المدفوعات أو معدل الصرف تنبع في الأصل من السوق النقدي، وبالتالي فإن وضع العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها يحدد حالة سعر الصرف، فإذا كان الطلب على النقود يعد دالة مستقرة في مستوى الأسعار، الدخل، معدل الفائدة (كلها متغيرات مستقلة عن محددات العرض النقدي)، فإن التغير في رصيد المعروض النقدي بإفتراض ثبات الطلب سوف يؤثر على سعر الصرف.

ثانيا: محتوى النظرية

حسب هذه النظرية، تؤثر معدلات التضخم السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقدا لعملي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة، وكقاعدة عامة تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل البلد الآخر بعد مدة معينة إذا كان معدل التضخم فيه بعد تلك المدة أكبر من معدل التضخم بعد نفس المدة في البلد الثاني، والعكس صحيح.

مثال: إذا كان سعر صرف الدولار في الجزائر هو 61.96 دينار، وكان معدل التضخم في الجزائر بعد سنة هو 9.6%، بينما معدل التضخم في الولايات المتحدة بعد سنة هو 2.7% في هذه الحالة، فإن سعر صرف الدولار مقابل الدينار سوف يتغير نحو الإرتفاع، بينما تكون قيمة الدينار قد إنخفضت مقابل الدولار، ويمكن أن يحسب سعر الصرف الجديد بين عملتين كالتالي:

$$\begin{aligned} & [1 + (2.7\% - 9.6\%)] \times 61.96 = 01 \text{ دولار} \\ & = 16.96 \times (1 - 0.069) \\ & 1 \text{ دولار} = 66.24 \text{ دينار} \end{aligned}$$

ونلاحظ أنه بعدما كان الدولار الواحد يساوي 61.96 دينار، فإن إرتفاع مستوى التضخم بعد سنة في الجزائر عنه في الولايات المتحدة قد أدى إلى زيادة قيمة الدولار (إنخفاض قيمة الدينار)، حيث أصبح الدولار الواحد بعد سنة يساوي 66.24 دينار¹.

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص 103.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

تعتمد هذه النظرية على صيغتين مختلفتين

1- الصياغة المطلقة لنظرية (PPP):

والتي تقرر أن معدل الصرف التوازني هو الذي يساوي بين القوة الشرائية لعمليتين مختلفتين، بمعنى أن معدل الصرف يتحدد بالكامل بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية¹، حيث تقرر نظرية "PPP" والتي تقوم على قانون السعر الواحد والذي يعتبر حجر الزاوية لتحقيق شرط تعادل القوة الشرائية، بأن الأسواق عندما تكون تنافسية فإن سلة معينة من السلع والخدمات سيكون لها السعر نفسه عبر الدول المختلفة إذا تم التعبير عن الأسعار بدلالة العملة نفسها، في ظل تحقق الفروض، وتعتبر المعادلة التالية عن الصيغة المطلقة لقانون السعر الواحد².

$$P_{i,j}^h = ER_t * P_{i,t}^f$$

حيث أن:

- $P_{i,j}^h$ تشير إلى سعر السلعة i مقومة بالعملة المحلية في الزمن t .
- $P_{i,t}^f$ تشير إلى سعر السلعة i مقوما بعملة أجنبية في الفترة نفسها.
- ER_t : معدل الصرف الأجنبي مقوما بعدد الوحدات من العملة المحلية التي تشتري وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وباستخدام التحويلة اللوغاريتمية يمكن تحويل معادلة السعر الواحد إلى شرط "PPP" في شكلها المطلق إلى المعادلة التالية بعد إجراء التحويلات اللوغاريتمية:

$$\ln ER_t = \ln p^h - \ln p^f$$

فمثلا إذا افترضنا وجود دولتين (الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية)، فإن معدل الصرف المعادل للقوة الشرائية لعمليتي الدولتين هو معدل الصرف الذي يجب أن يؤدي إلى تساوي المستوى العام للأسعار المحلية في الجزائر والأسعار الأجنبية في الولايات المتحدة إذا تم قياس الأسعار بعملة مشتركة في الدولتين، وبمعنى محدد فإن تحقق "PPP" بين الدينار الجزائري والدولار سوف يؤدي إلى أن الوحدة الواحدة من العمليتين سوف تشتري القدر نفسه من السلع والخدمات في الدولتين وتعتبر الصياغة التالية عن معدل الصرف المعادل للقوة الشرائية المطلقة "Absolute PPP":

$$(ER)_{\$/DA}^{PPP} = (CPI_{\$/CPI_{DA}})$$

هذا إذا تم قياس معدل الصرف على أنه عدد الدينانير الجزائرية المقابلة للدولار الواحد $(ER)_{\$/DA}^{PPP}$ ، وتم قياس مستويات الأسعار في الدولتين باستخدام مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين CPI ، ولكن إذا تم قياس معدل الصرف على أنه عدد الدولارات المقابلة للدينار الجزائري الواحد $(ER)_{DA/\$}^{PPP}$ فإن المعدل سيكون كالتالي :

¹د.نشأت نبيل محمد الوكيل، التوازن النقدي و معدل الصرف (دراسة تحليلية مقارنة)، مرجع سابق، ص22.

²د. السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي النظرية و السياسات، مرجع سابق، ص177.

$$(ER)_{DA/\$}^{PPP} = (CPI_{DA}/CPI_{\$})$$

غير أن الصياغة المطلقة لنظرية (PPP) بينت عدم قدرة هذه النظرية على تفسير معدل الصرف التوازني في ظل وجود أسعار لا تدخل في التجارة الدولية مثل الخدمات والعقارات، وكذلك افتراض هذه الصياغة عدم وجود أي نفقات نقل أو عوائق أمام تدفق التجارة الدولية، ناهيك عن افتراضها لتجانس الوحدات السلعية محل الاتجار دوليا وهو أمر يناقض الواقع (ماعدا عدد محدود من السلع مثل الذهب، الفضة، النحاس، الألمنيوم، البلاتين، والأسهم والسندات التي يتم التعامل فيها دوليا)، هذه الانتقادات كانت دافعا لبزوغ الصياغة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية¹.

2- الصياغة النسبية:

تعددت أشكال التعبير عن نظرية "PPP" في صورتها المطلقة، والتي لم تعد صالحة للإستخدام نظرا للعيوب الكثيرة التي تشوبها، وتطرح الصياغة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية التساؤل الذي يمثل الأساس النظري لها، ماهو معدل الصرف التوازني إذا تعرض الإقتصاد الوطني إلى تضخم؟، وتبين النظرية الإجابة النموذجية على أن تعادل القوى الشرائية النسبية (الديناميكي) يتحقق عندما تتكافئ معدلات التخفيض في قيمة إحدى العملتين بالنسبة للعملة الأخرى مع الفرق بين معدلات التضخم في الدولتين طبقا للصيغة التالية²:

$$\frac{ER_{\$/DA}^2 - ER_{\$/DA}^1}{ER_{\$/DA}^1} = \pi_{\$} - \pi_{DA}$$

حيث أن الطرف الأيسر يعبر عن التغير المتوحي في معدل الصرف خلال فترة زمنية، أما الطرف الأيمن فيعبر عن الفرق بين معدل التضخم في الدولتين خلال الفترة نفسها الزمنية المناظرة، وطبقا لهذه الصيغة النسبية فإن معدل التضخم في الجزائر إذا كان يساوي 3% وكان أعلى منه في الولايات المتحدة الذي يساوي مثلا 1%، في هذه الحالة فإن معدل الصرف الأجنبي (دينار جزائري/دولار)، يجب أن يتعدل ويرتفع بقيمة الفرق بين معدل التضخم في الدولتين أي بواقع 2%.

ثالثا: أهم الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل القوة الشرائية

لقد تعرضت هذه النظرية أكثر من غيرها من النظريات المتعلقة بسعر الصرف للعديد من أوجه النقد والتحليل والمناقشة باعتبارها أول نظرية تضع الإقتصاديين الذين جاءوا بعد "كاسل" على طريق تحليل العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف ولعل أهم هذه الإنتقادات ما يلي:

1- صعوبة تركيب أرقام قياسية تعبر عن تغير القوة الشرائية تعبيرا دقيقا، فمعظم هذه الأرقام تحتوي على الكثير من السلع التي لا تدخل في نطاق التجارة الدولية، وبالتالي لا يكون لأسعارها تأثير مباشر على سعر الصرف.

¹ د.نشأت نبيل محمد الوكيل، التوازن النقدي و معدل الصرف (دراسة تحليلية مقارنة)، مرجع سابق، ص 26.

² د. السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي النظرية و السياسات، مرجع سابق، ص 176.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

- 2- يشترط لصحة هذه النظرية حساب أسعار الصرف وتغيراتها أن لا تكون هناك أية قيود على عمليات التجارة الخارجية (إفترض حرية التجارة الخارجية) ولكن هذا الافتراض يتناقض مع الواقع حين تزداد القيود المفروضة¹.
 - 3- النظرية تفترض وجود علاقة سببية بين مستوى الأسعار وسعر الصرف، فالأسعار هي السبب وسعر الصرف هو النتيجة، ومعنى هذا أن مستوى الأسعار هو الذي يحدد سعر الصرف والواقع أنه كما تتحكم الأسعار الداخلية في سعر الصرف قد يؤثر هو فيها (إشكالية تحديد السبب والنتيجة)².
 - 4- لا تأخذ هذه النظرية في الاعتبار تحركات رؤوس الأموال كعنصر هام من عناصر تحديد أسعار الصرف.
 - 5- يؤخذ أيضا على هذه النظرية في صورتها النسبية أنه من الصعب معرفة متى يكون سعر الصرف بين عملتين في حالة توازن ومن ثم يكون من الصعب اختيار فترة الأساس المناسبة التي يسود فيها سعر صرف معين يتخذ أساسا للمقارنة بما يحدث من تغيرات لاحقة فيه.
 - 6- يرى كينز أن هذه النظرية تتجاهل تماما نفقات نقل السلع وشحنها من دولة إلى أخرى كما تتجاهل وجود أي أثر فعال للرسوم الجمركية على سعر الصرف بما لها من تأثير على حجم الصادرات والواردات³.
- رغم الانتقادات السابقة التي وجهت للنظرية إلا أنها أبرزت جانبا مهما من محددات أسعار الصرف وذلك من خلا تفسير تحركات سعر الصرف في الأجل الطويل (أي على مدى عدة سنوات)، خاصة إذا اختلفت معدلات التضخم السائدة في الدول المختلفة بدرجة كبيرة، وأيضا لا تزال هذه النظرية مرجعا لكثير من الإقتصاديين الذين يتناولون سعر الصرف بالدراسة والتحليل سواء بالأسلوب التحليلي أو القياسي.

المطلب الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة

- إستطاع كينز أن يستكشف العلاقة الموجودة بين سعر الفائدة والصرف أخذا بعين الاعتبار مسألة تكون سعر الصرف الآجل، وواضعا على ضوء ذلك العلاقة الشهيرة لتكافؤ أسعار الفائدة والتي تفرض وجود عملتين وتوضح أنه في حالة التوازن يتساوى فارق الفائدة على العملتين مع فارق الصرف (بين سعر الصرف الفوري لوحدة النقد الوطني وسعر الصرف الآجل) المحتسب بالنسبة لسعر الصرف الفوري بين العملتين، بمعنى آخر يجب أن يساوي فارق الصرف الموضح بالنسبة المثوية عن طريق قسم هذا الفارق الأخير على سعر الصرف الفوري بين العملتين، وتقوم هذه النظرية على مجموعة من الافتراضات والتي تتمثل في⁴:
- 1- تعتبر الأصول المالية والمحلية والأجنبية متكافئة في المخاطرة وأجل الإستحقاق.
 - 2- لا توجد رقابة على حركة رؤوس الأموال أو تكاليف المعاملات.

² مروان عطوان، أسعار صرف العملات، دار الهدى، الجزائر، 1992، ص 84.

² مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 255.

³ مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، مرجع سابق، ص 132.

⁴ د. لحو موسى بوخاري، سياسات الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 132.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

- 3- إن سعر الصرف الحالي وأسعار الفائدة قصيرة الأجل متغيرات مستقلة .
 - 4- إن سعر الصرف الأجل هو الذي يتغير نتيجة تدفق رؤوس الأموال وليس السعر الحالي .
 - 5- معدل زيادة عوائد أسعار الفائدة المحلية عن العوائد على الإستثمار الأجنبي، لا تشمل على مكاسب أو خسائر رأسمالية ناتجة عن عملية التبادل التجاري.
 - 6- يتساوى معدل زيادة عوائد أسعار الفائدة المحلية عن عوائد الإستثمار الأجنبي، مع الفرق بين أسعار الصرف الحالية والآجلة، ولذلك فإن مكاسب أو خسائر رؤوس الأموال الناتجة عن التبادل التجاري تمثل بنسبة مئوية من سعر الصرف الحالي.
 - 7- معدل زيادة عوائد أسعار الفائدة المحلية عن عوائد الإستثمار الأجنبي يطلق عليه كذلك،(هامش تغطية المراجعة) قد يكون سالبا أو موجبا، ويتوقف ذلك على المقادير النسبية لتفاضل أسعار الفائدة ومدى انتظام أسعار الصرف.
 - 8- من الممكن أن يؤدي تغيير سعر الصرف الأجل بالنسبة إلى سعر الصرف الحالي إلى خسائر رأسمالية ناتجة عن عملية التبادل التجاري، مصاحبة لهامش تغطية المراجعة الذي يكون سالبا في هذه الحالة ويؤدي ذلك إلى نزوح رؤوس الأموال رغم الميزة التي تتمتع بها الدولة، فيما يتعلق سعر الفائدة في أسواق النقد.
- وهذا النوع يؤسس رابطة بين معدل سعر الفائدة التفاضلي لسوقين قوميين لنقود، ومعدل الصرف الأجنبي المحدد مقدما للعمليتين المعنيتين، إن هذه الرابطة هي القاعدة أو الأساس لنظرية تساوي الفائدة¹، حيث يتضح تأثير أسعار الفائدة على سعر الصرف من خلال علاقيتين لتعادل أسعار الفائدة.

أولا: تعادل أسعار الفائدة المغطاة

تؤثر معدلات الفائدة السائدة في الدولتين بعد فترة على سعر الصرف فالقاعدة تقول " تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر إذا كان معدل الفائدة في البلد الثاني أكبر من نظيره في البلد الاول والعكس صحيح، ويعود تطور هذه النظرية لكيز حيث قام سنة 1923، بصياغة نظرية تعادل لأسعار الفائدة المغطاة، والتي تشير أن الفرق بين سعر الصرف الأجل والصرف الفوري يساوي إلى الفروق أسعار الفائدة في البلدين المأخوذين بعين الاعتبار، وحسب هذه النظرية² لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في دول أين معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي :

¹ محمود صالح القرشي، المالية الدولية، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2008، ص43.

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 120-122.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

يمكن للمستثمر توظيف أموالهم "M" في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على $M(1+i_D)$ حيث i_D معدل الفائدة، ويجب أن يكون هذا المبلغ مساويا، حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة i_E وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ بالعملة المحلية، ويمكننا أن نعبر عن ذلك رياضيا¹:

$$M(1+i_D) = \frac{M}{CC} (1+i_E) CT \dots\dots\dots 1$$

حيث أن :

CC: سعر الصرف الآني. CT: سعر الصرف الآجل.
 i_D : معدل الفائدة الخارجي الإسمي. i_E : معدل الفائدة الداخلي الإسمي.
 المعادلة (1) تؤدي إلى أن :

$$\frac{CT}{CC} = \frac{1+i_D}{1+i_E} \dots\dots\dots 2$$

فإذا كانت المعادلة رقم 2 أكبر من الصفر سوف يكون هناك تدفق رأسمالي داخلي، حيث يكون العائد في الدولة الأجنبية متضمنا تكلفة أقل من العائد في الدولة محل الإهتمام، أما في حالة ما إذا كانت المعادلة 2 أقل من الصفر سوف يكون هناك تدفق رأسمالي للخارج، أما إذا كانت المعادلة 2 تساوي الصفر نكون أمام حالة التوازن لذلك لا يكون تدفق لا للداخل ولا للخارج².

وإذا طرحنا 01 من طرفي المعادلة رقم 2 فنتحصل على :

$$\frac{CT}{CC} - 1 = \frac{1+i_D}{1+i_E} - 1 \dots\dots\dots 3$$

أو

$$\frac{CT - CC}{CC} = \frac{i_D + i_E}{1 + i_E}$$

وإذا كان i_E صغيرة جدا يمكننا كتابة المعادلة '4':

$$\frac{CT - CC}{CC} = i_D - i_E \dots\dots\dots 4$$

وعليه فإن سعر الإستلام المؤجل (أو التسليم المؤجل) يجب أن يكون تقريبا مساويا إلى الفرق في معدل الفائدة بين العملتين، وأن سعر الإستلام المؤجل و تباين معدل الفائدة المأخوذة في الحسبان يجب أن تكون لهما نفس الفترة.

¹ سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية نظرية و تطبيق، مرجع سابق، ص 159.

² لخلو موسى بوخاري، سياسات الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 177.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

هذه المعادلة الأخيرة تلخص علاقة تكافؤ معدلات الفائدة والعلاقة المذكورة هي عادة علاقة عكسية، بمعنى أنه عندما يكون معدل الفائدة أكثر إرتفاعا على عملة مما هو على أخرى فهذا يعني أن الأولى يجب أن تسجل خسارة أي أنها تعتبر ضعيفة¹.

ثانيا: تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة

تقيم هذه النظرية علاقة تساوي بين التغير المتوقع لسعر الصرف والفرق بين أسعار الفائدة حيث يتاح للمضارب استثمار أمواله في العملة ذات الأكثر مردودا أخذا بعين الاعتبار سعر الصرف المتوقع في الفترة $t+1$ بمعنى آخر يقوم المستثمر أو المضارب بالإحتفاظ بالأصول المالية الأجنبية دون قيامه بعملية تغطية في السوق الآجلة، وإن مصطلح غير المغطاة يستعمل لتبيين أن المتعاملين في سوق الصرف لا يقومون بالتغطية ضد الأخطار التي تتولد بتغيرات فجائية لسعر الصرف وإنه لمن المهم معرفة أن هذه العلاقة تحدث فقط إذا كانوا محايدين للأخطار، ومن ثم فإن أسعار الصرف حسب هذه النظرية تعكس الاختلافات في أسعار الفائدة على مجموعة من الأوراق المالية بعمولات مختلفة تتضمن علاوات مخاطر قد تقل أو تكثر².

ثالثا: الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل أسعار الفائدة³

- 1- إن التسليم بنظرية تعادل أسعار الفائدة المغطاة تقودنا إلى قبول فكرة مفادها أن الأسواق المالية تعمل في إطار المنافسة التامة بدون عراقيل وهذا ما لا ينطبق على الواقع.
- 2- إن عمليات التحكيم والتي تعتبر أساس قيام هذه النظرية تصطدم في الواقع بمشكلتين أولاها، أن توفر الأموال التي يتم إستخدامها في عملية المراجعة تعتبر غير كثيرة مقارنة بأهمية حركة رؤوس الأموال، وعند توفر رؤوس الأموال فإن حركة رؤوس الأموال تتعلق بدرجة حرية إنتقال رؤوس الأموال من بلد إلى آخر، بالإضافة إلى أن حركة رؤوس أموال لا تتعلق فقط بأسعار الفائدة، بالرغم من أنها تمثل العامل الأكثر أهمية في معرفة سلوك وإتجاه المحكمين، إلا أن عامل السيولة يلعب دورا مهما كذلك، فقد يكون فارق لا بأس به لأسعار الفائدة بين بلدين، إلا أنه قد لا نجد أي عملية تحكيم إذا كان سوق الصرف والودائع لا يوفر سيولة كافية.
- 3- في حالة الإنتشار الواسع لعمليات المضاربة قد يؤدي إلى إرتفاع نسبة العلاوة أو الخصم بشكل غير طبيعي يختلف على ما تنص عليه نظرية تعادل أسعار الفائدة، عادة ما يسود هذا النوع من الالاستقرار في حالة أزمة ثقة بالعملة في الأجل القصير.
- 4- إن الرقابة على أسعار الصرف تشكل عائقا أمام النظرية، بحيث تؤثر هذه القيود إما بشكل مباشر أو غير مباشر على حركة رؤوس الأموال في المدى القصير الأجل.

¹ د. وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001، ص216.

² Fabien candaury ; taux de change réel et compétitivité de l'économie. p10.

³ Yves simon, le marché des changes et gestion du risque de change, dalloz, paris, 1995. p76.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

بالرغم من هذه الإنتقادات إلا أنه تبقى نظرية تعادل أسعار الفائدة مرجعا أساسيا في النقود الدولية وذلك من خلال تفسير الفرق بين أسعار الصرف الحاضرة والآجلة وحركة رؤوس الأموال الدولية.

المطلب الثالث: نظرية كفاءة السوق ونظرية مندل فليمنغ

بالإضافة إلى نظرية تعادل القوة الشرائية وتعادل أسعار الفائدة بنوعيتها المغطاة وغير المغطاة هناك نظرية كفاءة السوق ونظرية مندل فليمنغ المفسرة لسعر الصرف .

أولا: نظرية كفاءة السوق

تعرف السوق الكفؤة بأنها السوق التي تعكس فيها الأسعار جميع البيانات المتاحة، وتقوم هذه السوق على افتراض أن جميع العاملين والمشاركين في السوق قد حصلوا على البيانات التي تشمل البيانات الإقتصادية الحالية والمتاحة، مثل الإفصاح عن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، وعجز الموازنات ومعدل التضخم الإقتصادي وغيرها، وتتميز السوق الكفؤة ببعض الخواص والمميزات الملزمة لها وهي أن تتضمن البيانات الجديدة مباشرة لأسعار الصرف الفوري الآجل، وتكون تكاليف المعاملات منخفضة، وأن تكون تغيرات الأسعار محتملة وغير أكيدة، ويمكن أن تقود هذه الخواص إلى بعض النتائج التي تتمثل في عدم التمكن من إجراء التنبؤ، وعدم تمكن المضارب من تحقيق أرباح على المدى الطويل ويمكن أن يمثل السعر الآجل، بوصفه مؤشر بدون إنحراف وهذا يعني بتعبير آخر أن هنالك فرص لإرتفاع أو إنخفاض السعر الآجل والسعر المستقبلي .

حيث هناك جدل واسع بين المنظرين حول مسألة تحديد ما إذا كانت أسواق الصرف كفؤة نسبيا، فمن جانب يرى المنظرون أن الأسواق تعد كفؤة، ولكن إختبارات كفاءة السوق لا تصل دائما إلى النتائج نفسها، فهناك العديد من الدراسات مثل دراسة جيدي ودوفي (1975-1976)، كان قد توصل إلى إستنتاج كفاءة السوق وهنالك دراسات أخرى مثل دراسة هانت (1986) أو كوني وماكدونالد (1989)، توصلت إلى إستنتاج عدم الكفاءة النسبية لأسواق الصرف، ومن جانب آخر يرى العاملون والمشاركون في السوق بأن هنالك العديد

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

من العوامل والمتغيرات تعد غير كفاءة ومن ثم لا تساعد على كفاءة السوق، إن هذه الاختلافات في الآراء والنتائج قد تكون ناتجة عن اختلاف الأفق الفكري للمنظرين عما يتوصل إليه العاملين في الأسواق من نتائج ومعلومات¹.

ثانيا: نظرية ماندل فليمنج

1- محتوى النموذج :

طور في عام 1962 وبشكل مستقل وموازي لتحليل كينز قصير الأجل، قائما على ربط شروط كينز لحركات الأسعار وآليات السوق الدولية في نموذج بسيط لإقتصاد مغلق، وعليه فإن هذا النموذج يوضح الأمثلة في إتخاذ القرار الإختياري لنظام الصرف المناسب في ظل الصدمات أو الاختلالات التي يتعرض لها البلد، حيث يعتمد بناء النموذج على التوازن في الأسواق التالية²:

أ- سوق السلع والخدمات: حيث يتوازن هذا الأخير عندما يكون الفرق مابين الإدخار والإستثمار مساويا لحاصل جمع فائض الميزانية، وعجز الحساب الجاري و يمكن التعبير عنها رياضيا كالتالي:

$$I-S = (T-G) + (M-X)$$

حيث أن:

I: الإنفاق الإستثماري . S : الإدخار . T : الضرائب .
G : الإنفاق الحكومي . M : الواردات . X : الصادرات

ب- سوق الصرف: ويكون سعر الصرف متوازنا عندما يساوي التغير الفعلي في الإحتياجات إلى الحجم الذي يرغب به البنك المركزي .

ث- سوق النقد: يتوازن هذا الأخير عندما يكون الطلب الفعلي مساويا لعرض النقد أو أن الزيادة في العرض تساوي الزيادة في الطلب أي:

$$\Delta ms = \Delta md$$

حيث:

ms: تمثل عرض النقود md: تمثل الطلب على النقود.

2- فروض تحليل النموذج: يفترض ماندل فليمنج الفرضيات التالية لتحقيق النموذج:

أ- إقتصاد البلد صغير مقارنة بالإقتصاد العالمي

ب- الحركة التامة لرأس المال إستجابة للفروق بين أسعار الفائدة المحلية والعالمية حتى التساوي.

ت- التغير في عرض النقد المحلي لا يؤثر على أسعار الفائدة في بقية العالم أي أن سعر الفائدة التوازني محدد مسبقا.

¹ سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق، مرجع سابق، ص 167-177.

² بتصرف من الباحثة بالاعتماد على عبد الحسن الغالي، سعر الصرف و ادارته في ظل الصدمات الإقتصادية، مرجع سابق، ص 120-128.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

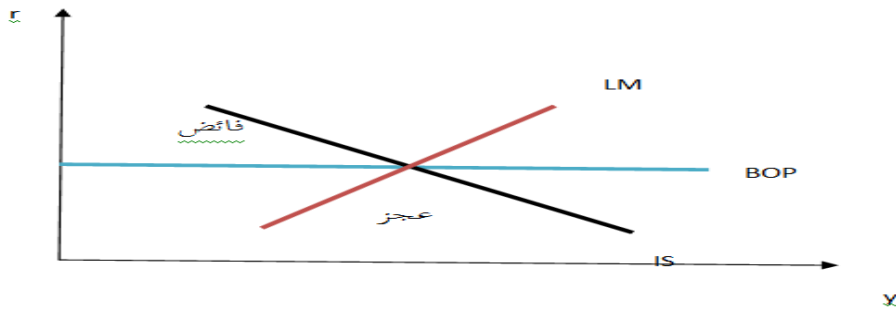
ث- يكون مستوى التوظيف في البلد أقل من مستوى التوظيف الكامل.

ج- يتسم منحني العرض الإجمالي بمرونة تامة وأن السعر في سوق السلع ثابت.

وبالتالي يمكن أن نستنتج من هذه الفروض أن هناك موارد عاطلة ووجود تقنية إنتاج تسمح بثبات عائد الحجم وثبات معدل الأجر الإسمي، أي أن عرض الناتج المحلي تام المرونة، وأن مستوى السعر ثابت وأن الإدخار والضرائب تتحرك طرديا مع الدخل، وأن الميزان التجاري يعتمد على الدخل، وسعر الصرف والإستثمار والطلب النقدي على سعر الفائدة و الدخل .

وتكون وضعيات منحنيات BOP، LM، IS في ظل حرية إنتقال رأس المال كالتالي:

الشكل رقم (01، 04): وضعيات منحنيات BOP، LM، IS في ظل حرية إنتقال رأس المال



المصدر:

عبد الحسين جليل عبد الحسن، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الحقيقية، مرجع سابق، ص 124.

منحني BOP عند الحركة التامة لرأس المال يأخذ شكلا أفقيا أي انه يكون في حالة توازن عندما يتساوى سعر الفائدة المحلي r مع العالمي r^* ، حيث انه متغير مستقل يتحدد خارج نموذج سوق رأس المال العالمي ($r^* < r$) يعني تدفق رأس المال نحو الداخل والعكس بالعكس صحيح، ومن ناحية الشكل فان كل نقطة تقع تحت المنحني تعني وجود عجز وفوقه فائض)، وبالتالي فانه حسب هذا النموذج فان آلية تدفق الدخل الثابت ، ستعيد التوازن إلى ميزان المدفوعات الدولية في ظل الشروط الكينزية دون الإعتماد على القوى الخفية لإستعادة التوازن عند مستوى التشغيل الكامل، ومن ثم يسود التوازن الداخلي بالإعتماد على سياسة مختلطة مالية ونقدية توجه في مسار ديناميكي يعمل على تحقيق التوازن الداخلي والخارجي الأمر الذي يبين أن الهدف الرئيس للنموذج يكمن في تقرير الناتج التوازني لإقتصاد مفتوح يستجيب للسياستين المالية والنقدية¹.

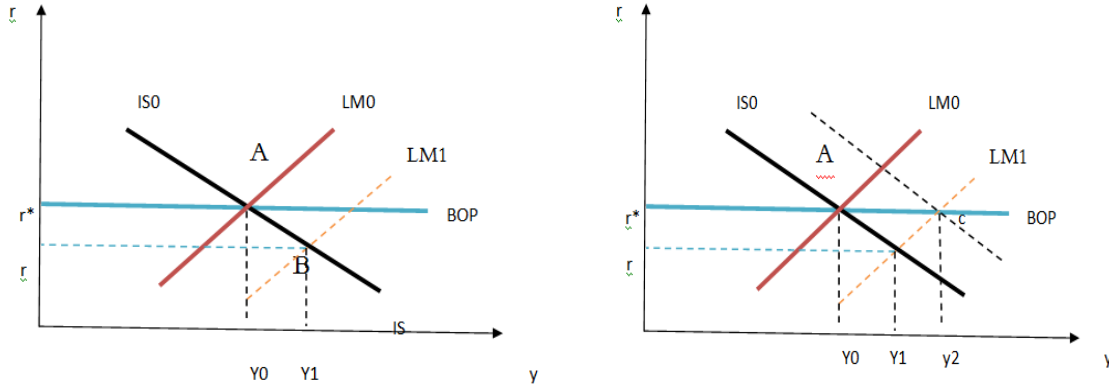
3- تأثير السياسة النقدية والمالية :

أ- **تأثير السياسة النقدية:** تقضي السياسة النقدية التوسعية إلى إنخفاض سعر الفائدة المحلي مقارنة بالأجنبي، الأمر الذي يؤدي إلى تدفق رأس المال إلى الخارج والأمر الذي يؤدي بدوره إلى عجز ميزان المدفوعات.

¹د. هوشيمار معروف، تحليل الإقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 345.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

الشكل رقم (01-05): أثر السياسة النقدية التوسعية في ظل نظام صرف ثابت والمرن



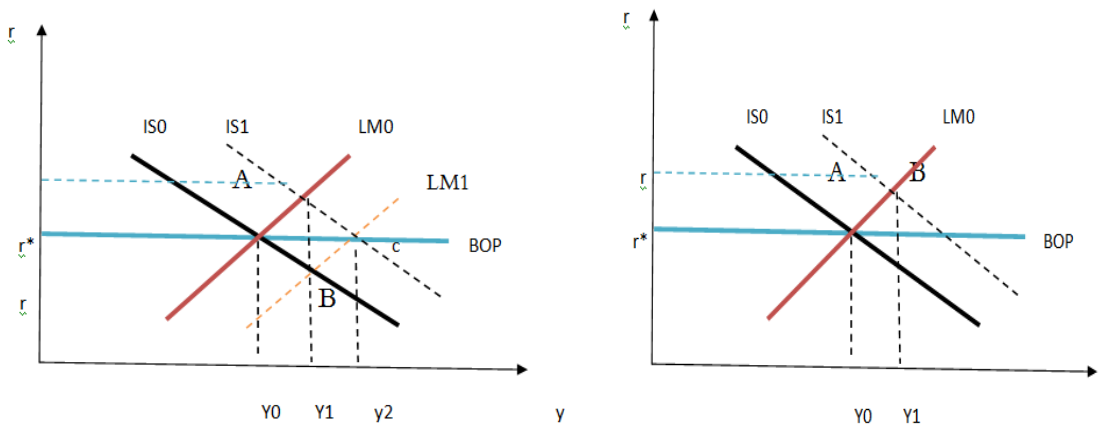
المصدر: عبد الحسين جليل عبد الحسن، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الحقيقية، مرجع سابق، ص 125-126.

أ-1- في ظل ثبات الصرف: فان البنك المركزي سيشتري عملته للمحافظة على سعر الصرف الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض السيولة النقدية في السوق، وتستمر العملية حتى يتساوى التدفق الرأسمالي الخارج من حجم التوسع النقدي، بحيث يعود مستوى عرض النقد إلى ما كان عليه، أي يعود "LM₁" إلى "LM₀"، وسعر الفائدة المحلي r إلى سعر الفائدة العالمي r^* ، ويتوقف التدفق الرأسمالي "Y₁" إلى "Y₀" وعليه يمكن إستخلاص أن أثر السياسة النقدية المحلية على الدخل عابر غير قابل للإستمرار في ظل ثبات سعر الصرف (كما هو موضح في الشكل (01-06)).

أ-2- في ظل سعر الصرف المرن: إن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى إرتفاع سعر الصرف والذي يؤدي إلى تحسين الحساب الجاري وتخفيف التوظيف والدخل، وتظل العملية مستمرة حتى يتحقق توازن جديد عند مستوى دخل يستوعب الزيادة في عرض النقد، ولا بد أن يعود سعر الفائدة إلى مستواه التوازني عند r^* فان الدخل يجب أن يتوسع إلى Y₂ وينتقل منحنى IS₀ إلى IS₁ كما في الشكل الأيسر من الشكل رقم (01-06).

ب- أثر السياسة المالية: ويظهر أثر السياسة المالية التوسعية في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-06): أثر السياسة المالية التوسعية في نظام الصرف الثابت والمرن على التوالي



المصدر: نفس المرجع، ص 127-128.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

ب-1- في ظل ثبات الصرف: ينتج عن السياسة التوسعية عدد من الآثار تتمثل في إرتفاع سعر الفائدة المحلي عن مستواه التوازني I^* كما في الشكل التالي، والذي يؤدي إلى تدفق رأسمالي نحو الداخل ينتج عنه فائض في ميزان المدفوعات، ففي ظل نظام الصرف الثابت سيبيع البنك المركزي عملته ويشترى النقد الأجنبي حفاظا على سعر الصرف مما يزيد من السيولة، إلى أن يتساوى عرض النقد مع الطلب عليه عند سعر الفائدة I^* ويحدث هذا مع إرتفاع الدخل إلى Y_2 ويعود التوازن في سوق النقد والسلع والقطاع الخارجي عند نقطة C. يدل هذا التحليل على أن الصدمة المحلية الحقيقية تؤدي إلى زيادة الدخل والتوظيف وعدم إستقرارها في ظل ثبات سعر الصرف.

ب-2- في ظل مرونة سعر الصرف: إن إرتفاع سعر الفائدة سيسمح بتدفق رأسمالي إلى الداخل وبالتالي إنخفاض سعر الصرف والذي بدوره يؤدي إلى عجز الحساب الجاري الذي يلقي بظلال آتاره السلبية على الدخل والتوظيف، ولكن اثر التوسع المالي على الدخل وأثر إنخفاض سعر الصرف على الدخل متساويان، ولكنهما متعاكسان وبالتالي فإن الدخل والتوظيف يعودان إلى ما كان عليه، ويعود توازن ميزان المدفوعات وسوقي النقد والسلع والخدمات عند النقطة A كما يبينه الشكل (01-07). يشير هذا التحليل إلى أن السياسة المالية تفقد قوتها كعامل إستقرار عندما يكون سعر الصرف مرنا، وبالتالي فان اثر الصدمة الحقيقية في ظل مرونة سعر الصرف يكون عابرا وغير قابل للاستمرار.

المطلب الرابع: نظريات أخرى مفسرة لسعر الصرف

بالإضافة إلى النظريات السابقة المذكورة في المطلبين الثاني والثالث، هناك مجموعة من النظريات الأخرى والتي لديها أهمية كبيرة في تفسير سعر الصرف من النظرية الكمية، النظرية الإنتاجية، نظرية الأرصد ونظرية المحفظة، والتي سنتطرق إليها تباعا.

أولا: النظرية الكمية

يقوم المدخل النقدي على افتراض أن السندات المحلية والسندات الأجنبية تعتبر بدائل تامة أي أن هناك إحلال تام بين الأصول المالية المحلية والأصول المالية الأجنبية، ويعتبر هذا المدخل امتداد لنظرية تعادل القوى الشرائية بالإجابة على السؤال التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تحدد معدلات الأسعار (التضخم) النسبية التغيرات في أسعار الصرف؟ ومن ثم فان هناك حاجة إلى التعرف على محددات معدل التضخم فإذا فرضنا العلاقات التالية:

$$1- \text{ دالة الطلب على النقود في الإقتصاد المحلي : } L = KPY$$

$$2- \text{ دالة الطلب على النقود في الإقتصاد الأجنبي : } L^* = K^*P^*Y^*$$

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

3- التوازن في سوق النقود في الدولتين: $L = M_S L^* = M^*$

4- تعادل القوة الشرائية: $P = ER P^*$

حيث أن L : الطلب على النقود، M : المعروض النقدي، ER : سعر الصرف، Y : الدخل، K : نسبة التفضيل النقدي والعلامة $*$ تدل على المتغير في الدولة الأجنبية. وبإحلال المعادلتين (1)، (2)، في المعادلة (4) وإعادة ترتيبها فان :

$$ER = \frac{P}{P^*} = \frac{M/KY}{M^*/K^*Y^*}$$

وبافتراض أن K ثابت فان:

$$ER = \left(\frac{M}{M^*} \right) \left(\frac{Y^*}{Y} \right)$$

أو:

$$ER\% = (M\% - M^*\%) - (Y\% - Y^*\%)$$

وبيعني ذلك أن ¹:

1- العملة المحلية سوف تنخفض قيمتها "Depreciation" عندما:

- أ- يكون معدل النمو في المعروض النقدي المحلي M أكبر من نظيره الأجنبي M^* .
- ب- يكون معدل النمو في الدخل الأجنبي Y^* أكبر من معدل النمو في الدخل المحلي Y .

2- العملة المحلية سوف تزيد قيمتها "Appreciation" عندما:

- أ- يكون معدل النمو في المعروض النقدي الأجنبي M^* أكبر من نظيره المحلي M .
- ب- يكون معدل النمو في الدخل المحلي Y أكبر من معدل النمو في الدخل الأجنبي Y^* .

مثال: إذا افترضنا أن :

$$M\% = 3\%, M^*\% = 1\%, Y\% = 3\%, Y^*\% = 1\%$$

فان التغير في سعر الصرف سوف يساوي الصفر $ER=0$ ، لان الزيادة في معدل النمو في المعروض النقدي المحلي هو نظيره الأجنبي تم تعويضه بالزيادة في معدل النمو في الدخل المحلي عن نظيره الأجنبي.

ثانيا: نظرية الأرصد

تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، وهو ما يقود إلى إرتفاع قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات، والذي يدل على زيادة العرض

¹ سيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 181.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية، ويعتبر بعض الكتاب أن فترة الحرب العالمية كانت مؤشرا على صحة هذه النظرية، وذلك لكون قيمة المارك الألماني آنذاك لم تتأثر، رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وإرتفاع مستوى الأسعار، والسبب في ذلك هو توازن الميزان الحسابي لألمانيا بالشكل الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتها عن صادراتها، بمعنى أنه لم يكن هناك رصيد أو مدين في ميزان المدفوعات ويؤثر على القيمة الخارجية للعملة¹.

ثالثا: النظرية الإنتاجية: يرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل تحقيق التوازن الإقتصادي والإستقرار النقدي للدولة يجب أن يسير سعر الصرف في نفس إتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة باعتبار أن لحجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية²

رابعا: نظرية المحفظة

1- فكرة نشأة المحفظة وماهيتها:

تعود نظرية المحفظة الإستثمارية إلى ماركتوز الذي بني هذه النظرية على عدة فروض، من أهمها المنفعة الحدية للعائد على الإستثمار، أي أن لكل مستثمر منحنى منفعة تجاه الإستثمار من المنفعة، قد تكون متزايدة أو ثابتة أو متناقصة مع زيادة عائد الإستثمار³، ويقصد بنظرية المحفظة إختيار المحافظ المثلى من المجموعة المتحصل عليها، ويقصد بها المجموعة الممكن الحصول عليها بمجموعة المحافظ الممكنة ذات العوائد المتوقعة $E(KP)$ ، ومخاطر (OP) التي يمكن تكوينها من (N) من الموجودات عندما تكون N أكبر من الواحد، وإختيار المحفظة المثلى فإنه يجب أولا تحديد العدد الكافي من المحافظ ثم إختيار المحفظة من هذا العدد والتي يفضلها المستثمر الإعتيادي، وبذلك يقصد بالمجموعة المثلى من المحافظ الإستثمارية بأنها كافة المحافظ ذات العوائد الممكنة الأعلى عند درجة مخاطرة معطاة والعكس صحيح.

إن نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية يستخدم خط سوق الإستثمار لإحتساب العلاقة بين المخاطر والعائد للأوراق المالية، أما معادلة خط السوق فهي:⁴

$$E(K_I) = R_F + [E(K_m) - R_F] * B_I$$

حيث أن:

$E(K_I)$: تمثل معدل العائد المتوقع أي معدل العائد المطلوب على إستثمار معين.

R_F : تمثل معدل العائد الخالي من المخاطر.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 123.

² إبراهيم محمد الفار، سعر الصرف بين التنظير و التطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص 111.

³ د. وليد صافي، د. انس البكري، الأسواق المالية و الدولية، دار المستقبل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2009، ص 205.

⁴ د. خالد وهيب الراوي، الأسواق المالية و النقدية، الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2000، ص 100-103.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

$E(K_m)$: العائد المتوقع من السوق.

B_I : تمثل درجة تقلب العائد على الإستثمار مع العائد على حقبة السوق.

حيث أن محافظ العملات الأجنبية تتكون من المحافظ النقدية (الودائع، شهادات الإيداع بالعملات الأجنبية المختلفة وتقدر قيمتها بمئة ألف دولار فما فوق)، محفظة مركبة (تتكون من مزيج من العملات الأجنبية مستثمرة في أوراق نقدية وأوراق مالية مختلفة محفظة العملات الأجنبية تقدر قيمتها بمليون دولار فأكثر)، ونجد المحافظ الدولية التي أخذت تلاقي إهتماما متزايدا من قبل المستثمرين، ولعل من أهم المزايا التي يوفرها هذا النوع من المحافظ هي ميزة التنوع التي توفر للمحفظة الإستثمارية الدولية صفة الأمان النسبي، ذلك لأن المحفظة الدولية تكون في العادة متنوعة بطريقة جيدة وذلك بالتركيز على ثلاث نواحي وهي:

أ - تنوع الأصول. ب - تنوع جغرافي (لعدة دول). ت - تنوع العملات.

والأسس المتبعة في تكوين المحافظ الإستثمارية الدولية هي نفس الأسس المستخدمة لتكوين جميع المحافظ الأخرى.

2- مبادئ التنوع للمحافظ الدولية والمحلية¹:

أ - مراعاة تحقيق الميزج الأمثل لأدوات الإستثمار (جغرافي، عملات، نوع).

ب - إختيار أدوات من أسواق لا يوجد بها ترابط بين أدواتها لكي تعطي الفائدة الموجودة، ويعني ذلك تحقيق هذا الشرط وجوب توفر العناصر التالية:

إختلاف كل من العملات، الأنظمة السياسية، أنظمة سعر الصرف، الأنظمة والقوانين، معدلات التضخم، معدل الفائدة وإختلاف السياسات النقدية، مع العلم أنه في المحافظ الدولية يتم التركيز على بعض أنواع وأدوات الإستثمار منها: الأسهم، السندات، الخيارات، العقود المستقبلية، ويتم تحديد نوع الأداة المستخدمة في ضوء النظر إلى أهداف المستثمر التي يريد تحقيقها والتي تتمثل في: مستوى العائد المتوقع، درجة تقبله للمخاطرة، غرضه وهدفه الرئيسي (تحقيق دخل جاري، أو مكاسب رأسمالية)، موقف المستثمر من أجل الإستثمار (هل يفضل الإستثمار القصير الأجل أم متوسط الأجل).

المبحث الرابع: أنظمة وسياسات سعر الصرف

شهد العالم منذ أكثر من مائة عام ثلاثة أنماط رئيسية من نظم الصرف، فشهد أولا نظام سعر الصرف الثابت المرتبط بقاعدة الذهب والذي ساد خلال الفترة من عام 1880 إلى عام 1914، كما ساد مرة أخرى بين عامي 1925 و 1931، وشهد ثانيا نظام التعويم المدار للعملات والذي ساد من عام 1918 إلى عام 1925 ومن عام 1973 حتى يومنا هذا، وشهد ثالثا نظام بريتون وودز الذي استمر من عام 1944 إلى عام 1973 ولكل من هذه النظم الثلاث خصائصها المميزة من حيث تأثيرها على أسعار الصرف وعلى آلية تحقيق التوازن، لذلك تعبر سياسة الصرف الأجنبي بصفة مؤكدة على دور الدولة بكل مقوماتها التقليدية على المستوى الدولي وبثقلها

¹ د.وليد صافي، الأسواق المالية الدولية، مرجع سابق، ص 2018.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

الإقتصادي في عالم أصبحت قوى السوق هي المحددة الأساسي لكل قرارات السياسة الإقتصادية، حيث تلعب سياسة الصرف دورا مهما وأساسيا في النشاطات الإقتصادية الخارجية التي يقوم بها أي بلد سواء كان ذلك النشاط تجاري أو استثماري.

المطلب الأول: نظام الصرف الثابت

إن أنظمة أسعار الصرف تعد أحد العناصر المهمة في سياسة الصرف الأجنبي وفي الأنظمة التي تعتمد عليها الدول في تحديد معدلات صرف عملتها، إذ يعرف نظام الصرف بأنه "مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف وبالتالي سلوك سعر الصرف"¹، ومن بين أنظمة سعر الصرف نظام الصرف الثابت.

إن هذا النظام يضم نوعين من الأنظمة:

أولا: نظام قاعدة الذهب

تزامنت قاعدة الصرف بالذهب مع قاعدة السبائك الذهبية حيث ساد هذا الأخير بعد الحرب العالمية الأولى حين تعذر صك القطع الذهبية بنفس الحرية التي كانت سائدة في نظام المسكوكات الذهبية، إختص بهذا النوع الدول الفقيرة في أوروبا الوسطى والشرقية والكثير من المستعمرات في آسيا وإفريقيا، فهي قاعدة أفرزتها الإختلالات السياسية الإقتصادية بين الدول الغنية والدول الفقيرة تحقيقا لمصالح الدول الغنية².

نقول أن الدولة تتبع نظام قاعدة الذهب إذا كانت الدولة تتبع النظام الفردي الذهبي مع قابلية تحويل أوراق البنكنوت إلى عملة ذهبية وكان تداول العملة الذهبية مستمرا في داخل الدولة، أما إذا أعطي للبنكنوت سعر إلزامي أي لا يتداول الذهب في الداخل، فإنه يجب في هذه الحالة وجود الذهب لتسوية المعاملات الخارجية، فإذا أعطى بنك الإصدار للمدينين للخارج سبائك ذهبية أو عملة ذهبية بدلا من البنكنوت، يقال أن الدولة تتبع نظام الصرف بالسبائك، ولكن قد يعطي البنك لهؤلاء الأشخاص أوراقا أو حوالات أجنبية يقبض بها الدائن في الخارج الذهب من الخارج أيضا، مع إستمرار عدم تداول الذهب في الداخل يقال أن الدولة تتبع نظام الصرف بالحوالات الأجنبية أو الصرف بالذهب في الخارج³.

1-الشروط العامة للإذعان لآليات قاعدة الذهب:

¹ Amina Lahrche Revil, **Les régimes de change**, édition la découverte, collection repères, Paris, 1999, PP: 93-103

² سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الإقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2005، ص 80-81.

³ د. حسن أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسات طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 22.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

كان لزامنا علينا قبل تبيان الخسارة التي منيت بها البلاد المتخلفة جراء هذا النظام وأسباب فشله تبيان الشروط العامة التي كان ينبغي الإمتثال لها بشكل صارم وتمثلت أهمها في¹:

أ-الطلب العالمي على الصادرات (صادرات أي دولة) يجب أن يكون مرنا

ب-الأسعار والتكاليف في مختلف دول العالم الخاضعة لقاعدة الذهب يجب أن تتمتع بقدر عال من مرونة التغير هبوطا وارتفاعا لاستعادة أحوال التوازن إذا لم تكن التحركات قصيرة الأجل لرؤوس الأموال غير كافية لتصحيح الإختلال الخارجي.

ج-التداول النقدي داخل كل دولة يجب أن يكون على درجة عالية من الحساسية إتجاه التغيرات التي تحدث في حركة الذهب إذا كانت البنوك التجارية تملك كمية من الإحتياطات الفائضة تزيد عن مقدار إلتزاماتها القانونية المألوفة.

وفي الحقيقة عندما يأخذ بلد بقاعدة الذهب فهو في الواقع يقرر مزايا معينة هي²:

أ- أن وحدة النقد تصنع من وزن معين من الذهب

ب- أن الذهب يتمتع بحرية الصك بقوة الإبراء المطلقة.

ت- أن الذهب يتمتع بحرية تصديره و استيراده.

2-أسباب إنهار نظام الذهب

ما إن حل الكساد الكبير حتى بدأت الدول الواحدة تلو الأخرى تخرج عن قاعدة الذهب، ولم يأت عام 1936 إلا وكانت جميع الدول قد خرجت عن قاعدة الذهب، فإنهارت إنهيارا تاما، ويرجع البعض هذه الأسباب إلى³:

أ - جمود نظام الذهب ويتمثل في ذلك القيد الصارم الذي يوضع على حرية السلطات النقدية في تحديد كمية النقود المصدرة وفضلا عن ذلك في ظل نظام الذهب يتم ربط الأسعار المحلية بالأسعار العالمية ربطا لا فكاك منه، رفع الأسعار في حال دخول الذهب وخفضها في حال خروجه، وقد تلجأ بعض البلدان إلى رفع أسعاره حفاظا على دخلها القومي مما يتنافى مع آلية العمل هذه.

ب-عدم تقييم بعض العملات تقيما صحيحا ليس على أساس ما يمثلته من قوة شرائية .

ت-دفع تعويضات الحرب، مما أدى إلى إنتقال رؤوس الأموال بين الدول على أسس غير إقتصادية.

¹ د.رمزي ركي، التاريخ النقدي للتخلف(دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث)،سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ،علم المعرفة، الكويت ، أكتوبر 1987ص57-59.

² مجدي محمود شهاب،سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية،الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت ،لبنان ، 2006،

³ د. بسام الحجار،الإقتصاد النقدي و المصرفي،مرجع سابق، ص 46-47.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

ث- تسابق الدول في فرض التعريفات الجمركية، الأمر الذي لم يعد يسمح أن يعود ميزان المدفوعات إلى توازنه من جديد تلقائيا .

ج- إتجاه بعض البنوك المركزية إلى إكتناز الذهب.

ثانيا: نظام الصرف الثابت القابل للتعديل (نظام الصرف بالذهب)

تمثل هذه القاعدة صورة من صور التداول النقدي في ظل الرأسمالية التي عرفتها الإقتصاديات التابعة (المستعمرات وأشباه المستعمرات)، عندما كان الإقتصاد الأم على قاعدة الذهب وجوهر هذه القاعدة هو إتباع قاعدة الذهب بغير الذهب، ففي المبادلات الداخلية يتم التعامل بالعملة الورقية الإلزامية، فلا تداول للذهب وفي المبادلات الخارجية لا يتم التعامل بالذهب وإنما على أساس الذهب وذلك بإستخدام العملة الأجنبية (عملة البلد المتبوع)، في تسوية المعاملات الخارجية¹، في هذه الحالة تعلن الحكومة السعر الذي بموجبه تحول عملتها إلى العملات الأخرى، ويوصف هذا السعر بأنه سعر التعادل الرسمي وتلتزم السلطات النقدية بالمحافظة على هذا السعر²، وفي ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى:³

1- تثبيت سعر الصرف بعملة واحدة:

نظام التبعية أو ربط أسعار صرف العملة المحلية بنسبة محددة ومتفق عليها بإحدى العملات العالمية مثل الدولار أو الجنية الإسترليني أو غيرها (Pegged currency) , وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تسهيل عمليات التجارة البينية لبعض الدول النامية والتي تقوم بتصدير محدود للعملات العالمية بهدف تحقيق تنميتها الإقتصادية, وحيث أن أرباب التجارة الدولية يجذبون ثبات أسعار صرف العملات حتى يتسنى لهم تحديد أسعار المنتجات المصدرة والمستوردة من وإلى هذه البلدان، وعملية ربط العملة المحلية بعملة عالمية فإن العملة لا تكون معرضة للصعود والهبوط على مبدأ العرض والطلب، وإنما تصعد وتهبط بنفس نسبة صعود وهبوط العملة العالمية المرتبطة بها، ومثال ذلك عملات دول الخليج المصدرة للنفط والمرتبطة بالدولار الأمريكي⁴، وإذ تتميز العملة بمواصفات معينة كالقوة والإستقرار النسبي، وفي هذا الإطار تعمل الإقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغير، إلا في بعض الحالات.

2- تثبيت سعر الصرف في سلة من العملات:

في العادة يتم إختيار العملات إنطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص، والإرتباط بسلة من العملات العالمية (Currency Basket) بنسب محددة تعلن عنها

¹ د. منير أبو شاور، نقود و بنوك، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 148.

² د. محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، مبادئ الإقتصاد، الطبعة الأولى، منشورات جامعة قيروش، بنغازي، ليبيا، 2002، ص 625.

³ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 115-116

⁴ عبد العزيز فريد صايمة، نحو نموذج رياضي لقياس أثر نسبة الفائدة والتذبذب الضمني مجتمعيين في استطلاع أسعار العملات العالمية الرئيسية، رسالة دكتوراه، في التمويل، جامعة عمان للدراسات العليا، الأردن، 2008/2009، ص 29.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

الدولة المطبقة لها، وعادة ما تكون هذه العملات ذات تذبذب متعارض مع عملة أو عملات أخرى، بحيث أن إرتفاع إحدى العملات يقابله هبوط بالعملة الأخرى وبذلك يتعادل الأثر للعملتين وتكون محصلة التأثير قريبة من الصفر.

3- الإرتباط بنظام حقوق السحب الخاصة (Special Drawing Rights):

وهو نظام تم تطويره من قبل صندوق النقد الدولي عام 1969 وكان بهدف تزويد بعض الأقطار بإحتياطات رسمية محددة، وبموجب هذا النظام يتم تحديد عملة البلد المعين بسلة عملات عالمية محددة وبنسب محددة وهذه العملات هي : الدولار الأمريكي، اليورو الأوروبي، الين الياباني، والجنيه الإسترليني، وحقوق السحب الخاصة ليست عملة متداولة، كما أنها ليست حقوق تترتب على صندوق النقد الدولي، ولكنها حقوق بحرية إستخدام العملات لأعضاء الصندوق.

المطلب الثاني: نظام الصرف العائم (الحر أو المرن)

تتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير منها المؤشرات الإقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال، وعلى ضوءها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها، ويمكن تصنيفه إلى نمطين:¹

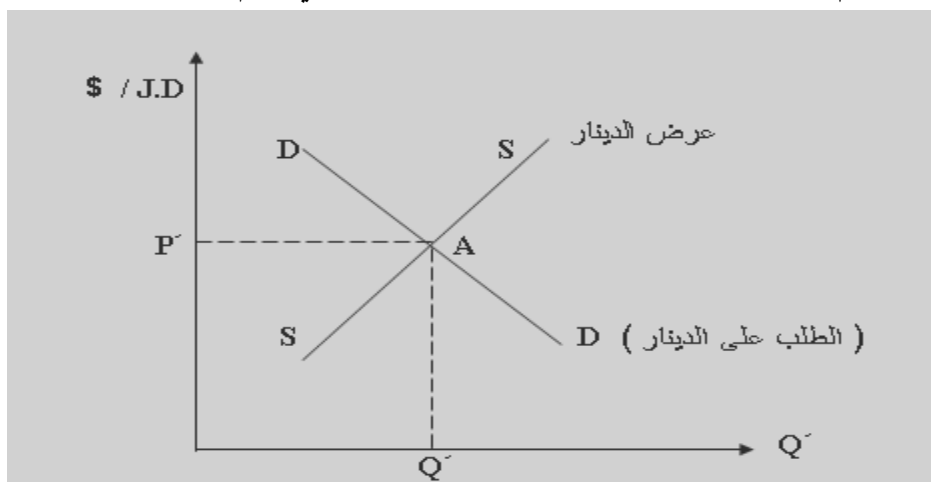
أولاً: التعويم المدار

حيث تقوم الدولة بتعديل أسعار صرفها بالاعتماد على مستوى الإحتياطي من العملات الأجنبية لديها وكذلك الذهب أو على أساس ميزان المدفوعات.

ثانياً: التعويم الحر

وفيه تكون قيمة العملة قابلة للتغير صعوداً أو نزولاً حسب قوى السوق، وهذا ما يدفع أسعار الصرف بالتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تكون قيداً.

الشكل رقم (01-07): آلية تحديد سعر الصرف العملة في نظام أسعار الصرف العائمة



¹ منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر (الهندسة المالية باستخدام التوريق و المشتقات)، الجزء الثاني، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص 421 .

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

المصدر: منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر (الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات)، الجزء الثاني، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص 421
إذ تمثل:

P: السعر التوازني وهو عدد الدولارات الأمريكية التي يمكن شراؤها بالدينار الجزائري .

Q: تمثل الكمية التوازنية من الدينانير الجزائرية (المعروضة والمطلوبة) .

تتحدد أسعار صرف العملات في ظل نظام حرية الصرف بواسطة قوى العرض والطلب، فطالما أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من عملة ما مقوما بوحدة من عملة أجنبية أخرى، فإن مستوى التوازن لسعر الصرف يتحدد وفقا لنفس القواعد التي يتحدد بها سعر أية سلعة من السلع حسب مبادئ الإقتصاد الجزئي. حيث يمثل المنحنى S مثلا عرض عملة صرف الإسترليني £ بالنسبة للدولار \$، ومن ثم فإن مستوى التوازن لسعر الصرف يتحدد عند نقطة إلتقاء منحنى الطلب مع منحنى العرض وتحرك السعر إلى الأعلى يعني زيادة سعر الإسترليني بالنسبة للدولار.

وينشأ الطلب على الإسترليني من المستوردين الأجانب لسداد قيمة صادرات إنجلترا إليهم والمستثمرين الأجانب الذين يرغبون في الإستثمار في إنجلترا أو البنوك المركزية الأخرى التي تشتري الإسترليني لدعم قيمته¹. أما عرض الإسترليني فينشأ من بيع المستوردين الإنجليز لعملتهم من أجل الحصول على العملات الأخرى اللازمة لتسديد قيمة وارداتهم من الخارج، أو من المستثمرين الإنجليز الذين يرغبون في الإستثمار في الخارج، أو من بنك أو أكثر من البنوك المركزية التي تباع الإسترليني من أجل خفض قيمته.

المطلب الثالث: نظام الرقابة على الصرف

تقوم الدولة بمجموعة من الإجراءات من أجل جعل سعر صرف عملتها مرتفعا في السوق المحلي والأجنبي، ونظام الرقابة على الصرف من بين أهم هذه الإجراءات.

أولا: مفهوم وأهداف الرقابة على الصرف

1- مفهوم: الرقابة على الصرف إجراء تتخذه الدولة بغرض أن ترفع سعر صرف عملتها في أسواق الصرف، ويتم ذلك بان تقرر الدولة سعرا معيناً لعملتها ثم تضع نظاما كاملا لمراقبة هذا السعر حتى لا ينخفض².

2- أهداف الرقابة على الصرف: تتمثل أهم أهداف نظام الرقابة على الصرف فيما يلي³:

أ- يتمثل الهدف الأساسي من وراء تدخل الدولة بالرقابة على صرف عملاتها في الحفاظ على إستقرار سعر التبادل لعملاتها والحفاظ عليها من أية ضغوط قد تتعرض لها من مصادر خارجية.

¹ د مفتاح صالح، المالية الدولية، مطبوعة جامعية، بسكرة، الجزائر، 2006، ص 64.

² د. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق ص 146.

³ د. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص 126-129.

الفصل الأول :نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

ب-الحد من الواردات غير الضرورية خاصة في البلدان النامية، للحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، كون أن الدولة من خلال هيئاتها الرسمية هي المتعامل الوحيد في سوق الصرف الأجنبي بائعة أو مشتريّة بالأسعار التي تحددها.

ج-الحد من عملية خروج رؤوس الأموال الأجنبية خارج السوق الوطنية:

لأنه لو كان الصرف حرا لأمكن لأي شخص أن يحول ما لديه من عملات وطنية إلى أخرى أجنبية وحمل هذه الأخيرة والفرار بها إلى الخارج، ولكن لو كانت الدولة هي المتحكم الوحيد في العملات الأجنبية تصبح الجهة الوحيدة التي تقوم بعملية التحويل، فان أي تحويل بغرض إخراج رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج دون سبب وجيه خارج الوطن سيقابل بالرفض.

د-الحد من تفاقم عبء المديونية :

حيث يعتبر من أهم أهداف الرقابة على الصرف لتدخل الدولة ووضع سعر صرف ثابت لان عبء المديونية يترك أثارا في غاية الخطورة على الإقتصاد الوطني، ومثال ذلك : أن نظام الرقابة على الصرف كان هو الأكثر تطبيقا في الدول النامية ومعظم تلك الدول مدينة للدول الغربية، والدين يكون مقوما بالعملة الصعبة غالبا الدولار، فلو تركت الدولة سعر صرف عملتها حرا، فإن إنخفاض سعر عملتها سيؤدي إلى إرتفاع عبء المديونية كون انه عند سعر الصرف القديم كان الدين هو مليون دولار مثلا والذي يتم تسديده بالتخلي عن مليون دينار جزائري(على فرض أن الدولار يساوي الدينار)، ولكن عند إنخفاض سعر العملة الوطنية يصبح 2 من الدينار الجزائري=1 دولار وهنا سوف يكون لزاما على الجزائر أن تتخلى عن 2 مليون دينار جزائري في سبيل تسديد الدين، والذي كان يسدد في الماضي بمليون دينار جزائري.

هـ-الحصول على فروق أسعار الصرف :

وهو هدف مالي بحث حيث تشتريها منهم بسعر وتبيعها لهم بسعر أعلى، والفارق بين سعر الشراء والبيع هو ربح الإدارة، وان كان هذا هدفا محدود الأهمية كما أن عواقبه وخيمة حيث لو توسعت الدولة في هامش الربح، فإن ذلك سيفتح الباب للسوق السوداء "black market" للتعامل في العملات الأجنبية، وهذا ما حدث في مصر في مراحل كثيرة حيث انتشرت الأسواق السوداء للتعامل على الدولار وجلس المضاربون بالمطارات انتظارا للعائدين من الخارج والحصول منهم على الدولارات بأسعار اقل من الأسعار التي تحددها الدولة ثم تعيد بيعها بأسعار أكثر من سعر البيع الذي تقوم به الدولة.

و-حماية الإقتصاد الوطني من أية تقلبات أو مؤثرات خارجية :

فلو ترك سعر الصرف حرا لتعرض الإقتصاد الوطني لإنتقال الأزمات من الدول الأخرى مثلا أزمة الرهن العقاري، لم تؤثر على الولايات المتحدة الأمريكية بل على الإقتصاد العالمي ككل، ولو كان هنالك رقابة لكان تأثير الدولة بتلك الأزمات محدودا.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

ثانيا: الانتقادات الموجهة لنظام الرقابة على الصرف

ومن هنا نجد أن البلدان التي قد تسمح لعملاتها بالتعويم المستقل هي البلدان ذات الحجم الإقتصادي الكبير والتي عادة ما تحتل التجارة العالمية فيها قطاعا صغيرا نسبيا، ودرجة عالية من الترابط المالي الدولي، ومعدل التضخم يختلف عن المتوسط العالي، ونمط متنوع للغاية للتجارة الخارجية، وتفتقر الخصائص المعاكسة ببلدان الربط، أما بالنسبة لاختيار الربط الملائم، فقد ظهر أن نصيب التجارة العالمية بالغة الأهمية، فالبلدان التي تتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية تميل إلى ربط عملاتها بالدولار الأمريكي، كما تربط البلدان التي تتعامل بقدر كبير مع فرنسا عملتها باليورو، أما البلدان التي تتمتع بنمط متنوع للتجارة فتميل إلى ربط عملتها بسلة من العملات أو بسلة من حقوق السحب الخاصة.

و في الأخير يتبين أن إختيار النظام الملائم لسعر الصرف يعتبر من القرارات المتشابكة والتي تأخذ بعين الإعتبار عددا كبيرا من العوامل ذات الصلة فيما بينها، و التي أجازها هيلر¹ في الخصائص الإقتصادية على أنها الخصائص ذات الصلة بصورة خاصة ب: حجم البلد، مدى انفتاحه الإقتصادي، درجة الترابط المالي الدولي، التضخم، نمط التجارة الخارجية.

المطلب الرابع: سياسة سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة إقتصادية، تظهر من يوم إلى يوم إستقلاليتها عن السياسة النقدية وهذا من خلال تميزها بأهدافها وأدواتها.

أولا: تعريف سياسة سعر الصرف

تعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم من أجل إدارة الإقتصاد الوطني، ودعم نموه والحد من إختلال توازنه، فهي تسعى إلى فهم تغيرات سعر الصرف لكي لا تكون عاقبتها وخيمة على الأعوان الإقتصاديين، وبهذا فهي تعتبر جزءا من السياسة الإقتصادية وتسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل، النمو، إستقرار الأسعار والتوازن الخارجي، فبعض الدول فضلت تعويم سعر صرفها وترك مسألة تحديده لعوامل العرض والطلب داخل السوق².

ثانيا: أهداف سياسة سعر الصرف

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها³:

¹ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، مرجع سابق، ص 71

² شعيب بونوة خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر، نموذجة قياسية للدينار الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 05، الشلف 2001، ص 12.

³ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، مرجع سابق، ص 131-133.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

1-مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الإستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد إدارة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسين تنافسيتها، وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاصلة (vertueux) للعملة الورقية، وتم إعتماها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم.

2-تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الإقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير)، وهذا ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير وبالتالي يقلل عدد السلع التي يتم إستيرادها، ويزيد من إنتاج السلع التي كانت تستورد محليا (إحلال واردات) والسلع التي يمكن تصديرها، كما ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي إنخفاضها إلى زيادة إستخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للإستيراد.

3-توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند إرتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (موارد أولية، زراعة) نتيجة إنخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند إنخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن إنخفاض سعر الصرف الإسمي (إرتفاع سعر الصرف الحقيقي) فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فتقلص إستثماراتها بهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي، يلجأ أصحاب القرار أحيانا إلى إعتما أسعار صرف متعددة مثل سعر صرف للصادرات التقليدية، سعر صرف للواردات الغذائية...الخ.

4-تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي إعتما سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1984، بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات وفي مرحلة ثانية قام بإعتما سياسة العملة القومية، كما إعتمدت السلطة النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات، وما بين 1970-1990 وتحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية، غيرت هذه السلطات سياستها بإعادة تقييم سعر الين، إلا أن الفوائض التجارية إستمرت في التزايد، وساهم هذا التحسن للين في إعتبار الإستثمارات اليابانية هي الأفضل في الخارج.

ثانيا: أدوات سياسة سعر الصرف

لتنفيذ هذه السياسة وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل وأهمها¹:

¹ عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الإقتصادية الكلية(دراسة تحليلية تقييمية)،مرجع سابق، ص134.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

1-تعديل سعر صرف العملة: لما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها لما تتدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت، أما عندما تتدخل في ظل سعر صرف معوم فتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة، وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات وتتضمنها في العادة برامج التصحيح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي، إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط :

أ-إتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة الخفيض.

ب-ضرورة إتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للإرتفاع في الطلب الو الطلب الجديد الناجم عن إرتفاع الصادرات.

ج-ضرورة توفر إستقرار في الأسعار المحلية، وعدم إرتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الإرتفاع في صورة إرتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية.

د-عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب على التخفيض.

هـ-إستجابة السلع المصدرة للمواصفات : الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.

و-الإستجابة لشروط مارشال-ليرنر والقاضي بان تكون : $e_m + \epsilon_m > 1$ اي: مجموع مرونة الطلب ومرونة الصادرات أكبر من الواحد .

إلا أن التخفيض حتى وإن تحققت شروطه لا يؤدي بالضرورة إلى التحسن الفوري في وضعية ميزان المدفوعات، حيث يكون هناك تدهور في وضعيته أولاً، وبعد ذلك يبدأ بالتحسن على صيغة الحرف اللاتيني J، ذلك أنه في المدى القصير يبقى حجم الصادرات والواردات ثابتاً بالنظر إلى بنية الجهاز الإنتاجي، عادات الإستهلاك والعقود المبرمة قبل تغير أسعار الصرف، إذ تتأثر قيمة الصادرات والواردات بعملة التسوية كما قد تتسم تغيرات الأسعار ببطء فتؤثر على حركة الصادرات والواردات، ليتبعها في مرحلة موائية إتجاه الكميات نحو الإرتفاع لكلي تغطي أثر السعر، كما يتوقف نجاح التخفيض على طبيعة التدهور في الميزان التجاري الذي يجب ألا يكون كبيراً جداً، مع الإشارة إلى أن التخفيض من شأنه رفع أعباء المديونية الخارجية المصدرة بالعملات الأجنبية.

2-إستخدام إحتياطات الصرف: في ظل نظام أسعار ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند إختيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الإحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية، وفي ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية الحادة في سعر عملتها إلا أن الإحتياطات لا تكفي للتصدي للآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.

الفصل الأول :نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

3-إستخدام سعر الفائدة : عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي بإعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة، في النظام النقدي الأوروبي عندما أعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية، إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو .

4-مراقبة الصرف: تقضي مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي، ومن بين التدابير التي تعتمد عليها السلطات النقدية:

- أ- منع التسوية القبلية للواردات
- ب- الإلزام بإعادة العملات الأجنبية المحصلة في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة .
- ت- تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافرين إلى الخارج قصد السياحة.
- ث- تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة، وحسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج إلا بترخيص مرتبط بعملية تجارية أو مالية مبررة، ونشير إلى أن معظم الدول بدأت تتخلى عن مراقبة الصرف بعد انتشار ظاهرة التعويم.

5-إقامة سعر صرف متعدد¹ : يهدف هذا النظام إلى تخفيض آثار درجة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم أشكال سعر الصرف المتعدد اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات قطاع معين مراد دعمه وترقيته أما السلع غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.

المبحث الخامس: تطور نظم وسياسات الصرف في الإقتصاد الجزائري

¹ موسى بخاري لولو : سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 127.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

عرف الإقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف إرتبطت إرتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية، بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف المرن، وتميزت فترات هذا التحديد بالطابع الإداري أو بالنظرة لشمولية فيما يخص إستخدام الوسائل المالية والنقدية في إطار أهداف التنمية فكان من نتيجة هذه النظرية التحليلية تحديد سعر الصرف في أطر غير واقعية بالنسبة للنظرية الإقتصادية من قبيل العلاقة الدالية بين: متغيرات معدلات الفائدة الداخلية و الخارجية، حالة الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، تعادل القوى الشرائية بين الداخل والخارج، ونتيجة للإزمات الإقتصادية التي عرفت البلاد، لجأت الجزائر إلى مجموعة من الإصلاحات منها تطبيق برنامج التعديل الهيكلي بإشراف صندوق النقد الدولي، مما إضطرها إلى تحرير الدينار ورفع الرقابة على سعر الصرف التي مرت عبر عدة مراحل (الانزلاق التدريجي، التخفيض الصريح... الخ).

المطلب الأول: سياسة الصرف الموجهة (1963-1986)

عرفت سياسة الصرف الموجه عدة مراحل بداية بنظام الربط بعملة واحدة ثم الربط بسلة من العملات أو ما يطلق عليه سياسات الصرف السلبية ومرت الرقابة على الصرف بثلاث مراحل أساسية :
أولا: تطور نظام الصرف:

1- نظام الربط بعملة واحدة (1973-1994) نظام الربط بالفرنك الفرنسي

تميز النظام النقدي الدولي في هذه الفترة بإستقرار أسعار الصرف وذلك لسيادة قاعدة صرف الدولار بالذهب، حيث يتعين على كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي أن يصرح على تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي، لذلك قامت الجزائر بتحديد سعر صرف الدينار بما يعادل 180 ملغ من الذهب وهو نفسه قيمة التكافؤ للفرنك الفرنسي¹، حسب المادة 2 من القانون 64-111 المتعلق بنظام الصرف وهذا بداية من سنة 1964 تاريخ إنشاء العملة الوطنية²، استمر هذا النظام إلى غاية 1971، وفي ظلّه كان يربط الدينار الجزائري عند إصداره بالفرنك الفرنسي، لقد تمتع الدينار الجزائري بإستقرار كبير، حيث ظل يعادل 4.94 دج لكل دولار، طيلة الفترة 1967-1971، وقد كان لظهور أنظمة سعر الصرف التي تميزت بمرونة كبيرة أثر ائخيار نظام "بريتون وودز"، دورا كبيرا في هذا الإستقرار.

ونصت المادة رقم "03" من القانون السابق على تكافؤ الدينار مقابل الفرنك الفرنسي بحيث 1 دج = 1 ف ف واستمر هذا التكافؤ إلى غاية سنة 1969، حينما إضطرت السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك أمام الدولار الأمريكي نتيجة أن الفرنك الفرنسي تعرض لهجمات مضاربة حادة، عقب أحداث سنة 1968، وهكذا إنتقل التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي في شهر أوت من سنة 1969 من 4.93 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي إلى 5.55 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي، رغم ذلك الإنخفاض الذي عرفه الفرنك الفرنسي إلا أنه

¹ لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 290.

² محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، مرجع سابق، ص 154.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

إستمر إرتباط الدينار بالفرنك، حيث أصبح 1 دج = 1.25 فرنك فرنسي أو 1 فرنك فرنسي = 0.888 دج بين أوت 1969 وديسمبر سنة 1973¹، وتزامنت كذلك هذه الفترة مع تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) الذي تطلب إستقرار سعر صرف الدينار هذا ما جعل الدينار لا يتبع إنخفاض الفرنك الفرنسي، رغم استمرار العلاقة بينهما².

وقد أدى هذا الضعف في الفرنك الفرنسي إلى الإنخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الإستثمارات التي إنطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973.

2- الربط بسلة من العملات (سياسة الصرف السلبية) (1974-1986)

تحولت الجزائر في تحديد قيمة الدينار من عملة واحدة إلى سلة موزونة من العملات التي تربطها بالجزائر علاقات تجارية، حيث تعطى كل عملة وزنا داخل السلة يعتمد على نسبة الواردات مع الشركاء الرئيسيين إلى إجمالي التجارة³، إضافة إلى إدخال نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي فإن قيمة الدينار الجزائري أصبحت ابتداء من جانفي 1974 مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية (الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، المارك الألماني، الشلنغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الكورون الدنماركي، الجنيه الإسترليني، الكورون النرويجي، الليرة الإيطالية، الفلورين الهولندي، الكورون السويدي، الفرنك السويسري، البسيطة الإسبانية)⁴، في ظل أحادية أسعار الصرف لكل المتعاملين على كافة التراب الوطني، حيث يقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، حيث تهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي في مواجهة شركاء لسعر صرف الدينار، حيث أن إرتفاع عملة معينة داخل السلة يعني إنخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس، وإستعمل الدولار الأمريكي كعملة عبور بين الدينار وباقي عملات السلة.

تجدر الإشارة إلى أن هذا النظام جعل قيمة الدينار تتحدد بصفة مستقلة، أي بناء على عوامل خارجية، وبالتالي بقيت السلطات النقدية الطرف الوحيد الذي يخول له التأثير على محددات العرض والطلب على العملات الأجنبية، كما يمكن لها التأثير على قيمة الدينار عبر هيكلية الترحيحات في سلة العملات، وما يمكن ملاحظته أيضا هو أن تشكيلة السلة إقتصرت على المدفوعات الجارية وأهملت بالمقابل الإيرادات الجارية بالعملات الصعبة الأجنبية، بالإضافة إلى أنه طرحت عدة اختلافات جوهرية مقارنة مع نظام التقييم السائد آنذاك على المستوى

¹ أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات، مرجع سابق، ص 256.

² بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية "دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري"، مجلة الباحث، عدد 09، ورقة، 2011، ص 55.

³ لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 291.

⁴ د. راتول محمد، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، مداخلة مقدمة لى ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية- الواقع و التحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 2004، ص 345.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

الدولي، وذلك نظرا لوجود قانون صارم فيما يخص شروط إمتلاك العملات الصعبة الأجنبية، وكذا كون الدينار غير قابل للتحويل فلا يسعر رسميا في سوق الصرف الدولية، بالإضافة إلى إنعدام وجود سوق صرف داخل الحدود الوطنية¹.

ثانيا- الرقابة على الصرف خلال الفترة 1963-1986

إرتبط نظام الرقابة على الصرف بمراحل التنمية الإقتصادية والقيود التي عرفتھا كل مرحلة من هذه المراحل، وعرف نظام الرقابة على الصرف في مرحلة سياسة الصرف الموجه ثلاث مراحل.

1- المرحلة الأولى 1962-1970²: كان هدف السلطات في هذه المرحلة هو حماية إقتصادھا الناشئ والنهوض به من خلال العمل على توسيع شبكة العلاقات الإقتصادية مع الخارج، وتم إستخدام عدة أدوات لتنظيم الرقابة على الصرف تمثلت في:

أ- التعاون الإقتصادي وحرية إنتقال رؤوس الأموال: وذلك بالإتفاق مع فرنسا على التعاون الإقتصادي والمالي حسب ما جاء في إتفاقيات الإستقلال، مما جعل الجزائر تنتمي إلى منطقة الفرنك بين 1962-1963 بالإضافة إلى حرية إنتقال رؤوس الأموال بين بلدان المنطقة .

ب- نظام الحصص: حيث يجب على كل العمليات التي تتم بالعملة الصعبة أن تحصل على ترخيص من قبل وزارة المالية، كما يجب احترام الحصص المقررة بعد الحصول على الترخيص، وقد هدفت الحكومة من هذا الإجراء إلى :

ب-1- إعادة توجيه الواردات حسب قدرات كل منطقة.

ب-2- الحد من السلع الكمالية والإدارة الجيدة للعملة الصعبة.

ب-3- حماية الإنتاج الوطني وتحسين وضع الميزان التجاري.

ت- الاحتكار: وذلك بإقامة رقابة على العمليات التجارية مع الخارج بواسطة مجموعة من الهيئات الاحتكارية ممثلة في الدواوين الوطنية، أما ما يتعلق بالسلع والخدمات فقد تم إسنادھا إلى الشركات الوطنية عندما يتعلق الأمر بما مباشرة.

ث- الاتفاقيات الثنائية: أدركت الجزائر أهمية هذه الاتفاقيات مما جعلھا توسع مجال مبادلاتھا منتهجة في ذلك سياسة تنويع علاقاتھا التجارية وعبر العديد من الإتفاقيات الثنائية مع مختلف البلدان في عدة مجالات .

2- المرحلة الثانية 1971-1977³:

تمثل هذه الرقابة خلال هذه المرحلة بتحقيق هدفين أساسيين:

¹د. راتول محمد، مرجع سابق، ص 261.

² حلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 293-294.

³ حلو موسى بوخاري، نفس المرجع، ص 294-295.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

أ- تحديد سعر صرف الدينار بغرض الحفاظ على إستقراره و إستقلاله تجاه العملات القوية.

ب- جعل الإقتصاد الوطني بعيدا عن تقلبات الإقتصاد العالمي وعزله عن تقلبات الأسواق والأسعار العالمية .

نظرا لما تميزت به هذه الفترة من ظهور للاحتكارات التي تديرها الشركات الوطنية لحساب الدولة وإنطلاق الخطة الرباعية الأولى والثانية قامت الحكومة بوضع مجموعة من الإجراءات كإقرار ترخيص إجمالي للواردات في غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئات المستفيدة من الواردات بالإضافة إلى تفويض إدارة ومتابعة ومراقبة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات الناشئة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية.

3- المرحلة الثالثة 1978-1986¹.

تزامنت بداية هذه المرحلة بصدور القانون (78-02) والمتضمن لإحتكار الدولة للتجارة الخارجية حيث أصبحت الدولة هي التي تشرف بنفسها على عمليات التصدير والإستيراد والإتصال المباشر بالمصدرين والمنتجين في البلدان التي تربطها بالجزائر إتفاقيات ثنائية، كما شجع هذا القانون المواطنين المقيمين في الخارج على فتح حسابات بالعملة الصعبة في الجزائر، كما رسخت فكرة الدينار كوحدة قياس في محيط معالجة الأوضاع المالية للمؤسسات العامة خصوصا فيما يتعلق بمسألة إعادة الهيكلة المالية لسنة 1982 وإستعادة المصارف التجارية والبنك المركزي صلاحيتها في مجال الصرف تدريجيا عن طريق المشاركة في إعداد التشريعات والتنظيمات وتقييم العملة الوطنية وأثارها وذلك بعد صدور القانون (86-12) عام 1986.

المطلب الثاني: سياسة الصرف بعد التحرير

عرف نظام الصرف هذه المرحلة بسياسة الصرف الايجابية أو التسيير الديناميكي للصرف وسوف تتم دراستها على عدة مراحل بدءا من الانزلاق التدريجي والتخفيض الصريح وصولا إلى طريقة التسعير وسوق الصرف مابين المصارف، أما الرقابة على الصرف فيمكن تقسيمها إلى مرحلتين.

أولا: سياسة الصرف الايجابية أو التسيير الديناميكي لسعر الصرف.

¹ حلو موسى بوخاري، نفس المرجع، ص 294-295.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

وهي مرحلة حاسمة في تاريخ الدينار الجزائري ، نظرا لأن هذه المرحلة عرفت مجموعة من الإصلاحات التي مست سعر صرف الدينار، فكانت البداية بعد الأزمة البترولية 1986، الذي أرغمها على تبني خطى سريعة من أجل تغيير وجهة النظام الإقتصادي إلى إقتصاد السوق¹، لأن الصدمة البترولية أدت إلى تعرض الإقتصاد الجزائري إلى ما يعرف بالعجز التوأم أي تزامن العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، مما أدخل الإقتصاد الوطني في ركود جراء تدني الواردات لمختلف المدخلات التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي وقد بين الوضع الجديد أن المشكل ليس ظرفيا بقدر ما هو مشكل هيكلي وذلك لعدم قدرة الإقتصاد على تصحيح نفسه تلقائيا بما يتناسب مع الوضع الجديد، مما يبين أن النموذج المتبع خلال عقدين قد بلغ حدوده مما يتطلب إدخال إصلاحات جذرية على مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني، وقد تمثل الهدف الأساسي للإصلاح النقدي والمالي في إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد على الصعيد الداخلي والخارجي، وبطبيعة الحال فإن ذلك لن يكون ممكنا إلا بإستعادة الدينار لقيمتها الحقيقية الداخلية والخارجية على السواء²، وهذا ما أوجب تطبيق مجموعة من الإجراءات أساسها الإجراء التخفيض المتركز على أسلوب المرونات، فبعد صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990، ومع الدخول في مرحلة الإتفاقات مع المؤسسات النقدية الدولية، خاصة بعد إبرام اتفاق أستانداي سنة 1994، وإتفاق برنامج التعديل الهيكلي، شرع في تخفيضات مهمة في قيمة الدينار الجزائري والإلتجاء به نحو التحويل، حيث رفعت جل القيود التي كانت مفروضة على المؤسسات الإقتصادية وأصبحت مسؤولة عن الإلتزامات التي تربطها مع قطاع الخارج، كما ألغى نظام الرقابة المسبقة على الصرف المتعلقة بالإتفاقيات بين المؤسسات العمومية الإقتصادية والمؤسسات الأجنبية، وإستبدال نظام المراقبة المسبقة بنظام أحر، يعرف بنظام الموازنات بالعملة الصعبة، حيث يجري تصحيح هذه الموازنات مراعاة لإحتياجات كل مؤسسة والمتوفرة و المرتقب من العملات الأجنبية، وقد أدرجت الإحتياجات الإقتصادية للمؤسسات الخاصة في ميزانية العملات الصعبة الممنوحة للغرفة التجارية، كما إستفاد الإدارات المركزية من نفس الشروط التي تخضع لها المؤسسات التجارية في تأمين إحتياجاتها من السلع والخدمات المستوردة، ومع إلغاء الترخيص الإجمالي لإستيراد وتصدير السلع والخدمات وإلغاء الرقابة المسبقة للصرف، أصبحت البنوك التجارية تقوم بالرقابة البعدية للبرنامج العام للتجارة الخارجية بتفويض من البنك المركزي، بينما في مجال القروض أنشأت لجنة الإقتراض الخارجي وأوكلت لها مهمة متابعة القروض الخارجية ومنح الموافقة فيما يخص القروض الخارجية التي تفوق قيمتها مليون دولار، وفي هذا الإطار تقوم البنوك التجارية بالتعاون الوثيق بين البنك المركزي بتمويل صفقات إستيراد السلع والخدمات المبرمة بين المؤسسات التجارية الجزائرية والمؤسسات الأجنبية ضمن خطوط القروض المفتوحة بين الحكومات³، ووفقا لمبدأ البحث عن التوازن الخارجي تطبيقا لنظرية أسلوب

¹ بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 04، الشلف، 2010، ص 77.

² لخلو موسى بونخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 296.

³ أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات، مرجع سابق، ص 269-270.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

المرونات تطلب من السلطات العمومية تخفيض الدينار بـ 7.3% في مارس 1994 و 40.17% في أفريل من نفس السنة.

وعليه من خلال قراءتنا لمسيرة إصلاح نظام الصرف في الجزائر نجد أن السلطات النقدية قد سارت وفق أربع مراحل بهدف الوصول إلى معدل صرف المناسب للدينار الجزائري، وهي كالتالي:

1-الإنزلاق التدريجي: يقصد بالإنزلاق التدريجي تعديل سعر الصرف بتخفيض قيمة الدينار بصفة تدريجية ومنظمة وإستمرت هذه المرحلة حتى نهاية 1987 إلى سبتمبر 1992، وقد تم تعديل سعر الصرف بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع و الخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة وهكذا إنتقل معدل سعر صرف الدينار من 4.936 دينار للدولار الواحد في نهاية 1987 إلى 10.476 دج/دولار نهاية ديسمبر 1990¹، لتعرف بعد ذلك عملية الإنزلاق تسريعا بداية من 1990، وذلك تماشيا مع تسريع تطبيق الإصلاحات، لينتقل سعر صرف الدينار إلى 17.7665 ديناراً مقابل الدولار في بداية 1991، واستقر سعر صرف الدينار عند حدود هذا المستوى طيلة الأشهر الستة الموالية².

2-التخفيض الصريح: قرر مجلس النقد و القرض في ماي 1991 تخفيض سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي وذلك حسب الإتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في إطار الإستعداد الائتماني وذلك بنسبة 22% ليصل سعر الصرف إلى 22 دينار مقابل الدولار وإستمر الوضع على هذا الحال إلى غاية ماي 1994، و من ثم فإن الإستقرار الذي عرفه سعر الصرف بين ماي 1991 و ماي 1994 لم يكن يقابل الأساسيات الإقتصادية فقد حدثت صدمات معاكسة في شروط التبادل بالإضافة إلى التوسع في السياسات الميزانية والنقدية، أدت إلى جعل مستوى التضخم في الجزائر أعلى من المستوى السائد لدى شركائها التجاريين وبالتالي فإن قيمة الدينار الجزائري بالمعدلات الحقيقية كانت قد إرتفعت بنسبة 50% بين أكتوبر 1991 ونهاية 1993، بينما إرتفعت النسبة بين السعر في السوق الموازي والسعر الرسمي في أوائل 1994 إلى أربعة أضعاف بعد أن كانت قد إنخفضت من حوالي خمسة أضعاف في منتصف الثمانينات إلى ضعفين في سنة 1991.

قبل إبرام الإتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي بتاريخ 10/04/1994 وبدون سابق إعلان أجري تعديل طفيف لم يتعدى 10%، تهيئة لقرار التخفيض الذي أتخذه مجلس النقد والقرض وذلك بنسبة 40.17% وبهذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دينار مقابل كل دولار أمريكي.

3-طريقة التسعير الجديدة للدينار: تم الإعتماد على طريقة التسعير الجديدة لتحديد سعر صرف الدينار في بداية الثلاثي الأخير لسنة 1994، وقد شكلت عملية تطبيق هذه التقنية مرحلة إنتقالية وتجريبية تعتبر تمرينا

¹ أيت يحي سمي، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات و الواقع، مقالة في مجلة الباحث، لجامعة قاصدي مرباح بورقلة، العدد 09، الجزائر، 2011، ص 65.

² لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 296-297.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

للمصارف بما فيها البنك المركزي، ومحصلة لأعداد التنظيمات والإجراءات وكذلك المورد البشري الواجب توافرها لمواجهة متطلبات السوق، حيث تم إتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط بسلة من العملات في أواخر سبتمبر 1994، ليعوض بنظام جلسات التثبيت Fixing بداية من 1994/10/01 تضم جلسات التثبيت ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر والتي كانت تنظم أسبوعيا، لكن سرعان ما أصبحت يومية، ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنها بدلالة العملة الخورية الدولار على أساس سعر صرف أدني، ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة، وبهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض وهكذا إستمر هذا النظام إلى غاية 1995 / 12 / 31¹.

4- سوق الصرف مابين المصارف (التعويم المدار لسعر الصرف):

لقد أعلن عن إتباع نظام التعويم المدار للدينار الجزائري إعتبارا من 1995، وأهم ما ميز هذا الأخير هو ترتيبات صرف أكثر مرونة، وفي ظلّه عرفت أسعار صرف الدينار الجزائري تغييرا كبيرا خاصة في السنوات الأولى من تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل².

في (1996/01/02) تم تأسيس سوق للصرف مابين البنوك، حيث إرتفع سعر صرف الحقيقي الفعلي بين سنتي 1995-1998 ب 20% ليتراجع وينخفض ب 13% مابين 1998-2001، وبعد الإنخفاض الحقيقي أثناء 16 شهر التي تلت بداية 2002، والتي تزامنت مع إرتفاع صرف الاورو بالنسبة للدولار، تدخلت السلطات في سوق الصرف في الثلاثي الثاني من سنة 2003، من أجل إعادة سعر الصرف الحقيقي الفعلي إلى مستواه في نهاية 2002، ومابين 2002-2003 انخفض سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بأكثر من 17%، ولكن عموما فان سعر الصرف الجزائري متعلق بأسعار البترول، فحسب دراسة قام بها صندوق النقد الدولي 2008، تتعلق بتقدير سعر الصرف الحقيقي التوازي، فقد تبين أن سعر الصرف النقد الدولي الحقيقي للدينار الجزائري يرتفع مع إرتفاع أسعار البترول وأن زيادة قدرها 1% في أسعار البترول الحقيقية تؤدي إلى إرتفاع في سعر الصرف الحقيقي بحوالي 0.3%³، لذلك تم عرض برنامج عمل يتضمن نظرة جديدة للسياسة الإقتصادية وكيفية إدارة الإقتصاد خلال المرحلة الإنتقالية ويتمثل التوجه الجديد لنظام الصرف في إقامة سوق صرف مزدوج يكون الجزء الأول مقننا يسود فيه معدل الصرف الثابت، بينما يسود الثاني معدل عائم للصرف لكنه مراقب لتفادي أي

¹ بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري)، مرجع سابق، ص 77.

² د. بوعتروس عبدالحق، أ. قارة ملاك، آثار تغير سعر صرف الاورو مقابل الدولار الأمريكي على الإقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الانسانية،

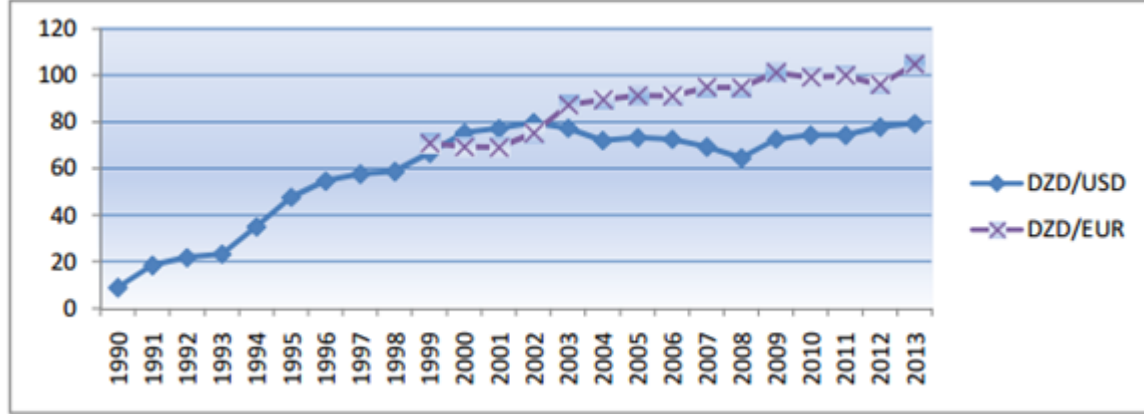
كلية الإقتصاد والتسيير جامعة قسنطينة، الجزائر، عدد 27 جوان 2007، ص 214.

³ IMF, (2008), “Algeria: Selected Issues”, IMF Country Report No. 08/104 March 2008, International Monetary Fund Washington, D.C. p 14-15.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

إنزلاق غير مرغوب فيه، وفي هذا السياق فقد شهد سعر صرف الدينار الجزائري في السنوات الأخيرة ولاسيما مقابل اليورو إنخفاضا محسوسا، مثلما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (01-08): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واليورو (1990-2013)



المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر (عدة أعداد).

ثانيا: تطور الرقابة على الصرف بعد التحرير.

1- الرقابة على الصرف قبل صدور قانون 90-10

أعطى قانون إستقلالية المؤسسات العمومية الصادرة سنة 1988 حرية قيام المؤسسات الإقتصادية العمومية بعمليات التجارة وتصدير السلع والخدمات وقامت السلطات بإدخال أداة جديدة للرقابة تتمثل في الموازنات بالعملة الصعبة، وتتضمن منح المؤسسة حرية التصدير والإستيراد وحتى الإقتراض من الخارج، ويتوقف حجم الموازنات على الإنفاق بين المؤسسة والدولة ومدى توفر العملة الصعبة وحاجة كل مؤسسة إليها، أدى هذا التنظيم الجديد إلى تكريس دور البنك المركزي والمصارف التجارية في الرقابة على الصرف بعد أن كانت من صلاحيات وزارة المالية فقط¹.

2- الرقابة على الصرف بعد صدور قانون 90-10

وضع البنك المركزي مجموعة من الإجراءات اللازمة لتدخله وتخص هذه الإجراءات المجالات كافة خاصة الإستيراد والتصدير، الإستثمارات الأجنبية في الجزائر، الإستثمارات الجزائرية في الخارج حسابات العملة الصعبة، والعمليات الجارية الأخرى، ومن أهم المحاور التي نص عليها النظام رقم 1992-04 المؤرخ في 22 مارس 1992 نذكر ما يلي²:

أ- في تسيير الموارد من العملات الصعبة: سمح هذا التشريع من الإستفادة من العملة الصعبة مقابل الدينار الجزائري في إطار الإلتزامات المبرمة مع الخارج، وذلك عن طريق البنوك والمؤسسات المالية، كما تسيير جميع الموارد

¹ لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 300-301.

² أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات، مرجع سابق، ص 279-280.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

من العملة الصعبة المتأتية من تصدير المحروقات، الموارد المنجمية (الذهب)، القروض الخارجية والقروض الموجهة لتمويل ميزان المدفوعات من قبل البنك المركزي، ويتم التنازل عنها لصالح هذا الأخير.

كما يستفيد المصدرون من حصة مداخيل صادراتهم من العملة الصعبة وتختلف هذه الحصة باختلاف نشاط التصدير وفق النسب التالية: 50% في مجال الصيد البحري والمحاصيل الزراعية، 20% في مجال السياحة، 10% في مجال النقل والبنوك والتأمينات، ويمكن للمصدر أن يحتفظ بكل حصته من الإيرادات إذا إنصبت صادراته على النشاطات التي لم تذكر أعلاه كالصناعة.

ب- في مجال تدخل الوسطاء المعتمدين: يضع هذا النظام المجال القانوني الذي تنشط فيه البنوك والمؤسسات المالية، إذ تم إعتماها كوسيط مالي، وحددت مهامها وإلتزاماتها فيما يخص معالجة العمليات التي تتم بالعملة الصعبة.

ت- في مجال حسابات العملة الصعبة¹: سمح هذا النظام للمقيمين وغير المقيمين، أشخاصا طبيعية ومعنوية، فتح حسابات العملة الصعبة لدى البنوك المعتمدة، ويمكن الإيداع في شكل ودائع تحت الطلب أو لأجل، وتستفيد ودائع الأشخاص الطبيعية من مكافأة حسب الأجل المحدد لها، وتستفيد ودائع الأشخاص المعنوية من مكافأة ابتداء من الشهر الثالث وعلاوة أخرى ابتداء من الشهر السادس.

ث- في مجال القواعد المنظمة لتسديد الصادرات والواردات من السلع والخدمات: والتي تخضع إلى ضرورة التوطين المصرفي لدى إحدى البنوك الوسيطة المعتمدة وهذا بعد التأكد من أن كافة الشروط الفنية والتنظيمية قد تم إستيفاؤها، وبالتالي تتكفل البنوك الوسيطة المعتمدة بتحويل التدفقات المالية من وإلى الخارج ويعتبر هذا التوطين أداة من أدوات الرقابة على الصرف بالنسبة للجهاز المصرفي والجمارك الوطنية .

3- البعد الإقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري :

إن مختلف التعديلات والإجراءات المتخذة من قبل السلطات النقدية إتجاه سعر صرف الدينار الجزائري والنظام المصرفي، والتي كانت بداية إنطلاقها تزامنة مع أزمة 1986، وفي إطار التركيز على وضعية الدينار الجزائري كانت تهدف في مجملها هذه الإصلاحات، إلى إسترجاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بشكل تدريجي وفي نفس الوقت إعطاء فرصة للحكومة والمؤسسات الإقتصادية الجزائرية بأن تتجاوز مع هذا التغيير بالشكل التدريجي كذلك، طمعا في إنتعاش وضعية العديد من المؤشرات الإقتصادية، مع العلم أن الخطوات التحريرية التي مست نظام صرف الدينار، إنتهت بالتعويم المدار للدينار الجزائري².

المطلب الثالث: أداء الدينار الجزائري

¹ حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، مرجع سابق ص 183.

² بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري)، مرجع سابق، ص 77-

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

يقاس أداء أي عملة ما بمدى محافظتها على قيمتها عبر الزمن، ومن المتعارف عليه في أدبيات "الإقتصاد النقدي" أن أية عملة لها قيمتين وهما: **القيمة الداخلية**: وهي عبارة عن قوتها الشرائية المحلية من مختلف السلع والخدمات، وهنا تكون هذه القيمة عرضة للقوة التدميرية للتضخم. فهناك علاقة عكسية بين هذه القيمة والمستوى العام للأسعار (معدل لتضخم). فكلما إرتفعت الأسعار كلما تدهورت القيمة الداخلية للعملة أي أصبحت تشتري سلع وخدمات أقل مما كانت عليه سابقا، والعكس صحيح، بينما تقاس **القيمة الخارجية للعملة** مقارنة بباقي العملات الأجنبية، ويعبر عنها بسعر الصرف أي عدد الوحدات الواجب دفعها من العملة المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية. وتحدد هذه القيمة وفقا لنظام الصرف المتبع في البلد والذي يتراوح بين ثلاث خيارات ممكنة وهي: التعويم الحر، أو التثبيت الصارم، أو النظام الوسيط (وسط بين الثابت والعائم).

أولا: القيمة الداخلية للدينار الجزائري¹

وفقا لما ذكر سابقا فانه ومنذ إنشاء الدينار عام 1964 تم طرح ثلاث فئات من الأوراق النقدية في التداول وهي: فئة 5 دج، فئة 10 دج و فئة 50 دج، إلا أن هذه الفئات القديمة قد سحبت من التداول وحلت محلها أوراق نقدية جديدة بمبالغ أعلى، فالورقة من فئة 5 دج أصبحت تقابلها حاليا الورقة من فئة 500، والورقة من فئة 10 دج حلت محلها ورقة 1000 دج. وهو ما يعني أنه قد أضيف للعملة الجزائرية "الأصلية" "صفرين". وذلك بسبب "التضخم" لإرتفاع الأسعار في الجزائر مع الزمن جعل من الأوراق النقدية التي أصدرت لأول مرة تخسر قوتها الشرائية تدريجيا، وهو ما دفع السلطات لسحبها من التداول وتعويضها بأوراق نقدية جديدة بمبالغ أعلى، ويقاس التضخم عموما بمؤشر أسعار المستهلكين "IPC"، الذي يعطي فكرة عن تكلفة المعيشة في بلد ما، وبملاحظة التطور الحاصل في هذا المؤشر في الجزائر يتضح إرتفاعه بشكل كبير، فعل سبيل المثال كانت قيمة هذا المؤشر عند إطلاقه عام 1989 مساوية لمئة 100 نقطة، لتبلغ عام 2000 مامقداره 535 نقطة، وهو ما يعني أن تكلفة المعيشة في الجزائر قد إرتفعت خلال عشر سنوات بخمسة أضعاف.

ثانيا- القيمة الخارجية للدينار²: بملاحظة التطور الحاصل في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية الرئيسية يلاحظ التدهور الكبير لقيمة الدينار الخارجية سواء على مستوى السوق الرسمي أو السوق السوداء، فعلى سبيل المثال فقد إنتقل سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي من 93.4 دج لكل دولار أمريكي عند إنشاء الدينار عام 1964 ليبلغ 17.107 دج لكل دولار في 05 نوفمبر 2015، وبلغت النسب 9 المئوية فقد خسر الدينار من قيمته مقابل الدولار خلال 50 خمسين ما مقداره 4.95 بالمائة، أما في

¹ عبد الحميد مرغيت، تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال، ص 04 على الموقع الإلكتروني :

<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2016/01 htm 3:06 a 23/08/2016>

² عبد الحميد مرغيت ، نفس المرجع، ص 06.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

السوق السوداء والتي هي في حقيقة الأمر المقياس الفعلي والحقيقي لقيمة الدينار لأنها تتركس فعليا قوى العرض والطلب الحقيقيين على الدينار والعملات الأجنبية الأخرى، فإن قيمة الدينار مقابل هذه العملات بعيدة بشكل كبير عن السعر الرسمي كما أنها تماوت بشكل كبير، فعلى سبيل المثال إنتقل سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 95.5 دج لكل دولار أمريكي عند إنشاء الدينار عام 1964، ليلغ 164 دج لكل دولار في 26 ديسمبر 2015، أي أن الدينار الجزائري قد خسر في السوق السوداء خلال خمسين سنة ما مقداره 37.96 بالمائة من قيمته، كما أن المتأمل لأسعار مبادلة الدينار الجزائري مقابل العديد من العملات العالمية والتي ينشرها بنك الجزائر بصفة دورية، يدرك لاشك أن الدينار من بين أرخص العملات في العالم، بمعنى أننا ندفع عدد أكبر من الدينارات للحصول على وحدة واحدة من هذه العملات الأجنبية ، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (01-01): أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل بعض العملات بتاريخ 31 ديسمبر 2015.

أ) العملة	ب) الوحدة	ج) سعر الشراء (دج)	د) سعر البيع (دج)
هـ) الجنيه الاسترليني	و) 1 جنيه استرليني	ز) 159.2318	ح) 159.2779
ط) الين الياباني	ي) 100 ين ياباني	ك) 88.8428	ل) 88.8627
م) الفرنك السويسري	ن) 100 فرنك سويسري	س) 10815.1396	ع) 10817.7506
ف) الدولار الكندي	ص) 1 دولار كندي	ق) 77.0684	ر) 77.0848
ش) الكرون الدانمركي	ت) 100 كرونة دانمركية	ث) 1572.3479	خ) 1572.7997
ذ) الكرون السويدي	ض) 100 كرونة سويدية	غ) 1278.5608	ظ) 1279.1989
أأ) الكرون النرويجي	بب) 100 كرونة نرويجية	جج) 1231.2912	دد) 1231.8894
هه) الدرهم الاماراتي	وو) 1 درهم اماراتي	زز) 29.1104	حح) 29.1224
طط) الريال السعودي	يي) 1 ريال سعودي	كك) 28.5120	لل) 28.5335
مم) الدينار الكويتي	نن) 1 دينار كويتي	سس) 352.3562	عع) 352.7543
فف) الدينار التونسي	صص) 1 دينار تونسي	قق) 53.0301	رر) 53.5631
شش) الدرهم المغربي	تت) 1 درهم مغربي	ثث) 10.8200	خخ) 10.8865

المصدر: بنك الجزائر .

الفصل الأول :نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

ثالثا: أسباب اختلال الدينار الجزائري:

يلاحظ أن قيمة الدينار قد تراجعت بصفة كبيرة جدا في مرحلة التحرير والتي تعود لصعيدين داخلي وخارجي.

1- الأسباب الداخلية¹:

أ- سوء التسيير في السياسات الإقتصادية المتبعة منذ السبعينات والمجسدة في شكل شعارات للتنمية والتصنيع وتغليب الأولوية الإجتماعية على نظيرتها الإقتصادية.

ب- عجز الموازنة العامة وما إصطحبه من تقلبات ساعدت في تعميق إختلالات الإقتصاد الجزائري.

ت- زيادة الدعم المخصص للأسعار نتيجة التضخم المتسارع الذي أدى إلى زيادة عجز الموازنة .

ث- إستفحال ظاهرة السوق الموازية وتهريب رؤوس الأموال والمضاربة حول العملات الأجنبية الأمر الذي أدى إلى تدهور العملة المحلية .

2- الأسباب الخارجية²:

أ- وجود إختلال هيكلي في تركيبة الميزان التجاري الجزائري، حيث تم الإعتماد على الصادرات الأحادية (وجود مصدر وحيد للعملة الصعبة وخاضع لتغيرات الأسواق الخارجية) وبالمقابل تبعية خارجية مفرطة، والمعبر عنها من خلال الواردات المتزايدة، والتي كانت تهدف إلى تلبية الطلب الداخلي بشقيه الإنتاجي والاستهلاكي.

ب- عدم فعالية نظام الرقابة على أسعار الصرف ورؤوس الأموال أدى إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، خاصة مع وجود ظرف سياسي خطير (أحداث 1988) وفقدان الثقة في العملة والجهاز المصرفي الجزائريين.

ت- فشل بعض المشاريع الإقتصادية كبرنامج مكافحة ندرة السلع الذي تم إقراره من قبل الحكومة في أكتوبر 1979، وتم إعتماد مبلغ مالي قدره 1.25 مليار دولار، ووصل في نهاية الثمانينات إلى 3 مليار دولار سنويا الأمر الذي أدى إلى تآكل الإحتياطيات من العملة الصعبة.

ث- تطور الديون الخارجية الجزائرية في ظل تعاظم فكرة التحرر الإقتصادي والتنمية، خصوصا مع بداية التسعينات وتعاظم خدمة الدين في ظل إنخفاض القدرة التصديرية خارج قطاع البترول.

خلاصة الفصل :

¹ لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 300.

² أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات، مرجع سابق، ص 269.

الفصل الأول: نظم سعر الصرف وتطوها في الإقتصاد الجزائري

1- يعتبر سعر الصرف الذي يعرف ببساطة انه " سعر عملة ما مقوما بعملة أخرى"، كعنصر هام في إقتصاديات الدول وهذا نظرا لما له من تأثير على مستوى النشاط الإقتصادي من جوانب عديدة، فمن ناحية التصدير وإستيراد، فإنه يؤثر بأسعار السلع المحلية المباعة للأجانب وكذا في تكاليف إستيراد السلع المنتجة من قبل الأجانب، ويتحدد سعر الصرف بمجموعة من العوامل منها الداخلية ومنها الخارجية لذلك كان لابد من وضع السياسات والميكانيزمات التي تسمح بالتحكم في تسير سعر الصرف وهذا حسب الآلية التي يسير بها نظام الصرف سواء كان نظاما ثابتا أم عائما أم وسيطا.

2- إن تعدد الأنظمة النقدية والتي إتخذت مقاييس مختلفة لتحديث المعايير التي يتم على أساسها إختيار القاعدة النقدية، أدى إلى تعدد النظريات المحددة لسعر الصرف، والتي من بينها نظرية تكافؤ القدرات الشرائية وكذا نظرية تعادل أسعار الفائدة، وقد تبين لنا أن هذه النظريات محدودة لكونها تصف حالات التوازن بدون شرح أي إتجاه يأخذه الإقتصاد في إنتقاله من حالة إلى أخرى، إلا أنها ساهمت في تأسيس نظريات ونماذج أخرى.

3- نظرية تعادل القوة الشرائية تعكس قدرة أسعار الصرف في المدى الطويل إن تعوض الإتجاهات المختلفة بمستويات الأسعار في الدول المختلفة، حيث أن عملة الدولة التي تتمتع بمعدل تضخمي أعلى عرضة للإخفاض في قيمتها بنفس المعدل الذي يتساوى مع الفرق في معدلات التضخم.

4- بإستطاعة الحكومات أن تتدخل في سوق العملة بهدف تنظيم الإصدار والتأثير على تقلبات سعر الصرف والتي قد تنشأ لنتيجة الإختلال في سوق الصرف، وقد يشكل تدخل الحكومات إشكاليات كبيرة حيث لا يكون باستطاعتها أن تحدد إن كانت تغير سعر الصرف ناتج عن تأثير أسباب المضاربة.

الفصل الثاني:

تطورات السوق النفطية

العالمية وتأثيراتها

على الاقتصاديات

العربية

تمهيد:

حظى النفط بأهمية كبيرة عند كل شعوب امم العالم لانه يؤثر في كل جوانب الحياة بشكل مباشر او غير مباشر، وذلك لأهميته الإستراتيجية في وقت السلم والحرب ،وهومن أهم اركان مقومات القوة الإقتصادية للدولة لانه أهم مصادر الطاقة ومادة أولية لعشرات الالاف من الصناعات البتروكيماوية في العالم .

في عصرنا الحديث حظي النفط خاصة كمصدر أساسي للطاقة من بين المصادر الأخرى بأهمية بالغة لم ينلها اي منتج آخر طوال القرن العشرين , وقد دخلت البشرية القرن الواحد والعشرين ولا يزال النفط يأتي في المقام الأول من حيث الأهمية بل تعمقت مكانته كمادة إستراتيجية حيوية لكل دول العالم بمختلف مستويات نموها , لاسيما في أقطارنا العربية حيث تنبع أهمية النفط من خلال توفيره لفوائض مالية هائلة تعتبر ضرورية لتمويل خطة التنمية الإقتصادية والاجتماعية في هذه الأقطار، حيث قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث والتي تضمنت ما يلي:

المبحث الأول :مفاهيم عامة حول النفط

المبحث الثاني: تطورات السوق النفطية العالمية

المبحث الثالث:تطورات أسعار النفط .

المبحث الرابع: مكانت العائدات النفطية العربية في اقتصادياتها

المبحث الأول :مفاهيم عامة حول النفط

يعتبر النفط من مصادر الطاقة التي لا تستطيع البشرية أن تستغني عنها في مسيرة حياتها ،وقد إستعمل الإنسان النفط منذ قدم الزمان ولكن بصورة بدائية ومحدودة، ومع مرور الوقت زادت الحاجة اليه خصوصا مع زيادة عدد السكان والتقدم في المستوى الصناعي والتكنولوجي ،وظهر بذلك مايسمى بالصناعة النفطية .

المطلب الأول : ماهية النفط

أولا لابد من التنويه بأن إستخدام كلمة أو مصطلح النفط ليس موحدًا في جميع الأوساط العلمية عامة، أو الجامعية منها تحديدًا سواء على الصعيد العربي بشكل خاص أو الدولي بشكل عام، فالبلدان الغربية تستخدم كلمة بترول لأن أصلها لا تيني، أما بلدان أوروبا الشرقية فيستخدمون كلمة نفط بدلًا من بترول، وفي منطقتنا العربية منقسمون في إستخدامهم لهذين المصطلحين .

علما بأن الكلمتين (النفط أو البترول) يرمزان ويعنيان نفس الشيء عن هذه المادة، رغم أن البترول أكثر وضوحًا في دلالة الموضوعية والعلمية وتجسيد المعنى لهذه المادة.

أولا: تعريف النفط

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم التي أطلقت على هاته المادة السحرية والتي بإكتشافها تغير مجرى حياة البشرية جمعاء، فهناك من وصل به الأمر إلى إطلاق مصطلح الذهب الأسود على النفط وهذا يرجع إلى الأهمية الاقتصادية الكبيرة والتي أصبحت تظاهي أهمية الذهب " gold " في الإقتصاد العالمي والتي تمثلت أهمها في :
1- في معجم القرن المعنى بالنفط والغاز الطبيعي نجد أن النفط يطلق عليه باللاتينية بيترا أوليوم أي زيت الصخر، ويوجد النفط بالأحواض الرسوبية المطوية طيا خفيفا وبالمناطق القديمة للمصطبات القارية أين تهيمن الرسوبيات البحرية، توجد بالعالم 14 منطقة نقطية 5 بأمريكا، 1أروبا، 2أفريقيا، 4 مجموعة الدول المنفصلة (الإتحاد السوفييتي سابقا)، 01 بالشرق الاوسط، 1 باندونيسيا¹.

2- بينما يعرفه محمد هادي اللحام على انه زيت للوقود يستخرج من جوف الارض ومعناه زيت الحجر، النفط².
3- ويعرفها الدكتور عبد المقتدر عبد العزيز السيد في كتابه البترول وطرق استكشافه على³: أن كلمة

(petroleum) هي لاتينية الأصل تتكون من مقطعين الأول (petra) ويعني الصخر، والثاني (oleum) ويعني زيت وتعني باللغة العربية زيت الصخر أو ما يطلق عليه النفط أو البترول، يتميز النفط الخام باللون البني الغامق أو الأسود ذات البريق الأصفر الذهبي وتختلف الكثافة النوعية للنفط من خزان إلى اخر ومن حقل إلى حقل وتكون في المتوسط حوالي 0.835 جم/سم مكعب أما القيمة الحرارية للزيت الخام تتراوح فيما بين 10400-10900 سعر/كجم ويحتوي الزيت الخام في المتوسط ما بين 87-82% من عنصر الكربون، 11% هيدروجين وحوالي 1% أوكسجين، وباقي المكونات في معظم الأحيان تكون من الكبريت والنيروجين، ويوجد النفط الخام عادة إما في الفراغات بين حبيبات أو بللورات الصخور الرسوبية أو في الشقوق، وأنظمة الكسور المتصلة والتي تكونت بفعل العمليات اللاحقة لعملية الترسيب، ويكون النفط في الحالة السائلة (liquid state) أو النصف صلبة (semisolid).

¹ إيمانوال كومب، إيثيان بفيستر، وآخرون، موسوعة القرن، النفط والغاز الطبيعي، الدار المتوسطة للنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2007، ص 906.

² محمد هادي اللحام، محمد سعيد، القاموس عربي عربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971، ص 42.

³ د. عبد المقتدر عبد العزيز السيد، البترول وطرق استكشافه، دار الفكر ناشرون وموزعون، طبعة الأولى، الاردن، 2008، ص 23.

4- يعرف النفط بأنه سائل يتكون بالأساس من خلائط معقدة، وغير متجانسة، من مركبات عضوية هيدروكربونية، ذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص طبيعية وكيميائية مختلفة، كما يحتوي على بعض الشوائب كالكبريت والأكسجين والنيروجين والماء والأملاح، وكذلك بعض المعادن مثل الغناديوم والحديد والصوديوم¹

ثانيا: نشأة وأصل النفط

1- نشأة النفط: لقد عرف الإنسان البترول منذ قديم الأزل في مصر وفارس وإيران، حيث إستخدمه في أغراض التدفئة والإضاءة ورصف الطرق ولكن صناعة البترول بصورتها الحديثة والمعروفة الآن لم تعرف إلا في منتصف القرن التاسع عشر، وذلك حين حفر drake أول بئر بحثا عن البترول في ولاية بنسلفانيا الأمريكية وعثر عليه عام 1859، على عمق 21.18 متر، فقد تكون البترول من تحلل المواد العضوية الناتجة عن الملايين من الحيوانات والنباتات الموجودة عبر ملايين السنين في طبقات من الطمي الناعم وتحت ظروف ضغط وحرارة شديدة تولدت في أحواض على أطراف محيطات العالم كالبحر الأحمر والبحر الأبيض والبحر الأسود وبقيت الرواسب المستنزفة تماما من الأكسجين ذات المحتوى الأكثر من 10 من المواد العضوية في قعر البحر والرواسب الغنية بالمواد العضوية ليست واسعة الإنتشار، فاقل من 1% من الصخور الرسوبية تحتوي على أكثر من 5% من الكربون العضوي، ولو كانت كل الصخور الرسوبية غنية بالعضويات لكننا اليوم نسبح في بحار من النفط²، وكان أول من إستخدم ماكينة الحفر لإستخراج النفط من مخزونه الصخري هو إدوين دريك، عملا بمقولة "الحاجة هي أم الإختراع"، وكان ذلك في بنسلفانيا بالولايات المتحدة، وهي الوسيلة نفسها التي طورت لاحقا وأصبحت تستخدم في حفر آبار النفط كما انه أول من قام بشحن النفط في البراميل الخشبية لتنتقل عبر البحر، ومن هنا جاء مصطلح برميل النفط الدارج اليوم والذي يساوي 42 غالونا، علما أن النفط لم يعد ينقل اليوم في هذا النوع من البراميل، وفي عام 1861 وجدت أول مصفاة لتكرير النفط، ثم بدأ نقل النفط من الولايات المتحدة إلى بريطانيا، وفي عام 1865 تم مد أول خط أنابيب لنقل النفط في الولايات المتحدة وكان يمتد عبر خمسة أميال بطاقة يومية تصل إلى 800 برميل، وهكذا نرى أن إكتشاف النفط خلال هذه الفترة أدى بدوره إلى إبتكار وسيلة لإستخراجه، ووسيلة ثانية لنقله ووسيلة ثالثة لتكريره، ومهما كانت هذه الإبتكارات بدائية إلا أنها تشير إلى تطورات أو حلقات مرتبطة مع بقية الاقتصاد³، وهكذا نتج من إكتشاف دريك طريقة لإستخراج النفط تمكين العالم من الدخول في عصر جديد فيما يتعلق بوسائل الإضاءة، ثم تبعت ذلك إستخدامات لاحصر لها أو كما قال المؤرخ النفطي "دانييل يرغن" في وصفه لهذه اللحظة التاريخية: "إستطاع الإنسان بهذا الإكتشاف أن يحسر فترات الظلام"، ولم يكن هذا الأثر إلا

¹ سالم عبد الحسن، تاريخ النفط، مجلة النفط والتنمية، العدد 08، طرابلس، 1999، ص 40

² زواوية أحلام، دور اقتصاديات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2014، ص 54.

³ د. يوسف خليفة اليوسف، الاقتصاد السياسي للنفط رؤية عربية لتطورات، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2015، ص 52-53.

بداية ، فقد أدى إكتشاف "دريك" في الفترات اللاحقة إلى تسهيل حركة السكان ،وقد لعب هذا الإكتشاف دورا مركزيا في قيام الأمم والامبراطوريات وسقوطها، وفي تحولات جذرية في مستوى مدنية المجتمعات البشرية. وبعد النجاح في إستخراج النفط تحافت الناس على البحث عن النفط، فتأسست عدة شركات في أمريكا لحفر آبار الزيت، وبعد إنتشار أخبار إستخراج النفط في أمريكا بذلت جهود مماثلة في عدة دول، ففي 1901 منحت إيران رجل الأعمال الإنجليزي " وليم لارس " عقد إمتياز لمدة 60 سنة، مكنه من إستخراج النفط في 26 ماي 1908 من منطقة مسجد السليمان بالقرب من عبدان على عمق 1200 قدم، وبحلول سنة 1910 أصبح النفط ينتج في كل من رومانيا، كندا، إيطاليا، ألمانيا، اليابان، الهند، البيرو، المكسيك، الأرجنتين، أندونيسيا، وفي سنة 1911 بدأ الإنتاج في جزر البورينو البريطانية ثم فنزويلا سنة 1914 وفي 1927 أكملت الشركة العراقية للنفط أول حقول النفط في كركوك وفي 1932، تم إكتشاف النفط في البحرين وفي 1936 و 1938 أكتشف النفط في كل من الكويت والعربية السعودية على التوالي، وفي سنة 1956 تم إكتشاف النفط في الجزائر وفي سنة 1967 أكتشف في النرويج .
ويوجد النفط في الطبيعة على ثلاثة أشكال¹:

أ-الشكل السائل (النفط الخام) أويسمى خام البترول يتميز النفط الخام برائحة خاصة ومتميزة لونه متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية أساسا من جانب ونقطة الانسكاب من جانب آخر إضافة إلى الضغط وكذلك الحرارة الجوفية.

ب-الشكل الغازي (الغاز الطبيعي) :وهذا يتكون من مجموعة عناصر : الميثان((Methane)، الإيثان، (Ethane)،(Propane) البوتان،(Potane)، البروبان، وكذلك عناصر أخرى كالتروجين وثاني أوكسيد الكربون والكبريت ولكن بنسب متفاوتة.

ج-الشكل الصلب أو شبه الصلب :كالإسفلت وهي حالة نادرة الوجود.

2- اصل النفط :

تكون البترول كما ورد في نشأة النفط من تحلل المواد العضوية الناتجة عن الملايين من الحيوانات والنباتات الموجودة عبر ملايين السنين، في طبقات من الطمي الناعم وتحت ظروف ضغط وحرارة شديدة بالإضافة إلى أنه ظل داخل مسام الطبقات الرسوبية إلى أن حدثت التواءات أو إنكسارات في القشرة الأرضية حتى يتجمع فيها ليسمى المصيدة البترولية، ويستقر بها حيث لا يستطيع الهجرة منها لأنه محاط بطبقات صخرية غير مسامية تسمى صخرة الغطاء، وتوجد أنواع عديدة للمصايد البترولية منها مثلا النوع التركيبي (البنائي)والنوع الطبقي، وقد تكون المصيدة البترولية ممتلئة بالبترول أو فارغة منه بعد أن هرب منها نتيجة وجود إنكسارات أو شقوق بها، أو أنه إرتفع إلى

¹ محمد أحمد الدوري، مبادئ إقتصاد النفط، دار شموع الثقافة، الطبعة الأولى، ليبيا، 2003، ص.28

سطح الارض مثلاً مكوناً نشعاً بترولياً مثل برك الإسفلت في فنزويلا وكاليفورنيا، أو ينابيع من الغاز الطبيعي، ويتطلب تكون حقل البترول توافر عدة شروط من أهمها:¹

أ- وجود المواد العضوية النباتية أو الحيوانية المطمورة في قاع البحار والمغطاة بالأتربة والرمال مكونة للبترول.

ب- وجود طبقات من الصخور المسامية الرسوبية التي تسمح للبترول بالحركة بين مسامها.

ج- وجود مصائد تتجمع فيها قطرات البترول المختلطة بالماء

وتقاس أهمية الطبقة الحاملة للبترول بعامل السمسك والقدرة المسامية، ويوجد البترول في العادة مع الماء والغاز، حيث يوجد الماء في القاع ويعلوه البترول ثم يعلوه الغاز ويتكون البترول من خليط من الهيدروكربونات المتقاربة التي نستطيع عن طريق عملية التقطير والتصنيع الحصول على عدد كبير من المنتجات البترولية التي تتراوح في كثافتها من الغازات الخفيفة إلى الغازات الكثيفة إلى السوائل الخفيفة والمتوسطة فشبه السوائل فالمواد الصلبة، وكلما زادت نسبة ذرات الكربون في المنتج كلما زادت كثافته والعكس صحيح، ويمثل عنصري الكربون والهيدروجين أهم العناصر المكونة للبترول من ناحية وزنهما، كما يؤدي إرتفاع نسبة الكبريت في بعض أنواع البترول إلى تقليل جودة المنتجات البترولية .

ثالثاً: أنواع النفط

النفط الخام ليس نوعاً واحداً وإنما عدة أنواع، كل منها يعبر عن تركيبة مادية وكيميائية مختلفة وأهم مقاييس التمييز بين أنواع النفط هما الكثافة والمحتوى من الكبريت.

1-الكثافة: والتي تعبر عن خفة النفط وثقله وتقاس عادة بمقياس معهد البترول الأمريكي وحسب هذا المقياس نجد الأنواع التالية:²

أ- **النفط الخفيف:** بدرجة جودة أعلى من 31.1 أي أن كثافة النوعية أقل من 0.87.

ب- **النفط المتوسط:** بدرجة جودة بين 22.3 إلى 31.1 أي أن كثافة النوعية بين 0.87-0.92.

ت- **النفط الثقيل:** بدرجة جودة أقل من 22.3 أي أن كثافة النوعية أعلى من 0.92، ويتصف النفط

الثقيل علاوة على كثافته العالية وإنخفاض درجة جودته، بإرتفاع لزوجته والتي تكون عادة فوق 10 سنتي باوز، ويصنف المركز الكندي للطاقة (the canadian center for energy)، النفط الثقيل نفسه إلى تصنيفات مختلفة طبقاً لكثافته النوعية، ولزوجته في الظروف المكمية، فنجد **النفط الثقيل** والذي تزيد درجة جودته 10، ولزوجته أقل من 10 آلاف سنتي باوز، ويتدفق عند الظروف المكمية، و**النفط الثقيل جداً** والذي تقل درجة

¹ محمد فوزي أبو السعود، أحمد رمضان نعمة الله، وآخرون، الموارد واقتصادياتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، بدون سنة، ص 140.

² منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تكرير النفط الثقيل التحديات والفرص، مؤتمر الطاقة العربية العاشر، الطاقة والتعاون العربي، ابوظبي، ديسمبر

جودته عن 10 ، وتبلغ لزوجته في المكان أقل من 10 آلاف باوز ،أي أن له بعض السيولة في الظروف المكمية ،والبترولمين الطبيعي والذي يتواجد مصاحبا مع الرمال ويشار إليه برمال القار أو الرمال النفطية وتقل درجة جودته عن 10، وتبلغ لزوجته في المكان 10 آلاف سنتي باوز .

2-حسب محتوى الكبريت:¹ أما التميز من حيث كمية الكبريت فإن له كذلك مقاييسه ،فالنفط الذي يطلق عليه مسمى **النفط الحو** يحتوي على أقل من 0.5 % من الكبريت من حيث الوزن ومن أمثلته نفط غرب تكساس، أما النفط الذي تتفاوت فيه نسبة الكبريت ما بين 0.5 % و 1.5 % فيسمى **النفط الحامض المتوسط** ، وإذا زادت نسبة الكبريت على 105% فعندها يسمى **النفط الحامض**، وتعود هذه التسميات إلى بدايات إكتشاف النفط عندما كان العاملون في حقول النفط يقومون بتذوق النفط للتأكد من كمية الكبريت فيه

المطلب الثاني:مقاييس، مظاهر الوحدة النفطية وطرق إكتشافها .

لقد تعددت مقاييس الوحدة النفطية لأن كل مادة أوجدها وإستعملها الإنسان إلا ووضع لها مقياسا معيناً بهدف تحديد مقدار تلك الوحدة اوالوحدات، ولقد تنوعت وإختلفت تلك المقاييس بمرور الزمن إلا أنها أصبحت أكثر ثباتا ودقة وشيوعا في الإستعمال على النطاق العالمي في عصرنا الحاضر، الأمر الذي أثر بدوره على تعدد مظاهر تواجدها من الشكل السائل إلى الصلب وكذا تنوع طرق إكتشافها.

أولا: مقاييس الوحدة النفطية .

فالوحدة القياسية للنفط تكون بموجب²:

1-الحجم: حيث يوجد القياس الأمريكي وهو الوحدة الأكثر شيوعا وإستعمالا في العالم، ويستخدم لها البرميل "Barrel" والذي يعادل 42 غالون أو ما يعادل 159 لتر، بالإضافة إلى إستخدام وحدة قياس المتر المكعب ويعادل 6.28 برميل وهذا المعيار يستعمل في بعض الدول خاصة في منطقة أوروبا الغربية كفرنسا وألمانيا...الخ

2-الوزن: وهي وحدة قياس شائعة في إستعمالها عالميا أيضا ، ويعتمد مقياس الطن كوحدة قياسية لها رغم تنوع ذلك المقياس الطني ، كما يمثل مليون برميل في اليوم = 50 مليون طن من النفط في العالم (والقياس بالوزن ذو ثلاث أنواع وهي: الطن الطويل " long tan " وهو ما يعادل 1006 كغم، الطن المتري " metric tan " وهو ما يعادل 999 كغم، الطن القصير " short tan " وهو ما يعادل 906 كغم).

ثانيا:مظاهر تواجد النفط

يتواجد النفط على سطح الارض بأشكال مختلفة كما يلي:

¹د.يوسف خليفة اليوسف،الاقتصاد السياسي للنفط رؤية عربية لتطورات،مرجع سابق،ص 36

² د. امينة مخلفي،محاضرات مدخل الي الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)،الجزء الأول، ورقة، 2014،ص 15.

1-الترايزات (الرشح اوالنشح) النفطية: هي ظاهرة تسرب النفط إلى سطح الارض خلال الشقوق والكسور المتصلة ليكون بحيرة أو مجموعة بحيرات صغيرة .

2-البراكين الطينية: البراكين الطينية تقذف بمواد طينية ورملية مصحوبة بكميات من الماء وغاز ثاني أكسيد الكربون وبخار الماء والأمونيا وكبريتيد الهيدروجين ،وهذه البراكين عادة ما تصاحب التراكيب الجيولوجية الهامة والمناسبة لتجمعات النفط والغازات الطبيعية مثل الطيات المحدبة والصدوع "anticlines and faults" وتأتي أهمية البراكين الطينية في كونها دليل على وجود الغازات الطبيعية .

3-النفط الصلب : يوجد النفط الصلب على هيئة :

أ-هيدروكربونات متبعثرة "disseminated hydrocarbons": مثل رواسب الهيدروكربونات الصلبة في الحجر الرملي الباليوزوي في أماكن كثيرة بالولايات المتحدة الأمريكية والحجر الرملي الكريتاوي في ألبرتا بكندا.

ب-رواسب بتيومينية "bitumeneous deposits": وهي مجموعة من الهيدروكربونات الصلبة والتي تتواجد كالعروق في الصخور او تملأ الكسور والشروخ في الحجر الجيري والصخور المتحولة والنارية، وفي العادة نجد أن إتساع هذه الكسور يتراوح فيما بين بعض المليمترات إلى المتر الواحد ويعتبر الحجر الرملي البتيوميني في مقاطعة كاليفورنيا مثالا على هذه الرواسب، وتحتوي الرواسب البتيومينية على مواد إسفلتية تتراوح من 8-12% من المكونات الكلية وتصل نسبتها في بعض الاحيان إلى 25% ،ومن الجدير بالذكر ان هذه المواد لم يلاحظ وجودها بجوار تجمعات نفطية تحتسطحية ولذا لا تعتبر حتى الان من الأدلة القاطعة على تواجد البترول بكميات اقتصادية

ج-الطفل الكيروجيني "kerogen shale": الطفل الكيروجيني هو طفل عضوي يتكون من خليط من المواد العضوية تسمى كيروجين والتي يعتقد ان تركيبها الكيميائي غير ثابت ومبهم، ويعتبر كذلك أحد مصادر الطاقة في كندا والولايات المتحدة الأمريكية ،حيث يتم معالجته تحت درجات حرارة تصل إلى 350 درجة مئوية اثناء عمليات التقطير، ولقد زادت أهمية هذه الأنواع من الطفل الكيروجينية بعد حرب 1973.

4-التواجدات التحتسطحية للهيدروكربونات "subsurface occurrences of hydrocabons" أمكن تقسيم مظاهر التواجدات التحتسطحية للهيدروكربونات على أساس أحجامها كالآتي:

أ-المشاهدات النفطية "oil and gas shows":هي التي يمكن رؤيتها بالعين المجردة أو بإستخدام الأشعة فوق البنفسجية "ultravoilet lamp" عند فحص الكسرات الصخرية أثناء عمليات الحفر، وبالنسبة للغازات الطبيعية يمكن التعرف عليها بواسطة أجهزة تركيب مع أدوات الحفر لفحص المحتوى من الغازات الهيدروكربونية وتسمى مسبار الغاز "gas detector".

ب-تجمعات الزيت والغاز الطبيعي "oil and gas accumulation": يتجمع النفط في صخور الخزانات تحت السطح في عدة أنواع من المصائد الصخرية تتفاوت كثيراً في أحجامها وأشكالها فمنها ما يطلق عليها بالبركة النفطية، ومنها ماهو حقل نفطي، ومنها ماهو مقاطعة نفطية ويكون تعريفهم كالتالي:

ب-1- البركة النفطية "oil pool": هي أصغر وحدة هيدروكربونية من حيث الحجم والقيمة الاقتصادية، وهي عبارة عن تجمع من الزيت والغاز أو أحدهما فقط، تتواجد في نطاق أو أكثر من النطاقات الصخرية المنفذة والمسامية والمتجانسة في الخواص الهيدروديناميكية والبتروفيزيائية والصخرية.

ب-2- الحقل النفطي "oil field": يتكون الحقل من إثنين أو أكثر من البرك النفطية ويشترط أن يكونوا قد تكونوا تحت ظروف جيولوجية وبيئية متشابهة في الوضع التركيبي أو حتى في الوضع الإستراتيجرافي في العالم، ومن الجدير بالذكر أن البرك النفطية قد توجد بشكل فردي متعاقبة بعضها فوق بعض، على أعماق مختلفة كما هو الحال في حقل الجوبدولة المجر أو قد توجد موزعة جانبياً كما هو الحال في تواجيدات العدسات الرملية .

ب-3- المقاطعة النفطية "oil province": يطلق هذا المصطلح على عدد من البرك والحقول النفطية التي تكونت تحت ظروف وبيئات جيولوجية متشابهة في الوضع التركيبي والإستراتيجرافي العام، وأن مقاطعة خليج السويس النفطية ومقاطعة الصحراء الغربي، ومقاطعة بحر الشمال ومقاطعة الخليج العربي هي أمثلة واضحة لهذا المفهوم، وتحتوي كل مقاطعة إما حقول برية أو بحرية أو كلاهما معا .

ثالثاً: طرق إستكشاف النفط

تعود معرفة الإنسان بالبتترول إلى بدايات تدوين التاريخ، ومع ذلك لا تزال طرق البحث عن البترول معقدة، وتتطلب إنفاقاً طائلاً، وقد بلغت هذه الطرق من التطور التكنولوجي مدى بعيداً، في إجراء المسح، السيزمي أو المغناطيسي أو الكهربائي - برّاً وجوّاً وبحراً - وتقدمت بإستخدام الحاسبات الآلية التخصصية، ويمكن تلخيص أهم الطرق والوسائل المختلفة العلمية والفنية للكشف عن البترول في أربعة طرق وهي¹:

1- المسح الجوي والإستشعار من بعد "Aerial Survey et Remote Sensing":

تبدأ هذه الطريقة بإستخدام الطائرات للإستشعار من بعد أو الأقمار الصناعية إن وجدت، حيث يتم تصوير المنطقة المراد البحث فيها عن البترول من الجو وذلك عن طريق الت تصوير خاصة، ثم يتم دراسة هذه الصور حتى يمكن وضع خرائط جيولوجية توضح ملامح السطح الجيولوجية، وبذلك يتمكن الجيولوجيون والفنيون من تحديد أفضل هذه الأماكن للبحث عن البترول فيها.

2- المسح الجيولوجي السطحي "Surface Geological Mapping":

¹ محمد فوزي ابو السعود، أحمد رمضان نعمة الله، وآخرون، الموارد واقتصادياتها، الدار الجامعية، مصر، بدون سنة، ص 143-144.

بعد عمل المسح الجوي وتحديد أفضل الأماكن لإحتمال وجود البترول فيها، يقوم الجيولوجيون بوضع خرائط تبين ظواهر الصخور في هذه الأماكن، ثم يأخذون عينات من هذه الصخور لفحصها في المعامل ومن المعلومات المستخدمة من ذلك يتمكن الجيولوجيون من وضع خريطة تحدد الأماكن الملائمة لتجمع البترول .

3- المسح الجيوفيزيائي "Geophysical Surveying" :

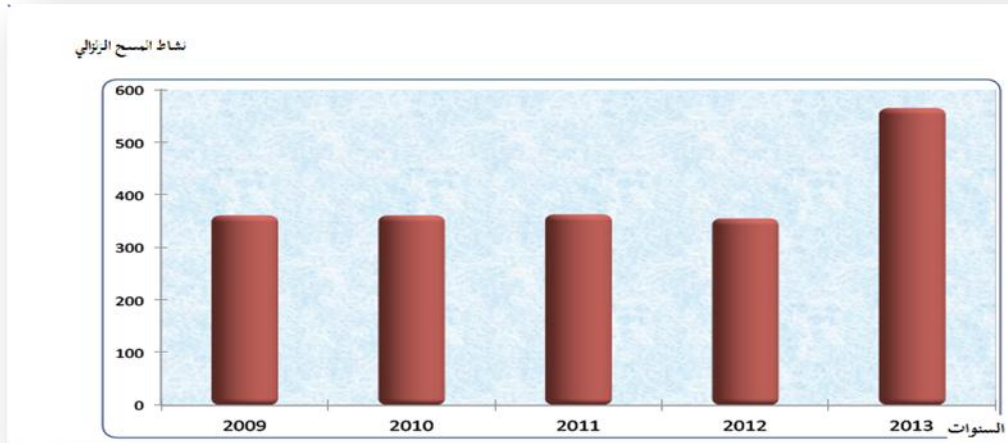
وتعتبر هذه الطريقة الأكثر إستعمالا عند الكشف عن البترول وهي تنقسم إلى عدة طرق وهي كما يلي:

أ- **طريقة الجاذبية "Gravity Method"**: وهي تعتمد على قياس التفاوت البسيط في قوة الجاذبية الأرضية حيث تتغير هذه الجاذبية حسب تغير نوع الصخور الموجودة في مكان البحث.

ب- **الطريقة المغناطيسية "Megnetic Method"**: تعتمد هذه الطريقة على قياس درجة وإتجاه المغناطيس الأرضي التي تعكس بدورها الطبقات الأرضية، حيث أنه لكل طبقة من هذه الطبقات خواص مغناطيسية تختلف عن غيرها، وهذه الطريقة لا تكفي في الكشف عن البترول.

ج- **الطريقة السيزموجرافية "Seismic Method"**: وتسمى أيضا الطريقة الزلزالية، وتقوم على أحداث هزات زلزالية صناعية في الطبقات الأرضية بإستخدام بعض المتفجرات كالديناميت مثلا ثم العمل على إستقبال وتسجيل أجهزة الإستقبال لصدى صوت هذه الهزات التي يحدثها الزلزال الصناعي، وتعتبر هذه الطريقة من أدق الطرق الجيوفيزيائية المستخدمة في الكشف عن البترول، والشكل التالي يبين نشاط المسح الزلزالي في مختلف مناطق العالم 2009-2013.

الشكل(01-02): نشاط المسح الزلزالي في مختلف مناطق العالم 2009-2013 الوحدة(الفرقة/الشهر)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك)، تقرير الامين العام السنوي، 40، 2103، ص130.

نلاحظ من الرسم البياني الموضح أعلاه أن هناك إرتفاع ملحوظ في معدل عدد فرق المسح الزلزالي في العالم من 355 فرقة/الشهر عام 2012 الي 565 فرقة/الشهر عام 2013 ، ويبدوان هذه الزيادة أتت بشكل رئيسي من روسيا وكومنولث الدول المستقلة إضافة إلى دول الشرق الأقصى.

المطلب الثالث :نظريات تكوين النفط واحتياطه.

تعددت النظريات المفسرة المجيبة عن تساؤلات أصل النفط بشكل اوبآخر وتعددت الآراء حولها ووطورت بعض النظريات لتستوعب الجديد في العلوم الكيميائية والبيولوجية والجيولوجية وأيضا الفيزيائية.

أولا: نظريات تكوين النفط

وتتمثل أهمها في ¹:

1-النظرية غير العضوية (inorganic theories): يعتقد أصحاب هذه النظرية أن المواد الهيدروكربونية

المختزنة في الصخور تحت السطح لا يمكن أن تكون اصولها عضوية فقط

أ-النظرية الكونية (cosmic theory): أطلق هذه النظرية أحد العلماء الروس ويسمى سوكولوف (sokolov)

وأشار إلى أن أجواء معظم الكواكب في المجموعة الشمسية كانت مشبعة بغازات هيدروكربونية في الحالة شبه السائلة ،وعندما بردت الأرض حينئذا تركزت الهيدروكربونية في الطبقات الصخرية العلوية من السطح وبهذه الطريقة تكونت وتجمعت الرواسب النفطية ،ويرى العلماء أنه لوكانت هذه النظرية صحيحة لكان معظم التجمعات النفطية لابد وأن توجد بالضرورة في أقدم أنواع الصخور وهي الصخور النارية ،بينما في الواقع نجد ان 99% من الرواسب النفطية تتواجد في الصخور الرسوبية ،وعلى فرض أن البترول الذي تجمع بعد فترة طويلة من الزمن مرت بعد تكون كوكب الأرض قد هاجر من الصخور المصدرية النارية والعميقة حسب النظرية إلى صخور الغطاء الرسوبي القريب من سطح الارض،فاين الرواسب البترولية في الصخور النارية المكشوفة على سطح الارض منذ عصر ما قبل الكامبري، هذه الاسئلة ليست لها إجابات واضحة ومقنعة .

ب-النظرية البركانية (volcanic theory) :جاء العالم مواسون الفرنسي الأصل بنظريتين مستندا على عدة

مشاهدات منها تصاعد غازات هيدروكربونية ضمن غازات النشاط البركاني، وهو يعتقد أن الكرييدات المصاحبة للطفوح البركانية هي التي تتفاعل مع الماء لتعطي غاز الأستيلين ولكن لايمكنها تخليق كل هذه الكميات من الهيدروكربونية.

ج-النظرية المجائية (magmatic theory) :والذي جاء بفكرتها العالم الروسي بورفيريف وزملاؤه في عام

1974، وهم يعتقدون أن الرواسب الهيدروكربونية هي نواتج تفاعلات كيميائية لعناصر غير عضوية تحت درجات حرارة عالية تتراوح فيما بين 1500-1700 درجة مئوية وضغط يصل إلى 40-60 كيلوبار حيث يتفاعل خليط من كربونات الكالسيوم وكبريتات الماغنيوم وأكسيد السيليكون وأكسيد الحديد ومركبات كربوهيدراتية ليعطي

¹د.عبد المقتدر عبد العزيز السيد،البترول وطرق استكشافه،مرجع سابق،ص 38-39

خليط من الهيدروكربونات الغازية من الميثان إلى الهيثان العادي، ومن الجدير بالذكر أن هذه النظرية على وجه الخصوص قد عضدت بواسطة جمع من العلماء حيث أوضحوا أن الهيدروكربونات المتكونة بهذه الطريقة لها خاصية النشاط الضوئي والتي إكتسبتها من تأثير الشبكة البلورية الغير متناظرة للمواد الغير العضوية أو باستخلاص مواد عضوية نشطة ضوئيا أثناء هجرتها خلال الفراغات والشروخ والكسور المفتوحة في الصخور الرسوبية ،ولقد أثبت بعض العلماء أن خاصية النشاط الضوئي للبترول تتناسب عكسيا مع المسافة المقطوعة أثناء عملية الهجرة من الصخور المصدرية إلى الصخور الخازنة وخلالها أيضا.

د-النظرية الكيميائية (chemical theory) :إستطاع العالم الروسي "مندليف"تحضير عينة من البترول في المختبر تشبه في جميع خواصها البترول الخام، وذلك بمعالجة كربيد الحديد ببخار الماء تحت ضغط درجة حرارة عالية وأمكنة بذلك تحضير الإيثان والذي تتكون منه البارافينات والنفثينات بعملية البلمرة، إلا أن النظرية الكيميائية عليها تحفظات كثيرة بناء عليه لا يمكننا إعتمادها وحدها كمصدر لتخليق البترول.

2-النظريات العضوية (organic theories) : بنيت النظريات العضوية على أسس ومشاهدات أهمها¹:

- أ- يتواجد أكثر من 95% من الزيت الخام والغاز الطبيعي في الصخور الرسوبية.
- ب- تتواجد مادة البورفيرين والمركبات الازوتية "النيتروجين" في الزيت الخام وضمن مكوناته مثلما هي موجودة فقط في خلايا الكائنات الحية من نبات وحيوان.

أ- ظاهرة النشاط الضوئي التي يتميز بها الزيت الخام ترجع أساسا إلى تواجد مادة الكوليسترول العضوي بين مكوناته بينما لا نجد لهذه الظاهرة وجود في المواد غير العضوية إلا في بعض المعادن

3-نظرية الأصل النباتي للبترول:يعتقد كثير من العلماء أن الزيت الخام يتخلق أساسا من الطحالب والتي تتواجد بكثرة في طبقات الطفل البحري، وبالإضافة إلى ذلك فإن الفطريات والبكتريا وحبوب اللقاح تقوم بدور مهم في تخليق البترول الخام في الصخور المصدرية، وهذه النباتات تعيش في الغالب في البحار وبعض الأنهار،ولقد قام بعض العلماء بتقطير الدياتومات وهي من النباتات الأولية، وكان من نواتج التقطير مواد هيدروكربونية تشبه في تركيبها الكيميائي البترول الخام،وبناء عليه فإن النظرية مقبولة من حيث المبدأ ولكن هل يتصور أن يكون هذا الكم الهائل من البترول الخام والغاز الطبيعي الذي تم إكتشافه والبعض الآخر الذي لم يكتشف بعد من أصل نباتي فقط؟

4- نظرية الأصل الحيواني للبترول:قام بعض العلماء أمثال "أنجلر"بتعريض شحوم الحيوانات لدرجات حرارة تصل إلى 400 درجة مئوية، وتم الحصول على مواد هيدروكربونية تشبه الزيت الخام في جميع مواصفاته وأثبت العالم "موريتشسون" أن الأسماك هي مصدر البتيومينات في الصخور الطينية، ولكن بحساب ما يمكن أن تعطيه الأسماك فقط ،فلا يمكن أن تقوم الاسماك وحدها بهذا الدور.

¹ نفس المرجع، ص 40-42.

5-نظرية الأصل المختلط: وجاءت هذه النظرية لتراضي الجميع ممن يشجعون النظريات العضوية وبعض النظريات غير العضوية مثل النظرية الكيميائية، فلقد أشار العالم الروسي جوبكن إلى إمكانية تكون البترول من أية مواد عضوية سواء نباتية كانت أو حيوانية تموت وتترسب وتدفن مع الصخور الرسوبية في أحواض الترسيب ذات الشروط الملائمة لتخليق البترول والغاز الطبيعي من إنغلاق جزئي للحوض عن المياه المحيطة ووجود البكتريا اللاهوائية وتحت تأثير الحرارة والضغط الملائمين، في قطاع الحوض.

ثانيا: إحتياط النفط العالمي

1- الإحتياطي المؤكد:

يميز الجيولوجيون والمهندسون بين الإحتياطيات التي تشير إلى كمية النفط التي قدرت على أنها موجودة في الحقول المستغلة، والقابلة للإستخراج بواسطة التقنيات المتاحة ضمن مهل منظورة وبأثمان معقولة بالمقابل¹، أو بصورة أخرى هو عبارة عن كمية البترول أو الغاز التي يمكن إستخراجها بصورة دقيقة من حقول البترول التي تم إكتشافها في ضوء التكنولوجيا المعروفة ومستويات الأسعار والتكاليف السائدة.

وتخضع تقديرات الإحتياطي المؤكد من البترول إلى التغير بالزيادة أو النقصان بسبب عدة عوامل²:

أ-معدل الإنتاج السنوي، حيث ينخفض الإحتياطي المؤكد من البترول بمقدار ما يتم إستخراجه منه، ومن الملاحظ أنه توجد علاقة عكسية بين معدل الإنتاج السنوي من البترول وذلك بإفتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في حجم الإحتياطي النفطي.

ب-الإكتشافات الجديدة، حيث يزداد الإحتياطي المؤكد من البترول بمقدار ما يتم إكتشافه منه، أي أنه هناك علاقة طردية بين الإكتشافات البترولية الجديدة والإحتياطي المؤكد منه.

ج-تنمية أو إجراء التوسعات في الحقول السابق إكتشافها، تؤدي عملية تنمية الحقول المكتشفة سابقا وإجراء التوسعات فيها أو إستخدام تكنولوجيا حديثة في ذلك المجال، إلى زيادة الإحتياطيات المؤكدة من البترول.

د-إعادة تقدير الإحتياطي البترولي حيث أن عملية إعادة تقدير إحتياطي البترول المؤكد الموجود في الابار المحفورة في الحقل تؤدي إلى زيادة الإحتياطي البترولي، وخاصة عند توافر معلومات جيولوجية جديدة أفضل عن الحقل البترولي من حيث سمك الطبقة الحاملة للبترول ودرجة عن الحقل البترولي من حيث سمك الطبقة الحاملة للبترول ودرجة المسامية لهذه الطبقة، ومن الجدير بالذكر ان حوالي 80% مما أضيف إلى الإحتياطيات الثابتة في الولايات المتحدة الأمريكية كان سببه إعادة التقدير بالنسبة لحجم الإحتياطي وإلى التوسعات في الحقول القديمة بدرجة أكبر منها إضافة ناتجة عن إكتشافات جديدة.

¹ جيرمي رفكن ترجمة ماجد كنج، اقتصاد الهيدروجين بعد نهاية النفط الثورة الاقتصادية الجديدة، دار الغاربي للنشر، الطبعة الأولى، 2009، ص 31.

² د. محمد فوزي ابوالسعود، أحمد رمضان نعمة الله، الموارد واقتصادياتها، مرجع سابق، ص 146-147.

ر- كذلك من الأسباب التي تؤدي إلى تغير الإحتياطي هو إختلاف المفاهيم بين الشركات المنتجة وبين المهندسين، وكذلك الإعتبارات السياسية والتي كثيرا ما تدخل في تحديد الاحتياطات .
والجدول التالي يبين الإحتياطي العالمي المؤكد من النفط الخام خلال الفترة من 2006-2014

الجدول رقم (01-02): الإحتياطي العالمي المؤكد من النفط الخام للفترة 2006-2014
الوحدة: مليار برميل في نهاية السنة

2014 о	2013 о	2012 о	2011 о	2010 о	2009 о
97.8 о	97.8 о	97.8 о	97.8 о	97.8 о	97.8 о
0.1 о	0.1 о	0.1 о	0.1 о	0.1 о	0.1 о
0.4 о	0.4 о	0.4 о	0.4 о	0.4 о	0.4 о
12.2 о	12.2 о	12.2 о	12.2 о	12.2 о	12.2 о
265.8 о	265.8 о	265.9 о	265.4 о	264.5 о	264.6 о
2.5 о	2.5 о	2.5 о	2.5 о	2.5 о	2.5 о
145.3 о	145.3 о	145.3 о	141.4 о	144.3 о	143.1 о
25.2 о	25.1 о	25.2 о	25.3 о	25.5 о	26.7 о
101.5 о	101.5 о	101.5 о	101.5 о	101.5 о	101.5 о
48.4 о	48.4 о	48.05 о	48 о	47.1 о	46.42 о
4.2 о	4.2 о	4.2 о	4.3 о	4.3 о	4.5 о
0.001 о	0.001 о	0.001 о	0.001 о	0.001 о	0.001 о
1.5 о	1.5 о	1.5 о	5 о	5 о	5 о
5.151 о	5 о	5 о	5 о	4.8 о	5.5 о
0.001 о	0.001 о	0.001 о	0.001 о	0.001 о	0.001 о

0.020 °	0 °	0 °	0.1 °	0.1 °	0.1 °
2.670 °	2.670 °	2.670 °	2.670 °	2.670 °	2.670 °
703.5 °	703.33 °	703.6 °	698.9 °	698.2 °	699.9 °
9.3 °	9.2 °	9.1 °	12.7 °	12.6 °	13.3 °
712.8 °	712.4 °	712.7 °	711.6 °	710.8 °	713.1 °
696.2 °	6960 °	696.4 °	691.5 °	690.9 °	692.3 °
10083 °	1007.9 °	1007.6 °	1000 °	995.0 °	654.4 °
1292.9 °	1281.9 °	1266.8 °	1241.6 °	1231.0 °	1188.1 °

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير سنوية لمنظمة الاوبك لسنوات مختلفة 2006-2014

2-الإحتياطي المحتمل أو المتوقع: فهو عبارة عن كمية البترول التي يمكن الحصول عليها في المستقبل من الكميات التي تم إكتشافها من الموارد الهيدروكربونية مطروحا منها الإحتياطي المؤكد، وهذه الكميات الإضافية يمكن الحصول عليها عن طريق تطوير حقول البترول، لتصل إلى أقصى حدودها الإنتاجية وكذلك عن طريق وسائل إستخلاص جديدة لم تستخدم قبل ذلك.

3-الإحتياطي الممكن: أو ما يعرف بالإحتياطي غير المكتشف، فهو عبارة عن كميات البترول المتصور الحصول عليها من أماكن لم يتم بعد إجراء عمليات حفر أبار فيها لتحديد كميات الإحتياطي الموجود بها، وهذه الكميات عادة غير معروفة على وجه التحديد¹.

المطلب الرابع:مراحل الصناعة النفطية وأفضليتها

الصناعة البترولية هي مجموعة النشاطات الإقتصادية والفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية وسواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك إلى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستعمال والإستهلاك المباشر وغير المباشر من قبل الإنسان².

أولا:الصناعة النفطية

تتميز صناعة البترول ببعض الخصائص تجعلها مختلفة عن الصناعات الأخرى وأهمها³:محدودية الإحتياجات البترولية المتاحة في الدول الصناعية الغربية وبذلك تحولت أنظار الدول الصناعية إلى التنقيب عن البترول في أرجاء العالم لتأمين الإمدادات البترولية اللازمة، ومع الإكتشافات البترولية الضخمة في العديد من الدول النامية بعد الحرب العالمية الأولى خاصة في منطقة الخليج العربي مما أكسب منطقة الخليج أهمية إستراتيجية بالغة في تأمين إمدادات البترول والغاز لعالم يتزايد فيه التعداد السكاني بشكل كبير، ويزداد نهمه في إستهلاك الطاقة لتلبية حاجاته التنموية ورفاهيته المعيشية .

وعلاوة على ذلك تتميز الصناعة البترولية بإرتفاع درجة مهارة القوى العاملة وإستقطابها لكوادر فنية جيدة وسرعة تطبيقها لأحدث التقنية المتوفرة، ونتيجة لهذه الصفات الإقتصادية والمالية والتقنية والإدارية فقد ساعدت جميعها في تكوين شركات بترولية عالمية كبرى يتصف نمط أعمالها بإحتكار القلة "oligopoly" بحيث إمتد تكاملها الإقتصادي عاموديا وأفقيا على نطاق دولي أدت بدورها في إكتساب هذه الشركات لقوى إقتصادية وسياسية لا يستهان بها خاصة أنها تتعامل بسلعة إستراتيجية لها أبعادها الإقتصادية والعسكرية.

ثانيا:مراحل الصناعة النفطية

¹د. كامل بكري، د. محمود يونس، د. عبد النعيم مبارك، الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص 187-188.

²عبد الهادي حسن ظاهر، تنمية وتطوير الصناعات البترولية في البلاد العربية، مؤتمر البترول العربي السادس، بغداد، 1993، ص 6.

³بتصرف من الطالبة بالاعتماد على د. خالد منصور العقيل، رحلة في عالم البترول قضايا بترولية دولية، بدون دار نشر وبلد وسنة، ص 12-13.

إن الصناعة البترولية كغيرها من النشاطات الإقتصادية والصناعية الأخرى تمر بالعديد من المراحل، فحسب بعض المؤلفين فإن هناك خمس مراحل أساسية ومرحلة سادسة مكملية يمكن دمجها أو فصلها عن المراحل السابقة ويمكن تعريف هذه المراحل كما يلي¹:

1-مرحلة البحث والتنقيب: إن هذه المرحلة هي أولى مراحل الصناعة البترولية، حيث يتركز هدف هذه المرحلة مهما تنوعت وتعددت طرق البحث والتنقيب عن البترول نحو معرفة تواجد الثروة البترولية وتحديد أماكنها جغرافيا وجيولوجيا، في طبقات الأرض وكذلك تقدير كمياتها وأنواعها ونوعيتها .

2-مرحلة الإستخراج أو الإنتاج البترولي: وهي مرحلة تهدف إلى إستخراج البترول الخام من باطن الأرض ورفعها لى سطح الأرض، ليكون جاهزا أو صالحا للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة، وفي داخل المنطقة أو البلد أو خارجه، إن مرحلة الإستخراج البترولي مرتبطة ومعتمدة إعتمادا كاملا ومباشرا على المرحلة الأولى، وهاتان المرحلتان تشكلان عملية إنتاج البترول الخام أو ما يطلق عليه بالصناعة الإستخراجية البترولية.

3-مرحلة النقل البترولي: وهي المرحلة الهادفة إلى نقل البترول أو الغاز من مناطق إنتاجها إلى مناطق تصديرها أو تصنيعه التكريري، ويتم التمييز بين النقل البري والبحري، فلكل تقنياته الخاصة به، بالإضافة² إلى نقل النفط عن طريق الأنابيب والناقلات فإن هناك طرق أخرى إستعملت لنقل النفط الخام والمنتجات النفطية، منها النقل عن طريق السكك الحديدية أو عن طريق شاحنات هذه الأخيرة تستعمل إما من أجل نقل منتجات نفطية من نوع خاص أو عندما تكون المسافات قصيرة.

4-مرحلة التكرير البترولي: وهي المرحلة الهادفة إلى تصنيع البترول في المصافي التكريرية لتحويله من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية البترولية المتنوعة والمعالجة لسد وتلبية الحاجات الإنسانية إليها مباشرة، أو للعمليات التصنيعية لمراحل صناعية لاحقة ومتعددة، ويطلق على هذه المرحلة المرحلة الصناعية التحويلية، وهي بمثابة غريلة لمادة البترول من أجل الحصول على المنتجات البترولية بأنواعها المختلفة، وذات الطابع الواسع والمتنوع والكبير .

5-مرحلة التسويق والتوزيع: وهي المرحلة الخامسة من مراحل الصناعة البترولية، والتي تترايط وتتكامل مع المراحل السابقة، لتكون ما يعرف بالنشاط الإقتصادي البترولي أو الصناعة البترولية، هدف هذه المرحلة يتمثل في تصريف وتوزيع السلعة البترولية سواء أكانت مادة خام أو منتجات بترولية إلى أسواق إستعمالها وإستهلاكها، وعلى الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي ويتم ذلك عبر إجراءات متعددة فنية ، قانونية، إدارية وبمعدات مختلفة وواسعة.

¹ رحمان أمال ، النفط والتنمية المستدامة، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الرابع، بسكرة، الجزائر، 2008، ص 180-181.

² أمال رحمان، محمد التهامي طواهر، تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة نقل -دراسة حالة الجزائر-، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2013، ص 20.

6-مرحلة التصنيع على الببتروكيماوي: إن الببتروكيماياء صناعة ثقيلة تستعمل كمادة أولية ببعض القطاعات البترولية الناتجة عن عملية التكرير أو تستعمل الغاز الطبيعي، وإنطلاقا من عملية التكسير -المرحلة الأولى لهذه الصناعة - نتحصل على ما يسمى بالمواد الأساسية وهي الاثيلان، البروبيلان، البوتان، العطريات، وإنطلاقا من كل واحدة من هذه المواد يمكن تصنيع عدد لا متناهي من المشتقات وفق طرق معقدة للغاية، وهذه المشتقات تستخدم كأساس لإنتاج المواد البلاستيكية، المنظفات، الأسمدة، المبيدات الحشرية وغيرها من المواد.

ثالثا:أفضلية النفط على مصادر الطاقة البديلة

يقصد بمصادر الطاقة البديلة،المصادر الناضبة والمتجددة المستخدمة حاليا والتي يمكنها أن تحل مكان النفط، إلا أن إستخدامها على المستوى التجاري مازال يصطدم ببعض المشاكل والصعوبات التقنية والبيئية والإقتصادية وبالتالي بقيت نسبة مساهمتها في تغطية حاجة العالم للطاقة محدودة ودون الأهداف المرسومة لها، أما النفط ومع أنه مصدر طاقة ناضبة مثل الفحم والغاز، فقد كان وما يزال المصدر الأول للطاقة وسيبقى متمتعا بهذه الأفضلية، وهذا راجع لسببين أساسيين هما¹:

1- السبب الأول: ويتمثل في قصور الطاقات البديلة عن حلوها محل النفط حيث حاولت دول الغرب الصناعي منذ حقبة السبعينات والثمانينات إلى يومنا البحث عن بدائل جديدة للنفط بسبب إرتفاع أسعاره والتبعية الاقتصادية والسياسية للدول المالكة لهذا المورد، لكن نتائج البحث جاءت مخيبة للآمال حيث أثبتت التجارب قصور تلك المصادر عن حلوها محل النفط لأسباب عديدة منها:

أ- السبب الإقتصادي : أثبتت التجارب أن بعض مصادر الطاقة البديلة غير إقتصادي بسبب التكاليف المالية الباهظة، كما هو الحال بالنسبة لإستغلال طاقة الرياح وطاقة أمواج المحيطات، مما فرض تأجيل البحث في إستخدام هذا النوع من الطاقة إلى أجل بعيد

ب- إنعدام الفاعلية : هناك بعض البدائل بينت التجارب عدم فاعليتها، كتلك التي أجريت على إستخدام الكحول المستخرج من الذرة وقصب السكر كوقود محرك للسيارات، إلا أن النتائج كانت غير مشجعة الأمر الذي أدى إلى إيقاف البحث في تطوير هذا المصدر من الطاقة في المستقبل المنظور.

ج-إنعدام الأمان: بعض هذه البدائل كان غير آمن، ومثال على ذلك إستخدام الطاقة النووية كمصدر للوقود في المحطات السلمية وقد أثبتت كارثة القرن العشرين "تشرنوبيل" و كارثة " فوكوشيما" للقرن الواحد والعشرين، أن الطاقة النووية مازالت خطر على الإنسان في الوقت الحالي وقبل تشرنوبيل وقعت حوادث تلوث بسبب تسرب الإشعاع النووي وصلت إلى حد الكارثة على الطبيعة وعلى الإنسان في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، وإن ظلت حادثة "تشرنوبيل" و " فوكوشيما" هي الصورة المفزعة العالقة في الأذهان بسبب حجمها والتركيز السياسي والإعلامي عليها.

¹ محلفي امينة، النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة،م جلة الباحث، العدد09 لجامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر،2011،ص 230.

د- حماية البيئة: أصبحت بعض مصادر الطاقة البديلة غير ملائمة للإستعمال بعد الحملة الشديدة لنشطاء حماية البيئة، فالعودة إلى إستخدام الفحم تعترضها مقاومة الرأي العام في الدول الصناعية كافة والتي أخذت تحتفظ لنفسها بأجواء أكثر نقاء وأقل تلوثاً

2-السبب الثاني : يعود إلى المميزات والصفات الطبيعية والفنية والإقتصادية التي يتمتع بها النفط ضمن مجموعة مصادر الطاقة المستغلة في العالم وأهم هذه المزايا¹:

أ - إرتفاع قيمته الحرارية مقارنة مع بقية المصادر الأخرى، حيث كمية الحرارة المتولدة من النفط تكون أكبر و أعلى من أي مصدر آخر.

ب - ضعف كلفة النفط الإنتاجية و قيمته التبادلية مقارنة مع بقية مصادر الطاقة

ج- توفره بكميات كبيرة رغم خاصية النضوب.

د- مرونة حركته السريعة .

ذ - مصدر للعديد من المنتجات السلعية التي يحتاجها الإنسان في مختلف نشاطات الحياة و كمصدر للطاقة خاصة الصناعة البتروكيمياوية .

ر - مزايا النفط الفنية و التكنولوجية للمعدات المستعملة له من انخفاض فاقد الحركة و كفاءة عمل الماكينات بصورة منتظمة و مستمرة ... الخ .

ز - القيمة الاستعمالية العالية مقارنة مع المصادر الطاقية الأخرى.

المبحث الثاني: تطورات السوق النفطية العالمية

يمكن إعتبار أسواق النفط العالمية من أكثر الأسواق تقلباً وتغيراً بحيث يصعب رصدها وإقتفاء أثرها، وذلك نظراً للإعتماد العالمي الشديد على وقود ناضب يستخدم في كافة المجالات .

المطلب الأول: الأسواق النفطية

يشكل النفط الخام مصدر نصف الطاقة المستخدمة في العالم تقريباً، ومتى ما تمت معالجته أمكن تحويله إلى آلاف المنتجات من زيوت تشحيم إلى المواد البلاستيكية إلى الخيوط الاصطناعية، وذلك تبعاً لتقلبات أسعار النفط وكذا أهم لمتغيرات التي أثرت في هذه الأسعار على مر العصور .

أولاً: تعريف السوق النفطي

يعرف السوق بالمعنى الإقتصادي على أنه تنظيم يكون بموجبه البائعون والمشترون لسلعة ما على إتصال وثيق ببعضهم البعض، كما أن الثمن المدفوع للوحدة من تلك السلعة في أي جزء من السوق يكون له تأثير على الثمن

¹ حسين عبد الله، البترول العربي -دراسة اقتصادية سياسية-، الطبعة الثانية مركز دراسات الوحدة العربية، 2006 بدون بلد، ص 150

الفصل الثاني: تطورات السوق النفطية العالمية وتأثيرها على الإقتصاديات العربية

المدفوع في أي جزء آخر منه، أي لا يقصد بالسوق مكان معين أو مبنى معين، طالما أن المشتري والبائع يستطيعون الإتصال ببعضهم البعض بأي وسيلة كانت من طرق الإتصال¹.

ومن خلال هذا التوضيح المبسط لمفهوم السوق الإقتصادي يمكن إستنتاج ما يلي :

1- لا يمكن ان يوجد سوق واحدة في المفهوم الإقتصادي لكافة السلع والخدمات وانما يوجد سوق خاص لكل سلعة او خدمة .

2- توجد أسواق محلية تكون محصورة ضمن اطار جغرافي محدد داخل الدولة الواحدة ، بحيث انه يعمل على اشباع رغبات وحاجات جزء معين او محدد من مدينة او دولة .

3- تواجد الأسواق الاقليمية والتي تعمل على تسهيل تداول السلع والخدمات بين ابناء عدد من الاتحادات الدولية، ذات صفات مشتركة وتقع ضمن اقليم واحد مثل السوق الأوروبية المشتركة.

4- وجود أسواق عالمية يضمن سهولة تداول السلع والخدمات ما بين جميع دول العالم دون استثناء ضمن إتفاقيات دولية تؤمن تطبيق هذه الاجراءات دون عوائق.

5- تتفاوت أعداد المتعاملين في السوق الإقتصادي وتختلف سياسة الدول فيما بينها في تطبيق القوانين المختلفة، على أسواقها لتكون أحيانا أسواق تتمتع بالحرية الكاملة ، بينما أسواق أخرى تكون فيها الدولة المسيطر الوحيد في هذا المجال.

ومن ثم فإن إن السوق النفطية هي المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة النفطية في سعر وزمن معلومين، أو هو المكان الجغرافي لتلاقي قوى العرض والطلب في زمن وسعر أو أسعار معلوم²، وذلك بتداول سلعة تشكل مختبرا مثاليا لتحليل السلوك الذي يتسم بالمضاربة لأسباب عدة كونها السلعة الوحيدة الكبرى التي يتم التعامل بها في ميدان التجارة الدولية وتستحوذ على ما يتراوح بين 10% و 25% من قيمة التجارة العالمية، وكما هوشان الكثير من السلع فإن السوق النفطية تخضع وإن جزئيا على الأقل لهيمنة منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك)، التي شهدت خلال السنوات الماضية تعاظم نفوذها تارة ونحساره تارة أخرى داخل السوق، حيث تشيع على نطاق واسع عمليات المتاجرة بالعقود الاجلة والاختيارية³.

ثانيا: العوامل المحددة لنطاق السوق

¹ د. محيي محمد مسعد، مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004، ص 101.

² محمد أحمد الدوري، السوق البترولية بين النظرية والواقع، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، عدد 02، بغداد، 1996، ص 30.

³ مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، المخاطرة والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، الطبعة الأولى، الامارات العربية المتحدة، 2006، ص 164.

يمكن تلخيص العوامل المحددة لنطاق السوق على النحو التالي¹:

1-نوع السلعة: يتأثر نطاق السوق بشكل واضح بنوعية السلع التي يتم التعامل بها، فالسلع المتداولة تتمثل في النفط ومن ثم تعتبر سلع صناعية قابلة للتخزين والنقل دون الخوف من تلفها في أسواق عالمية.

2-العادات والتقاليد: إن للعادات ولتقاليد دورا هاما في تحديد نطاق السوق، فإنه وبلا شك توجد الكثير من السلع لا يمكن تداولها على مستوى دولي بسبب رفض بعض المجتمعات لتلك السلع التي قد تعتبر بمقياسهم الخاص لا تتوافق مع عاداتهم وتقاليدهم، إلا أن النفط يلقي قبولا عاما من كافة فئات المجتمع كونه سلعة تطلب عالميا.

3-سهولة الإتصال بين البائعين والمشتريين: إن تقدم الوسائل التكنولوجية المتطورة والمختلفة التي تساعد على عملية سهولة الإتصال ما بين المشتري والبائع (والمتمثلة في سوق النفط في دول ومنظمات دولية)، ذات أثر هام على زيادة النشاط الإقتصادي في الأسواق كون أن سرعة الإتصال والإنتقال تؤدي إلى زيادة التبادلات الإقتصادية المختلفة في مختلف أنواع الأسواق.

4-تكاليف النقل والتأمين: إن إرتفاع نفقات النقل والتأمين لعدد من السلع يجبر المنتج بتحديد نشاطه في نطاق ضيق للنشاط الإقتصادي ربما يكون في سوق محلي أو كحد أقصى في سوق إقليمي على الرغم أن تكاليف الإنتاج لهذه السلعة في دول أخرى ربما تكون بعيدة هي أقل من تكلفة إنتاجها في بلد المنتج.

5-التشريعات والنظم الإقتصادية:

تلعب التشريعات والنظم الإقتصادية دورا هاما في تحديد نطاق السوق، فقيام الدولة بفرض ضرائب مرتفعة على إستيراد السلعة يعمل على الحد من إنتشارها في أسواق أخرى، أو قد تعمل الدولة أيضا على فرض نظام الحصص ورخص الإستيراد، مما قد يكون الأثر نفسه على كميات السلع وإمكانية نقلها في أسواق أخرى، وبالتالي الحد من نطاق السوق.

ثالثا: طبيعة وأنواع الأسواق النفطية

1-طبيعة الأسواق النفطية

يمكن وصف السوق العالمية النفطية بأنها سوق إحتكار قلة كما يمكن وصف الوضع داخل كل مجموعة من المجموعات المكونة لهذه السوق بأنه إحتكار قلة ايضا، بإعتبار انه سوق يهيمن عليه عدد محدود من البائعين وتوجد من بينها وحدات كبيرة تتمكن من التأثير في السوق النفطية²، أو بعبارة أخرى تتميز كل مجموعة بوجود عدة متعاملين يمارس بعضهم تأثيرا كبيرا على السوق نتيجة لكبر حجمه، يتصف سوق إحتكار القلة بعدد قليل من المنتجين وبالتالي يستطيعون محاولة الإتفاق على تحديد الأسعار في السوق، وتحديد السعر في هذا السوق

¹ د.محمود الوادي، د.ابراهيم خريس، د.نضال الحواري، وآخرون، الاساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2007، ص180-181.

² د.محمد البنا، الاقتصاد التحليلي (مدخل حديث لتحليل المشاكل الإقتصادية)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص401.

ياخذ شكلين، فقد توجد منشأة تقوم بدور تحديد السعر في نفس الوقت توجد منشأة أخرى تتلقى هذا السعر معطاة لها، كما يستطيع المنتجون الإتفاق على السعر الذي يعرضون به سلعهم، وفي حاة عدم إتفاق يمكن أن ينشب بينهم ما يسمى بحرب الأسعار، وهناك نوعان أساسيان من إحتكار القلة¹:

أ- إحتكار القلة التام: في هذا النوع تتشابه السلعة التي ينتجها منتج معين مع السلع التي ينتجها باقي المنتجين، أي ان السلعة تعد متجانسة.

ب- إحتكار القلة المتميز: وفي هذه الحالة تحمل فيها المنتجات من المواصفات ما يميزها عن منتجات المشات الأخرى، وهذه الاختلافات قد تكون في التغليف أو الضمان ومثال ذلك صناعة السيارات واجهزة التطييف، حيث يمكن ان يعطى احد المنتجين فترة ضمان اطول من باقي المنتجين.

ج- الكارتل: عندما يكون هناك عدد قليل من المنشآت في الصناعة، فتكون الفرصة أكبر للإتفاق بينهم بهدف زيادة أرباحهم أو الحيلولة دون دخول منافسين جدد، والتنظيم الذي يجمع بين المنتجين القلائل يسمى الكارتل وهناك نوعان الكارتل المركزي والذي يحدث عند إتفاق جميع المنشآت الصناعية على ان تتولى سلطة مركزية اتخاذ القرار، وكرتل الحصص هو ترك الكثير من القرارات للمنشآت الفردية بدل السلطة المركزية.

وانطلاقا مما سبق يمكن استنتاج أهم الخصائص التي يتميز بها هذا النوع من السوق والمتمثلة في:

- 1- وجود عدد قليل من المنشآت التي تملك حصة كبيرة من السوق. ويمكن قياس حجم حصة المنشأة في السوق بتقدير حجم المبيعات أو الإنتاج. (منظمة الأوبك).
- 2- وجود المنافسة غير السعرية.

- 3- وجود عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى السوق، وتعطي هذه الميزة "قوة إحتكارية" للمنتجين في هذا السوق، إضافة إلى وجود "علاقات متبادلة" بين المنتجين في السوق، وأخيرا يتوفر في هذا السوق حوافز للإتفاق بين المنتجين في السوق على البيع بسعر معين، أو تقسيم مناطق البيع بين المنتجين وهكذا.

2- أنواع الأسواق النفطية

أ- السوق الفورية: هي عبارة عن سوق حرة يتم فيها تداول اليومي للسلعة البترولية خارج إبطار العقود الطويلة الأجل، من أجل التخلص من الفوائض البترولية بغيت تحقيق التوازن بين العرض والطلب، حيث المعلوم أنه عند إرتفاع الطلب فإن الأسعار تتبعه بإرتفاع أسعار السلعة البترولية، والعكس بالعكس صحيح².

حيث يتم فيها تداول النفط عن طريق التبادل بواسطة التفاوض حول شراء أوب يع عدد مختلف من المنتجات أو السلعة الخام عن طريق الهاتف أو وسائل الاتصال الحديثة بواسطة الإستعانة بوسطاء متخصصين

¹ محمد صفوت قابل، الاقتصاد الجزئي، بدون دار نشر، مصر، 2009، ص 436.

² Chitour Chems Eddine, « La politique et le nouvel ordre pétrolier international », OPU, Alger, p120. 1993,

الفصل الثاني: تطورات السوق النفطية العالمية وتأثيرها على الإقتصاديات العربية

يلعبون دور جد مهم في هذه السوق، ومن أمثلت ذلك: "marc rich philipro" و "copechim" والتي تعتبر من أكبر الشركات المتخصصة في الوساطة في السوق النفطية الفورية.

ولم تكن الأسعار المتداولة في الأسواق الفورية تؤثر تأثيراً محسوساً على الأسعار الرسمية أي الأسعار المعلنة، إلا أن الإختلال الكبير الذي طرأ على الأسعار في الثمانينات أدّى إلى وجود فائض كبير في العرض العالمي للنفط، الأمر الذي جعل من هذه الأسواق أكثر أهمية، إلا أن الأسعار الفورية جعلت منها أسواق غير مستقرة .

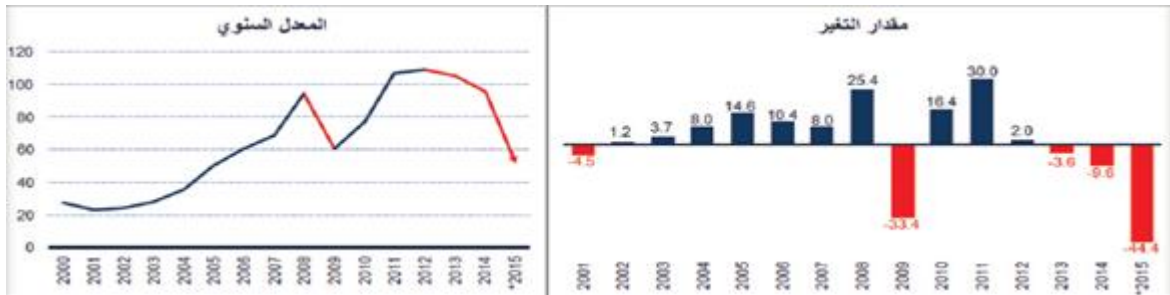
ب-الأسواق الأجلة أو السوق المستقبلية:

لا يتم التعامل في هذه الأسواق بالنفط الخام فقط بل يتم تداول المشتقات النفطية كذلك وهي عقود خاصة بالمنتجات والمشتقات النفطية كذلك، ويتم تداولها في البورصات الرسمية أو خارجها وخذه الأخيرة يمكن القول أنها قائمة منذ زمن بعيد (تم التطرق بالتفصيل إلى السوق الاجلة بصورة عامة في الفصل الأول)، حيث يتم التعامل في هذا السوق عن طريق عقود أجلة في شكل أسهم مالية، حيث يتم تسليم السلعة البترولية عند سعر ثابت بتاريخ محدود ومكان معين وبكمية معطات.

إن المتعاملون في هذه الأسواق¹ لا يكتثون بالسعر الحقيقي، بل بالصعود والهبوط للنفط، وذلك حتى يستطيعون مواصلة عمليات البيع والشراء، ويذكر أنه حتى عقد السبعينات في القرن الماضي لم يكن هناك متعاملون حقيقيون في الأسواق النفطية بل مجرد جيوب للتعاملات في بورصة نيويورك، ثم إمتدت في الثمانينات إلى هولندا إضافة إلى دول قليلة جداً، غير أن الظاهرة إمتدت لاحقاً باحجام كبيرة وتم إستنباط أفكار جديدة، مثل التعامل بالبرميل الورقي والشحنات المستقبلية .. الخ، كل ذلك من أجل المضاربة.

حيث شهدت الأسعار المستقبلية للعقود الاجلة في بورصة نيويورك التجارية نايمكس لعقود التسليم الاربعة إتجاهاً مماثلاً لحركة الأسعار الفورية (الإنخفاض) لخام غرب تكساس الأمريكي خلال عام 2010-2015 كما يوضح الشكل التالي²:

الشكل رقم(02-02): المعدل السنوي لسلة خدمات اوبك خلال الفترة 2000-2015 دولار للبرميل



¹ عبد الحى زلوم، نبيل حشاد، وآخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، الطبعة الأولى، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 58.

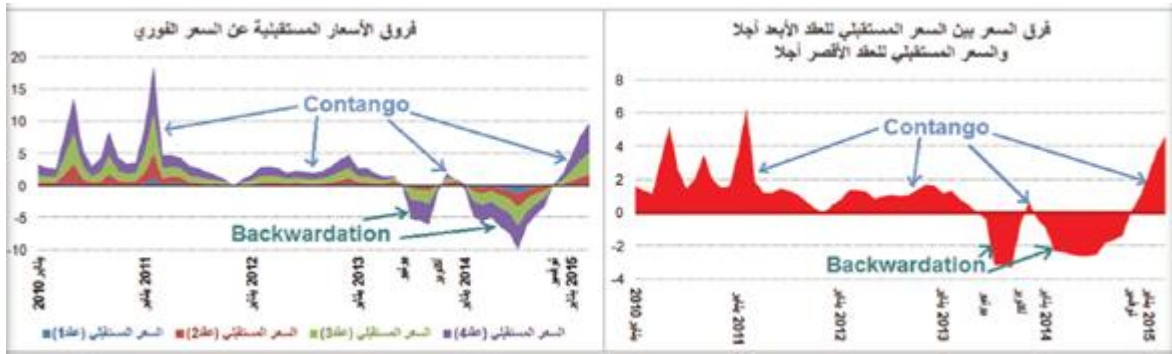
² منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الاعضاء، نوفمبر 2015، ص 5-6

الفصل الثاني: تطورات السوق النفطية العالمية وتأثيرها على الإقتصاديات العربية

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التطورات في أسعار النفط العالمية والإنعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الاعضاء، نوفمبر 2015، ص5.

وظلت الأسواق المستقبلية الاجلة في حالة "contango" (وهي حالة ترتفع فيها الأسعار المستقبلية عن الأسعار الفورية، كما يرتفع السعر المستقبلي الابدع امدا عن السعر المستقبلي الاقصر امدا في الأسواق المستقبلية)، خلال الفترة الممتدة من جانفي 2010 وحتى جوان 2013، ثم تحولة الأسواق الاجلة إلى حالة "Backwardation" (وهي حالة تنخفض فيها الأسعار المستقبلية عن الأسعار الفورية، كما ينخفض السعر المستقبلي الأبعد أمدا عن السعر المستقبلي الأقصر أمدا في الأسواق المستقبلية)، حتى اكتوبر 2013 لتعود مرة أخرى إلى حالة "contango"، التي إستمرت حتى شهر جانفي 2014، ثم تتحول إلى حالة "Backwardation" والتي إستمرت مهيمنة على حالة الأسواق إلى غاية نوفمبر 2014، لتنتقل بعدها مجددا إلى "contango" كما يوضح الشكل التالي :

الشكل رقم (02-03): فروق الأسعار المستقلة للعقود الاجلة عن السعر الفوري، وفروق السعر المستقبلي للعقد الأبعد أجلا عن السعر المستقبلي للعقد الأقرب أجلا. دولار/ البرميل



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التطورات في أسعار النفط العالمية والإنعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الاعضاء، نوفمبر 2015، ص6

المطلب الثاني: المحددات الرئيسية لسوق النفط

تخضع السوق العالمية للنفط إلى مجموعة من التطورات المهمة المؤدية إلى حدوث إختلاف كبير في ميزان العرض والطلب، حيث أن السوق النفطية ذو طبيعة خاصة تأخذ خصوصية من تداخل العوامل الإقتصادية مع العوامل السياسية، والتي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار النفط الخام في السوق اتسمت السوق النفطية خلال النصف الأول من عام 2014 بالاستقرار النسبي وذلك إنعكاسا لإستمرار التعافي في أداء الإقتصاد العالمي الذي نما بمعدلات متواضعة، اما خلال النصف الثاني من العام فقد شهدت السوق النفطية تغيرا مفاجئا بحدوث إنخفاض حاد في أسعار النفط، وحدثت تقلبات في أسواق الطاقة العالمية بشكل عام أثرت على حركة التجارة ومعدلات الأداء الإقتصادي.

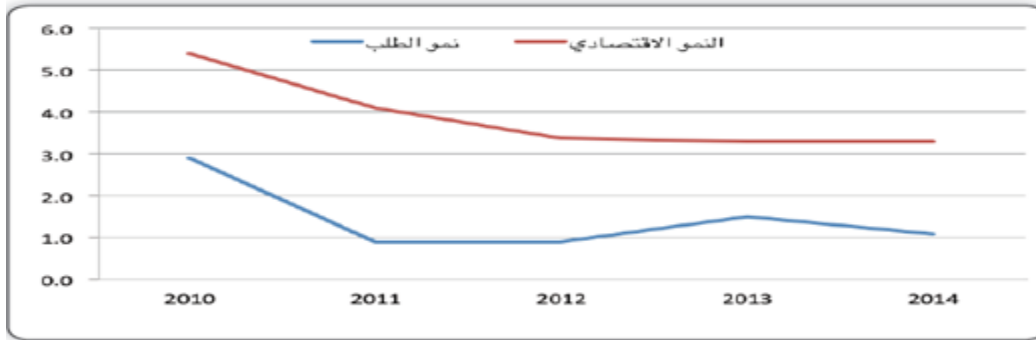
أولا: الطلب على السوق النفطي

يرتبط الطلب على البترول والطاقة بمختلف مصادرها بعدة عوامل أهمها¹:

- 1- مستوى النشاط الإقتصادي ومعدلات نموه، ويعبر عن هذا الارتباط بمعامل المرونة أو مرونة الطلب الداخلية التي تحسب بقسمة معدل التغير في الطلب على الطاقة عبر فترة زمنية على معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها.
 - 2- أسعار الطاقة ذاتها وبصفة خاصة الأسعار للمستهلك النهائي التي تتضمن في حالة المنتجات البترولية قدرا كبيرا من ضرائب الإستهلاك التي تبلغ في دول الاتحاد الأوروبي نحو 70% من تلك الأسعار وتؤثر سلبا على طلب المستهلك النهائي.
 - 3- معدل النمو السكاني ودرجة التصنيع معبرا عنها بقيمة الناتج الصناعي .
 - 4- معدل التحسن في تقنيات وكفاءة إستخدام الطاقة، والتي ينعكس أثرها في إنخفاض كثافة الطاقة، ومن ثم إنخفاض حجم الطاقة اللازمة لانجاز عمل معين.
- حيث إرتفع الطلب العالمي على النفط بشكله المطلق خلال عام 2014 بواقع 01 مليون ب/ي وبمعدلات نمو تقل كثيرا عن العام السابق، متأثرة بنتحسن النمو الإقتصادي العالمي بشكل طفيف جدا، حيث تعتبر حالة الإقتصاد العالمي معيارا مهما لمعرفة مقدار الطلب العالمي على النفط من خلال تأثير إستمرار تباطؤ النمو الإقتصادي على معدلات النمو في خلال السنوات الاخيرة، وهذا مايوضحه الشكل التالي:

¹ د. علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، بحوث ودراسات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2008، ص 84.

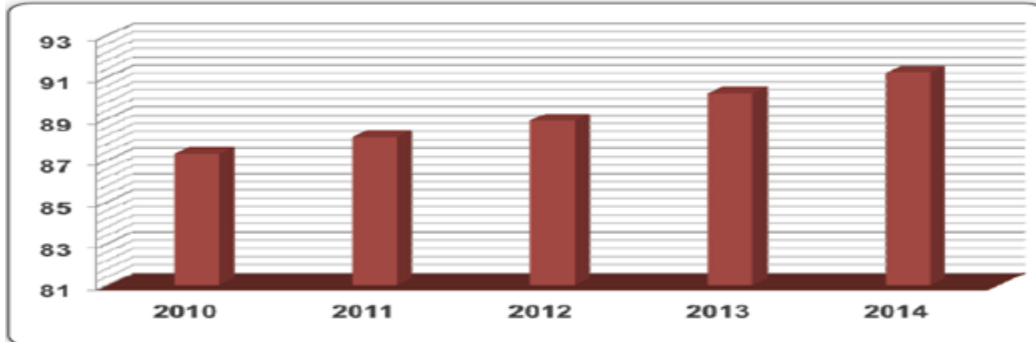
الشكل رقم (02-04): النمو الإقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط 2010-2014



المصدر: المنظمة الأقطار العربية المصدرة للاوابك، لتطورات السوق النفطية العالمية وإنعكاساتها على الدول الاعضاء، الفصل الأول، تقرير الامين العام السنوي، 2014، 41، ص 40.

أثرت معدلات النمو الإقتصادي والتي لا تزال منخفضة نسبيا على مستوى الطلب العالمي للنفط الذي إرتفع بمقدار مليون برميل يوميا خلال العام، أي بمعدل 1.1% مقارنة بمستواه خلال العام الماضي حيث وصل إجمالي الطلب العالمي لعام 2014 إلى 91.2 مليون برميل في اليوم، كما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم (02-05): إجمالي الطلب العالمي على النفط 2010-2014 مليون برميل /يوم



المصدر المنظمة الأقطار العربية المصدرة للاوابك، لتطورات السوق النفطية العالمية وإنعكاساتها على الدول الاعضاء، الفصل الأول، تقرير الامين العام السنوي، 2014، 41، ص 40

وقد تباينت مستويات الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية من مجموعة إلى أخرى، فبينما إنخفض مستوى الطلب في الدول الصناعية خلال عام 2014 بنحو 200ب/ي ليصل إلى 54.7ب/ي إرتفع مستواه في بقية دول العالم الأخرى بواقع 1.2 مليون برميل في اليوم مقارنة بعام 2013، وقد أدى تغير مستويات الطلب لكل مجموعة إلى اختلاف حصتها من إجمالي الطلب العالمي خلال 2014، إذ إنخفضت حصة البلدان الصناعية من 50.9% في عام 2013 إلى 50.1% في عام 2014. بينما إرتفعت حصة باقي الدول من 49.1% إلى 49.9%¹، بينما تشير التقديرات الأولية المتعلقة بإجمالي الطلب العالمي على النفط خلال شهر

¹ المنظمة الأقطار العربية المصدرة للاوابك، لتطورات السوق النفطية العالمية وإنعكاساتها على الدول الاعضاء، الفصل الأول، تقرير الامين العام السنوي، 2014، 41، ص 40.

نوفمبر 2015 إلى إنخفاضه بمقدار 0.8 مليون ب/ي ، أي بنسبة 0.8% مقارنة بمستويات الشهر السابق لتصل إلى 95.3 مليون برميل في اليوم، وهو مستوى مرتفع بحوالي 2.1 مليون ب/ي مقارنة بالشهر المناظر في العام السابق .

ويعود تطور الطلب وإستهلاك النفط إلى التطورات في الإقتصاد العالمي وأهمها:

أ-التطورات في الإقتصاد الأمريكي بإعتبارها الأكثر أهمية في إستهلاك النفط والذي يشكل 21.2 % من إجمالي إستهلاك العام ،فقد تميز الطلب على النفط بإتجاه تنازلي خلال النصف الأول من عام 2014 وذلك نتيجة تراجع الطلب على البروبان وزيت الوقود.

ب-وفيما يخص بلدان أوروبا الصناعية إستمر نمط الإستهلاك الضعيف للنفط الذي شهدته دول المنطقة للسنوات الأخيرة ،وذلك نتيجة لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو من عام 2009 الى عام 2011 ، وأثرت بشكل كبير على إقتصاديات أوروبا الصناعية ،وشهدت أوروبا خلال الربع الثاني والثالث من 2014 ، نموا موجبا في الطلب على النفط .

ج-أما بالنسبة لليابان فقد إستمر تأثير كارثة إنفجار مجمع فوكوشيما النووي في عام 2011 وغلق محطاتها النووية على الطلب على النفط .

د-زيادة الطلب للنفط من طلرف البلدان النامية (من بينها الصين)،بأكثر من 1 مليون ب/ي خلال عام 2014 مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 40.2 مليون ب/ي ،والجدير بالذكر ان طلب البلدان النامية يعد المحرك الرئيسي للطلب العالمي على النفط .

ثانيا: العرض على السوق النفطي

يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من العوامل وهي:

- 1-الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض إستجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق.
- 2-الإمكانات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين ،وليس معنى توافر إحتياطيات نفطية كبيرة أن يصبح من السهل زيادة الإنتاج فور إرتفاع الطلب، إذ يلزم تنمية الحقول المكتشفة وتزويدها بالوسائل القادرة على إستخلاص النفط من باطن الارض، ومعالجته وتخزينه وضخه حتى سطح الناقل أو موقع المصفاة، كما يعتمد أيضا على مدى تقدم التقنيات المستخدمة في تلك العمليات، وحتى إذا توافرت الإمكانات الإنتاجية فإن معدل الإنتاج لا يجب أن يجاوز المستوى الذي تحدده الإعتبارات الفنية، وهو الحد الأعلى لمعدل الإنتاج الرشيد وبما لا يضر الخزان الارضي ويؤثر سلبا على معامل الإستخلاص معبرا عنه بحجم ما يمكن إستخلاصه من النفط على مدى عمر الحقل.
- 3-سياسة الدولة المنتجة النفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة إستهلاكها المحلي¹، أو لتصديره تحقيقا لمورد نقدي يلي إحتياجاتها المالية أو للإحتفاظ به لمواجهة إحتياجات أجيال المستقبل، ويدخل في هذا الإطار السياسة

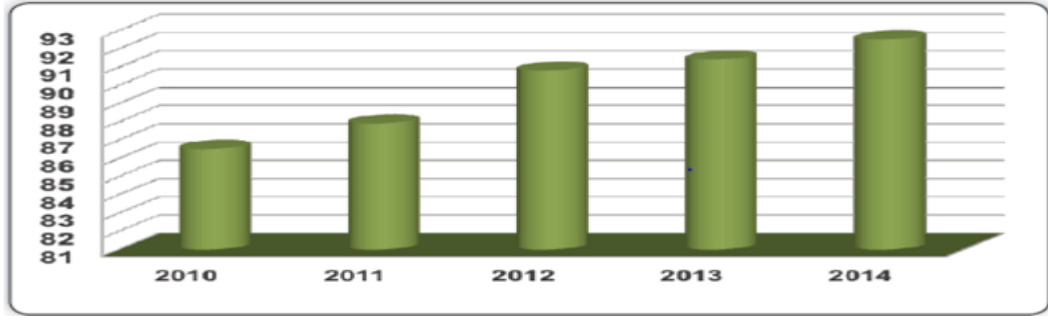
¹ James howard .the continuous disasters in the twentieth century.atlantic monthly press,2005,p37.

الفصل الثاني: تطورات السوق النفطية العالمية وتأثيرها على الإقتصاديات العربية

الإنتاجية التي تقررها أوبك بالنسبة لتحديد سقف الإنتاج وتوزيع الحصص بين الاعضاء، وكذلك مدى إلتزام الأعضاء بتلك الحصص.

شهد اجمالي الامدادات النفطية العالمية خلال عام 2014 إرتفاعا ملحوظا بلغ نحو 1.1 مليون ب/ي اي بنسبة 1.2% مقارنة بالعام السابق ليصل 92.5 مليون ب/ي ، كما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم(02-06): إمداد العالم من النفط وسوائل الغاز الطبيعي خلال فترة2010-2014 مليون برميل/يوم



المصدر: المنظمة الأقطار العربية المصدرة للأوابك، لتطورات السوق النفطية العالمية وإنعكاساتها على الدول الاعضاء، الفصل الأول، تقرير الامين العام السنوي، 2014، 41، ص34-35.

بينما تشير التقديرات الأولية إلى إرتفاع الكميات المعروضة من النفط خلال شهر نوفمبر 2015 بمقدار 0.2 مليون ب/ي اي بنسبة 0.2% مقارنة بمستويات الشهر السابق لتصل إلى 98.4 مليون ب/ي وهو مستوى مرتفع بحوالي 3.6 مليون ب/ي مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق¹.

وفي الأخير يمكن القول أن السبب الرئيسي وراء التآرجح في أسعار النفط والذي غالبا ما يكون شديدا هو تغير العرض والطلب، ويمكن لعدة عوامل أن تؤثر في طرفي المعادلة، ولكن ببساطة إن أية قفزة (أو أعلى الأقل اية قفزة منتظرة) في إمدادات النفط العالمية، يمكن أن تدفع بالأسعار إلى الهبوط، في حين أن إحتتمالات تراجع الإمدادات تدفع بالأسعار إلى الإرتفاع، وهذا يصح أيضا بالنسبة للطلب : فإذا زادت حاجة العالم إلى النفط، فعلا أو توقعا، إرتفعت الأسعار، بينما يمكن أن تتراجع في حال تباطؤ الطلب.

المطلب الثالث: العناصر المكونة للسوق العالمية النفطية

يقاس النفط " بالبراميل " ويشار إلى إنتاج هذه الشركة أوتلك وهذا البلد أوداك " بالبراميل في اليوم " ويساوي البرميل الواحد 42 غالون أو 159 ليتر، ويجري التداول بهذه السلعة بالدرجة الأولى من خلال بورصة البترول الدولية « IPE في لندن وبورصة " NYMEX " في نيويورك.

والسوق العالمية للبترول تتكون من ثلاثة اطراف رئيسية وهي : الشركات العالمية للبترول، الدول المصدرة للبترول، الدول المستوردة للبترول، وتتغير الأحداث في السوق العالمية للبترول نتيجة لعدة عوامل تكنولوجية

¹ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الاعضاء، تقرير شهري، جانفي 2016، ص6.

ومؤسسية تؤثر على درجة التركيز داخل كل مجموعة وعلى امكانية توافق المصالح داخل المجموعات الثلاثة والتي تتمثل فيما يلي :

أولاً: الشركات العالمية للبترول وموقعها في السوق العالمي.

تفرد الصناعة البترولية بسيطرة عدد محدود من الشركات العالمية العملاقة والتي كان لها النصيب الأكبر من ناتج هذه الصناعة بمختلف مراحلها، ومنذ بداية هذا القرن كانت هناك سبع شركات تكاد تمتلك مقدرات النشاط في الإنتاج والتكرير والنقل، وكذلك إحتياطي البترول الخام في العالم بإستثناء روسيا ودول الكتلة الشرقية وهي¹ :

1- شركات امريكية :

أ- ستاندرد اويل نيوجيرسي (اكسون حالياً)

ب- ستاندرد اويل كاليفورنيا (شيفرون)

ت- سوكوني موبيل (موبيل حالياً)

ث- جلف

ج- تكساس (تكساسو)

2- شركات إنجليزية او مشتركة:

أ- البترول البريطانية

ب- شل الهولندية البريطانية

سيطرت الشركات العالمية الكبرى على صناعة البترول العالمية لأكثر من نصف قرن وبصفة خاصة الشركات السبع الكبار ،وتليها في الأهمية بعض الشركات العالمية الأخرى وهي ست شركات وقد إتخذت هذه الشركات وسائل جديدة للسيطرة على السوق العالمية للبترول كإستراتيجيات جديدة وخاصة بتلك الشركات².

3- موقع الشركات النفطية الكبرى في السوق النفطية العالمية

أدت الإندماجات التي شهدتها الصناعة البترولية مع مطلع القرن الحادي والعشرين إلى نشوء واقع جديد للصناعة البترولية قلت معه الخيارات وعدد اللاعبين على الساحة البترولية العالمية، وذلك بعد أن تم تقليص تلك الشركات الكبيرة أساساً إلى شركات أقل من حيث العدد ولكنها أكبر وأقوى من حيث الفاعلية والتأثير في شتى نواحي الأنشطة البترولية خاصة بعد الاندماج وتحقيق التكامل بين أنشطتها³.

¹ د. حمدي البني، البترول المصري تجارب الماضي وافاق المستقبل، دار المعارف، القاهرة، 1999، ص 148-149.

² د. مصطفى البرادعي، السوق العالمية للنفط والمتغيرات المؤثرة على النفط العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993، ص 25-30.

³ منظمة الاوبك، توزيع الإيرادات الاجمالية لبرميل النفط وحصص الدول الاعضاء في اوبك منه، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ملخص تنفيذي، جانفي 2015، ص 5.

الفصل الثاني: تطورات السوق النفطية العالمية وتأثيرها على الإقتصاديات العربية

وتعد أهم الاندماجات التي تمت على فترات مختلفة بين كبرى الشركات النفطية، هي شركة برتش بتروليم / اموكو، وشركة اكسون موبيل، وشركة توتال فينا آلف، وشركة رويال دوتش شل وشركة شيفرون تكسكو. شهد إجمالى احتياطيات النفط الخام الذي تمتلكه الشركات النفطية الخمس الكبرى تراجعاً ملحوظاً خلال الفترة 2003-2013، حيث إنخفض من 38.9 مليار برميل فى نهاية عام 2003 ليصل إلى 33.3 مليار برميل فى نهاية عام 2013، ويظهر ذلك جلياً فى الشكل التالى :

الشكل رقم (02-07): توزع اجمالي احتياطيات الشركات النفطية الخمس الكبرى من النفط الخام



المصدر: منظمة الاوبك، توزيع الإيرادات الإجمالية لبرميل النفط وحصة الدول الاعضاء في اوبك منه، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ملخص تنفيذي، جانفي 2015، ص5.

ثانيا: منظمة الأوبك العالمية والاوبك

1- منظمة الدول المصدرة للنفط "الاوبك"

أنشئت منظمة الاوبك العالمية في شهر سبتمبر 1960 في ظل سوق بترولية عالمية تسيطر عليها شركات البترول العالمية، سواء كان ذلك في مجال الإكتشاف أو الإنتاج أو النقل أو التسعير، وعلى اثر التخفيضات التي اجرتها شركات النفط الكبرى على أسعار النفط العربي الخام خلال عامي 1959 و 1960، جرت مشاورات بين حكومات الأقطار العربية المنحة والمصدرة للنفط مع حكومتي ايران وفنزويلا، من اجل اتخاذ تدابير موحدة للوقوف بوجه تقلبات الأسعار المعلنة لنفوطهم الخام في السوق العالمية¹، وهكذا وبدعوة من الحكومة العراقية شهدت بغداد يوم 14 سبتمبر 1960 عقد اجتماع ضم ممثلين عن ثلاثة أقطار عربية وهي العراق الكويت والسعودية إضافة إلى إيران وفنزويلا، حيث صدر في ختامه إعلان مهم تضمن تأسيس: منظمة الأقطار المصدرة للنفط اوبك، حيث أصبحت فينا مقرا لها، وبالإضافة إلى الأعضاء الخمسة المؤسسين للمنظمة إنضمت إليها أقطار أخرى، حتى أصبح عددها، ثلاث عشر دولة هي السعودية العراق، الكويت، الإمارات، ليبيا، الجزائر، قطر، الاكوادور، الجابون، اندونيسيا، ايران، نيجيريا، فنزويلا، وكان الهدف الرئيسي من إنشاء منظمة الاوبك هو تنسيق السياسات

¹د. نواف الرومي، منظمة الاوبك وأسعار النفط العربي الخام، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 2008، ص66

الفصل الثاني: تطورات السوق النفطية العالمية وتأثيرها على الإقتصاديات العربية

النفطية للدول الاعضاء التي تضمن استقرار الأسعار في الأسواق العالمية للبترول، وقد حددت المادة الثانية من دستور المنظمة الذي اقر في شهر جانفي 1961 اهدافها فيما يلي¹:

- أ- أن هدف المنظمة الأساسي تنسيق ما للبلدان الأعضاء من سياسات بترولية وتوحيدها، وتقرير خير ما يصون مصالحها، فرادي ومجموعة من سبيل ووسائل .
- ب- تعمل المنظمة على إيجاد السبل والوسائل التي تضمن استقرار الأسعار في أسواق البترول الدولية بغية إزالة ما يعترضها من تقلبات ضارة لا موجب لها.
- ت- تخدم المنظمة دائما وفي كل مناسبة مصالح الأقطار المنتجة وضرورات حصول هذه البلدان على دخل مطرد كما تراعي إمداد البلدان المستهلكة ببترول منتظم ومقتصد، وتسعى ما أمكنها إلى ضمان عائد منصف لمن استثمر أمواله في صناعة البترول.

وقد نجحت منظمة الاوبك في حماية حقوق اعضائها وزيادة موارها البترولية الامر الذي اوجد لها مكانة عالمية في سوق البترول العالمية

2- منظمة الدول العربية المصدرة للنفط "اوبك"

في أعقاب مؤتمر القمة العربي الذي عُقد في 29 أغسطس 1967 بالخرطوم، أنشئت منظمة الدول العربية المصدرة للبترول "أوبك"، بإتفاقية أبرمت في 9 يناير 1968 ببيروت بين كل من [دولة الكويت](#)، [والمملكة العربية السعودية](#)، [والمملكة الليبية](#) آنذاك. واتفق فيما بين هذه الدول على أن تكون دولة الكويت مقراً للمنظمة، ثم عدلت الإتفاقية المنشئة للمنظمة؛ كي يفسح المجال أمام دول عربية أخرى للانضمام إلى عضويتها، ليرتفع عدد الأعضاء من ثلاث دول ليصبحوا عشر دول،

نظراً لحاجة الدول العربية المنتجة للبترول لآلية تعمق التعاون فيما بينها في المجال الإقتصادي وتكون متخصصة في شؤون البترول، بوصف أن إيرادات البترول تعد من أهم مصادر الدخل القومي للدول الأعضاء في المنظمة، والهدف الرئيسي للمنظمة هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الإقتصادي في صناعة البترول، وتوثيق العلاقات فيما بينهم، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق إستهلاكه بشروط عادلة، وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة للمستثمرين في صناعة البترول في الدول الأعضاء، وتسهم المنظمة بدور مهم في تنمية وتطوير الصناعات البترولية العربية في جميع مجالاتها، وفي تبادل المعلومات والخبرات، كما كان لها دور كبير في إرساء العلاقات بين الدول المنتجة للبترول وتلك المستهلكة له. وتقوم المنظمة بتدعيم البحث العلمي في مجالي البترول والغاز، من خلال المؤتمرات والندوات واللقاءات التي تعقدتها، إضافة لإصداراتها المختلفة.

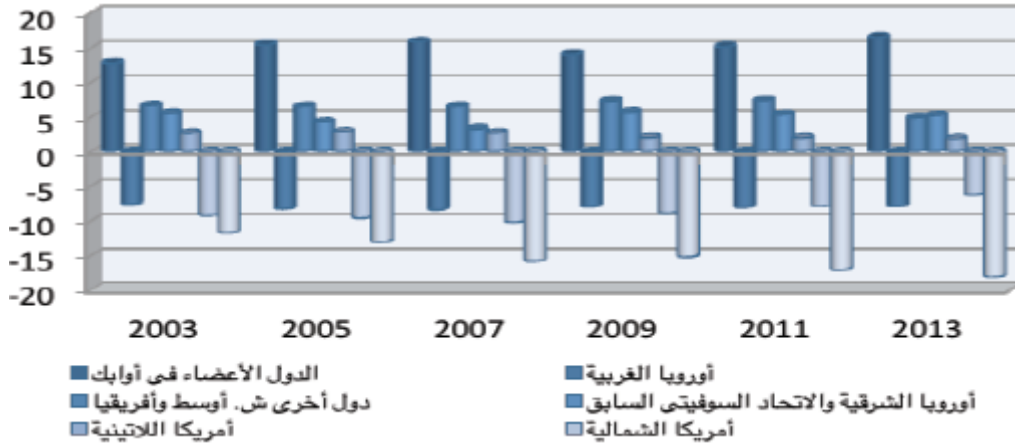
3- موقع الدول الاعضاء في منظمة اوبك في السوق العالمية النفطية

¹ عبد العزيز محمد الدخيل، انهيار أسعار النفط لم يكن قضية اقتصادية، مرجع سابق، ص 8.

الفصل الثاني: تطورات السوق النفطية العالمية وتأثيرها على الإقتصاديات العربية

تتمتع الدول الأعضاء في أوبك بأهمية نسبية ودور فاعل في السوق النفطية العالمية، حيث بلغت الإحتياجات من النفط الخام بالدول الأعضاء نحو 703.3 مليار برميل في عام 2013 أى ما يعادل 55 % من الإجمالي العالمي، أما فيما يخص إنتاج الدول الأعضاء من النفط الخام في عام 2013 فقد بلغ نحو 21.8 مليون ب/ي، أي ما يعادل 28.6 % من الإجمالي العالمي، والجدير بالملاحظة أن حصة الدول الأعضاء من إجمالي الإنتاج العالمي قد شهدت تبايناً في مستوياتها خلال فترة 2003-2013. وقد بلغت صادرات الدول الأعضاء من النفط الخام نحو 16.7 مليون ب/ي في عام 2013 أي ما يشكل 42.1 % من إجمالي الكميات المصدرة من النفط الخام على المستوى العالمي، ويجدر بالملاحظة إرتفاع الفائض في الميزان التجاري للنفط الخام الذي تتمتع به الدول الأعضاء، مقابل العجز الذي تعاني منه بعض من المجموعات الدولية الأخرى.

الشكل رقم (02-8): الفائض في الميزان التجاري للنفط الخام (الف ب/ي)

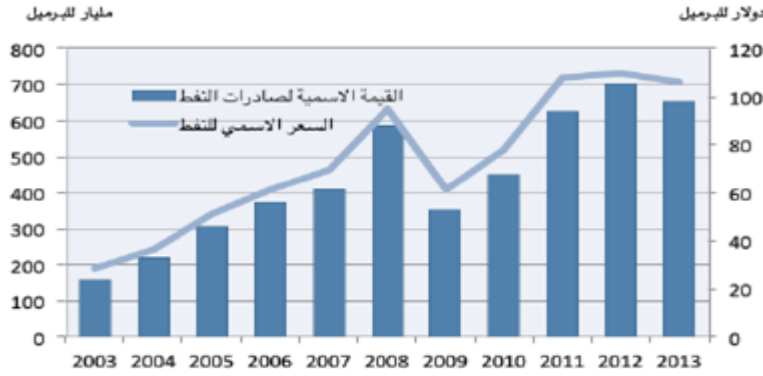


المصدر: منظمة الأوبك، توزيع الإيرادات الإجمالية لبرميل النفط وحصة الدول الاعضاء في أوبك منه، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ملخص تنفيذي، جانفي 2015، ص5

وارتفعت القيمة الاسمية للصادرات النفطية للدول الأعضاء في أوبك خلال الفترة 2003-2008 وتصل إلى 585.3 مليار دولار في عام 2008 ، نتيجة لزيادة الطلب العالمي على النفط وبخاصة من الولايات المتحدة والصين والهند وبعض الدول النامية، وفي عام 2009 إنخفضت القيمة الاسمية للصادرات النفطية للدول الأعضاء في أوبك، وذلك للمرة الأولى خلال هذه الفترة لتصل إلى 352.8 مليار دولار، ويعزى ذلك إلى الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى مرور الإقتصاديات العالمية بأسوأ حالات ركود عرفت منذ ثلاثينيات القرن الماضي. ثم إرتفعت القيمة الاسمية لصادرات الدول الأعضاء من النفط خلال الفترة (2010-2012) لتصل إلى 702.6 مليار دولار في عام 2012 ، وهو أعلى مستوى لها خلال فترة الدراسة، ومع تراجع أسعار النفط خلال عام 2013 صاحب ذلك إنخفاضاً في القيمة الاسمية للصادرات النفطية للدول الأعضاء لتصل إلى 654.3 مليار دولار.

الشكل رقم (02-09): تطور القيمة الاسمية للأسعار وللعائدات النفطية للدول الأعضاء

الفصل الثاني: تطورات السوق النفطية العالمية وتأثيرها على الإقتصاديات العربية



المصدر: منظمة الاوبك، توزيع الايرادات الإجمالية لبرميل النفط وحصة الدول الاعضاء في اوبك منه، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ملخص تنفيذي، نفس المرجع، ص 6.

ثالثا: منظمة الطاقة الدولية

أنشئت منظمة الطاقة الدولية عام 1974 كرد فعل لسيطرة دول الاوبك على سوق البترول بشكل فعال في الفترة ما بين 1970- 1974 ، وتتكون المنظمة من 21 دولة من الدول الصناعية المستهلكة للبترول، وقد لخص هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة حينذاك ومهندس إنشاء تلك المنظمة دور المنظمة في انه يتركز في أحداث تغييرات هيكلية في صناعة البترول العالمية لصالح الدول المستهلكة، ولتحقيق هذا الهدف اتبعت المنظمة الإستراتيجية الموضوعية ونفذتها بكل دقة ، ويمكن تلخيص هذه الإستراتيجية فيما يلي ¹:

1- ترشيد إستهلاك الطاقة بهدف تخفيض الطلب على البترول وتقليل استيراده وتحقيق التعاون بين الدول اعضاء المنظمة في هذا المجال ، ويشمل ذلك السماح بزيارة أسعار البترول داخل الدول الاعضاء للحد من الإستهلاك من ناحية، وتشجيع مصادر الطاقة البديلة من ناحية أخرى، كما يشمل المراجعة السنوية لسياسات الطاقة في الدول الاعضاء بهدف التأكد من تنفيذها هذه الاجراءات .

2- العمل على إحلال مصادر الطاقة البديلة محل البترول وحفز وتطوير البحث في مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والبحث عن البترول من مناطق جديدة خارج اراضي الدول الاعضاء في الاوبك ، مما يؤمن توفير كمية من مصادر الطاقة غير البترولية من ناحية، وزيادة المعروض من البترول من ناحية اخرى.

3- أما خط الدفاع الأول في هذه الإستراتيجية فكان زيادة المخزون الاستراتيجي من النفط لدى كل دولة بحيث يعادل 90 يوما من الواردات البترولية الخاصة بكل دولة، كما يشمل وضع خطة طوارئ

المطلب الرابع: تطور تسعير النفط

كان سعر النفط ومازال من أهم محاور الصراع بين الدول المصدرة والدول المستوردة للبترول والشركات البترولية العالمية، وبعد فترة طويلة من السيطرة شبه الكاملة للشركات على الأسعار وغيرها من شؤون الصناعة بدأت الحكومات في الدول المستوردة ثم المصدرة في التدخل ومحاوله فرض تأثيرها وبدات السلطة المطلقة للشركات في الانحسار تدريجيا لصالح الدول المصدرة .

¹ د. علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، مرجع سابق، ص 80.

أولاً: السعر النفطي وأنواعه

1- تعريف السعر النفطي:

إن السعر النفطي يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقود، لذلك فانه عند الحديث عن السعر ينبغي ان نعرف انه لا يوجد سعر موحد للنفط في جميع انحاء العالم بل هناك سعر لكل نوع من النفط، وثمة ثلاثة أنواع معتمدة وتذكر في الصحافة والنشرات النفطية، وهي نفط خام غرب تكساس، نفط برنت الذي ينتج من بحر الشمال في انكلترا، اضافة إلى ما يسمى بنفط سلة اوبك، الذي يتألف من معدل نظري وليس فعلياً ل (11) نوعاً من نفوط عالمية مختلفة، وغالبيتها من الدول الاعضاء في اوبك، وتختلف الأسعار حسب النوعية من حيث كثافة النفط ومكوناته ومواصفاته، ولا يوجد هناك ما يسمى بسعر لنفط اوبك، وإنما يوضح مؤشرات.¹

2- أنواع السعر النفطي

إن المتتبع لتاريخ أسعار النفط وتطوراته يوقن أن سعر النفط لم يخضع لتوتيرة ثابتة إنما كان يتم وفقاً لمصالح الشركات النفطية، مما ساهم في تعدد أشكاله حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة هذه الشركات ويمكن أن نميز بين الأشكال التالية لسعر النفط وهي:

أ- الأسعار المعلنة² The Posted Prices:

أعلنت هذه الأسعار أول مرة على النطاق العالمي من قبل شركة ستاندر أويل نيوجيرسي "Standard Oil of New jersey Cimpany" الأمريكية في عام 1880، حينما كانت السوق النفطية تتميز بوجود العديد من منتجات النفط الأمريكي، وكانت هذه الشركة قد فرضت سيطرتها على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام عام 1873، ومن ثم أعلنت من جانبها أسعاراً على النفط المستخرج من الابار مباشرة دون اشارك مستخرجه في عملية التسعير، وإستمر مفعول هذه الأسعار سارياً حتى عندما دخلت السوق النفطية الأمريكية شركات نفطية جديدة في اعقاب حل الحكومة الأمريكية لإحتكار ستاندر أويل عام 1911، وظهور حالة المنافسة بين الشركات في تحديد الأسعار المعلنة لشراء النفط الأمريكي الخام، بمعنى آخر فقد تحولت سوق النفط الأمريكية إلى سوق منافسة بدلاً من إحتكارها من قبل شركة ستاندر أويل نيوجيرسي، ولقد اكتسبت الأسعار المعلنة أهمية متزايدة بعد عام 1948، وذلك عندما تم تعديل الإمتيازات الممنوحة للشركات النفطية العاملة في اراضي فنزويلا، بسبب منافسة اقطار الشرق الاوسط النفطية لها، ثم إستمرت شركات النفط الكبرى بتحديد الأسعار المعلنة حتى 16 أكتوبر 1973، عندما اقرت منظمة الاوبك أسعار نفوطها الخام من جانبها خلال مؤتمرها الذي عقدته بالكويت

¹ عبد الحى زلوم، نبيل حشاد، وآخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، مرجع سابق، ص 48-49.

² د. نواف الرومي، منظمة الاوبك وأسعار النفط العربي الخام، مرجع سابق، ص 18-19.

في اليوم المذكور، ولذلك يمكن القول ان الأسعار المعلنة ماهي في الواقع الا أسعار نظرية لا تعادل في حقيقتها قيمة النفط كمورد ناضب وحيوي، بل ان الشركات فرضتها لكي يتم احتساب الربح والضريبة على الارباح بموجبها، بمعنى آخر إن هذه الأسعار لم تكن الا أسعارا دفترية بموجبها يتم تحديد ضرائب الدول المنتجة وبموجبها يتم تسليم النفط من شركات ذات اختصاص إلى اخر ذات اختصاص اخر، وكلاهما جزء من هيكل واحد .

ب- الأسعار المتحققة أو الأسعار الفورية The Actual Prices :

كان دخول الشركات النفطية المستقلة في أقطار الشرق الأوسط بداية لظهور أسعار جديدة في السوق النفطية سميت بالأسعار المتحققة، وذلك عندما منحت هذه الشركات بعض الحسومات على الأسعار المعلنة تراوحت بين 10-35 سنتا للبرميل الخام في الفترة ما بين شهر أكتوبر 1956 وفيفري 1960، وقد كان الهدف وراء ذلك منافسة شركات النفط الكبرى في سعر نفطها المعلن والذي كان يتراوح بين 1.8-2.00 دولارا للبرميل الخام، وتعتبر هذه الأسعار في الوقت نفسه أسعارا فعلية في السوق الانية اي الفورية للنفط يؤثر في تحديد مستوياتها عوامل كثيرة من أهمها: انماط الاستهلاك، طبيعة المنافسة، الموقع الجغرافي، المحتوى الكبريتي للنفط وكثافة النوعية.... الخ، وتشمل هذه الأسعار كميات النفط الخام التي تبيعها الشركات النفطية الكبرى او الشركات المستقلة او حتى الكميات التي تكون من حصة الأقطار المنتجة للنفط، علما بان هذه الأسعار هي دائما أقل من الأسعار المعلنة، وقد ازدادت أهمية هذه الأسعار لدى الأقطار العربية النفطية، وبخاصة الأقطار التي تقوم بتسويق نفوطها الخام مباشرة بواسطة شركاتها الوطنية .

ث- أسعر الاشارة " The Reference Prices " :

تكون هذه الأسعار عادة في مستوى وسط ما بين السعرين السابقين الأسعار المعلنة والأسعار المتحققة، ولقد طبقت لأول مرة من قبل الجزائر بعد الإتفاق الذي عقده مع فرنسا في 28 جويلية 1965، وحددت أسعار الاشارة بموجب هذا الإتفاق بالشكل الذي لا يجوز ان تحتسب مبيعات النفط الخام من خلاله باقل من هذه الأسعار، كما طبقتها فنزويلات حينما اتفقت مع الشركات النفطية العاملة في ارضيتها على احتساب العوائد الحكومية وفق هذه الأسعار اعتبارا من 01 جانفي 1967 وليس على أساس الأسعار المتحققة التي كانت سائدة بين الطرفين سابقا .

ج- أسعار الكلفة الضريبية " The Tax-Paid Prices " :

تمثل هذه الأسعار في الواقع الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج، بموجب الإتفاقيات (الإمتيازات) التي عقدتها مع حكومات الأقطار المنتجة للنفط المعنية، وفي نفس الوقت تعتبر هذه الأسعار القاعدة المنتجة للنفط المعنية، وفي نفس الوقت تعتبر الأسعار القاعدة التي تركز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية، اذ ان بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني الخسارة

بطبيعة الحال ¹، وقد اتفقت الاساليب التي يتم بموجبها احتساب هذه الأسعار بين الطرفين (حكومات الأقطار المنتجة للنفط والشركات النفطية العالمية في اراضيها)، فأصبحت هذه الأسعار تساوي في المتوسط ما يلي:

سعر تكلفة الضريبة = تكلفة الإنتاج + عائد الحكومة

حيث ان عائد الحكومة = الربح + الضريبة

ح- الأسعار الآنية (الفورية): The Spot Prices:

لقد برزت هذه الأسعار في سوق النفط العالمية مع أواخر عام 1978، بعد أن توقفت صادرات النفط الإيرانية عن البلدان المستهلكة (المتعاقدة معها)، مما اضطر هذه الأخيرة إلى البحث عن نقاط بداية بسبب زيادة الطلب العالمي تجاه المعروض منه، لذلك قامت شركات النفط الكبرى والشركات النفطية المستقلة ببيع كميات من النفط الخام والذي تحصل عليه بطريقة أو بأخرى وفق حسومات معينة، في السوق الآنية للنفط والسوق الفورية، وبذلك تقوم هذه السوق بإعادة توزيع قسم من الامدادات النفطية على البلدان المستهلكة للنفط، ولكن بكميات قليلة تراوحت في نهاية عام 1978 ما بين 5 % - 10 % من مجمل صادرات النفط العالمية آنذاك، وبمعنى آخر فان الأسعار الآنية ماهي الا أسعار الصفقات الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا والتي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع والشراء، وتكون هذه الأسعار متأثرة باوضاع العرض والطلب السائدة في السوق يوم اجراء عملية البيع والشراء ²

ثانيا: كيفية تسعير النفط

يعتبر تسعير النفط من أكثر الموضوعات إثارة للجدل واحاطة بالغموض والسرية ، وبصرف النظر عن أي اعتبارات إقتصادية قد تشير بسعر أو بأخر، فان هناك إعتبارات عديدة تلعب دورا هاما للغاية في تحديد أسعار البترول لذلك سوف ندرس تسعير البترول لشرح سياسات وقواعد التسعير في الصناعة البترولية وفق حقتين وهما :

1- تسعير البترول قبل حرب 06 أكتوبر 1973 :

إنفردت شركات البترول العالمية الكبرى في هذه المرحلة بالتسعير وكان ذلك من أهم اعمدة إستمرارها ورخائها، وأهم دعانات سيطرتها على الصناعة ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث مراحل فرعية ³:

أ- مرحلة نقطة الأساس الوحيدة بخليج المكسيك

وهذا يعني أن أسعار النفط الخام في العالم كانت تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك في الولايات المتحدة الأمريكية كمنطقة أساس وحيدة كونها كانت أكبر منتجي النفط في العالم قبل الحرب العالمية الثانية، وقد كرس إتفاقية "كناكري" في سبتمبر 1928 والتي إنشقت عنها كارتل شركات البترول الكبرى،

¹ د. راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الاوسط، منشورات مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1992، ص 153-154

² د. نواف الرومي، منظمة الاوبك وأسعار النفط العربي الخام، مرجع سابق، ص 23-24.

³ د محمد غفيف، تسويق البترول، وكالت المطبوعات، الكويت، 1988، ص 239-248.

حيث أكدت أن أسعار البترول في أي مكان بالعالم تحدد بموجب أسعار خليج المكسيك بصرف النظر عن المصدر الذي ورد منه البترول أو تكاليف الإنتاج فيه أوت كالف النقل منه مثلاً: فحتى لو كان المشتري أقرب جغرافياً إلى مصادر البترول العربي فإنه كان يحاسب على أجور الشحن كما لو كان البترول قادماً من خليج المكسيك .

ب- مرحلة نظام نقطي الأساس بخليج المكسيك والخليج العربي

أنهار نظام التسعير على أساس الوحيدة إثر تنبه البحرية البريطانية إلى الإرتفاع غير المبرر في أسعار البترول المورد إليها خلال الحرب العالمية الثانية، وتدخلت الحكومة البريطانية ومارست الضغط على الشركات التي لم تجد مفراً من الاعتراف بمنطقة الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط، وحدد سعر البترول في إيران في نفس مستوى السعر في خليج المكسيك، ولم يمضي وقت طويل حتى ضغطت الحكومة الأمريكية أيضاً على الشركات لتقبل بالفعل تحديد سعر النفط في السعودية في نفس مستوى السعر في خليج المكسيك ومنذ ذلك الوقت أصبح للأسعار المعلنة للبترول نقطتان أساس: خليج المكسيك والخليج العربي مع تعادل السعر في كلتا النقطتين، وكان مهني ذلك أنه من صالح الأسواق إلى المشرق من إيطاليا أن تستوفي احتياجاتها النفطية من الشرق الأوسط، في حين كان من مصالح الأسواق غربي إيطاليا أن تشتري النفط من نصف الكرة الغربي.

ج- مرحلة مشاركة الدول المنتجة في تحديد السعر

كانت الاتجاهات القومية وتزايد الوعي النفطي بالدول المنتجة وبالتالي ضغط الرأي العام على حكوماتها لتحسين من شروط التعامل في البترول ولتؤكد حقها في جني ثروتها النفطية، وكانت هذه العوامل من أهم دوافع سعي الحكومات إلى تنمية تأثيرها في الصناعة وبالأخص في الأسعار لتأثيرها المباشر على عائداتها، ثم جاء التخفيض في الأسعار من قبل الشركات العالمية للنفط عامي 1959 و1960 الأمر الذي دفع الدول المنتجة إلى إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) كجبهة موحدة للمنتجين، هدفها منع أسعار النفط من الإنخفاض مجدداً وعلى أن يتم تحديد السعر بالتشاور فيما بين الشركات وبين الدول المنتجة.

2- تسعير النفط بعد حرب أكتوبر سنة 1973

أدت حرب أكتوبر إلى تحول جذري في الصناعة البترولية ومن ثم تغيير في استراتيجيات التسعير في عام 1973 والذي أدى إلى رفع أسعار البترول لأول مرة بقرار منفرد من الدول المصدرة وإلى مستوى لم يسبق له مثيل ثم إعادة رفعه دورياً ومن بين أهم الأسباب التي دفعت إلى ذلك هو تفاقم معدل التضخم العالمي سواء في أسعار السلع المصنعة أو في أسعار المواد الأساسية مما عني تناقص القيمة الحقيقية للعائدات النفطية التي كانت الدول المصدرة تحصل عليها، بالإضافة إلى إتساع الفجوة ما بين الطلب والعرض العالمي من البترول خاصة بعد تطبيق

قرارات خفض الإنتاج والحظر البترولي من جانب الدول العربية اثناء حرب أكتوبر وبالتالي تفاقم أزمة الطاقة وتزايد القلق لدى الدول المستهلكة على امكان تامين احتياجاتها من النفط¹ ومن ثم ترتب على التطورات السابقة تغير أساسي في مفهوم السعر، بحيث تم الربط ما بين السعر المعلن والسعر السوقى، بحيث يتم التغير الأول تبعاً لتغيرات لثاني، وبالتالي ترك لعوامل العرض والطلب ان تحدث اثرها، أي أصبح سعر النفط يحدد بتلاقي عوامل العرض والطلب.

المبحث الثالث: تطورات أسعار النفط

شهد العالم مجموعة من الصدمات النفطية، والتي أثرت على الإقتصاد العالمي إنطلاقاً من تأثيرها على أسعار النفط العالمية والتي سيتم التطرق اليها بالتفصيل في هذا المبحث. **المطلب الأول: تقلبات أسعار النفط قبل عام 2000.**

عرفت أسعار النفط خلال هذه الفترة قبل سنة 2000 عدة تقلبات راجعة إلى أسباب إقتصادية وسياسية .. الخ، ويمكن اجمالها في النقاط التالية:
أولاً: الازمات النفطية قبل سنة 1990:²
1- الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 :

وكانت نتيجة إقدام الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار نفوطها والتي تمكنت من مضاعفة أسعار النفط إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى مستغلة النفط كاداة للضغط على الدول الكبرى، ونتيجة حرب عام 1973 اجتمع ممثلو دول من أعضاء اوبك في الكويت وقرروا زيادة أسعار النفط بجانب واحد بنسبة 70 % .

2- الأزمة النفطية الثانية سنة 1986:

وكانت مع إندلاع الثورة الايرانية ضد الحكم الشاه في سنة 1979 ، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع أسعار النفط مرة أخرى ، ووصل سعر البرميل إلى 36 دولار للبرميل الواحد سنة 1980 ، ثم بعد ذلك تابعت الأسعار في الإنحدار حتى وصلت إلى 27.5 دولار للبرميل سنة 1985.

3- الأزمة النفطية العكسية سنة 1986:

¹ د.محمد عفيف، تسويق البترول، مرجع سابق، ص 264.

² د.بوشلول السعيد ، محمد الامين مصباحي، انعكاسات الصدمة النفطية على اداء أسواق الاوراق المالية الخليجية، ورقة بحثية في مجلة رؤى الإقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر العدد 09، ديسمبر 2015، ص 108-109.

هذه الاخيرة كانت بفعل فاعل ويعمل منظم من وكالة الطاقة الدولية التي أعدت برنامجا لدولها لتخفيض إستهلاك الطاقة بشكل عام ،والنفط بشكل خاص وشجعت كل مصادر خارج الاوبك بما خفض إنتاج وتبعية صادرات نفط اوبك إلى نحو النصف، وبحلول عام 1986 هبط سعر برميل النفط إلى حافة 11.575 دولار أمريكي للبرميل رغم سعي الحرب العراقية الايرانية (1970-1988)، ومعه تحولت اربع من ست بلدان تشكل مجلس التعاون الخليجي في صافي دائنة إلى صافي مدينة .

ثانيا: تطور أسعار النفط الخام ودرجة تقلباتها خلال الفترة 1990-1999.

ظلت أسعار النفط خلال معظم فترة التسعينات تتراوح في حدود 20 دولار للبرميل الواحد، قبل أن تنخفض إلى ما يقارب 10 دولارات للبرميل في اواخر عام 1998، نتيجة للأزمة المالية الآسيوية التي أدت إلى تباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط ،والزيادة في الامدادات الاضافية من العراق التي دخلت السوق لأول مرة منذ حرب الخليج وهذا ما يظهر جليا في في الشرح التالي، الذي يبين أهم تطورات أسعار النفط الخام¹:

1- الفترة من 1990-1991 (الأزمة البترولية الرابعة) : لقد إرتفعت أسعار النفط خلال هذا العام من 20 دولار للبرميل في شهر جانفي إلى 34.3 دولار للبرميل في شهر أكتوبر، وما لبثت ان عادت إلى مستوى 26.2 دولار للبرميل في شهر ديسمبر والسبب الرئيسي وراء تلك القفزة الملحوظة هو توقف صادرات الكويت في عام 1990 ، وذلك نتيجة تعرض السوق البترولية العالمية في بداية التسعينيات إلى أزمة حادة ، تمثلت في حرب الخليج الثانية والتي إرتفعت الأسعار على اثرها في الاشهر الأولى للحرب حتى بلغت سقف 40 دولار للبرميل

2- عام 1992: إنخفضت الأسعار بنسبة 8.8% (3.7 دولار للبرميل) مقارنة بعام 1990 لتستقر عند مستوى 18.5 دولار للبرميل ، ويعود ذلك لوصول إنتاج بلدان أوبك إلى أعلى مستوى له منذ عقد مضى وهو 25.3 مليون ب/ي.

3- سنتي (1993-1994): إنخفضت الأسعار بمقدار 2 و 3 دولار للبرميل ، مقارنة بمستوى عام 1992 لتصل إلى 16.3 و 15.5 دولار للبرميل على التوالي .

4- سنتي (1995-1996): إرتفع متوسط أسعار النفط من 17 دولار للبرميل من عام 1995 إلى 20.2 دولار للبرميل في عام 1996، وما لبثت ان عاودت ان عاودت الإنخفاض لتصل إلى 18.8 دولار للبرميل في عام 1997 ، وقد كان للنمو القومي في الإقتصاد الأمريكي واقتصادات بعض الدول الآسيوية الاثر الواضح على الأسعار ، حيث صاحب ذلك النمو إرتفاعا في إستهلاك النفط بنحو 3.5 مليون برميل في اليوم ، وإستأثر طلب البلدان النامية بحوالي 63% من الزيادة في الطلب اي بحوالي 2.2 مليون برميل في اليوم .

5- سنتي (1997-1998) (الأزمة النفطية 1998 الأزمة الآسيوية): إنهارت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها نتيجة الأزمة الآسيوية في سنة 1998 وقدرت ب 10 دولار للبرميل في ديسمبر، وقد ساهم في وصول

¹ عبد الفتاح دندي، تطور أسعار النفط الخام ودرجة تقلباتها في مستوياتها، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 140 السنة، 2012، ص 25.

الأسعار إلى ذلك الحد قيام دول الاوبك في ديسمبر منعام 1997 برفع حصصها الإنتاجية بحوالي 2.5 مليون برميل في اليوم اي بنسبة 10% ويعد ذلك اعلى زيادة سنوية منذ عام 1988، لتصل إلى 27.5 مليون برميل في اليوم إعتباراً من الأول من جانفي 1998 ،ومنذ عام 1998 قامت بلدان الاوبك بتبني استراتيجية تحقيق التوازن في السوق النفطية ،وكان الهدف الرئيسي من هذه الإستراتيجية هو رفع الأسعار بعد الانهيار الكبير الذي شهدته مستوياتها إبان الأزمة الآسيوية¹ التي شهدتها الأسواق المالية لدول جنوب شرق اسيا عند انهيار كبير منذ يوم الاثنين 1997/10/2 والذي اطلق عليه بيوم الاثنين المجنون حيث بدأت الأزمة في تيلندا ثم انتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة حينما سجلت أسعار الاسهم فيها معدلات منخفضة بشكل حاد"، والوصول بها إلى مستويات معقولة تلقى القبول من قبل الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء.

وفيما يتعلق بتقلبات الأسعار خلال هذه الفترة ،تجدر الإشارة إلى ان مصطلح تقلب الأسعار بشكل عام يستخدم لوصف تقلبات الأسعار لسلعة ما يقاس ،ويقاس ذلك التقلب بنسبة الفروقات اليومية اوالاسبوعية في أسعار السلع الأساسية ،فالسوق المتقلبة تعرف بدرجة الاختلاف في الأسعار وليس بمستوياتها، ومن الناحية النظرية وبما ان السعر دالة في العرض والطلب فذلك يعني ان التقلب هو نتيجة لاوضاع العرض والطلب السائد في السوق .

المطلب الثاني: تقلبات أسعار النفط بعد سنة 2000

حيث سيتم التعرض إلى أهم تطورات الأسعار وأسبابها المفسرة لها في الإقتصاد العالمي بعد سنة 2000.

أولاً- تطور أسعار النفط الخام ودرجة تقلباتها خلال الفترة من 2000-2011.

تميزت هذه الفترة عن سابقتها ب بروز الحوار بين الدول المنتجة والدول المستهلكة بالإضافة إلى ان الفترة من جانفي 2000 إلى ديسمبر 2011 شهدت تطورات ملحوظة في مستويات أسعار النفط الخام، حيث إرتفع من 27.6 دولار للبرميل عام 2000 إلى 107.6 دولار للبرميل في شهر سبتمبر من عام 2011 ،اي بمعدل نموسنوي بلغ حوالي 13.2%،والجول التالي يبين ذلك :

وأهم تطورات أسعار النفط الخام واسباب ذلك يمكن استخلاصها من الجدول كما يلي:

1- سنة 2000 :إرتفعت أسعار النفط بنحو 10 دولارات للبرميل في عام 2000 مقارنة بعام 1990

لتصل إلى 27.6 دولار للبرميل بفضل النمو القوي في الطلب العالمي على النفط والإنخفاضات التي شهدتها الامدادات النفطية من بلدان اوبك ،حيث ان الدول² غير الصناعية هي المسؤولة عن كل زيادة في الإستهلاك وكان الطلب على النفط في الدول النامية في منطقة حوض المحيط الهادي والصين مسؤولاً عن نحو 50% من الزيادة.

¹ دونالد ماشيسون، الازمات المالية في الأسواق الناشئة، مجلة التمويل والتنمية، FMI، المجلد 36، العدد 3، جوان 1999، ص 29.

² مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أسواق الطاقة الآسيوية الديناميات والاتجاهات، الطبعة الأولى، ابوظبي، 2005، ص 83.

2- سنة 2001: إنخفضت الأسعار خلال هذا العام بمقدار 4.5 دولار للبرميل أي بنسبة إنخفاض بلغت 16.3% لتصل إلى 23.1 دولار للبرميل، ويعزى ذلك الإنخفاض إلى إنخفاض الطلب الأمريكي على النفط نتيجة للأداء الإقتصادي الضعيف، والامدادات المتزايدة من من بلدان الاوبك، وقد إنخفضت الأسعار بشكل واضح مع أحداث 11 سبتمبر من نفس السنة.

3- سنة 2002: مع بداية هذا العام أخذت الأسعار في الإرتفاع بشكل تدريجي لتصل إلى مستوى 29.5 دولار للبرميل في شهر ديسمبر، مدفوعة بعدد من العوامل منها خفض الامدادات من بلدان الاوبك وخارجها، وحالة الإستقرار التي تمر بها مرحلة الشرق الاوسط والاضطرابات في فنزويلا، ومنذ ذلك التاريخ أخذ المتوسط السنوي لأسعار النفط في الإتجاه نحو الإرتفاع بشكل ملحوظ.

4- سنة 2003: واصلت أسعار البترول الإرتفاع حيث بلغت هذا العام 28.2 دولار للبرميل، وذلك¹ رغم غزو العراق من قبل القوات الأمريكية في اذار 2003، وقد تزامن ذلك مع اضطرابات سياسية في عدد من دول الاوبك فقد حدث اضراب شامل في فنزويلا في بداية عام 2003، وقد اوقف ذلك الاضراب معظم الصادرات النفطية الفنزويلية، وتبع ذلك اضرابات قبلية في نيجيريا وأدى ذلك إلى فقدان حوالي 300 برميل في اليوم من صادرات الاوبك، ووقعت بعد ذلك حرب العراق التي ادت إلى وقف تصدير نفطه لاشهر عديدة، وعلى الرغم من ذلك إستمر سعر البرميل في الإرتفاع.

4- سنة 2004 (ثورة أسعار البترول ابتداء من 2004): تضاعفت مستويات الأسعار تقريبا في عام 2004 بالمقارنة مع عام 2003، وإستمرت في صعودها التاريخي في أسواق النفط العالمية، اذ بلغ سعر برميل النفط وقتئذ في 2004/07/28 حوالي 43 دولار للبرميل الواحد، وهو أعلى معدل وصله النفط الخام منذ قبل 13 عام عندما اقدم العراق على احتلال الكويت عام 1990² وقد شهدت هذه السنة عدة احداث ساهمت في إرتفاع الأسعار أهمها³:

- أ- الإضطرابات السياسية في نيجيريا واستهداف عمال النفط كل هذا أدى إلى خفض الإنتاج بنحو 10%.
- ت- المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية يوكوس بسبب حجم الضرائب المفروضة عليها ماسأهم في وقف إنتاجها الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23% أي قرابة 8.3% للبرميل.
- ث- الاضطرابات السياسية في كل من فنزويلا والعراق.

¹ د. سمير التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2008، ص 23.

² ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية 2004، الجزائر، ص 17.

³ طارق بن قسبي، زهرة فرحاني، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية واثرا على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-

2013، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر السياسات الإستخدامية للنوارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القُطرية وتأمين الإحتياجات الدولية،

معسكر، 2015، ص 4.

الفصل الثاني: تطورات السوق النفطية العالمية وتأثيرها على الاقتصاديات العربية

- ج- اعصار ايفان في خليج المكسيك والتخوف من قدوم شتاء بارد.
- ح- تزايد معدلات النمو الاقتصادي العالمي في امريكا واروبا ،الصين ،الهند، ودول جنوب شرق اسيا وغيرها.
- خ- إرتفاع نشاط المضاربات على النفط نتيجة التخوف من انقطاع امدادات البترول لاي سبب من الأسباب المذكورة ،وقد لعب عامل المضاربة في الأسواق الأجلة دورا فعالا في لعبة إرتفاع الأسعار.
- ومنذ هذا العام أصبحت ظاهرة إرتفاع أسعار النفط مرتبطة بزيادة الطلب على النفط وليس للنقص في الإنتاج كما حدث ابان الصدمة النفطية الأولى والثانية.
- 5- سنة 2005: وصلت الأسعار أعلى مستوياتها في سبتمبر من عام 2005 إلى 54.6 دولار للبرميل ، أي بنسبة زيادة هي الأعلى اذ بلغت 41% مقارنة بالعام السابق، وتعزى اسباب صعود الأسعار في هذه الفترة الـ
العوامل التالية¹:
- أ- قيام روسيا بايقاف امدادات الغاز إلى اكرانيا وهي أول بادرة من نوعها تسجل في مجال إستخدام صادرات الطاقة لإعتبارات سياسية وللضغط على دول أخرى، واعتبرت ذلك مؤشرا سلبيا.
- ب- نشوب النزاع المسلح في نيجيريا، والذي لم تزل اثاره مستمرة حتى الان.
- ت- تصاعد مشكلة الملف النووي الايراني.
- ث- إستمرار الاضرابات السياسية والامنية في العراق وهبوط معدلات التصدير منه
- 6- سنة 2006 : في هذا العام وخلال جزء كبير من الاشهر لامست أسعار النفط مستوى 70 دولار للبرميل الواحد.
- 7- سنة 2007: وصلت معدلات الأسعار إلى 69 دولار للبرميل وكانت هذه السنة بداية بوادر ظهور الأزمة المالية.
- 8- سنة 2008 : خلال الربع الأول من عام 2008، بلغت الأسعار مستويات قياسية لم تشهدها من قبل حيث تخطت عتبت 100 دولار للبرميل في شهر مارس ،لتأخذ منحى مغاير خلال الاشهر الاخيرة من العام ،ليصل معدنها الشهري إلى اقل من 40 دولار للبرميل ليصل بذلك معدلها السنوي إلى 94 دولار للبرميل ، ويعود التذبذب الحاد الذي شهدته الأسعار على مدار عام 2008 بشكل أساسي إلى الأزمة المالية العالمية التي خيمت² على النظام المالي العالمي منذ شهر فبراير من عام 2007 حيث كانت أزمة تعثر المصارف العالمية لمواجهة طلبات السيولة نتيجة لسلسلة من الخسائر المترتبة عن عجوزات الرهونات العقارية وما تمخض عنه من انعدام ثقة المستثمرين في المؤسسات المالية والتي القت بظلالها على الأسواق النفطية بشكل عام.

¹ عبد الحي زلوم، وآخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، مرجع سابق، ص 51.

² د. عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية المتعثرة (أزمة الرهن العقاري الأمريكية)، الدار الجامعية الاسكندرية، 2012، ص 194.

9-سنة 2009: في هذا العام أخذت معدلات الأسعار في الإنخفاض ليصل المعدل السنوي إلى 61 دولار للبرميل، مسجلا بذلك إنخفاضا بمقدار 33 للبرميل دفعة واحدة مقارنة بمعدل عام 2008، على الرغم من إنخفاض الطلب وتراكم المخزون النفطي العالمي، ويعزى ذلك إلى مرور الإقتصادات العالمية بأسوأ ركود عرفته منذ ثلاثينيات القرن الماضي نتيجة للأزمة المالية العالمية .

10-الفترة من عام (2010-2011): أدت برامج التحفيز الإقتصادي التي إعتمدتها دول عديدة من العالم إلى إنتعاش إقتصادي والذي إنعكس بدوره بشكل إيجابي على تحفيز الطلب على النفط إلى معاودة إرتفاع معدلات الأسعار ليصل في سنة 2010 إلى 77.4 دولار للبرميل ،ومعدل التسعة أشهر الأولى من عام 2011 إلى 107.3 دولار للبرميل وهو أعلى معدل سنوي وصله الأسعار على الإطلاق ،والعامل الآخر الذي ساهم في إرتفاع الأسعار هو الإجماع الذي تولد لدى معظم البلدان المنتجة والمستهلكة على حد سواء ،وعلى ضرورة ان تكون الأسعار مناسبة بشكل يضمن اجتذاب الاستثمارات الضرورية لصناعة النفط من جهة وعدم تأثيرها سلبا على النمو الإقتصادي العالمي من جهة أخرى.

ثانيا :تطور أسعار النفط الخام ودرجة تقلباتها خلال الفترة 2012-2015

1-سنة 2012: بلغ المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك ذروته عام 2012 عندما وصل إلى 109.5 دولار للبرميل، مسجلا بذلك نسبة بإرتفاع بلغت 79.3% مقارنة بمستوياته عام 2009¹ .

2-سنة 2013: تميزت أسعار النفط العالمية خلال هذا العام بحالة من الإستقرار النسبي برغم إنخفاضها، ولأول مرة منذ عام 2009 وان كان بدرجة متواضعة، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات الاوبك ضمن نطاق محدود ما بين حوالي 101 و109 دولار للبرميل خلال معظم ايام السنة، وبلغ المتوسط السنوي للسلة 105.9 دولار للبرميل خلال العام منخفضا بمقدود 3.6 دولار للبرميل ،اي ما يعاد نسبة إنخفاض 3% بالمقارنة مع 2012، وتمثلا أهم العوامل الرئيسية التي اثرت في حركة أسعار النفط خلال العام كما يلي:²

أ-يعتبر نجاح استغلال مصادر النفط والغاز غير التقليدية في الولايات المتحدة وما ادت اليه من زيادة كبيرة في اجمالي إنتاجها النفطي وتحقيق زيادة صافية في الامدادات النفطية لمجموعة دول خارج اوبك تفوق مليون برميل في اليوم خلال عام 2013، وهي احد أهم العوامل التي نتجت عن وفرة في امدادات النفط العالمية وتوسيع في الطاقة العالمية ،وما يعني ذلك من الحد في إرتفاع مستويات الأسعار خلال العام.

ت-كان لجهود منظمة الاوبك وقراراتها الخاصة بالمحافظة على إنتاجها من دون تغيير دورا هاما في توازن سوق النفط واستقرارها ،كما عملت بعض دول المنظمة فرادى جاهدة للتعويض عن التخفيض الذي حصل في إنتاج

¹علي رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية ،مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الثامن والثلاثون، العدد 141، سنة 2012، ص5

²تقرير الامين العام، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول اوبك، العدد 2013، 40، ص 46-47.

الفصل الثاني: تطورات السوق النفطية العالمية وتأثيرها على الإقتصاديات العربية

بعض الدول المنتجة الأخرى لتفادي نقص الامدادات في السوق، وبالتالي ساهمت دول اوبك في تلبية الطلب العالمي على النفط وانباء السوق العالمية مزودة بامدادات وفيرة خلال العام، ويعد ذلك عاملا حاسما وراء حالة الاستقرار النسبي التي اتسمت بها السوق خلال العام.

ث- التطورات الجيوسياسية التي نتجت عن تخفيض كبير في إنتاج بعض الدول العربية بالمنطقة، وبعض الدول المصدرة للبتروال الأخرى، الا ان قيام بعض الدول المنتجة الأخرى التي لديها طاقة إنتاجية اضافية قد ساهمت في استقرار السوق العالمية البترولية، وبقاء الأسعار في معدلاتها المقبولة.

ج- التعافي الإقتصادي العالمي وان كانت بمعدلات لا تزال متواضعة خلال العام الا انه ذو اثر ايجابي في الطلب العالمي على النفط، ويعتبر عاملا داعما للأسعار.

ح- حركة أسعار صرف الدولار (عملة تسعير النفط في السوق العالمية) مقابل العملات الرئيسية مثلا: اعتبر السعر النسبي لسعر صرف الدولار مقابل اليورو واحد العوامل وراء إرتفاع أسعار اوائل العام.

خ- كان للمضاربات دورا محدودا نسبيا، وبخاصة خلال النصف الثاني من العام، في ظل طبيعة العوامل الجيوسياسية السائدة وكفاية الامدادات النفطية العالمية خلال العام.

د- عوامل موسمية لها علاقة بالطقس، خاصة وأن العام بدأ بطقس بارد نسبيا في معظم الدول في نصف الكرة الشمالي مما كان له تأثير على الأسعار، وهناك اجماع بان النصف الثاني قد شهد تعافيا في الطلب على النفط على أسس موسمية ايضا.

3- سنة 2014 (الصدمة النفطية الاخيرة): إنخفضت أسعار النفط بمقدار النصف في الربع الاخير من

نفس العام وسيتم ادراج أهم التقلبات في هذا العام بالتطرق إلى سعر النفط الخام في كل شهر على حدى:
أ- جانفي: شهد المعدل الشهري لأسعار سلة خامات اوبك خلال شهر جانفي من سنة 2014 تراجعاً بمقدار 3 دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، اي بنسبة 2.7 % ليصل إلى 104.7 دولار للبرميل مسجلا تراجعا بنحو 4.6 دولار للبرميل، اي بنسبة 4.2 % مقارنة بمعدله المسجل خلال الشهر المماثل من العام الماضي¹.

ب- فيفري: شهد المعدل الشهري لأسعار سلة خامات اوبك خلال شهر فيفري من سنة 2014 إرتفاعاً بمقدار 0.7 دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، اي بنسبة 0.7 % ليصل إلى 105.4 دولار للبرميل مسجلا إرتفاعاً بنحو 1.3 دولار للبرميل، اي بنسبة 6.6 % مقارنة بمعدله المسجل خلال الشهر المماثل من العام الماضي². وقد كان لبرودة الطقس وانقطاع الامدادات والعوامل الجيوسياسية الأخرى دورا رئيسيا في إرتفاع أسعار النفط خلال شهر فيفري من نفس السنة.

¹ اوابك، تنمية الموارد البشرية في الصناعات البترولية العربية، نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروال، العدد 3، مارس 2014، ص 18.

² نفس المرجع .

ج-مارس: شهد المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك خلال شهر مارس من سنة 2014 تراجعاً بمقدار 1.2 دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، أي بنسبة 1.1 % ليصل إلى 104.2 دولار للبرميل مسجلاً تراجعاً بنحو 2.2 دولار للبرميل، أي بنسبة 2.1 % مقارنة بمعدله المسجل خلال الشهر المماثل من العام الماضي، فلقد كان للتوترات الجيوسياسية دوراً رئيساً في إنخفاض أسعار البترول في مارس¹.

د-أفريل: شهد المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك خلال شهر أفريل من سنة 2014 ارتفاعاً بمقدار 0.1 دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، أي بنسبة 0.1 % ليصل إلى 104.3 دولار للبرميل مسجلاً ارتفاعاً بنحو 3.2 دولار للبرميل، أي بنسبة 3.2 % مقارنة بمعدله المسجل خلال الشهر المماثل من العام الماضي وقد كان للتحسن في هوامش التكرير، وعودة بعض المصافي للعمل بعد الصيانة دوراً رئيساً في ارتفاع الأسعار في شهر أفريل².

ذ-ماي: شهد المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك خلال شهر ماي من سنة 2014 ارتفاعاً بمقدار 1.2 دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، أي بنسبة 1.1 % ليصل إلى 105.4 دولار للبرميل مسجلاً ارتفاعاً بنحو 4.8 دولار للبرميل، أي بنسبة 4.8 % مقارنة بمعدله المسجل خلال الشهر المماثل من العام الماضي، وقد كان لتعافي الطلب وتفاقم المخاوف بشأن الامدادات نتيجة الاوضاع السياسية في اوكرانيا دوراً رئيساً في ارتفاع الأسعار خلال شهر ماي³.

ر-جوان: شهد المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك خلال شهر جوان من سنة 2014 تراجعاً بمقدار 4.9 دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، أي بنسبة 4.6 % ليصل إلى 100.8 دولار للبرميل مسجلاً تراجعاً بنحو 6.8 دولار للبرميل، أي بنسبة 6.3 % مقارنة بمعدله المسجل خلال الشهر المماثل من العام الماضي⁴.

ز-جويلية: شهد المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك خلال شهر جويلية من سنة 2014 تراجعاً بمقدار 2.3 دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، أي بنسبة 2.1 % ليصل إلى 105.6 دولار للبرميل مسجلاً

¹أوابك، افاق الاكتشافات النفطية في المنطقة العربية في ظل تطورات الطاقة في العالم، نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 5، ماي 2014، ص 24.

²أوابك، صناعة الببتروكيماويات في الدول الاعضاء الحاضر والمستقبل، نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 6، جوان 2014، ص 26.

³أوابك، صناعة الغاز الطبيعي في الدول العربية الواقع والافاق، نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 7، جويلية 2014، ص 14.

⁴أوابك، الغاز الطبيعي، نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 10، أكتوبر 2014، ص 26.

تراجعا بنحو 1.2 دولار للبرميل، أي بنسبة 1.1 % مقارنة بمعدله المسجل خلال الشهر المماثل من العام الماضي¹

س-أوت: شهد المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك خلال شهر أوت من سنة 2014 تراجعا بمقدار 4.9 دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، أي بنسبة 4.6 % ليصل إلى 108 دولار للبرميل مسجلا تراجعا بنحو 6.8 دولار للبرميل، أي بنسبة 6.3 % مقارنة بمعدله المسجل خلال الشهر المماثل من العام الماضي².

ش-سبتمبر: شهد المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك خلال شهر سبتمبر من سنة 2014 تراجعا بمقدار 4.8 دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، أي بنسبة 4.7 % ليصل إلى 96.0 دولار للبرميل مسجلا تراجعا بنحو 12.7 دولار للبرميل، أي بنسبة 11.7 % مقارنة بمعدله المسجل خلال الشهر المماثل من العام الماضي وهو أقل مستوى له منذ ما يزيد عن عام ونصف وقد كان لوفرة الامدادات وضعف الطلب وخاصة باسيا وحوض الاطلنطي دورا رئيسيا في تراجع الأسعار خلال شهر سبتمبر وفي الوقت ذاته كان لضعف البيانات الإقتصادية لكلا من اوروبا والصين وإرتفاع الدولار مدعوما بتوقعات تحسن الإقتصاد الأمريكي والصيانة الموسمية لمصافي الكير دورا في حدو هذا التراجع³.

ه-أكتوبر: شهد المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك خلال شهر أكتوبر من سنة 2014 تراجعا بمقدار 10.9 دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، ليصل إلى 85.1 دولار للبرميل مسجلا تراجعا بنحو 21.6 دولار للبرميل % مقارنة بمعدله المسجل خلال الشهر المماثل من العام الماضي.

و-نوفمبر: شهد المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك خلال شهر سبتمبر من سنة 2014 تراجعا بمقدار 9.5 دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، أي بنسبة 11.2 % ليصل إلى 75.6 دولار للبرميل مسجلا تراجعا بنحو 29.4 دولار للبرميل، أي بنسبة 28 % مقارنة بمعدله المسجل خلال الشهر المماثل من العام الماضي وهو أقل مستوى له منذ شهر أكتوبر 2010⁴.

ي-ديسمبر 2014: شهد المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك خلال شهر ديسمبر من سنة 2014 تراجعا بمقدار 16.1 دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، أي بنسبة 21.3 % ليصل إلى 59.5 دولار

¹أوبك، الشركات العربية المنبثقة عن منظمة الاوابك ودورها في تعزيز التعاون العربي المشترك في مجال الطاقة، نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 8-9، أوت سبتمبر 2014، ص 24.

²أوبك، الغاز الطبيعي، نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 10، أكتوبر 2014، ص 26.

³مؤتمر الطاقة والتعاون العربي، أوبك، نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 11، نوفمبر 2014، ص 20.

⁴أوبك، الاجتماع الثالث والتسعين لمجلس وزراء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 1، جانفي 2015، ص 30.

للبرميل مسجلا تراجعاً بنحو 48.2 دولار للبرميل، أي بنسبة 44.8 % مقارنة بمعدله المسجل خلال الشهر المماثل من العام الماضي وهو اقل مستوى له منذ شهر ماي 2009¹.

4- سنة 2015: إنخفضت أسعار النفط العالمية بشكل كبير يقترب من 50% مقارنة بالعام السابق، حيث وصل سعر سلة خامات أوبك إلى 49.5 دولار/ برميل، وسعر خام برنت إلى 52.4 دولار / لبرمي، وسعر خام غرب تكساس إلى 48.7 دولار / برميل، وهي أقل مستويات لها منذ عام 2004. ويعزى هذا الانخفاض إلى مجموعة من العوامل المتشابهة معظمها له علاق بأساسيات السوق، اما على جانب العرض، إرتفعت الإمدادات من خارج منظمة الاوبك وبخاصة إمدادات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري، إضافة إلى ذلك تزايد الإنتاج الكندي من رمال القار وتوصلت دول أوبك إلى إتفاق بشأن الإبقاء على مستويات الإنتاج دون تخفيض بهدف الحفاظ على حصتها السوقية . أما على جانب الطلب قامت العديد من الدول الآسيوية بتخفيض الدعم المقدم للطاقة، مما نتج عنه انخفاض الطلب المحلي بسبب إرتفاع الأسعار المحلية للطاقة، وذلك كخطوة من هذه الدول لمواجهة تباطؤ النمو الإقتصادي وتدهور قيمة عملاتها محلية، كما إنخفض طلب مجموعة الدول الصناعية على النفط نتيجة توقع إنخفاض معدل النمو الصناعي في هذه الدول ومن ثم إنخفاض الطلب على مدخلات الإنتاج ومنها النفط الخام، وإرتفع سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى مدعوم بتوقعات تحسن الإقتصاد الأمريكي .

المطلب الثالث: أسباب إنخفاض أسعار النفط في سنة 2014.

بشكل عام تتسم أسعار السلع الأساسية بالتقلبات، وينطبق ذلك على أسعار النفط التي ليست بمنأى عن ذلك، لكن مسيرة حركة أسعار النفط وتقلباتها الحادة خلال السنوات الأخيرة فتحت باب الجدل حول الدوافع المؤثرة على حركة الأسعار .

أولاً: العوامل المؤثرة على أسعار النفط

انطلاقاً من المطلب الثاني السالف الذكر يمكن إستنتاج وإجمال أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط إرتفاعاً وإنخفاضاً في²:

1- الإضطرابات السياسية:

تمثلت مجملها في حرب العراق التي كان لها دور سلبي في ما يتعلق بالخطط الموضوعية إستناداً إلى انه بلد غني بالنفط، بالإضافة إلى ما يحدث في فنزويلا التي يرلسها شافيز ذوالعلاقت السيئة مع الولايات المتحدة الأمريكية،

¹ أوبك، التغيرات الحالية في أسواق الطاقة، نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 2، فيفري 2015، ص 30.

² بتصرف من الطالبة بالاعتماد على د. عبد الحي زلوم، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، مرجع سابق ص 55-63.

وتحدياته المتكررة من حين إلى آخر، وهي أحداث لها دور كبير في الاضطرابات النفطية، لاسيما ان فنزويلا تملك ثمان مصافي كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تستود نحو 60% من إستهلاكها النفطي، علما ان الدول الخمس الرئيسية التي تعتمد عليها امريكا في وارداتها النفطية هي المكسيك، فنزويلا، نيجيريا، كندا والسعودية، ومن ثم فان أي إضطراب في الدول المنتجة سيؤثر عليها بالتأكيد، أما النفطة الرئيسية والتي لعبت دورا هاما في زيادة الأسعار فتدور حول امريكا التي تمثل المستهلك الرئيسي للنفط، وبالتالي فان ما يحدث في امريكا سيكون له التاثير الأول والأكبر .

2- العوامل الجوية :

وتمثلت في الاعاصير والزلازل، وغير ذلك كونها تحدث نقص في الإنتاج النفطي، عن طريق تدمير لعديد من منشآت الإنتاج وابراج الحفر، ومثال ذلك اضرار كاترينا في امريكا، بالإضافة إلى ما يحدث بين حين وآخر في بعض مواسم الشتاء القارسة البرودة والتي تؤثر على إرتفاع الأسعار.

3- المضاربات في الأسواق النفطية:

وهي ظاهرة بدأت تظهر في عشر سنوات الأخيرة، لأن المتعاملون في هذه الأسواق لا يكتثرون بالسعر الحقيقي، بل بالصعود والهبوط للنفط كل ذلك من أجل المضاربة وهي أمور تؤثر على أسعار النفط .

4- تحدث أحيانا بعض التوقعات في التصدير أو الإنتاج لأسباب شتى كأعمال التخريب والحرائق ومنشآت الإنتاج أو التصدير وكذلك الاضرابات العمالية في بعض المناطق، مثل نيجيريا والبرازيل... الخ، وهي عموما تؤثر على الأسعار.

5- المخزون النفطي الأمريكي كونها تصدر أسبوعيا إصدارين تقريرين من جهتين رئيسيتين في الولايات المتحدة هما المعهد الأمريكي للبترول ووزارة الطاقة الأمريكية، لتحديد المخزون النفطي الخام، المشتقات النفطية، ومن ثم فان أسعار النفط تتبدل تبعا للارقام التي ترد في التقريرين وهكذا يتولى الصعود والنزول اسبوعيا.

6- مصلحة شركات النفط أن ترفع من أسعار النفط لاسيما كلما حان الوقت لتسعير وتأمين مخزوناتهما كونها تدفع ضرائب على جزء كبير من ارباحها، لان الحديث يكثر حول أسعار المشتقات النفطية في العالم وإرتفاعها الكلي، حيث ان 80% من أسعار البنزين والمشتقات الأخرى تذهب إلى الضرائب، وبالتالي فان القيمة الحقيقية لجالون النفط لا تتجاوز 18% من السعر المعلن للمستهلك.

7- بالإضافة إلى جملة من الأسباب التي تؤثر على العرض والطلب النفطي، إلا أن الدول لمنتجة للبترول تصر على أن سبب الإرتفاع لا تتصل بالعرض والطلب بل هناك عرض كاف يغطي كل الطلب، وأنه لا يوجد مشتري في العالم لا يستطيع الحصول على ما يحتاجه من النفط ولكن بسبب ما تم ذكره سالفا بالإضافة إلى اسباب أخرى تعزى أساسا لبلبلات المضاربين ،

8- وأمور أخرى منها أسعار الدولارات (سيتم التطرق إليها بالتفصيل في الفصل الثالث)، حيث أنه من المعروف أن النفط يسعر بالدولار ، وتتلقى دول النفط عوائده بهذه العملة أو ما يعادلها، ولذا فإن أي تغير في سعر صرف الدولار سيؤثر حتما على القدرة الشرائية ، كما ان انخفاض الدولار انما يعني نفطا ارخص في اوروبا واسيا، ولا ريب ان امريكا استفادة نتيجة تنافسيتها في الصادرات وجلب السياح، وهؤلاء وحدهم ضحوا في العالم 2008 نحو 96 مليار دولار امريكي، كما اسهم لجوء البنك المركزي الأمريكي إلى تخفيض أسعار الفائدة في إرتفاع أسعار النفط ¹.

ثانيا: أسباب الصدمة النفطية الخامسة لعام 2014

إنخفضت أسعار النفط أكثر من النصف منذ أواسط عام 2014 حتى بداية عام 2015 ، وإنخفضت أسعار المعادن الأخرى أيضا، ولكن بأقل حدة وهي عادة ما تتفاعل مع النشاط الإقتصادي العالمي، وفي هذا الأمر دلالة على أن عوامل خاصة بسوق النفط هي التي أدت إلى إنخفاضه على نحو حاد، ولقد تصافرت عدت عوامل أدت إلى الإنخفاض الحالي الذي نشهده في أسعار النفط، وهي متعلقة بالعرض والطلب، وبموامل توقعات مستقبلية ونفسية، وجيوسياسية أيضا.

أ-عوامل العرض والطلب :

باختصار شديد، بعد نحو عقد ونصف العقد من الزمن من إنحيار الأسعار منذ أواسط الثمانينيات من القرن العشرين، بدأت الأسعار في الإرتفاع منذ عام 2002، بسبب صعود الصين والهند وغيرها من دول شرق آسيا كما يوضحه الشكل التالي ،وبقية مرتفعة خلال معظم العقد الماضي (أكثر من 100 دولار بالنسبة إلى البرميل الواحد منذ عام 2010) وذلك لسببين أساسيين، هما إرتفاع الطلب في دول مثل الصين، ونقص الامدادات من دول كانت مضطربة سياسيا في الشرق الاوسط، كالعراق، وليبيا.، ونظر إلى تأخر استجابة العرض للطلب حينئذ، أدى ذلك إلى إرتفاع الأسعار. ولكن في الوقت نفسه كانت ثمة متغيرات تجري بسرعة تحت السطح. فإرتفاع الأسعار خلال العقد الماضي أدى إلى تحفيز الاستثمارات لإستخراج النفط من مكامن كان يصعب إستخراجه منها من قبل بسبب إرتفاع التكلفة، ونعني بذلك تحديد النفط الصخري في الولايات المتحدة والنفط الرملي في كندا ²

في الوقت نفسه بدء الطلب العالمي للنفط يتراجع بسبب الركود الإقتصادي في منطقة اليورو، والتباطؤ في الصين وآسيا، والتحسين في تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في الدولة المتقدمة مثل الولايات المتحدة، إضافة إلى معاودة الإنتاج والامدادات من كل من العراق وليبيا.

¹ د. هشام الخطيب، وآخرون، العرب والمرحلة الاقتصادية الجديدة، الطبعة الأولى، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، 2009، ص 43.

² خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتبوع الإقتصادي في دول مجلس التعاون، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، أوت 2015، ص 4

وفي أواسط عام 2014 بدأت زيادة العرض تظهر في الأسواق، وأخذ العرض العالمي يتزايد على نحو أكبر من الطلب¹. وفي سبتمبر بدأت الأسعار في الانزلاق، وكانت الأسواق تتوقع أن تخفض أوبك (وهي تنتج 40% من الإنتاج العالمي) إنتاجها لتعادل العرض العالمي للطلب، ولكنها لم تفعل شيئاً في اجتماعها في نوفمبر، وامتنعت المملكة العربية السعودية عن التخلي عن حصتها في الأسواق، وأبقت أوبك على سقف إنتاجها عند 30 مليون برميل يومياً وكان ذلك مفاجئاً للأسواق، فأدى ذلك إلى تهاوي الأسعار ليوصل النفط برنت انهيته من 80 إلى 60 دولار بالنسبة إلى البرميل الواحد في ديسمبر من عام 2014، ثم ليصل إلى ما دون 50 دولار في جانفي 2015.

ويبدو أن حالة عدم الاستقرار التي إكتنفت منطقة الشرق الأوسط منذ إنفجار ثورات الربيع العربي أبقت الأسعار مرتفعة فترة أطول مما ينبغي بموجب حقائق قوى العرض والطلب على أرض الواقع، فلما إستقرت إمدادات النفط نسبياً من المناطق المضطربة سياسياً في الشرق الأوسط، بدت الزيادة في المعروض من النفط في الأسواق مفاجئة فأدى ذلك إلى هبوط حاد في الأسعار في السوق النفطي.

ب- قناة التوقعات المستقبلية²:

إضافة إلى عاملي العرض والطلب كانت ثمة قناة التوقعات المستقبلية بشأن الوضع العام للسياسة النقدية في الولايات المتحدة وتأثيره في أسعار النفط والمعادن. فخلال العقد الماضي تنامي إستخدام النفط بوصفه مالياً للمضاربة به في أسواق المال. وفي ظل التوقعات حول رفع أسعار الفائدة (من منطقة الصفر) في الولايات المتحدة والخروج من السياسة النقدية التوسعية غير التقليدية التي اتبعها الإحتياطي الفدرالي الأمريكي منذ انفجار الأزمة المالية العالمية عام 2008، مع بقاء أسعار الفائدة منخفضة في مناطق رئيسة من العالم؛ كمنطقة اليورو، واليابان، فإن ذلك يؤدي إلى أمرين؛ أحدهما توجيه رؤوس الأموال والمحافظ الاستثمارية نحو الاستثمار في الأصول المالية مثل أذونات الخزينة وسنداتهما، والآخر إرتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي وهوما يضعف الطلب في مناطق مستهلكة رئيسة متعلقة بالعالم مثل منطقة اليورو واليابان.

وفي الأخير فانه بالنسبة إلى إنخفاض أسعار النفط، يمكن إجمال العوامل المتعلقة بالعرض في النقاط التالية:

- أدى إنتاج الولايات المتحدة وحدها فقط للنفط الصخري إلى زيادة مقدارها 4 ملايين برميل يومياً منذ عام 2008.
- وجود مناطق مضطربة سياسياً في الشرق الأوسط (العراق وليبيا) والتي مازالت تسعى لرفع إنتاجها من النفط.
- تغير في إستراتيجية أوبك نحو استهداف الحصص بدلاً من استهداف الأسعار، وهذا ما جعل الأسعار أقرب إلى الأسعار التنافسية.

¹ International Energy Agency, Oil Market Report, 11/ 6/ 2015, at: <https://www.iea.org/oilmarketreport.omrpublic>

² خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الإقتصادي في دول مجلس التعاون، مرجع سابق، ص 6-7.

الفصل الثاني: تطورات السوق النفطية العالمية وتأثيرها على الإقتصاديات العربية

أما بالنسبة إلى العوامل المتعلقة بالطلب، فإن الإنخفاض في أسعار النفط بحسب وكالة الطاقة الدولية (من 20 إلى 35%) ما بين جوان وديسمبر عام 2014، يرجع إلى إنخفاض الطلب بالنظر إلى ما يلي :

- خ- ركود في أوروبا .
- د- تراجع في الصين بعد فترة من الأداء القوي.
- ذ- ركود في الطلب في مناطق أخرى من العالم.
- ر- إرتفاع تطبيقات معايير الكفاءة في إستهلاك الوقود، في أميركا وغيرها من الدول المتقدمة.
- ز- إرتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، وهو ما يساهم في ضعف الطلب في دول أخرى (مثل أوروبا واليابان).

المطلب الرابع: الميزان التجاري النفطي للدول المنتجة والمستهلكة للنفط

يعد الميزان التجاري النفطي من المؤشرات الإقتصادية الهامة، حيث يقيس الفارق ما بين إجمالي الصادرات النفطية وإجمالي الواردات النفطية، وهنا يمكن التمييز بين مجموعتين من الدول، أولهما، الدول المصدرة للنفط أي المنتجة وهي تلك التي يزيد إجمالي صادراتها النفطية عن إجمال و وارداتها النفطية، وثانيهما الدول المستوردة للنفط أي المستهلكة وهي تلك التي يزيد إجمالي وارداتها النفطية عن إجمالي صادراتها النفطية¹.

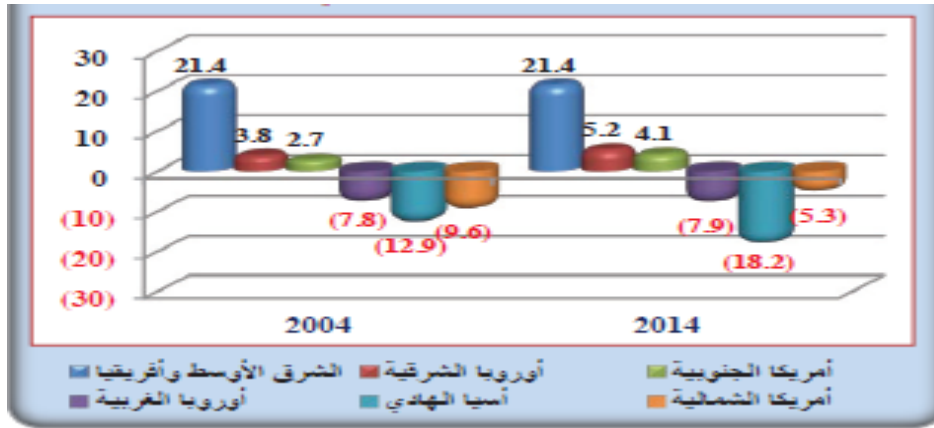
حيث انه لم تشهد الدول المصدرة للنفط الخام أي تغير يذكر خلال الفترة (2004-2014) حيث ضمت كل من مجموعة دول الشرق الأوسط وأفريقيا التي استقر صافي صادراتها من النفط الخام عند 21.4 مليون ب /ي، ومجموعة دول أوروبا الشرقية التي إرتفع صافي صادراتها من النفط الخام بنحو 1.4 مليون ب /ي، وكذلك مجموعة دول أمريكا الجنوبية التي إرتفع صافي صادراتها من النفط الخام ايضا بنحو 1.4 مليون ب /ي.

الشكل (02-10): صافي الميزان التجاري للنفط الخام وفق المجموعات الدولية خلال الفترة

مليون ب/ي

(2014-2004)

¹ دراسات اقتصادية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الاعضاء في اوابك، مارس 2016 ص 11-12.



المصدر: دراسات اقتصادية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، تطور خارطة سوق النفط العالمية والإنعكاسات المحتملة على الدول الاعضاء في اوابك، مارس 2016 ص12.

كما لم تشهد الدول المستوردة للنفط الخام تغير يذكر حيث ضمت كل من مجموعة دول آسيا الهادي التي تزايد إعتمادها على الواردات من النفط الخام بشكل ملحوظ بلغ نحو 5.3 مليون ب/ي ومجموعة دول أوروبا الغربية التي إرتفعت احتياجاتها من النفط الخام بشكل طفيف بلغ نحو 100 ألف ب/ي و مجموعة دول أمريكا الشمالية رغم تراجع إعتمادها على واردات النفط الخام بشكل كبير بلغ نحو 4.3 مليون ب/ي، وذلك على خلفية الطفرة التي شهدتها في إنتاج النفط الصخر.

أما فيما يخص الدول الصافي مصدرة للمنتجات النفطية فقد شهدت تغير خلال فترة الدراسة حيث ضمت كل من مجموعة دول الشرق الأوسط وأفريقيا رغم تراجع صافي صادراتها من المنتجات النفطية بنحو 0.9 مليون ب / ي نتيجة لإرتفاع الإستهلاك المحلي لها، ومجموعة دول أوروبا الشرقية التي إرتفع صافي صادراتها من المنتجات النفطية بنحو 0.9 مليون ب/ي، وانضمت إليه مجموعة دول أمريكا الشمالية التي تحولت من الاعتماد على الواردات من المنتجات النفطية إلى تمتعها بصافي صادرات منها بلغ نحو 2.7 ب مليون/ي.

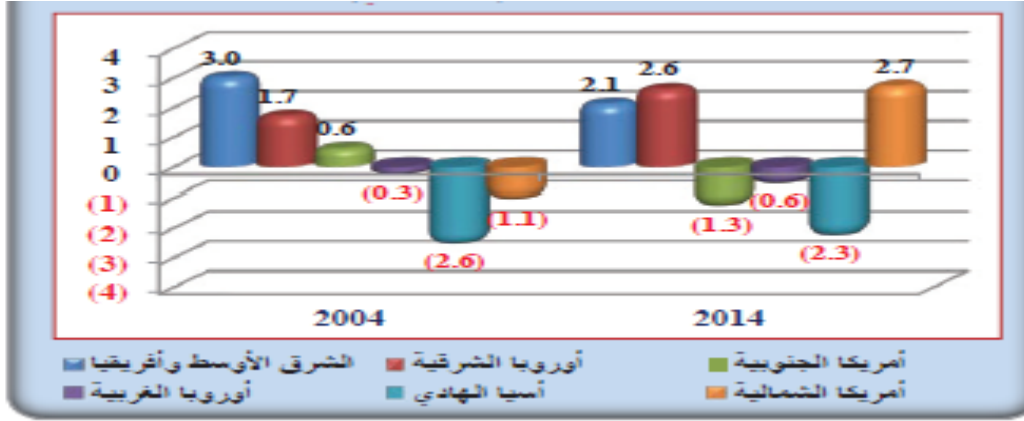
كما شهدت الدول الصافي مستوردة للمنتجات النفطية أ تغير أيضا¹، حيث ضمت كل من مجموعة دول أوروبا الغربية التي تزايد إعتمادها على الواردات من المنتجات النفطية بنحو 300 ألف ب/ي و مجموعة دول آسيا الهادي رغم تراجع إعتمادها على الواردات بنحو 300 ألف ب/ي، وانضمت إليه مجموعة ادول أمريكا الجنوبية التي تحولت من تمتعها بصافي صادرات من المنتجات النفطية إلى إعتمادها على الواردات منها بنحو 1.3 مليون ب/ي.

الشكل (11-02): صافي الميزان التجاري للمنتجات النفطية وفق المجموعات الدولية خلال الفترة

2014-2004

مليون ب/ي

¹ دراسات اقتصادية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الاعضاء في اوابك، مرجع سابق، ص13.



المصدر: مرجع سابق ص 13.

وبشكل عام، تضم الدول الصافي مصدرة للنفط كل من مجموعة دول الشرق الأوسط وأفريقيا، ومجموعة دول أوروبا الشرقية، ومجموعة دول أمريكا الجنوبية، في حين تضم الدول الصافي مستوردة للنفط الخام ن ك ل م مجموعة ودول آسيا الهادي، مجموعة دول أوروبا الغربية، ومجموعة دول أمريكا الشمالية.

وعموما سيكون التأثير ايجابيا على الدول المستوردة المتقدمة في اغلب الاحيان (أميركا، واليابان، ومنطقة اليورو) والدول المتحولة (الصين، والهند، وندونيسيا، وغيرها)؛ وذلك من خلال القنوات التالية¹:

- 1- ارتفاع دخل القطاع العائلي بزيادة حقيقية في الدخل على الإستهلاك، من خلال التوافر في فاتورة الوقود في المواصلات وغير ذلك من استهلاك القطاع العائلي.
- 2- انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج من الطاقة (في عديد من القطاعات؛ كالمواصلات، والزراعة، والصناعة، وغيرها)، وكذلك السلع النهائية التي يدخل النفط في إنتاجها؛ كالبتركيماويات، والالمونيوم، والورق.
- 3 - انخفاض معدلات التضخم العام والجوهري .

إن بعض الدول المستوردة سوف تتأثر سلبيا من خلال قنوات التبادل المالي (على سبيل المثال انكشاف البنوك الاسترالية عن الأسواق الروسية) والتبادل التجاري، إضافة إلى الإعانات المالية، وتحويلات العاملين (حول فنزويلا) على سبيل المثال، وحول روسيا في آسيا الوسطى، وحول دول مجلس التعاون في شبه القارة الهندية، ودول الربيع العربي).

بينما سيكون التأثير سلبيا على الدول المنتجة عموما وهو أمر يعكس ما يحدث في الدول المستوردة (وان كان التركيز عادة يكون في الصادرات أكثر منه في الواردات؛ أي ان الدول المصدرة أكثر اعتماد عليه، وأكثر تأثرا به)، ولكن ذلك سيكون بدرجات متفاوتة، بحسب نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي مداخل الميزانيات الحكومية لهذه الدول.

بصورة عامة ستخفف مداخل الدول المصدرة، وستكون ميزانياتها وحساباتها الجارية تحت ضغط، وكذلك أسعار الصرف في بعض هذه الدول (روسيا، وفنزويلا، ونيجريا). وفي هذا المجال توجد مخاطر على

¹ خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الإقتصادي في دول مجلس التعاون، مرجع سابق، ص 8-9.

الاستقرار المالي، ولكنها محدودة حتى الآن (بسبب الانكشاف والتداخل المالي، والتحول في وجهات تدفقات رؤوس الاموال). وفي حال بقاء أسعار النفط فترة طويلة عند 60 دولار بالنسبة إلى البرميل الواحد من النفط، فإن من المراقبين من يشيرون إلى احتمالات انهيار في روسيا، واضطرابات في فنزويلا، وتحديات كبيرة في إيران، وحتى في المملكة العربية السعودية.

بينما مستقبل خارطة تجارة النفط العالمية¹ عرفت تجارة النفط العالمية نموا مضطربا خلال الفترة (2013-2040) باستثناء إنخفاض مؤقت في تجارة النفط الخام حتى عام 2015، حيث يتوقع نمو تجارة النفط العالمية بنحو 13.5 مليون ب / ي خلال فترة التوقعات حتى عام 2020، منها 8.5 مليون ب / ي للنفط الخام و 5 مليون ب / ي للمنتجات النفطية.

وفيما يخص معدلات النمو فيتوقع نمو تجارة المنتجات النفطية العالمية بوتيرة أسرع من نظيرتها للنفط الخام، ليصل معدل نموها في المتوسط إلى ما يقارب من 0.8 % سنويا مقارنة بمعدل نمو 0.7 % لتجارة النفط الخام، ويبدو هذا الأمر ملحوظ على المدى المتوسط، أي في الفترة حتى عام 2020 ويعود الإنخفاض المؤقت المتوقع في تجارة النفط الخام على المدى المتوسط إلى نمو إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وبالتالي إنخفاض وارداتها من النفط الخام، بالإضافة إلى التوسع في الطاقة التكريرية بالشرق الأوسط نتيجة إضافة مصافي جديدة، قد تحد من كميات النفط الخام المتاحة للتصدير.

كما يتوقع نمو تجارة النفط العالمية على المدى البعيد حتى عام 2040 بزيادة تبلغ 11 مليون ب / ي، منها 8.3 مليون ب / ي للنفط الخام 2.7 ب مليون ب / ي للمنتجات النفطية. وبالمقارنة مع توقعات المدى المتوسط، فإن معدل نمو تجارة المنتجات النفطية سيتباطأ نسبيا ليلغ نحو 0.6 % على المدى البعيد اسنوياً، أما فيما يخص وجهة صادرات النفط العالمية بشقيها النفط الخام والمنتجات النفطية فيتوقع أن تكون موجهة نحو الأسواق الآسيوية النامية.

المبحث الرابع: مكانت العائدات النفطية العربية في اقتصادياتها.

إرتبط التاريخ الإقتصادي والسياسي الحديث للمنطقة العربية بالنفط، إذ كان للنفط أكبر الأثر في تشكيل معالم الخريطة الإقتصادية والسياسية للمنطقة العربية وربط الإقتصاديات العربية ربطا وثيقا بالتطورات الإقتصادية العالمية. وقد بدأت العلاقة بين النفط والإقتصاد العربي عندما إكتشف النفط في العراق عام 1928 ثم توالى الإكتشافات النفطية الكبرى غداة الحرب العالمية الثانية في الكويت والسعودية وقطر والجزائر وليبيا والإمارات العربية وغيرها من الأقطار العربية الأخرى، لذلك تتبوأ الدول العربية مكانة هامة على خارطة البترول العالمية، وما يعزز هذه المكانة استحواذها على الجزء الأكبر من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط، وما تقوم

¹ دراسات اقتصادية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الاعضاء في اوابك، مرجع سابق، ص 18.

بإنتاجه وتصديره إلى الأسواق العالمية، وباعتبار النفط العربي مصدراً هاماً للاستثمار من أجل سد متطلبات العالم من الطاقة في الأفق المستقبلية، ويعتبر ذلك من الميزات النسبية التي من شأنها أن تعزز الدور الفاعل والمحوري الذي يؤمل أن تقوم به الدول العربية في مستقبل السوق النفطية.

المطلب الأول: مميزات الثروة النفطية العربية

إن النفط العربي هو محرك الإقتصاد العالمي، هذا إن لم نقل بأنه هو شريان الحضارة الإنسانية بأكملها، وهذا لتمييزه بخصائص فريدة من نوعها تميزه عن باقي النفط العالمي، وتعود هذه الميزات أو هذه الخصائص إلى عوامل طبيعية واقتصادية جعلت من النفط العربي رائداً في الكيان الدولي بأكمله .

أولاً: تاريخ إكتشاف النفط العربي

برزت عمليات البحث عن النفط في البلدان العربية بالمراحل نفسها التي مرت بها هذه الصناعة في مناطق أخرى من العالم، وقد اكتشفت الحقول الأولى وأشهرها حقل كركوك الكبير في شمال العراق، بواسطة المسح الجيولوجي السطحي، ثم جاءت بعد ذلك المرحلة الصعبة في الكشف عن النفط (التي لا تزال قائمة حتى اليوم) وهي الاعتماد على الطرق الجيوفيزيائية والجيوكيميائية في إكتشاف الحقول تحت السطحية التي ليس لها أي دلائل جيولوجية على سطح الأرض¹.

ويلاحظ أن بداية البحث عن النفط كان مركزاً على المشرق العربي، ويرجع السبب في ذلك إلى وجود الظواهر الجيولوجية السطحية الدالة على وجود مركبات باطنية يحتمل وجود النفط بها وعدم ملاحظة مثل هذه الظواهر في المغرب العربي، وقد بينت عمليات البحث عن النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن الجانب الأكبر من احتياطي النفط العالمي مخزون في حقول النفط المنتشرة في منطقة الخليج العربي، وهذا مادفع بشركات النفط الأجنبية إلى الإقبال على هذه المنطقة للحصول على حق التنقيب عن النفط وإستغلاله، ومع ضخامة عدد الآبار النفطية المكتشفة حتى اليوم، فإن الأرض العربية تحتضن في باطنها كميات هائلة من النفط تستوجب بذل الجهود المكثفة في الاستكشاف.

بينما تطور صناعة التكرير في الدول العربية شهدة توجها ملحوظاً في السنوات العشر الأخيرة نحو إعداد خطط لتطوير مصافي النفط القائمة ، وإقامة مصافي جديدة لرفع الطاقة التكريرية ، وذلك بهدف مواجهة التحديات التي تعترضها ، وتحسين قدرتها على مواكبة التطورات العالمية، وعلى الرغم من الأهمية البالغة لهذه المشاريع إلا أن معظمها يعاني من صعوبات تعيق تنفيذها، بإستثناء المشاريع التي قطعت مراحل هامة من عملية الإنجاز².

¹-على أحمد عتيقة، النفط والمصالح العربية، دار الفرائي، بيروت، 1987، ص 63.

² عماد مكي، الواقع والافاق المستقبلية للطلب على النفط الخام والغاز الطبيعي في الدول الصناعية والانعكاسات على الدول الاعضاء، تطور صناعة تكرير النفط في الدول العربية (الحاضر والمستقبل)، الجزء الثاني، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 148، الكويت، 2012، ص 74.

ثانيا: مميزات النفط العربي

يتمتع النفط العربي بمزايا قلما نجدها في غيره من النفط الموجود في العالم، وتعود هذه الصفات إلى عوامل طبيعية واقتصادية وسياسية جعلت الوطن العربي يحتل مركزا مرموقا في عالم النفط .

أ-المزايا الجيولوجية والطبيعية¹:

تتجلى المزايا الجيولوجية التي ينفرد بها النفط العربي في الخصائص التالية:

أ-1-خلو الارض العربية من الزلازل والهزات الأرضية:

إن الارض العربية سليمة في تكوينها الجيولوجي وتكاد تخلو من الزلازل والهزات الأرضية التي غالبا ماتصيب العديد من مناطق العالم، ولعل هذه الميزة هي التي صانت حقول النفط العربية من التفسخات وساعدت على تخزين كميات من النفط الهائلة فيها ،واتاحت امكانية الإنتاج الكبيرة من الحقل الواحد،واندفاع النفط من جوف الارض دون حاجة إلى ضخ "ان معظم نفط الشرق الاوسط تقريبا يتدفق بالدفع الذاتي نتيجة الضغط الغازي الطبيعي منه،في حين ان تسعة اعشار ابار الولايات المتحدة الأمريكية،وثلاثة ارباع ابار فنزويلا ،ونسبة كبيرة (31%) من ابار الاتحاد اسوفيائي كانت تعمل بالضغط الصناعي،ويعمل ذلك كله على جعل مقادير النفط القابلة للإستخراج أكبر من الشرق الاوسط منها في مناطق العالم الأخرى المنتجة للنفط.

أ-2-غزارة الابار العربية وقلة عمقها:

إن معظم مكامن النفط العربية قريبة من سطح الارض ولا تحتاج إلى حفر عميق، إذ يتراوح عمق الأبار بين خمسة الاف قدم ، ونادرا ما يصل إلى العشرة الاف، وتتميز أبار النفط العربية بإنتاجيتها المرتفعة جدا، إذ بلغ إنتاج البئر الواحدة في المنطقة العربية لعام 1974، مايعادل 4500 برميل يوميا في حين أن إنتاج البئر الواحدة في الاتحاد السوفيائي سابقا خلال العام نفسه لم يتجاوز 25 برميل يوميا، وهناك أبار في البلدان العربية ضربت رقما قياسيا في الإنتاج، كبئر 72 في حقل كركوك العراقي حيث بلغ إنتاجها اليومي حوالي مئة الف برميل، ويعتبر حقل غوار في المملكة العربية السعودية من أهم الحقول النفطية العملاقة في العالم بحيث تصل طاقته الإنتاجية إلى 2.5 مليون برميل عبر أكثر من 200 بئر نفطية منتجة ويحتوي على أكثر من 90 مليار برميل اي ما يوازي 3 اضعاف كل الإحتياطي النفطي الأمريكي، وتجدد الملاحظة إلى أن نسبة الأبار الجافة في الوطن العربي قليلة إذا ماقورنت بالمناطق الأخرى من العالم، فكلما حفرنا في المنطقة العربية عشرين بئرا نجد واحدة جافة، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية يحفرون تسع ابار ليعثروعلى واحدة منتجة.

أ-3- الموقع الجغرافي للاقطار العربية المنتجة للنفط

إن مايميز النفط العربي من الناحية الجغرافية وجوده في أقطار تقع في وسط أكبر المناطق المستوردة للنفط (اليابان شرقا والدول الأوروبية والأمريكية غربا)، ومعظم أبار النفط العربية موجودة في الصحاري الخالية من العوائد

¹ د.حافظ برجاس،تقدم د.محمد المجذوب،الصراع الدولي على النفط العربي،بيسان للنشر والتوزيع والاعلام،بيروت،2000،ص 164-165.

الفصل الثاني: تطورات السوق النفطية العالمية وتأثيرها على الإقتصاديات العربية

الطبيعية والقريبة من السواحل البحرية، وحتى الأبار التي تبعد عن البحر تبقى قريبة من أسواق الإستهلاك العالمية ، وتبرز قيمة الموقع الجغرافي للنفط العربي كونه يوفر التسهيلات اللازمة لنقله وتوزيعه في مناطق إستهلاكه، سواء عبر الطرق البحرية كمضيق هرمز وباب المندب، أو بواسطة شبكة الأنابيب البرية، وهذه الميزة من شأنها تخفيض كلفة النقل، فالمسافة مثلاً بين السواحل الجزائرية أو الليبية واروبا ، أو بين صيدا او طرابلس ومرسيلل لا تقارن بالمسافة بين موانئ فنزويلا وموانئ اروباً.

أ-4- نوعية النفط العربي:

المعروف أن جميع أنواع النفط الخام تحتوي على نسبة معينة من مركبات الكبريت والمعادن بسبب التفاعلات التي حدثت بين النفط الخام ومحتويه الطبقات الأرضية من هذه المركبات، ويعتبر النفط الخفيف من اجود أنواع النفط لخلوه نسبياً من مادتي الرصاص والكبريت اللتين تتركبان أثراً سلبية على معدات التصفية واجهزة التكرير كما تؤديان إلى رداءة مواصفات بعض المشتقات النفطية كالبنزين ووقود الطائرات والوقود المنزلي إلى جانب تلوث البيئة، والزيادة في الكلفة الراسمالية التي تفرضها عنلية التخلص من هذه الشوائب، ومع وجود اختلافات في نوعية النفط العربي، فإن الصفة العامة التي يتميز بها هذا النفط هي الجودة، أي إنخفاض نسبة الكبريت والرصاص فيه، وخاصة النفط الليبي.

ب-المزايا الإقتصادية:

يتميز النفط العربي من الوجهة الإقتصادية بضخامة احتياطيه المؤكد وإنتاجه الوفير وضالة الكلفة اللازمة للإنتاج

ب-1- إحتياطي النفط العربي:

يحتل الوطن العربي مركز الصدارة في العالم من حيث الإحتياطي النفطي المخزون في أرضيته، فقد بلغ إحتياطي النفط المؤكد في البلدان العربية المنتجة للنفط حوال 703.5 مليار برميل في نهاية عام 2014 ، أي ما يعادل 54.4% من إحتياطي النفط العالمي الذي قدر في العام نفسه بحوالي 1292.9 مليار برميل من إحتياطي النفط المؤكد في البلدان العربية لعام 2014¹.

الجدول رقم(02-02) إحتياطي النفط المؤكد في البلدان العربية لعام 2014. الوحدة:مليار برميل

الدول السنوات	2010	2011	2012
أوابك	698.2	698.9	703.6
الدول العربية	12.6	12.7	9.1

¹ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي، 2015، ص 8.

الفصل الثاني: تطورات السوق النفطية العالمية وتأثيرها على الإقتصاديات العربية

الأخرى			
o إجمالي الدول العربية	710.8 o	711.6 o	2.7 o
o دول أوبك العربية	690.9 o	691.5 o	6.4 o
o أوبك	995.0 o	1000.0 o	7.6 o
o إجمالي العالم	1231.0 o	1241.6 o	6.8 o

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي، 2015، ص 8.

والجدول يبين ويؤكد ان إحتياطي النفط في الوطن العربي أصبح يمثل في السنوات الأخيرة تقريبا 60% من مجموع الإحتياطي العالمي، ومن ثم فان إحتياطي من النفط الخام سيبقى المصدر الأساسي للإنتاج وتصدير هذه المادة الحيوية في المستقبل.

ب-2- ضألة كلفة الإنتاج:

في عام 2015 يتصف النفط الكويتي بأنه الأرخص بين كل النفط في العالم وذلك حسب دراسة قامت بها شركة الاستشارات. "Rystad Energy"

تشمل تكاليف الإنتاج التشغيلية تلك التكاليف المتعلقة بعمليات ضخ النفط من الحقول وأعمال الصيانة ومرتببات الموظفين والمهندسين ونقل النفط إلى مرافئ التصدير وغيرها من التكاليف التشغيلية، في حين أن التكاليف الرأسمالية هي التكاليف المتعلقة بعمليات التنقيب والحفر والمعالجة وبناء المنشآت والأنابيب والمعدات.

جدول رقم(02-03): معدل تكلفة إنتاج برميل من النفط في نهاية عام 2015 الوحدة: دولار للبرميل

o الدولة	o تكلفة الإنتاج التشغيلية	o التكاليف الرأسمالية	o إجمالي إنتاج الواحد
o الكويت	3.7 o	4.8 o	8.5 o
o السعودية	4.5 o	5.4 o	9.9 o
o العراق	4.8 o	5.9 o	10.7 o
o عمان	5.3 o	6.0 o	11.3 o
o الامارات	6.6 o	5.7 o	12.3 o
o قطر	6.8 o	5.8 o	12.6 o

الفصل الثاني: تطورات السوق النفطية العالمية وتأثيرها على الإقتصاديات العربية

12.6 o	5.7 o	6.9 o	o ايران
17.3 o	8.4 o	8.9 o	o روسيا
20.4 o	7.2 o	13.2 o	o الجزائر
23.5 o	13.9 o	9.6 o	o فنزويلا
23.8 o	7.2 o	16.6 o	o ليبيا
27.8 o	11.5 o	16.3 o	o كازخستان
29.0 o	10.7 o	18.3 o	o المكسيك
29.9 o	14.3 o	15.6 o	o الصين
31.5 o	15.3 o	16.2 o	o نيجريا
35.3 o	19.8 o	15.5 o	o كولومبيا
35.4 o	16.6 o	18.8 o	o انجولا
36.1 o	12.10 o	24 o	o النرويج
36.3 o	14.8 o	21.5 o	o الولايات المتحدة الأمريكية
41.1 o	22.4 o	18.7 o	o كندا
48.8 o	31.5 o	17.3 o	o البرازيل
52.5 o	30.7 o	21.8 o	o بريطانيا

المصدر Rystad Cnrgy على الموقع:

يوم 2016/6/24 16:07. <http://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/404685>

ويتضح من الجدول أعلاه أن الأسعار الحالية للنفط لا تزال أعلى من تكاليف الإنتاج التشغيلية ولكنها وصلت مرحلة حرجة عندما تتم المقارنة بالتكاليف الإجمالية شاملة التكاليف الرأسمالية وهو الأمر الذي أدى إلى قيام العديد من الشركات العالمية بتخفيض إنفاقها الرأسمالي بنسبة 25% خلال عام 2015 ومن المتوقع أن تخفض إنفاقها الرأسمالي بـ 25% أخرى خلال عام 2016 وذلك عبر تخفيض ميزانيات الحفر والتنقيب وإيقاف بعض المشاريع التي أصبحت غير مجدية وهوما سيؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض الإنتاج العالمي.

ومن ثم فإن تدني كلفة إنتاج النفط في الأقطار العربية يعود لأسباب يمكن إيجازها في :

ب-3- ضخامة الإحتياطي النفطي المخزون في باطن الأرض العربية.

ب-4- غزارة النفط في الحقول العربية وسهولة إستخراجه ،وقلة عمق اباره مما يخفف من تكاليف الحفر والتنقيب.

ب-5- قرب الحقول المنتجة من البحر، مما يعني اقتصادا في تكاليف النقل والضغط بالأنابيب .

ب-6- إنخفاض مستوى الاجور في الأقطار العربية على عكس الحال في الولايات المتحدة وفنزويلا .

ومما لاشك فيه أن هذه التكلفة المتدنية هي التي أتاحت للشركات الأجنبية القدرة على السيطرة على الأسواق وتحقيق الأرباح الخيالية ،وهي تعتبر بالتالي من الأسباب التي حدت الدول الكبرى إلى التسابق للحصول على نفط الشرق الاوسط عامة ونفط المنطقة العربية خاصة¹.

ج-المزايا السياسية²:

وهي التسهيلات التي كانت تمنح للمستثمرين الاجانب افرادا ودولا وشركات ،في ظل الاوضاع والظروف السياسية السائدة انذاك،والتي اتسمت بالجهل والتفريط في السيادة الوطنية لذلك نجد:

ج-1- **نوعية إمتيازات الاستثمار:** كانت إتفاقيات النفط التي ابرمت في المنطقة العربية حتى الحرب العالمية الثانية على شكل إتفاقيات امتيازية وقعها حكام المنطقة مع واحدة أو أكثر من الشركات النفطية الغربية الكبرى، وكانت معظم هذه الإمتيازات من النوع الشامل والإحتكاري،وهي متشابهة في شروطها وعناصرها حيث شملت كل منها مساحات شاسعة تكاد تغطي كل اقليم الدول المانحة للإمتياز، وحددت اجالها بمدة طويلة بحدود 70 عاما ،كما منحت هذه الإمتيازات كافة الحقوق اللازمة لاجراء العمليات النفطية في المنطقة إلى الشركة على سبيل الحصر ،لقاء تعهد الشركة بدفع اتاوة اومبلغ مقطوع عن كل برميل يجري إستخراجه وتصديره³.

ج-2-الوضع السياسي للدولة مانحة الإمتيازات:

يقصد بهذا الوضع نظام الملكية السائد ،حيث تمتلك الدولة في معظم الأقطار العربية سطح الإقليم وباطنة وبحاره، مايعطيها الحق في أن تستثمر حقول النفط بأسلوب الذي تختاره، وقد تم ذلك في أول الامر بأسلوب الإمتيازات، ومن ثم بأسلوب المشاركة والمقاوله ، وأخيرا بطريقة الاستثمار أو التاميم ،لقد إستفاد الشركات الأجنبية من هذا الوضع الذي ساعدها على التخلص من مشكلة الملكيات الخاصة لحقول النفط وصعوبة التعامل مع الافراد بدلا من الحكومات

ح-3-مدة عقود الإمتياز:

¹ هاني بيضون، النفط العائدات واحداث الشرق الاوسط، بحث منشور في مجلة الطريق،العدد الثاني،عمان، 1991،ص43.

² د.حافظ برجاس،تقديم د.محمد المجذوب،الصراع الدولي على النفط العربي، مرجع سابق،ص172-174.

³ عبد الامير الانباري،إتفاقيات النفط وتطورها في الشرق الاوسط،اساسيات صناعة النفط والغاز،الجزء الثالث،منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)،الكويت،1977،ص11.

إن معظم عقود الإمتياز الأولى التي حصلت عليها الشركات النفطية الكبرى في الأقطار العربية قد منحت لفترات طويلة الأجل تراوحت ما بين 60 و94 سنة، ونصت هذه الإتفاقات على منع البلد المضيف من فسخ العقد قبل انتهاء المدة في حين انه يحق للشركة فسخ العقود وقت تشاء، وفي حالة النزاع كانت الإتفاقات تنص على حله عن طريق التحكيم وليس عن طريق المحاكم الوطنية، كل ذلك إلى جانب ما تمتعت به الشركات بموجب هذه العقود واعفاءات ضريبية ورسوم جمركية مما جعلها مطلقة اليد في السيطرة على البلدان المنتجة والمستوردة معاً، إلا أن هذه العقود تبدلت طبيعتها لمصلحة الدول المنتجة للنفط بعد قيام منظمتي الاوبك والاوابك .

المطلب الثاني: تطور إنتاج وإستهلاك النفط في الدول العربية

يتأثر التغير في إستهلاك الطاقة بتفاعل ثلاث متغيرات أساسية وهي الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان وأسعار الطاقة، ويتسم التغير في إستهلاك الطاقة بوجود علاقة طردية بينه وبين التغير في كل من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان، وبوجود علاقة عكسية بينه وبين التغير في أسعار الطاقة.

أولاً: تطور إستهلاك النفط في الدول العربية

1- الناتج المحلي الإجمالي: ¹ يشير التقرير الإقتصادي الموحد لعام 2014 إلى ان الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالأسعار الجارية قد إرتفع بمعدل 2.8% في عام 2013 ليصل إلى حوالي 2770 مليار دولار بالمقارنة مع 2694 مليار دولار في عام 2012، ويعتبر هذا المعدل ادنى معدل تم تسجيله منذ عام 2010، والشكل التالي بين تطور الناتج المحلي الإجمالي من عام 2010 إلى عام 2013

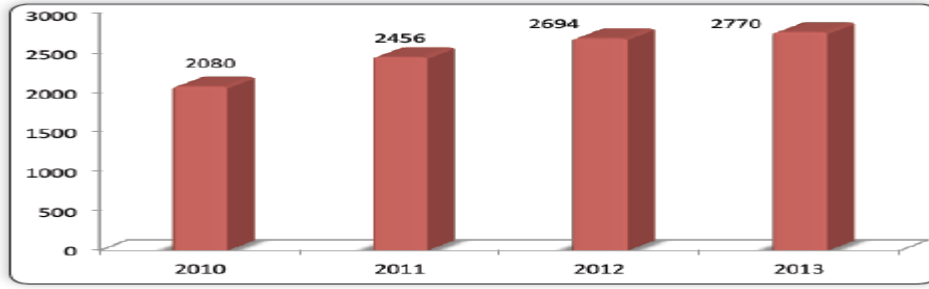
الشكل (02-12): الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالأسعار الجارية خلال الفترة

مليار دولار امريكي

2013-2010

¹ تقرير الامين العام السنوي الحادي والاربعون تطورات السوق النفطية العالمية وانعكاساتها على الدول الاعضاء،، 2014، ص 56.

الفصل الثاني: تطورات السوق النفطية العالمية وتأثيرها على الإقتصاديات العربية



المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2014.

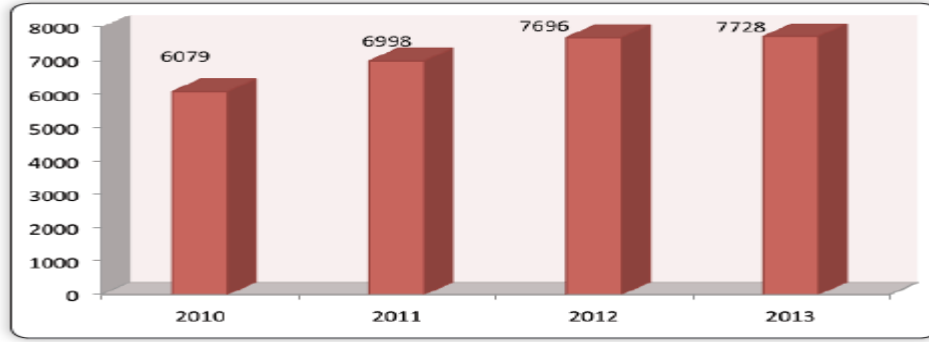
خلال الفترة 2010 إلى 2013 فقد شهدت معدلات النمو تقلبات كبيرة بلغ معدل النمو 5.2% في عام 2010 ثم تراجع ليصل إلى 2.8% في عام 2011 أما من ناحية نمو الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2010-2013 فقد شهدت معدلات النمو تقلبات كبيرة بلغ معدل النمو 5.2% في عام 2010 ثم تراجع ليصل إلى 2.8% في عام 2011 وازداد ليبلغ 5.5% في عام 2012 ثم تراجع مرة أخرى في عام 2013 ليصل إلى 3.3% وتوجد عدة عوامل وراء هذه المعدلات المتواضعة ومن أهم هذه العوامل تراجع حجم الصادرات النفطية العربية وإنخفاض مستوى أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية بالإضافة إلى استمرار التداعيات الإقتصادية الناتجة عن التطورات التي تشهدها بعض الدول العربية.

ويلاحظ عند النظر إلى الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية أنه حصل تراجع في حصة القطاع السلعي من 61.2% في عام 2012 إلى 59.4% عام 2013 بينما إرتفعت حصة القطاع الخدمي من 38.4% إلى 40.1% ويعود تراجع حصة القطاع السلعي إلى إنخفاض حصة قطاع الصناعات التحويلية الثابتة عند 9.1%، ولقد أدى اختلاف البنية الإقتصادية والاضاع السياسية ضمن الدول العربية إلى تباينات كبيرة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عند النظر إلى ادائها الإقتصادي كل على حدى، ويمكن تصنيف الدول العربية بناء على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2013 إلى:¹

فئة الدول التي عانت من انكماش اقتصادي، والفئة التي لم يتجاوز فيها معدل النمو 5%، والتي تجاوزت 5.5%، بينما حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالأسعار الثابتة إرتفعت بمعدل 1.1% في عام 2013 بالمقارنة مع 5.1% في عام 2012، بينما متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالأسعار الجارية فقد إرتفع بمعدل 0.4% في عام 2013 ليصل إلى 7728 دولار أمريكي بالمقارنة مع 7696 دولار أمريكي في عام 2012، وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل (02-13): متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية خلال الفترة 2013-2010
الوحدة: دولار أمريكي

¹ تطورات السوق النفطية العالمية وانعكاساتها على الدول الاعضاء، الفصل الأول، تقرير الأمين العام السنوي الحادي والاربعون، ص 57.



المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2014، الإحصائيات والجدول .

ويمكن توزيع الدول العربية التي لم يتجاوز فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المتوسط العام للدول العربية إلى فئتين، تتضمن الفئة الأولى الدول التي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن 2000 دولار أمريكي والتي تضم 6 دول، أما الفئة الثانية فهي التي تفوق 2000 دولار وتضم 7 دول

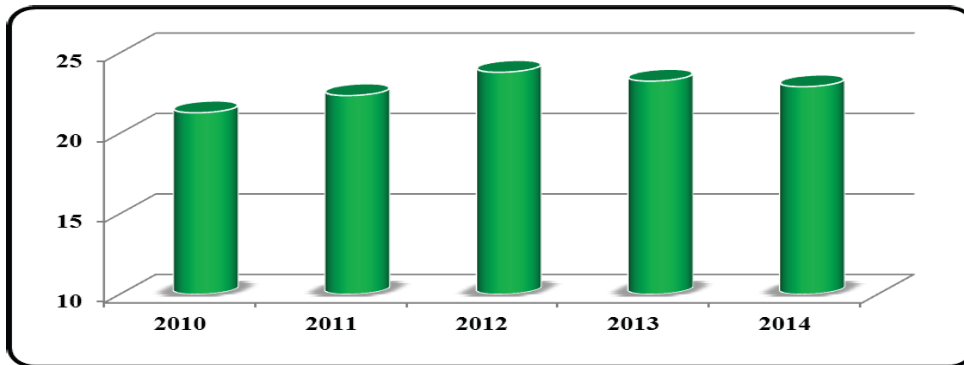
2- السكان: لقد تزايد عدد السكان في الدول العربية بمعدل 1.7% سنويا خلال الفترة 2010-2014 ليصل إلى حوالي 377 مليون نسمة في عام 2014 بالمقارنة مع 352 مليون نسمة في عام 2010.

3- الأسعار: ¹ قامت ثلاث دول عربية بتغيير أسعار المنتجات البترولية في أسواقها المحلية، وهذه الدول هي الاردن، الامارات العربية المتحدة، ومصر اما في بقية الدول العربية فقد ظلت أسعار المنتجات البترولية في الأسواق المحلية التي كانت سائدة في الدول العربية في عام 2013 سارية المفعول تقريبا في عام 2014.

ثانيا: تطور إنتاج النفط في الدول العربية

سأهت الدول العربية مجتمعة بنسبة حوالي 30.1% من اجمالي إنتاج النفط الخام العالمي في عام 2014 مقابل 31% في عام 2013 وهذا مايبينه الشكل التالي:

الشكل (02-14): تطور إنتاج النفط الخام في الدول العربية خلال الفترة 2010-2014 (مليون ب/ي)



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الفصل الخامس، 2015، ص 116.

حيث كان للتطورات التي شهدتها المنطقة العربية اثار متفاوتة على إنتاج النفط الخام في الدول العربية، وكان التأثير واضحا على إنتاج كل من سوريا وليبيا واليمن وتونس، حيث انخفض إنتاج سوريا إلى 10 الاف برميل في

¹ تطورات السوق النفطية العالمية وانعكاساتها على الدول الاعضاء، الفصل الأول، تقرير الامين العام السنوي الحادي والاربعون، ص 59.

اليوم فقط في عام 2014، أي بنسبة إنخفاض بلغت 67.7%، وانخفض إنتاج ليبيا إلى 560 ألف برميل/يوم أي بنسبة قدرها 43.6%، كما انخفض إنتاج اليمن إلى 140.4 ألف برميل/ي أي بنسبة 11.6%، وإنتاج تونس إلى 55.5 ألف ب/ي أي بمعدل إنخفاض 11.5% بالمقارنة بمستويات العام الماضي، وشهدت بعض الدول العربية الأخرى إنخفاضا في الإنتاج خلال نفس العام، حيث انخفض إنتاج قطر من 724 ألف ب/ي في عام 2013 إلى 703 ألف ب/ي في عام 2014 أي بنسبة إنخفاض قدرها 2.9%، كما انخفض إنتاج كل من الامارات والجزائر والسعودية بمعدل 1% لكل منهما، وانخفض إنتاج الكويت إلى 2866 ألف ب/ي أي بنسبة 2.2%¹.

وفي المقابل حققت بقية الدول العربية تزايدا في الإنتاج لاسباب مختلفة من أهمها إرتفاع أسعار النفط خلال النصف الأول من عام، ونمو الطلب العالمي على النفط، فعلى سبيل المثال لا الحصر إرتفع إنتاج العراق بنسبة 3.1% ليبلغ 3073 ألف ب/ي في عام 2014، وفي مصر ازداد الإنتاج بنسبة 14.7% ليصل إلى 666.4 ألف ب/ي وهذا حسب احصائيات صندوق النقد العربي.

بينما إرتفع الإنتاج العالمي من سوائل الغاز الطبيعي في عام 2013 بنسبة 1.2% ليصل إلى 8.7% مليون ب/ي بينما انخفض معدله على مستوى الدول العربية بمعدل 1.8% أي من 3.5 مليون ب/ي خلال عام 2012 إلى 3.4 مليون ب/ي في عام 2013 مشكلا حصة قدرها 39% من الإجمالي العالمي، بينما إنخفضت الكميات المسوقة من الغاز الطبيعي من 592.3 مليار متر مطعب في عام 2012 إلى نحو 584.9 مليار متر مكعب في عام 2013 أي بنسبة 1.2%، وإنخفضت بصورة طفيفة حصة حوالي 17% من الإجمالي العالمي، مقارنة بنحو 17.1% في 2012.

المطلب الثالث: أهمية النفط العربي .

يقوم النفط بدور أساسي وبارز في اقتصاديات البلدان العربية ويشكل في عدد منها أساس الحياة الإقتصادية، فهو المورد الأهم والرئيسي للدخل الوطني والعملات الأجنبية وتمثل عائداته الراسمال الضروري للتنمية، والنفط في هذه الأقطار يعتبر المصدر الوحيد للطاقة والعنصر المهم في صناعة التكرير والبتروكيماويات، بالإضافة إلى ما تشكله صناعة النفط العربية في قطاع واسع للعمل .

أولا: النفط مصدر للدخل ومورد للعملات الأجنبية

يشكل النفط القاعدة الأساسية للدخل الوطني في البلدان العربية النفطية، بحيث تمثل عائداته مصدرا حيويا من مصادر الناتج القومي الإجمالي في تلك البلدان، وتستفيد الأقطار العربية الأخرى بصورة غير مباشرة من هذه العائدات عن طريق القروض والاعانات المالية من ناحية والتحويلات الخاصة والراسمالية من ناحية ثانية.

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الوحد، الفصل الخامس، 2015، ص 117.

وكان دور النفط محدودا ومساهمة لا تذكر في الإقتصاد الوطني حتى نهاية الستينات ويعود السبب في ذلك إلى سيطرة الشركات العالمية على صناعة النفط العربية، إلا أن العائدات النفطية بعد السبعينيات تزايدت بشكل هائل كون أن الدول العربية استعادت سيطرتها على الصناعة النفطية، بينما شهد عقد الثمانينات تطورات مغايرة بحيث أدت سياسة الدول الصناعية القاضية بالحد من الاعتماد على النفط المستورد بصفة عامة والنفط العربي بصفة خاصة إلى انخفاض الإنتاج العربي من النفط الخام ويضاف إلى ذلك انهيار أسعار النفط في نفس الفترة التي أدت إلى تراجع صادراتها النفطية ومن ثم انخفاض مساهمة في تكوين الناتج المحلي، إلا أنه في القرن العشرين إرتفع سعر النفط الذي أدى إلى زيادة العائدات البترولية ومن ثم زيادة العملة الصعبة وزيادة مساهمة في تكوين الناتج المحلي، ومع كل هذه التقلبات يبقى النفط المصدر الأساسي للدخل والموارد الرئيسي للعمالات الصعبة في الأقطار العربية النفطية، وتتوقف نسبة مساهمة المستقبلية في الناتج الإجمالي لتلك الأقطار على العوامل التالية:¹

- 1- أسعار النفط في الأسواق العالمية.

- 2- الطلب العالمي على الطاقة بصورة عامة، وعلى النفط العربي بصورة خاصة.

- 3- إنتاج النفط من خارج الأقطار العربية

ثانيا- دور النفط في التنمية العربية: يعتبر قطاع النفط بحجمه المتوافر في بعض البلدان العربية العامل الأهم والمحرك الأساسي لعملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، ويرى الدكتور على أحمد عتيقة أن الدور الذي يمكن أن يقوم به النفط هو ما يلي:²

- 1- **النفط مصدر التمويل الأساسي لمشاريع التنمية:** تحتاج مشاريع التنمية الإقتصادية والاجتماعية في أي بلد من بلدان العالم إلى الأموال الكثيرة من أجل تنفيذها، إذ لا يمكن لأي خطة إنمائية أن ترى النور ما لم يرصد لها المال اللازم لتحقيقها، ويشكل النفط في البلدان العربية النفطية مصدر التمويل الأساسي لعملية التنمية الوطنية كونه يوفر رأس المال المطلوب للإستثمار في مشاريع إنمائية وتوجه الموارد المالية أساسا إلى الخزنة العامة، مما يتيح للقطاع العام توظيف إستثمارات ضخمة، كما تعمل أيضا على رفع قيمة الإستهلاك العام، أي أبواب الموازنة العادية التي ينالها نصيب من الأموال النفطية، وبعض هذه الأبواب ذو أثر إنمائي كافئافق وزارة التربية والوزارات ذات الصلة بالإقتصاد كالزراعة والصناعة والمواصلات، ويتوقف حجم الأموال التي يوفرها قطاع النفط حاليا على كمية الإنتاج والتصدير والسعر الذي يباع به النفط.

- 2- **النفط يوفر الطاقة الضرورية للتنمية:**³ يقوم النفط أيضا بتحريك عجلة التنمية خصوصا في النشاطات والصناعات التي تحتاج إلى المزيد من الطاقة، حيث أن الطاقة أصبحت في عصرنا الحاضر عاملا مهما من عوامل

¹ د. حافظ برجاس، تقدم د. محمد المجذوب، الصراع الدولي على النفط العربي، مرجع سابق، ص 177.

² بتصرف من الطالبة بالاعتماد على . حافظ برجاس، تقدم د. محمد المجذوب، الصراع الدولي على النفط العربي، مرجع سابق، ص 178-181.

³ على أحمد عتيقة، النفط والمصالح العربية، مرجع سابق، ص 24.

الإنتاج، بحيث لا يمكن الإستغناء عنها في أي صناعة سواء كانت بشكل كهرباء أم بشكل وقود سائل أو غاز، و لكي تحافظ الأقطار العربية على ثروتها النفطية لابد لها من العمل على ترشيد إستغلالها لحقول النفط وإكتشاف المزيد منه لتطوير أساليب إستخراجه من الحقول الحالية، والحد من الإستهلاك المبذر لهذا المصدر المحدد الذي تعتمد عليه البلدان النفطية في سد إحتياجاتها والتصدير العالمي.

3- النفط قطاع صناعي مهم قابل للتكامل على الصعيد العربي¹: إن الدور الأهم والأبرز في هذا المجال هوكونه مادة يمكن إستغلالها في بناء قاعدة صناعية عربية تكون مركزا لإنتشار وتطور الصناعة بمختلف فروعها، ويعنى هذا الجانب بضرورة دمج القطاع النفطي بشكل اوسع ببقية أجزاء الإقتصاد من خلال إنشاء شبكة من الصناعات المتكاملة كصناعة التكرير والبتروكيميائية، والنقل وصناعة الأسمدة والادوية وغيرها، والتي تعمل بدورها على رفع نسبة الأرباحه بشكل يفوق أرباح إنتاجه ويحد من تدني أسعاره، ويخلق حركة صناعية تمتص البطالة وتفتح منافذ جديدة للحل القومي والتطور التكنولوجي، كما تسمح بدخول البلدان النفطية باب الصناعة والتجارة الدولية بصورة متزايدة.

4- دور النفط الانمائي على الصعيد العربي العام: حيث يمكننا ملاحظة ذلك من خلال القروض والتحويلات المالية والإستثمارات المباشرة التي أخذت البلدان الغنية بالنفط تقوم بها إلى جانب المشاريع المشتركة التي تساهم فيها، ونشير في هذا السياق إلى دور المؤسسات العربية التي وفرت الفرص والقنوات والموارد الملائمة لمشاركة النفط في التنمية العربية، ومن هذه المؤسسات صناديق التنمية العربية في كل من الكويت وأبوظبي والسعودية والعراق، والصندوق العربي للإئتماء الإقتصادي والإجتماعي التي تشترك في تمويله جميع الدول العربية، بالإضافة إلى منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والتي أنشأت تحت رعايتها خمس شركات عربية مشتركة يغطي نشاطها عددا من جوانب قطاع النفط وهي: الشركة العربية البحرية لنقل النفط، الشركة العربية لبناء واصلاح السفن، والشركة العربية للإستثمارات البترولية، الشركة العربية للخدمات البترولية، والشركة العربية للاستثمارات الهندسية، ومن ثم ومع تعدد المؤسسات والمشاريع العربية المشتركة التي تعتمد في تمويلها على العوائد النفطية، ومع مساهمتها في التنمية العربية بشكل عام ، فإن دور النفط الإنمائي على صعيد الوطن العربي يبقى محدودا مالم يحصل نوع من التخطيط والتنسيق والتكامل الإقتصادي بين مختلف الأقطار العربية، وضرورة وضع إستراتيجيات إنمائية مشتركة لتنمية الثروات الطبيعية والبشرية والمتمثلة في جل القطاعات .

ثالثا: الصناعة النفطية قطاع واسع للعمل

لا يستأثر قطاع النفط إلا بجزء بسيط من الأيدي العاملة، لكنه يعتبر المساهم الأول في تشغيل باقي الأيدي العاملة في القطاعات الإقتصادية لأخرى، وذلك راجع إلى الدور الفعال الذي يلعبه النفط في التنمية وما يرافقها من مشاريع إنمائية تحتاج إلى المزيد من القوى العاملة والمهارات العلمية والفنية المتنوعة، وتتميز الصناعة النفطية

¹ د.فاضل الجلي، ملاحظات عن دور النفط في التنمية في الأقطار العربية المنتجة للبترول، بحث منشور في واقع مؤتمر الطاقة العربي، قطر، 1998، ص 237.

بخصائص تختلف كثيرا عن الصناعات الأخرى والتي تتحدد بموجبها نوعية القوى العاملة اللازمة وحجمها لتشغيل هذه الصناعات والتي تحدد بدورها نوعية العمالة المطلوبة في الصناعات النفطية التي تعتمد على الآلات الأوتوماتيكية والعقول الإلكترونية والتي تقلل من العمل اليدوي وتتطلب المزيد من المهارة الفنية والإدارية والمتخصصين والخبراء¹، ومن ثم صحيح أن القطاع النفطي لا يعطي فرصا متناسبة مع حجم الاستثمارات العالية، إلا أن هناك صناعات متممة تحتاج إلى عدد هائل من العاملين، خصوصا صناعة التكرير وصناعة البتروكيماويات، والنقل والتسويق، بالإضافة إلى مشاريع إنشاء أنابيب البترول وناقلات النفط إلى جانب المشاريع الإقتصادية الأخرى مثل بناء الطرق وتشبيد المرافق والمواصلات وغيرها من النشاطات اللاحقة.

وتقتصر العمالة في المنطقة العربية بصورة رئيسية على مرحلة إنتاج النفط الخام لأنها تشكل أساسا الصناعة النفطية، أما العمالة في مرحلة الصناعة الأخرى فلا تشكل إلا حصة ضئيلة من إجمالي قوة العمل النفطية، والسبب في ذلك أن صناعة التكرير والبتروكيماويات خصوصا السعودية والكويت والعراق وليبيا والجزائر، كل هذه المشاريع وما يرافقها من مشروعات مكملية لصناعة النفط كإصلاح السفن وبناء الموانئ تحتاج إلى عدد كبير من القوى العاملة وذوي الخبرات العلمية والفنية.

المطلب الرابع: العائدات النفطية وإنعكاساتها على إقتصاديات الدول العربية

تتسم الدول العربية بإرتفاع درجة انفتاحها على الإقتصاد العالمي، مما يجعل للتطورات في النشاط الإقتصادي العالمي إنعكاسات كبيرة وعميقة على الإقتصادات العربية، كما أن تأثير تلك التطورات يمتد ليشمل مختلف القطاعات الإقتصادية، وتزداد درجة التأثير عندما يرتبط التطور في الإقتصاد العالمي بمنتج يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للدول العربية وكذا صادراتها وإيراداتها العامة مثلما هو الحال بالنسبة لقطاع النفط، وعلى ضوء ما سبق فمن المتوقع أن يؤثر إنخفاض الأسعار العالمية للنفط على الأداء الإقتصادي العربي (تقسم الدول العربية إلى الدول النفطية وهي الدول التي يغلب عليها صادراتها النفط، والبلدان المستوردة للنفط وهي الدول التي قد يكون لديها إنتاج من النفط، إلا أنه لا يكفي احتياجاتها، مما يجعلها تغطي باقي احتياجاتها عن طريق الاستيراد).

أولاً: النمو الإقتصادي (النمو الإقتصادي يعني حدوث زيادة حقيقية في الدخل الفردي وليس النقدي، وللحديث عن النمو الإقتصادي لابد من حدوث زيادة مستمرة في الدخل فعادة ما يتم منح إعانة إلى دولة ما تزيد من متوسط الدخل الحقيقي لمدة عام أو عامين ولكنها تعتبر زيادة مؤقتة وليست نمو¹).

نظرا لأن العائدات النفطية تشكل الجزء الرئيسي من الناتج المحلي الإجمالي، فقد أدى إرتفاع العائدات النفطية إلى إرتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول فعلى سبيل المثال عندما إنخفضت العائدات النفطية من 178.7 مليار دولار عام 2000 إلى 156 مليار عام 2001 صاحبه ذلك إنخفاض مماثل في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لهذه الدول من 613.3 إلى 598.5 مليار دولار، ثم أخذت معدلات نمو الناتج المحلي

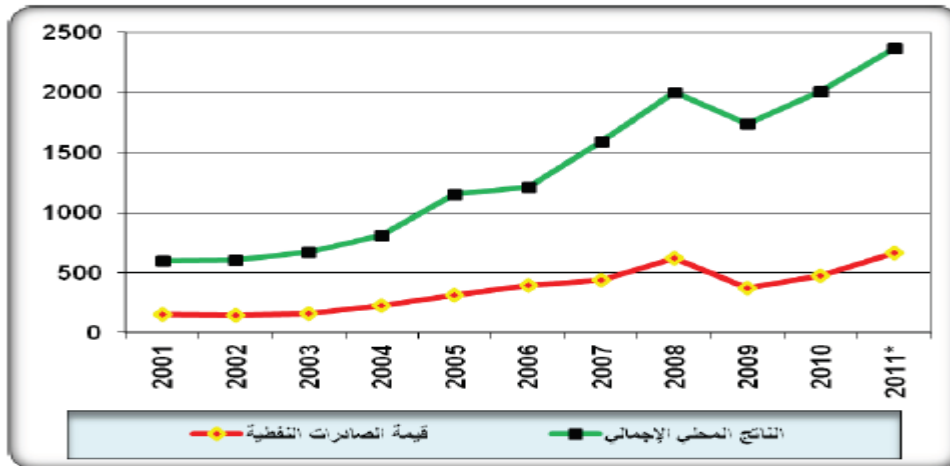
¹ د. يوسف صايغ، سياسات النفط العربية فرص وتحديات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983، ص 225

¹ — د عبد القادر محمد عبد القادر، د إيمان عطية ناصف، اتجاهات، حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 13 .

الفصل الثاني: تطورات السوق النفطية العالمية وتأثيرها على الإقتصاديات العربية

الإجمالي في التزايد خلال الفترة 2003-2008 في ضوء إرتفاع أسعار النفط وبالتالي عائداته، اذ إرتفع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المنتجة للنفط من 674 مليار دولار عام 2003 ليصل في عام 2008 إلى 1.99 تريليون دولار، نتيجة لإرتفاع العائدات النفطية من 163 مليار دولار خلال ذات الفترة، ما أثر على النشاطات الإقتصادية في الدول النفطية والدول العربية الأخرى، وقد أدى إنخفاض الأسعار ومن ثم العائدات خلال عام 2009 نتيجة للأزمة المالية العالمية بنسبة 41 % مقارنة إلى إنخفاض في معدل نمو الناتج المحلي بنسبة 13 % ليصل إلى 1.7 تريليون دولار، وبعد ان استرد الإقتصاد العالمي عافيته خلال عامي 2010 و 2011 أدى ذلك إلى تحسن ملحوظ في أسعار النفط الذي صاحبه إرتفاع في العائدات النفطية للدولة العربية لتصل إلى 472 و 667 مليار دولار على التوالي، وقد كان لذلك الأثر الإيجابي على الناتج الإجمالي العربي الذي تجاوز 2 تريليون ليصل إلى 2.005 تريليون عام 2010 وإلى 2.365 تريليون عام 2011، ويبين الشكل التالي ارتباط معدلات نمو كل من العائدات النفطية والناتج الإجمالي¹

الشكل (02-15): تطور العائدات النفطية والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2011 مليار دولار



المصدر: عبد الفتاح دندي، واقع ودور النفط والغاز الطبيعي في تعزيز التنمية العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 145، 2013، ص 64.

حيث نلاحظ من الشكل السابق العلاقة الطردية الواضحة بين الناتج المحلي الإجمالي والعائدات النفطية، فلننظرنا إلى ما تمثله الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة في الدول العربية فنلاحظ ان هذه الحصة شكلت نحو 58.6 % خلال عام 2001، ثم اخذت في الإرتفاع بشكل مستمر خلال السنوات التالية لتشكل أكثر من 73 %، أما الدول المستوردة للنفط فقد² حققت بعض المكاسب من إنخفاض أسعار النفط من خلال إنخفاض فواتير وارداتها النفطية وتراجع تكلفة دعم أسعار الطاقة، كما ان إنخفاض تكاليف الإنتاج وإرتفاع الدخل المتاح من شأنه نمو الطلب الكلي والذي سينعكس بشكل إيجابي على النمو الإقتصادي في تلك الدول، وعلى

¹ عبد الفتاح دندي، واقع ودور النفط والغاز الطبيعي في تعزيز التنمية العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 145، 2013، ص 64.

² تقرير الإقتصادي السنوي الصادر عن صندوق النقد العربي، التطورات الإقتصادية الدولية، الفصل الأول، 2015، ص 21-22.

الفصل الثاني: تطورات السوق النفطية العالمية وتأثيرها على الإقتصاديات العربية

العموم سجلت الدول العربية كمجموعة باستبعاد ليبيا وسوريا بسبب الظروف الاستثنائية التي تشهدها هاتان الدولتان تراجعاً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، من 3.6% في عام 2013 إلى حوالي 2.5% عام 2014.

ثانياً: الموازنة العامة (الميزانية وثيقة مصدق عليها من السلطة التشريعية المختصة تحدد نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية معينة¹)

أدت الزيادة في العائدات النفطية إلى تحقيق أما فائض في الميزانية العامة أو انخفاض في العجز للدول العربية الرئيسية المنتجة للنفط فمثلاً عندما انخفضت العائدات النفطية في 2001 ترتب عليه تحول الفائض في الميزانية العامة البالغ 9.2 مليار دولار في عام 2000 إلى عجز بمقدار 11.7 مليار دولار عام 2001، وعندما انخفضت العائدات مرة أخرى في 2002 إرتفع العجز في الميزانية العامة للدولة العربية المنتجة للنفط إلى 18 مليار دولار، ومنذ عام 2003 إلى عام 2008 لم تشهد الدول المنتجة للنفط مجتمعة أي عجز في ميزانيتها العامة بفضل الإرتفاع المستمر في العائدات النفطية ووصل الفائض إلى أعلى مستوياته 260 مليار دولار في عام 2008، لكن عندما انخفضت العائدات في عام 2009 صاحب ذلك تحول الفائض إلى عجز بمقدار 55.5 مليار دولار، وفي عام 2010 تقلص حجم العجز إلى 2.9 مليار دولار فقط ثم تحول إلى فائض بمقدار 943 مليار دولار عام 2011 بفعل إرتفاع العائدات بنسبة 18% لتصل إلى 667.5 مليار دولار عام 2011²، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (02-16)، أما الدول العربية المستوردة للنفط³، فقد حققت بعض المكاسب على مستوى المالية العامة، فإخفاض أسعار النفط حقق أثر مزدوج على النفقات العامة، تمثل الأول في إخفاض نفقات الواردات النفطية، والثاني في إخفاض فواتير دعم الطاقة وخاصة أن معظم الدول العربية المستوردة للنفط تبني نظاماً لدعم الطاقة، وكمحصلة لتطور الإيرادات والنفقات العامة، نما فائض الموازنة العامة المجمعة للدول العربية بنسبة 3.1% ليصل إلى 67 مليار دولار في عام 2014 مقارنة بحوالي 65 مليار دولار عام 2013.

الشكل (02-16): فائض/عجز الموازنة العامة والعائدات النفطية في الدول النفطية خلال الفترة

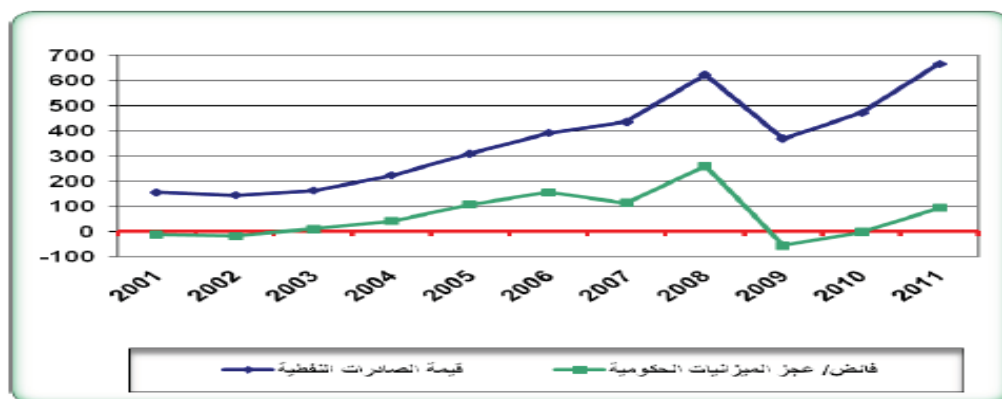
مليار دولار

من 2001-2011

¹ محمد عباس محزري، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2003، ص 445.

² عبد الفتاح دندي، واقع ودور النفط والغاز الطبيعي في تعزيز التنمية العربية، مرجع سابق، ص 65.

³ تقرير الإقتصادي لصندوق النقد العربي، 2015، مرجع سابق، ص 22.



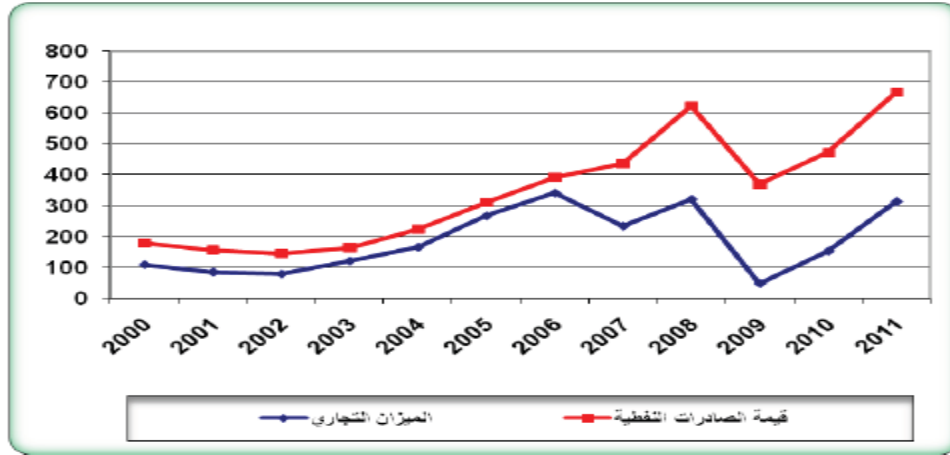
المصدر: عبد الفتاح دندي، واقع ودور النفط والغاز الطبيعي في تعزيز التنمية العربية، مرجع سابق، ص 66.

ثالثا: الميزان التجاري

لعب النفط دورا أساسيا في التجارة الخارجية للدول النفطية وفي موازينها التجارية، حيث زاد معدل نمو صادرات الدول النفطية بشكل كبير جدا نتيجة لإرتفاع أسعار النفط لاسيما بعد 2003، وقد أدى ذلك إلى تحسين موازين الدول النفطية الخارجية وزاد من إيرادات حكوماتها التي قامت بدورها باستعمال هذه الإيرادات للتأثير على النشاطات الاقتصادية المختلفة، لقد اتخذ الميزان التجاري في الإقتصادات النفطية منحى تصاعدي بدءا من عام 2002، وإرتبط ذلك ارتباطا وثيقا بمتطلبات أسعار النفط وحجم الإنتاج، وعمل التحسن الملموس في أسعار النفط عام 2003 إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري وصل إلى 120.5 مليار دولار في عام 2003 وإلى أعلى مستوى له وهو 304.4 مليار دولار عام 2008، ثم انخفض بشكل ملحوظ عام 2009 نتيجة للأزمة المالية ليصل إلى 48.2 مليار دولار، ثم عاود الإرتفاع ليبلغ 312.7 مليار دولار عام 2011¹ وهذا ما يبينه الشكل رقم (02-17)، أما بالنسبة لصادرات الدول العربية غير النفطية لم تعوض الإنخفاض في صادرات الدول العربية النفطية، لذلك فقد تمثل الأثر النهائي في إنخفاض صادرات الدول العربية السلعية حيث بلغت نحو 1.230 مليار دولار عام 2014 مقارنة ب 1.316 مليار دولار عام 2013 بنسبة إنخفاض حوالي 6.6 %، كما أدت تلك التطورات إلى أحداث تغيير في الهيكل السلعي للصادرات العربية، ففي الوقت الذي إنخفضت فيه الأهمية النسبية للوقود المعدني والمعادن، وكذا الأهمية النسبية للصادرات الزراعية، أما فيما يتعلق بواردات الدول العربية فمن الطبيعي أن تنخفض نتيجة إنخفاض الأسعار العالمية للنفط والغذاء، لذا سجلت الواردات العربية زيادة محدودة عام 2014 لتبلغ 889.3 مليار دولار مقارنة مع نحو 860.6 مليار دولار عام 2013، أي بزيادة 3.3 % وهي أقل معدلات نمو للواردات إعتبارا من عام 2010، أما فائض الميزان التجاري فقد انخفض ليبلغ 340.3 مليار دولار عام 2014 مقابل 455.7 مليار دولار عام 2013 بمعدل إنخفاض بلغ نحو 25.3 %.

الشكل (02-17): الميزان التجاري والعائدات النفطية في الدول النفطية خلال فترة 2001-2011 مليار دولار

¹ عبد الفتاح دندي، واقع ودور النفط والغاز الطبيعي في تعزيز التنمية العربية، مرجع سابق، ص 67.



المصدر: عبد الفتاح دندي، واقع ودور النفط والغاز الطبيعي في تعزيز التنمية العربية، مرجع سابق، ص 67.

رابعا: التنمية البشرية (إن الفرد هو ركيزة التنمية وهو المحرك الأول للإنتاج، وسوف يبقى العنصر المؤثر والفعال في تحقيق أهداف المجتمع نحو التنمية الشاملة،¹)، أدى إرتفاع العائدات النفطية في الدول العربية إلى إرتفاع معدلات التنمية البشرية فيها ، فالتزايد الكبير في العائدات النفطية للدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط أدى إلى تزايد الإنفاق الحكومي على برامج التنمية الإقتصادية والاجتماعية، وظهر أثر ذلك بصورة واضحة على مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index-HDI) الذي يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويعد من أهم المؤشرات لقياس معدل التنمية البشرية، إذ أنه يتكون من مؤشرات تعكس ثلاث عناصر رئيسية وهي: توقع الحياة عند الولادة، متوسط عدد سنوات التمدرس، متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ووفقا لهذا المؤشر حسب آخر إصدار للتقرير فقد جاءت كل من الامارات، قطر والبحرين ضمن الدول التي تتمتع بمؤشر مرتفع جدا، والسعودية والكويت وليبيا ولبنان وعمان وتونس ضمن الدول التي تتمتع بمؤشر مرتفع، أما الأردن والجزائر ومصر وسوريا والمغرب والعراق فتقع ضمن الدول التي تتمتع بمؤشر متوسط، وبقية الدول العربية وهي اليمن وموريتانيا وجيبوتي والسودان ضمن الدول ذات المؤشر الضعيف.

خامسا: التضخم (التضخم هو حركة صعودية للأسعار تتصف بالإستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض²) و تنجم معدلات التضخم المرتفعة عن أسعار التحويل المربوطة بالدولار، إضافة إلى السيولة المرتفعة جدا والناجمة عن الدخل النفطي، فضلا عن تكاليف التوسع الكبيرة في البنية التحتية والإعتماد الكبير في معظم الدول العربية على إستيراد المواد الغذائية والتي إرتفع سعرها في السنوات الاخيرة، أما في السنتين 2013 و 2014 بالنسبة للدول العربية النفطية فقد شهدت معدلات التضخم لديها إنخفاضا نظرا للتأثير الإيجابي لإنخفاض الأسعار العالمية للنفط والغذاء وإرتفاع قيمة عملات بعض دول المجموعة المرتبطة بالدولار، أما ليبيا والعراق فقد شهدت إرتفاعا في معدلات التضخم نظرا للأوضاع الداخلية غير المواتية والتي أثرت على عرض

¹ فاروق شوقي البوهي، التخطيط التعليمي، عملياته، مداخله، التنمية البشرية، تطوير أداء المعلم، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2001، ص 160.

² د. إسماعيل عبد الرحمن ودحوي موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، عمان الاردن 1999، ص 154. 155.

السلع الأساسية، أما الدول العربية المستوردة للنفط فقد إستفاد عدد منها من تراجع الأسعار العالمية للنفط والغذاء، فيما لم يستفد بعضها الآخر من إنخفاض أسعار النفط نظرا لعدم إنعكاس الأسعار العالمية للنفط على أسعار الطاقة داخل تلك الدول والتي يتم تحديد أسعارها إداريا، بل إن بعض دول المجموعة مثل مصر أجرت تخفيضا جزئيا لدعم الطاقة، ومن ثم فالأثر النهائي هو إرتفاع أسعار الطاقة في السوق المحلية لتلك الدول وهو ما ساهم في توليد بعض الضغوط التضخمية من ناحية أخرى، فإن إنخفاض أسعار صرف بعض دول المجموعة خاصة تلك التي تمر بتحويلات سياسية، وتمويل عجز الموازنة بزيادة عرض النقود في بعضها لايزال يولد ضغوطا تضخمية، فقد شهد معدل التضخم غير المرجح المقاس بالتغيرات في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين للدول العربية كمجموعة بإستثناء سورية، إنخفاضا من حوالي 5.2 % عام 2013، إلى حوالي 5 % في عام 2014.¹

سادسا: البطالة (العاطل عن العمل هوذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده²)، تضافرت التطورات التي شهدتها المنطقة العربية والعوامل الخارجية في إرتفاع معدل البطالة، بالنسبة للدول النفطية فمن المؤكد أن إنخفاض معدل النمو وإنخفاض الانفاق الاستثماري في موازنتها العامة، ناهيك عن إنخفاض ناتج القطاع النفطي كان له اثر سلبي على التشغيل بتلك الدول، أما الدول المستوردة للنفط فالبرغم من الإنعكاس الايجابي لإنخفاض أسعار النفط على موازنتها، إلا أنها تأثرت سلبا بإنخفاض تحويلات العاملين والاستثمار الاجنبي المباشر والسياحة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، هذا بالإضافة إلى أن تأثير التطورات الداخلية إعتبارا من نهاية عام 2010، على معدلات التشغيل بتلك الدول، حيث أدت إلى إرتفاع معدلات البطالة، كما أن عودة العمالة العربية من ليبيا في ظل عدم الإستقرار الذي تشهده، قد إنعكس على باقي دول المجموعة خاصة مصر وتونس كذلك إنعكس تباطؤ النمو بمنطقة اليورو سلبا على التشغيل في دول المغرب العربي نظرا للإرتباط الكبير بين الجانبين³.

سابعا :أسواق الاسهم

شهدت أسواق الاسهم في عدد من البلدان العربية النفطية منها الكويت، السعودية والإمارات هبوطا حادا في أواخر عام 2014، نتيجة تزايد المخاوف من مدى تأثير إقتصاداتها بإنخفاض أسعار النفط وخاصة إحتمال قيام الحكومات بخفض نفقاتها إستجابة لإنخفاض أسعار النفط، وخاصة أنها كانت من أهم محركات زيادة إيرادات الشركات، هذا الإنخفاض لا تظهره البيانات السنوية ولكن يتضح بشكل أكبر من البيانات ربع السنوية، فبعد أن شهدت مؤشرات بورصات دول مجلس التعاون الخليج العربي إرتفاعا خلال الربع الثاني والثالث، وإنخفضت بحدّة

¹ د. هشام الخطيب وآخرون، العرب والمرحلة الإقتصادية الجديدة، مرجع سابق، ص 34.

² ياسر محمد جاد الله محمود، قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2006، ص 7.

³ تقرير الإقتصادي السنوي لصندوق النقد العربي، 2015، مرجع سابق، ص 23.

في نهاية الربع الرابع، وذلك بالتزامن مع انخفاض أسعار النفط وقد بلغ الإنخفاض أقصاه في سوق دبي حيث بلغت نسبة التراجع 25.2 %، ثم السعودي بإنخفاض بلغ 23.2% وكانت بورصة البحرين أقل البورصات الخليجية إنخفاضاً بين الربعين الثالث والرابع من عام 2014 حيث بلغت نسبة الإنخفاض 3.4 %، وبالرغم من هذا الإنخفاض إلا أن هذه المؤشرات تقترب كثيراً من مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2013¹.

وفي الأخير نقول أنه امتازت أسعار الطاقة على العموم بالثبات في معظم الدول العربية والإستقرار وعدم الجنوح إلى التغير نتيجة التقلبات في أسعارها في السوق الدولية، وكانت هذه لأسعار تقترب إلى البقاء عند مستويات محددة لفترات طويلة تمتد لسنوات، الأمر الذي ولد إنحرافاً كبيراً بين الأسعار الإسمية والحقيقية من جهة وذلك بفعل عامل التضخم، كما أنه ولد تبايناً مهماً بين الأسعار الفعلية وبين التكاليف، وكانت التكلفة الإقتصادية للسياسات السعريّة للدول العربية هائلة خلال العقدين الماضيين، فلم تقتصر أثارها على زيادة معدلات إستهلاك الطاقة وبروز توجهات نحو التبذير ليس في هذا الإستخدام فقط، وإنما إمتدت تلك الآثار لتشمل إنخفاض حجم الصادرات من النفط وإنخفاض العائدات من العملات الأجنبية وتفاقم مشاكل المديونية وميزان المدفوعات، وإرتفاع فاتورة الدعم لأسعار الطاقة والآثار السلبية لذلك في عجز الميزانية.²

خلاصة الفصل:

¹ نفس المرجع، ص24.

² د.عبد الرزاق الفارس، هدر الطاقة والتنمية ومعضلة الطاقة في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، 125.

لقد تناولنا في هذا الفصل عموميات حول النفط، حيث تطرقنا إلى كل الجوانب النظرية للنفط، وأسعار النفط، والأسواق العالمية للنفط وموقع الدول العربية منها، حيث إستخلصنا مايلي:

- 1- إن النفط مادة إستراتيجية سواءً بشكله السائل (النفط الخام)، الشكل الغازي (الغاز الطبيعي) أو الشكل الصلب، تتأثر بالعوامل الإقتصادية والسياسية، وعوامل السوق كما يتميز النفط بالعديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من السلع البديلة مما يضفي عليه أهمية خاصة على الصعيد الإقتصادي، والسياسي، العسكري، والمالي.
- 2- تعددت طرق إكتشاف النفط من المسح الجوي والإستشعار من بعد إلى المسح الجيولوجي السطحي، والجيوفيزيائي، تبعاً لتعدد النظريات المفسرة المحيية عن تساؤلات أصل النفط بشكل أو بآخر.
- 3- إن السوق النفطية الذي يعتبر المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة النفطية في سعر وزمن معلومين، هوس وق إحتكار قلة بنوعيه السوق الفورية، والأسواق الأجلة والمستقبلية، والذي يتحدد فيه سعر النفط والذي يتأثر بالعديد من العوامل والتي لعل أهمها عوامل السوق التي تؤثر عليها عوامل أخرى حيث تتميز السوق النفطية بالعديد من الخصائص التي تجعلها تحتل مكانة هامة على الصعيد الدولي والعالمي، ويتأثر سلوك الأسواق العالمية النفطية بالعديد من الأطراف التي تسيطر عليها كمنظمة الأوبك والشركات النفطية العالمية الكبرى.
- 4- إن النفط العربي هو محرك الإقتصاد العالمي لكونه يتميز بمجموعة من المواصفات تضفي عليه خاصية الإمتياز وتعود هذه الأخيرة إلى المزايا الطبيعية ويمكن حصرها في خلو الأراضي العربية من الزلازل والبراكين، غزارت الآبار وقلة عمقها، بالإضافة إلى وجود النفط في وسط أكبر المناطق المستوردة للنفط، ناهيك عن خلو النفط الخفيف من مادة الرصاص والكبريت اللتين تتركبان آثار سلبية على معدات التصفية وأجهزة التكرير، أما المزايا التي إكتسبها النفط العربي من الناحية الإقتصادية فهي تعود إلى ضخامة إحتياطيه المؤكد وإنتاجه الوفير وضالة الكلفة اللازمة للإنتاج، بالإضافة إلى التسهيلات التي كانت تمنح للمستثمرين الاجانب.

الفصل الثالث:

تقنيات الأورو دولار وانكاسات

على عائدات

المصادر النفطية

تمهيد:

تمكن الدولار على مدى أكثر من نصف قرن من إكتساب الصفة العالمية بفعل التطورات التي كانت تشهدها الإقتصاديات العالمية، ولتي كانت تحتاج إلى أن تكون هناك عملة وسيطة تسهل التعاملات من خلالها كاللغة المشتركة التي يتواصل من خلالها الجميع، وهذه المكانة التي تبوأها الدولار لم تكن بفعل سياسة أو قرار من الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كانت ذات ريادة اقتصادية لا يمكن إغفالها، وإنما بفعل الحاجة في كل مرحلة إلى عملة يتم إعتمادها لإستكمال النظام المالي والنقدي وخلق معايير، حتى أصبح الدولار عملة المبادلات التجارية بين أغلب الدول، وأصبح ينفرد بالنسبة الأكبر من الإحتياجات النقدية الدولية، ولا يزال يشكل أكبر نسبة مكونات وحدات السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي، كما أن عددا كبيرا من الدول حافظت على تثبيت عملتها مقابل الدولار بشكل منفرد أو جعلته مكونا أساسيا في سلة العملات التي تثبت عملتها مقابلها، رغم الإنخفاضات التي مرت بها العملة الأمريكية والتي كان لها أثار سلبية على هذه الدول كالتضخم وإنخفاض القوة الشرائية لعملاتها، فضلا على أن أهم سلعها الأولية كالنفط والغاز والألمنيوم مسعرة بالدولار .

عرف الدولار في فترة الثمانينات منافسة حادة من طرف الين والمارك الألماني، إلا أنه حظي بالإستعمال الواسع نظرا للقوة الإقتصادية والسياسية التي اكتسبتها الولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية، وبحلول عام 1999 ظهر منافس جديد للدولار وهو الأورو، العملة الأوروبية الموحدة التي تضم عملات إحدى عشرة دولة أوروبية وبقوة اقتصادية تضاهي القوة الإقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، وبظهور المنافس الجديد تضاربت الآراء وإختلفت بشأن العملة التي ستفوز بمركز الصدارة في النظام النقدي الدولي والوضعية التي سيؤول إليها النظام بوجود عملتين متنافستين.

المبحث الأول: ماهية الدولار وتطوره التاريخي.

المبحث الثاني: انعكاس تقلبات سعر صرف الدولار على الإقتصاد العالمي

المبحث الثالث: اليورو العملة الأوروبية الموحدة

المبحث الرابع: تقلبات عائدات الصادرات النفطية بين تدهور الدولار وتحدي الأورو

المبحث الأول: ماهية الدولار وتطوره التاريخي.

يعتبر الدولار العملة المحورية وعملة الإحتياط الدولية إلى جانب كونه العملة الأساسية التي تقبل في التسويات الدولية، وقد كان من نتيجة ذلك أن أصبح الإقتصاد الأمريكي بمثابة البنك الدولي الذي يمول العالم

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

بعملة الإستثمارات والمعاملات الدولية مما أتاح للدولار المزيد من السيطرة على النظام النقدي الدولي وذلك من خلال التأثير على المؤسسات النقدية العالمية ودرجة السيولة الدولية .

المطلب الأول : ظهور الدولار كعملة دولية .

رغم إنحيار نظام بريتون وودز، حافظ الدولار على مكانته الدولية ولا يزال عملة الدفع الرئيسية في المعاملات الدولية، ورغم التذبذبات التي تصيب الدولار من حين إلى آخر، إلا أنه يبقى العملة المهيمنة بلا منازع.

أولاً: نشأة الدولار

تعتبر العملة الأمريكية "الدولار" اليوم الأكثر شعبية في العالم وهي تحتل المرتبة الأولى في معظم احتياطات العملة الخارجية في خزائن دول العالم، ويرجع ذلك لإنحسار بريطانيا كدولة عظمى، ولتراجع قيمة الجنية الإسترليني عالمياً خاصة بعد فقد بريطانيا لمعظم مستعمراتها.

هنالك العديد من الدراسات التي تبين وتعرف عن أصل رمز الدولار، والرواية الأكثر شيوعاً عن أصل هذا الرمز هي أنه وفقاً لمكتب النقش والطباعة في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن رمز "\$" ظهر نتيجة تطور الحروف المكسيكية أو الإسبانية (PS) والتي هي تقصير لكلمة بيزو "Peso"، هذه النظرية مستمدة من دراسة المخطوطات القديمة، والتي توضح أن (S) أصبحت تدريجياً تكتب على شكل (P)، وكان هذا الرمز يستخدم على نطاق واسع قبل اعتماد الرمز (USD) في العالم 1785¹.

بينما ترى دراسة أخرى أن أصل العملة الأمريكية يعود² إلى القطعة النقدية "Thaler" وهي عملة نمساوية قديمة من الفضة، وكانت تشكل أساس النظام النقدي للعالم المتمدن منذ القرن الخامس قبل الميلاد وحتى عام 1914، فقد كان لعملة التالير ثقة تعود سواء إلى نوعية سكها، أو إلى ثبات مقدار المعيار المعدني الصافي فيها، لذلك شغلت مكانة متميزة منذ سكها في 'بوهيميا' عام 1519، لكن خلال تلك الفترة كانت هناك عملات أخرى متداولة لم تتمكن السلطة الملكية من منع سكها من قبل الأمراء، الأساقفة والقساوسة، إلا أن "التالير" تمكن من فرض نفسه في هذه الأجواء النقدية، لأنه تم سكها من طرف أمير يحتل مكانة بارزة، حيث كانت ملكيته الأرضية تحتوي منجماً للفضة يسمى "Val de St Joachim" "St Joachimsthal"، فقط كانت القطعة النقدية المسكوكة تحمل اسم القديس "Joachim"، وهو اسم صاحب منجم الفضة أيضاً Joachimsthaler والذي تم اختصاره إلى "thaler"، كانت هذه القطعة النقدية الفضية قطعة كبيرة تحتوي على 24 غراماً من الفضة، وبعد مرور سنوات أصبحت هذه القطعة النقدية الجديدة في التداول الفعلي، فأصبحت من

¹ د. سيد أحمد سيد يعقوب السيد يوسف الرفاعي، التطور التاريخي لاستخدام النقود (دراسة اقتصادية تحليلية)، الطبعة الأولى، مكتبة دار طلاس، دمشق، 2014، ص 317-318.

² د. هشام متولي، ترجمة عن الفرنسية لجان دنيزت، الدولار "تاريخ النظام النقدي الدولي 1945-1988"، الطبعة الأولى، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1989، ص 39-40.

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

الناحية القانونية وحدة الدفع ووحدة الحساب في إمبراطورية شال-كان "Charles-Quint"، ومن هذه الإمبراطورية انطلقت منتشرة في أرجاء المعمورة: الشرق الأقصى (الصين)، في المستعمرات الإسبانية، في أمريكا اللاتينية ومن هناك انتقلت إلى الولايات المتحدة وكندا .

قبل الحرب كان الشعب الأمريكي يستعمل عدة وسائل دفع، حيث شكلت المقايضة وسيلة هامة في التداول، كما استعملت قطع معدنية نحاسية وأخرى خاصة، بالإضافة إلى¹: انه قبل إصدار الدولار في الولايات المتحدة الأمريكية، كان الشعب الأمريكي يتعامل بالعملات الفرنسية والانجليزية والإسبانية ما كان يسبب إرباكا في التعاملات التجارية والإقتصادية داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

في عام 1660 صدرت العملة الورقية لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك في مستعمرة خليج "ماساشوستس" (إحدى المستعمرات 13 التي كانت تؤلف أمريكا في ذلك الحين) إلا أن العملات الورقية كانت تصدرها بنوك خاصة مما جعل بعضهم يرفض العملات التي تصدرها بنوك لا يثق بها، بل وقد كان بعضهم يتسلم عملات أخرى بأقل من قيمتها لنفس السبب .

في عام 1776 (مباشرة بعد الإستقلال الأمريكي عن بريطانيا) بدأ البنك المركزي بإصدار النقود (الدولار)، إلا أن هذه النقود لم تكن مغطاة بالذهب (نقود ورقية) مما لم يشجع الناس على التعامل بها، ولكن القانون الذي اقروه الكونجرس كان يجزم كل من لا يقبل الدولار كعملة باعتباره عدوا للدولة، لم تستمر هذه الثقة طويلا فتكاليف حرب الإستقلال أجبرت الحكومة على طبع العملات بشكل كبير مما تسبب في تضخم هائل فقد الدولار على أثره قيمته، إلى أن ربط بالذهب والفضة في العام 1789 على يد الكسندر هاملتون.

وفي عام 1792 تأسس النظام النقدي في أمريكا، وبالتحديد في 02 أفريل من نفس العام أصدرت الولاية المتحدة الأمريكية قانون يعتبر الدولار (التالير سابقا) العملة الرسمية للدولة، حيث عرفه القانون (الدولار) على انه يحتوي على 24.75 من الذهب الصافي "grains troy"، أي 1.6037 غرام من الذهب، أما التعريف بالنسبة للفضة فكان 381.25، أي 24 غراما من الفضة²، وبدأ صك عملة معدنية في ولاية فيلادلفيا عام 1793، وكان "دافيد رايتنهوس" أول مدير لدار صك العملة، وقد استخدمت العملة الأمريكية كبنكوت بعد إصدار الدستور الأمريكي عام 1789، وكان يتم إصدارها بواسطة مصرفي الولايات المتحدة، فأولهما عام 1811، والثاني عام 1836، وبدأت المصارف الأهلية تتولى إصدار ورق النقد بموجب تراخيص من الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي عام 1864 أعطى للمصارف القومية التفويض بإصدار النقد وكان الإقبال والتعامل به بسيطا حتى العام 1935 نظرا لقيمتها الضئيلة، وبعد هذا التاريخ بدأت وزارة الخزانة الأمريكية في إصدار العملة الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية وتولت المصارف الإحتياطية الفيدرالية، وعددها اثني عشر مصرفا في اثني عشر ولاية أمريكية،

¹ د. جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأمريكي "الازمة المالية 2008"، بیسان للنشر والتوزيع والإعلام، لبنان، 2011، ص 42.

² د. هشام متولي، ترجمة عن الفرنسية ل جان دنيوز، الدولار "تاريخ النظام النقدي الدولي 1945-1988"، مرجع سابق، ص 40.

إصدار العملة الإحتياطية بفئات مختلفة إضافة إلى عملة الخزانة التي كانت تصدرها، ثم أعيد فك الربط بشكل مؤقت في عام 1933 على يد الرئيس "فرانكلين روزفلت" للتخلص من آثار الكساد الكبير، وقد أعيد ربطه من جديد في العام الذي تلاه ولكن بتعديل كبير في سعر الدولار، وكذلك منع الشعب الأمريكي من استبدال الدولار بالذهب أو الفضة (أو حتى الاحتفاظ بكميات كبيرة من الذهب أو الفضة)، بينما كان يحق للحكومات الأجنبية فقط استبدال الدولار بأي من المعدنيين، بينما في عام 1971 قام الرئيس نيكسون بإعادة فك ارتباط الدولار بالذهب وبقي الدولار حتى الآن كذلك .

ثانيا: أنواع وفئات العملة الأمريكية المتداولة

تختص الولايات المتحدة الأمريكية في إصدارها لعملتها الورقية بأسلوب خاص دون اغلب الدول، فبالإضافة إلى جعلها مقاسا موحدًا ولونا متماثلا لكل فئات عملتها، فإنها تحمل الورقة المالية إلى جانب ميدالية المنتصف عددا من الأرقام والحروف الرمزية والأختام والتوقعات، وتتطلب معها المعرفة الدقيقة للصفات الأساسية المميزة لهذه العملة

1-أنواع العملة الأمريكية المتداولة:توجد ثلاثة أنواع متداولة من العملة الورقية الأمريكية، وهي كالتالي¹ :

أ-العملة الإحتياطية الفيدرالية : والتي تمثل 99% من مجموع العملات المتداولة، وتتميز العملة الخاصة بهذا النوع بوجود خاتمين على وجه الورقة المالية لكل فئة، أحدهما بالجبهة اليمنى ويعرف بخاتم الخزانة وهو اخضر اللون، والخاتم الآخر يقع على يسار ميدالية المنتصف ويمثل مصرف الإصدار وهو باللون الأسود عادة.

ب- العملة الأمريكية التي تصدرها الخزانة وقت الحاجة إليها: ويتميز بوجود خاتم الخزانة فقط على يمين صورة ميدالية المنتصف ويطبع بمداد احمر اللون.

ج-نوع آخر من العملة الأمريكية تصدره الخزينة أيضا: ويتميز خاتم الخزانة فيه باللون الأزرق، وقد أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية إصداره، كما تتم طباعة الرقم المتسلسل بمداد طباعة مماثل في لونه وصفاته لمداد خاتم الخزانة.

2-لون الورقة المالية وحجمها²: يتميز الدولار الأمريكي بكل أنواعه وفئاته بلون واحد متماثل لوجه الورقة، وهو اللون الأسود المائل للرمادي بدرجاته المختلفة، ولون واحد متماثل لظهر الورقة وهو اللون الأخضر الزيتوني بدرجاته المختلفة، كما أن فئاته جميعها تتميز بحجم واحد هو 156مم طولًا و 66مم عرضًا للإطار المطبوع . ومن ثم فإن الدولار الأمريكي يستحق وبجدارة تسمية الورقة الخضراء والتي مهما كانت فئتها باعتبارها معيار للمبادلات التجارية و المالية في العالم، حيث يعتبر من العملات القليلة التي تحظى بالقبول العام في العالم، وتتركب الورقة الخضراء من 25% من مادة اللان "line"، و 75% من القطن³.

¹ د.سيد احمد سيد يعقوب السيد الرفاعي، التطور التاريخي لاستخدام النقود (دراسة اقتصادية تحليلية)، مرجع سابق، ص 320- 321.

^{3 1} د.سيد احمد سيد يعقوب السيد الرفاعي، نفس المرجع، ص 322.

³Marie Thamazeau, monnaies ou monde ; Martinière Jeunesse, Paris, 2012, p40.

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

3- فئات الدولار المتعامل بها اليوم¹: توجد سبع فئات مختلفة للدولار الأمريكي وهي في الأنواع الثلاثة من الدولار تكون الصورة فيها لأحد السياسيين المشهورين والبارزين في التاريخ الأمريكي، كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (01-03): فئات الدولار الأمريكي

الفئة	إسم الرئيس
\$1	جورج واشنطن (الرئيس الأول وموحد أمريكا)
\$2	توماس جيفرسون (الرئيس الثالث وواضع وثيقة الإستقلال)
\$5	إبراهيم لنكولن (الرئيس السادس عشر، حارب الجنوب والغى الرق)
\$10	الكسندر هاملتون (من أبطال حرب الإستقلال)
\$20	اندريه جاكسون (الرئيس السابع)
\$50	يلي جرانت (الرئيس الثامن عشر)
\$100	بنيامين فرانكلين (سياسي وعالم مشهور)

المصدر: د. سيد أحمد سيد يعقوب السيد يوسف الرفاعي، التطور التاريخي لاستخدام النقود (دراسة اقتصادية تحليلية)، الطبعة الأولى، مكتبة دار طلاس، دمشق، 2014، ص 322.

4- ظهور الورقة المالية : يحمل ظهر الورقة المالية بأنواعها الثلاثة تصميمات هندسية، تتوسطها صورة لأحد المعالم التاريخية أو المشهورة في أمريكا، ويطبع اسم هذا المكان أسفل الصورة وتوجد علاقة ثابتة بين الفئة وميدالية المنتصف في وجه الورقة وبين الصورة في ظهر الورقة.

ويحمل ظهر الورقة المالية بالنصف العلوي منها عبارة الشعار "IN GOD WE Trust"، وقد ظهرت للمرة الأولى عام 1957 بالعملة المسماة "Silver Certificate" ثم عُمم بها عام 1963 بكل العملات، ومنذ أن تم صك الدولار لم يتغير إلغاء أي إصدار من إصدارات الدولار الأمريكي حتى الآن.

المطلب الثاني: مقومات الدولار الأمريكي

لقد ظل الدولار الأمريكي يمثل العملة الدولية الوحيدة إلى حد بعيد من الزمن، حيث يستعمل في تسوية الالتزامات المالية والمعاملات التجارية الدولية، باعتباره عملة تقويم وفوترة على المستوى الدولي، وحتى تستمتع أية عملة بهذه الصفة الدولية، ينبغي توفرها على شروط معينة أو قيامها بوظائف معينة، والتي يمكن إبرازها فيما يلي :

أولاً: الدولار عملة الإحتياط الدولية:

إحتياطي النقد الأجنبي هو مجموع الذهب والعملات الأجنبية والسندات الأجنبية التي تمتلكها حكومة أو دولة ما، حيث يعد الدولار الأمريكي بمثابة العملة الرئيسية في العالم وأداة الإحتياطي النقدي الأولى في كافة البنوك المركزية²، والجدول التالي يبين أوزان العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة في نهاية سنة 2014 و2015، وكذلك الأوزان المعمول بها اعتباراً من 01 جانفي 2011.

² د. شعبان عبده أبو العز الحلاوي، حرب العملات وتأثيرها على الاقتصاد المصري، دار النهضة العرب، الأردن، 2012، ص 54.

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

الجدول رقم (02-03): أوزان العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة

العملة	أوزان العملات	المكونة لوحدة الخاصة	حقوق السحب	سعر وحدة حقوق مقابل العملات	السحب الخاصة المكونة لها
31 ديسمبر 2015	31 ديسمبر 2014	01/ 02/ 2011	31 ديسمبر 2015	31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2014
دولار أمريكي	47.63%	45.55%	42.70%	1.386	1.449
يورو	33.25%	35.49%	36.58%	1.272	1.192
جنيه إسترليني	11.87%	11.96%	11.12%	0.935	0.928
ين ياباني	7.25%	7.00%	9.60%	166.828	172.886

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 2015، ص 53.

وحسب بيانات البنك الدولي الخاصة بالربع الثاني من عام 2015 تقول أن الدولار الأمريكي يتسيد عملات الاحتياط حول العالم بنسبة 63,8% من إجمالي الإحتياطيات المرصودة بالبنوك والمؤسسات المركزية حول العالم، يليه اليورو الأوروبي بنسبة 20,5% من إجمالي احتياطيات العالم، في المركز الثالث يحل الجنيه الإسترليني بنسبة 4,7% ثم الين الياباني بنسبة 3,8%، ثم كل من الدولار الأسترالي والدولار الكندي بنسبة 1,9% لكل منهما، والنسب الباقية تتوزع على عملات أخرى¹.

ثانيا: الدولار عملة التجارة الدولية

يتمتع الدولار الأمريكي بالقبول العام في المعاملات في معظم دول العالم ليس فقط بالنسبة للدول التي تستورد من الولايات المتحدة الأمريكية، بل أيضا من غيرها، حيث أن الجميع يدرك أن الحصول على الدولار يمكن من الإستيراد من أي مكان في العالم، ومن ثم يعد الدولار عملة التبادل التجاري، حيث أن نصف الصادرات يتم دفع قيمتها بالدولار، حيث تمثلت أهم مقومات إحتفاظ الدولار بمركزيته في الأسواق العالمية فيما يلي²:

1-سهولة التحويل: يتاح للمتعاملين بالدولار قدر كبير من المزايا، يأتي على رأسها سهولة التحويل من الدولار إلى العملات الأخرى أو الذهب، ويرجع ذلك إلى تعدد الأدوات المالية المتاحة بالدولار، التي يمكن تحويلها إلى سيولة مالية بأي عملة بصورة فورية، بالإضافة إلى أن تذبذبات قيمة الإحتياطيات النقدية بالدولار، لا تكون بصورة كبيرة نتيجة الثبات شبه النسبي في أسعار الدولار، ما يمنحها درجة عالية من الأمان.

¹ بيانات البنك الدولي 2014-2015.

² د.زهير سراي، ما هي أسرار احتفاظ الدولار الأمريكي بالصدارة أمام العملات الأجنبية الأقوى منه؟، على الموقع الإلكتروني :

<https://almagharibia.tv> 27/07/2015 htm 13:19.

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

2- **كثافة التداول:** يعد الدولار على رأس العملات المستخدمة في التجارة العالمية؛ إذ يستخدم الدولار في نحو 90% من العقود التجارية على مستوى العالم، أي ما يقدر بنحو 5 تريليونات دولار يومياً، كما يدخل في تعاملات البورصات المالية العالمية بكثافة قدرها 87% من التعاملات، بزيادة قدرها 2% مقارنةً بعام 2010، فيما يستخدم اليوروفي نحو 33% من التعاملات. أما المعاملات المالية بالين الياباني فلا تتجاوز نحو 23%. ونحو 12% من التعاملات المالية تتم بالجننيه الإسترليني.

3- **الثقة العالمية:** يعد الدولار العملة الأكثر قبولاً في التعاملات التجارية والمالية العالمية، مقارنة بأي عملة أخرى أو حتى الذهب والمعادن الثمينة. ويرجع ذلك إلى ديناميات استقرار التعاملات بالدولار على مدار فترة زمنية طويلة، ومحدودية الأزمات النقدية العالمية التي ترتبت على التعامل بالدولار مقارنةً بالذهب أو غيره من وسائط القيم المقبولة عالمياً، فضلاً عن ثبات قيمة الدولار، وعدم تعرضها للتذبذب الناتج عن التغيرات المستمرة في العرض والطلب، بالمقارنة بالعملات الأخرى، واستناد الدولار إلى اقتصاد قوي ومتماسك يحتل صدارة الإقتصادات العالمية في مختلف المؤشرات الكلية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، وحجم الصادرات والواردات، والميزان التجاري، مقارنة باقتصاد دول أخرى لا تتمتع بالإستقرار والإنتشار العالمي ذاته.

4- **ضعف البدائل النقدية:** على الرغم من الاعتقادات السائدة كافةً من أن قدرة الدولار على الحفاظ على صدارته في الأسواق العالمية يعود إلى قوة الإقتصاد الأمريكي، أو التخطيط الأمريكي المالي الدقيق فقط، فإنه بالنظر إلى الواقع، يتضح أن هناك أسباباً أخرى، كغياب العملات المتاحة البديلة عن الدولار، فعلى الرغم من أن تلك العملات التي تصنف منافساً للدولار تتمتع بعدد كبير من المزايا التنافسية، لم تصل على سبيل المثال إلى حجم الإحتياطي النقدي للدولار.

ولذلك¹ لم تتراجع هيمنة الدولار الأمريكي كعملة الإحتياطيات العالمية رغم الأزمات التي تعرض لها و الشكل البياني التالي يؤكد صحة ذلك .

ومن ثم فإن دور الدولار كعملة احتياطية²، ووسيلة للمعاملات التجارية وعملة وسيطة أعطى الولايات المتحدة امتيازات اقتصادية وسياسية حررتها من الاهتمام بميزان مدفوعاتها عند تنفيذها سياساتها الخارجية أو إدارتها لاقتصادها الوطني.

¹ إسوار براساد، الدولار يهيمن بالديون، مجلة التمويل و التنمية، مارس، 2014، ص35. على الموقع الإلكتروني:

<https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2014/03/pdf/prasad.pdfhtm23:05 a 30/07/2015>.

² روبرت غيلبن، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، الطبعة الأولى، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص169 .

المطلب الثالث: مكانة الدولار الأمريكي في النظام الإقتصادي العالمي

تعود قوة الدولار الأمريكي إلى قوة الإقتصاد الأمريكي في حد ذاته، حيث يشير التاريخ الإقتصادي إلى أن الإقتصاد الأمريكي يكاد يكون الإقتصاد الوحيد الذي خرج من الحرب العالمية الثانية بمجموعة من عوامل القوة الإقتصادية التي لم تتجمع في أي اقتصاد آخر آنذاك، وبذلك احتل الإقتصاد الأمريكي مكانة الإقتصاد البريطاني في قيادة العالم .

أولاً: عوامل القوة في الإقتصاد الأمريكي.

1- بروز الإقتصاد الأمريكي على المستوى الدولي: تجدر الإشارة إلى ان عوامل القوة الإقتصادية التي بدأ بها الإقتصاد الأمريكي القيادة الإقتصادية للعالم نهاية الحرب العالمية الثانية قد استمر تأثيرها حتى بداية السبعينات، وفيما يلي محاولة لرصد اهم عوامل القوة الإقتصادية التي تجمعت في الإقتصاد الأمريكي خلال تلك الفترة¹:

أ- تميز الإقتصاد الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية، باحتفاظه بمعظم هياكله الإقتصادية السليمة دون تدمير، وكذلك احتفظ ببنية اساسية قوية دون ان تمس، بالإضافة إلى تمتعه بثروات هائلة من الموارد الطبيعية والزراعية وكل هذا جعله يمتلك عناصر هامة من القوة الإقتصادية التي تدفعه إلى النمو والتقدم في نفس الوقت الذي خرجت فيه دول مثل بريطانيا والمانيا واليابان في حالة من الدمار والضعف التي لا تساعد على تحقيق النمو الإقتصادي المطلوب.

ب- إستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تنفرد بميزة فريدة لا تنافسها فيها أي دولة أخرى، وهي إمكانية تمويل عجزها الخارجي من خلال طبع الدولار دون أن تضطر إلى إجراءات سياسات إنكماشية تضر بمستويات الاستهلاك والإستثمار فيها، بل إستطاع الإقتصاد الأمريكي من خلال الثقة العالمية في الدولار أن يمتلك العديد من الأصول والمشروعات الكبرى في الخارج، وبالتالي فإن الفترة من 1945 إلى 1971 يطلق عليها بأنها العصر الذهبي للإقتصاد الأمريكي.

¹ محمد حمد القشاشطة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 165-168.

ج- التمتع ببنية أساسية قوية وهياكل إقتصادية أقوى وسليمة وذات كفاءة عالية وثروات هائلة من الموارد الطبيعية إضافة إلى السيولة النقدية العالية نظرا لإملاكه العملة الدولية الموحدة وخلال الفترة الذهبية 1945 - 1971 إمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أقوى إقتصاد في العالم، ولكن حرب الفيتنام والحرب الباردة وما تخللها من سباق التسلح النووي وسباق الفضاء كل ذلك إستنزف موارد الإقتصاد الأمريكي¹.

د- كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي أغني دولة في العالم، ففي عام 1950 كان دخلها القومي الإجمالي أعلى بمقدار 50% من مثيله في كندا، وثلاثة أمثال نظيره في بريطانيا العظمى، وأربعة أمثال نظيره في ألمانيا الغربية،

2- **استقرار وشساعة السوق الأمريكية الموحدة:** بعد الحرب العالمية الثانية كانت السوق الأمريكية أكبر سوق موحدة في العالم وأدى هذا إلى نمو كيانات إقتصادية كبيرة وعملاقة في الإقتصاد الأمريكي الذي كان يتمتع بميزة الإحتكار للصناعات الكبيرة مثل السيارات والصلب ولكن عام 1993، وبعد إعلان قيام الإتحاد الأوروبي وتوسعت أصبحت السوق الأمريكية ثاني سوق موحدة في العالم²، وتضم السوق الأمريكية الموحدة حوالي 280 مليون مستهلك حسب إحصائيات 2001، مقارنة مع 226 مليون نسمة سنة 1980، حيث تميزت ب:

أ- تتميز القوة البشرية الأمريكية بالتجانس من حيث اللغة، التشريعات، العملة وتمايز الثقافات، كما تحظى الولايات المتحدة بمحيط اقتصادي مستقر، كون أن هذه السوق مفتوحة على السلع و الخدمات الأجنبية، ويحكم السوق نظام سياسي واقتصادي مستقر إتجاه المتعاملين الخواص، ويوجد في الولايات المتحدة أكثر البيئات القانونية والتنظيمية إستقطابا للإستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحظى بشبكة نقل متكاملة لنقل الأشخاص والسلع سواء عن طريق البر أو البحر أو الجو³.

ب- كما تتوفر على حوالي 350 معبر مخصص للتجارة الداخلية، حيث يتولد عن 20 معبر فقط حوالي 43% من حركة السير الإجمالي، مما يجعلها منفتحة تقريبا على جميع القارات وبالتالي فإن التجارة الخارجية للولايات المتحدة تعرف نشاط لا مثيل له، حيث أن جل المعاملات التجارية الأمريكية تتركز مع أوروبا الغربية وكندا واليابان⁴.

ج- في المجال الزراعي قامت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الثلاثينات من القرن العشرين بدعم المنتجين الزراعيين ومربي المواشي لمواجهة مشاكل المناخ والقيود المرتبطة بالأسواق الدولية، حيث قامت بإنشاء ثلاث وكالات لتقييم القروض الموجهة للإنتاج والتصدير الزراعي، كما قامت بإنشاء وكالة رئيسية لجمع المعلومات

¹ د. يوسف المرشدة، العولمة وأثرها على العالم العربي مشروع الشرق الاوسط الكبير، الطبعة الأولى، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص178.

² د. يوسف المرشدة، العولمة وأثرها على العالم العربي مشروع الشرق الاوسط الكبير، نفس المرجع، ص180.

³ فاطمة الزهراء خبازي، النظام النقدي الدولي المنافسة اورو -دولار، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص74.

⁴ نفس المرجع، ص75.

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

المتعلقة بالتكاليف والأسواق الناشئة الخاصة بالتصدير من أجل تسهيل الدخول إلى الأسواق وإدماج الفلاحين في الإقتصاد الكلي، وبالتالي تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المراتب الأولى في صادرات الزراعة و التي تمثل أكثر من 53.3 مليار دولار¹،

د-أما فيما يخص الموارد الطبيعية فيمكن القول ان الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت أكثر إستقلالية بالنسبة لبعض الموارد كالمغنيزيوم، النيكل، البلاتين، القصدير مقارنة بسنوات السبعينيات²، كما حققت إكتفاء في بعض موارد الطاقة كالفحم والغاز والطاقة المائية والطاقة النووية والطاقة الحرارية .

هـ- في حين تستورد بعض المصادر الطاقوية كالنفط وحقيقة أن إنتاج النفط في الولايات المتحدة وهو المصدر الرئيسي لنمو العرض العالمي خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أنه الآن في حالة إنخفاض بشكل واضح، إذ هبط الإنتاج المتوسط بحوالي 600 000 برميل يوميا هذا العام 2015 ويمكن مع ذلك أن تنهض أسعار النفط الأكثر إرتفاعا بإنتعاش لدى منتجي النفط الحجري الأكثر إنتباها وكفاءة في الإنتاج، ولكن القيود المالية الحالية تشير إلى أن أي زيادات ستكون متواضعة وسوف تتم في عام 2017 فقد أعلنت 150 شركة أمريكية للنفط والغاز عن إفلاسها منذ بدء عام 2015 .

3-التفوق التكنولوجي: كان التفوق التكنولوجي على إختلاف أنواعها من نصيب الإقتصاد الأمريكي، لأن الحرب العالمية الثانية كانت قد دمرت المقومات العلمية في معظم أنحاء العالم، وأعطت أوروبا الولايات المتحدة الأمريكية بعضا من ألمع عقولها مثل "البرت اينشتاين" و "اتريكوفيرمي"، فاستغلت العقول الأوروبية وإستطاعت عبر شركاتها و مؤسساتها العملاقة إنتاج المنتجات الثقيلة كالسيارات والطائرات مثل طائرة 707 والتي لم يكن بإستطاعة أي دولة غيرها إنتاجها³، بالإضافة إلى إحتلال الولايات الأمريكية الرتبة الأولى إلى غاية 2009 في القدرة التنافسية، لكن بعد ذلك لم تنصدر العالم نتيجة الازمات التي تعرض لها الدولار الأمريكي ، وصاحب ذلك صعود قوى جديدة للاقتصاد الياباني كإقتصاد ناهض ومعتمد على قوة تكنولوجية كبيرة، وكذا الصين والتي بدأت تتلمس طريقها نحو السوق العالمية من خلال بناء قطاعات صناعية موجهة نحو التصدير⁴ .

وتتميز الإقتصاد الأمريكي بالإضافة إلى ذلك بإرتفاع معدلات الإدخار، ومن ثم إرتفاع معدلات الإستثمار مما أدي بدوره إلى أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر لرؤوس الأموال في العالم، وإرتفعت إستثماراتها الخارجية في القارة الأوروبية عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات⁵ .

¹ نفس المرجع، ص76.

² فاطمة الزهراء خبازي، النظام النقدي الدولي المنافسة اورو -دولار، نفس المرجع، ص77.

³ د. يوسف المرشدة، العولمة وأثرها على العالم العربي مشروع الشرق الاوسط الكبير، مرجع سابق، ص181.

⁴ عبد علي كاظم العموري، الطوفان"القادم" توالد الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص45.

⁵ محمد حمد القشاشطة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي، مرجع سابق، ص180-181.

4- البحث والتطوير والإنفاق: صاحب التفوق التكنولوجي الإنفاق على البحث والتطوير في الشركات والمنظمات المختلفة، حيث كان الإنفاق الأمريكي على البحث والتطوير هو الأول في العالم .

5- التعليم: العمال الأمريكيين كانوا أكثر مهارة من نظرائهم في الخارج وإرتبط ذلك مع التفوق التكنولوجي بمعدلات مرتفعة من الإنتاجية، حيث ابتدع الأمريكيون في ذلك الوقت التعليم الإلزامي العام، الأساسي والثانوي، وطبق نظام توحيد المناهج، وثم التوسع في الكليات والجامعات بحيث كانت أمريكا هي أول دولة بها تعليم عال يضم أعدادا كبيرة من الدارسين.

6- الإدارة والخبرة الإدارية: أما من ناحية الإدارة فإن المدراء الأمريكيين كانوا هم الأفضل في العالم كون أن الإقتصاد كان من المهارة، لان المواهب المتميزة من الأمريكيين قبل الحرب العالمية الثانية كانت تتجه إلى التخصص في الإدارة باعتبارها الطريق إلى القمة، بينما كان الوضع معكوسا في كل من ألمانيا واليابان .

ثانيا: أدوات الهيمنة الأمريكية.

1- الشركات المتعددة الجنسيات : فضلا عن ذلك، فان المكانة الإقتصادية للولايات المتحدة على الصعيد العالمي من خلال إستحواذها على معظم الشركات المتعددة الجنسية في العالم، تأتي أيضا من خلال إستحواذها على معظم الشركات المتعددة الجنسية في العالم، فمن أصل (500) شركة عملاقة في العالم كان نصيب الولايات المتحدة منها (164 شركة)، وتحتل (32) شركة أمريكية المراتب الأولى بين المئة، فضلا عن إتساع نشاطها الذي يشمل فروع الإنتاج والخدمات كافة بالمقارنة مع الشركات الأخرى اليابانية والأوروبية¹، حيث تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بمزايا إحتكارية عديدة تجعلها تسيطر بصورة شبه تامة على الأسواق خارج حدودها القومية مثل المزايا الإحتكارية التحويلية، إذ تتمتع الشركات بمراكز مالية قوية في بلد المنشأ².

2- المنظمات المالية و الدولية : الشركات والمؤسسات العملاقة التي كانت السبب لصدود الدولة أمام جميع مشكلات السوق (صندوق النقد الدولي) هو وكالة متخصصة من وكالات منظمة الأمم المتحدة والذي نشأ بموجب معاهدة دولية في العالم 1945 للعمل على تعزيز سلامة الإقتصاد العالمي و يقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة و يديره أعضائه الذين يمثلون جميع بلدان العالم تقريبا بعددهم البالغ 184 دولة و قد بدأ نشاطه الفعلي في مارس 1947³، (والبنك الدولي) حيث تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية إعتمادا على قوتها الإقتصادية والسيولة النقدية من أن تكون أكبر مساهم فيهما ومن ثم ارتبطت القوة التصويتية بمدى المساهمة في رأس مال هاتين المؤسستين (بنسبة تصل إلى 20%) وهذا ما جعلها تمتاز بحق الفيتو على قرارات

¹ سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد الثاني والأربعون، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بدون سنة، ص158.

² عبد سعيد عبد إسماعيل، العولمة والعالم الإسلامي "أرقام وحقائق"، الطبعة الأولى، دار الأندلس الخضراء، المملكة العربية السعودية، 2001، ص212.

³ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الإقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 257-258.

المؤسستين)، من خلال ما بينته من مؤسسات عالمية الشكل وأمريكية المضمون استطاعت أن تسيطر على اقتصاديات العالم الأخرى وبالتالي السيطرة على العالم اجمع¹.

ثالثاً- عوامل القوة السياسية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية

تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بقدرة عسكرية ضخمة لا يمكن مقارنتها مع أية دولة أخرى، مما مهد لها الاحتفاظ بمركز مؤثر في السياسة الدولية.

تقترن قدرة الولايات المتحدة العسكرية من الناحية التقليدية بالحجم الإجمالي للقوات المسلحة الأمريكية، إذ يبلغ عددها نحو 1.483.800 مليون جندي موزعة على مختلف الصنوف العسكرية المعروفة، أما من الناحية النووية فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعد الدولة الأولى في العالم سواء على مستوى الكم من الأسلحة أم على مستوى ما تتمتع به أسلحتها النووية من نوعية متطورة بفعل التقنية العالية المستخدمة فيها، إذ تحتفظ بأكثر عدد من الرؤوس النووية التي وصل عددها إلى حوالي 15 ألف رأس نووي، كما تمتلك الولايات المتحدة أكبر عدد من الغواصات النووية في العالم تصل إلى حوالي 500 غواصة نووية، فضلاً عن امتلاكها لحوالي 500 قاذفة إستراتيجية بعيدة المدى، كما أنها الدولة الوحيدة التي تمتلك برنامج حرب النجوم الذي يوفر لها دون غيرها، من دول العالم حماية ضد أي هجوم نووي من الخارج، وتقترن القدرات العسكرية الأمريكية بقدرة تدميرية واسعة النطاق، لأن الأسلحة النووية قادرة على تدمير العالم أكثر من ست مرات متتالية، أما من حيث إجمالي الإنفاق العسكري، فتعد الولايات المتحدة الدولة الأعلى إنفاقاً العالم، فقد بلغ إنفاقها العسكري حوالي 400 مليار دولار عام 2005، مقارنة بالنفقات العسكرية للصين مثلاً والتي وصلت إلى نحو 90 مليار دولار في العام نفسه².

إن رافعة السوق الأمريكية تمثلت في المساعدات العسكرية الأمريكية وكذلك النفوذ الأمريكي في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكذلك منظمة التجارة العالمية التي أصبحت ضرورة لإضفاء الشكل الليبرالي الجديد على الاقتصاد العالمي.

لذلك قامت الولاية المتحدة الأمريكية بإخضاع التجارة للسياسة، أي جعل التجارة وسيلة للسياسة الخارجية الأمريكية حيال الاتحاد السوفياتي السابق (والشرق عموماً)، مما يعني العودة لجعل الدبلوماسية الاقتصادية عنصراً من السياسة الخارجية حيال الشرق، ومن ثم يمكن القول أن السياسة الخارجية الأمريكية إرتكزت على العنصر الاقتصادي والمالي، سواء باتجاه إيجابي (مساعدات) أو سلبي (عقوبات)، وفي دراسة لجوزيف ناي حول ربط الإجراءات الاقتصادية بأهداف سياسية كقرار تغيير جذري، أو إشاعة عدم الاستقرار وإحداث فوضى عسكرية أو إحداث تغييرات أساسية، يستنتج أن من أصل 10 حالات لدول إتخذت ضدها الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات إقتصادية كالتهديد بوقف التجارة والمساعدات المالية أو تشجيع الإستثمارات، لهدف سياسي

¹ د. يوسف المراشدة، العولمة وأثرها على العالم العربي مشروع الشرق الاوسط الكبير، مرجع سابق، ص 23-24.

² سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، مرجع سابق، ص 159-160.

خلال السنوات (1944-1983)، حيث حققت الولايات المتحدة الأمريكية خلال (1944-1973) (المرحلة الأولى للحرب الباردة)، نجاحات تصل إلى أكثر من ضعف الفترة الثانية (1974-1984)، ويلاحظ أن التناقص الحاصل ليس سببه إنحطاط القوة الأمريكية بل نتيجة إزدياد طموحاتها بإحداث تغييرات على مدى أعمق¹.

ومن ثم ليس من المبالغة القول أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل اليوم أعظم قوة اقتصادية في العالم وذلك من حيث مواردها الاقتصادية الضخمة وإمكاناتها المادية والبشرية (تمثل 5% من سكان العالم) في العالم ومن ثم تربعت دون منافس على ناصية الإقتصاد العالمي ناهيك عن امتلاكها أكبر ترسانة عسكرية.

المطلب الرابع: أهم أزمات الدولار الأمريكي (أزمة عام 1971 وأزمة عام 2008)

كافح الدولار الأمريكي للحفاظ على مكانته العالمية مدعوماً بأدوات اقتصادية وسياسية مختلفة، فالعملة الخضراء هي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الأمريكي ولا تترك ببساطة لعوامل العرض والطلب. وفي العادة تعكس الإجراءات التي تقوم بها البنوك المركزية الرئيسية في العالم موازين القوى على المسرح الدولي، وهي في بعض الحالات القناة المناسبة لنقل الأزمات من مكان إلى آخر. وهذه إستراتيجية معروفة داخل النظام الرأسمالي، فالدول الأقوى تعمل على إلزام غيرها بإتباع سياسات نقدية قد لا تصب في مصلحة تلك الدول، كما حصل مع اليابان في تسعينات القرن المنصرم، وكما يحصل اليوم مع معظم الدول النفطية. وبما أن حجم الإحتياطيات الرسمية تشكل حوالي نصف قيمة التجارة الدولية فستظل السلطات النقدية عبر العالم قادرة على التدخل والتأثير بقوة على أسعار الصرف أكثر مما تفعله قوى السوق نفسها.

أولاً: أزمة عام 1971 للدولار الأمريكي

1- كيفية حدوث الأزمة²:

إن المكانة الإقتصادية المرموقة التي كانت تحظى بها الولايات المتحدة بين دول العالم في الفترة بعد الحرب العالمية الثانية دفعتها إلى توسيع سلطتها الإقتصادية والسياسية على العالم بعد أن لمست تردي مكانة دول أوروبا الغربية من جراء ويلات الحرب، فأصبحت تستعمل قوتها العسكرية والمالية لتحقيق هذا الغرض واتخذت من الدولار وسيلة لذلك، حيث تميزت هذه الفترة بتوسع أرباح الشركات الأمريكية الكبرى عن طريق التوسع في تصدير رؤوس الأموال القصيرة الأجل والطويلة الأجل، ولذلك ازدادت القيمة الاسمية لهذه الإستثمارات من 19 مليار دولار سنة 1955 إلى 96 مليار دولار سنة 1966، ونتيجة لهذه النفقات الواسعة وغيرها أصبح ميزان المدفوعات الأمريكي يتسم بالعجز من سنة 1958، في حين أصبحت موازين المدفوعات لبعض دول السوق الأوروبية المشتركة تتسم بالفائض، ومما يستدعي الانتباه فإن عجز ميزان المدفوعات الأمريكي لم يأت كنتيجة لعجز ميزانها التجاري بل بالعكس فقد اتسم الميزان التجاري الأمريكي لفترة طويلة حتى عام 1971 بفائض قارب الثلاثة مليارات دولار سنوياً، فقد كانت الأسباب الرئيسية لعجز ميزان المدفوعات الأمريكية التوسع الكبير في

¹ محمد حمد القشاشطة، النظام الإقتصادي السياسي الدولي، مرجع سابق، ص 182-183.

² د. عبد الأمير رحيمة العبود، دراسات في الإقتصاد الدولي أراء اقتصادية وإجتماعية، دار دجلة، عمان، 2011، ص 338-340.

حجم الإستثمارات الأجنبية والنفقات العسكرية، وبالتالي فإن هذا التغيير في القوى النقدية العالمية أصبح يؤثر لا محالة على مكانة الدولار، فبعد أن أصبحت الولايات المتحدة تنفق في الخارج أكثر مما تحصل عليه من الخارج أصبح لزاما عليها أن تدفع الفرق بالدولارات التي كانت تعتبر كالذهب في كل مكان، وبالرغم من أن الولايات المتحدة قد مارست ضغوطا على الدول الأخرى لتجنب صرف هذه الدولارات الذهبية، وكان ازدياد عرض الدولارات الأمريكية في الخارج وتدهور قوتها الشرائية قد دفع البنوك المركزية في دول مختلفة إلى إبدالها بالذهب خوفا من تدهورها، والمعلوم أن توسع نفقات الولايات المتحدة في الخارج قد اقترن بظاهرة إرتفاع الأسعار داخل الولايات المتحدة بحيث أصبحت القوة الشرائية للدولار في نهاية الستينات 40% مما كانت عليه عام 1950.

وهذا يعني أن ما يمثله الدولار من الذهب قد إنخفض إلى ما يزيد على النصف، وكانت النتيجة المتوقعة هي تدفق الذهب من الولايات المتحدة نحو الخارج فخلال الفترة من سنة 1950 حتى سنة 1967 بلغ العجز المتراكم لميزان المدفوعات الأمريكي 38 مليار دولار، وقد سددت الولايات المتحدة جزءا من هذا العجز قدره 25.5 مليار دولار بالدولارات، أما الباقي وهو 12.5 مليار دولار فقد اضطرت إلى تسديده بالذهب .

غير أن أزمة الدولار اتخذت طابعا خطيرا بعد عام 1971، إذ بدأ الدولار يتدفق بكميات هائلة من الولايات المتحدة وسوق الدولار الأوروبي إلى الدول الأوروبية واليابان بحيث وصل معدل التدفق اليومي في شهر **نيسان** 1971 بمحدود مليار دولار إلى ألمانيا الغربية و250 مليون دولار إلى سويسرا مما أدى إلى إقفال البنوك منذ يوم 5 ماي ولغاية 10 من نفس الشهر سنة 1971، وعلى اثر ذلك أعلنت كل من ألمانيا الغربية وهولندا تعويم عملاتها بينما أعلنت سويسرا رفع سعر الصرف لعملة بمعدل 7% والنمسا بمعدل 5.56% .

2-إجراءات إنقاذ الدولار :

لقد نتج عن قيام كل من سويسرا والنمسا بتعويم عملاتها في عام 1971 إلى إنخفاض الدولار مقابل هذه العملات بنسبة (6% - 8%)، وبتاريخ 15 -8-1971، أعلنت الحكومة الأمريكية عن جملة من الإجراءات لإنقاذ الدولار، لكن في مؤتمر صندوق النقد الدولي المنعقد عام 1971، تم التوصل إلى إتفاق شامل بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية يتضمن تخفيض قيمة الدولار بحوالي 8% بالإضافة إلى بنود أخرى¹، وتمثلت أهم خطط الإنقاذ في:

أ-برنامج نيكسون²: وبالتحديد في 15/08/1971 أعلن نيكسون عن أهم الإصلاحات الإقتصادية التي هزت الإقتصاد العالمي، بغية تحريك الإقتصاد العالمي والذي تضمن مايلي³:

¹ مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص123.

² فؤاد قاسم الأمير، الدولار دوره في تأثيره في أسعار الذهب والنفط والعملات الأخرى ودور العراق المقبل في تسعير النفط، قاهر للطباعة الفنية الحديثة، بغداد، 2014 على ص 106-107

³ د.عبد الأمير رحيمة العبود، دراسات في الاقتصاد الدولي آراء اقتصادية واجتماعية، مرجع سابق، ص341.

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

أ-1- إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب، أو إلى الأصول الاحتياطية الأخرى للحكومات والبنوك المركزية¹.

أ-2- فرض ضريبة إضافية على استيرادات الولايات المتحدة بنسبة 10%.

أ-3- تخفيض المساعدات الخارجية بمعدل 10%.

أ-4- تجسيد الأجور والأسعار لمدة 90 يوما.

أ-5- إنشاء مجلس لمراقبة تكاليف المعيشة.

أ-6- تقديم توصية إلى الكونغرس حول تخفيض الضرائب على الإستثمار بمعدل 10%.

أ-7- تقديم توصية إلى الكونغرس بتخفيض الضرائب على شراء السيارات بمعدل 10%².

وفي الواقع فإن نيكسون لم يكتف بذلك، بل قام بتقليل الميزانية العسكرية عند إنتهاء الحرب الفيتنامية، وأنفق في المنافع والضمان الإجتماعي أكثر من أي رئيس جمهورية آخر

ب- **إتفاقية الإسماثونيان:** بعد فشل نيكسون" في أوت 1971، حاولت الولايات المتحدة في خريف عام 1971 تعديل النظام النقدي العالمي، من خلال محاولة ما يسمى (مجموعة العشرة) وهم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان وإيطاليا وكندا وبلجيكا والسويد وسويسرا، وبحضور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتسويات، ومنظمة التنمية والتعاون الإقتصادي، حيث انعقدت في 17 - 18/12/1971 في واشنطن ب (معهد سميثسونيان Institute Smithsonian "وتوصلوا إلى ما يسمى (إتفاقية سميثونيان" Agreement Smithsonian) حيث تضمنت الإتفاقية ما يأتي³:

ب-1- زيادة السعر الرسمي للذهب من 35 إلى 38 دولار للاونصة الواحد وبالتالي تخفيض قيمة الدولار الأمريكي رسميا بمعدل 8.57%.

ب-2- إلغاء الضريبة على الإستيراد التي أعلنتها الولايات المتحدة بموجب قرار نيكسون بتاريخ 15 أوت 1971

ب-3- الموافقة على تعديل حدود التذبذب المسموح به في أسعار صرف العملات وفقا لقرار صندوق النقد الدولي من 1% إلى 2.25% إرتفاعا وإخفاضا.

¹ حسن النجفي، النظام النقدي الدولي وأزمة الدول النامية، نشر وتوزيع بيت الموصل، بدون بلد، 1988 ص 24.

² د.وجيه شندي، المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية، دار النهضة العربية، الاردن، بدون سنة، ص 148.

³ د.عبد الأمير رحيمة العبود، دراسات في الاقتصاد الدولي أراء اقتصادية واجتماعية، مرجع سابق، ص 342.

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

ب-4- موافقة ثمان من الدول الرأسمالية الكبرى على رفع سعر صرف لعملاتها بحدود تتراوح بين 7.48% ليرة الايطالية و16.88% للين الياباني.

ب-5- الموافقة على الدخول في مفاوضات لإصلاح النظام النقدي الدولي في إطار صندوق النقد الدولي. ومع أن مكانة الدولار قد إتسمت بالانتعاش خلال الأشهر القليلة بعد عقد هذه الإتفاقية، لكن أزمة الدولار عادت من جديد عام 1972 على إثر بروز مشكلة الطاقة، وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، الذي بلغ 6.4 مليار دولار في نهاية عام 1972، ومن ثم توالى الإختيارات المتواصل في القوة الشرائية للدولار الأمريكي والتدهور المستمر والحاد في أسعار صرفه في الأسواق الدولية، حتى بلغت معدلات الإنخفاض في أسعار صرفه خلال الفترة بين عام 1974 ونهاية عام 1978 ما مقداره 53% لقاء الفرنك السويسري و33% لقاء الين الياباني و30% لقاء المارك الألماني.

ح- إجراءات كارتر: وإزاء هذه الإختيارات المستمرة في موقع الدولار الأمريكي، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في 28 أكتوبر 1978 برنامجاً للحد من التضخم تضمن تقليص النفقات الحكومية، وزيادة الإنتاجية، إلغاء التخفيضات التي اتخذت بشأن بعض الضرائب الداخلية، لكن هذه الإجراءات لم تكن جدية ولم تساعد على إنعاش موقع الدولار، بل توالى الإختيارات في سعر صرف الدولار بعد إعلان هذه الإجراءات مما دعا الرئيس الأمريكي كارتر إلى إعلان إجراءاته الأخيرة في 1 نوفمبر 1978 لدعم موقع الدولار، والتي تميزت عموماً بكونها إجراءات موازنة استهدفت زيادة الطلب على الدولار الأمريكي في سبيل إنعاشه والحيولة دون المزيد من الإنخفاضات في سعر صرفه وأهم ما جاء في هذه الإجراءات¹:

ج-1- السحب على حصة الولايات المتحدة في صندوق النقد الدولي بما يعادل ثلاثة مليارات دولار بالمارك الألماني والين الياباني، تسحب منها ملياري دولار مباشرة ويسحب المليار المتبقي في فترة لاحقة.

ج-2- إصدار سندات قرض بالعملات الأجنبية بقيمة عشرة مليارات دولار.

ج-3- زيادة مبيعات الولايات المتحدة من الذهب إلى ما لا يقل عن 1.5 مليون أونس شهرياً.

ج-4- زيادة الإحتياطات بموجب الإتفاقية الدولية للائتمانات المصرفية القصيرة الأجل بين البنوك المركزية (swp) لغرض إستعمالها في عمليات موازنة الصرف وذلك على الوجه التالي:

- زيادة حدود الإتفاقية مع البنك الإتحادي الألماني إلى ستة مليارات دولار.
- زيادة حدود الإتفاقية مع البنك الياباني إلى خمسة مليارات دولار.
- زيادة حدود الإتفاقية مع البنك الوطني السويسري إلى أربعة مليارات دولار.

ثانياً: الدولار والأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

¹ د. عبد الأمير رحيمة العبود، دراسات في الاقتصاد الدولي آراء اقتصادية وإجتماعية، مرجع سابق، ص 343-344.

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

نشبت الأزمة المالية الحالية في قلب المركز الرأسمالي وفي أكبر اقتصاد عالمي أي في الولايات المتحدة الأمريكية، وانطلقت من وول ستريت¹، إلا أن صمود الدولار كان حتى الآن مدهشاً فقد حافظ على حصته تقريباً من الإحتياطيات العالمية، خلال السنوات التي شهد فيها تراجعاً ملموساً إزاء باقي العملات الرئيسية في السنوات، وما هو يخالف جميع التوقعات حيث ارتفعت أسعار صرفه بدلاً من أن تنخفض إثر انفجار الأزمة المالية. شجع ذلك على الاعتقاد أن بوسع الدولار أن يبقى العملة المرجعية للاقتصاد العالمي لفترات طويلة لاحقة، فهو واجه على أفضل وجه الأزمة التي تشهدها الولايات المتحدة الأمريكية، وليس هناك من سبب يحول دون استمراره عملة عالمية رئيسية، كما يرى "دومينيك ستروس" المدير العام لصندوق النقد الدولي.

وتساند الإحصاءات وجهة النظر هذه، فالدولار لم يفقد سوى 8 نقاط من حصته من مجموع الأرصدة الرسمية العالمية منذ إنشاء العملة الأوروبية الموحدة (63% مقابل 71%) كما أنه يمثل حوالي 86% من قيمة مبادلات الأسهم المقدرة بـ 3200 مليون دولار أميركي في اليوم، وهو العملة الرئيسية لما يقارب 900 مليار دولار من صادرات النفط السنوية (عام 2008).

مع ذلك هناك إتحاهاً أخران أقل تفاؤلاً يحكمان النظرة إلى الدور المستقبلي للدولار :

يرى الأول أن قوة الدولار تكمن في أنه عملة الملاذ الوحيدة، بينما لم يجر اختبار قوة العملات الأخرى في الظروف الإستثنائية، لكن الثقة بالعملية الخضراء في أوقات الأزمة لن يبقى على حاله في المستقبل، ويتوقع أن نشهد سباقاً في السنوات المقبلة بين عدد من العملات الرئيسية على قدم المساواة السوق النقدية العالمية. ولن يلجأ المتعاملون إلى العملات الأكثر استقراراً فحسب، بل سيقربون أداء الدول المصدرة لهذه العملات للتأكد مما إذا كانت تعمل في ظل شروط اقتصادية تبعث على الثقة، وأنها تراعي متطلبات الثقة على المدى المتوسط والطويل. وهناك من يعتقد أن الأزمة الراهنة هي آخر أزمة يكون فيها الدولار ملاذاً مقبولاً فدوره سيتراجع تدريجياً خلال عقد من الزمن مع تراجع قوة الإقتصاد الأميركي، الذي يعاني عجوزات وديونا لا يمكن التخلص منها بسهولة، وحيث أصبحت معادلة النمو قائمة هناك على الاستهلاك والمضاربة المالية وليس على الإنتاج.

أما الإتجاه الثاني فيرى أن مساوئ الدولار لا تكفي وحدها لتخلي المتعاملين عنه، إلا مع وجود عملة مرجعية بديلة تقوم بالدور نفسه، وتكون قادرة على تأمين السيولة في الأوقات المناسبة وبقيم كافية لتمويل النمو العالمي، وعلى البلد المصدر لمثل هذه العملة أن يكون مستعداً للقيام بدور المقرض الأخير عند الحاجة. المعادلة الصعبة هنا هي أن يتمكن النظام المالي في بلد المنشأ، من الموازنة ما بين تأدية هذا الدور التمويلي والحفاظ على مستويات معتدلة من التضخم، أي أن لا يكون حجم الإصدار النقدي أقل أو أكثر بكثير من المطلوب.

¹ شيماء عبد الستار جبر الليلة، العولمة والمنظمات الدولية المالية "دراسة قانونية"، دار آيلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون سنة، ص 209.

في مرحلة ما بين الحربين، فقدت العملة الانكليزية قدرتها على تأمين السيولة المطلوبة للنشاط الإقتصادي العالمي، ولم يكن لدى الإدارة الأميركية الرغبة حينها بالقيام بدور بديل، ويمر الدولار الأمريكي حاليا بوضع مشابه حيث أن الفجوة السلبية ما بين نمو الإقتصاد الأمريكي ونمو الإقتصاد العالمي المستمرة منذ عقود، تزيد من صعوبة تأمين عرض عالمي كاف للدولار للأسواق العالمية من دون خفض تدريجي لقيمتها، خصوصا أن كوايح النمو الأمريكي ليست عابرة، بل إنها وثيقة الصلة بالتحويلات في توزيع القوى العالمية، والتغير في طرق وأنظمة الإنتاج وإعادة نشر الخدمات وليس فقط الصناعات جنوبا¹.

المبحث الثاني: إنعكاس تقلبات سعر صرف الدولار على الإقتصاد العالمي

لقد تسببت أزمة الدولار الأمريكي في أزمت نقدية حادة أصابت العملات العالمية عامة والأوروبية خاصة، حيث شهدت هذه الدول إختلالات حادة تميزت بالإرتفاع الحاد في معدلات التضخم، وإنخفاض القدرة التنافسية لمنتجاتها وتخفيض أسعار صرف عملاتها، لذلك سنحاول في هذا الإطار التطرق لأهم الآثار الناجمة عن تذبذبات أسعار صرف الدولار الأمريكي بالإنخفاض والإرتفاع على الإقتصاد العالمي.

المطلب الأول: آثار إنخفاض سعر صرف الدولار على الإقتصاد العالمي

ويمكن حصر أهم إنعكاسات إنخفاض أسعار صرف الدولار الأمريكي في النقاط التالية:

أولا: التأثير على الإقتصاد الأمريكي

إن قيمة عملة أي بلد تحددها بإيجاز جملة عوامل هي: المستوى العام للأسعار والإحتياطي النقدي وسعر الصرف ووضع البلد الإقتصادي والمالي، وبناء على ذلك نستطيع القول أن عملة ما تكون أقوى من عملة أخرى حين تستطيع العملة القوية شراء وحدات أكثر من العملة الأخرى وهو ما يعرف في التعبير الإقتصادي بالقوة الشرائية، وسواء إنخفضت قيمة الدولار تدريجيا بفعل العوامل الإقتصادية أو خفضت بقرار سياسي فإن تراجع هذه القيمة لا يشكل مشكلة للمسؤولين الأمريكيين بل على العكس تماما²، لأنه من المعروف أن إنخفاض الدولار

¹ عبد الحليم فضل الله، مستقبل أسواق الصرف: الدولار مجددا أم نظام مزدوج العملة، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2009/5/9، ص 2-3، على الموقع الإلكتروني:

http://www.dirasat.net/uploads/item_mak_m/5087249.pdf htm 18M21 18/07/2015

² نسرين عبد الحميد نبيه، لماذا انهارت أمريكا كيف وقع الأسد الأمريكي في الفخ، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2010، ص 18.

الأمريكي يؤدي إلى رفع المقدرة التنافسية للمنتجات الأمريكية وبالتالي لزيادة الطلب على العمل والمساهمة في خفض معدل البطالة، ومن جانب ثان فان إنخفاض الدولار يؤدي إلى صعوبة بيع سلع الدول الأخرى داخل السوق الأمريكية وهو ما يعني إنخفاض الواردات الأمر الذي يعني تقليل معدل العجز التجاري الضخم وعودة الأموال لداخل أمريكا، ومن جانب ثالث للإخفاض في قيمة الدولار إنعكاس مباشر على الصادرات والواردات من الخدمات ومنها على سبيل المثال الطلب الأمريكي على السياحة في الخارج، فإنخفاض قيمة الدولار مقابل العملات العالمية يتسبب في رفع تكلفة السياحة في خارج الولايات المتحدة مما يساهم في خفض إقبال الأمريكيين على السياحة في الخارج، وعلى النقيض من ذلك تشجع هذه السياسة على زيادة الطلب الأجنبي للسياحة في الولايات المتحدة الأمريكية مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تخفيض العجز بجانب خلق العديد من الإيجابيات الملموسة في تدوير العملة داخل القارة بدلا من خروجها، والجانب الرابع فان محصلة إنخفاض الدولار بجانب رخص التسوق والشراء داخل السوق الأمريكي حتى للسلع الأجنبية فان الشركات تتجه للمزيد من الاستثمار داخل الولايات الأمريكية ويبقى السوق الأمريكي أكثر جاذبية وربحية من الأسواق الأخرى، وهو الأمر الذي يؤدي على المدى الطويل النسبي إلى جذب المزيد من الإستثمارات الخارجية التي قد تقرب وتتضرر آتيا من جراء إنخفاض الدولار الحالي¹.

ثانيا: التأثير على أسعار الذهب

يتمثل الذهب في مجموع السبائك والقطع النقدية الذهبية لدى البنك المركزي، ويستعمل الرصيد الذهبي لتغطية إصدار النقد القانوني و لكن نظرا لإهمال نظام قاعدة الذهب فقد تقلص هذا الدور إلى حد بعيد، أما فيما يخص تحديد قيمة وحدة النقد بالذهب (الدينار مثلا يساوي 18,0 غرام ذهب) فلا يشكل سوى أساسا حسابيا يمكن إستعماله خاصة في تحويل العملات بعضها مع البعض على المستوى الرسمي، أي تحديد سعر الصرف الرسمي الذي كثيرا ما يخلف عن السعر السوقي، هذا وقد يستعمل الذهب في التسويات الدولية، إذ عادة ما تلجأ الدول إلى إستعمال الذهب في المدفوعات الخارجية عندما يحدث عجزا في ميزان المدفوعات أو أثناء الأزمات الإقتصادية، حيث تفقد الدول ثقتها في العملات الوطنية، حيث يصبح الرصيد الذهبي قوة شرائية عالمية، إذ يمثل وسيلة الدفع العالمية في نفس الوقت الذي يشكل مصدرا من مصادر الكتلة النقدية².

تشير الدراسات التطبيقية التي تمت على محددات سعر الذهب في العالم، إلى أن أهم العوامل التي تحدد سعر الذهب هو معدل صرف الدولار الأمريكي، ذلك أن الذهب مثله مثل أي سلعة تجارية في العالم كالنفط والنحاس والألمنيوم.. إلخ، يتم تسعيره على المستوى العالمي بعملة العالم أي بالدولار، ويفترض من الناحية

¹ [الدول الخليجية وإنخفاض الدولار](http://www.aldemokrati.org/print.php?artid=4030.htm)، مجلة الخليج الاقتصادي، العدد 42 - نوفمبر 2007 على الموقع الإلكتروني:

<http://www.aldemokrati.org/print.php?artid=4030.htm> 16:41 a31/07/2015.

² محمد شريف إلمان، "محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية(الدوال الإقتصادية الكلية، القطاع النقدي)"، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 66.

النظرية أن هناك علاقة عكسية بين قيمة الدولار والذهب، فالزيادة في سعر الذهب تعكس الإنخفاض في قيمة الدولار، هذه العلاقة العكسية بين الدولار والذهب تنبع من حقيقة أن الذهب أحد أهم أدوات التحوط ضد مخاطر تغيرات معدل الصرف لل عملات، حيث يمكن للمستثمرين والمتعاملين في سوق النقد الأجنبي شراء الذهب لتغطية المخاطر الناتجة من ضعف الدولار وبالتبعية أية عملات أخرى، غير أن قيمة الدولار تتحدد أساسا من خلال معدل صرفه بالعملات الأخرى، ففي الوقت الذي تتراجع فيه قيمة الدولار، فإنه ينخفض بالنسبة للعملات الرئيسة الأخرى في العالم كالين الياباني مثلا، ويعني ذلك أن الدولار الضعيف بالنسبة للين يخفض سعر الذهب بالين الياباني فيزيد الطلب عليه، لكن لفترة زمنية قصيرة، ذلك أن زيادة الطلب على الذهب في اليابان ستؤدي إلى إرتفاع سعر الذهب بالين الياباني أيضا، وهكذا بالنسبة لباقي العملات في العالم، وبشكل عام يزداد الطلب على الذهب خارج الولايات المتحدة لأن المشتريين يعتقدون أن الذهب سيستمر في الإرتفاع بالنسبة للعملة التي اشترى بها سواء أكانت يينا أو ريالا أو غير ذلك، فعادة ما يصبح الذهب استثمارا جيدا في الدول التي تواجه عملاتها حالات تراجع مستمر في القيمة.

وهناك إعتقاد أساسي بين المتعاملين في الذهب في العالم اليوم أن الدولار لا بد أن ينخفض في القيمة، وأن على العالم أن يستعد لهذه النقطة الزمنية التي سينهار فيها الدولار، وأن الذهب هو أصل التحوط الأساسي ضد تراجع قيمة الدولار، من ناحية أخرى فإنه مع إنخفاض قيمة الدولار يرتفع سعر الذهب نظرا لأن المستثمرين لن يستثمروا في الدولار عندما تنخفض قيمته، وإنما يستثمرون فيه عندما يعتقدون أن قيمته تميل نحو الإرتفاع، فعندما تأخذ قيمة الدولار في الإرتفاع فإن رؤوس الأموال تتدفق من الدول التي ترتفع فيها مستويات المخاطرة إلى الأصول المقومة بالدولار وكذلك التحول عن الذهب، مثلما حدث أخيرا عندما أخذت رؤوس الأموال في التحرك من العملات الناشئة نحو الدولار مع إرتفاع قيمته وإنخفاض سعر الذهب نتيجة لذلك، وبشكل عام يفترض أن تتحقق هذه العلاقة العكسية بين قيمة الدولار وسعر الذهب في الظروف العادية، غير أنه في أوقات الأزمات ليس هناك ضمانا بالضرورة أن تتحقق هذه العلاقة العكسية، خصوصا في أوقات الأزمات الحادة، هذا الإضطراب في العلاقة بين قيمة الدولار وسعر الذهب منبعه الأساسي هو إتجاهات المضاربة على الذهب في أوقات الأزمة، ذلك أن الطلب على الذهب في الوقت الحالي ينبع جانب كبير منه لأغراض المضاربة المرتبطة بالمخاطر الإقتصادية في العالم، التي تعد العامل الأساسي في الطلب على الذهب في الوقت الحالي، وبالتالي فإنه حالما تنتهي الأزمة وتعود الأوضاع الإقتصادية في العالم إلى طبيعتها، ستستقر هذه العلاقة العكسية بين قيمة الدولار وسعر الذهب.

حيث يزداد الطلب على الذهب بدافع الإحتياط وتأخذ أسعاره في الإرتفاع بالتبعية، وقد شهدت الأزمة الحالية تقلبات عنيفة في سعر الذهب مع تدفق المعلومات عن الأداء الإقتصادي الأمريكي، فعندما تأتي التقارير الأمريكية بأخبار سيئة حول أداء الإقتصاد الأمريكي فإن الطلب على الذهب يرتفع على خلفية تزايد المخاطر

الإقتصادية ويزداد سعر الذهب تبعاً لذلك، لكن هذا الطلب لا يستمر في الإرتفاع لكل الوقت، فعندما تصبح الأوضاع عادية يقل الطلب على الذهب لهذا الغرض ويقتصر الطلب عليه للأغراض الأساسية مثل الصناعة والزينة، وعلى ذلك من المتوقع أن ينخفض سعر الذهب عالمياً عندما ترتفع معدلات الفائدة الحقيقية في الولايات المتحدة حيث تصبح الأدوات التي تدر فائدة مثل السندات الأمريكية أكثر جاذبية من الذهب، ويرجع ذلك إلى أن الذهب معدن عقيم، فالذهب لا يولد أرباحاً ذاتية كمعدن لأنه لا ينمو من الناحية المادية بمرور الوقت، بينما تقدم الأصول المالية البديلة تلك الميزة¹.

ثالثاً: التأثير على النفط

من المعلوم أن الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية كانت منتجة للنفط ومصدرة له، إلا أنه ونتيجة للتطور التكنولوجي الذي حدث بدأت الحاجة إلى الطاقة تزداد لديها نتيجة للتطور التقني والحضاري، حيث بينت المؤشرات المتاحة أن نسبة استهلاك الفرد الأمريكي من الطاقة أعلى نسبة في العالم الأمر الذي أدى إلى نفاذ المخزون الاستراتيجي الأمريكي، لذلك أصبحت الولايات المتحدة بلداً مستورداً للنفط² وربط سعر النفط بعملياتها ألا وهي الدولار، لذلك يؤدي إنخفاض الدولار الأمريكي إلى إرتفاع أسعار النفط (سيتم التطرق إلى هذه النقطة بالتفصيل في المبحث الثالث من الفصل الثالث)

رابعاً: التأثير على معدلات التضخم الدولية:

قيام الولايات المتحدة الأمريكية بطبع المزيد من الدولارات من خلال سياسة التسيير الكمي أدى ذلك إلى انتقال آثار سياسية النقود السهلة إلى خارج حدودها، وأدى بالتالي إلى إتساع نمو السيولة الدولية على نحو لم يسبق له مثيل، كما أن الأسواق الناشئة التي تحاول ضبط سعر صرف عملتها مقابل الدولار الأمريكي أصبحت مجبرة على مسايرة سياسة التوسع النقدي التي يتبعها الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي، فعندما تقوم البنوك المركزية بشراء الدولار بهدف تهدئة أسعار صرف عملاتها فإنها تقوم بطباعة وضح المزيد من عملاتها في الأسواق لتحقيق ذلك، وهو الأمر الذي يتضمن آثار سلبية على الإقتصاد العالمي يتقدمها تزايد الضغوط التضخمية.

ولقد قام البنك المركزي الكويتي بالتخلي عن الإرتباط بالدولار والتحول إلى إتخاذ سلة من العملات، مبرراً ذلك بان إنخفاض سعر صرف الدولار كانت له انعكاسات سلبية على الإقتصاد الكويتي، كما ساهم في تراجع القوة الشرائية للدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية بإستثناء الدولار الأمريكي مما ساهم في زيادة معدلات التضخم المحلية، وهو ما تكرر في إرتفاع التضخم في الإمارات وقطر والسعودية وسلطنة عمان، مع بقاء خمس

¹ د. محمد إبراهيم السقا، معدل صرف الدولار أهم عامل يتحكم في سعر الذهب، الإقتصادية، 2014، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.aleqt.com> htm 20:50 a 31/07/2014.

² د. محمد طاقة، الأبعاد السياسية والإقتصادية للعلومة الأمريكية، محاضرات من طرف عميد كلية بغداد للعلوم الإقتصادية على الموقع الإلكتروني :

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&Id=49899.7:51> في الساعة 2016/06/11

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

دول خليجية تثبت أسعار صرف عملتها بالدولار الأمريكي، وإزاء ذلك سعت دول الخليج إلى تنويع إحتياطاتها وإستثماراتها بعملات أخرى لاسيما اليورو، ولقد أشار صندوق النقد العربي إلى أن الواردات العربية من دول الإتحاد الأوربي قد بلغت نسبتها 43.6% من إجمالي الواردات العربية، في حين بلغت نسبة الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية 9.7%، ولعل ما يشهده الإقتصاد العالمي من إرتفاع عام في مستوى الأسعار وإرتفاع معدلات التضخم في العديد من دول العالم ما هو إلا نتيجة لتدهور وإخفاض قيمة الدولار.

ولما كان الإستثمار في أذونات وسندات الحكومة الأمريكية لا يقتصر على الأمريكيين وحدهم بل الجزء الأكبر من حاملي هذه الأوراق المالية هم الحكومات والهيئات الأجنبية، وخاصة من دول الفائض سواء في اليابان أو الصين أو ألمانيا أو الدول النفطية، ولأن فان خطة البنك المركزي هي شراء 600 مليار دولار من سندات الخزانة الأمريكية من حائزيها، وبالتالي ضخ مقابل لها من الدولارات الجديدة في الأسواق، ونظرا لأن معظم هذه الأوراق هي في يد الحائزين من دول الفائض فمن غير الطبيعي أن ينحصر أثر هذه العمليات على السوق المحلية الأمريكية، وليس من المستبعد ان توظف هذه الاموال في الأسواق بما يهدد بظهور فقاعة مالية جديدة وقد عبرة دول الفائض (المانيا، الصين، البرازيل وغيرها) عن قلقها على مستقبل التضخم في العالم¹.

خامسا-التأثير على الأسواق المالية :

لقد مرت الأسواق المالية العالمية بالعديد من الانهيارات، التي انعكست سلبا على الإقتصاد العالمي و لو لفترات قصيرة نسبيا في بعض الحالات، ففي أكتوبر 1987 أدى انهيار الأسواق المالية العالمية على خسارة قدرها 2000 مليار دولار (40% منها في البورصات الأمريكية)، و في أكتوبر 1989 كان حجم الخسارة حوالي 200 مليار دولار، ولقد ساعد الارتباط الشديد بين الأسواق المالية العالمية من جهة وهشاشة النظام المالي لبعض الدول النامية من جهة أخرى، إلى انتقال عدوى هذه الانهيارات إلى الدول النامية بصفة عامة و الأسواق المالية الناشئة بصفة خاصة، ونتج عن ذلك ظهور عدة أزمات مالية مثل أزمة دول جنوب شرق آسيا (1997) وأزمة البرازيل (1999)².

وبما أن الدولار الأمريكي يلعب الدور الكبير والمؤثر في الأسواق المالية الدولية ويسيطر على حوالي 80% من قيمة الأسهم العالمية، المقدرة بحوالي 3 تريليونات دولار يوميا، وعلى حوالي 86% من حجم المبادلات اليومية في أسواق الصرف العالمية ، والبالغة 3.2 ترليون دولار يوميا، وبموجب سياسة التسيير الكمي فانه بلغت الأموال التي تم طرحها حتى الآن 500 مليار دولار دفعة واحدة، والدفعة الثانية 600 مليار دولار، مما يؤدي إلى زيادة عرض النقد الدولي بالدولار بشكل كبير جدا، وأن فرص إستثمار هذه الأموال محدودة في الولايات المتحدة

¹ شعبان عبده أبو العز الحلاوي، حرب العملات وتأثيرها على الإقتصاد المصري، مرجع سابق، ص 61-63.

² مساعد مرابط، أسماء بلميهوب، العولمة المالية و تأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة، مداخلة في المنتدى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، يومي: 21 و 22 نوفمبر ، جامعة محمد خبضر ، بسكرة، الجزائر، 2006، ص 9-10.

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

واليابان ودول أوروبا الغربية، ذلك أن ربحت الأسواق المالية، وسعر الفائدة المصرفية ومعدل النمو الإقتصادي في هذه الدول متدني قياسا بالأسواق الناشئة، والمؤسسات المالية الناشئة لا تعاني من المشاكل المالية التي تعانيها المؤسسات الأمريكية والأوروبية واليابانية.

في ظل فائدة منخفضة للغاية بالولايات المتحدة فإن هذه الدول التي تم خلقها وطباعتها من قبل البنك الاحتياطي الفيدرالي، تنتقل وتندفق من الولايات المتحدة وتوجه إلى دول تتمتع بسعر فائدة مرتفع كي يتم الاستفادة من فروق العائد، وأيضا يتم استثمارها في أسواق أسهم هذه الدول وهو ما يطلق عليه الأموال الساخنة، تستخدم هذه الأموال في المضاربات وزيادة حجم السيولة الدولية بشكل كبير قد يكون أكبر من إمكانية الأسواق على استيعابها مما يؤدي إلى إرتفاع مؤشراتهما بشكل لا يعكس الواقع الإقتصادي لإقتصاديات الدول الناشئة، تضم أسعار السلع الرئيسية والمعادن الثمينة وإزداد حجم المضاربة على الأصول في الدول الناشئة بهدف تحقيق الأرباح وإيجاد فقاعات اقتصادية في الدول الناشئة واحتمال انفجارها على غرار ما حصل في أزمة النمرور الآسيوية، ولهذا قامت دول مثل البرازيل وكوريا الجنوبية وكندا سنغافورة برفع الضريبة على تدفقات رؤوس الأموال كإجراء مضاد لتدفق هذه الأموال للحيلولة دون إرتفاع سعر صرف العملة المحلية ¹.

سادسا: التأثير على البطالة

يعتبر إرتفاع معدلات البطالة في مختلف قطاعات النشاط الإنتاجي من أهم الآثار السلبية لإنخفاض الدولار، وقد تأثر سوق العمل بعد الركود الإقتصادي وإنخفاض الطلب ونقص التمويل، مما دفع بالمؤسسات بتسريح عدد هائل من العمال، وفي دراسة صدرت عن مكتب العمل الدولي فإن عدد الأفراد المعرضين للبطالة على مستوى العالم وصل 210 مليون شخص سنة 2008 بعدما كان 190 مليون شخص سنة 2007 ². الأمر الذي دفع برئيس المكتب الدولي للعمل إلى القول (نحن في حاجة إلى عمل سريع و منسق للحكومات لتفادي أزمة إجتماعية يمكن أن تكون قاسية، مستدامة وعالمية) ³.

¹ ساعد مرابط، أسماء بلميهوب، العولمة المالية و تأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة، نفس المرجع، ص 63-65.

² إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية و إصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 88.

³ قدي عبد المجيد، الأزمة الاقتصادية العالمية و تداعياتها العالمية، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 46، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، القاهرة، 2009، ص 23.

المطلب الثاني: إنعكاسات إرتفاع الدولار الأمريكي في الآونة الأخيرة

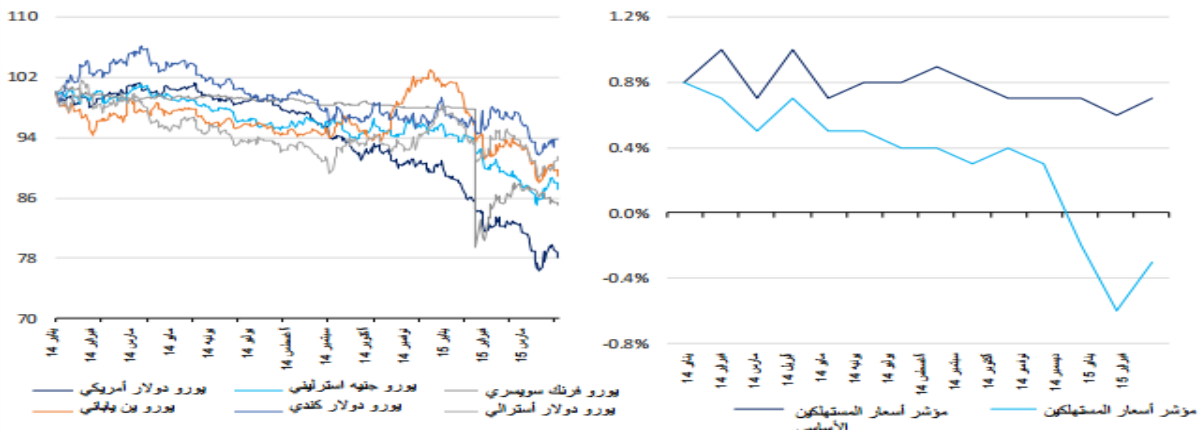
شهدت أسعار العملات تحركات كبيرة غير معتادة في الآونة الأخيرة. فقد ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدولار الأمريكي بأكثر من 10 % منذ منتصف 2014 ، بينما إنخفض سعر اليورو بأكثر من 10% منذ أوائل 2014 والين بأكثر من 30 % منذ منتصف 2012 ، كذلك حدثت تغيرات كبيرة في أسعار الصرف في عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والإقتصادات النامية.

أولاً: التأثير على الإقتصاديات المتقدمة

1-الاتحاد الأوروبي:

تراجع اليورو أمام معظم عملات دول مجموعة السبع بعد أن بدأ البنك المركزي الأوروبي رسمياً بتنفيذ برنامجه لشراء السندات، وفي أعقاب إجتماع السياسة النقدية الأخيرة إنضم البنك المركزي الأوروبي إلى مجموعة البنوك المركزية الكبرى الأخرى التي إعتمدت برامج ضخمة لشراء السندات السيادية، هذا الإنخفاض في سعر صرف اليورو ساعد البنك المركزي ضد الإنكماش العام في الأسعار، وعلى الرغم من أن تحسن الإمكانيات الإقتصادية يمكن أن يعتبر إشارة إلى أن إقتصاد منطقة اليورو في إتجاهه نحو الانتعاش، غير أن برامج البنك المركزي التيسيري المقرر أن يستمر حتى سبتمبر 2016، على الأقل سوف يواصل التأثير سلبي على سعر صرف العملة الموحدة¹.

الشكل رقم(01-03): إتجاهات الأسعار في منطقة اليورو الشكل رقم(02-03): اليورو مقارنة بعملات دول مجموعة السبع



المصدر: تقرير شركة الخبير المالية، الأسواق المالية، مستجدات الربع الأول من 2015، ص12 على الموقع الالكتروني:

¹ تقرير شركة الخبير المالية، الأسواق المالية، مستجدات الربع الأول من 2015، ص12 على الموقع الالكتروني:

<http://argaamplus.s3.amazonaws.com/e7196a44-4b33-4cc4-9479-82b196472704.pdf>

htm11:06 a 02/08/2016.

بالإضافة إلى أن التطورات السلبية في اليونان، وكذا إمكانية خروجها من الاتحاد الأوروبي سوف يزيد من تفاقم التقلبات التي تصيب العملة الموحدة، وكما أن الجدل القائم على الساحة السياسية يمكن أن يؤدي إلى نوع آخر من التحديات، وعلى الأخص تزايد سيطرة الأحزاب المعارضة للاتحاد الأوروبي على الشؤون السياسية للمنطقة، وفي ظل كل هذه التهديدات يمكن أن يتراجع الأورو إلى سعر صرف مسار الدولار الأمريكي في الأشهر القادمة.

ب-الولايات المتحدة الأمريكية:

إتسمت الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2014 بزيادة التوترات السياسية والإقتصادية والتي كانت لها آثار واضحة على الإقتصاد الأمريكي، والذي قاد الدولار الأمريكي بدوره إلى قروب سعر صرفه إلى المستويات التي شهدناها خلال الأزمة المالية في عام 2008 وأزمة الديون السيادية الأوروبية في عام 2010¹، إرتفع مؤشر الدولار الأمريكي إلى مستويات قياسية، مع إستمرار التوقعات برفع أسعار الفائدة في تعزيز حجم الطلب على الدولار والذي تفوق في أدائه على معظم العملات الرئيسية الأخرى، مستفيدا إلى حد كبير من التضاربات في المواقف من السياسة النقدية التي اعتمدها الإحتياطي الفدرالي مقارنة بالبنوك المركزية العالمية الكبرى الأخرى، وقد أظهرت التقارير الرسمية للعمل أنه على الرغم من النمو المشجع في معدل العمالة، غير أن نمو الأجور قد شهد ركودا ما يثير الشكوك حول إستدامة النمو القائم على الاستهلاك، وكان تباطؤ الإنفاق الاستهلاكي أيضا ظاهرا في أرقام مبيعات التجزئة للفترة الأخيرة².

ج- اليابان: ينتظر أن يتعزز نمو الناتج الداخلي الخام سنة 2013 ليسجل 2% على غرار سنة 2012، قبل أن يتراجع إلى 1,2% خلال سنة 2014، وسيتعزز نمو الإقتصاد الياباني بإعتماد خطة إقلاع مالية طموحة مصحوبة بسياسة نقدية ملائمة، وبإنخفاض الين فضلا عن انتعاش الطلب الخارجي³.

بعد التراجع الذي شهدته الين الياباني في أعقاب تنفيذ البنك المركزي لتدابير التسيير الكمي، ظهرت بوادر تشير إلى تزايد قوة سعر صرف الين الياباني ليصل إلى مايقرب من مستوى 120 أمام الدولار الأمريكي، ولم يقم البنك المركزي في إجتماعه الأخير بإجراء أي تغيير في سياسته النقدية مفضلا عدم إتخاذ أية إجراءات في الوقت الحاضر على الرغم من تنامي ضغوط الإنكماش العام في الأسعار، وإعتمد بنك اليابان منهجية التريث مشيرا إلى أنه يستطيع أن يتكيف مع تراجع مؤقت في معدل تضخم مؤشر أسعار المستهلكين طالما استمر الاقتصاد في الانتعاش وطالما أن توقعات التضخم لم تنخفض، يقوم بنك اليابان حاليا بشراء ما يعادل ضعف الإصدارات

¹ Mathieu D'Anjou, Jimmy Jean, Hendrix Vachon, **Le dollar américain a-t-il atteint son maximum?**, étude économiques, 21 octobre 2014 ;p01.

² تقرير شركة الخبير المالية، الأسواق المالية، مرجع سابق، ص 11.

³ التقرير الاقتصادي و المالي للمملكة المغربية، مشروع قانون المالية 2014، وزارة الاقتصاد و المالية، المغرب، 2014، ص 03.

السنوات الصافية للحكومة المركزية من سندات الدين الحكومية الطويلة الأجل، إلى جانب ذلك وصل مجموع ما يملكه البنك المركزي في نهاية العام 2014 إلى حوالي 25% من إجمالي السندات الحكومية اليابانية المتداولة، وقد أدى ذلك إلى تغيير حاد في عوامل سوق السندات وبالتالي تقييد أية زيادات أخرى لمشتريات الأصول، غير أن اتجاهات الأسعار جاءت مخيبة للتوقعات وأظهرت الأرقام الأخيرة أن معدل التضخم لأسعار المستهلكين قد انخفض في فيفري للشهر السابع على التوالي، بينما اتجه حجم البرنامج الذي كان قد تم تنفيذه للتعويض عن زيادة ضريبة المبيعات للسنة الماضية، ليصبح صفراً، ومن المتوقع أن تؤدي الأرقام المتدنية إلى استمرار الضغوط على البنك المركزي بإتجاه توسعه برنامج التحفيز النقدي في وقت لاحق من السنة¹.

د- الجنيه الإسترليني: تراجع الجنيه الإسترليني إلى مادون علامة 1.5 دولار أمريكي وقد إقترب إلى أدنى مستوياته منذ عدة سنوات، غير أن الجنيه إرتفع مقابل معظم عملات دول مجموعة السبع، ما يشير إلى أن الضعف أمام الدولار الأمريكي ناتج بشكل رئيسي عن عوامل السياسة النقدية المتغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، ودفع معدل التضخم السنوي الأضعف منذ حوالي 55 سنة أكبر الإقتصاديين في بنك إنجلترا ("هالدين" عضو لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي) إلى التعليق بأنه ينبغي على البنك المركزي أن يدرس خفض معدلات الفائدة، إلا أن القلة من الإقتصاديين يرو أن أرقام التضخم المنخفضة التي سادت في الآونة الأخيرة مؤقتة، وهي ناتجة عن التراجع الحاد في أسعار الطاقة والمواد الغذائية.

ثانياً: التأثير على الإقتصاديات النامية

1- التأثير على الدول العربية²: شهد عام 2015 انخفاضاً ملحوظاً في معدلات النمو الإقتصادي للدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة له، حيث كان لإنخفاض أسعار النفط وحالة التباطؤ في نمو الإقتصاد العالمي وإنخفاض حجم التجارة أثر واضح على معدلات النمو للدول العربية، في ظل الهياكل التصديرية للدول العربية التي لم يستحدث بها أي تغيير يساعدها على زيادة صادراتها.

غير أنه من المتوقع أن يشهد عام 2016 تحسناً في معدلات النمو لتلك الدول ليصل إلى 3.5% بدلاً من 2.8%، متأثراً بتسارع وتيرة النمو في الدول المتقدمة نسبياً وتأثير هذه المعدلات إيجابياً على الإقتصاد الدولي، مما يدعم إرتفاع مستوى الطلب الخارجي ويزيد من الدخل المتولد من الأنشطة الإنتاجية والخدمية للدول العربية، في الوقت الذي عملت فيه بعض الدول العربية على إنجاز مشروعات اقتصادية تساعد في تنويع النشاط الإقتصادي وإيجاد مصادر أخرى للدخل.

¹ شركة الخبير المالية، الأسواق المالية، مرجع سابق، ص 14.

² صندوق النقد العربي، تقرير أفاق الإقتصاد العربي، مارس 2016، ص 23.

2- التأثير على الإقتصاديات الناشئة:

أ- التأثير على الهند: حققت الهند معدل نمو مرتفع بلغ نحو 7.2% في عام 2014، مقابل نمو بلغ 6.9% في عام 2013¹، وإستمرت الهند في تحقيق معدلات نمو مرتفعة كما هو موضح بالشكل حتى حققت 7.8% عام 2016 بدلاً من 7.3% كما كان متوقعا، وكان ذلك نتيجة لزيادة الإستهلاك الخاص مدفوعا بتشجيع الطلب المحلي وزيادة صافي الصادرات في الوقت الذي يحقق فيه الإستثمار في الهند بعض من الإستقرار والثبات النسبي.

ب - التأثير على دول أمريكا اللاتينية والكاريبّي: توضح المؤشرات الأداء الضعيف لإقتصاديات دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي لتتخفّض معدلات النمو في عام 2015 وتسجل -0.7% بعد الإرتفاعات الكبيرة التي حققتها في عام 2013، إلا أنه عرف تحسنا طفيفا في 2016، وذلك الإخفاض كان نتيجة تباطؤ معدلات النمو في إقتصادات كل من البرازيل والأرجنتين والمكسيك، وذلك نظراً لإخفاض الطلب المحلي وإتباع سياسات مالية متشددة على مستوى الإقتصاد الكلي، وأيضاً العقوبات القانونية على الخدمة العادية لديون الأرجنتين السيادية، كل ذلك أثر سلباً على معدلات نمو تلك الدول.

ج- التأثير على الصين: واصل الإقتصاد الصيني إخفاض معدلات نموه عام 2016 إلى 6.7% بعدما سجل 6.9% عام 2015، وهو ما إعتبره صندوق النقد الدولي إخفاضاً متعمداً من الصين، وصرحت الحكومة الصينية أن التباطؤ مسموح به إذا كانت هناك فرص للتوظيف، وتعتمد الصين على الطلب المحلي وإرتفاع الإستهلاك الخاص والعام بشكل كبير في ظل إمتلاك الصين قدرات تنافسية عالية تساعد على إستمرار نفاذها للأسواق الخارجية وجذب العديد من الإستثمارات الأجنبية.

3-التأثير على الذهب: أظهرت أسعار الذهب تقلبات كبيرة خلال ربع السنة الأول ل2015، نتيجة عودة المخاوف من أزمة الدين السيادي في اليونان، وتعززت الأسعار بعد الخطوة غير المتوقعة للبنك المركزي السويسري بفك إرتباط الفرنك السويسري باليورو على الرغم من إعراب مسؤولين عن تأييدهم للربط قبل أيام من التحلي عنه، ومن جهة أخرى أدت أرقام التضخم المنخفضة والمخاوف على النمو إلى إجبار البنك المركزي الأوروبي على الإعلان عن برنامج تحفيزي شامل، ما أسهم في إختراق الأسعار لمستوى 1.300 دولار أمريكي للأونصة، وفي النصف الثاني من الربع الأول من نفس السنة إتجهت الأنظار في الأسواق إلى توقعات السياسة النقدية الأمريكية وتراجع المخاوف من احتمال خروج اليونان من الإتحاد الأوروبي نتيجة لتحقيق تقدم في المفاوضات على خطة إنقاذ اليونان².

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الإقتصادية الدولية، الفصل الأول، 2015، ص 08.

² تقرير شركة الخبير المالية، الأسواق المالية، مرجع سابق، ص 14

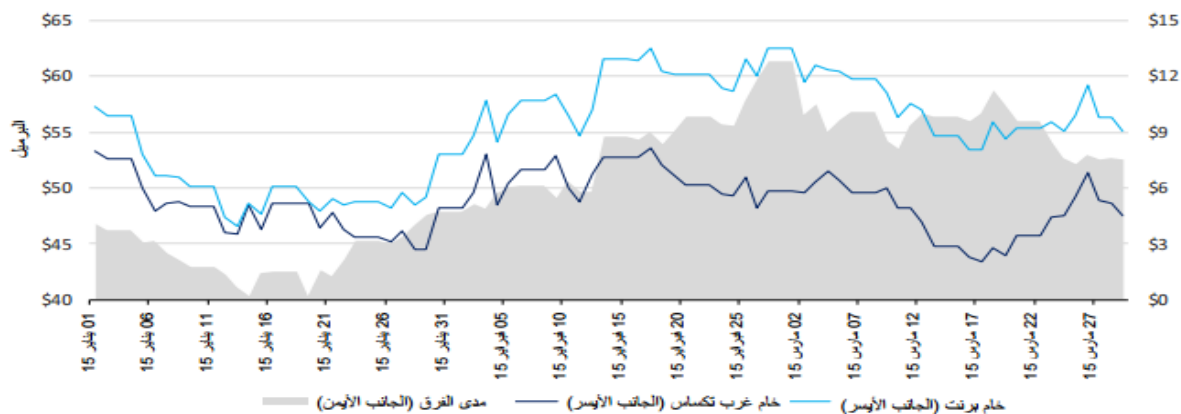
الشكل رقم (03-03): التغيرات الشهرية لأسعار الذهب (الوحدة (دولار للأونصة)



المصدر: تقرير شركة الخبير المالية، الأسواق المالية، مرجع سابق، ص 15.

4-التأثير على النفط: من المتوقع أن تستمر الضغوط على أسعار النفط الخام نتيجة رفض منظمة الأوبك خفض إنتاجها وبفعل الطلب الضعيف على النفط و كذا إرتفاع أسعار صرف الدولار ،حيث أن مستويات النفط المنخفضة تشكل خطرا يهدد الوسائل غير التقليدية لإنتاج النفط، غير أن التوقعات المستقبلية يمكن أن تصبح أسوء إذا توصلت إيران إلى إتفاق نووي مع الولايات المتحدة الأمريكية (تخفيف العقوبات المفروضة على الصادرات الإيرانية).

الشكل رقم (04-03): الفرق بين سعر خام برنت وسعر خام غرب تكساس



المصدر: نفس المرجع، ص 16.

ثالثا: قنوات تأثير الدولار الأمريكي على أسعار السلع الأساسية

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

هناك عدد من القنوات التي من خلالها يمكن أن يؤدي انخفاض القيمة الفعلية الاسمية للدولار إلى زيادة أسعار السلع الأساسية بالدولار. وذلك على النحو التالي¹:

1- قناة القوة الشرائية والتكلفة:

معظم السلع الأساسية، لاسيما النفط الخام، والمعادن النفيسة، والمعادن الصناعية، والحبوب كالقمح والذرة، مسعرة بالدولار الأمريكي، وإنخفاض قيمة الدولار يجعل السلع الأساسية أرخص من منظور المستهلكين في المناطق بخلاف منطقة الدولار، وبالتالي يؤدي إلى زيادة طلب تلك المناطق، أما على جانب العرض فإن الضغوط على الأسعار قد تنشأ من انخفاض الأرباح مقومة بالعملة المحلية من منظور المنتجين خارج منطقة الدولار.

2- قناة الأصول:

بالنظر إلى دور قناة القوة الشرائية والتكلفة، يؤدي انخفاض قيمة الدولار إلى تخفيض العائدات بالعملة الأجنبية على الأصول المالية المقومة بالدولار، وهو ما يمكن أن يجعل الأسعار الأساسية فئة (أصول بديلة) أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، وفضلا على ذلك يؤدي انخفاض قيمة الدولار إلى زيادة مخاطر الضغط التضخمي في الولايات المتحدة مما يدفع المستثمرين إلى الانتقال صوب أصول حقيقية (كالسلع الأساسية)، من أجل التحوط من التضخم فعلى سبيل المثال إنتعشت أسعار السلع الأساسية في سبعينات القرن العشرين عندما ساد إرتفاع التضخم .

3- القنوات الأخرى:

يمكن أن يؤدي انخفاض قيمة الدولار إلى إرخاء السياسات النقدية في الإقتصاديات الأخرى وخاصة في البلدان التي تربط عملاتها بالدولار، وقد يؤدي هذا إلى تخفيض أسعار الفائدة وإلى زيادات في السيولة، ومن ثم يؤدي إلى تشطيب الطلب على السلع الأساسية وغيرها من الأصول، غير أن انخفاض قيمة الدولار لم يكن سوى عامل واحد من بين عوامل أثرت على أسعار السلع الأساسية في السنوات الأخيرة .

ومن ثم فإن تقلبات قيمة الدولار الأمريكي لها تأثير كبير على معظم أسعار السلع الأساسية غير أن حجم التأثير يختلف باختلاف السلع الأساسية والآفاق الزمنية، ويكون التأثير قويا بدرجة كبيرة على الذهب والنفط الخام، وتليها في ذلك المعادن الصناعية غير أنه لا يبدو أن تقلبات قيمة الدولار تمثل محددًا مهما في حالة الحبوب.

المبحث الثالث: اليورو العملة الأوروبية الموحدة

تعود فكرة إنشاء وحدة نقدية أوروبية إلى سنوات الخمسينيات ،ونظرا لوجود نظام "بريتون وودز" لم تتحمس الدول الأوروبية إلى إقامة نظام خاص بها وذلك نظرا لأسبقية الملفات الإقتصادية الخاصة بإقامة سوق موحدة أوروبية على القضايا النقدية، إلا انه ومع انهيار نظام "بريتون وودز" واشتداد الاختلالات النقدية الدولية، سارعت

¹ صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2008، ص48.

الدول الأوروبية إلى تجسيد مشروع الوحدة الاقتصادية والنقدية بدءاً بإقامة نظام نقدي أوروبي إلى إنشاء عملة أوروبية موحدة.

المطلب الأول: النظام النقدي الأوروبي

لقد جاءت فكرة إقامة نظام نقدي أوروبي مع انهيار نظام "بريتون وودز" وغياب نظام نقدي دولي كفء يضمن استقرار أسعار صرف العملات الأوروبية ، وقد تزامن ذلك مع اشتداد أزمة الدولار والأزمة البترولية التي ترتب عنها مشاكل اقتصادية حادة واختلالات نقدية مست العملات الأوروبية.

أولاً: الشعبان النقدي الأوروبي

بدأ النظام النقدي الأوروبي مع بداية رحلة التكامل الإقتصادي بين دول الاتحاد الأوروبي في عام 1957، وذلك بعد تكوين الجماعة الاقتصادية الأوروبية بناء على معاهدة روما، حيث بدأت الدول الأعضاء التفكير في إنشاء النظام النقدي الأوروبي في أواخر الستينيات، ففي تشرين الثاني 1969 تم تشكيل لجنة أوروبية أطلق عليها "اللجنة وارنر"؛ وذلك لتقوم بوضع خطة مفصلة لتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية بصورة تدريجية ، " وقد قدمت هذه اللجنة تقريرها في عام¹ 1970 ، وذلك كان على إثر التخفيضات التي شهدتها العملات الأوروبية الأمر الذي دعي إلى انعقاد قمة لاهاي بهولندا في 01 و 02 ديسمبر 1969 بحضور رؤساء دول وحكومات الجماعة الأوروبية، اقترح خلالها المستشار الألماني "ويلي برانت" **willy Brandt** تكوين وحدة اقتصادية ونقدية يتم تنفيذها على مرحلتين²:

المرحلة الأولى: ويجري خلالها التنسيق بين السياسات الاقتصادية القصيرة الأجل وتحديد الأهداف الكمية المتوسطة الأجل.

المرحلة الثانية: ويتم خلالها إنشاء صندوق احتياطي أوروبي تحول إليه جانبا من احتياطياتها من العملة الأجنبية. وفي عام 1971 صدر تقرير أعدته مجموعة من خبراء دول السوق الأوروبية المشتركة (والتي أطلق عليها كما ذكر سابقا اسم لجنة وارنر)، وقد تضمن هذا التقرير برنامجاً لإستكمال التكامل النقدي وإتباع سياسة نقدية موحدة، حيث إقترحت اللجنة إنشاء اتحاد نقدي أوروبي خلال فترة تتراوح من 7-10 سنوات، ومضاعفة التعاون المشترك فيما بين البنوك المركزية الأوروبية وكذا تضيق هوامش التغيير بين عملات دول الجماعة التي كانت قد وسعت مقابل الدولار (بموجب إتفاقية واشنطن 1971)، كما تقرر أن يكون التدخل مقابل الدولار وفقاً لسياسة مشتركة وذلك من خلال ربط عملات دول الجماعة الأوروبية بشكل دائم فلا يسمح بتقلب أسعار الصرف أو تغيير أسعار التعادل لأي عملة بغية رفع قيمتها أو خفضها، ولكن قبل تنفيذ توصيات هذه اللجنة

¹ الدكتور بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد للمؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص 210.

² فاطمة الزهراء حجازي، النظام النقدي الدولي، مرجع سابق، ص 260.

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

قامت الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ أخطر قرار اقتصادي في ذلك الوقت، وهو قرار وقف تحويل الدولار إلى ذهب، وهو ما أحدث ارتباكاً في النظام النقدي.

بعد التوقيع على إتفاق "سميثونيان" في ديسمبر 1971 (لقد كان إجتماع جزر الأزور بمثابة تمهيد ومقدمة لإجراء إجتماع خاص بوزراء مالية مجموعة الدول العشر العظمى G10 ومحافظي البنوك المركزية في مبنى سميثونيان في واشنطن للمدة من 17-18 ديسمبر 1971 وقد توصل إلى اتفاق سمي فيما بعد باسم (اتفاق سميثونيان) وقد تضمن مجموعة من القرارات أهمها : موافقة أمريكا على خفض قيمة الدولار بنسبة 7.9% وهو أول تخفيض للدولار منذ عام 1934 (من 1 أوقية ذهب = 35 دولار لتصبح 1 أوقية ذهب = 38 دولار) وفي المقابل فقد قامت كل من اليابان ودول أوروبا برفع قيمة عملتها مقارنة بمعدلاتها في 1971 فقد رفع الين بنسبة 16.9%، والجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي بنسبة 8.57%، واليرة الإيطالية 7.48%، والفرنك السويسري 13.9% والفرنك البلجيكي والجولدر الهولندي 11.6% وذلك عندما قررت تقويم عملاتها بالدولار الكندي كما وافقت الولايات المتحدة على إلغاء الضريبة المفروضة على السلع المستوردة ثم تم التوصل إلى اتفاق مؤقت للسماح بتقلبات أسعار الصرف بنسبة 2.25% صعوداً وهبوطاً بالنسبة لأسعار التعادل الجديدة التي تم التوصل إليها بموجب الإتفاقية الجديدة وذلك من أجل إبطال تعويم العملات الخاصة بـ G10¹) توسعت هوامش التغير بين سعري صرف أي عملتين من 1% إلى 2.25% إرتفاعاً وإنخفاضاً عن سعر التعادل بالدولار.

وفي 21 مارس 1972 أقر مجلس الوزراء للجماعة الأوروبية ، خفض هوامش التغير للعملات الأوروبية إلى نصف الهوامش التي أقرتها إتفاقية "سميثونيان"، هذه النتائج تم تثبيتها في إتفاقية "بال"، حيث إتفق محافظو البنوك المركزية في دول الجماعة الإقتصادية الأوروبية على الاستمرار في التزام دول الجماعة بالهامش المقرر لتقلبات أسعار الصرف مقابل الدولار وهو (4.5%)، بالإضافة إلى إستحداث هوامش جديدة لتقلبات أسعار صرف عملات دول الجماعة، وهو (+ - 2.25%)، وهذا الهامش هو بمثابة الحدود المسموح بها لتقلبات أسعار صرف عملات دول الجماعة الأوروبية مقابل بعضها البعض، وهذا يعني أنه أصبح هناك هامشاً لتحرك أسعار صرف العملات الأوروبية، الأول بالنسبة لأسعار صرف العملات الأوروبية مقابل الدولار، والآخر بالنسبة لأسعار صرف العملات الأوروبية بعضها البعض، وقد كان الهامش الأول أكبر من الهامش الثاني، وقد أطلق على نظام سعر الصرف الأوروبي في هذه الحالة "نظام الثعبان داخل النفق" Snake in the Tunnel²، حيث أن حركة تقلبات أسعار صرف العملات الأوروبية مقابل الدولار، وتقلبات أسعار صرف العملات الأوروبية مقابل بعضها البعض، مشابهة لحركة الثعبان داخل حجرة أو داخل النفق كما أطلق عليه، ولاشك أن نظام الثعبان داخل النفق

¹د. خالد المرزوك، الاقتصاد الدولي "النظام النقدي الدولي"، جامعة بابل، ص 86. على الموقع الإلكتروني:

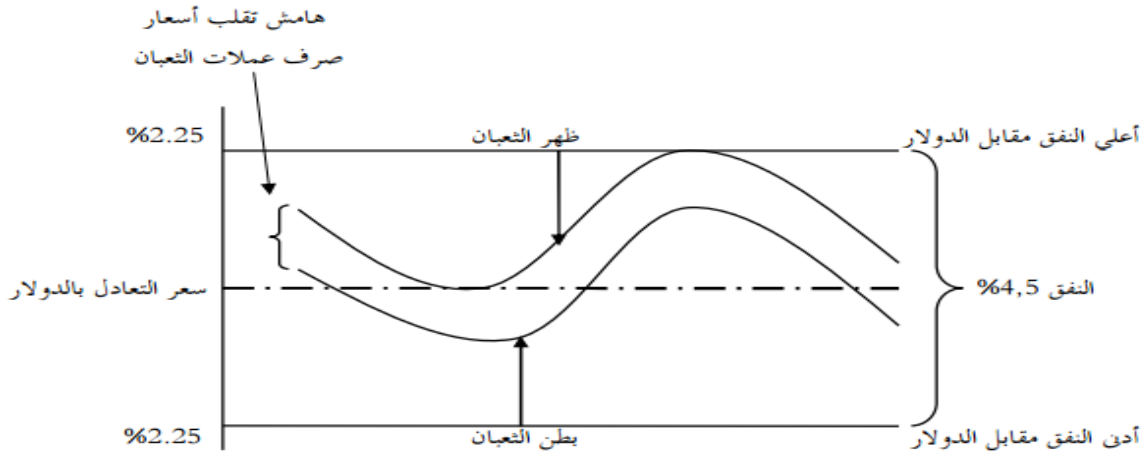
www.uobabylon.edu.iq/.../pubdoc_htm 15:58 a 09/08/2015.

²صالح فلاح، نظام النقد الدولي ومعضلة الدول الفقيرة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم التطبيقية، المجلد 01، العدد 03، سبتمبر 1999، ص 72.

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

كان يستلزم تدخل البنوك المركزية لدول المجموعة للمحافظة على أسعار صرف عملاتها في حدود الهوامش المسموح لها بالتحرك في إطارها¹، وبقي الدولار يلعب دور العملة المرجعية بالنسبة للعملات الأوروبية ولو بأدنى حد، كانت حيث حسب الظروف تخفض وترفع من قيمها وهكذا، بالتمثيل على منحى تطور تقلبات العملات بالنسبة للدولار يأخذ المنحنى شكل الثعبان يتموج داخل النفق (الدولار)².

الشكل رقم (03-05): الثعبان النقدي



Source: P.Kauffman ; L'euro ;Dunod ;2 Edition, Dalloz ,Paris, 1999, p:56.

في أول ماي 1972، إنضم كل من الجنيه الإسترليني والجنيه الأيرلندي والكورون الدانماركي، إلا أن حدوث بعض المشاكل وتدهور بعض عملات الدول الأعضاء أدى إلى انسحاب العديد من الدول من هذا التنظيم، حيث انسحبت كل من إنجلترا وأيرلندا في 23 جويلية 1972، ثم الدانمارك في 27 جوان 1972، إلا أن هذه الأخيرة ما لبثت أن عادت إلى التنظيم مرة أخرى في 10 أكتوبر 1972، في جانفي 1973 انسحبت إيطاليا من التنظيم، أما فرنسا فقد انسحبت في جانفي 1974 وعادت مرة أخرى في جويلية 1975 وقد كان الانسحاب النهائي في مارس 1976، وفي 13 فيفري 1973 قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض ثاب لعملتها بنسبة 10% مما أدى بدول الجماعة الأوروبية الست إلى تعويم عملاتها إتجاه الدولار الأمريكي، و بالتالي ألغى النفق وبقي الثعبان ببقاء هوامش التغيير فيما بين أسعار صرف عملات الدول الأعضاء في نظام الثعبان، ونظرا للمشاكل التي واجهتها الدول الأعضاء في نظام الثعبان نتيجة الضغوط التضخمية و إختلالات موازين المدفوعات ، خاصة بعد انفجار الصدمة البترولية عام 1973 اتفقت هذه الدول على التعويم المشترك لعملاتها³.

ثانيا: النظام النقدي الأوروبي، أهدافه، خصائصه، ميكانيزمات سيره.

¹ د. فاروق محمود الحمد، الوحدة النقدية الأوروبية واليورو: النشأة، التطور و الآثار، سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد 61، الكويت، 2000، ص22-23.

² قحاييرة آمال، الوحدة النقدية الأوروبية - الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب، مطبعة جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 174.

³ فاطمة الزهراء خبازي، النظام النقدي الدولي، مرجع سابق، ص262-263.

نظرا لفشل نظام (الثعبان النقدي) تم إستحداث النظام النقدي الأوروبي الذي تم على إثر إجتماع المجلس الأوروبي في مدينة بروكسل بتاريخ 04-05 ديسمبر 1978، ودخل حيز التنفيذ في 12 مارس 1979¹، يقضي بإعادة بحث عملية الإتحاد النقدي وتنسيق السياسات النقدية والإقتصادية بينها ليبدأ في جويلية عام 1979 العمل بنظام نقدي جديد تضمن ثمانية عملات هي: المارك الألماني - الفرنك الفرنسي - الفرنك البلجيكي - الجيلدر الهولندي - الكرون الدانمركي - الليرة الإيطالية - الجنيه الأيرلندي - فرنك لوكسمبورغ و ، ترك باب الإنظام مفتوحا بالنسبة لبقية الدول أعضاء السوق التي ترغب في الإنضمام إليه فيما بعد²،

1-أهداف النظام النقدي الأوروبي

- يرتكز النظام النقدي الأوروبي على مجموعة من الخصائص والأهداف نذكرها فيما يلي:
- أ-إن الهدف الأساسي الذي يسعى النظام النقدي الأوروبي إلى تحقيقه هو الإستقرار النقدي داخل دول المجموعة وتحسين الوضعية الإقتصادية لهذه الدول من خلال تحقيق النمو، التشغيل الكامل وتجانس مستويات المعيشة.
 - ب-تحقيق الإستقرار النسبي لأسعار الصرف داخل النظام النقدي الأوروبي وبالتالي إزالة الانحرافات بين عملات الدول الأعضاء الناتجة عن التحركات المضاربة على العملات القومية.
 - ج-تطوير الصادرات، الناتج عن التباطؤ في إعادة تقييم العملات وبالتالي تحسين إنتاجية المؤسسات وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع، بحيث تحملت الدول الفائض أثارا سلبية نتجت عن إعادة التقييم الثابت لعملاتها خاصة فيما يخص التجارة الداخلية للجماعة الأوروبية والتي تمثل 40 إلى 50% من تجارتها الخارجية، هذا فيما يخص دول الفائض أما بالنسبة لدول العجز فان النظام النقدي الأوروبي يسمح كذلك ب³:
 - ج-1-القيام بإصلاحات بنيوية فعندما تتعدى قيمة العملة حد معين يتوجب على البلد المعني بهذه العملة تبني بعض المقاييس فيما يخص السياسة النقدية والإقتصادية.
 - ج-2-الحصول على مساعدات مالية كدعامة نقدية، من اجل معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات.

2-خصائص النظام النقدي الأوروبي:

- ومن ثم تحددت رغبة أوروبا بالوصول إلى مرحلة الإستقرار النقدي مع إنشاء ما يسمى بالنظام النقدي الأوروبي،والذي جاء بجهد مشترك من ألمانيا الغربية وفرنسا، حيث استند هذا النظام على مبدأ أسعار صرف ثابتة ولكن قابلة للتقويم ويقوم على ثلاثة أسس⁴:
- أ-إيجاد وحدة نقدية أوروبية تسمى اكيو " ECU "والتي تمثل سلة مرجحة الأوزان من عملات الدول الأعضاء.
 - ب-أسعار صرف ثابتة بين عملات هذه الدول وضمن الهوامش المحددة سابقا للتقلبات (اي 205%).

¹ نفس المرجع،ص263.

² ماجدة مدوخ، النظام النقدي الأوروبي، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات،العدد 03،الكويت،2008، ص06.

³ فاطمة الزهراء خبازي، النظام النقدي الدولي، مرجع سابق،ص264.

⁴ د.إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العملات الأجنبية، الطبعة الأولى، مطبعة الروزنا،الأردن، 2001،ص294.

ج-تجميع احتياطات نقدية بهدف دعم أسعار الصرف المعلنة لجميع العملات ذات العلاقة.

3-ميكانيزمات النظام النقدي الأوروبي:

من أجل تحقيق أهداف النظام النقدي الأوروبي، كان لابد من إيجاد أداة تمكنها من ذلك تمثلت في مجموعة الميكانيزمات التي يستند عليها سير النظام ككل، وتتركز أساسا في :

أ-آلية ضبط سعر صرف العملات الأوروبية :

يهدف ميكانيزم الصرف إلى المحافظة على الحدود الثنائية للتذبذبات بين العملات المشاركة، وذلك من خلال التدخلات اللامحدودة والإجبارية في سوق الصرف، ووفقا لهذا النظام يكون لكل عملة من العملات التي تنتمي إلى التحالف سعرين أحدهما مركزي و هو الذي يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية و يسمح للعملات بالتذبذب في حدود 2.25% صعودا و هبوطا من هذا السعر، باستثناء الليرة الإيطالية حيث سمح لها بتذبذب في حدود 6 % صعودا و هبوطا حتى يناير عام 1990م حيث أخذت بالهوامش الضيقة¹، أما السعر الثاني فهو السعر المحوري الذي يحدد العلاقة بين كل عملة والعملات الأخرى الداخلة في التحالف ، حيث انه في ظل هذه الآلية تقوم البنوك المركزية بالتدخل في سوق الصرف من اجل المحافظة على قيمة العملة، ويمكن لهذه البنوك الحصول على قروض غير محددة القيمة من البنوك الأخرى، أجل استرجاع هذه القروض تصل إلى 75 يوم ويمكن تمديد هذه الآجال.

ب-آليات الائتمان:تواجه بعض الدول الأوروبية الأعضاء في النظام النقدي مشاكل اقتصادية معينة، تؤثر في سعر صرف عملات هذه الدول، ومن اجل الحفاظ على استقرار هذه الأسعار في إطار آليات سعر الصرف الأوروبي، سمح لهذه الدول بالاقتراض من صندوق النقد الأوروبي الذي أنشئ لهذا الغرض، وساهمت في تمويله الدول الأعضاء، ويتم الاقتراض من هذا الصندوق أما عن طريق توفير التسهيلات الائتمانية القصيرة الأجل للدول الأعضاء لفترة تبلغ 45 يوما، وقد أجازت قرارات مجلس المحافظين تمديد هذه الفترة لمدة ثلاثة أشهر، وهذه التسهيلات تتم بصورة تلقائية وغير مشروطة، أو هن طريق تقديم دعم نقدي قصير الأجل، ويتمثل هذا الدعم في تقديم مساعدات نقدية للدول الأعضاء التي تعاني عجزا مؤقتا في ميزان المدفوعات، ويقدم هذا الدعم عادة لمدة ثلاثة أشهر ويمكن تجديد هذه الفترة لمدة أخرى، على أن تكون أقصى مدة للدعم قصيرة الأجل تسعة أشهر، وأخيرا يمكن الحصول على المساعدة المالية متوسطة الأجل، و يبلغ رصيد المبلغ المتاح لهذه المساعدات نحو 11 بليون وحدة نقدية أوروبية، وتختلف المساعدات المتوسطة الأجل عن كل من التسهيلات الائتمانية والدعم النقدي قصير الأجل، من حيث الجهة المناط بها اتخاذ قرار الموافقة على تقديم التسهيلات الائتمانية، حيث أن قرار منح تسهيلات ائتمانية، أو دعم نقدي قصير الأجل، يتم اتخاذه من قبل لجنة محافظي البنوك المركزية، بينما يتم اتخاذ قرار المساعدات المالية متوسطة الأجل من قبل مجلس وزراء الجماعة الأوروبية، ويصبح القرار ساري المفعول بعد

¹ مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية، الدار الجامعية ، مصر 1997، ص 70-75

موافقة أغلبية المجلس، أما بالنسبة إلى مدة المساعدات متوسطة الأجل، فإنها تتراوح ما بين سنتين إلى خمس سنوات، ولا يتم إقرار تقديم هذه المساعدات لدولة ما إلا بشروط معينة، أهمها: اختلال ميزان مدفوعات الدولة الطالبة للمساعدة، والتدهور المستمر في احتياطاتها من النقد الأجنبي.

ج- وحدة النقد الأوروبية (الإيكو):

أعاد الرئيس الجديد للمفوضية الأوروبية السياسي البريطاني (روي جنكينز) في أكتوبر 1977 إحياء فكرة الوحدة النقدية الأوروبية مع تحسين المناخ الإقتصادي في القارة الأوروبية، ووجدت دعوته هذه صداها بعد مرور حوالي سنة (سبتمبر 1978) حين اتفق الرئيس الفرنسي (فاليري جيسكار ديستان) ومستشار ألمانيا الغربية (هيلموث شميت)، في لقاء قمة عقدها في مدينة (أخن) الألمانية، على تسريع مشروع الوحدة النقدية الأوروبية، واتفقا على وضع مشروع لخطة إقتصادية تهدف إلى إنشاء وحدة النقد الأوروبية، بحيث تحل محل الدولار الأمريكي في التسويات والمعاملات الخارجية، وفي الوقت نفسه إنشاء صندوق نقد أوروبي بمبلغ 50 مليار دولار، تتكون موجوداته من الذهب والإحتياطيات العالمية، وتمت الموافقة على المشروع من قبل زعماء دول الجماعة الأوروبية في نهاية 1978¹، وهنا تجدر الإشارة إلى أن "وحدة النقد الأوروبية" منذ بدايتها وهي ليست في شكل عملة ورقية أو معدنية تداولها الأفراد في الحياة اليومية، ولكنها من الناحية العلمية تتمتع بأهم خصائص النقود²، بالإضافة إلى أنها عبارة عن سلة من الأوزان المرجحة لعملات الدول الأعضاء، ويتحدد النصيب النسبي لكل دولة بمدى مساهمة العملة في الناتج القومي، وفي التجارة الخارجية لكل دولة³ ويتم تغيير الأوزان بالنسبة للعملة دوريا كل 5 سنوات أو في حالة حدوث تغيير في قيمة أي عملة بنحو 25 بالمائة أو أكثر⁴.

ومن ثم نستنتج أن الإيكو هي وحدة حسابية أوجدتها دول الاتحاد الأوروبي لتستعملها لتسوية الحسابات والمدفوعات فيما بينها، وقد تم إنشاؤها في 13/03/1979 من قبل أعضاء السوق الأوروبية المشتركة آنذاك (والتي تطورت إلى دول الاتحاد الأوروبي فيما بعد)، كوحدة حسابية للمنطقة المكونة لها والتي سميت الاتحاد النقدي الأوروبي الإيكو "European currency unit" وهي أيضا إسم لمسكوكة معدنية فرنسية قديمة، ويستعمل غالبا في النشرات المالية الرمز "XEU" وهو رمز الإيكو حسب تصنيف الإيزو 4217، وتتكون الإيكو من سلة من العملات الأوروبية وقد بدأت في عام 1979 بعملات تسع دول وهي: الفرنك البلجيكي، المارك الألماني، الكرون الدانيماركي، الفرنك الفرنسي، الجنيه الإسترليني، البوند الإيرلندي، الليرة الإيطالية، الفرنك اللكسمبورغي، والجدال الهولندي، وإستمرت هذه التشكيلة إلى عام 1984 حيث دخلت فيها الدراخا اليونانية ثم في عام

1 مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية، نفس المرجع، ص 26-27.

2 مغاوري شلبي على، اليورو الآثار على اقتصاد البلدان العربية و العالم، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 2000، ص 26.

3 محمود حميدات، أسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون سنة ص 170.

4 عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الإقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

1989 دخلت فيها البزيتا الاسبانية والاسكودو البرتغالي، ومنذ عام 1989 كانت الإيكو مكونة من 12 عملة أوروبية حسب القيم و الأوزان المبينة في الجدول التالي، و التي بقيت سارية المفعول حتى 1999/12/31 عندما جرى إستبدال الإيكو بالعملة الأوروبية الموحدة اليورو¹.

الجدول رقم(03-03):مكونات سلة عملات الإيكو من عام 1989 إلى عام 1999.

الرمز	العملة	القيمة	الوزن%	الرمز	العملة	القيمة	الوزن%
FRF	الفرنك الفرنسي	1.332	20.306	BEF	الفرنك البلجيكي	3.301	8.183
GBP	الجنيه الإسترليني	0.08784	12.542	DEM	المارك الألماني	0.6242	31.915
GRD	الدراخما اليونانية	1.44	0.437	DKK	الكرون الدانماركي	0.1976	2.653
IEP	الباوود الايرلندي	0.008552	1.086	ESP	البزيتا الاسبانية	6.885	4.138
NLG	الجلدر الهولندي	0.2198	9.87	ITL	الليرة الايطالي	151.8	7.840
PTE	الايسكودو البرتغالي	1.393	0.695	LUF	الفرنك اللكسمبورغي	0.13	0.322

المرجع: د.إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العملات الأجنبية، الطبعة الأولى، مطبعة روزنا، الأردن، 2001، ص295

ويمكن حساب السعر الخارجي للإيكو مقابل أي عملة أخرى ولنقل مقابل الدولار الأمريكي مثلاً في أي لحظة زمنية، عن طريق إجراء عملية قسمة لقيمة كل عملة من العملات الاثني عشر في الجدول السابق، على سعر تلك العملات مقابل الدولار ثم نجمع النتائج لنحصل على سعر الإيكو مقابل الدولار بطريقة التسمية الكمية أي على شكل وحدات من الدولار مقابل كل إيكو، وإذا ما تم حساب قيمة الإيكو مقابل الدولار في 1998/12/31 بناءً على القيم المدونة في الجدول وأسعار إغلاق العملات الاثني عشر في سوق العملات نحصل على سعر قريب جداً من سعر الإيكو مقابل الدولار في 1998/12/31 وهو نفسه سعر اليورو الذي تم الافتتاح به في نفس اليوم².

ونشير أن الإيكو ينقسم إلى نوعين³:

ج-1-الإيكو العام: يتم إصداره مقابل 20% احتياطيات الذهب وعملات الدول الأعضاء، يتداول بين البنوك المركزية لتلك الدول في حساب خاص باسم صندوق التعاون النقدي الأوروبي fonds européen de coopération monétaire.

ج-2-الإيكو الخاص: يطلق على التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها.

¹ د.إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العملات الأجنبية، مرجع سابق، ص 294-295.

² د.إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العملات الأجنبية، نفس المرجع، ص 296.

³ محمود حميدات ، أسامة الفولي ، مبادئ الاقتصاد النقدي ، مرجع سابق ، ص 171.

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

أدى عدم تكوين سوق موحدة بين أصراف التحالف على الرغم من النجاح النسبي التي حققته الأطراف في سبيل الوحدة إلى تعديل إتفاقية روما بما يتلاءم مع الأهداف المطروحة لذلك أصدر البرلمان الأوروبي عام 1986 الوثيقة الأوروبية الموحدة التي أكد فيها ضرورة تحقيق الوحدة الاندماجية الكاملة بين الأعضاء.

إلا أنه ونتيجة لبعض الظروف كارتفاع معدلات التضخم وخلال الفترة من سبتمبر 1992 إلى ماي 1993 انسحبت الليرة الايطالية والجنية الإسترليني من آلية أسعار الصرف، وانخفضت البيزيتا الاسبانية، الأسكودو البرتغالي والجنية الإيرلاندي، ومن ثم اتخذ البنك المركزي قرار توسيع هامش التذبذب من 25 إلى 15

ثالثا: تطور النظام النقدي الأوروبي .

يمكن أن نحصر التطورات التي طرأت على النظام النقدي الأوروبي في ثلاث محطات رئيسية هي:

أ- النظام النقدي الأوروبي من عام 1979 إلى عام 1987¹:

تميزت هذه المحطة بمرور العالم بسلة من الاضطرابات والمشاكل الناتجة عن المشاكل التي كانت تواجه الدولار الأمريكي وكذا الأزمة البترولية الثانية سنة 1980، وانحيار أسعار البترول في 1986، حيث عرف النظام النقدي الأوروبي خلال هذه الفترة عدة تغييرات مست أسعار الصرف المركزية لبعض العملات، ويعود سببها إلى الفارق الكبير في المؤشرات الإقتصادية لكل بلد (معدلات التضخم، البطالة، معدلات النمو) واختلاف السياسات الإقتصادية المنتهجة.

ب- النظام النقدي الأوروبي خلال الفترة من 1987-1998:

إبتداء من سنة 1987 إلى غاية خريف 1992، شهد النظام النقدي الأوروبي ثباتا نسبيا في أسعار صرف العملات فيما بينها لمدة خمس سنوات كما هو موضح في الجدول التالي، حيث انضمت البيزيتا إلى النظام النقدي الأوروبي بهامش تذبذب قدره 6% سنة 1989، أما الليرة فقد خفضت ب 6% سنة 1990، وخلال نفس السنة دخل الإسترليني في النظام النقدي الأوروبي في 08 أكتوبر 1990، بهوامش تغيير قدرت ب 6%، كما قررت كل من النرويج، السويد وفليندا ربط عملاتها بالإيكو مع الاحتماء بهوامش تغيير مختلفة، كما شهدت هذه الفترة انتهاج الدول الأوروبية سياسة نقدية تقييدية أدت إلى خفض معدلات التضخم، في حين ارتفعت معدلات البطالة².

شهد النظام النقدي الأوروبي خلال السنوات 1992، 1993، 1995، سلسلة من هجمات المضاربة ضد عملات بعض الدول الأعضاء، ففي سبتمبر 1992 تعرض كل من الإسترليني والليرة الايطالية إلى مضاربات أدت إلى خروج هذه العملات من النظام النقدي الأوروبي .

وفي سنة 1993 تعرض الفرنك الفرنسي إلى المضاربات مجددا مما جعل الدول الأوروبية تحاول إنقاذ النظام النقدي الأوروبي وذلك خلال توسيع هوامش التذبذب إلى +15% ، و من ثم تعود أزمة النظام النقدي الأوروبي

¹فاطمة الزهراء خبازي، النظام النقدي الدولي "المنافسة الأورو دولار"، مرجع سابق، ص 269-270

² نفس المرجع، ص 271.

إلى تزايد حرية حركة رؤوس الأموال، في ظل برنامج السوق الأوروبية الموحدة مما سهل ظهور المضاربة على العملات الأوروبية بهدف تخفيض قيمتها كما أن تحقيق الوحدة الألمانية في عام 1990، أدى بألمانيا إلى انتهاج سياسة نقدية تقييدية بغية الحد من معدل نمو الكتلة النقدية والقضاء على معدلات التضخم التي بلغت حوالي 4% سنة 1992، وقد نتج عن هذه السياسة قيام الدول الأوروبية برفع أسعار الفائدة بغية الحفاظ على قيمة عملاتها، مما أدى إلى حدوث كساد عميق لاقتصادياتها.

المطلب الثاني: إتمام الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية

لقد جاء اكتمال المسار الوندوي الأوروبي نتيجة جهود مضمينة بذلها القادة الأوروبيون ابتداء من الحرب العالمية الثانية، من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية التي تمثل آخر مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي والنقدي الأوروبي، والواقع أن البداية الحقيقية للأورو وفكرة إنشائه كانت في "مخطط وارنر"، وتقرير "ديلو" سنة 1989 وإتفاقية "ماستريخت" التي أعطت الإشارة إلى بداية تنفيذ مشروع الوحدة النقدية الأوروبية "Euro" في سنة 1991.

أولاً: معاهدة ماستريخت وميلاد الأورو

تمثل قمة "ماستريخت" أهم التطورات الحديثة في تاريخ الوحدة النقدية الأوروبية، فقد توصل المجلس الأوروبي في إجتماعه في مدينة ماستريخت بهولندا من (9-10 ديسمبر 1991)، إلى مسودة المعاهدة والمعروفة بمعاهدة "ماستريخت"، ومن ثم فهي عبارة عن إتفاقية وقعت في 8 فيفري 1992، في "ماستريخت" بحضور رؤساء 12 دولة من الدول الأعضاء في الإتحاد¹، حيث أسفرت هذه القمة عن إتفاق الرؤساء والحكومات الأوروبية على تكثيف وتثمين عرق التعاون بين الشعوب المعينة، حيث إمتدت بنود المعاهدة إلى الجوانب الاقتصادية، المالية، الأمنية، الدفاعية وإلى السياسة الخارجية كما وضعت هذه الإتفاقية سيناريو قيام الوحدة النقدية الأوروبية ودخلت هذه الإتفاقية حيز التنفيذ في 01 نوفمبر 1993 بعد التصديق عليها وإعلان قيام الوحدة الاقتصادية بين الدول الأوروبية وتشمل معاهدة "ماستريخت" الخطوط العريضة التالية²:

- تحديد أسعار الصرف بشكل لا رجعة فيه لإصدار عملة موحدة .
- متابعة سياسات الدول الاقتصادية ضمن خطوط إرشادية و إنشاء جهاز للمتابعة و المراقبة مع صندوق مالي تماسكي لمساعدة الأفقر ضمن المجموعة تسمى (صندوق التلاحم).

ونظراً لأهمية المحور الاقتصادي والنقدي فقد تم الإتفاق عليه في تلك المعاهدة وذلك بهدف الوصول إلى سوق مشتركة يتم التعامل فيها بعملة نقدية موحدة، وذلك من خلال إحداث تقارب بين السياسات الاقتصادية

¹د. فريد النجار، اليورو العملة الأوروبية الموحدة "الحقائق، الآثار التجارية والمصرفية، التوقعات"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص32،

²صلاح الدين السيسي، الإتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" السوق العربية المشتركة الواقع و الطموح، عالم الكتاب، الطبعة 1، القاهرة 2003، ص 18،

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

والنقدية للدول الأعضاء، وقد كان تقرير "دبلو" هو أحد الأسس الرئيسية التي قامت عليها إتفاقية "ماستريخت" ومن خلال هذه الإتفاقية وافق رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء على المقترحات المتعلقة بالانتقال إلى وحدة النقد الأوروبية الواردة في تقرير "دبلو"، على أن تتحقق هذه الوحدة النقدية الأوروبية في ثلاث مراحل على النحو التالي:

1- المرحلة الأولى للفترة (1990-1994): كانت قد بدأت هذه المرحلة وفقا لما ورد في تقرير "دبلو" في جويلية 1990 على أن تنتهي في جانفي 1994 (بداية المرحلة الثانية)، على أن يتم خلال هذه المرحلة التالي¹:
أ- دخول كل عملات الدول التي مازالت خارج آلية سعر الصرف الأوروبي بالإنضمام إلى نطاق تلك الآلية.
ب- التحرير الكامل لحركة رؤوس الأموال داخل سوق الجماعة الأوروبية والعمل على تحسين وتنسيق السياسات الاقتصادية فيما بينها.

ج- أن يستمر صندوق التعاون النقدي الأوروبي الذي أنشئ في عام 1973 في القيام بوظائفه حتى بداية المرحلة الثانية.

د- إجراء تنسيق أكبر بين السياسات النقدية و المالية

وقد إتفقت الدول الأعضاء على أن تقوم اللجنة الأوروبية في تلك المرحلة بمتابعة التطور في مؤشري عجز الموازنة والدين الحكومي للدول الأعضاء، على أن تنتهي تلك المرحلة بنهاية عام 1994.

2- المرحلة الثانية خلال الفترة (1994-1996): إستنادا إلى نصوص معاهدة الجماعة الأوروبية حددت بداية المرحلة الثانية للاتحاد الإقتصادي والنقدي 01 جانفي 1994، وتنتهي في 31 ديسمبر 1996، على أن يتم ما يلي خلال هذه المرحلة²:

أ- قيام الدول الأعضاء بتحاشي العجز الزائد في موازين مدفوعاتها .

ب- إنشاء لجنة نقدية ذات صفة استشارية هدفها تنمية تنسيق سياسات الدول الأعضاء لأقصى مدى مطلوب لتشغيل السوق الداخلية.

ج- إحلال المعهد النقدي الأوروبي محل صندوق التعاون النقدي على أن يتم تصفيته عندما يتم إنشاء البنك المركزي الأوروبي في المرحلة الثالثة.

د- أن يسند إلى المعهد النقدي الأوروبي الوظائف التالية:

د-1- تقوية التعارف بين البنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء.

د-2- تدعيم التنسيق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء بهدف ضمان استقرار الأسعار .

^{1 2} د. محمد رشدي إبراهيم مسعود، توحيد العملات النقدية وأثره في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية "دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي

والاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2010، ص 128-129.

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

د-3- الاضطلاع بمهام صندوق التعاون النقدي الأوروبي الذي سيتم حله كما هو منصوص عليه في النظام الأساسي لمعهد النقد الأوروبي.

د-4- تسهيل استخدام وحدة النقد الأوروبية.

د-5- يقوم معهد النقد الأوروبي بالإجراءات الآتية استعداداً للمرحلة الثالثة:

د-5-1 اتخاذ الأساليب والإجراءات الضرورية اللازمة لتنفيذ سياسة نقدية واحدة.

د-5-2 تنمية المدفوعات عبر الحدود.

د-5-3 الإشراف على الإعداد الفني لأوراق وحدة النقد الأوروبية.

د-5-4 وضع الإطار التنظيمي للنظام النقدي الأوروبي للبنوك المركزية لقيامه بمهامه في المرحلة الثالثة، وتقديمه للبنك المركزي الأوروبي ليتخذ قراراً بشأنه عند إنشائه.

3-المرحلة الثالثة عام 1997: تضمنت نصوص معاهدة الجماعة الأوروبية الموحدة النص على بداية تلك المرحلة، على أنه إذا لم يتم تحديدها حتى نهاية عام 1998، فإنها سوف تبدأ تلقائياً في أول جانفي 1999، وكان يجب أن تحقق خلال تلك الفترة ما يلي¹:

أ- تثبيت أسعار الصرف بين الدول المشاركة بصورة نهائية وغير قابلة للتعديل وبصاحب هذا التثبيت الإعلان عن ميلاد الوحدة النقدية الأوروبية الجديدة (اليورو).

ب- إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي الذي سوف يحل محل العهد النقدي الأوروبي، وسيضم النظام الأوروبي للبنوك المركزية كل البنوك الأوروبية المركزية للدول المشاركة في الوحدة النقدية، وكذلك البنك المركزي الأوروبي والذي سيقوم بالوظائف التالية:

ب-1- رسم وتنفيذ السياسة النقدية لدول الاتحاد الأوروبي.

ب-2- الاحتفاظ بالإحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي للدول الأعضاء مع تحديد كيفية إدارة هذه الإحتياطيات وتوظيفها.

ب-3- وضع الضوابط التي تحافظ على الاستقرار المالي داخل دول المجموعة.

ب-4- العمل على تدعيم السياسات الاقتصادية العاملة في دول الجماعة الأوروبية.

ب-5- المحافظة على استقرار الأسعار بين دول الاتحاد الأوروبي .

ب-6- التأكد من أن عملية أنظمة المدفوعات تتم بسلاسة ضمن دول المجموعة.

ج- سيتم أيضاً خلال تلك المرحلة تشكيل لجنة اقتصادية و مالية تحل محل اللجنة النقدية تختص بمراقبة المركز المالي والاقتصادي للدول الأعضاء وتقديم تقرير عنه للمجلس و اللجنة.

د- يدار النظام الأوروبي للبنوك المركزية بواسطة أجهز اتخاذ القرار للبنك الأوروبي المركزي.

¹ د. محمد رشدي إبراهيم مسعود، نفس المرجع، ص 130-131.

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

هـ- يتولى البنك المركزي الأوروبي تنفيذ مهام النظام الأوروبي للبنوك المركزية إما بواسطة أنشطته أو من خلال البنك المركزي الوطنية.

وقد أكدت معاهدة "ماستريخت" على الإستقلالية للبنك المركزي الأوروبي وأقرت لمساعدته في تنفيذ مهامه سياسات صارمة يمكن إتباعها، ولاسيما في احترام المعايير الخاصة بالإستقرار النقدي والحد من معدلات التضخم، وإدارة سياسة الإقتصاد الكلي على المستوى الأوروبي، أيضا سيتم إلزام الحكومات الأوروبية الأعضاء بعدم التدخل في السياسات النقدية للبنوك المركزية الوطنية التي ستتخلى عن سلطتها النقدية لصالح البنك المركزي الأوروبي.

ثانيا: دخول الأورو حيز التداول.

لقد مرت الوحدة النقدية الأوروبية بعدة مراحل حتى وصلت إلى شكلها الأخير 'اليورو'

1- معايير الإنضمام للوحدة النقدية: و تتمثل في لمعايير التقاربية التي يجب على الدول الراغبة بالإشتراك في وحدة النقد الأوروبية تحقيقها خلال عام 1997، والتي طرحتها المفوضية الأوروبية في إطار إتفاقية "ماستريخت" مبادئ وأساسيات السياسة الإقتصادية في شؤون التضخم، إستقرار أسعار الفائدة، أسعار الصرف والتمويل والتنمية، وكانت كما يلي¹:

أ- استقرار الأسعار: ويجب فيها أن لا يزيد معدل التضخم 1.5% عن ما هو عليه في الدول الثلاث الأكثر استقرارا وذلك في السنة السابقة لفترة الاختبار، علما بان القيمة المرجعية كانت 2.7 % وأن جميع الدول قد حققت هذا المعيار فيما عدا اليونان.

ب- أسعار الفوائد الطويلة الأجل: ويجب فيها أن لا تتعدى نقطتين مئويتين عن متوسط أسعار الفائدة للدول الثلاث الأكثر استقرارا في أسعارها، علما أن القيمة المرجعية كانت 7.7% وان جميع الدول حققت هذا المعيار بما فيها اليونان.

ج- عجز الميزانية: يجب أن لا يتجاوز العجز بما نسبته 3% من الناتج المحلي الإجمالي وإذا زاد العجز عن هذه النسبة يجب أن تكون الزيادة قليلة ومؤقتة، وقد اشتركت جميع الدول في هذا المعيار فيما عدا اليونان.

د- الدين العام الداخلي والخارجي للحكومات: يجب أن لا يزيد الدين العام عن 60 % من الناتج المحلي الإجمالي "GDP" إلا إذا تناقصت نسبته لتصل إلى 60 %، وتحدد الإشارة في هذا الصدد إلى أن

¹ د.مى قاسم، اليورو وأسواق المال الدولية والعربية، سلسلة قضايا مصرفية¹، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، بدون بلد، بدون سنة، ص6-8.

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

معاهدة "ماستريخت" تنص على عدم ضرورة تحقيق هذه المعايير بشكل كلي عند إظهار دولة ما تقدما ملحوظا يكفل تحقيقها لتلك المعايير في المستقبل.

هـ- **استقرار العملة المحلية:** كما يجب استقرار العملة المحلية في آلية سعر الصرف في النظام النقدي الأوروبي خلال العامين السابقين على الأقل من الاشتراك مع استبعاد المملكة المتحدة، من ذلك لعد اشتراك الجنيه الإسترليني في النظام النقدي الأوروبي .

وتبنت الدول المنضمة للاتحاد الإقتصادي والنقدي برامج اقتصادية صارمة لتفي بالشروط التي حددتها معاهدة "ماستريخت" للانضمام للعملة الأوروبية الموحدة، حيث يبين الجدول التالي وضع مؤشرات التقارب لعام 1995، ومنه وضوح التباين في تحقيق مجموعة الشروط و المعايير المطلوبة للانضمام، ففي حين كانت ألمانيا تحقق كل المعايير المطلوبة، نجد فرنسا لم تحقق معياري عجز الموازنة وأسعار الفائدة، أما اليكسمبورغ فقد كانت تحقق مختلف المعايير عدا معيار الفائدة، وهناك دول مثل إيطاليا لم تكن تحقق أي معيار من المعايير الموضوعة، وبالتالي كانت هناك حاجة أكيدة لتخفيض عجز الميزانيات الحكومية، ونسبة الدين المحلي في معظم الدول الأوروبية لكي تفي بالمعيار المثالي، والذي كان يشكل عقبة شائكة في العديد منها بسبب عدم ضبط أوضاع الميزانيات بالسرعة الكافية¹.

الجدول رقم (03-04): الاتحاد الأوروبي، مؤشرات التقارب لعام 1995 الوحدة (بالنسبة المئوية)

الدولة	تضخم أسعار الاستهلاك	عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي	الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي	أسعار الفائدة طويلة الأجل
ألمانيا	2.0	2.25	58.0	7.4
فرنسا	2.0	4.7	50.7	8.1
إيطاليا	5.2	8.5	123.5	13.1
المملكة المتحدة	2.9	4.0	48.2	8.7
اسبانيا	4.1	5.9	64.8	11.6
اسبانيا	2.5	3.2	79.7	7.6
هولندا	2.3	4.4	134.5	8.3
بلجيكا	3.2	10.1	99.1	10.8
السويد	4.5	4.5	64.4	7.7
النمسا	2.5	2.5	78.9	8.9
الدانمرك	2.3	5.5	65.9	10.2
فنلندا	8.6	11.5	123.8	19.5
اليونان	4.5	6.0	80.6	11.5
البرتغال	2.5	2.5	83.7	8.8
أيرلندا لوكسمبورغ	2.2	1.0	9.8	8.3
النطاق المرجعي لمعيار	3.7-3.5	3.0	60.0	10.1-9.4

¹ د. سمير صارم، اليورو، قضايا الساعة، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 2000، ص 101.

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

تقارب ماستريخت				

المصدر: د. سمير صارم، اليورو، قضايا الساعة، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 2000، ص 101.

ونستطيع القول أن غالبية الدول حققت المعايير المطلوبة للانضمام، لكن بعضها لن يتعامل ب اليورو مثل بريطانيا والدنمارك والسويد بسبب عدم قناعتها بحدوث هذا الانضمام حالياً، أو لأنها لا ترى ضرورة للانضمام، أما الدول الإحدى عشرة التي أطلقت اليورو في تعاملاتها (ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، فنلندا، إيطاليا، أيرلندا، النمسا، ليكسمبورغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا) فقد استطاعت أن تحقق المعايير المطلوبة للانضمام إلى اليورو في بداية عام 1999¹.

2- أساسيات العملة الأوروبية الموحدة "الأورو":

إن صناعة الأورو وطباعته تحتوي من أسرار التكنولوجيا الكثير، وبعضها ظاهر ملموس يستطيع العامة أن يلمسوه، وبعضها خفي لا يستطيع إلا المتخصصين لمسه ومعرفته أو التأكد من وجوده، ويبقى البعض سرا لا يحيط به إلا صانعو الأورو، حيث أنه تم إعداد التصميمات الهندسية لورقة اليورو بشكل عملي وعملي متناسب، والتي قام بتصميمها المهندس الألماني "روبرت كالينا" والتي إستغرقت منه ما يزيد عن العامين، في صنع الخطوط العريضة، وإضافة اللمسات الدقيقة على كل ورقة، والتي وافق عليها وزراء مالية الاتحاد الأوروبي في إجتماعهم عام 1999.

أ- أنظمة الأورو: صدر الأورو من خلال ثلاث انظمه رئيسية هي على النحو التالي²:

أ-1- أوراق عملة نقدية: يتم إصدارها مثل أي عملة ورقية أخرى في العالم، تخضع لذات إجراءات الإصدار والطبع والترقيم والتسلسل الخاص بالورقة النقدية، وتحمل توقيعات محافظ البنك المركزي الأوروبي، ويتابع البنك المركزي عمليات تداولها، وعمليات الإحلال والإضافة محل رصيدها المتداول ومحل غير الصالح منها، وإستبداله بالجديد، وتستند العملة الورقية مثلها مثل باقي العملات الورقية في العالم إلى قوة القانون، أي أنها ستكون ملزمة قانونيا "Legal Tender"، ويحكمها القانون وهي بذلك تكون مقبولة في إبراء الذمم وإستيداء الحقوق إستنادا لهذا القانون، وعند طرح الأورو كعملة ورقية ستحل محل العملات الأوروبية الخاصة بكل دولة من دول المجموعة، وتلك العملات الأخيرة سيتم سحبها من التداول لأنها ببساطة سوف تفقد قوة إبرائها وعرضها القانوني، ولن تصبح قانونية ملزمة لأي متعامل بقبولها بعد إنتهاء الفترة الانتقالية، بل إنه أثناء الفترة الانتقالية سيتم تحويل عرضها من العرض العام إلى العرض الخاص، حيث سيقصر التعامل عليها فقط على البنوك والمصارف التي تقوم بسحبها وإحلال اليورو محلها، والعملة الورقية للأورو فئاتها سبعة وهي:

5أورو، 10 أورو، 20 أورو، 50أورو، 100 أورو، 200 أورو ، 500أورو

¹ د. سمير صارم، اليورو، قضايا الساعة، نفس المرجع، ص 101.

² محسن احمد الخضير، اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة "الجنور" النشأة.... التحديات "والدليل المتكامل لإيجاد عملة عربية وحيدة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص 111-113..

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

ولكل فئة من هذه الفئات لها شكل مختلف، ولكل فئة أيضا حجم مختلف ومقاس مختلف ومن ثم يستطيع الفرد العادي التمييز بينها، سواء من حيث الحجم أو الشكل أو اللون.

أ-2-مسكوكات معدنية: وهي عملات مساعدة، ويتم إصدارها لتسهيل المعاملات وسداد للفروق، وفي الوقت ذاته لكبح جماح التضخم والمحافظة على استقرار الأسعار، فالعملات المساعدة هي عملات لازمة للتداول، كما يتم تعويد الأطفال على عادات اقتصادية من خلال تشجيعهم على الادخار بها، ويحتاج إليها النظام النقدي في التعامل لكونها معدنية، وبالتالي فإن قابليتها للتآكل محدودة، وقابليتها للتلف أيضا محدودة، وقد تم طرح جانب منها بالفعل في ألمانيا، وفرنسا وتم تداولها منذ عام 2000، وإن كانت على نطاق محدود يتسع بالتدرج شيئا فشيئا، وفئاتها 8 فئات وهي: 1 سنت، 2 سنت، 5 سنت، 10 سنت، 20 سنت، 50 سنت، 1 أورو، 2 أورو، ويلاحظ أن النقود المعدنية للأورو حملت كل منها وجهين على النحو التالي:

الوجه الأول: ثابت في جميع الفئات والأحجام الخاصة بالعملة المعدنية وهو يحدد قيمة الأورو.

الوجه الثاني: شكل خاص بكل فئة من الفئات ويختلف من دولة إلى أخرى، ويحمل هذا الشكل طابعا محليا خاص بكل دولة من دول الأعضاء، وبالتالي يكون الأورو قد استطاع أن يجمع ما بين الطابع المحلي للصرف لكل دولة، وما بين الطابع القومي المحض للاتحاد الأوروبي، وليس فقط للدول الأعضاء حاليا في المجموعة. حيث كان متوقع في تلك الفترة أنه سيتم طرح النقود الورقية و القطع المعدنية على نطاق واسع للتداول والتعامل اعتبارا من 01 جانفي 2002، وسحب العملات الوطنية للدول تدريجيا خلال 6 شهور، حتى يصبح الأورو العملة الأوروبية الوحيدة المعمول بها في التداول والتعامل في 30 جوان عام 2002 كحد أقصى.

أ-3-إصدار الأورو الحسابي والبطاقات الائتمانية: على الرغم من أن هذا النظام الثالث، إلا أنه كان الأول في التطبيق والاستخدام، وكان الأول من حيث الاتفاق عليه والإعداد له، وتطبيقه منذ أول لحظة أطلق فيها الأورو، وكان هذا قمة الذكاء و التخطيط الجيد لتوفير مقومات نجاح الأورو وامتصاص أي آثار سلبية لم يؤخذ حسابها في الاعتبار، أو نجحت عن اعتبارات التعامل، وعن حساسية هذا التعامل، وقد استخدم الأورو الحسابي منذ 01 جانفي 2001 في عمليات الدفع والسداد الإلكتروني والحسابي عن طريق:

البطاقة الائتمانية، الشيكات، السندات الحكومية وسندات الشركات، سداد الضرائب و المستحقات الحكومية، سداد الديون المستقبلية وعمليات الخصم، منح القروض الحكومية الدولية وكذلك المساعدات والهيئات¹

ب-تعريف، مكونات وإشكال الأورو،:

ب-1-تعريف الأورو: "EURO" هو اسم العملة الأوروبية المشتركة لبلدان الاتحاد الأوروبي وقد تم تسجيله في هيئة القواعد والمعايير الدولية بهذا الاسم الذي سيعتمد كذلك بالنسبة لغيره من الكلمات المختصرة، وقد اعتمد حرف E يخرقه خطان متوازيان كشعار ل الأورو "€"، ويرمز هذان الخطان إلى الاستقرار وقد استوحى

¹ محسن احمد الخضير، اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة "الجزور" النشأة،...التحديات "والدليل المتكامل لإيجاد عملة عربية وحيدة"، نفس المرجع، ص113.

هذا الرمز من وحي الحرف الخامس في الأبجدية اللاتينية "إبسيلون" EPSILON، والذي يرمز إلى الجزيئات اللامتناهية باعتباره مهد للحضارة الأوروبية وكذا الحرف الأول من كلمة "EUROPE"، وقد وقع الاختيار على هذه التسمية في قمة قادة الاتحاد الأوروبي في مدريد أواخر عام 1995 التي ستعرف بأنها العملة الموحدة، بعد أن كان قد تم وضع حجر الأساس لهذه العملة في حزيران 1988، اثر تكليف لجنة من الخبراء بزعامة "جاك ديبلو" رئيس المفوضية الأوروبية آنذاك بأعداد خطة عمل من اجل إقامة اتحاد اقتصادي ونقدي بين بلدان المجموعة، وشكلت الخطة الموضوعية أساس الإنفاق الذي تم توقيعه من قبل زعماء المجموعة أواسط عام 1989 على مراحل¹، وهو العملة التي تحل محل عملات 11 دولة أوروبية: أيرلندا، فنلندا، هولندا، ألمانيا، بلجيكا، لكسمبورغ، السويد، الدنمارك، اليونان، وذلك لأسباب متباينة أما لرغبة تلك الدول في الاحتفاظ بالمزيد من الإستقلال القومي في مجال السياسات النقدية والإقتصادية (بريطانيا، السويد والدنمارك)، أو لعدم قدرة تلك الدول في الوفاء بمتطلبات الوحدة النقدية و التي وردت في إتفاقية "ماستريخت"، هذه الدول سوف تحتفظ بعملاتها، ولكنها تستطيع دخول الاتحاد النقدي في وقت لاحق بعد استكمال شروط الإنضمام وعندما تكون مستعدة للدخول في تلك الوحدة النقدية²

ب-2- مكونات الأورو: إن وحدة النقد الأوروبية تتكون من سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء، ويتكون الوزن النسبي لكل عملة من جزأين جزء ثابت و الذي يتحدد على أساس مجموعة من المؤشرات الإقتصادية كالأهمية النسبية للناتج القومي للدولة العضو بالنسبة لإجمالي ناتج دول الاتحاد الأوروبي، ومساهمة الدولة في إجمالي التجارة البينية للدول الأعضاء، وكذا نصيب الدولة من التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل من صندوق التعاون الأوروبي، وأخر متغير يتم تحديده على أساس التغير اليومي في أسعار عملات الدول الأعضاء المشاركة في النظام النقدي ويكون هذا في حدود هامش التذبذب المتفق عليه³.

ب-3- شكل الأورو: إعتمد تصميم الأورو على مجموعة من الرسوم الهندسية، يتم رسمها على الورقة النقدية وتشير في مجموعها العام إلى كل العصور التاريخية التي مرت بها الحضارة الأوروبية، لتعكس أمالها وطموحاتها من اجل الوحدة، وتكون الرسوم في كل فئات الأورو مصحوبة بشكل واحد دائم في كافة الفئات باختلاف ألوانها، وهو تعبير مشترك مابين العام و الخاص، ومابين الماضي والحاضر و المستقبل، أي أن كل الفئات مطبوع عليها خريطة أوروبا الكبرى، لذلك كان اختيار الرمز له معنى واضح وصريح لوحدة الاتحاد الأوروبي، فالأورو عند تصميمه لم تراعى فيه قواعد العملة الورقية والمعدنية والالكترونية فقط، بل تجاوزت هذه القواعد إلى أصول تحريك الفواعل الإقتصادية و المالية، لذلك فان ديناميكية الأورو قد ظهرت وعكست نفسها فيما يلي:

¹ د. سمير صارم، اليورو، قضايا الساعة، مرجع سابق، ص 135.

² د. محمد رشدي إبراهيم مسعود، توحيد العملات النقدية وأثره في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية "دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي"، مرجع سابق، ص 136.

³ مغاوري شلي على، اليورو الآثار على اقتصاد البلدان العربية و العالم، مرجع سابق، ص 25-26.

- ب-3-1 اختيار الألوان: بحيث ان كل لون منها بدرجاته ما بين الفاتح والداكن (الغامق) يعطي انطباع محسوس وملحوس بالحركة، وانطباع عام بأهمية الحركة والتحرك الواعي الذكي.
- ب-3-2 اختيار الأشكال والرسوم: والذي يؤكد عنصر الزمن والوقت الذي لا يتوقف عن الحركة، فالزمن لا تحده القيود، ولا يعرف التوقف و الجمود، بل هو في حركة مستمرة.
- ب-3-3 اختيار الرموز: فقد أعطت انطباع التنقل في الحضارة ما بين الحضارات القديمة والحديثة بانفتاحتها وفرصها التي تتيحها وتقدمها.
- ب-4- وسائل الحماية وعلامات الأمان في ورقة الأورو: لكل عملة وسائل أمان بعضها عام تستخدمه كافة دول العالم، والبعض الآخر خاص يقتصر استخدامه على عملة معدنية بذاتها، وهي وسائل أمان وضمان تختلف في شكلها من اجل تأكيد عمليات صحتها وسلامتها، وعدم تعرضها للتزييف ، لذلك احتوت الورقة على عدة عناصر تتيح لمستخدميها التعرف عليها و تفادي عمليات التزييف من بينها الوسائل الآتية¹:
- ب-4-1 نوع الورقة المستخدم في صناعة ورقة النقود.
- ب-4-2 العلامة المائية المطبوعة في صلب الورقة النقدية.
- ب-4-3 الشريط المعدني الممتزج بالورقة.
- ب-4-4 الكاشف الضوئي الفسفوري المطبوع على الورقة.
- ب-4-5 الطباعة الدقيقة لعلامات الأورو.
- ب-4-6 الصورة الخاصة بكل دولة من دول الأورو التي تتولى طباعته.

4- وظائف الأورو، ومراحل التنفيذ لليورو

- أ-وظائف الأورو: تمثل الوظائف الرئيسية لوحدة النقد الأوروبية فيما يلي² :
- أ-1- يستخدم كوحدة للحساب، يقيس بواسطتها الاتحاد الأوروبي متطلباته والتزاماته، كما يتم بها تقييم ميزانياته مثل ميزانية بنك الإستثمار الأوروبي و ميزانية المفوضية الأوروبية.
- أ-2- تستخدم وحدة النقد الأوروبية في حساب قيمة المعاملات فيما بين البنوك المركزية الوطنية بين هذه البنوك و الصندوق الأوروبي للتعاون

¹ محسن احمد الخضير، اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة "الجنودر" النشأة....التحديات "والدليل المتكامل لإيجاد عملة عربية وحيدة"، مرجع سابق، ص121.

² صفوت عبد السلام عوض الله ، الوحدة النقدية الأوروبية و مدي تأثيرها على الاقتصاد المصري، مجلة العلوم القانونية و الإقتصادية، العدد الثاني ، السنة الرابعة و الأربعون ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، جويلية 2002 ، ص 383

- أ-3- تتخذ وحدة النقد الأوروبية كأساس لتحديد الأسعار المركزية لنظام سعر الصرف السائد في النظام
- أ-4- تستخدم وحدة النقد الأوروبية في منح التسهيلات الائتمانية بأنواعها المختلفة، كما تستخدم أيضا كوحدة لتسوية المدفوعات و تنفيذ التحويلات و الشيكات و الأذونات، كما يتم فتح ودائع بها في البنوك داخل و خارج الاتحاد الأوروبي .
- أ-5- تستخدم وحدة النقد الأوروبية كأساس لحساب مؤشر الإنحراف الذي يبين درجة إنحرافات العملات الوطنية للدول الأعضاء عن المتوسط المرجح لها.

ب-مراحل التنفيذ للأورو

لقد حددت المفوضية الأوروبية ثلاث مراحل حتى يصل الأورو إلى جيوب الأوروبيين، ومن ثم تختفي العملات الوطنية من مجال التداول في نطاق المعاملات القومية بين الأفراد ، حيث تم تقسيمها إلى خمس حقبات زمنية لتنفيذ الأورو و التي كانت كالتالي:

ب-1-المرحلة الأولى¹:

- ب-1-1 1 جويلية 1990: بدأت المرحلة الأولى للاتحاد النقدي الإقتصادي الأوروبي لإلغاء جميع القيود على تدفق رؤوس الأموال عبر حدود الدول الأعضاء.
- ب-1-2 2 فيفري 1992: تم توقيع إتفاقية الاتحاد الأوروبي في ماسترخت بهولندا وهي تشمل بنود إنشاء الاتحاد النقدي الإقتصادي الأوروبي في 1999 على الأكثر.
- ب-1-3 ديسمبر 1992: تبني ألمانيا للإتفاقية .
- ب-1-4 1993: إستكمال حرية تنقل رؤوس الأموال الأوروبية داخل الاتحاد.
- ب-1-5 أكتوبر 1993: موافقة المحكمة الدستورية الألمانية على الإتفاقية.
- ب-1-6 نوفمبر 1993: تنفيذ إتفاقية" ماستريخت".

ب-2-المرحلة الثانية²:

- ب-2-1 1 جانفي 1994: تم خلال هذه الفترة إنشاء معهد النقد الأوروبي في فرانكفورت ،إحلال معهد النقد الأوروبي محل البنوك المركزية الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، الإعداد لتأسيس البنك الأوروبي مع المنظومة الأوروبية للبنوك المركزية في دول الاتحاد الأوروبي، إعداد تقارير دورية عن التقدم نحو التوحيد المنشود في السياسات النقدية الفرعية للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوروبي.
- ب-2-2 2 فيفري 1995: طباعة الكتاب الأخضر عن طريق الوكالة الأوروبية ويشمل هذا الكتاب مقترح بالخطوات الأساسية اللازمة لتقديم العملة الأوروبية الموحدة.

²د.فريد النجار، اليورو العملة الأوروبية الموحدة"الحقائق، الآثار التجارية والمصرفية، التوقعات، مرجع سابق، ص24-25.

²د.فريد النجار، نفس المرجع، ص26.

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

ب-2-3 ديسمبر 1995: تم إجتماع الإتحاد الأوروبي في مدريد حيث تم إقتراح يسمى "EURO" الأورو للعملة الأوروبية الموحدة، كما تم مراجعة الخطوات الأساسية المطلوبة للتنفيذ.

ب-2-3 ديسمبر 1996: تم خلال هذه الفترة إجتماع الإتحاد الأوروبي في دبلن، الاتفاق على الإطار القانوني اللازم لتحويل العملات النوعية إلى عملة الأورو، الإتفاقية اللازمة لكيفية التعامل مع بقية الدول غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.

ب-2-4 1997: تم في هذه الفترة بذل الجهود المكثفة للتعامل مع معيار التحويل للعملة الأورو، توفير البيانات الإقتصادية لكل دولة لإقرار العضوية في الإتحاد النقدي الإقتصادي الأوروبي.

ب-2-5 جوان 1997: بينما تم خلال هذه الفترة ما يلي: إجتماع الإتحاد الأوروبي في أمستردام، الإتفاقية الخاصة بالإستقرار والنمو الإقتصادي، إتفاقية النمو والعمالة، الترتيبات الخاصة بإدخال الأورو لحيز التنفيذ.

ب-2-6 نوفمبر 1997: اللقاء الخصوصي لإجتماع الإتحاد الأوروبي في لكسمبورغ للنمو والعمالة.

ب-3-المرحلة الثالثة¹:

ب-3-1 مارس 1998: حيث كانت المقترحات المقدمة من مجلس ال Ecofin (مجلس وزراء المالية و الإقتصاد) بخصوص:

-الخطاب الأساسي للمجلس -تقارير معهد النقد الأوروبي حول التدرج تجاه العملة الموحدة(الأورو).

ب-3-2 ماي 1998: و التي تضمنت قرار المجلس الأوروبي بتحديد الدول الأعضاء في الإتحاد النقدي الأوروبي، التبادل الثنائي لأسعار الصرف الثابتة بين الدول في الإتحاد، تأسيس البنك المركزي الأوروبي والمنظومة الأوروبية للبنوك المركزية، تعيين مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي، تحديد آليات المنظومة الأوروبية للبنوك المركزية، العقود المبرمة لإنتاج البنكنوت والعملة المعدنية للأورو.

ب-4-المرحلة الرابعة²:

ب-4-1 جانفي 1999: وتم خلال هذه الفترة بدء إدخال الأورو في السوق النقدي مع تثبيت أسعار الصرف، اعتبار الأورو العملة الموحدة في الدول الأعضاء في الإتحاد النقدي الأوروبي، وذلك قبل استخدامه في التبادل النقدي، إقرار السياسة النقدية من المنظومة الأوروبية للبنوك المركزية، والمكونة من البنك المركزي الأوروبي وبقية البنوك المركزية في الدول الأعضاء

ب-4-2 خلال الفترة من 2000-2001 : مرحلة الإعداد والترتيبات .

ب-5-المرحلة الخامسة:

¹ د.فريد النجار، نفس المرجع، ص26.

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

ب-5-1 جانفي 2002: وتتمثل في بداية التعامل مع البنكنوت والعملة المعدنية للأورو ، اعتبار الأورو العملة القانونية الوحيدة في الاتحاد النقدي الأوروبي ، تحويل ما تبقى من العملات الفردية لكل دولة عضو إلى الأورو .
ب-5-2 جويلية 2002: كان آخر موعد لاعتبار العملات الورقية والمعدنية لكل دولة مقبولة للتعامل وذلك في ضوء التقارير المقدمة من المعهد النقدي الأوروبي عند التقدم داخل كل دولة عضو في الاتحاد نحو عمليات التحويل من العملة الفردية إلى العملة الموحدة.

ولحد الساعة هذه الدول المطبقة لليورو¹:

إسبانيا (2002/1999) بألمانيا (2002/1999) ، بلجيكا (2002/1999) ، فنلندا (2002/1999) ، فرنسا (2002/1999) ، اليونان (2002/2001) جمهورية إيرلندا (2002/1999) ، إيطاليا (2002/1999) ، لوكسمبورغ (2002/1999) هولندا (2002/1999) ، النمسا (2002/1999) ، البرتغال (2002/1999) ، سلوفينيا (2007/2007) ، مالطا (2008/2005) ، قبرص (2008/2005) ، سلوفاكيا (2009/2008) ، أستراليا (2011/2010) ، لاتفيا (2014/2013) ، ليتوانيا (2014/2015) .

في عام 2004 تم الإعلان بأن اليونان لم تكن مؤهلة أبدا في يوم من الأيام بالدخول في النظام النقدي الأوروبي الموحد، وذلك لأن البيانات الإقتصادية التي أعطيت للجهات الأوروبية المسؤولة تم تزويرها وأعطيت عوضاً عنها معلومات خاطئة عن صحة أداء الإقتصاد اليوناني.

وهناك دول أخرى في أوروبا كانت تطبق قبل مجيء اليورو عملات لإحدى الدول المطبقة لليورو، لذا تبنت العملة الجديدة بدلاً من العملة القديمة، هذه الدول تشمل: موناكو، سان مارينو والفاتيكان، وهناك دول تطبق اليورو أيضا بطريقة غير رسمية، هي: أندورا، كوسوفو والجبل الأسود.

بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي العشرة الجديدة التي انضمت للإتحاد عام 2004 ، هناك سقف عامان على الأقل بشكل عام لكل هذه الدول، وخلال هذه الفترة يجب على الدولة المعنية استيفاء الشروط القانونية والإقتصادية، التي قد تؤهلها لتطبيق العملة، تعرف هذه الفترة بالآلية الأوروبية لتحديد أسعار العملات . وكل دولة تحدد بمحض إرادتها وقت بدء تنفيذ هذا السقف، لكن عند دخولها هذه الفترة تتعهد باستيفاء الشروط عند إنتهاءها وإلا واجهت عقوبات، وبعد ذلك يجب طرح اليورو للتداول في الدولة المعنية، ولن يكون الموضوع اختيارياً كما حصل من قبل مع بريطانيا والدانمارك.

¹ <https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%8A%D9%88%D8%B1%D9%88> htm 2301: a 10/08/2015.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب العملة الأوروبية الموحدة

بالرغم من النجاح الكبير الذي حققه النظام النقدي الأوروبي في تحقيق الاستقرار في أسعار صرف عملات الدول الأعضاء منذ أوائل الثمانينيات، إلا أنها لم تخلو من جملة من العيوب التي سوف نحاول الإلمام بها في هذا المطلب.

أولاً: الأزمات و المشاكل التي تعرضت لها العملة الأوروبية الموحدة (الأورو)

أ- الأزمات التي تعرض لها النظام النقدي الأوروبي: تمثلت أهمها في :

أ-1- أزمة انخفاض قيمة الإسترليني و الليرة الإيطالية (سبتمبر 1992)¹:

وتعني هذه الأزمة حدوث حالة من عدم الاستقرار في آلية سعر الصرف "ERM" داخل النظام النقدي الأوروبي "EMS" حيث إنخفض الجنيه الإسترليني بقيمة 15% من قيمته مقابل المارك الألماني، وكذلك إنخفضت الليرة الإيطالية بمقدار 7% مما يترتب عليه خروج كل من الجنيه الإسترليني و الليرة من آلية سعر الصرف الأوروبي، بينما إنخفضت قيمة البيزيتا الإسبانية بنسبة 5% و إنخفض الجنيه الإيرلندي بنسبة 10% و يعود السبب في ذلك: إلى قيام البنك المركزي الألماني برفع سعر الفائدة على المارك الألماني من أجل مكافحة التضخم، ولتوفير التمويل اللازم لمواجهة نفقات الوحدة مع ألمانيا الشرقية، فأدى هذا إلى تدفق الأموال من الولايات المتحدة إلى ألمانيا مما أدى إلى إرتفاع قيمة المارك الألماني بدرجة كبيرة، ولقد أعقب ذلك إعلان وزير المالية الأمريكي خفض أسعار الفائدة على الدولار بهدف إنعاش الإقتصاد الأمريكي في نفس الوقت كان الإقتصاد البريطاني يعاني من مصاعب كثيرة أهمها انتشار حالة الركود وإرتفاع معدلات البطالة فأدت هذه الظروف مجتمعة إلى تدهور سعر صرف الجنيه الإسترليني، حيث إنخفض بمقدار 15% من قيمة المارك الألماني، وكذلك عرف الإقتصاد الإيطالي ظروف داخلية غير مواتية حيث إنخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.1% عام 1992، وإرتفع معدل نمو التضخم إلى 4.5%، وإرتفاع معدل البطالة إلى 1.11% وإرتفاع عجز الموازنة العامة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 11% وقد أدت الظروف الداخلية والخارجية إلى تخفيض سعر الصرف الليرة الإيطالية بمقدار 7%، مما ترتب عليه خروج كل من الجنيه والليرة عملياً من آلية سعر الصرف بينما إنخفضت قيمة الجنيه الإيرلندي بنسبة 10%، والبيزيتا الإسبانية 5% مما أدى إلى حدوث حالة من الإضطراب وعدم الاستقرار في آلية سعر الصرف داخل النظام النقدي الأوروبي "MES" و لمنع التدهور في قيمة الجنيه لإسترليني والمحافظة على مكانته في آلية سعر الصرف الأوروبي، قام بنك إنجلترا المركزي في 16 سبتمبر 1992 بشراء ما يقرب من عشرة

¹ ماجدة مدوخ، النظام النقدي الأوروبي، مرجع سابق، ص 14-16.

مليارات من الجنيهات الإسترلينية ورفع سعر الفائدة على الجنيه الإسترليني مرتين مع ذلك فلم تنجح هذه المحاولة، فقررت الحكومة البريطانية الخروج كلية من آلية سعر الصرف الأوروبي.

أ-2- أزمة إنخفاض قيمة الفرنك الفرنسي (أوت 1993)¹:

في منتصف عام 1993 تعرضت آلية سعر الصرف الأوروبي لأزمة خطيرة وذلك عندما تعرض الفرنك الفرنسي خلال جويلية 1993 للعديد من المشاكل، حيث تراجع سعره بشكل مفاجئ أمام المارك الألماني إلى مستوى 42.3 فرنك للمارك مقتربا من أدنى مستوى له داخل آلية سعر الصرف الأوروبي، هذا في الوقت الذي كانت فيه أسعار الفائدة على الفرنك الفرنسي مرتفعة نسبيا مقارنة بالفائدة على المارك الألماني، مما جعل محاولات رفع سعر الفائدة على الفرنك الفرنسي غير مجدية، ولقد تعرضت أسواق العملات الأوروبية بسبب هذا القرار لهزات شديدة نتيجة للقرار الذي اتخذته البنك المركزي الألماني (البوندز بنك) بالإبقاء على سعر الخصم البالغ 6.75 % كما هو دون تغيير و ذلك في 29 جويلية 1993، حيث أدي هذا القرار إلى اندفاع المستثمرين في العملات الأوروبية إلى بيع العملات الضعيفة مثل الفرنك الفرنسي والبيزيتا الإسبانية، والأسكودا البرتغالية الكرون الدانمركي، وإثر الاضطراب الذي شهدته أسواق العملات الأوروبية اجتمع وزراء المالية وحافظي البنوك المركزية لدول الاتحاد الأوروبي وأعلنوا عن توصلهم إلى اتفاق يتم بمقتضاه توسيع هامش تغير أسعار العملات في النظام النقدي الأوروبي فيما عدا المارك والجليدر الهولندي إلى نسبة 15 % بدلا من النسب السابقة 25.2 % للعملات القوية و 6 % للعملات الضعيفة .

أ-3- أزمة الديون السيادية:

اندلعت أزمة الديون السيادية في أوروبا في نهاية عام 2009 وبداية عام 2010 حينما تراكم الدين الحكومي في اليونان ليلبلغ 175 في المائة من ناتجه الداخلي الخام ، ثم امتدت الأزمة إلى دول أوروبية أخرى: كاييرلندا -البرتغال -إسبانيا -إيطاليا.و قد نجم عنها ضغوط شديدة على أسواق المال الأوروبية حيث بلغت علاوات المخاطر أرقاما قياسية في كل من إسبانيا وإيطاليا و أثرت سلبا على المؤسسات والعائلات التي تريد الاقتراض، ولمعالجة أزمة الديون طبقت البلدان التي مستها الأزمة إجراءات تقشف صارمة لتصحيح الأوضاع المالية بشكل سريع ، لكن هذه الإجراءات أثرت سلبا على آفاق النمو فيها ، وزادت من معدلات البطالة فيها(في إسبانيا مثلا بلغت 24 بالمائة عام 2012 ، وهذا في ظل تدهور قدرتها التنافسية اللازمة لإنعاش النمو و كسر حالة الركود التي ميزت دول الأزمة)دول جنوب أوروبا خصوصا، ومنطقة اليورو عموما التي شهدت معدلات نمو سالبة بلغت -0.3% عام 2012، وعليه فقد أصبحت البطالة المرتفعة والنمو الإقتصادي الضعيف هاجسين حقيقيين يؤثران على استقرار الاتحاد النقدي الأوروبي، لاسيما في ظل تنامي الضغوط الشعبية في بلدان الأزمة المطالبة بالانسحاب من هذا

¹ ماجدة مدوخ، نفس المرجع، ص 15.

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

الإتحاد والعودة إلى عملاتها الوطنية واستقلالها النقدي بما يوفر لها مرونة أكبر لمعالجة أوضاعها الإقتصادية والاجتماعية الصعبة¹، وترجع هذه الأزمات التي ضربت النظام النقدي الأوروبي إلى مجموعة من الأسباب أهمها²: أ-1 حالة الركود العام التي أصابت الإقتصاد العالمي، والتي أدت إلى تدهور الأوضاع الإقتصادية وتأثيرها على حركة التجارة العالمية، ومعدلات النمو الإقتصادي، وامتداد آثارها في النهاية إلى أسعار صرف العملات الأوروبية.

أ-2 النشاط الزائد لعمليات المضاربة في أسواق المال الدولية على عملات دول الإتحاد الأوروبي سعياً وراء الربح.

أ-3 وجود عدم اقتناع من دول الإتحاد الأوروبي بالجدول الزمني لانتقال سلطة التحكم في السياسة المالية النقدية من السلطات الوطنية إلى المفوضية وكذلك وجود تخوف من التأثير على السلطة الوطنية للدول الأوروبية.

أ-4 عدم قدرة بعض الدول الأعضاء على تحمل الآثار السلبية لإنخفاض قيمة عملتها إلى أقل من الحد الأدنى لهوامش التذبذب داخل نظام النقد الأوروبي وهو ما حدث مع كل من بريطانيا وإيطاليا عام 1992 وانتهى بخروجهما من النظام النقدي الأوروبي.

أ-5 وجود تفاوت ملحوظ في الأداء الإقتصادي للدول الأعضاء ينعكس في تفاوت كبير بين مؤشرات الإقتصادية مثل التضخم وعجز الموازنة سعر الفائدة، وبالتالي يكون هناك تناقض بين أهداف السياسة الإقتصادية في الدول الأعضاء و بالتالي يكون هناك صعوبة في التنسيق بين هذه السياسات، وهو ما جعل هناك حتمية لإحداث نوع من التقارب في الأداء الإقتصادي.

أ-6 عدم الوضوح في تعريف بعض المعايير المحددة، ك شروط الإنضمام للوحدة النقدية الأوروبية، وخاصة ما يتعلق بتعريف دين القطاع العام، وذلك بسبب احتلال هيكل ومفهوم القطاع من دولة إلى أخرى.

ورغم تدارك دول الإتحاد الأوروبي لمعظم هذه العوامل خلال السنوات الأخيرة، إلا أن هذه الدول قد وقعت في جويلية 1997 على "ميثاق الإستقرار" والذي يهدف إلى ضبط إيقاع السياسات المالية والنقدية لدول العملة الأوروبية الموحدة بحيث يتم الحفاظ على التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة في هذه الدول، وأن يتم فرض عقوبات أو غرامات مالية على الدول غير الملتزمة، وذلك بهدف ضمان استقرار العملة الموحدة و ضمان استمرار النظام النقدي الأوروبي.

ثانياً- بعض المشاكل التي واجهت ميلاد اليورو

إذا كانت الوحدة النقدية الأوروبية مرت خلال رحلتها الطويلة بمجموعة من الأزمات والمشاكل ولكنها نجحت إلى حد كبير في التغلب عليها، إلا أنها واجهت جملة من المشاكل عند ميلادها تمثلت في³:

¹ عبد الحميد مرغيت ، الإتحاد النقدي الأوروبي: أصوله، أدائه، ومشكلاته، ص 08. على الموقع الإلكتروني:

<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/htm18:42a10/08/2015>.

² مغاوري شلي علي، اليورو والآثار على اقتصاديات البلدان العربية والعالم، مرجع سابق، ص 20

³ د. محمد رشدي إبراهيم مسعود، توحيد العملات النقدية وأثره في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية "دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي"، مرجع سابق، ص 148-149.

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

1- لقد توافق الإعلان عن ميلاد الأورو مع استحكام أزمة البطالة في أوروبا والتي بلغت 16 مليون نسمة، مما يحتم إيجاد حل لتلك المشكلة، والذي من الممكن أن يتعارض مع القواعد العامة التي حددتها إتفاقية ماستريخت سواء بالنسبة لمعدل التضخم أو إجمالي الديون..... الخ، مما أدى إلى تفجير الصراع بين دول المجموعة على الصعيد الإقليمي وعلى الصعيد الألماني، وذلك لان النصوص ركزت على معركة التضخم بينما الواقع يتطلب معالجة البطالة.

2- توقع وجود تقلبات حادة في سعر صرف الأورو مقابل الدولار وهو ما يخلق ضغوطا على منطقة الأورو، خاصة في تعاونها في مجال السياسات الإقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يسعى مسؤول المفوضية الأوروبية إلى تطويره بوصفه أثرا خارجيا للوحدة النقدية الأوروبية.

3- أيضا هناك عدم اتفاق بين دول المجموعة على إدارة سعر صرف الأورو وبخاصة بين فرنسا وألمانيا، حيث ترى فرنسا انه لابد من القيام بإدارة سعر صرف الأورو والتدخل فيه وقت اللزوم، بينما ترى ألمانيا أن يكون سعر صرف الأورو حرا دون تدخل.

4- أيضا نظرا لاختلاف نظم الضرائب المتبعة حاليا في دول المجموعة فانه مع استخدام الأورو يتحتم على تلك الدول أن تقوم بمراجعة نظمها الضريبية ليس بهدف تطبيق نظام ضريبي موحد، ولكن لتجنب هجرة بعض الصناعات من الدول عالية الضرائب إلى الدول منخفضة الضرائب داخل الاتحاد مما يؤدي إلى إحداث خلل في الهياكل الإقتصادية للدول الأعضاء.

5- كان هناك خوف من الميلاد الضعيف للأورو ، وبصفة خاصة ما سيواجهه الأورو من صعوبات في مواجهة العملات العالمية المنافسة كالدولار والين الياباني وخاصة في البداية، وهو ما جعل العديد من الأصوات ينادي بتأجيل ميعاد بدء التعامل بالأورو.

ثالثا: مزايا العملة الأوروبية الموحدة

حقوق اليورو العديد من المزايا للدول الأعضاء وذلك في العديد من المجالات الإقتصادية ، وهذه المزايا هي على مستوى اقتصاديات الدول الأعضاء ، وعلى المستوى للاتحاد الأوروبي ، واهم هذه المزايا في المجالات الإقتصادية المختلفة¹:

د.توفيق المراياتي، اليورو العملة الأوروبية الموحدة وآثارها على الاقتصاد الأوروبي والاقتصادات العربية ، على الموقع الإلكتروني: ¹

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

1- أدى دخول معظم دول الاتحاد الأوروبي إلى عضوية اليورو إلى الدفع في اتجاه مزيد من الإصلاحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة في هذه الدول ، وهذه الإصلاحات أدت إلى خلق ظروف مواتية لنمو العديد من القطاعات الاقتصادية وخلق جو المنافسة الاقتصادية الإيجابية.

2- وفر اليورو عملة أوروبية قوية تكون في قوة الدولار الأمريكي أو أكثر ، وذلك استنادا إلى العديد من المعطيات مثل انخفاض معدلات التضخم ، وتدني عجز الموازنات العامة في البلدان المنظمة للأورو وذلك لأن هذه العملة تعكس المركز الاقتصادي للدول الأوروبية المشاركة فيها .

3- إن اعتماد اليورو في التعامل داخل أوربا يشكل خطوة أساسية نحو توحيد أسواق العمل بين بلدان الاتحاد الأوروبي ، وهذا يخلق مزيدا من فرص العمل الجديدة في الأجل الطويل ، وذلك لأن وجود عملة أوروبية موحدة يلغي تكاليف التحويل بين العملات الوطنية كما يسهل عملية انتقال رؤوس الأموال ويلغي ضرورة الاحتفاظ باحتياطات كبيرة من العملات الصعبة أو الدولار لتسوية المدفوعات الخارجية ، كما أن تحقيق نادي اليورو لشروط الانضمام إليه يحقق تقاربا في الأداء الاقتصادي بين الدول مما يشجع حركة رأس المال وزيادة الاستثمار والنمو المزيد من فرص العمل .

4- إن فتح الحدود بين الدول الأوروبية يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة بين هذه الدول ، واختلاف القطاعات التي تستفيد من هذه المنافسة من دولة إلى أخرى حسب المزايا النسبية والتنافسية التي تتمتع بها كل دولة من دول الأعضاء حيث انه مع اعتماد اليورو تتحسن المراكز التنافسية لهذه القطاعات ومن ثم تقوى مكانتها في الأسواق الأوروبية ، ويؤدي ذلك إلى إعادة التخصيص وتقسيم العمل داخل الاتحاد الأوروبي .

5- يعمل اليورو على زيادة القوة الشرائية لدى مستخدميه من الأفراد والمؤسسات وذلك لأن تحديد أسعار السلع والخدمات بالعملة الموحدة في أسواق الاتحاد الأوروبي يلغي حاجة هؤلاء الأفراد أو المؤسسات إلى تبديل العملات الوطنية بعضها ببعض ودفع أعباء مقابل ذلك حيث تقدر المفوضية الأوروبية الوفرة الناتجة عن توقف التحويل بين العملات بنحو (30) بليون مارك الألماني أي نحو (2،16) بليون دولار أمريكي ، وينعكس هذا الوفرة على مصلحة المواطنين والمؤسسات الأوروبية حيث يتمتع المواطنون والمؤسسات بقوة شرائية أينما كانوا داخل منطقة اليورو ، فعلى سبيل المثال لن يكون المواطن الألماني في حاجة إلى تبديل المارك مقابل الفرنك الفرنسي عندما يذهب إلى فرنسا مقابل دفع رسوم تبديل تصل إلى 5% من قيمة المارك كما أن المؤسسات الوطنية سوف

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

توفر تكاليف استبدال عملتها الوطنية لإتمام أنشطتها في دول الإتحاد الأوربي الأخرى وهذا يقلل من تكاليف الإنتاج ، ويزيد من قدرتها التنافسية داخل الإتحاد الأوربي وخارجه¹.

6- دعم السوق الأوروبية عن طريق إزالة خطر تأرجح أسعار العملة: حيث أن العملة الأوروبية الموحدة تعمل على تفادي سلبات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وتأثيراتها على الأداء الإقتصادي للدول الأعضاء،² مما يؤثر إيجابيا على أسواق المال الأوروبية حيث يؤدي إلى تجاوز العديد من المخاطر مثل مخاطر تذبذب أسعار العملات الأوروبية وغيرها من المخاطر وقد قدرت هذه المخاطر بملايين الدولارات ويؤدي تجاوز هذه المخاطر إلى زيادة التنافس بين أسواق المال الأوروبية ، وزيادة كفاءتها على إدارة وتوظيف رؤوس الأموال وهذا يجذب مزيدا من الإستثمارات والودائع إلى هذه الأسواق ويزيد التحويل من الدولار إلى اليورو وأدى إلى ظهور سوق كبيرة للأسهم والسندات الأوروبية بعد كانون الثاني 1999 وذلك بدلا من وجود أسواق عديدة مستقلة في هذه الدول وتكون هناك منافسة شديدة داخل هذه السوق بين المستثمرين .

7- دعم التجارة الدولية والإستثمار وذلك نتيجة لاعتماد هذه العملة الموحدة: و بالتالي تحقيق التوظيف الشامل والكامل للقوى العاملة و القضاء على البطالة الذي يعزز الرفاهية ويقلل من الاضطرابات الإجتماعية³، يؤدي اليورو إلى مزيد من تحويل التجارة الخارجية لدول الإتحاد الأوربي كحرية حركة رأس المال والعمل بين الدول الأعضاء مما يحسن الكفاءة الإنتاجية والى تحويل التجارة من خارج الإتحاد الأوربي إلى داخله ، بمعنى أن دول الإتحاد الأوربي تتحول من استيراد بعض السلع من خارج الإتحاد الى استيرادها من الداخل ، وذلك لأنها تضحى بديلا مناسباً من حيث السعر والجودة والشروط وتكاليف النقل وغيرها من المزايا ، وهذا يؤدي الى زيادة التجارة البيئية لدول الأورو على حساب تجارتهم مع العالم الخارجي.

8- يؤثر اليورو على جميع الأعمال المصرفية في الجهاز المصرفي الأوربي من مثل عمليات الدفع وإدارة الحسابات ، والودائع والأوراق المالية ونظم الصرف ، وذلك لأن البنوك الوطنية الأوربية تنقل سلطاتها إلى سلطة نقدية موحدة ، وهو البنك المركزي الأوربي الذي يشرف على السياسة النقدية الموحدة ويقوم بمهام الرقابة على البنوك الوطنية ، ويترتب على ذلك تأثير كل من إيرادات ونفقات هذه البنوك الأوربية الوطنية ، فبالنسبة للإيرادات يؤدي إلغاء العملات الوطنية إلى إيجاد مرونة عالية بالنسبة لحركة كل المقرضين وأصحاب الودائع بما يجعلهم يحصلون على بعض المكاسب ، وهذا يعني زيادة أسعار الودائع وتخفيض أسعار القروض لجذب أكبر عدد ممكن

¹ د. محمد رشدي إبراهيم مسعود، توحيد العملات النقدية وأثره في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية "دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي"، مرجع سابق، ص 152.

² مصطفى كامل، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة العدد 24، بغداد، 2010، ص 52.

³ فاطمة الزهراء خبازي، النظام النقدي الدولي "المنافسة الأورو دولار"، مرجع سابق، ص 285.

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

من العملاء القدامى أو للحفاظ على العملاء ومنعهم من الانتقال إلى التعامل مع البنوك الأخرى ، وينعكس ذلك على إيرادات البنوك الأوربية بالزيادة ، كما أن البنوك الأوربية ستجد أمامها أسواقا واسعة لتقديم خدماتها مهما كان عدد أو مكان فروعها حيث تتم تسوية المدفوعات من خلال نظام المدفوعات الموحد. أما بالنسبة لنفقات هذه البنوك فإنها تتأثر بالسلب أي أنها تزيد ، مما يدفع البنوك إلى القيام بعمليات اندماج أو تكتل أو قيامها بالتخصص في تقديم الخدمات إلى شريحة معينة من العملاء بهدف تقليل التكاليف .

9- يعمل الإتحاد النقدي على تذويب الفوارق بين الدول الأعضاء بالنسبة للمراكز المالية ، وذلك من خلال السياسة النقدية الموحدة ، وأسلوب الحد الأدنى للاحتياطي النقدي الذي من المنتظر أن يحدد البنك المركزي الأوربي لدول الإتحاد النقدي والذي من الممكن أن يؤدي إلى تحسين المراكز المالية داخل الإتحاد بسبب تكافؤ الفرص واتساع الأسواق .

10- يؤدي استخدام اليورو إلى إتجاه أسواق السندات في دول الإتحاد الأوربي إلى الاتساع والعمق وزيادة السيولة وذلك بسبب ما يتيح اليورو من زيادة في إمكانية استثمار الأموال عبر الحدود بين الدول الأعضاء ، وقد يؤدي ذلك إلى خلق سوق لسندات اليورو ينافس أسواق سندات الدولار الأمريكي والين الياباني خلال فترة قصيرة ، كما يحدث تقارب كبير بين عوائد السندات الأوربية المختلفة للاتحاد النقدي الأوربي ، وذلك بسبب ثبات أسعار الصرف ووجود سياسة نقدية موحدة .

11- يؤدي اليورو إلى تعزيز التكامل بين أسواق الأسهم المحلية في الدول الأعضاء وهذا يسقط أهم محدد لتوليفة المحفظة الإستثمارية وهو سعر الصرف .

يعتمد مدى تأثير قيام الإتحاد الإقتصادي والنقدي الأوربي على الإقتصاد العالمي على الآثار الخارجية الناجمة عن تأثيراته على أداء الإقتصاد في أوروبا، ومدى استخدام اليورو في المعاملات الدولية، وسوف يتأثر هذا الاستخدام بمدى قوة واستقرار العملة الجديدة، وكذلك التطورات خلال فترة الانتقال بين عملات الأعضاء المحتملين في الإتحاد الإقتصاد والنقدي، حيث تحمل هذه العملة الجديدة الكثير من التغيرات الإقتصادية والمالية العالمية التي تتجاوز حدود الدول الأوربية الأعضاء في الوحدة النقدية لتصل إلى مختلف الإقتصاديات غير الأوربية.

المبحث الرابع: تقلبات عائدات الصادرات النفطية بين تدهور الدولار وتحدي الأورو

من المعلوم أن إيرادات النفط تعتمد على الطلب في أسواق النفط العالمية وتقلبات الأسعار فيها مما يؤدي إلى عدم الاستقرار في تدفق هذه الإيرادات لينعكس ذلك سلباً على الإنفاق الحكومي الكلي وبالتالي تتأثر الأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص بشكل عام.

المطلب الأول: المخاطر التي تهدد مركزية الدولار أمام منافسة الأورو للنظام النقدي الدولي الراهن

يواجه الدولار عدة تحديات منذ احتلاله مكانة الجنيه الإسترليني في موقع العملة الأساسية في التجارة العالمية في القرن العشرين، ومع مطلع القرن الحادي والعشرين لا يزال يتعرض لتحديات عميقة يصعب في بعض الأوقات احتواءها، ومن ضمن هذه المخاطر ما يلي:

أولاً: تراكم العجز التجاري والمالي.

1- العجز التجاري الأمريكي:

يعد العجز بالميزان التجاري السلعي أحد المشاكل الرئيسية بالإقتصاد، خاصة مع الامتداد الزمني له عبر سنوات طويلة، فنشأت حالة عدم التوازن نتيجة للتجارة غير العادلة (سياسات سعر الصرف غير العادلة) بسبب عدد من كبار الشركاء التجاريين مع الولايات المتحدة خاصة الصين ودول شرق وجنوب شرق آسيا¹، حيث كانت الولاية المتحدة الأمريكية من عجز تجاري لأول مرة في سنة 1971، إذ كانت تتمتع بفائض تجاري طوال الفترة التي سبقت هذا التاريخ، وما ميز هذا العجز النمو المتزايد، ففي الوقت الذي كان يبلغ 1.3 مليار دولار عام 1971 أصبح في عام 1981 ما مقداره 16.2 مليار دولار أي بنسبة زيادة مقدارها 1241% خلال عقد واحد من الزمن، إلا أن أسباب ظهور العجز بدأت قبل 1971 و بالذات خلال فترة إدارة الرئيس جونسون (1964-1967)، فقد استمرت الولايات المتحدة في تلك الفترة بتخفيض الضرائب إضافة إلى زيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع الضمان الاجتماعي المتنوعة، وقد عقب هذا مباشرة التدخل الأمريكي في فيتنام، الذي زاد الطين بله، إذ أل ذلك التدخل العسكري إلى زيادة الإنفاق العسكري من دون أن تصحبه تخفيضات في أوجه الإنفاق الحكومي المدني، أو زيادة في الضرائب، وأدى استمرار جونسون بسياسته التوسعية نتيجة لأهداف انتخابية إلى ظهور الكساد الذي بدا في نهاية عام 1969 وبداية عام 1970، وكذا تحول النمو في الناتج القومي الإجمالي إلى معدل سالب ورافق ذلك زيادة في معدلات البطالة، كل ذلك اظهر حالة الركود التضخمي في الإقتصاد الأمريكي، وهي حالة لم تظهر في الإقتصادات العالمية من قبل وهي إرتفاع معدلات البطالة مصحوبة بإرتفاع مستويات الأسعار، قاد ذلك إلى التأثير سلباً في تنافسية السلع الأمريكية في الأسواق العالمية، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض الصادرات الأمريكية بصورة كبيرة ، وتزامن ذلك مع بداية أزمة الطاقة في بداية السبعينيات الأمر الذي

¹ د. رضا عبد السلام، أزمة مالية أم أزمة رأسمالية؟ (الجدور - التبعات - تصور لما ينبغي أن يكون عليه نظام ما بعد الأزمة)، الطبعة الأولى، المطبعة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص 69.

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

رفع من كلفة إنتاج السلع الأمريكية نتيجة لاعتماد الإقتصاد الأمريكي بنسبة 50% على النفط المستورد في حينه¹، والجدول الآتي يوضح العجز التجاري الأمريكي مع جميع دول العالم للأعوام 1950-2010.

الجدول رقم (03-05): العجز التجاري الأمريكي للأعوام 1950-2004.

(الوحدة (2004-1950 بليون دولار)

(2010-2005 مليون دولار)

السنة	1950	1951	1952	1953	1954	1955	1956	1957	1958
مقدار العجز	1.188	3.788	3.531	3.259	3.514	2.786	4.618	6.141	2.466
السنة	1959	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967
مقدار العجز	69	3.508	4.195	3.370	4.210	6.022	4.664	2.940	2.604
السنة	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
مقدار العجز	250	91	2.254	1.303-	5.443-	1.900-	4.292-	12.40-	6.08-
السنة	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
مقدار العجز	-	29.76-	24.56-	19.40-	16.17-	24.15-	57.76-	109.1-	-
	27.24								121.8
السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
مقدار العجز	-	151.6-	144.5-	93.14-	80.86-	31.13-	36.45-	68.79-	-
	138.5								96.67
السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
مقدار العجز	-	101.8-	107.7-	166.8-	261.8-	375.7-	357.8-	418.1-	-
	96.38								496.5
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010		
مقدار العجز	-	772.3-	827.9-	808.7-	816.2-	501.1-	98.216-		
	561.3								

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

1- عدنان داود العذاري، جواد كاظم البكري، اكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية للمدة من 1955-2004

باستخدام نموذج كالدور، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، 2010، ص134.

2- جاسم حسين علي، مكانة الدولار في ظل تنامي عملات عالمية أخرى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث

الإستراتيجية، العدد 156، الطبعة الأولى، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص26.

¹ عدنان داود العذاري، جواد كاظم البكري، اكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية للمدة من 1955-2004 باستخدام نموذج كالدور الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، سنة 2010، ص131-132.

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

ومن شأن العجز التجاري المرتفع أن يؤدي إلى ثلاث مسارات لكل من الوضع الإقتصادي العالمي للدولة والوضع الإقتصادي المحلي، ويقود الوضع الأول إلى الحد من الحالة التنافسية، أما الثاني فيقود إلى خفض قيمة العملة على المدى الطويل، بينما الثالث يقود إلى تراجع الإستثمارات ومعدل الادخار.

2-عجز الموازنة:

لقد تفاقمت أزمة الموازنة الأمريكية بصورة فعلية في ثمانينات القرن الماضي إذ تجاوز عجز الموازنة الأمريكية في عام 1982 حاجز التريليون دولار لأول مرة حين بلغ في ذلك العام مبلغ 1.1 تريليون دولار، بعد أن كان في عام 1950 يساوي 256.8 بليون دولار، ولم يتضاعف إلا في عام 1975 حين وصل إلى 541.9 بليون دولار¹.

الجدول رقم(03-06):رصيد الموازنة الأمريكية السنوي خلال الفترة 2000-2013(الوحدة(مليار دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
رصيد الموازنة الأمريكية	236.2	128.2	157.8-	377.6-	412.7-	318.3-	248.2-
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
رصيد الموازنة الأمريكية	160.7-	458.6-	1412.7-	1294.4-	1299.6-	1087-	679.5-

Source: www.whitehouse.gov/omb/budget/historicals,25/03/2014.

وشهدت الموازنة الأمريكية خلال السنوات الثلاث عشرة الأخيرة ما بين عام 1994 وحتى عام 2006 تحقيق عجز مستمر بالموازنة، فيما عدا أربع سنوات متصلة في الفترة 1998 وحتى 2001، ومنذ عام 2002 عاد العجز بالموازنة مرة أخرى نتيجة سياسة الرئيس بوش الرامية لخفض الضرائب ليصل العجز إلى 209.3 مليار دولار عام 2006، وبدأ التراكم شيئاً فشيئاً إلى أن عبر حاجز الست تريليون دولار في عام 2004، ليسجل رقماً جديداً تجاوز 17.1 تريليون دولار عام 2013 ولا يزال ينمو ويتراكم متجاوزاً نسبة 100% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام، الأمر الذي يعرض الإقتصاد الأمريكي إلى مخاطر عالية ما لم تتخذ الإدارة الأمريكية الإجراءات الجدية الحازمة والضرورية، لتقليص وبشكل جوهري نفقاتها العامة وخاصة العسكرية منها، للحد من تراكم عجز موازنتها، وبالتالي تراكم مديونيتها العامة.

ثانياً: المستوى المعيشي

1- تدني مستويات الادخار:

إن تدني نسبة الادخار في الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم نسبة الإستثمار تعود بالأساس إلى تخصيص نسب كبيرة من دخول الأمريكيين لأغراض الاستهلاك، ويؤكد العديد من الإقتصاديين إن قانون العرض والطلب يعمل في الولايات المتحدة الأمريكية بصورة معكوسة، إذ إن العرض هو الذي يخلق الطلب عليه، بسبب التنوع الهائل في السلع و الخدمات و التنافس الشديد بين الشركات و المنتجين لجذب المستهلكين الذين يمتلكون أصلاً

¹ هاري فيجي وجيرالد سوانسون، الإفلاس، الانهيار القادم لأمريكا، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1995، ص82.

ميلاً عالياً نحو الاستهلاك، وقد عبر العديد من الإقتصاديين عن قلقهم إزاء تأثير عامل الثروة في المستهلكين الأمريكيين الذين ينفقون المكاسب التي يجنونها من سوق الأسهم في السلع والخدمات واضعين في الاعتبار أن 50% تقريباً من الأسر الأمريكية تمتلك أسهماً بصورة مباشرة أو غير مباشرة¹.

2- معدلات البطالة:

أما عن معدل البطالة فإن المؤشرات الخاصة به تبين أنه شهد إرتفاعاً خلال عامي 2001-2002 قدر بحوالي 4.7% و 5.8% على التوالي بعد إنخفاض نسبته لسنتي 1999-2000 مقارنة بسنوات الثمانينات وبداية التسعينات، وتجدر الإشارة إلى أن مشكلة التشغيل والأجور قد ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية قد ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية منذ السبعينيات نتيجة زيادة الضغوط التضخمية واستمرت إلى غاية التسعينات²، إلا أن معدلات البطالة عرفت إنخفاضاً في السنتين الأخيرتين وذلك نتاج التحسن الإقتصادي الأمريكي نتيجة إرتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي و إنخفاض أسعار البترول العالمية.

ثالثاً: بطء التعافي في الإقتصاد الأمريكي وإرتفاع التضخم

منذ عام 2001 وبسبب تراجع النمو الإقتصادي الأمريكي من نسب 1.9% إلى 0.7% في بداية تلك السنة، عمد الإحتياطي الفدرالي الأمريكي إلى خفض معدل الفائدة على الدولار من 6.5% إلى 6% لدعم حركة الاقتراض، وتقديراً لركود اقتصادي محتمل آنذاك لجأ الإحتياطي الفدرالي إلى تخفيض الفوائد على دفعات لتصل إلى 3.75% لتصبح أقل من مستواها في أوروبا، وواصل الفدرالي تخفيض الفوائد حتى جوان من العام 2003 لتحت على نسبة 1 أدنى (مستوى له)، وفي جوان عام 2004 قررت الولايات المتحدة الأمريكية البدء في مرحلة جديدة من الفوائد المرتفعة، وبخطى متسارعة لتصل إلى حوالي 5.7% ثم لتعاود إنخفاضها من جديد، وبدءاً من العام 2007 إلى 5.02 بالمئة، لتصل عام 2008 إلى 1.98%، هذا في الوقت الذي سجلت فيه الفائدة الأوروبية إرتفاعاً من 2.11% في العام 2002 إلى 4.28% في العام 2007، ولتشكل 4.86% عام 2008، وعلى صعيد الإقتصاد الكلي، يشهد الإقتصاد الأمريكي بطء التعافي الإقتصادي بعد أزمة الرهن العقاري عام 2008³، والذي بدأ يتصاعد مع بدء العام 2013، وذلك بسبب تحسن مستوى سعر صرف الدولار الأمريكي.

بينما فيما يخص التضخم فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الإقتصاد المصدر للتضخم العالمي إلا أنه في السنوات الأخيرة وصل مؤشر أسعار المستهلك- التضخم الأمريكي في المنطقة السلبية في أوت عام 2009 عند

¹عدنان داود العناري، جواد كاظم البكري، اكتشاف الدورات الإقتصادية الأمريكية للمدة من 1955-2004 باستخدام نموذج كالدور، مرجع سابق، ص 144.

² نفس المرجع، ص 145.

³فاطمة الزهراء خبازي، النظام النقدي الدولي المنافسة اورو دولار، مرجع سابق، ص 112-113.

مستوي -2.1% ومع استمرار البنك الفيدرالي بالعمل بسعر فائدة عند مستوي 0.25% منذ عام 2008 دفع التضخم للصعود من جديد الي 3.9% عام 2011 قبل انطلاق فعالية خطط التحفيز النقدي التي استمرت إلى أكتوبر 2014 لنقول أن الوضع الحالي للاقتصاد الأمريكي مطمئن والتضخم في الحدود التي يستطيع البنك السيطرة عليها عند مستويات 1.3% الحالية علي الرغم من التأثير المباشر لانخفاض أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 من 2.1% إلى 1.7% ليصل في نوفمبر إلى 1.3% -جدير بالذكر إن اقل مستويات التضخم كانت في مارس عند مستويات 1.1% الأمر الذي يشجع بناء توقعاتنا على سيطرة البنك الفيدرالي على المعدلات في عام 2015 حول مستويات 1.2% للربع الأول والثاني مع توقعات أن تصعد إلى هدف البنك بنهاية العام والربع الثالث والأخير إلى مستويات 2% من جديد حيث يقترب البنك الفيدرالي من تقييم التحسن في الإقتصاد الأمريكي لرفع اسعار الفائدة في الربع الثاني لمستويات تصل في حدود توقعاتي إلى 1.00% لأول مره منذ ست أعوام¹.

هذا التحسن حسب رأي الخاص هو تحسن مؤقت مرهون بالمستجدات العالمية وبزوالها يعاود الإقتصاد الأمريكي العودة إلى ما كان عليه، فانطلاقا من أوت 2016 بدأ هذا المعدل يعرف إرتفاعا نظرا لإرتفاع مؤشر أسعار المستهلك الذي ارتفع من 238.099 نقطة في جويلية 2015 إلى 239.927 في أوت 2016.

رابعا: عدم اليقين في السياسات الإقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية.

تعود الفكرة القائلة بإمكانية تأثير عدم اليقين بصورة عكسية على النشاط الإقتصادي إلى جون مينارد كينز (عام 1936) الذي ذهب إلى أن الإستثمار هو أكثر عناصر النشاط الكلي تقلبا لأنه يعتمد على الرؤى بشأن المستقبل، وغالبا ما تكون غير مؤكدة، وإتخذت الفكرة صيغة منهجية في عدد من النماذج النظرية، مابين بيرنانكي عام(1983) حتى بلوم عام(2009) وفي حالة الإرتفاع المؤقت في أجواء عدم اليقين من الجدير أن يتم تأخير الإستثمارات، لأن إلغاء الإستثمار أو تغييره أمر مستحيل أو مكلف. وغالبا ما يتعافى الإستثمار ما أن يتبدد عدم اليقين، ويمكن أن يتجاوز المستوى المعتاد نتيجة للطلب المحتجز. ويصدق الأمر ذاته على استهلاك السلع المعمرة الذي يخضع لقوى مماثلة.

وينشأ إثنان من التحديات الحاسمة عند محاولة تقدير آثار تداعيات عدم اليقين المحيط بالسياسات، أولا من الضروري التأكد من العلاقة السببية لاتسير في الإتجاه المعاكس (أي أن عدم اليقين بشأن السياسات في الولايات المتحدة الأمريكية ليس مدفوعات بتطورات النشاط الإقتصادي في المناطق الأخرى، وفي معظم الأحوال يكون ذلك افتراضا مقبولا) فحالات تزايد أجواء عدم اليقين بشأن السياسات غالبا ما تقتزن بأحداث اقتصادية وسياسية محلية، أو بأحداث جغرافية-سياسية عالمية يمكن اعتبارها خارجية المنشأ بالنسبة لمعظم البلدان ، وكلما أدت أحداث محددة إلى وجود علاقة سببية عكسية(على سبيل المثال، أدت أزمة روسيا وأزمة إدارة رؤوس الأموال

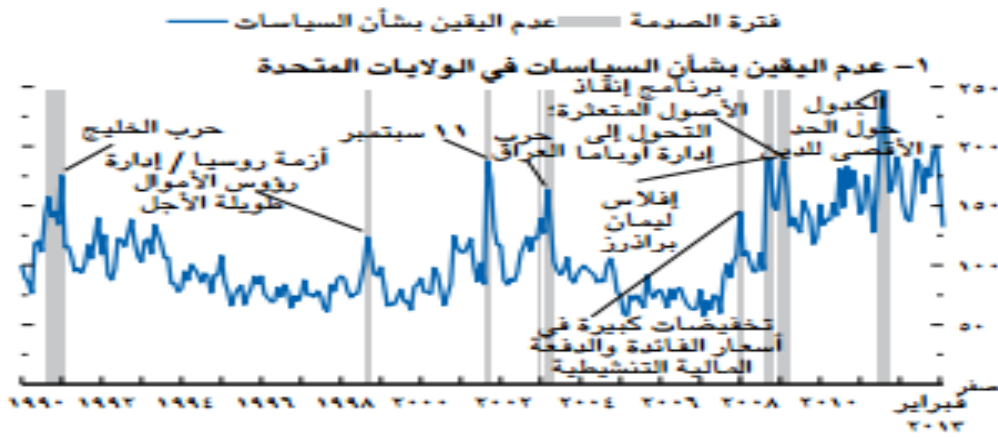
¹ احمد ربا، توقعات تحركات الأسعار في الأسواق 2015، على الموقع الالكتروني التالي:

<http://sa.investing.com/analysis.htm> 14:21 a 04/08/2016

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

طويلة الأجل في سنة 1998 إلى تزايد أجواء عدم اليقين المحيط بالسياسات)، يتحقق التحليل من ثبات النتائج حتى عند استبعاد هذه الأحداث، ويتمثل التحدي الثاني في تجنب مرور آثار عوامل أخرى إلى عدم اليقين المحيط بالسياسات، مثل عدم اليقين الإقتصادي بوجه أعم، حالات تحول ثقة المستهلكين أو دوائر الأعمال، أو تقلبات النشاط الإقتصادي. ويُعالج هذا التحدي بضبط أثر هذه المتغيرات، وذلك أمر مهم لأن هذه المتغيرات تميل إلى التحرك معا — فعدم اليقين غالبا ما يزداد والثقة غالبا ما تتراجع في فترات تباطؤ النشاط لاققتصادي، وهذا الأمر يعني أن المقاييس المختلفة لعدم اليقين يمكن أن تزيد حجم التغيرات الفعلية في آفاق الإقتصاد، ولا تقتصر على عدم اليقين المحيط بآفاق الإقتصاد وحسب¹.

الشكل رقم (03-06): أجواء عدم اليقين في السياسة الإقتصادية الأمريكية



المصدر: صندوق النقد الدولي، أفاق الإقتصاد العالمي، الآمال الواقع والمخاطر، سنة 2013، ص 71.

تزداد أجواء عدم اليقين المحيطة بالسياسات غالبا كرد فعل الأحداث ااقتصادية ومالية وجغرافية، ففي الولايات المتحدة تصاعدت أجواء عدم اليقين المحيطة بالسياسات بعد اندلاع حرب الخليج في أوت 1990، والهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001، والفترة التي سبقت حرب العراق في مطلع عام 2003، واقتربت حالات تزايد عدم اليقين بشأن السياسات في الولايات المتحدة في وقت أقرب بأحداث ااقتصادية ومالية، بما فيها التيسير النقدي و المالي بدافع الركود في جانفي 2008، وإفلاس ليمان براذرز في سبتمبر 2008، و الجدل حول الحد الأقصى للدين في أوت 2011، و المفاوضات حول المنحدر المالي في أواخر 2012².

خامسا: سياسات التيسير الكمي

¹ صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي، الآمال الواقع والمخاطر، 2013، ص 70.

² نفس المرجع، ص 82.

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

نظرا لتعذر تطبيق السياسة النقدية التقليدية، فقد لجأ البنك المركزي إلى السياسة النقدية غير التقليدية (أو ما يطلق عليه التيسير الكمي)¹، ومن ثم يعد التيسير الكمي إحدى أدوات السياسة النقدية التي تستخدم في أوقات الأزمات، وتعني خطة التيسير الكمي عملية خلق النقود من فراغ، حيث سيقوم الإحتياطي الفدرالي بزيادة الأساس النقدي في الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدامه لشراء السندات الحكومية من المؤسسات المالية التي يفترض أن تستخدم هذه الزيادة في الأساس النقدي في عمليات الإقراض وزيادة حجم الائتمان، وهو ما يؤدي إلى زيادة عملية خلق النقود بصورة مضاعفة، يعتمد ذلك على قيمة المضاعف النقدي.

وفي هذا الشأن، لجأت الولايات المتحدة في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008 إلى عملية التيسير الكمي الأولى بقيمة 1.25 تريليون دولار عام 2008 والثانية بقيمة 600 مليار دولار عام 2008 وذلك بتوسيع نطاق الاحتفاظ بالأوراق، المالية في حساب النظام الفدرالي للسوق المفتوحة، لتشجيع عملية استعادة النشاط الإقتصادي، والحد من اختلال الميزان التجاري الأمريكي، وهو ما ينعكس على القدرات التنافسية لعدد كبير من الدول وفي مقدمتها الصين، حيث ستؤدي خطط التيسير الكمي إلى تزايد الضغوط على اللوان الصيني نحو الإرتفاع، وهو الأمر الذي حاولت الصين طوال السنوات السابقة أن تتجنبه، وذلك من خلال التدخل المكثف في سوق الصرف للحفاظ على اللوان أقل من قيمته الحقيقية.

فمن خلال سياسات التيسير الكمي، تجبر الولايات المتحدة الصين على أن ترفع قيمة اللوان في مواجهة الدولار المنخفض قيمته، ومن ثم فإن ما كانت تطالب به الولايات المتحدة عن طريق التفاوض أصبحت تحصل عليه من خلال وضع الصين أمام الأمر الواقع، مثل هذه الأوضاع يمكن أن تجر دول العالم إلى محاولة الدفاع عن مصالحها من خلال ردود أفعال وقائية، وعليه فهي بذلك تشكل الأرضية اللازمة لانطلاق ما يسمى بحرب العملات على نطاق واسع.

وعلى الرغم من إقبال الولايات المتحدة على تنفيذ هذه السياسات، إلا أن ذلك ساعد ميدانياً على تدني قيمة الدولار وتراجعته أمام العملات الرئيسية الدولية، حيث عمل مجلس الإحتياطي الفدرالي الأمريكي في الحفاظ على فكرة بقاء الدولار متدني الصرف مقابل العملات الإرتكازية الأخرى (الأورو الأوروبي والين الياباني والجنه الإسترليني والفرنك السويسري)، إذ تدني سعر صرفه بأكثر من 30% مقابل سلة العملات خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، دون أن يؤثر ذلك بالضرورة إيجاباً على حجم الصادرات الأمريكية².

المطلب الثاني: تطور سعر صرف اليورو أما الدولار والتحديات التي تعيقه لاحتلال مكانة الدولار

¹ عبد الحميد مرغيت، هل ستفلس سياسة أسعار الفائدة السلبية في اليابان في حل مشكلة الاقتصاد؟، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة جيجل، الجزائر، مقالة على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/htm11:18a01/08/2015>

² معزوز لقمان، د. بريسش عبد القادر، التحديات الاستراتيجية التي تواجه الدولار الأمريكي: قراءة تحليلية في حاضر ومستقبل الدولار، مجلة البحوث والدراسات الانسانية العدد 9، ص 172-202، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2014، ص 187-188.

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

على الرغم من أن فكرة استبدال الدولار بعملة أخرى لا تزال بعيدة لحد ما لأن النظام النقدي الدولي في الواقع لا يزال يركز على الدولار الأمريكي، وعلى الرغم من تأثير هذا الأخير على كافة أنواع المعاملات الاقتصادية الدولية إلا أن ظهور الأورو والوزن الإقتصادي الذي يتمتع به على الصعيد الإقتصادي العالمي، أصبح يزاحم الدولار في المعاملات المالية والتجارية العالمية، بل هناك من ذهب إلى إحلال الأورو محل الدولار كعملة دولية على المدى الطويل في ميزان المعاملات الاقتصادية العالمية.

أولاً: تطور سعر صرف اليورو أمام الدولار :

منذ بداية سنة 2013، شهدت أسواق العملات العالمية تقلبات مهمة مرتبطة بعدة عوامل كالشكوك المخيمة على الآفاق الاقتصادية والمالية لمنطقة الأورو والتغيرات التي يشهدها سوق الشغل في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا التوقعات المتعلقة بمواصلة التسهيلات الكمية للاحتياطي الفدرالي.

الشكل

رقم (03-07):

تطور
سعر
صرف
الأورو
أمام
الدولار
خلال
سنة
2011-
2012-2013



المصدر: البنك المركزي الأوروبي.

وخلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2013، إستقر سعر صرف الأورو مقابل الدولار بشكل عام في مستويات قريبة من تلك المسجلة سنة 2012، بمتوسط 1,32 دولار مقابل 1.28 في السنة الماضية، وقد عرف تطور سعر صرف الأورو مقابل الدولار ثلاثة مراحل متميزة، فمنذ بداية السنة حتى أوائل فبراير، سجل الأورو إرتفاعا حادا مقابل الدولار، قبل أن يتراجع إلى أدنى مستوى له منذ بداية السنة (1.28 دولار في 27 مارس 2013)، غير أن سعر صرف الأورو مقابل الدولار عاد للإرتفاع منذ شهر أبريل ليبلغ حوالي 135 في نهاية شهر سبتمبر، ويعزى هذا الإرتفاع الجديد للعملة الأوروبية بالأساس إلى خروج منطقة الأورو من مرحلة الركود بعد تحقيق نمو اقتصادي بنسبة 0.3% خلال الفصل الثاني من عام 2013، بالإضافة إلى توقع البنك المركزي الأوروبي تسجيل تحسن تدريجي للوضع المالي لمنطقة الأورو قبل نهاية السنة. ومع ذلك، ظل سعر العملة

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

الأوروبية متأثراً بالمخاوف المرتبطة باحتمال قيام الإحتياطي الفدرالي الأمريكي بتقليص حجم السيولة قبل نهاية السنة¹.

ثانياً التحديات التي تعيق الأورو عن احتلال مكانة الدولار : بالرغم من التخطيط الدقيق لعملية إصدار الأورو، إلا أن هناك نقط استفهام وتحديات كبيرة تواجه الأورو تعكس بعض الغموض على دوره المستقبلي في النظام النقدي الدولي وقدرته على احتلال مكانة الدولار وأهمها²:

1- اختلاف السياسات الاقتصادية السائدة في منطقة الأورو : العقبة الأكبر أمام الأورو تنبع من طبيعة هذه العملة، كونها تضم في اسمها ومضمونها دولا ذات اختلافات كبيرة في ما يتعلق بحجم الإقتصاد والسياسات الاقتصادية والإجتماعية والثقافية السائدة، صحيح أن البنك المركزي الأوروبي المسئول عن توحيد السياسات النقدية المتعلقة بالأورو يشكل بنكا مستقلا تماماً وتعتبر قراراته ملزمة لجميع الأطراف، إلا أنه سوف يعمل على نحو طبيعي على تحقيق مصالح دول منطقة الأورو عامة وبالتالي فإن أغلب قراراته سوف تكون توفيقية بما يحقق مصالح جميع الأطراف وهذا قد يضعف من قوة الأورو على المستوى العالمي، وهذا هو السبب الأساسي الذي أدى إلى انخفاض قيمة الأورو بما يقارب 20 % في السنة الأولى من صدوره عام 1999، ولكنه حقق إستقراراً نسبياً نوعاً ما وعاود الصعود مجدداً على نحو لافت للنظر.

2- الثقل السياسي والعسكري الأمريكي : وهناك عامل آخر يتميز به الدولار من الأورو، وهو الثقل السياسي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية في العالم، فالتدخل المتواصل في قضايا الشعوب وسياساتها والتدخل العسكري يعطي الدولار قوة كبيرة ويسهم في نشره بقوة في أنحاء العالم، وهذا ما لوحظ بعد أحداث سبتمبر 2001 التي لم تؤثر كثيراً في قيمة الدولار بالنظر إلى ضخامة نتائجها السلبية على الإقتصاد الأمريكي، ويعزى ذلك إلى اتخاذ الولايات المتحدة إجراءات مالية ونقدية معتمدة على المكانة التي يحتلها الدولار ومن ورائه الإقتصاد الأمريكي في العالم، وهذا يشكل تحدياً للأورو³.

3- الأحزاب اليمينية المتطرفة في منطقة الأورو : ظهور الأحزاب اليمينية المتطرفة وازدياد دورها ونشاطها السياسي في الإتحاد الأوروبي، وهي تمتلك توجهها نحو الانفصال عن الإتحاد وإعادة الهوية الوطنية إلى كل دولة منه ويشكل هذا نقطة استفهام أخرى حول مستقبل الإتحاد وعملة الأورو، ولو أن الاتفاقيات المنعقدة بين الدول الأوروبية قلصت بشكل كبير إمكانية حدوث أزمات من هذا النوع قد تؤثر في مستقبل الإتحاد الأوروبي وتكامله، إلا أن التاريخ أثبت أنه لا يسير على قواعد محددة.

¹ التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع المالية المغربي، الجزء الأول: المغرب في محيطه الدولي والجهوي: الفرص والتحديات، وزارة الاقتصاد والمالية، المملكة المغربية، سنة 2014، ص 13.

² لقمان معروز، شريف بودري، المنافسة بين الدولار والأوروبي ظل استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، العدد 9، قاصدي مراح، ورقة، سنة 2011، ص 81.

4-السياسات الاقتصادية الأمريكية : تحديات تواجه الأورو أمام الدولار الأمريكي، وهي تعرقل استمراره في الانتعاش بالنظر إلى السياسات الاقتصادية الأمريكية المتغيرة الخاصة بالضرائب والفائدة، فتخفيض الضرائب الأمريكية سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري والإستهلاكي وتخفيض الاستهلاك والإستثمار وبالتالي زيادة معدل النمو، مما يشكل دعماً للدولار أمام الأورو.

5- الأزمة المالية العالمية لعام 2008 : صحيح أن شرارتها بدأت منتصف عام 2007 وطفّت للسطح عام 2008 وهي ناتجة عن أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية، وانتقلت من أزمة مالية خاصة بالأسواق المالية إلى أزمة حقيقية تهدد الإقتصاد العالمي بالركود 20، وأثرت تأثيراً كبيراً على الإقتصاد الأمريكي ومؤسساته المالية والإقتصادية، كما أربكت هذه الأزمة مسيرة أوروبا التاريخية صوب اتحاد تتوثق عراه دوماً ولسنوات كثيرة تقدم المشروع الأوروبي بسلسلة مضيفا أعضاء جدد وملغيا الحواجز التي تقسم كيانه ومحققا ازدهارا متزايداً، وهذه الأزمة هي بمثابة أول اختبار كبير تعرضت له منطقة الأورو كاشفة عن عيوب في الإطار أخفتها السنوات السابقة، فقد تأثر الإقتصاد الأوروبي عموماً واقتصاد منطقة الأورو خصوصاً، حيث إنخفض معدل النمو في هذه المنطقة من 7,1 % عام 2007 إلى 4,2 % عام 2008، وانعكس هذا التراجع في معدل النمو على معدل البطالة بالارتفاع، وهو ما دفع قادة منطقة الأورو إلى تبني خطة إنقاذ مالي تعتمد على تقديم الدعم للمؤسسات المالية المتضررة وتستند أساساً إلى ضخ أموال عامة في المصارف المتضررة وضمان الودائع، كما تسعى إلى ضمان القروض بين المصارف، كما شارك صندوق النقد الدولي عن كثب في جهود المنطقة مقدماً الدعم المالي للدول التي تتمتع بأسس اقتصادية سليمة لكنها مازالت معرضة لخطر التضرر من العواقب الناتجة عن الأزمة وعمل على تقديم المشورة السياسية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي من خلال تقديم النصح الخاص ببناء الثقة في التأمين متعدد الأطراف

6-أزمة الديون السيادية الأوروبية لعام 2010: اندلعت هذه الأزمة باعتبارها من أخطر المشاكل التي تعرضت لها منطقة الأورو في عقدها الأول فصل الربيع من عام 2010، حينما دفعت كلا من اليونان وأيرلندا لطلب مساعدات من الاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي وفق برنامج يلزم الدولتين بإجراءات تقشفية حازمة، فقد اهتزت منطقة الأورو قبل أن يتمكن الانتعاش من اكتساب الفعالية اللازمة وانتشرت الأزمة على الصعيد الدولي مهددة النظام المالي والتعافي الإقليمي والعالمي من آثار الأزمة المالية 2008.

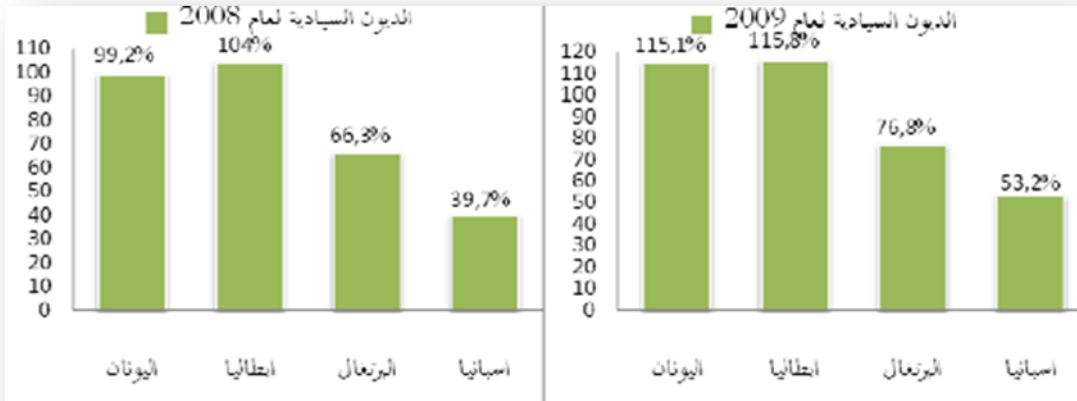
ففي ماي عام 2010 اتفق وزراء مالية دول الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي على منح اليونان المثقلة بالديون قرضاً بقيمة 110 مليار أورو بشرط الالتزام بخطة تقشف صارمة، وفي الشهر نفسه أقر الاتحاد الأوروبي خطة إنقاذ بقيمة 750 مليار أورو، والأمر نفسه وقع مع أيرلندا حينما قاما البنك المركزي الأوروبي والصندوق بتقديم قرض بقيمة 85 مليار أورو مقابل تنفيذ خطة تقشف حازمة؛ وقد تزايد القلق بشأن انتقال عدوى الأزمة لدول أوروبية أخرى وفي مقدمتها البرتغال وإسبانيا وإيطاليا في ظل تفاقم ديونها متجاوزة بذلك أحد معايير إتفاقية ماستريخت التي تحدد نسبة 60 % كحد أقصى للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى حدوث

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

اضطرابات في بعض أسواق التمويل وفي بعض الحالات وصلت فروق أسعار الفائدة على السندات الحكومية إلى مستويات مرتفعة قياسية تفوق كثيراً المستويات العادية لها .

ومع القيام بمقارنة عامي 2008 و 2009 نجد أن الدول الأربعة شهدت إرتفاعاً في نسبة ديونها السيادية إلى ناتجها المحلي الإجمالي لكن بنسب مختلفة، فحسب الشكل التالي:

الشكل رقم (03-08): الديون السيادية لبعض دول منطقة الأورو لعامي 2008 و 2009،
(الوحدة : نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)



Source: Département Des Études Économiques De La Société Générale, Les Risques En Europe Du Sud Et La Spécificité Italienne, Juin 2010, P 24.

يشير إلى أن اليونان ارتفعت ديونها السيادية من % 99,2 عام 2008 إلى 115,1%، أيضاً إيطاليا عرفت إرتفاعاً في نسبة ديونها السيادية إلى ناتجها المحلي حيث انتقلت من % 104 إلى % 115,8 عام 2009 بالإضافة إلى البرتغال هي الأخرى شهدت إرتفاعاً من % 66,3 إلى % 76,8 عام 2009، لتأتي إسبانيا التي عرفت هي أيضاً تفاقماً في نسبة ديونها السيادية إلى ناتجها المحلي إذ انتقلت من نسبة % 39,7 عام 2008 إلى % 53,2 عام 2009 ولعل تفاقم الديون السيادية لمنطقة الأورو يعود إلى عدة أسباب أهمها¹:

أ- تحمس الدول صاحبة الديون إلى إستيفاء شروط الإنضمام إلى منطقة الأورو فقامت بالإفراط في الاقتراض من أجل رفع معدلات النمو وتحسين الأداء الإقتصادي، وكذا تعتمد تلفيق بعض المؤشرات خاصة المؤشر المتعلق بعجز الموازنة العامة وهو ما جعل هذه الدول تعلن في وقت متأخر حقيقة عن وضعها المالي، وكانت المؤشرات الحقيقية مفاجئة في كثير من هذه الدول خصوصاً عندما حان وقت السداد .

ب- أيضاً من أسباب تفاقم الديون لهذه الدول تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 عندما قامت بعمليات الإقراض الواسعة للحيلولة دون إفلاس العديد من بنوكها والمؤسسات المالية ففي إيطاليا مثلاً قامت بتوفير تمويل بقيمة 20 مليار أورو لقطاع البنوك ومن دون ضمانات، وهي إجراءات قامت بها هذه الدول للحد

¹ لقمان معزوز، شريف بودري، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل استقرار النظام النقدي الدولي، مرجع سابق ص 82-83.

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

من آثار الأزمة المالية العالمية التي هددت بالفعل استقرار الإقتصاد العالمي، فما كان من هذه الدول صاحبة الملاءات المالية الضعيفة إلا اللجوء إلى المديونية الخارجية لتمويلها بالأموال اللازمة لذلك، وهو ما أدى إلى تفاقم ديونها والإلتجاء نحو الصعود.

المطلب الثالث: العائدات البترودولارية أمام صراع اليورو دولار

نظريا إذا ما أردنا مقارنة دقيقة بين إجمالي العائدات العامة من النفط والغاز في كل بلد، في مقابل كمية الصادرات من النفط والغاز؛ علينا أولاً إضافة عائدات الميزانيات العامة من النفط والغاز الطبيعي المستهلك محلياً إلى رقم الصادرات. وثانياً، علينا الخصم من رقم الصادرات تكاليف إنتاج النفط والغاز ونصيب شركات النفط الأجنبية، حيث وُجدت، من أرباح النفط والغاز. وبعد هذه التعديلات نكون قد وصلنا إلى تقدير حجم العائدات العامة من النفط من أرقام الصادرات.

أولاً: الفوائض المالية البترودولارية

كانت إتفاقية طهران و طرابلس في بداية عام 1971 وإرتفاع أسعار النفط بموجبها نقطة البداية لتزايد العوائد البترودولارية للأقطار العربية الأعضاء في الأوبك فسجلت 6804 مليون دولار في ذلك العام، بعد أن كانت 4646 مليون دولار في العام السابق¹، ومن ثم استطاعت عدد من البلدان النامية خلال عامي 1973-1974 وبفضل حرب 6 أكتوبر 1973 التي كان من المفترض أن تكون أول حرب تحريرية في تاريخ العرب الحديث، أن يضاعف ثروته من تصدير موارده الأولية مرات عديدة، فقد تضاعفت أسعار النفط أكثر من أربع مرات خلال عام واحد تقريباً، وتبعته إرتفاعاً أسعار المواد الخام الزراعية، ولقد ابرز هذا التغير المفاجئ الخلل الخطير الذي يعاني منه الإقتصاد الرأسمالي العالمي وبالأخص التطور غير الكفء لمختلف دوله، والذي يولد تناقضات غير قابلة للتسوية و التطورات المتفاوتة لمختلف القطاعات الإقتصادية، حيث تنمو بعضها بوتائر سريعة جدا بينما تنمو الأخرى بوتائر ضعيفة أو بمعدل سالب، وكان أهم مظاهر الأزمة الإقتصادية الرأسمالية العالمية فيض كبير في الطاقات و المنتجات في نواحي معينة (الصناعات التحويلية) ونقص خطير في منتجات قطاعات أخرى (المواد الخام)، وظهر ذلك في إرتفاع الأسعار الذي يشكل أهم مظاهر التضخم النقدي في النظام الإقتصادي العالمي، ومن ثم فإن هذا الاختلال الشديد في أسواق المواد الأولية بين العرض والطلب العالميين أدى إلى إرتفاع مفاجئ في أسعار هذه المواد وموارد البلدان المصدرة لها، فنشأت ظاهرة الفوائض المالية².

إن الفوائض المالية البترولية والتي تعرف باسم ظاهرة البترودولار، كما ذكرنا سابقاً كانت وليدة الطفرة النفطية الأولى في سبعينيات القرن الماضي و التي تشير بدورها إلى إرتفاع الفوائض المالية للدول المنتجة للبترول ولعل ذلك يرجع إلى ضعف الطاقة الاستيعابية للدول البترولية من تدوير الفوائض المالية الناتجة عن مبيعات البترول

¹د.نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، مرجع سابق، ص147.

²د.عارف دليلة، أسرار اللعبة الدولية لابتلاع فائض المال العربي "السلاح منشار مثلث الأطراف بين الذهب والدولار والأوراق المالية"، مجلة العربي، العدد 275، أكتوبر بدون بلد، 1981، ص27.

"البتر ودولار" مما قد يترتب عليه التأثير على الإستثمار الأجنبي بسبب رغبة الدول البترولية في تدوير هذه الفوائض على الصعيد الدولي ، مع الإشارة إلى أن الفوائض البترودولارية قائمة في كل الأوقات إلا أنها تزداد حدة لاسيما مع الإرتفاع المتواصل في سعر البترول في غضون الطفرة النفطية الثالثة، ومن ثم يزداد تأثيرها على الإقتصاد العالمي من حيث نمط تدوير هذه الفوائض البترودولارية والذي يأخذ بعدين يتجه الأول إلى زيادة الإستيراد والثاني للاستثمار الأجنبي¹.

1-تعريف الفوائض البترولية

يمثل الفائض البترولي " الفرق الموجب بين العائدات من الصادرات النفطية أساسا وبين محمل الواردات " أي هو الفرق الموجب لميزان المدفوعات والذي لا تتاح له فرصا للتوظيف داخل الإقتصاد أي تعجز إمكانيات الإقتصاد الوطني عن استيعابه في أنشطة استثمارية حقيقية ومنتجة، وحسب مفهوم ريكاردو فالفائض " دفع غير مستحق " لأنه لا يعبر عن ثروة حقيقية ناتجة عن نشاط اقتصادي تتحكم فيه عناصر الإنتاج والتكاليف عبر آلية السوق ، بل هي أرباح ناتجة عن احتكار و تملك سلعة البترول ، فالفائض من عوائد النفط هو " فائض رأسمال ظاهري جاء لقاء تصدير ثروة طبيعية غير متجددة أي لقاء اندثار أصل إنتاجي وغير قابل بطبيعته للتعويض ، وبذلك يعتبر الرأس المال النقدي المتحصل معادلا موضوعيا لمورد إنتاجي ناضب ، لكنه اعتبر فائضا لأن الكميات المتوفرة تتجاوز الاحتياجات المحلية وهو فائض ظاهري لأنه لم يتولد عن الإنتاج الجاري لسلعة متكررة وإنما عن إهلاك لمورد طبيعي غير متجدد².

أ-المفهوم الإقتصادي للعملة البترولية والبترودولار

نظرا للتباين في إستخدام مصطلح البترودولار في الدراسات الإقتصادية وكذلك التطورات التي طرأت على السوق الدولي للبترول ، لاسيما في الفترات الأخيرة، كان من الأنسب توضيح مفهوم العملة البترولية، وذلك على أساس إن هذا المصطلح له ثلاث استخدامات هي كالتالي³:

أ-1-تشير العملة البترولية إلى إجمالي العوائد المالية والمحصل عليها من قبل الدول المنتجة والمصدرة للبترول، والتي عرفت باسم البترودولار نظرا لارتباط تسعير البترول بالدولار بجانب مجموعة من الاعتبارات الأخرى، سيتم إلقاء الضوء عليها فيما يلي، والتي كان من شأنها إمكانية إحلال اليورو محل الدولار في مبيعات البترول .

¹د.إمام محمد سعد، البترودولار والإستثمار الأجنبي "دراسة تحليلية تداعيات أسعار البترول على أسواق رأس المال والتمويل الدولي"، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، 2014، ص128.

²موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، 2009-2010 ص160.

³د.إمام محمد سعد، البترودولار والإستثمار الأجنبي "دراسة تحليلية تداعيات أسعار البترول على أسواق رأس المال والتمويل الدولي"، مرجع سابق، ص168.

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

أ-2- تعبر العملة البترولية عن الفوائض المالية للدول البترولية، والتي تنتج بسبب ضعف الطاقة الاستيعابية لهذه الدول في تدوير كافة العائدات المالية من البترول، وهذا ما يطلق عليه أيضا ظاهرة البترودولار، أو ظاهرة تدوير البترودولار، والتي يعبر عنها ببيانات حساب المعاملات الجارية.

أ-3- تعرف أيضا العملة البترولية على أنها كافة العملات المختلفة، والتي تسعى الدول المنتجة والمصدرة للبترول استخدامها في تعاملاتها في السوق العالمية للبترول، وذلك بهدف الحفاظ على عوائدها المالية من مبيعات البترول أمام التقلبات في معدلات الصرف أمام العملات الأخرى .

ومن ثم تعرف العملة البترولية على أنها الوحدة المحاسبية والتي يتم لها التعامل مع البترول في السوق الدولية له ،

ب- التحليل الإقتصادي للفوائض المالية البترودولارية

إن الأسباب الإقتصادية لظاهرة الفوائض المالية البترودولارية والتي ظهرت منذ الطفرة الأولى في سبعينيات القرن العشرين إلى الآن، وهي تعود إلى ضعف الطاقة الاستيعابية للدول البترولية، و التي تعتبر بأنها الاستخدام لعائدات النفط داخل الدولة المصدرة وتتوقف كفاءة الاستيعاب على فاعلية سياسات التنمية التي تضعها الحكومة على مستوى التخطيط و التنفيذ¹، وكذا مجموعة من العوامل والمحددات الإقتصادية التي يتوقف عليها قدرة الدولة على تدوير رؤوس الأموال ، سواء من المحددات العينية أو المحددات المالية للاقتصاد المحلي ، وتنقسم محددات الطاقة الاستيعابية إلى²: محددات الإقتصاد الكلي (معدل النمو، الناتج القومي الإجمالي، معدلات التضخم، معدلات النمو في الإستثمارات القائمة)، والقدرات المالية للدولة أي قدرة سوق رأس المال في التخصيص الأمثل للموارد المالية إلى الموارد ذات الكفاءة ، والقدرات المؤسسية وكفاءتها على إعداد الخطط والبرامج ، وكذا حجم السكان الذي إذا ارتفع يترتب عليه إرتفاع عنصر العمل، الأمر الذي يعد عاملا مهما في التدوير وتكوين صناعات جديدة، وحجم السوق حيث كلما إتسم السوق المحلي بضيق الحجم كلما دل ذلك على إنخفاض القدرة الإستيعابية للسوق من إستيعاب رأس المال المرغوب في إستثماره، وعدم وفرة موارد إقتصادية تؤدي إلى تنوع الهيكل الإنتاجي في هذه الدول، لاسيما الدول العربية منها.

ج- تطور العائدات المالية من صادرات البترول :

تعد أسعار البترول وثيقة الصلة في تكوين الفوائض المالية البترودولارية ، حيث أنه مع إرتفاع أسعار البترول وفي ظل ضيق قدرة إقتصاديات الدول البترولية على إستيعاب تلك العوائد المالية، تتكون من ورائها الفوائض البترودولارية والتي تقاس بفائض ميزان المعاملات الجارية ، وأن أسعار البترول هي المحدد الأساسي لزيادة العوائد البترودولارية ومن ثم تكوين الفوائض البترودولارية وهذا التأكيد يفيد أن إرتفاعات أسعار البترول هي المحدد الأساسي لتكوين العوائد البترودولار وليس إرتفاع الطلب على البترول مثلا أو إنخفاض الريع البترولي، حيث

¹ عبد الخالق فاروق، النفط والأموال العربية في الخارج، بدون دار نشر، مصر، 2000، ص78.

د.إمام محمد سعد، البترودولار والإستثمار الأجنبي "دراسة تحليلية لتداعيات أسعار البترول على أسواق رأس المال والتمويل الدولي، مرجع

² سابق، ص175.

أشارت الدراسات الاقتصادية في هذا الشأن إلى أن إرتفاع سعر برميل البترول ب 10 دولار يترتب عليه زيادة الفوائض البترولية وليس العائدات المالية بحوالي 80 مليار دولار أمريكي، وفي هذا الشأن فإن أحد الدراسات قدرت ما يقارب 50 دولار من كل برميل يعد مناسباً لمستوى مقبول من التنمية للدول البترولية والذي يتجه بشكل مباشر إلى الواردات من الخارج، وما يزيد عن هذا السعر يعد فائضاً يوجه إلى الإستثمار وتمويل الأصول الأجنبية في الدول غير البترولية¹.

حققت الدول العربية النفطية عوائد كبيرة بالعملة الصعبة من جراء تصديرها للنفط أي لهذه السلعة الإستراتيجية، حيث كانت هذه العوائد ضئيلة خلال الفترة 1913-1970، بسبب انخفاض الأسعار النفط التي كانت تتراوح ما بين 5.1 دولار للبرميل، و5.2 دولار للبرميل لتتضاعف في سبعينيات القرن الماضي نتيجة إتفاقية طهران وطرابلس، وكذا إتفاقية جنيف الأولى والثانية، حيث سجلت عوائد الأقطار العربية 11.4 مليار دولار سنة 1974، وبعد تولي منظمة الأوبك سلطة تسعير خاماتها تضاعفت العوائد بشكل كبير إلى أن تجاوزت مبالغ العوائد النفطية إحتياجاتها الإقتصادية، حيث بلغت سنة 1974 حوالي 6.74 مليار دولار لتحقيق عائدا قياسيا سنة 1980 بلغ 7.213 مليار، لكنها تراجعت في ثمانينيات القرن الماضي بسبب الركود الإقتصادي وكذا الأزمة العكسية سنة 1986 لتنتعش في تسعينيات القرن الماضي، حيث سجلت سنة 1990 ما قيمته 4.97 مليار بالرغم من تراجعها سنة 1998 بسبب الأزمة المالية، لتتعافى بعد ذلك محققة سنة 2000 مبلغا تجاوز 2.177 مليار دولار، و218 مليار دولار سنة 2004، بينما كانت سنة 2008 متميزة حيث بلغت العائدات النفطية العربية 683 مليار دولار.

2- تدوير الفوائض البترودولارية :

يعرف التدوير المالي للفوائض البترولية الى جانبين أساسيين بالنسبة للدول البترولية يتمثل الجانب الأول في زيادة الإحتياطيات الأجنبية من قبل السلطات النقدية لهذه الدول، والجانب الثاني يتمثل في امتلاك وتمويل أصول أجنبية خارج الدولة ،لاسيما في ظل اتسام غالبية الإقتصاديات البترولية بانخفاض الطاقة الاستيعابية لديها، فتعمل هذه الدول على تنمية استثماراتها الأجنبية سواء في الأصول المالية أو الأصول العينية وذلك عن طريق مجموعة من القنوات التي تعمل على نقل الفوائض البترودولارية خارجيا عن طريقها .

أ-قنوات انتقال الفوائض البترولية

تتعدد القنوات التي من خلالها تنتقل الفوائض البترودولارية إلى تمويل الأصول الأجنبية في الدول غير البترولية، وتمثل في:

أ-1- البنوك المركزية للدول البترولية : من القنوات التي تنقل عن طريقها الفوائض البترودولارية إلى الأصول الأجنبية للدول الغير بترولية هي البنوك المركزية، ولا تهدف البنوك المركزية في تدويرها للفوائض البترودولارية

¹ د.إمام محمد سعد ،نفس المرجع ،ص176-178

إلى تعظيم عوائدها المالية من اقتناء الأصول الأجنبية، وبقدر ما تهدف إلى تحقيق الاستقرار لوضعها النقدي ومثال ذلك سعي البنوك المركزية من تحقيق استقرار في معدلات الصرف وايضا تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، ولعل من أهم الأشكال التي تأخذها البنوك المركزية للدول البترولية في الاحتفاظ بالعملة الأجنبية في صورة نقدية ، أو حيازة السندات الحكومية والتي تعد اقل أشكال الأصول الأجنبية من حيث المخاطر .

أ-2- الشركات الخاصة للدول البترولية: ويتم ذلك عن طريق التوسع في أنشطتها الإستثمارية في الخارج من قبل شركات القطاع الخاص، ومثال على ذلك التوسع من قبل البنوك التجارية في دول الأوبك في زيادة إستثماراتها إلى الخارج لاسيما دول الخليج منها.

أ-3- النشاط الإستثماري الحكومي: وفيه تقوم حكومات الدول البترولية بإعادة تدوير الفوائض المالية البترودولارية بتمويل الأصول الإقتصادية في الإقتصاد الخارجي، وينقسم النشاط الحكومي إلى إتحامين:

أ-3-1 شركات الإستثمار الحكومية (الإتجاه المباشر): وهي مجموعة من الشركات و المؤسسات التي تتبع حكومات الدول البترولية، وتعمل على إعادة تدوير الفوائض البترودولارية على الصعيد الدولي عن طريق شراء الأصول الأجنبية في الدول الغير بترولية وهذا النوع في ذلك يتجنب طرائق تدوير الإستثمارات العينية، وكذلك محافظ الأوراق المالية من قبل أجهزة الموارد السيادية ، حيث أن الهدف الأساسي للشركات الحكومية تحقيق معدل ربح يتلاءم مع تكلفة الإستثمار، وذلك بخلاف أجهزة الموارد السيادية والتي تهدف إلى الحفاظ على الثروة بقدر أكبر من تحقيق الربح كما سيلي بيانه، ومن أمثلة هذا النوع مؤسسة الإستثمار التي تتبع حكومة ابوظبي ومؤسسة ال "Dubai International Capital" التابعة لحكومة دبي، ويعمل هذا النوع على إمتلاك أصول قائمة وإدارتها بشكل مباشر ، أمثلة على الأنشطة الدولية لهذا النوع من قنوات إنتقالات البترودولار قيام مؤسسة استثمار (ابوظبي) في عام 2008، بشراء شركة "Barneys New York" الأمريكية، وفي عام 2006 قامت مؤسسة "Tussad Group" بشراء شركة "الانجليزية".

أ-3-2- الإتجاه غير المباشر للنشاط الحكومي: وفيه تتبع الدول غير البترولية إتجاهها غير مباشر لتدوير فوائضها البترودولارية، وذلك عن طريق استلام مجموعة من الشركات الوطنية في الدول البترولية لاسيما دول الخليج للفوائض البترودولارية وإعادة تدويرها في الخارج.

خلال سنة 2006 قدرت الفوائض المالية المستثمرة في الخارج للدول العربية بـ 5,1 ترليون دولار أي ما يفوق مجموع الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية في سنة 2005 بالنسبة للجزائر فقد تم توظيف سنة 2007 ما قيمته 43 مليار دولار من الإحتياطات الأجنبية في سندات الخزانة الأمريكية بمعدل فائدة لا يتجاوز 2% ، إضافة إلى توظيف جزء من هذه الإحتياطات ، دون تحديد دقيق للمبالغ .

ب-مخاطر استثمار الفوائض البترودولارية :

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

إن توظيف هذه الأموال لا يخلو من مخاطر تنشأ بسبب صعوبة التنبؤ بالتغيرات المستقبلية، ونجد من هذه المخاطر¹:

ب-1- **مخاطرة متعلقة بالسوق المالية** : تنشأ هذه المخاطر من حيث التقلبات في أسعار صرف العملات والأوراق المالية.

ب-2- **مخاطر متعلقة بالتضخم** : حيث تفقد هذه الأصول جزءاً هاماً من قيمتها أو من قيمة الفوائد المتوقعة.

ب-3- **مخاطر سياسية**: تتعلق بتجميد هذه الأموال المدونة لدى الهيئات المالية كقضية إيران مثلاً . وعموماً نجد أن الدول النفطية تفضل أن تكون محافظها الإستثمارية من أصول سائلة وقد تضحي بالعائد المرتفع مقابل التملك المأمون ولو بأقل عائد، إضافة إلى الحرص على السرية التي تدفعها للاستثمار في الودائع والسندات.

ثانياً: تحليل العلاقة بين الدولار الأمريكي وسعر النفط (عائدات الصادرات النفطية)

عندما ألغت الولايات المتحدة قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وأصبحت قيمته تحددها قوة الإقتصاد الأمريكي، أجبرت الدول والمستثمرين على ربط عملاتهم الوطنية بالعملة الأمريكية، كما تم تسعير السلع الأساسية العالمية بالدولار، بما فيها النفط

أ- العلاقة العكسية بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار²:

تعقد صفقات بيع وشراء النفط بالدولار، وتستلم أغلب الدول النفطية عائداتها به، كما أن شركات النفط العالمية تستثمر في هذا المجال بالدولار، وتراكم الدول النفطية فوائضها المالية بعملة يحتل الدولار فيها نصيب الأسد في هذا الإطار، وعندما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالتأثير في قيمة عملتها بالإنخفاض أو الإرتفاع، بإعتماد مجموعة من الوسائل من أهمها أسعار الفائدة، أو من خلال تصريحات مسؤولي السياسة النقدية الأمريكية فإن ذلك سينعكس على أسعار السلع والخدمات العالمية المقيمة بالدولار، وأولها النفط، وهو ما يفسر طبيعة العلاقة بين التغير في سعر صرف الدولار والتغير في أسعار النفط، نظراً إلى كون الدولار هو العملة الأولى في العالم من حيث القوة الإقتصادية، كما أنه لا خلاف على أن النفط هو السلعة الأهم والأكثر تداولاً على المستوى العالمي، وتتصف طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين بالعكسية إذ أن إنخفاض سعر الدولار يؤدي إلى إرتفاع سعر النفط.

يختلف أثر إنخفاض الدولار على المدى القصير عن إنخفاضه على المدى الطويل اختلافاً جذرياً فإذا سلمنا بأن أحد أسباب إنخفاض الدولار هو زيادة العجز في الميزان التجاري الأمريكي¹، يكون أثر ذلك في المدى القصير

¹موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 163.

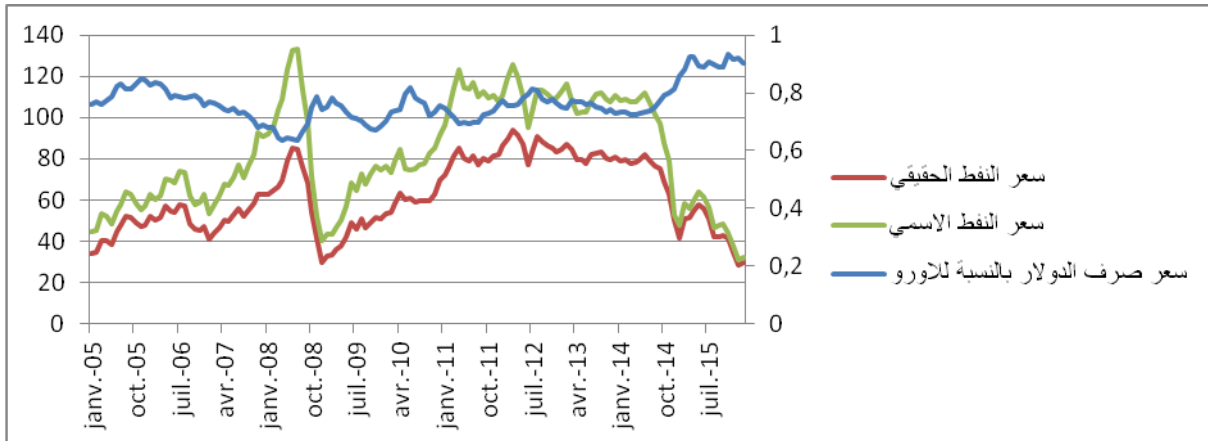
² عية عبد الرحمن، دور الدولار الأمريكي في التأثير في الإقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية، المؤتمر العلمي العاشر "الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الإقتصادية العالمية " 19-20 ديسمبر، بيروت، لبنان، 2009، ص 13-140.

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

إرتفاعاً في أسعار النفط، حيث يتجه الأفراد إلى استبدال دولاراتهم بأصول عينية، من أهمها النفط، مما يؤدي إلى زيادة المضاربات في أسواق النفط الآجلة، فيرتفع الطلب على النفط من الناحية الشكلية، حيث يتم تداول 1000 مليون برميل يومياً في الأسواق المالية، بينما احتياجات العالم تبلغ 86 مليون برميل.

ويؤثر إنخفاض الدولار على المدى الطويل في تمويل عمليات الإنتاج خاصة صناعة النفطية العالمية، نتيجة إنخفاض الإستثمارات في مجالات الاكتشاف والتنقيب والصيانة؛ كما إن إرتفاع اليورو مقابل الدولار يخفض أرباح الشركات خاصة في أوروبا، التي تدفع تكاليفها وأجور عمالها باليورو، في وقت تباع فيه النفط في الأسواق العالمية بالدولار، كما تنخفض القيمة الحقيقية للعملة الدول المصدرة للنفط فحسب دراسة أجراها صندوق النقد الدولي عام 1996، كلما ارتفعت أسعار النفط بنسبة 10 بالمئة، يقابل ذلك إنخفاض في سعر صرف عملات الدول الأعضاء في منظمة أوبك بنسبة 2 بالمئة؛ ذلك أن إرتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع واردات النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهو بدوره يؤدي إلى إرتفاع عجز ميزان التجارة والحساب الجاري الأمريكي، ومن ثم إنخفاض قيمة الدولار. ويستفيد الإقتصاد الأمريكي من إنخفاض أو إرتفاع أسعار البترول في الحالتين؛ فإذا كانت الولايات المتحدة قلقة بشأن إرتفاع أسعار النفط، فترفع من قيمة سعر صرف الدولار، لتتمكن من الحصول على نفط رخيص، أما إذا كانت قلقة بشأن أمن الطاقة، فإنه عليها تبني سياسة دولار قوي، لأن ذلك سيحد من نمو الطلب العالمي على النفط. من جهتها، تستفيد دول أوبك في الحالتين: فعند إنخفاض أسعار النفط نتيجة إرتفاع الدولار، ترتفع مبيعاتها النفطية على المدى القصير، كما إن إرتفاع الدولار مقابل عملات الدول الأخرى يعظم عائداتها، بينما تستفيد منطقة اليورو من إنخفاض سعر صرف الدولار، نظراً إلى إنخفاض تكاليف إنتاج النفط وتكاليف استيراده، وكذا إنخفاض أسعار السلع والخدمات الأمريكية مقابل السلع والخدمات الأوروبية.

الشكل (03-09): رسم بياني ويوضح العلاقة العكسية بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار



¹ ECB. Monthly Bulletin. Indirect effects of oil price developments on euro area inflation.P
54.12/2014

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

<https://www.oanda.com/lang/fr/currency/historical-rates->

<https://www.developpement-durable.gouv.fr/historique-du-cours-du-brent..>

ومن ثم نستنتج انه في حالة إرتفاع نسبة التضخم المستورد وتراجع قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية، فان السعر الحقيقي للنفط في السوق العالمية يميل إلى الإنخفاض، ومعه القوى الشرائية للعائدات النفطية لتلك الدول¹

ب- العلاقة الطردية بين أسعار النفط سعر صرف الدولار

لا يمكننا التسليم مطلقاً بالعلاقة العكسية بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار، فقد تحدث إستثناءات يتوافق فيها إنخفاض الدولار مع إنخفاض أسعار النفط، كما إن إرتفاع الدولار قد يساهم في رفع أسعار النفط، ويحدث هذا عادة عند تضافر مجموعة من العوامل تؤثر في آلية العلاقة العكسية بين سعر صرف الدولار وأسعار النفط، فعبد إرتفاع أسعار النفط سنة 1979 إلى 29 دولارا للبرميل بسبب قيام الثورة الإيرانية، لتتعدى سقف 36 دولارا للبرميل سنة 1980 نتيجة الحرب العراقية الإيرانية²، تراجعت الأسعار بداية من سنة 1981 نتيجة مجموعة من العوامل منها³:

- ب-1-زيادة إنتاج النفط في دول أخرى خارج أوبك خاصة في دول بحر الشمال .
- ب-2- تراجع دور منظمة أوبك كمسيطر في السوق النفطية العالمية، مع الوفرة في حجم المخزون الاستراتيجي من النفط لدى بلدان وكالة الطاقة الدولية وشركات النفط الاحتكارية.
- ب-3- تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب الركود الإقتصادي، نتيجة تبني الولايات المتحدة الأمريكية سياسة نقدية انكماشية لمواجهة التضخم.
- ب-4- قيام وكالة الطاقة الدولية بالتعاون مع شركات النفط الكبرى بخلق حالة من الارتباك والفوضى في أسواق النفط

بناء على ذلك سارعت أوبك إلى خفض الإنتاج لدعم الأسعار في إجتماع أوت 1981 غير أن بعض الدول لم تحترم حصصها في البداية، فإضطرت المنظمة إلى تخفيض سعر النفط ليصبح 27.5 دولارا للبرميل سنة 1985، فتراجعت عوائد دول منظمة أوبك، في هذا الوقت قررت الدول الصناعية تخفيض قيمة الدولار للخروج من حالة الركود مما أسهم في زيادة تراجع عائدات النفط من الدولار، وخلق حالة من الفوضى داخل المنظمة التي

¹ د.علي حسين، مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 104، سلسلة محاضرات الإمارات في 14 مارس، الإمارات 1994، ص 13.

² د.زياد ابومنديل، ما السر وراء إنخفاض أسعار النفط وإرتفاع أسعار الدولار الأمريكي، على الموقع الالكتروني : <http://www.palsawa.com/news/2016/02/03/economy/58327.html> 15/07/2016 a 22:30

³ عية عبد الرحمان، دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية، مرجع سابق، ص 15-16.

طالب أعضاؤها بإسترجاع حصصها خاصة السعودية التي قررت العودة إلى حصتها والمتمثلة في 8 مليون برميل يومياً بدل 2 مليون، لتعويض نقص العوائد فتسبب ذلك في إنخفاض الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى من سنة 1986 حيث بلغ السعر 13 دولار، وفي بعض الحالات إلى أقل من 10 دولار حيث إستهدفت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تخفيض قيمة الدولار بمواجهة أقطار أوبك بتخفيض عوائدها التي حققتها بداية ثمانينيات القرن الماضي نتيجة إرتفاع صادراتها النفطية، وكذا من أجل حصول الولايات المتحدة الأمريكية على نفط رخيصة الثمن مقابل ضرب القوة الشرائية لعوائد أقطار أوبك النفطية والأقطار العربية بالذات، كما إنه قد يتوافق إرتفاع سعر صرف الدولار مع إرتفاع أسعار النفط، وقد حدث ذلك سنة 2001، عندما سجل الدولار أعلى إرتفاع له مقابل عملات الدول الصناعية الكبرى، خاصة أمام اليورو، حيث لم يمنع ذلك من إرتفاع أسعار النفط بعد أحداث 9/11/2001، نتيجة المضاربة والخوف من انقطاع الإمداد النفطي، رغم أن هذا التوافق كان لفترة قصيرة، إلا أن أسعار النفط والدولار سجلت إرتفاعاً مشتركاً.

المطلب الرابع: إعادة تسعير النفط واعتماد عملة دولية موحدة خارج الدولار.

العلاقة بين أسعار النفط والدولار شائكة للغاية، ففي الوقت الذي يؤدي فيه إنخفاض الدولار إلى رفع أسعار النفط، يسهم إرتفاع أسعار النفط في خفض الدولار بسبب إرتفاع فاتورة واردات النفط الأمريكية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، فان العلاقة بين الدولار وأسعار النفط يتطلب حلين جذريين بعيدين عن الواقع أحدهما تسعير النفط بغير الدولار

أولاً: إعادة تسعير النفط خارج الدولار

تكمن المشكلة التي تعاني منها الدول المصدرة للنفط في أن النفط يباع ويشترى بالدولار، فعندما تقوم بتصديره تتسلم عائداتها بالدولار لكنها عندما تستورد سلعا وخدمات تستوردها من دول مختلفة، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمر الذي يضطرها في كثير من الأحيان إلى تحويل جزء من الدولارات التي حصلت عليها من بيع النفط إلى عملات أخرى، مع إنخفاض الدولار ترتفع قيمة العملات الأخرى هذا يعني أن الدول النفطية تحتاج إلى دولارات أكثر لشراء الكمية نفسها من السلع والخدمات من أوروبا وآسيا، هذه هي حالة "إنخفاض القوة الشرائية لصادرات النفط"¹.

لكن الدول النفطية لا تستطيع التحكم في الأسعار، ولا تستطيع وقف الواردات من الدول الأوروبية واليابان فقط بسبب إرتفاع عملات هذه الدول، لذلك فإنها ستعاني التضخم بسبب عدم قدرتها على تحويل جزء من الواردات من بلد لآخر خاصة قطع الغيار، كما أنها ستعاني رداءة السلع المستوردة بسبب تحولها عن منتجات أوروبية ويابانية إلى منتجات أقل جودة كـ بعض المنتجات الصينية والهندية والتايلاندية، هذا التوجه يفسر

¹ د. أنس بن فيصل الحجي، في سبيل ثقافة نفطية (العلاقة بين الدولار والنفط)، مجلة إدارة واقتصاد، على الموقع الإلكتروني :

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

إرتفاع التضخم مع رداءة السلع المستهلكة في وقت يرتفع فيه الدخل الاسمي، إذن المشكلة لا تتعلق بإنخفاض القوة الشرائية فقط وإنما تتعلق بنمط الحياة ككل.

وعلى الرغم من أن فكرة إستبدال الدولار بعملة أخرى لا تزال بعيدة نسبياً، لأن النظام النقدي الدولي في الواقع لا يزال يركز على الدولار الأمريكي، وعلى الرغم من تأثير هذا الأخير على كافة أنواع المعاملات الإقتصادية الدولية، إلا أن ظهور الأورو والوزن الإقتصادي الذي يتمتع به على الصعيد الإقتصادي العالمي، أصبح يزاحم الدولار في المعاملات المالية والتجارية العالمية، بل هناك من ذهب إلى إحلال الأورو محل الدولار كعملة دولية على المدى الطويل في ميزان المعاملات الإقتصادية العالمية¹.

فقد تميز العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بكثرة الإضطرابات والتقلبات المالية التي من شأنها أن تهدد الإستقرار الإقتصادي والمالي العالمي، الأمر الذي دفع بالعديد من البنوك المركزية والهيئات المالية الدولية إلى القيام بالعديد من المبادرات، للدلالة على أهمية وخطورة الوضع والحد من آثاره المتعددة والمتعدية، في ظل هذه الظروف اندلعت شرارة الأزمة المالية العالمية منتصف عام 2007 لتنفجر وتنتشر عام 2008، كما اصطالح على تسميتها "بأزمة الرهن العقاري" التي ما لبثت أن تحولت إلى أزمة بنكية دولية، توجت بانحيار "بنك ليمان براذرز الأمريكي" دلالة على خطورتها في هذه الأثناء أكد الخبير الإقتصادي الأمريكي "جوزيف ستيجلitz"، أنه نظراً لعمق وطول أمد الأزمة المالية التي تواجه العالم، فإنه لا مفر من العمل على إصلاح النظام المالي العالمي الحالي، ودعا "ستيجلitz" قبل حل الأزمة الأمريكية وبصفته رئيساً لمجموعة الخبراء في الأمم المتحدة إلى نظام نقدي دولي جديد للحلول محل النظام الحالي القائم على الدولار، وبالتالي كان من الطبيعي أن تظهر مطالبات باستبدال الدولار كعملة احتياط دولية بعملة أخرى، فعملة الإحتياط يجب أن تتصف دائماً بالإستقرار النسبي وثبات القيمة وهو ما بدأت تفتقده الولايات المتحدة، خاصة بعد إنفجار أزمة الرهن العقاري التي إنطلقت شرارتها من الإقتصاد الأمريكي، وفي هذا السياق تعمل الصين بخطوات تدريجية نحو تدويل العملة الصينية فقد عقدت سلسلة من الإتفاقيات مع كل من روسيا والإتحاد الأوروبي وعدد من الدول منها اليابان وكوريا الجنوبية وهونج كونج والهند والبرازيل وأستراليا، لتحقيق التبادل التجاري بواسطة اليوان الصيني والعملات المحلية، كما أودعت 350 مليار ليوان صيني في البنك المركزي الأوروبي خلال شهر أكتوبر من عام 2013، أي ما يعادل 57 مليار دولار لتوفير سيولة من العملة الصينية لتحقيق التداول التجاري بعملات محلية، وبسعر صرف متفق عليه دون الرجوع لسعر صرف الدولار مما يفقده مكانته الدولية تدريجياً

لذلك سيستمر هذا التجاذب حتى يتم إختيار عملة دولية جديدة، أو يحصل إتفاق في المستقبل على ترتيب دولي يفضي إلى عملة عالمية جديدة، تتبناها مؤسسة مالية دولية وتحدد قيمتها بناء على أوزان نسبية لأهم العملات الدولية.

¹ معزوز لقمان، د. برش عبد القادر، التحديات الاستراتيجية التي تواجه الدولار الأمريكي: قراءة تحليلية في حاضر ومستقبل الدولار، مرجع سابق، ص 197، 198.

ثانيا: التحول من البترودولار إلى البتروبيورو

سعت مجموعة من الدول البترولية إلى تغيير العملة المستخدمة في تعاملاتها البترولية، مثل تحول إيران وفنزويلا إلى استخدام البيورو وكذلك استخدام كندا للدولار الكندي في معاملاتها، وأيضاً بتزول بحر الشمال يسعر بالجنه الإسترليني، ومن ثم فإن السمات الحديثة للتعاملات في السوق العالمية البترولية هي التحول التجاري من البترودولار كعملة تعبر عن الوحدة المحاسبية للبتزول إلى العملة البترولية، والتي توضح العملات المختلفة المستخدمة في المعاملات البترولية والجانب الآخر يؤكد حقيقة ثابتة مفادها أن المعاملات في السوق العالمية للبتزول تنطوي على اعتبارات سياسية تتمثل في الإقلاع عن استخدام الدولار وذلك من قبل العراق عام 2000 ثم إيران وفنزويلا.

ومن بين أهم سمات الطفرة النفطية الثالثة في إنتقال المنافسة من أسواق الصرف الأجنبي مابين الدولار والبيورو إلى المعاملات البترولية وإمكانية التحول من استخدام الدولار كعملة أساسية إرتبطت تاريخياً بتسعير البتزول في السوق الدولية للبتزول، الأمر الذي ترتب عليه التعبير عن الفوائض المالية البترولية بالدولار وهذا تفسيراً لإطلاق مصطلح البترودولار على هذه الفوائض، وكذلك تكوين الإحتياطيات النقدية من قبل الدول غير البترولية لسداد فواتير البتزول، إلا انه مع ظهور البيورو كمنافس قوي للدولار انتقل هذا الصراع إلى السوق العالمية للبتزول كما ذكرنا سابقاً، والتي من خلالها أصبح لدينا معلومات تتم بالبيورو بجانب الدولار، ومن ثم ظهور مصطلح جديد يرتبط بالعملة البترولية وهو البترودولار، هذا التحول يعد من أهم السمات المميزة للطفرة النفطية الثالثة، وهي ظهور عملة جديدة بجانب الدولار نفسرها المعاملات البترولية من جانب، ومن ثم تكوين الدول البترولية لفوائضها المالية وإيجازاً فإن أهم التعديلات الإقتصادية للتحول إلى البتروبيورو كالتالي¹:

1- إن الغالبية العظمى من دول العالم غير البترولية المستوردة للبتزول، ومن ثم فإنها تعمل على تكوين إحتياطياتها النقدية بالدولار، لكي تتمكن من تسديد فواتيرها من البتزول، وفي ظل الإنخفاض الملحوظ في معدلات صرف الدولار يترتب عليها بالتبعية إرتفاع قيمة فواتير البتزول لتلك الدول، ومن ثم ستعمل هذه الدول على إعادة تكوين إحتياطياتها النقدية للتحوط من إرتفاع فواتير البتزول لهذه الدول الأمر الذي قد يؤدي بهذه الدول إلى الكساد، وملخص ذلك في إنخفاض قيمة الدولار أمام العديد من العملات لاسيما البيورو.

2- تحول مجموعة من الدول البترولية إلى استخدام البيورو بدلا من الدولار في معاملاتها البترولية، بداية من العراق والتحول إلى البيورو في نوفمبر 2000، تلتها إيران لاسيما في ضوء المشاكل السياسية مع الولايات المتحدة، وكذلك تحول فنزويلا إلى استخدام البيورو بدلا من الدولار في 20 ماي 2008 كما ذكرنا سابقاً بالإضافة إلى تخلي الكويت عن ربط عملتها بالدولار على أن يتم تكوين سلة من العملات، وعلى أساس أن البتزول يعد السلعة الأساسية للكويت فإنها عملت على تداول البتزول بعملات مختلفة بخلاف الدولار لتكوين سلة عملاتها

¹ د.إمام محمد سعد، البترودولار والإستثمار الأجنبي " دراسة تحليلية تداعيات أسعار البتزول على أسواق رأس المال والتمويل الدولي"، مرجع سابق، ص 170-172.

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

المنشودة، وعلى هذا الأساس تولدت الرغبة لدى الدول الخليجية لفك الترابط بالدولار الأمريكي، والتوجه تجاه سلة من العملات الأجنبية بدلا من العملة الواحدة.

3- على الجانب الآخر ووفق تقرير بنك التسويات الدولي من أهم العوامل وراء التحول من البترودولار إلى البتروبيورو، يرجع إلى رغبة الدول البترولية من الاستفادة من فروق معدلات الفائدة قصيرة الأجل، والتي كانت في صالح اليورو وذلك خلال عام 2004، وذلك من حيث الإستثمارات المالية غير المباشرة في الودائع البنكية .

ثالثا: ضرورة اعتماد عملة دولية موحدة

صدر تقريران عن الأمم المتحدة يطالبان بتخلي الدولار عن وظيفتيه الأساسيتين في الإقتصاد الدولي، وهما وحدة حساب لقياس قيم السلع والخدمات المتبادلة في السوق الدولية، وعن وظيفته كعملة احتياط وتداول رئيسية في التعاملات الدولية¹.

فقررت الصين خلال قمة دول العشرين التي عقدت في لندن يوم 2 أبريل 2009، تقديم مقترح يهدف إلى إصلاح النظام المالي العالمي - أجلت مناقشته لأسباب سياسية - عندما رأى محافظ بنك الصين المركزي إلى أن حل الأزمات المالية العالمية يكمن في ضرورة اعتماد عملة عالمية جديدة يقوم صندوق النقد الدولي بالتحكم بها والاستغناء عن الدولار. وكانت الصين، التي طالما انتقدت هيمنة الدولار، قد أعلنت على لسان محافظ البنك المركزي الصيني: أن "نتائج الأزمة المالية وتأثيراتها السلبية على العالم، عكست نقاط الضعف ومنهجية المخاطر في النظام النقدي العالمي الحالي". وأضاف: أن "أولوية العملة الأمريكية في النظام، المالي أدى إلى العديد من الأزمات منذ انخيار نظام التصريف الثابت في السبعينيات "وأن لا حل سوى إنشاء عملة جديدة يقوم صندوق النقد الدولي بالتحكم بها.

1-إنعكاسات عدم وجود عملة موحدة على الإقتصاد العالمي والعربي في ظل سيطرة الدولار

الدولار ليس مجرد عملة عالمية بل هو أيضاً وبالدرجة الأولى عملة التعامل المالي والنقدي في العالم، وبذلك أصبح العالم مسؤولاً بشكل أو بآخر عن حماية استقرار هذه العملة، ويعتبر إحتلال الدولار لمكانته في العلاقات الإقتصادية هو أكبر قصة نجاح للسياسة الأمريكية، فالخاسر الأكبر من ضعف الدولار هو العالم الخارجي، أما التأثير على الإقتصاد الأمريكي المحلي فهو عادة أقل حدة²، أو بمعنى آخر سواء هبطت قيمة الدولار تدريجياً بفعل عوامل إقتصادية أو خفض بقرار سياسي، فإن ذلك لا يشكل مشكلة للإقتصاد الأمريكي خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية تعالج عجز ميزان مدفوعاتها على خلاف باقي الدول بإصدار الدولار، كما أن هذه الأخيرة عندما تقرر اعتماد سياسة إقتصادية توسعية أو إنكماشية، فإنها لا تراعي إنعكاسات ذلك على الإقتصاد العالمي

¹ جواد العناني، تقرير الأمم المتحدة ومستقبل الدولار الأمريكي، ص 01، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.kantakji.com/media/6825/544.pdf> 27/07/2015 htm09:11

² د. حازم البلاوي، الدولار سلاح امريكا الناعم والفعال، مقالة على الموقع الإلكتروني :

<http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/308557.aspx> 18/07/2015 htm 11:29

بقدر ما تسعى إلى العمل من أجل خلق إستقرار في الإقتصاد الأمريكي، رغم أنها تدرك أن ذلك سيؤثر مباشرة في مختلف اقتصادية دول العلم لأن ثلثي الدولارات الأمريكية تستخدم في تسوية المبادلات الدولية.

أ- الآثار السلبية¹:

شهد العالم أزمات مالية يعود سببها بالدرجة الأولى إلى إختلاف العملات بين الدول خاصة في ظل سيطرة الدولار الأمريكي على الإقتصاد العالمي، فإرتفاع معدلات النمو وإختلاف أسعار الفائدة يشجع إنتقال رؤوس الأموال المضاربة الباحثة عن الأرباح في ظل عوامة مالية يتنقل فيها يومياً حوالي 3.1 تريليون ، وذلك بفضل تطور 23 دولار في حين إن مجموع قيمة الصادرات العالمية في سنة واحدة تبلغ 3 تريليون دولار أنظمة التجارة الإلكترونية لتبقى أسواق الرأس مال الأمريكية أكبر الأسواق جاذبية، وذلك بالنظر إلى الدور الذي يؤديه الدولار الأمريكي في السيطرة على الإقتصاد العالمي بوصفه احتياطياً دولياً، فالأزمات المالية التي شهدتها العالم سنوات 1987 وكذا 1994 و 1997 و 2008 كان سببها التغيرات الكبيرة في سعر صرف الدولار ، فالأزمة المالية التي أدت إلى إنحيار بورصة نيويورك للأوراق المالية حيث سجلت هذه الأخيرة خسارة قدرها 500 مليون دولار يوم 17-10-1987 ومن ثمة إنتقلت الأزمة إلى بقية البورصات العالمية خاصة بورصة لندن وطوكيو، كان سببها التقلبات الحادة في سعر صرف الدولار نتيجة تخفيض ورفع أسعار الفائدة بمعدلات كبيرة وفي ظرف قياسي. فبعد قرار تخفيض الدولار مقابل عملات الدول الأوروبية والين الذي إتخذته الدول الصناعية الخمسة في إجتماع بلاز سنة 1985 لمواجهة الركود الإقتصادي الذي تسببت به الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة رفع أسعار الفائدة خلال سنوات 1981-1984 لمواجهة التضخم، وتنفيذاً لسياسة دولار قوي حيث شهدت الأسواق الأوروبية والآسيوية رواجاً نتيجة إنتقال الطلب العالمي من السندات المحرة بالدولار إلى السندات المحرة بالمارك والين وباقي العملات الأوروبية وحقت هذه الدول أرباحاً إرتفعت بـ 30 % في اليابان، وبـ 29 %، قررت الولايات المتحدة الأمريكية إعادة رفع أسعار الفائدة في نهاية سنة 1986، فاحتلت السندات المحرة بالدولار المرتبة الأولى من بين السندات، فنتج من هذه التغيرات الحادة أزمة مالية و من جهة أخرى، تسبب الدولار الأمريكي في إثارة الأزمة المالية التي ضربت المكسيك، التي عرف اقتصادها رواجاً نتيجة نجاح الإصلاحات الإقتصادية التي شملت القطاع المالي فتدفقت رؤوس الأموال الأجنبية، حيث بلغت 104 مليار بين عامي 1990 و 1994 أي ما يمثل 20 % من رؤوس الأموال التي إنتقلت إلى الإقتصادات النامية خاصة، وفي ظل إعتماد هذه الأخيرة مبدأ تثبيت سعر الصرف مقابل الدولار في فترة كانت معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية منخفضة، قام المستثمرون الأمريكيون إستغلال الوضع والاستفادة من فارق معدلات الفائدة وذلك بالإقتراض من الولايات المتحدة الأمريكية والإستثمار في المكسيك، فتضاعفت أسعار الأسهم أربع مرات في غضون 3 سنوات وقد سيطر المستثمرون الأمريكيون على حوالي 50 % من سوق الأوراق المالية المكسيكية،

¹ عية عبد الرحمان، دور الدولار الأمريكي في التأثير في الإقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية، مرجع سابق (موقع الكتروني).

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

وحوالي 25 % من الدين الحكومي قصير الأجل قبل أن يقرروا الخروج من المكسيك بأموالهم، نتيجة إرتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية بدءاً من مطلع سنة 1994، فتسبب ذلك في إرتفاع المديونية الخارجية التي بلغت 164 مليار دولار وتفاقم العجز التجاري الذي بلغ 22 مليار دولار.

ب- الآثار الإيجابية:

ينتج من هبوط سعر صرف الدولار إنخفاض أسعار السلع المستوردة من الولايات المتحدة والتخفيف من عبء الديون الخارجية للبلدان التي حررت قروضها بالدولار، وتستفيد الدول المستوردة للنفط خاصة في أوروبا من هبوط الدولار ، فبين عامي 2001 و2007 إرتفع سعر البرميل بنسبة 204 % بالدولار لكنه لم يرتفع إلا بنسبة 98 بالمئة باليورو، كما إن تغطية الولايات المتحدة الأمريكية لعجز ميزان مدفوعاتها بإصدار الدولار يضيق من ظهرت الاختلالات بين حجم التبادلات الدولية وحجم وسائل الدفع الضرورية لتسويتها، ويساهم في التغطية النقدية لنمو الإقتصادي الكمي، فعندما تزداد كمية السلع المنتجة والمتداولة فإن الزيادة المماثلة في أدوات الدفع تصبح ضرورة إقتصادية لأن نقصان هذه الكمية أو حتى ثباتها يعتبر عائقاً أمام استمرار هذا النمو، من هذا المنطلق يمكننا القول أن الدولار الأمريكي حقق تلقائياً ما كان على العملة الدولية الموحدة القيام به وقاد العالم إلى الوصول إلى تنسيق في المجال النقدي، وذلك بالرغم من الأزمات التي تسبب فيها والتي يرى فيها البعض أنها فترات ضرورية للنمو الإقتصادي .

وفي الأخير يمكننا القول¹: أن الإقتصاد الأمريكي لا يزال هو الأقوى في العالم ويتجاوز نسبة (2,19 %) من الإقتصاد العالمي في سنة 2013، بينما يصل إقتصاد الإتحاد الأوروبي إلى حوالي (7,18 %) من الإقتصاد العالمي، والصين 4,15 % ويتوقع أن تصل نسبة الإقتصاد الأمريكي في سنة 2018 إلى 1,18 % والإتحاد الأوروبي إلى 3,16 % والصين إلى 4,17 % ، ولكن ستبقى الولايات المتحدة مصرة على إستخدام الدولار في تسعير وبيع النفط حتى لو "دخلت حروب" لتضمن ذلك، وهي فعلاً دخلت حروب عديدة سابقة بسبب النفط إذ سيكون النفط أكثر إستراتيجية على النطاق العالمي رغم احتمال إزداد إعتقاد الولايات المتحدة على نفطها وتقليل الإستيراد، ولكن الدول الصاعدة (الصين والهند وغيرها) سيزداد استيرادها للنفط ولهذا ستكون للولايات المتحدة رغبة أكبر في السيطرة عليه وعلى بيعه، وذلك لتستمر "بقيادة العالم" معتمدة على قوتها العسكرية الأعظم، وإستمرار قوة الدولار .

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل تقلبات أسعار صرف الدولار والمسيرة التاريخية له لإحتلاله المكانة الدولية التي يحظى بها اليوم، وأهم الأزمات التي تعرض لها مما جعل لظهور الأورو مكانة تنافسية له في الأوضاع الإقتصادية الجديدة ،

¹ فؤاد قاسم الأمير، الدولار دوره في تأثيره في أسعار الذهب والنفط والعملات الأخرى ودور العراق المقبل في تسعير النفط، مرجع سابق ص

الفصل الثالث: تقلبات الأورو دولار وإنعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية

وانعكاسات ازدواجية هذه العلاقة و أثارها على أهم سلعة إقتصادية للإقتصاديات العربية والمتمثلة في النفط ومن ثم أسعاره وعائداته، وكانت أهم النقاط التي خرجنا بها منه كالتالي:

1- يعد الدولار الأمريكي بجميع فئاته بمثابة العملة الرئيسية في العالم وأداة الإحتياطي النقدي الأولى، وذلك دليل على هيمنة الإحتياطات الرسمية العالمية، بالإضافة إلى تمتعه بالقبول العام في المعاملات في معظم دول العالم كونه عملة التجارة الدولية نظرا لقيمتها المرتفعة ولتمتعها بالإستقرار في قيمتها الحقيقية في الأسواق الدولية، وقيامها كذلك بتقويم مختلف المعاملات الإقتصادية سواء كانت مالية أو تجارية، ناهيك عن سهولة التحويل من الدولار إلى العملات الأخرى أو الذهب، كل هذه المزايا التي تحصل عليها الدولار مع التطور الإقتصادي العالمي تعود في الحقيقة إلى قوة الإقتصاد الأمريكي المتأنية من إستقرارية الأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية....الخ، دون أن ننسى إستحواذ الولايات المتحدة الأمريكية على أكبر الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات المالية والدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

2- بقي الدولار محافظا على المكانة التي حازها في الإقتصاديات العالمية رغم الأزمات والانهيآت المتتالية التي تعرض لها بداية من أزمة 1971 والتي زعزعت الإقتصاد الأمريكي، وهذا بفضل إجراءات أنقاص الدولار بداية من برنامج نيكسون عن طريق رفع القيود التي كانت مفروضة على إستيراد النفط، إلى إجراءات الكارتل سنة 1978.

3- ظهرت عملة الأورو فعليا سنة 1999 بعد مرور الوحدة النقدية الأوروبية بعدة مراحل حتى وصلت إلى شكلها الأخير ، حيث كان لزاما على الدول الراغبة في الإنضمام إلى وحدة النقد الأوروبية أن تحقق الشروط التقاربية من إستقرار الأسعار ،الفوائد الطويلة الأجل،...الخ، حيث أنها تتكون من سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء، ويتكون الوزن النسبي لكل عملة من جزأين جزء ثابت وآخر متغير يتم تحديده على أساس التغير اليومي، إلا أنها كغيرها من العملات تعرضت هذه العملة إلى مجموعة من المشاكل التي واجهت ميلادها، الأمر الذي لم يمنع الأورو من إكتساب القبول العام مع مرور الزمن وذلك راجع إلى قوة الإتحاد الأوروبي الذي تزامن مع ضعف قيمة الدولار ،ومن ثم منافسة الأورو للدولار في الإقتصاد العالمي .

4- رغم الأهمية التي حظي بها الأورو في فترة وجيزة من الزمن، ومنافسة للدولار في الإحتياطات الدولية إلا أنه وحدة مجموعة من التحديات التي تعيق إحتلال اليورو مكانة الدولار أهمها إختلاف السياسات الإقتصادية السائدة في منطقة الأورو، ظهور الأحزاب اليمينية المتطرفة وإزدياد دورها

ونشاطها السياسي في الإتحاد الأوروبي... الخ، وكذا تأكيد أزمة الديون السيادية التي تعرض لها الإتحاد الأوروبي أن الدولار الأمريكي كان ومازال يحظى بالقوة الإقتصادية العالمية في الوقت الذي كان يتقرب فيه إنحيار الدولار إرتفع مقارنة بباقي العملات الإرتكازية الأخرى بداية من سنة 2013.

5- إن إرتباط الصادرات النفطية بالدولار نتج عنه إستخدام مصطلح البترودولار في السوق الدولية النفطية، ونتيجة للعلاقة العكسية بين تقلبات أسعار صرف الدولار أمام الأورو وإنخفاضه في الأعوام الماضية أدى إلى إرتفاع عوائد النفط التي وصلت إلى قمته سنة 2008 بسبب إنحيار أسعار صرف الدولار ووصول سعر النفط إلى أرقام قياسية، الأمر الذي ترتب عليه فوائض بترولية ضخمة لدى الدول المصدرة وكان للدول العربية حصة الأسد منها، ويمكن اعتبار البنوك المركزية للدول البترولية والشركات الخاصة لها، الشركات الحكومية ونشاطاتها من أهم القنوات العاملة على تدوير و انتقال الفوائض البترولية .

الفصل الرابع:

انعكاسات تقلبات

أسعار صرف الدولار على الاقتصاديات

الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية

(دراسة تحليلية

مقارنة خلال فترة 2000-2015)

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

تمهيد:

يعتبر النفط من أهم هذه الموارد خاصة في الوقت الحاضر بعد أن أزاح الفحم عن المركز الأول الذي ظل يحتله لفترات طويلة قبل الحرب العالمية الثانية، فتزايدت أهميته بتزايد الطلب عليه في ظل فشل محاولات الانتقال بالإقتصاد العالمي من إقتصاد بترولي إلى إقتصاد جديد يعتمد في نشاطاته على الطاقة النووية أو الشمسية أو العودة للفحم... الخ، بسبب محدودية مصادر الطاقة البديلة، وإرتفاع تكلفتها مقارنة بالبترول.

كما تزايدت أهميته أيضا إنطلاقا من حتمية مسايرة التطور التكنولوجي وفي جميع المجالات المرتبطة أصلا بالإمكانيات الطاقوية والبترولية تحديدا من جهة، وفي طبيعة السلعة النفطية التي أكسبت سوق تداولها مميزات خاصة من جهة أخرى، وبغض النظر عن إختلاف الإقتصاديين حول طبيعة هذه السوق إن كانت إقتصادية بحتة أم أنها ذات طبيعة إزدواجية إقتصادية وسياسية.

لذلك يمكن القول أن التطور التاريخي لهذه السوق كان له آثارا عميقة على تطور قطاع المحروقات للكثير من الدول وخاصة العربية منها، والتي إرتبطت إقتصادياتها بالعائد النفطي حتى أصبحت تعرف "بالإقتصاديات الريعية" وأصبح النفط بذلك المحرك الأساسي لهذه الإقتصاديات، وبرزت كل من الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية فتوقفت وضعية الإقتصاد الوطني على حركة التقلبات السعريّة للنفط المرتبطة أصلا بالعوامل الخارجية ما يجعله عرضة لصدمات مختلفة وكذا إرتباطه الوثيق بتقلبات أسعار صرف الدولار العالمية ناهيك عن التقلبات التي تحدثها عملية التصدير بالدولار والاستيراد بالورو .

المبحث الأول: قطاع المحروقات في الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية.

المبحث الثاني: تطور الصناعة النفطية والعائدات النفطية لدول الدراسة

المبحث الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات دول الدراسة

المبحث الرابع: تحديات وأفاق القضاء على تبعية النفط

المبحث الأول: قطاع المحروقات في الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية.

تعتبر الثروة البترولية والصناعة البترولية من أبرز المواد الأولية ومن أهم وأكبر الأنشطة الصناعية الحديثة في الإقتصاد الصناعي العالمي، حيث أن إقتصاديات العديد من بلدان العالم، وفي مختلف القارات وخاصة الدول

الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

المصدرة للبتروال التي يتركز إقتصادها على هذه المادة الناضبة تعتمد بصورة كبيرة وعالية على هذه الثروة الطبيعية وصناعتها الحيوية.

المطلب الأول: تاريخ النفط في الجزائر قبل وبعد الإستقلال

لعب قطاع الطاقة والنفط في الجزائر¹ دورا هاما ورئيسيا في التنمية الإقتصادية، ويعتبر الأداة المحركة لباقي فروع الإقتصاد الوطني وذلك بفضل الموارد الهامة من المحروقات والثروات الطبيعية التي يزخر بها الوطن، حيث تمثل المحروقات حوالي 35% من الناتج المحلي الإجمالي، 97% من عائدات التصدير، وأكثر من 60% من إيرادات ميزانية الدولة، كما تساهم هذه الأخيرة في تلبية كامل الإحتياجات الوطنية من الطاقة حيث بلغ الإستهلاك لسنة 2013 ما يعادل 52 مليون طن م ن .

أولا: النفط الجزائري قبل الإستقلال

إن النفط في الجزائر موجود جيولوجيا منذ القدم وتمت ملاحظته على الطبيعة من قبل الفنيقيين، الرومان، العرب والأتراك، إلا أن بداية الإستغلال الصناعي للنفط في الجزائر كانت مع بداية القرن 20.

1-نشأة النفط الجزائري:

تعود نشأة محاولات التنقيب عن البترول في الجزائر إلى سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى بقليل حيث بدأ إكتشاف النفط منذ عام 1910 في حقول مسيلة وعين زفت ومجيلة عام 1922 ووادي غوتربن في عام 1949 بواسطة شركة ريبال وشركة كاريب²، وكذا في عام 1913 في الإقليم الغربي من منطقة غليزان من طرف الشركات الفرنسية التي ظلت تتبع أطماعها الإستغلالية، وتابعت بذلك أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى بكل من قسنطينة والعلمة وعين فكرون وسيدي عيش ولم تسفر هذه المحاولات عن أي إكتشاف³، وكذا حقل صغير في تليوانت في الشمال الغربي من الجزائر وقد بدأ إنتاجه عام 1914، إلا أن الكميات المنتجة ظلت ضئيلة خاصة وأن الأبحاث المنفذة غالبا ما تمت بوسائل تقنية ومالية غير كافية لأنها كانت مبادرات خاصة وفي عام 1956 تم إكتشاف النفط من قبل شركة "RAP" التي تملكها الحكومة الفرنسية، وقد جاء هذا الإكتشاف في ظل جهود فرنسية مضمنة لتقليل الإعتماد على مصادر النفط التي تسيطر عليها الشركات الانغلو-سكسونية، وزار ديغول الآبار الجزائرية، ولكن هذه الفترة شهدت حرب تحرير الجزائر التي بدأت عام 1954 وكان الشوار يعتبرون منابع النفط جزءا من الثروة الجزائرية في الوقت الذي كانت الحكومة الفرنسية تعتبرها جزءا من فرنسا⁴، وفي عام 1963

¹ انضمت الجزائر إلى أوليك عام 1969.

² د. عبد المقتدر عبد العزيز السيد، البترول وطرق استكشافه، مرجع سابق، ص 225..

³ د. زغيب شهرزاد، حلمي حليمة، القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الإقتصاد الجزائري، مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة، العدد التاسع، 04/27، الدنمارك، 2011، ص 49.

⁴ يوسف خليفة اليوسف، الإقتصاد السياسي للنفط رؤية عربية لتطورات، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2015، ص 147.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

تأسست الشركة الوطنية الجزائرية سونطراك والتي تحملت العبء الأكبر في إكتشاف العديد من الحقول النفطية في الجزائر ومن أهمها حاسي مسعود وحاسي الرمل وتينفزيوي وزوتي رورود¹

2-أهم محطات التطور التاريخي للنفط الجزائري:

ومن وجهة النظر التاريخية صنفت الأعمال التنقيبية عن إكتشاف النفط في الجزائر بالطريقة التالية²:

أ-أبحاث قديمة في منطقة الشلف خلال الفترة 1892-1915: تمتد المرتفعات الجبلية في الظهرة

بشكل مواز للساحل ولواد الشلف بين مصب هذا الأخير وخط طول " رأس كاب "تنس، والأعمال الأولى تمت في عين الزيت في عام 1874 ، كما تم التنقيب في المناطق المجاورة لعين الزيت بالقرب من الرشوحات الأخرى في المنطقة تتجاوز نادرا 500 متر إلا أن هذه الأعمال كان ينقصها الإهتمام ونقص التقنية، حيث كانت رشوحات عين الزيت الأولى التي جذبت أنظار المنقبين وهي من بين أولى تدفقات البترول في إفريقيا الشمالية، وفي عام 1875 شرع في القيام بالأبحاث الأولى من الحكومة العامة وقد إقتصرت الحفر في هذه الفترة على مناجم لرفع تدفق البترول وكان أحدها يعطي حوالي 700 لتر من البترول يوميا، في عام 1903 تم إنشاء إمتياز "عين الزيت" لصالح مؤسسة إنجليزية "Oran The concession limited"، التي قامت بعد ذلك بحفر حوالي 16 بئرا، إلا أن أبحاثها لم تصل إلى إكتشاف إلا بئر واحد الذي وصل عمقه إلى 416 متر حيث كان إنتاجه مطابقا لإنتاج عين الزيت، في عامي 1911 و 1912 قامت شركة بول بي (Paul Paix) والشركة الإفريقية

"Société africaine de Recherche et d'exploitation" للبحث وإستغلال المناجم بحفر بئرين دون إعطاء أي نتيجة، وفي عام 1913 دفع جديد من الأبحاث من طرف مجموعة بيرسن والتي بعد دراسات جيولوجية جديده حفرت من عام 1913 إلى عام 1923 تسع آبار عميقة جنوب النهر في عين الزيت، مازونة، (Bel acel) بلعسل، (Rabelais)، الهليل (L'hilil) إلا أن نتائجها كانت سلبية .

المنطقة الثانية التي لفتت إنتباه المنقبين هي " تليوانت" والتي كانت أكثر وفرة من منطقة الظهرة والشلف، ومن عام 1883 إلى عام 1902 تم حفر 08 آبار إلا أنها كانت قليلة التشجيع لهذا توقفت الأبحاث إلى غاية سنة 1910، وكان بئر عبد الرحيم ببعد حوالي 04 كيلومتر في جنوب تليوانت بعمق 902 متر قد أعطى بعض الآثار للبترول على عمق 570 متر، كما إستؤنفت الأبحاث في الورشة القديمة بالمسيلة أين تفجر البترول في سنة 1914 ب 197 متر ثم في ورشة مجيلة في عام 1918، وقد أدت نتائج كل الأعمال السابقة إلى إنشاء الشركة الجزائرية لبترول تليوانت التي حصلت في عام 1921 على إمتياز مجيلة³.

¹د.عبد المقتدر عبد العزيز السيد، البترول وطرق استكشافه، مرجع سابق، ص225.

² مليكة محمدي، دور البترول في تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية، في الفترة 1962-1973، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر 03، 2010-2011، ص38-39.

³ مليكة محمدي، دور البترول في تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية، في الفترة 1962-1973، مرجع سابق، ص40-41.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

ب- **أبحاث في الشرق الجزائري:** الأبحاث الوحيدة والمعروفة التي نفذت في الشرق الجزائري تمت في كل من سيدي عيسى سانت أرنو "العلمة" (Saint Arrand) وعين فكرون (Ain Fakroun) ببعض الأمتار من العمق إلا أنها لم تكن مشجعة.

ج- وفي سنة 1946 إكتشفت شركة بترول الصور الفرنسية حقل بترولي في وادي "قطري" ثم حقل "برقة" بالقرب من عين صالح عام 1952¹، وحينئذ بدأ الإستغلال البترولي وإزدادت معه أطماع الشركات الأجنبية وإندفعت الشركات سعياً وراء الحصول على إمتيازات للبحث والتنقيب، ولم ترفض طلباتهم إزاء ضريبة تدفع للحكومة الفرنسية (من هذه الشركات الشركة الوطنية للبحث والإستغلال بترول الجزائر "السينربال" وشركة أبحاث وإستغلال بترول الصحراء الكرايس وهما شركتان فرنسيتان منحت لهما 24 رخصة تغطي مساحة 327 ألف كيلومتر بالإضافة إلى شركات أمريكية وبريطانية وإيطالية)، وبالفعل نجحت هذه الشركات في سلسلة من الإكتشافات أهمها²:

ج-1- **حقل حاسي مسعود:** إكتشف هذا الحقل شركة البترول الفرنسية "الجزائر"، والشركة الأهلية للتنقيب عن بترول الجزائر وإستغلاله (ريبال) ويعتبر هذا الحقل أمل فرنسا، حيث أعلنت الحكومة الفرنسية بأنه لو أمكن نقل هذا البترول إلى ساحل البحر لتم الإستغناء عن بترول الشرق الأوسط وقد وضع برنامج إستغلال الحقل على بلوغ الإنتاج 15 مليون طن خلال خمس سنوات.

ج-2- **حقول عجيلة، تقنتورين، وزارزتين:** إكتشفتها شركة البحث عن البترول الصحراء وإستغلاله وهي تقع بالقرب من الحدود الليبية، ويعتبر البترول المكتشف في هذه الحقول من النوع الجيد حيث تنخفض نسبة الكبريت فيه، وقد وصف المسؤولون الفرنسيين هذا الحقل بأنه أحد الحقول السبعة الكبرى في العالم وتقول التقارير أنه قد تم حفر تسع آبار أمكن على ضوئها تحديد مساحة الحقل بحوالي 120 ميل مربع، ويتطلب إستغلال هذا الحقل حفر 60 بئراً بمتوسط إنتاج الواحدة 300-400 طناً يومياً كما قدر الإحتياطي الثابت بحوالي 150-200 مليون طن ويحتمل أن يصل الإحتياطي إلى ألف مليون طن.

ثانياً: النفط الجزائري بعد الإستقلال

عند إستقلال الجزائر سنة 1962 سيطرت فرنسا على حوالي ثلثي إنتاج النفط الجزائري لتمتلك لوحدها نسبة 99,71 % من حجم الإنتاج و 86,17 % للشركات الأجنبية ليبقى للجزائر نسبة بين 10 و 15 بالمائة من

¹ يسري محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول "دراسة تاريخية إقتصادية وسياسة مع الإشارة

للنماذج التشريعية البترولية العالمية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص 43

² نفس المرجع، ص 438-439.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

حجم الإنتاج¹، أمام هذا الوضع سعت الجزائر بكل الطرق للتخلص من إحتكار فرنسا للبترول والثروات الطبيعية الأخرى وفرض سيطرتها على البترول والغاز الطبيعي عن طريق قيامها بخطوة جد مهمة في صدور قرار التأميم الشامل للصناعة البترولية وتأميم منابع الغاز الطبيعي وصدور قانون بتاريخ 24 فيفري 1971 يمنح الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها "سوناطراك" دور المنفذ الرئيسي لجميع العمليات البترولية ورفع نسبة مشاركتها إلى 51 بالمائة على الأقل في عقود البحث والتنقيب عن البترول رغم محاولات فرنسا عرقلة الجزائر.

1-نشأة الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها " سوناطراك":

لم يكن إنتاج الجزائر للبترول يتجاوز 2,1 مليون طن عام 1956 ليرتفع إلى 2,38 مليون طن عام 1967 ليعود الفضل في ذلك إلى سياسة الدولة المسيرة لهذه الثروة عن طريق إنشائها لسوناطراك، وذلك يعود لسوء الفهم الذي طرأ بين الجزائر والشركات الأجنبية العاملة في الجزائر التي قررت (16 شركة من شركات البترول الأجنبية) في عام 1963 أن تنشئ خط أنابيب جديد ينقل البترول من حقول الصحراء (حوض الحمراء) إلى أرزيو الساحلية غربي مدينة وهران، وكان خطأ الأنابيب العاملان آنذاك (وهما خط سويغ، الواصل بين حوض الحمراء وميناء بجاية، وخط ترابسا الذي ينقل بترول حقلي عجلية وزرذاتين، ويمتد من عين أمناس إلى ميناء صخيرة على الساحل التونسي)²، فبادرت الجزائر إلى إتخاذ قرار جذري يهدف إلى القيام بنفسها وعلى مسؤوليتها بإنشاء خط الأنابيب هذا على أن تملكه ملكية تامة، وتتولى بنفسها إدارته وتشغيله، وكان هذا القرار نابع من نظرة أصلية للدور الذي يجب أن تلعبه المحروقات في التنمية الصناعية بشكل عام في البلد المنتج³، ومن أجل تنفيذ هذا القرار قررت الحكومة الجزائرية وفقا للمرسوم رقم 63/ 491 الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1963 في 193/12/31 إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات سونطراك، الذي حدد أهداف تسعى الجزائر ولتحقيقها من خلال إنشائها للشركة والتي تتمثل في⁴:

أ- القيام بالدراسات التمهيدية المتعمقة ببناء وسائل النقل البرية والبحرية للمحروقات ببناء وسائل النقل

ب - شراء وبيع المحروقات

ج-الحصول على التراخيص البترولية وتوقيع الإتفاقيات الانجاز كافة المشروعات المتعمقة بالبترول.

د -تنفيذ العمليات العقارية وغير العقارية المتعمقة بالشركة.

حدد في البداية رأس مال الشركة ب 40 مليون دينار جزائري لكن نظرا لتطور دور سوناطراك الذي إمتد ليشمل كافة العمليات البترولية من حيث تنقيب وتصنيع وتكرير للبترول ليصدر المرسوم رقم 66/2929 بتاريخ

¹ مخفي أمينة، " اثر تطور أنظمة إستغلال النفط على الصادرات: دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية"، رسالة قدمت لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة ورقلة الجزائر، ص 294.

² د.عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، دار الطليعة، بيروت، 1974، ص52.

³ حاج قويدر عبد الهادي، الإصلاحات الإقتصادية في قطاع المحروقات 1986-2009 دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص35-36.

⁴ د.زغيب شهرزاد، حلمي حليمة، القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الإقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص51-52.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

22 نوفمبر 1966 ويعدل من النظام الأساسي لشركة، ويتحول دورها من مجرد ناقل وبائع للمنتجات البترولية إلى دور المسؤول الكامل عن النشاط البترولي، في الإقليم الجزائري لتصبح تسميتها " الشركة الوطنية للتنقيب عن المحروقات وإنتاجها ونقلها وتحويلها وتسويقها"، ليتوسع نشاط الشركة ويمتد لصلاحيات إنشاء 17 شركة وطنية تتولى في مجملها تكرير وتوزيع المحروقات، صناعة البلاستيك، المطاط، خدمة الآبار، الهندسة النفطية، الحفر، الأشغال البترولية الكبرى، بالإضافة لإنشاء مؤسسات خارج الجزائر تمثلها في القطاع البترولي الأمر الذي دفعها لإصدار مرسوم بتاريخ 12 ديسمبر 1966 يقضي برفع ميزانية الشركة من 40 مليون دينار إلى 400 مليون دينار ليتضاعف بذلك دور سوناطراك لتبلغ نسبة سيطرتها 56 بالمائة عام 1971 و 82 بالمائة عام 1980 ليرتفع لحجم منتجاتها البترولية إلى 5,98 بالمائة عام 1981.

2- إتفاق جويلية 1965: لقد مثلت هذه الإتفاقية تعاون جزائري فرنسي وشملت على¹:

أ- رفع نسبة الضريبة من 50% إلى 53% وصلت خلال سنتي 1968 و 1969 إلى حوالي 45 % و 55% على الترتيب.

ب- التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر مع زيادة إستثمارات الشركات في عمليات التنقيب والبحث.

ج- إلغاء نسب الإستهلاك ووضع نظام جديد يتوافق مع ما هو معمول به في الدول المنتجة.

ح- رفع حصة الجزائر إلى النصف في شركة (S.N.RIBAL) الفرنسية، مع تعيين رئيس للشركة من الجزائر، إضافة إلى التنازل عن الحصة الخاصة بالشركة في معمل تكرير البترول بالجزائر بنسبة 10%.

د- سيطرة الجزائر على الغاز الطبيعي وتكون بذلك ملكية تامة لها.

هـ- إستحداث نظام المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية.

وقد ساهمت هذه الإتفاقية في تزايد دور شركة سوناطراك، حيث كان أول تنظيم للشركة على أساس المسؤوليات التي يتحملها الطرف الجزائري في إطار إتفاقية عام 1965.

وما تجدر الإشارة إليه أنه مع إفتقار شركة سوناطراك لوسائل الحفر والتنقيب تم تكليف شركات أجنبية بذلك، وهو ما تسبب في تأسيس مجموعة من الشركات المختلطة، كانت أولها شركة "ألفور" تمتلك فيها شركة سوناطراك 51% بينما بقيت 49% لشركة الجنوب الشرقي للتنقيب الأمريكية "sedco" و بنفس النسبة إمتلك سوناطراك جزء من شركات أخرى تأسست على أساس الشراكة منها: أليجو، أليسترا، أليف، ألكور... الخ.

3- ثورة التأميم: لقد مرت عملية التأميم في الجزائر بعدة مراحل أهمها:

أ- مرحلة أولى تضمنت ما يلي²:

¹ مرجع سابق، ص 55.

² د. زغيب شهرزاد، حليمي حليلة، مرجع سابق، ص 57-59.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

أ-1- من خلال شبكة البيع التابعة لشركة "بريتش بتروليوم"، فرضت رقابة على شركتين أمريكيتين للتوزيع والتكرير في سنة 1967.

أ-2- إبرام إتفاقية جيتي في 19 أكتوبر 1967، تولت من خلالها شركة سوناطراك دور المتعهد الرئيسي للأعمال وملكية الدولة للغاز الطبيعي.

أ-3- إصدار مجموعة من قرارات التأميم للشركات الأجنبية سنة 1970 .

أ-4- أعلنت الجزائر عن زيادة سعر البرميل من البترول إلى دولارين و 95 سنت بتاريخ 21-07-1970

ب-مرحلة ثانية: وهو قرار التأميم، وتم ذلك من خلال خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين الذي أصدر عدة قرارات نفذت ابتداء من يوم الأربعاء 24/02/1971 وكانت أهمها¹:

ب-1- ترفع المشاركة الجزائرية في كل الشركات النفطية الفرنسية إلى 51% من أجل التحكم الفعلي فيها.

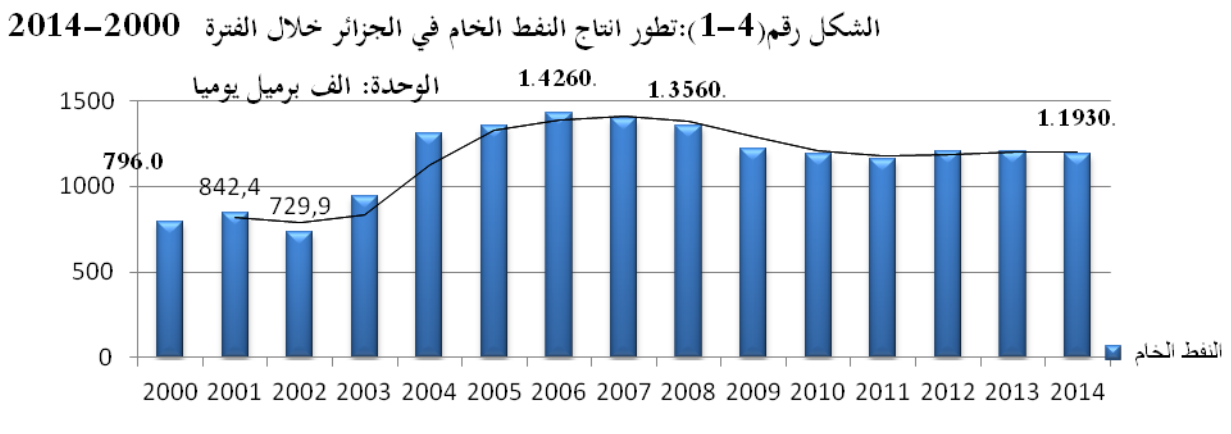
ب-2- تؤمم حقول الغاز الطبيعي ويؤمم النقل البري أي كل الأنابيب البترولية.

ثالثا-تطور إنتاج، إحتياط وإستهلاك النفط والغاز في الجزائر

تشكل المحروقات العمود الفقري للإقتصاد الجزائري، سواء عن طريق صادراتها وما تمثله من ثقل في هيكل الناتج الخام للجزائر أو عن طريق الإستهلاك الداخلي الذي مافتئ يتضاعف من سنة إلى أخرى، منافسا في الوقت ذاته قيمة ما يتم تصديره، تبعا لهذه المكانة توالي الدولة أهمية قصوى لقطع الطاقة والمحروقات خاصة محاولة تطويره سواء في جانب الإحتياطيات أو في جانب الإنتاج، ويتطور الإحتياطي المؤكد عن طريق عمليات الاستكشاف التي تجريها مختلف الشركات العاملة بالقطاع، كما يتطور الإنتاج بواسطة الشركات العاملة وحجم استثماراتها.

1-تطور إنتاج النفط الخام والغاز في الجزائر

أ-تطور إنتاج النفط الخام في الجزائر



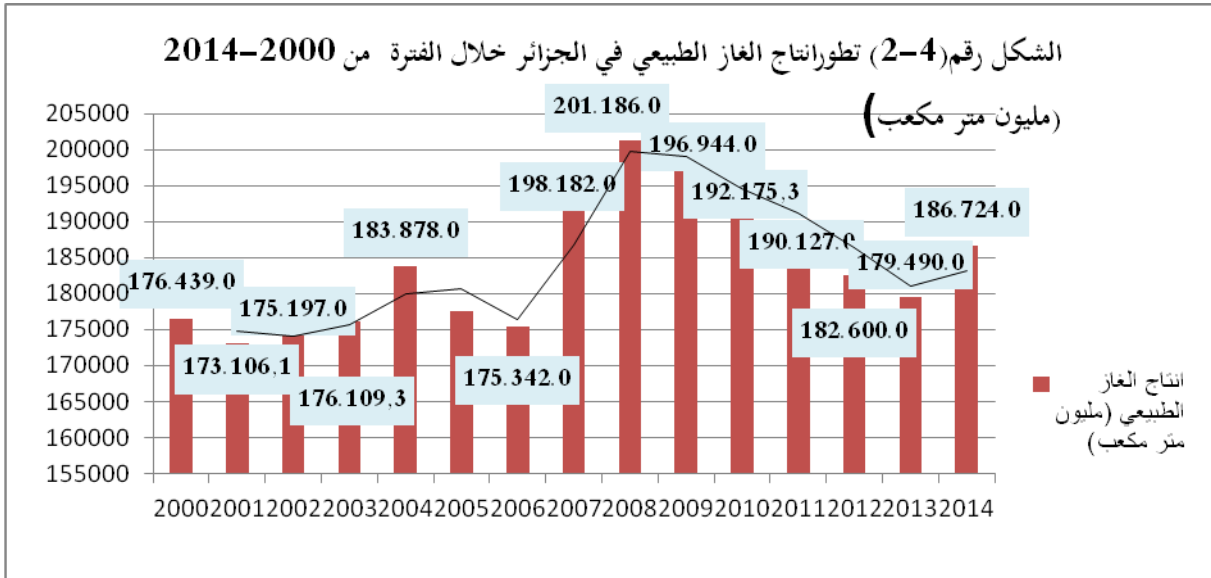
المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (4-1).

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

من الأعمدة البيانية يتضح لنا من خلال عرض كمية إنتاج النفط في الجزائر في السنوات الأولى ونلاحظ انخفاض في الإنتاج نتيجة الأحداث الواقعة في سبتمبر 2001 والتي انعكست سلباً على سوق النفط ثم عاد الإنتاج إلى الإرتفاع نتيجة حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، بينما عاود الإنخفاض بعد سنة 2006 نتيجة تعديل بنود قانون 07/05 وهذا لإعادة النظر في حصة الطرف الوطني وكذا الشريك الأجنبي، وهذا أدى إلى تراجع جهد الشركات لأنه يقلل من حصتها كما توعدت عدة شركات بالانسحاب مثل "اناداركو" الأمريكية وعلى العموم عرف متوسط الإنتاج اليومي من النفط الخام للجزائر من سنة 2000 إلى 2014 تذبذباً في الإنتاج متراوحاً من 796.0 ألف برميل يومياً عام 2000 إلى 1.426.0 ألف برميل يومياً عام 2006 كأقصى قيمة بمعدل زيادة قدر ب 55.82 %، وبعدها تراجع إلى 1.221.0 ألف برميل يومياً عام 2008¹، وذلك نتيجة الأزمة المالية العالمية التي بدأت تظهر بوادرها في نفس العام والتي كان لها آثار طويلة الأجل على الإقتصاد الجزائري كونه إقتصاد مغلق ويعود هذا التراجع حسب المختصين والخبراء إلى ضعف التكنولوجيا المستعملة في الإنتاج إضافة إلى غلاء التكنولوجيا وعدم رسكلة الجزائر لقطاع المحروقات منذ مدة، وتعتبر حصة الجزائر من الإنتاج العالمي ضعيفة جداً²، وبعدها إنخفض إنتاج النفط إلى 1.193.0 ألف برميل يومياً سنة 2014 وذلك بسبب إنخفاض أسعار البترول والطفرة النفطية الأخيرة التي أصابت الإقتصاد العالمي .

ب- تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق (4-2).

¹ انظر الملحق رقم (1-4)

² زرار العياشي، مداحي محمد، أثر تطورات قطاع الطاقة على التنمية الإقتصادية في الجزائر في ظل البدائل التنموية الممكنة لقطاع المحروقات، مجلة الطاقة الشمسية والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 01، سكيكدة، 2015، ص 20.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

من خلال تحليل معطيات الشكل رقم (04-02): نلاحظ تذبذباً في الإنتاج السنوي للغاز الطبيعي من 176.439.0 مليون متر مكعب/سنة سنة 2000 ليرتفع إلى حدود 183.878.0 مليار م³ سنة 2004 لينخفض بعدها إلى 175.342.0 مليون م³/سنة عام 2006، ليعاود الإرتفاع إلى أقصى حدوده والمقدر ب 201.186.0 مليون م³/سنة عام 2008 ليعاود الإنخفاض بسبب الأوضاع الإقتصاد العالمي التي إنعكست على الجزائر ليصل الإنتاج من الغاز الطبيعي إلى 186.724.0 مليون م³/سنة في عام 2014.

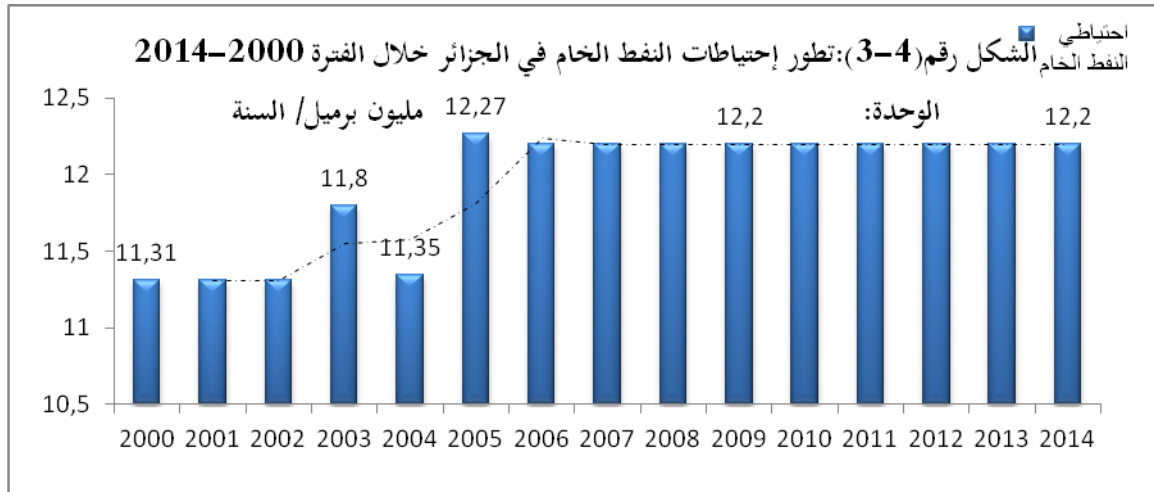
ونستنتج في الأخير أنه شهدت هذه الفترة قسمين :

من عام 2000-2008 والتي عرفت تزايد كبير في إنتاج النفط والغاز، وهذا راجع إلى التغير في نظام إستغلال النفط خاصة والمحروقات عامة، عمل هذا التغير على مواكبة قطاع المحروقات الجزائري للعمولة، حيث تجسد في إنتهاج نوع جديد من العقود تحكمها شروط المناقصة والتي تهدف لإستقطاب التطورات التكنولوجية المتعلقة بمراحل نشاط الصناعة النفطية عامة ومرحلة المنبع خاصة من خلال القانون 07/05 والمعدل بالأمر 1/06، وتليها المرحلة الثانية من عام 2008-2014 والتي عرفت إنخفاض في إنتاج النفط و الغاز وذلك راجع إلى تبعات الأزمة المالية.

2-تطور إحتياطيات النفط الخام والغاز الطبيعي في الجزائر

أ-تطور إحتياطيات النفط الخام في الجزائر خلال الفترة من 2000-2014.

تلعب الإحتياطيات المؤكدة دوراً مهماً من حيث كونها تعتبر ضامناً لإستمرار الإنتاج وتدفق الإمدادات، وفي بلد كالجزائر تعتبر هذه الإحتياطيات بمثابة الإئتمان المقدم للإقتصاد حيث تتخذ السياسات الإقتصادية، بناءً على معطيات المحروقات من الإحتياطي والإنتاج وكذا سعر البترول، وقد عرفت الإحتياطيات المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي تطوراً متذبذباً من عام 2000 إلى عام 2014، بين الإرتفاع مرة والإنخفاض مرة أخرى، والشكل التالي يبين هذا التطور:

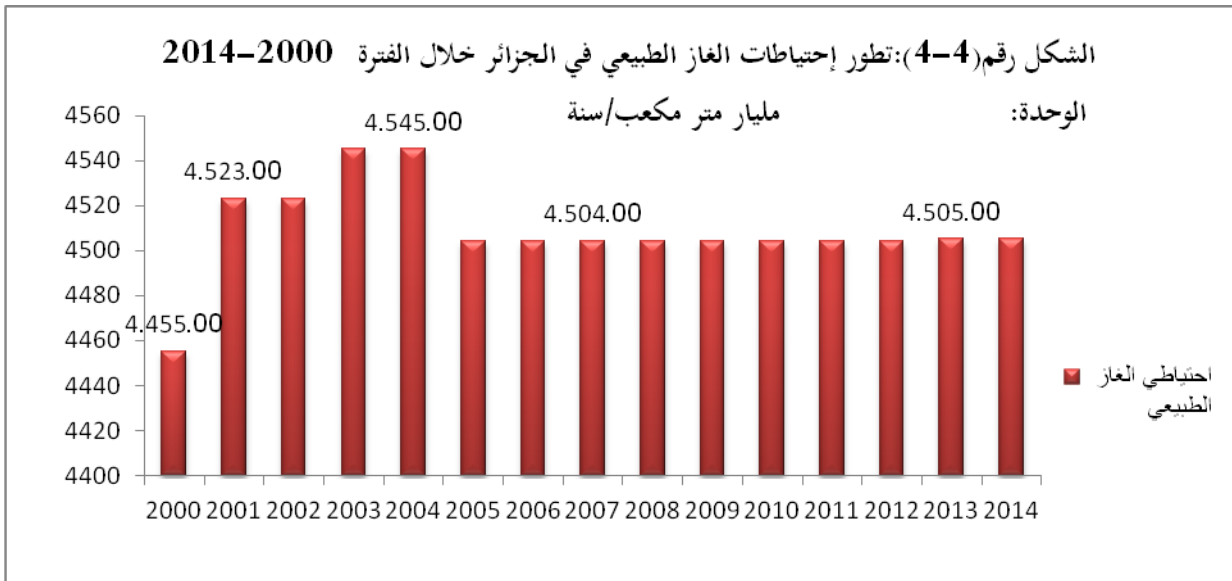


الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (4-3).

من خلال تحليل إحصائيات الشكل السابق نلاحظ تقريبا ثباتا في إحتياطيات النفط الخام في الجزائر في حدود 12.27¹ مليون برميل ويرجع هذا لأن الجزائر لا تستعمل الإحتياط في عملية الإنتاج. أما متوسط الإحتياطي الإجمالي لمنظمة الأوبك فقدر ب 904.225 وعليه يمكن القول أن إحتياطي الجزائر من النفط الخام ضعيف مقارنة بالسعودية المقدر بمتوسط 264.211 وهي تحتل المرتبة الأولى².

ب- تطور إحتياطيات الغاز الطبيعي في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (4-4).

من خلال تحليل معطيات الشكل السابق نلاحظ إرتفاعا في تطور الإحتياطي من الغاز الطبيعي في الجزائر من 4.455 مليار متر مكعب إلى 4.545 مليار م³ من سنة 2000 إلى 2004 والتي تعتبر أكبر قيمة وصل إليها الإحتياطي من الغاز الطبيعي ليعاود الإنخفاض إلى 4.505 سنة 2014.

ج- إستهلاك الطاقة في الجزائر

تتنوع معطيات الإستهلاك الوطني من غاز طبيعي إلى منتجات بترولية، كهرباء، غاز البترول المميع، المنتجات الصلبة وكذا منتجات أخرى، ويغلب عموما على الإستهلاك في الإقتصاد الوطني حسب نوعية الطاقة الغاز الطبيعي، المنتجات البترولية فالكهرباء، وهو ما يظهر بوضوح في الجدول رقم (04-01)،

¹ انظر الملحق رقم (4-3)

² زرار العياشي، مداحي محمد، أثر تطورات قطاع الطاقة على التنمية الإقتصادية في الجزائر في ظل البدائل التنموية الممكنة لقطاع المحروقات، مرجع سابق، ص 21.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

حيث نلاحظ من ذات الجدول أن الغاز الطبيعي هو المصدر الأكبر للطاقة المستهلكة في الجزائر حيث تراوحت الكمية المستهلكة منه ما بين 12176 "ktep" سنة 2004 وبلغ أقصاها سنة 2012 بكمية قدرها ktep17658 وتأتي في المرتبة الثانية المنتجات البترولية من حيث إستهلاك الطاقة ماعدا سنتي 2005 و2006 حيث إحتلت الكهرباء المركز الثاني وقد تراوح إستهلاك المنتجات البترولية ما بين 9261 "ktep" (كيلو واط) سنة 2004 و"ktep15134" سنة 2012، وفي المرتبة الثالثة نجد إستهلاك الكهرباء (بإستثناء 2005 و2006 حيث إحتلت المرتبة الثانية)، وقد تراوحت القيمة المستهلكة بين 8867 "ktep" سنة 2003 و14491 "ktep" سنة 2012، وقد عرف إستهلاك الطاقة الكهربائية منحا تصاعديا من سنة لأخرى، وهوما يعكس أهميتها كمصدر للطاقة في الجزائر، أما في المرتبة الرابعة فنجد غاز البترول المميع "GPL" كمصدر للطاقة يوفر في حدود 2000 "ktep" سنويا، متبوعا بالبترول الخام والمكثفات والتي تعد مصدرا مهما للطاقة في وحدات التكرير وتفقد كطاقة مهدرة أساسا، فيما لا تزال المنتجات الصلبة تمثل قسما أقل كمصدر للطاقة في الجزائر حيث لم تتعدى 750 "ktep" كأكبر كمية مستهلكة لتعرف تراجعاً كبيراً في سنتي 2011 و2012 ب 69 "ktep" و 63 "ktep" على التوالي.

الجدول رقم(04-01): تطور الإستهلاك الوطني حسب نوع الطاقة في الجزائر خلال فترة (2003-2012)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المنتجات الصلبة	427	444	494	750	688	426	308	368	69	63
البترول الخام والمكثفات	967	1020	990	693	587	711	703	793	764	704
المنتجات البترولية	9365	9261	9552	9931	11038	11438	13397	13325	13570	15134
الغاز الطبيعي	13103	12176	14006	13677	14360	14183	14663	14462	15714	17658
غاز البترول المميع	2189	2293	2132	1970	1968	1957	2365	2329	2196	2320
الكهرباء	8867	9255	9745	10300	10497	11145	11541	12203	13175	14491
أنواع أخرى	239	154	208	140	255	133	381	343	427	496
المجموع	35156	34603	36263	37460	39393	39994	43350	43823	45915	50866

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم

وفي الأخير لا بد من معرفة أن ظرف النفط الجديد يجعل الجزائر أمام خيارات صعبة بالنسبة لإستهلاك الطاقة ودعم أسعار الطاقة وقد إنحارت أسعار النفط بنحو 50 % في السداسي الثاني من سنة 2014 بينما إرتفعت قيمة الدولار بالنسبة لليورو ولقد أثر هذا الإنخفاض على الإقتصاد الوطني إبتداء من الفصل الرابع من سنة 2014، وإستمر خلال النصف الأول من عام 2015.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

وحسب الدراسات الإستشرافية لمنظمة البلدان المصدرة للبترول فإنه من المتوقع أن يبلغ المعدل السنوي لسعر البترول الخام الجزائري 58 دولار للبرميل الواحد، مما يمثل إنخفاضاً بنسبة 50 % مقارنة لمتوسط الأسعار لسنة 2014 التي بلغت أكثر من 110 دولار¹.

المطلب الثاني : تاريخ وإمكانيات النفط في ليبيا

يمثل الإقتصاد الليبي نمطاً مثالياً لإقتصاد نامي ومفتوح يعتمد اعتماد شبه كلي على عائدات النفط بفضله التدفقات الرأسمالية الهائلة التي تحققت جراء تصدير النفط خصوصاً بعد إرتفاع أسعاره أوائل وأواخر السبعينيات، حقق الإقتصاد الليبي على إثرها معدلات نمو عالية وتزايد في الناتج المحلي، الإدخار، الإستثمار ونصيب الفرد الناتج المحل الإجمالي لم يتم تحقيقها في العالم بإستثناء بعض الدول النفطية الخليجية خصوصاً خلال الفترات التي شهدت إرتفاعاً حاداً في أسعار النفط.

أولاً: الإقتصاد الليبي قبل إكتشاف النفط

لقد كان الإقتصاد الليبي قبل إكتشاف النفط إقتصاداً يتسم بالعجز والإنحيار بأسمى مظاهره وذلك لما كانت تعانيه البلاد من تخلف إقتصادي، والمتمثلة في معوقات جغرافية، إقتصادية، سياسية، إجتماعية و تكنولوجية ، فقد كانت المعونات والمساعدات الخارجية الممول الرئيسي لخطط، كون أن ليبيا² لم يكن لديها سوى المركز الجغرافي الإستراتيجي الذي إستغلته الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة لمصالحها العسكرية فكان المقابل أن أبقت ليبيا على القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية في ليبيا للحصول على أموال لتخفيف أعباء الميزانية، وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات.

كما إقتصرت النشاط الإقتصادي على الزراعة البدائية والرعي والصيد فكانت الزراعة الدعامة الأساسية للإقتصاد الليبي (النبات الصحراوي المعروف بالحلفاء، والذي كان له قيمة تجارية عالية، حيث إعتمدت عليه لفترة طويلة (صناعة الورق في بريطانيا، وكان يعد من أهم الصادرات الليبية).

أما عن الصناعة فقد إستمرت عاجزة عن التوسع الكبير وذلك بسبب المشاكل الهيكلية للإقتصاد الليبي من حيث صغر السوق، وعدم توفر العمالة الماهرة، والمواد الأولية، والوقود لذلك بقيت الصناعة صغيرة مركزة على المواد الغذائية، والمشروبات، والتبغ، والنسيج التقليدي، ودباغة الجلود، وتعليب السردين³.

و من ثم يمكن إجمال أهم خصائص الإقتصاد الليبي في⁴:

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الإقتصادي والسنوي، 2013، ص31.

² انضمت إلى الأوبك عام 1962.

³ يوسف أبو الفضل محمد مصطفى، التجارة الخارجية للجمهورية العربية الليبية (دراسة في الجغرافيا الإقتصادية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة

الماجستير في الجغرافيا، مصر، 2007، ص4-5.

⁴ عبد الرحمن علي محفوظ، الإقتصاد الليبي، مجلة العلوم السياسية، العدد 04، قالة، الجزائر، 2012، ص4، 3.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

1- ينفرد الإقتصاد الليبي بصغر حجم السوق المحلي المرتبط بضالة حجم السكان وعدم كفاءة عنصر العمل كيميا وفنيا وتدني مرونة القطاع الإنتاجي (الزراعة والصناعة) ناهيك عن عدم الاستقرار وعدم كفاءة السياسات الإقتصادية وخاصة التنمية منها.

2- قدر دخل الفرد في مدينة طرابلس عام 1952 بحوالي 42 دولار سنويا، ولذا وصف الإقتصاد الليبي في ذلك الوقت بإقتصاد العجز وإنخفاض مستوى الإدخار والدخل وبالتالي الإستثمار والإنتاج، وإستمرار الإعتماد على المساعدات الأجنبية والمعونات التي تقدمها الهيئات والمنظومات الدولية وتحديد الأهم المتحدة كمصدر أساسي للدخل إذ تشير البيانات المتاحة إلى أن المعونات ظلت حتى عام 1959 تشكل نسبة عالية من الدخل القومي ونظرا لإنعدام مرونة الجهاز الإنتاجي صار الإعتماد واضحا على الواردات للإيفاء بالمتطلبات الأساسية للسكان وهو ما عمل مع عدم وجود صادرات كافية إلى إستفحال العجز بالميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات الأمر الذي ازداد من الإعتماد على المنح والقروض الأجنبية.

ثانيا: الإقتصاد الليبي بعد إكتشاف النفط

أدت الظروف القاسية التي مر بها الإقتصاد الليبي في الأربعينات والخمسينات، بالإضافة إلى جفاف عامي 1948-1949 إلى تأخر إستخراج النفط في ليبيا حتى عام 1959، وأدى ذلك التأخر في الإكتشاف إلى خروج ليبيا من نطاق الإستغلال الجائر لثرواتها النفطية من قبل الإستعمار في الثلاثينات والأربعينات، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت شركة "أسوفي" البحث والتنقيب عن النفط في ليبيا، وإستطاعت هذه الشركة إكتشاف بئر "زلطن"، والذي تدفق فيه البترول عام 1959 وبمعدل 17.500 برميل/يوم وتوالت بعد ذلك الإكتشافات، ويمثل عام 1961 مرحلة جديدة دخلها النفط الليبي، والتي تمثلت في مرحلة التصدير، والدخول في مجال تجارة النفط الدولية حيث تم تصدير أول شحنة بترولية من ليبيا من ميناء "البريقة" في 12-9-1961¹.

1- نشأة النفط والمراحل التاريخية لإستغلاله

كانت ليبيا مستعمرة إيطالية حين بدأ المستعمر بإجراء بعض عمليات التنقيب عام 1914، والتي أسفرت عن تواجد الغاز في سيدي المصري، وقامت ليبيا منذ عام 1953 بنشاط إستكشافي كبير ذلك بمساعدة شركات أجنبية منها "أسوستاندر" و"مويل أوليل" و"جلسنبرج" و"أميرادا" و"اراثون" و"تكساكوكونتينتال" و"نيلسون بينكرهنت"، ومن أهم الحقول المكتشفة هي حقل الدفة والنافورة وناصر والبيضا وآخرون²، لذلك قد تكون ليبيا هي أهم دولة نفطية في المغرب العربي من حيث حجم مخزونها ونوعية نفطها وقربها من الدول الأوروبية، ففي منتصف الخمسينيات عندما أشارت بعض الدراسات الجيولوجية إلى إمكانية وجود النفط بكميات تجارية في ليبيا،

¹ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصاءات التجارة الخارجية، طرابلس، ليبيا، 2001، ص 35.

² د. عبد المقتدر عبد العزيز السيد، البترول وطرق استكشافه، مرجع سابق، ص 227.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

أصدرت حكومة الملك " إدريس السنوسي " قانون عام 1955، الذي يسمح بالتنقيب عن النفط في ظل إمتيازات قليلة أعطيت لعدد من شركات النفط المستقلة تجنبا لهيمنة الأخوات السبع التي حصلت في بقية الدول العربية، علما أن عائدات الحكومة الليبية من نفطها كان مرتبطا بالسعر الفعلي الذي يباع به النفط، وليس بالسعر المعلن مما جعل من الإنتاج الليبي مربحا للشركات، ولا شك أن إختيار الشركات المستقلة وربط عائد الحكومة بالسعر الفعلي حقق هدف الحكومة الليبية الذي لخصه وزير النفط الليبي السابق بالقول: "لقد كنا نرغب في إكتشاف النفط وبسرعة"¹.

أ- إستغلال النفط قبل سنة 1980:

ومن ثم نستطيع القول أن ليبيا بدأت بفتح أراضيها للإستكشاف عام 1955 عندما صدر قانون البترول وتم تكوين "لجنة خاصة للبترول" مهمتها الإشراف على منح تراخيص الإستكشاف لشركات النفط العالمية، وقد منحت اللجنة 137 إمتيازاً لإثنتين وأربعين شركة عالمية خلال الفترة 1955-1968، وفي أواخر عام 1968 كانت عمليات الإكتشافات قد نشطت في 118 ترخيصاً تغطي مساحة 586 ألف كيلومتر مربع أي حوالي ثلث مساحة اليابسة في ليبيا، وقد إكتشف النفط بكميات تجارية عام 1959 وبدأت ليبيا بتصديره لأول مرة عام 1961، وأنشأت عام 1963 وزارة للبترول للإشراف على جميع مرافق الصناعة النفطية .

في عام 1968 تم حل لجنة البترول وجرى تأسيس المؤسسة الليبية العامة للبترول التي كلفت بالتعامل مع الشركات الأجنبية العاملة في جميع الأنشطة البترولية، في البلاد من إستكشاف وحفر وإنتاج وتكرير وتصدير وتسويق، وبعد عام 1969 عكفت الحكومة² على وضع إستراتيجية جديدة تهدف إلى تغيير أسس العمليات النفطية، وقامت بتأميم بعض الشركات الأجنبية وإحلال إتفاقيات المشاركة بدل إتفاقيات الإمتياز القديمة، وألغى النظام الجديد المؤسسة الليبية العامة للبترول عام 1970 وإستحدث عوضا عنها المؤسسة الوطنية للنفط التي أعطيت صلاحيات أوسع من سابقتها وأصبحت مسؤولة عن تحديد معدل الإنتاج النفطي في البلاد، وكانت أولى الخطوات التي إتخذتها المؤسسة عام 1971 رفع الأسعار الرسمية للتصدير وزيادة معدلات الضرائب التي تدفعها الشركات الأجنبية، ونتيجة لذلك فقد باشرت السلطات الليبية عامي 1972-1973 بتغيري عقود الإمتياز إلى إتفاقيات للشراكة بحيث صارت حصة المؤسسة الوطنية لا تقل عن 51 % في جميع تراخيص الإستكشاف، وقد قبلت العديد من الشركات بالوضع الجديد مثل "BP" و"Eni"، و"Petroleum Occidental"، ومجموعة "Oasis" التي تتكون من (Amerada Hess Conoco، وMarathon) وعملا بذلك، وقعت شركة "Eni" الإيطالية عام 1972 على إتفاقيتي مشاركة مع المؤسسة الوطنية بحيث تكون حصة كل منهما 50% ووقعت شركة Occidental " إتفاقيتها الأولى عام 1973 بحيث تكون حصتها 49% وحصة المؤسسة 51% كما وقعت

¹ يوسف خليفة اليوسف، الإقتصاد السياسي للنفط رؤية عربية لتطورات، مرجع سابق، ص 147-148

² شهد عام 1969 انقلابا عسكريا أطاح بالملكية عرف باسم الفاتح من سبتمبر

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

مجموعة Oasis " في نفس السنة على ثمانية تراخيص بحصة 51 % بينما تم تأمين حصة Shell Dutch " Royal التي كانت شريكا في المجموعة، فأصبحت حصة المؤسسة الوطنية 2.59 % بالمقابل رفضت شركات أخرى تلك الشروط، مثل " Shell Dutch Royal " و Exxon، و Mobil، و Texaco، و California of Oil Standard، وأدى رفضها هذا إلى إصدار الحكومة الليبية قرارا بتأمين حصص هذه الشركات ونقل ملكيتها إلى المؤسسة الوطنية للنفط في سبتمبر عام 1973، بعد الانتهاء من عمليات التغير السابقة، بدأت الحكومة في عام 1974 بتحويل إتفاقيات الشراكة إلى إتفاقيات مشاركة في الاستكشاف والإنتاج " EPSA "، وكانت أولها مع شركة " Occidental " عام 1974 التي منحت ترخيصا مساحته 48684 كيلومترا مربع في حوض سرت. ثم تبعتها Aquitaine Elf، و Agip، و Indian Oil Corporation، و Total، و Mobil، و Exxon، و Braspetro¹.

ب- إستغلال النفط بعد سنة 1980:²

وفي بداية عام 1980 وضعت ليبيا أسسا جديدة لإتفاقيات المشاركة في الإنتاج الجديدة بحيث تختلف بالنسبة لميزات التراخيص وإحتمالاتها النفطية، وأصبحت نسب المشاركة بموجب هذه المعايير كما يلي:

-15.85 % للتراخيص ذات الاحتمالات الممتازة.

-19.81 % للتراخيص ذات الاحتمالات المتوسطة.

-25.75 % للتراخيص ذات الاحتمالات الأضعف.

وبموجب هذه المعايير، فإن حصة الشركة من الإنتاج لا تتضمن الضريبة وضريبة الملكية، وقد غطت التراخيص الجديدة التي منحت لشركات من ألمانيا وبعض دول أوروبا الشرقية والولايات المتحدة الأمريكية خمسة مناطق، هي: حوض الكفرة، جنوب شرق البلاد، حوضا مرزق وغدامس غرب البلاد، حوض الجبل الأخضر شرق البلاد، و حوض خليج "سرت" البحري وهو امتداد حلوض "سرت على اليابسة"، حوض "سبارطة البحري". في عام 1986 شهدت الصناعة البترول الليبية تطورا آخر، حيث انسحبت الشركات الأمريكية تنفيذا للعقوبات الإقتصادية الأمريكية والتي طلبت من جميع الشركات الأمريكية العاملة في ليبيا التخلي عن أعمالها هناك، وأعطت الحكومة الليبية تلك الشركات مهلة ثلاثة سنوات لإستئناف أعمالها أو بيع ممتلكاتها، بعد انسحاب الشركات الأمريكية قامت الحكومة الليبية بإعادة هيكلة الشركات العاملة حيث غيرت مثلا تسمية شركة نفط "Oasis" إلى شركة نفط الواحة وحلت شركة "زويتينة" محل شركة "Occidental"، وأصبحت هذه الشركات فروعا للمؤسسة الوطنية للنفط، بينما بقيت ممتلكات الشركات الأمريكية فيها مجمدة.

¹ تركي الحمشي، تطور المصادر الهيدروكربونية في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي جويلية العدد 21، الكويت، 2012، ص 167.

² نفس المرجع، ص 168.

الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

بعد عام 1988 ورغبة من ليبيا في جذب الإستثمارات فقد قامت بمراجعة بنود الإتفاقيات السابقة، وقدمت بعض الشروط المشجعة والتي منها :

- إستعادة تكاليف الإستكشاف من الإنتاج..
- تقاسم كل من المؤسسة الوطنية والشركة المتعاقدة تكاليف التطوير بالتساوي .
- تقسيم الإنتاج بنسب تدريجية حسب معدلات الإنتاج .
- إعفاء حصة الشركة المتعاقدة من الضرائب وضريبة الملكية على الإنتاج .

كما حدث تعديل أيضاً في عقود الاستكشاف، وقد أعلن في نهاية عام 2007 أن شركة "Occidental"، وشريكها "AG OMV"، سوف تتابع عمليات الإستكشاف وإعادة التطوير في حوض سرت، بعد أن وقعت المؤسسة الليبية للنفط عقداً مع هذه الشركة لمتابعة نشاطاتها في ليبيا لمدة ثلاثين عام أخرى، على أمل أن تؤدي خطط الإكتشاف والتطوير لمضاعفة الإنتاج من حقول الشركة في سرت من 100 ألف ب/ي إلى 300 ألف ب/يوم خلال خمس سنوات، وفي بداية النصف الثاني من عام 2008 تم الإعلان على أن كل من شركات Total SA، OMV AG، وReposol-YPF SA.

ثالثاً: تطور إحتياط وإنتاج النفط والغاز في ليبيا

يعتبر النفط والغاز المصدرين الرئيسيين للطاقة في ليبيا نظراً لعدم وجود مصادر طاقة تقليدية أخرى كالفحم والمسايط المالية، بسبب موقع ليبيا الجغرافي وجفاف مناخها، وقد أصبح واضحاً من الإكتشافات الثابتة على اليابسة وفي المناطق المغمورة¹ أن ليبيا بأكملها تشكل إقليماً نفطياً بأحواضه الرسوبية الممتدة على اليابسة وفي المناطق المغمورة.

1- تطور إحتياطيات النفط الخام والغاز الطبيعي في ليبيا

تتوزع الإحتياطيات المؤكدة على عدد كبير من الحقول العملاقة، مثل حقل أمل الذي إكتشف عام 1963، وحقل "جال" والذي إكتشف عام 1961 ويزيد إحتياطي كل منهما عن 4 مليار برميل، بينما تحتوي ثلاثة حقول معروفة على إحتياطي يتراوح بين 0.5 - 1 مليار برميل ومنها حقل "الفيل" الذي إكتشف عام 1997، ويحتوي حوض شرت على 80 - 85 % من هذه الإحتياطيات، بينما يوجد 3 % منها في حوض مرزق، و3 % في حوض "غدامس"، و5 % في المغمورة².

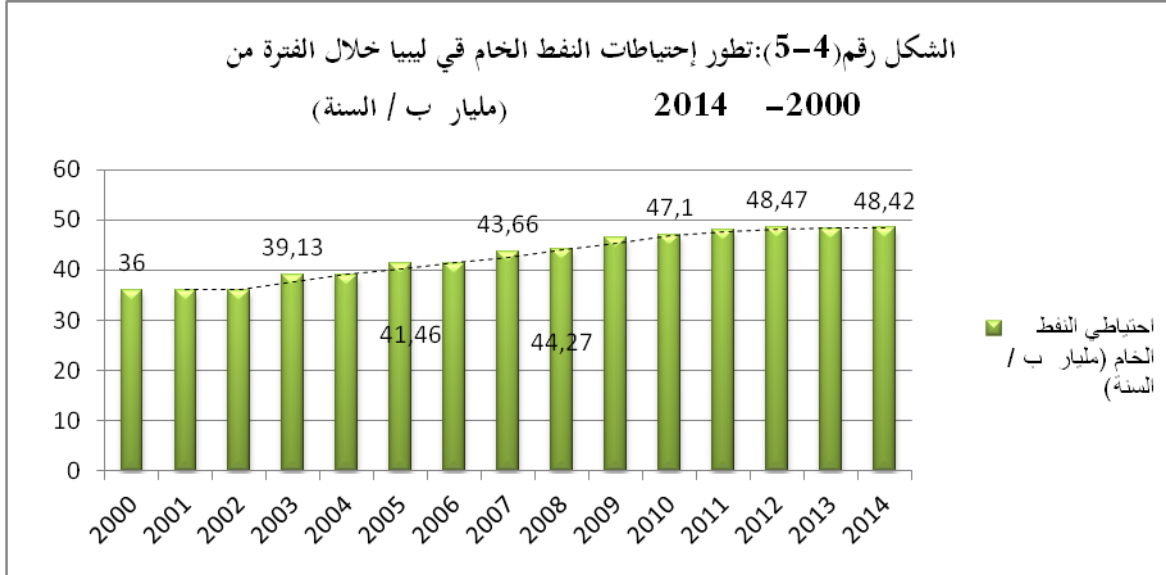
أ- تطور إحتياطيات النفط الخام في ليبيا.

¹ حوض سرت، وحوض الكفرة، حوض مرزق، حوض غدامس، حوض البطنان، ومسطح برقة وحوض صبراتة البحري.

² تركي الحمشي، تطور المصادر الهيدروكربونية في الدول العربية، مرجع سابق، ص 173.

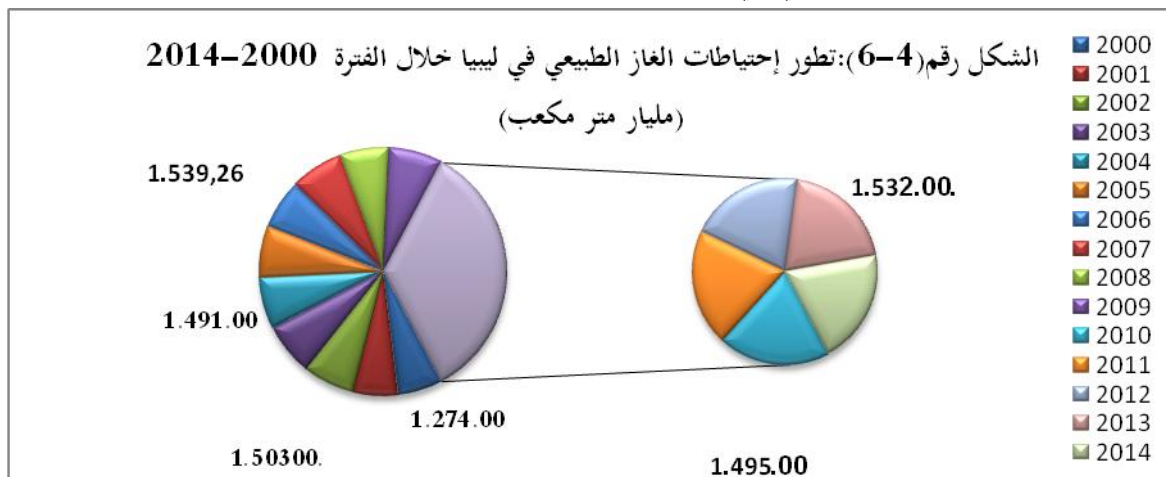
الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

تطور الإحتياطي النفطي في ليبيا بشكل ملحوظ من 36.00 مليار ب/سنة عام 2000 إلى 48.42 مليار برميل في سنة 2014 بزيادة تقدر ب 34.5% تخللتها جملة من الإرتفاعات والإخفاضات حيث وصل الإحتياطي النفطي في سنة 2003 39.13 مليار ب/سنة وواصل الإرتفاع إلى حدود 48 تقريبا بين 2011 إلى غاية 2014.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (4-3)

ب-تطور إحتياطات الغاز الطبيعي في ليبيا



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (4-3)

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

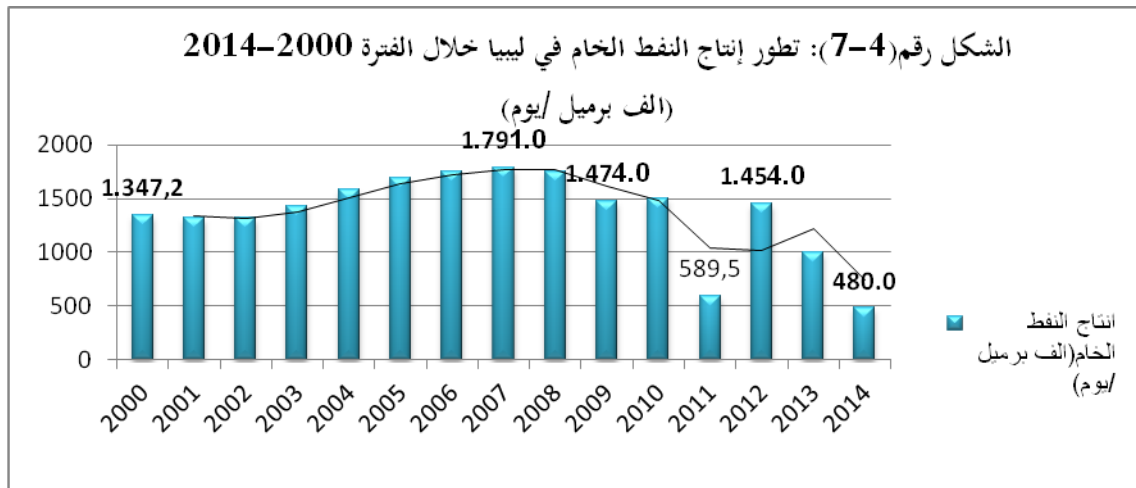
عرف إحتياطي الغاز الطبيعي في ليبيا إرتفاعا من 1.274.00 مليار م³ من سنة 2000 إلى 1.503.00 مليار م³ سنة 2002 ليعرف تناقصا سنة 2003 بوصله إلى 1.491.00 مليار م³ وعرف بعدها إرتفاعا إلى أقصى حدوده بمقدار 1.539.26 مليار م³ في سنة 2007 ليتناقص إلى 1.405.15 مليار م³ سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية وبعدها وصل إلى حدود 1.532.00 مليار م³ سنة 2014¹.

2-تطور إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي في ليبيا .

أ-تطور إنتاج النفط الخام في ليبيا

يعد إنتاج النفط في ليبيا عصب الحياة الإقتصادية والاجتماعية، فكان وما زال إنتاج النفط دعامة خطط التنمية على مر العصور في ليبيا، فالنفط هو الممول الرئيسي لهذه الخطط، وأي خلل كان يحدث في إنتاج أو أسعار النفط أو صادراته كان يؤثر بالتأكيد على سير هذه الخطط التنموية، فبناء على عائدات الإنتاج النفطي تحدد جوانب الخطط الإقتصادية أو البرامج الإقتصادية والميزانية التسييرية.

والشكل البياني التالي يبين تطورات التي عرفها إنتاج النفط الخام في ليبيا خلال الفترة من 2000-2014.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم(4-1).

قدر معدل إنتاج النفط الخام في ليبيا 1.3747.2 ألف ب/ي في سنة 2000 والذي عرف تزايدا إلى حدوده القصوي والمقدرة ب 1.791.00 ألف ب/ي سنة 2007، ومن الملاحظ كذلك تغير معدل إنتاج النفط اليومي في ليبيا بين عامي 2007 و 2010، حيث يبدو واضحا أن معدل الإنتاج تراجع بين عامي 2007 و 2010 من 1.791.00 ألف ب/ي إلى 1.495.0 ألف ب/ي وربما كان السبب الرئيسي وراء ذلك هو تخفيض

¹ انظر الملحق رقم(4-3).

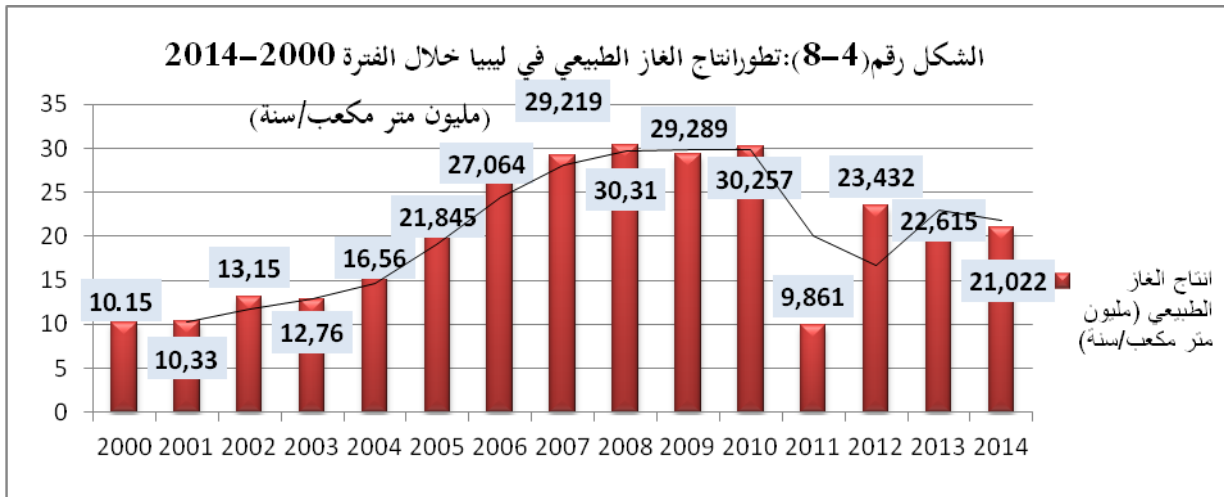
الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

حصص الإنتاج الذي أقرته منظمة الأوبك، وقد وصل معدل الإنتاج اليومي من الحقول التي تديرها المؤسسة الوطنية إلى ما يتراوح بين 700 - 750 ألف ب/ي يف عام 2009¹.

أما في عام 2011 ونتيجة للأحداث الأمنية التي شهدتها ليبيا، فقد ذكرت عدة مصادر أن إنتاج النفط توقف تقريباً في معظم أنحاء البلاد، وقد أكد الرئيس التنفيذي لشركة "Total" في شهر مارس 2011 أن معدل إنتاج النفط في ليبيا قد انخفض بأكثر من 589.5 ألف ب/ي، وكانت الشركة قد أوقفت عمليات الإنتاج من ناحيتها من حقلي "الجرف" و"المبروك"، كما أشار الرئيس التنفيذي لشركة "Eni" في نفس الوقت إلى أن شركته خفضت إنتاجها بمعدل الثلثين نزولاً من 280 ألف ب/ي إلى أقل من 90 ألف ب/ي².

ب- تطور إنتاج الغاز الطبيعي في ليبيا



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (4-2)

وفيما يخص إنتاج الغاز الطبيعي، فيبدو من الشكل رقم (4-8) أنه تزايد من 10.15 مليون م³، سنة 2000 حتى عام 2008 حيث وصل حجم الإنتاج إلى أكثر من 30.31 مليون متر مكعب (أعلى مستوياته)، ثم عاد للتناقص سنة 2011 ليصل إلى 9.861 مليون م³، ومن الممكن أن ذلك التناقص يرتبط بمعدل إنتاج النفط، خاصة وأن 45 % من إحتياطي الغاز الليبي هو على شكل غاز مرافق، ليعود الإرتفاع سنة 2012 إلى حدود

¹ انظر الملحق رقم (4-1)

² تركي الحمشي، تطور المصادر الهيدروكربونية في الدول العربية، مرجع سابق، ص 175.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

23.432 مليون م³ وينخفض إبتداء من عام 2013 من 22.615 مليون م³ إلى 21.022 مليار م³ سنة 2014¹ بسبب الأوضاع الإقتصادية العالمية وأختيار أسعار النفط .

بالنسبة لتسعير الغاز الطبيعي للإستعمال المحلي في المنشآت الصناعية فإنه يوجد سعر موحد لجميع مستهلكيه على مسار خط الغاز الساحلي (البريقة، مصراته، الخمس، طرابلس)².

المطلب الثالث: تاريخ وإمكانات النفط في الإمارات

أحدث إكتشاف البترول في الإمارات العربية المتحدة تحولاً جذرياً في بنيتها الإقتصادية والاجتماعي، وذلك عن طريق نقل المجتمع من بدائي بسيط إلى مجتمع اخذ في النمو

أولاً: الإقتصاد الإماراتي قبل إكتشاف النفط

تميز البنيان الإقتصادي للإمارات العربية المتحدة قبل إكتشاف البترول بجملة من الصفات³:

1- يتصف البنيان الإقتصادي القديم للإمارات العربية المتحدة بأنه بسيط وبدائي ومتخلف شأنه في ذلك شأن البنيان الإقتصادي للعديد من البلدان الأخرى المتخلفة، وإرتبط الإقتصاد الوطني للإمارات العربية قبل إكتشاف البترول فيها بصناعة اللؤلؤ التي إزدهرت في فترات إمتدت من القرن الثامن عشر إلى النصف الأول من القرن العشرين، حيث كانت صناعة اللؤلؤ تشكل في الإمارات العربية، (في مرحلة ما قبل النفط) الركيزة الأولى للإقتصاد القومي والمصدر الأول للدخل القومي، ومن الصعب تحديد بداية صناعة اللؤلؤ في الإمارات العربية فهي قديمة قدم هذه الإمارات ومع ذلك يمكن القول أن هذه الصناعة قد بدأت تأخذ أهميتها مع بداية قيام قبائل " بني ياس" وقبل أن تستقر في الشواطئ في جزيرة أبوظبي ومدينة دبي، وبعد أن إستقرت قبائل "بني ياس" في جزيرة أبوظبي سنة 1869، إتجهت بصورة أكبر إلى البحر بحثاً عن اللؤلؤ، وقد لعبت إمارتا أبوظبي ودبي الدور الأول في صناعة اللؤلؤ في مرحلة ما قبل البترول في حين أن الإمارات الأخرى كان لها دور ثانوي في هذه الصناعة.

2- كان شعب الإمارات العربية المتحدة عبارة عن مجموعة من القبائل تسكن في الواحات الخصبة وفي بعض الجزر ولم يوجد فيها مجتمع مركب يرتبط بعلاقات ثابتة، بل كان ما يسمى بإقتصاد القبيلة أو القرية (إقتصاد

¹ انظر الملحق رقم (4-2)

² الورقة القطرية ليبيا، الفصل الثالث "أسعار الطاقة في السوق المحلية"، في مؤتمر الطاقة العربي العاشر، في 21-23 ديسمبر 2014، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص24

³ بتصرف من الباحثة بالإعتماد على: مانع سعيد العتيبة، البترول وإقتصاديات الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، الأردن، 1977، ص36-131.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

رعوي)، فسكان الواحات كانوا يمتنون الزراعة وخاصة زراعة النخيل، بينما سكان الشاطئ والجزر فقد إمتنوا صيد السمك وبعد ذلك صيد اللؤلؤ، وقد كان سكان القرى والأرياف يتبادلون مع سكان الجزر والشواطئ منتجاتهم، وكان هذا التبادل في معظمه عن طريق المقايضة في حين كان هناك إستعمال لبعض أنواع النقود الأجنبية على نطاق ضيق وخاصة المسكوكات الذهبية والفضية.

3-وبالإضافة إلى التخلف الذي إتصف به إقتصاد الإمارات، فقد إتصف أيضا بالازدواجية، حيث جمع بين إنتاج بعض المحاصيل العينية، بغرض الإستهلاك المنزلي أوالمقايضة المحلية وبين إنتاج بعض المحاصيل النقدية بغرض التصدير إلى الخارج، ففي عصر صناعة اللؤلؤ الذي كان يعتبر سلعة نقدية، تنتج بغرض التصدير، في حين كانت المنتجات الزراعية في ذلك الوقت تنتج لغرض الإستهلاك المحلي، وعندما إزدهرت صناعة اللؤلؤ، سبق اللؤلؤ القطاعات الأخرى التي تعمل من أجل سد حاجات السوق المحلي وأصبح المحصول النقدي الوحيد الذي إرتكز عليه الإقتصاد الوطني لفترة من الزمن، مما برر إعتباره القطاع الرئيسي في هذا الإقتصاد، وقد كان طبيعيا مع هذا الوضع أن يتأثر إقتصاد الإمارات، بالأوضاع الإقتصادية العالمية وأن يصبح نتيجة لذلك عرضة لتقلبات كبيرة خارجية، وهذا ما حدث عندما تدهورت صناعة اللؤلؤ إبتداء من الحرب العالمية الثانية، ونتيجة للظروف الدولية وخاصة إكتشاف البترول في منطقة الخليج العربي وقيام دول جديدة في المنطقة وإكتشاف طريقة زراعة اللؤلؤ الصناعي في اليابان نتيجة للظروف الدولية مما أدى إلى تدهور شبه كامل للإقتصاد الوطني كله.

ثانيا: الإقتصاد الإماراتي بعد إكتشاف النفط

إستقر مصدر الثروة البترولية في الإمارات حيث كانت هذه الأرض قبل السنين مغمورة بمياه البحر الدافئة الضحلة، وفي هذه البيئة عاشت نباتات وحيوانات بحرية دقيقة لا حصر لها، وماتت وهبطت إلى قاع البحر، لتكتنفها طبقات متراكمة من الطين الجيري، وفي هذه الطبقات المترسبة، وفي ظل ضغوط ودرجات حرارة هائلة، قامت الطبيعة بعلاج كيميائي للبيئة، وحولت هذه المادة العضوية إلى هيدروكربونات، وما أن تشكل البترول الخام حتى أخذ يتسرب إلى الصخور المسامية، ليتجمع في " محابس " أسفل صخور غير منفذة، وتقع المكامن الأساسية الحاملة للبترول في أراضي أبوظبي، في قيعان تكوينات ثمامة، التي تشكل طبقات متتابعة من الحجر الجيري المنفذ وغير المنفذ، يقدر عمرها بما يتراوح بين 110 ملايين و135 مليون سنة " العصر الطباشيري الأدنى " وتوجد هذه الطبقات على عمق يتفاوت بين 7500 و10000 قدم¹.

¹ تقرير عن النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة ، على الموقع الإلكتروني :

1- المراحل التاريخية لإستغلال النفط الإماراتي: بدأت عمليات الإستكشاف في الثلاثينات حيث أسست شركة تطوير الإمارات¹ البترولية وكانت فرعاً من شركة نفط العراق في ذلك الحين وقامت الشركة بعدد من المسوحات الجيولوجية أدت إلى إكتشاف العديد من الحقول النفطية في جميع الإمارات ومن أهمها في أبوظبي "حقل باب" و"حقل" بوحص" و"عصب" و"ساحل" و"شاة" و"أم الشيف" و"زاكرم" و"أبوالبكوش" و"مبرز" و"البندق" وفي دبي حقل "فاتح" وفي الشارقة "حقل مبارك" و"سجعة"².

ففي الإمارات العربية تم التوقيع على أول إتفاقية للبترول في جانفي سنة 1936، بين حاكم إمارة أبوظبي وشركة تطوير بترول الساحل المتهدان³، حيث حصلت هذه الشركة على إمتياز للتنقيب عن البترول في جميع مناطق إمارة أبوظبي البرية والبحرية، وبعد هذه الإتفاقية وقع حاكم دبي والإمارات الأخرى مع هذه الشركة على إتفاقيات مماثلة وبذلك حصلت هذه الشركة على إمتياز غطى الإمارات العربية المتحدة كلها، ثم قامت الحرب العالمية الثانية فتوقفت أنشطة شركات البترول في الإمارات العربية المتحدة لتعود ثانية بعد هذه الحرب للقيام بأعمال الاستكشاف، وبعد أن قامت شركة تطوير الساحل المتهدان بعمليات الاستكشاف الأولى بعد الحرب العالمية الثانية تخلت عن إمتيازاتها في إمارتي دبي والشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القيوين والفجيرة كما تخلت عن المناطق البحرية من إمارة أبوظبي محتفظة بالمناطق البرية منها حيث ركزت نشاطها فيها وقد منح حكام الإمارات فيما بعد إمتيازات للتنقيب عن البترول في إماراتهم لشركات عديدة، أهمها الإمتياز الذي منحه إمارة أبوظبي سنة 1954 في مناطقها البحرية (لشركة مناطق أبوظبي البحرية) والإمتياز الذي منحه إمارة دبي سنة 1963 لشركة بترول دبي في المناطق البحرية للإمارات، والإمتياز الذي منحه إمارة الشارقة سنة 1971 لشركة الهلال، وقد إكتشف البترول بكميات تجارية لأول مرة في إمارة أبوظبي في سنة 1958، ثم إمارة دبي في سنة 1966 وفي إمارة الشارقة في سنة 1972⁴.

أ- إتفاقيات البترول :

¹تشكلت هذه الدولة سنة 1986 من سبع إمارات هي: أبوظبي ودبي والشارقة وأم القيوين ورأس الخيمة وعجمان والفجيرة.

²د.عبد المقتدر عبد العزيز السيد، البترول وطرق استكشافه، مرجع سابق، ص220.

³كانت الإمارات العربية يطلق عليها قبل حصولها على الإستقلال سنة 1971 عدة أسماء من بينها الإمارات المتصالحة والحميات البريطانية وإمارات الساحل المتهدان لان هذه الإمارات وقعت فيما بينها إتفاقية هدنة تم بموجبها منع الاقتتال والخلافات التي كانت قائمة بين الإمارات المختلفة.

⁴د.مانع سعيد العتيبة، البترول وإقتصاديات الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص132-133.

الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

تختلف إتفاقيات البترول في الإمارات العربية المتحدة الواحدة عن الأخرى، من حيث طبيعتها ومضمونها شأنها في ذلك شأن الإتفاقيات التي عقدة في بقية بلدان الشرق الأوسط وذلك تبعاً للتطورات الإقتصادية والسياسية التي حدثت في هذه المنطقة لذلك نجد¹:

أ-1- إتفاقيات البترول القديمة: وهي التي وقعت في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، وهي إتفاقيات غطت منطقة الشرق الأوسط بأكملها ولها صفات متميزة وتتشابه فيما بينها وإن اختلفت الأقطار التي عقدتها، لقد تقاسمت الأخوات السبع مناطق الإمتياز في الشرق الأوسط بعد أن اتفقت فيما بينها على عقد الكارتل العالمي المعروف والذي تعهدت بموجبه بأن تتقاسم مناطق الإمتياز والأسواق وألا تدخل في منافسات فيما بينها.

أ-2- إتفاقيات البترول الجديدة: وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عادت شركات البترول للعمل في الإمارات العربية المتحدة، كما أنها نشطت بصورة أكبر في الأقطار المجاورة التي إكتشف فيها البترول، إلا أن الإتفاقيات الجديدة التي منحت في عهد الإستقلال الوطني جاءت لتعبر عن مصالح الأقطار المصدرة للبترول لتقضي على صفة الإكراه والإحتكار الذي مارسته شركات البترول الكبرى ردحا من الزمن مفسحة المجال أمام دخول شركات البترول المستقلة والتي تنافست فيما بينها من أجل العمل في المناطق عن طريق التقدم بشروط أفضل وأكثر ملائمة لروح العصر الحديث

ب- حقول النفط والغاز في الإمارات العربية المتحدة

تعتبر دولة الإمارات من الدول الغنية بالنفط والغاز الطبيعي؛ نظراً للعدد الكبير من حقول النفط والغاز التي تم إكتشافها على أرضها، وتتركز غالبية هذه الحقول في أراضي إمارة أبوظبي التي تمتلك طبقاً للتقديرات الأولية ما يقارب 250 حقلاً نفطياً وبئر غاز، ومن أهم الحقول النفطية بها²:

حقل زاكوم العلوي، حقل أم الدلخ (وتم إكتشاف النفط فيه للمرة الأولى عام 1969م) ، حقل سطح 1975م، وقد بدأ الإنتاج الفعلي فيه عام 1987، حقل زكم السفلي 1963، حقل أم الشيف 1958، جزيرة داس، عصب، ساحل، شاه، حقل باب، مجمع أصول بوحصا، صير أبونعير، حقل فتح 1966 ، حقل الجلييلة، حقل راشد: تم إكتشافه عام 1973، جنوب غرب فتح: تم إكتشافه عام 1970، حقل فلاح: تم إكتشافه عام 1972.

¹ نفس المرجع، ص 139-142.

² تقرير معلومات النفط بالخليج 2014 ، على الموقع الإلكتروني :

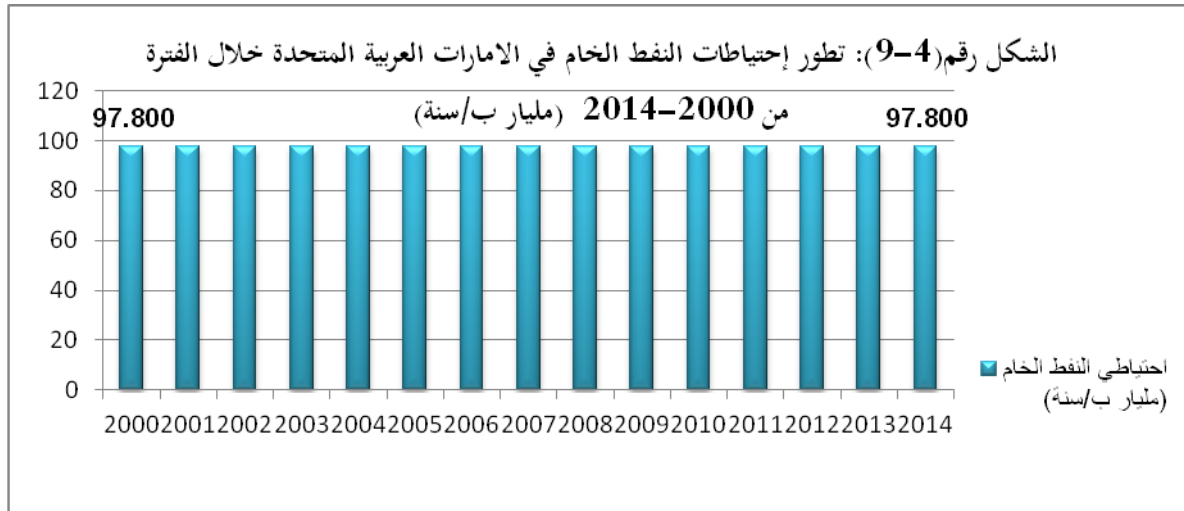
الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

ثالثاً: تطور إحتياط وإنتاج النفط والغاز في الإمارات

تحتل الطاقة مكانة مهمة في سياسة واستراتيجيات الدولة على المستويين المحلي والدولي، وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة لاعبا محوريا في في الإقتصاد الهيدروكربوني، العالمي وذلك منذ بدأت عمليات استخراج النفط والغاز في دولة الإمارات العربية المتحدة في منتصف القرن الماضي، وقد شكل قطاع الطاقة التقليدية في دولة الإمارات العربية المتحدة العمود الفقري للإقتصاد حيث يتم إستغلال الإنتاج والإحتياطي من النفط الخام والغاز الطبيعي والمنتجات المكررة، في تمويل العديد من مشروعات التنمية الإقتصادية والاجتماعية، سواء في قطاع البترول أو في باقي القطاعات الإقتصادية.

أ-تطور إحتياطيات النفط والغاز للإمارات العربية المتحدة

أ-1- تطور إحتياطيات النفط الخام للإمارات العربية المتحدة: يتبين من الشكل الموالي أن إحتياطي النفط الخام للإمارات العربية المتحدة ثابت خلال السنوات من 2000 إلى غاية 2014 والمقدر ب 97.800 مليار ب/سنة والملاحظ أن هذا الإحتياطي لم يتأثر بالأوضاع الإقتصادية العالمية سواء بأحداث 11 سبتمبر 2001، أو الأزمة المالية العالمية 2008، والأزمة الأخيرة التي أصابت قطاع النفط بالإختيار الكلي لأسعار النفط في 2014.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (4-3).

أ-2- تطور إحتياطيات الغاز الطبيعي للإمارات العربية المتحدة :

وكذلك نفس الشيء بالنسبة لإحتياطي الغاز الطبيعي فهو تقريبا ثابت لأن تغيراته طفيفة وكانت كالتالي : إنتقل إحتياطي الغاز الطبيعي للإمارات العربية المتحدة من 6.003.00 مليار م³/سنة عام 2000 إلى 6.060.00 مليار م³/سنة من عام 2001-2005، ليصبح 6.072.00 مليار م³/سنة عام 2007، ومن ثم بلغ

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

هذا الإحتياطي مستوى ثابت طيلة السنوات الأخيرة من عام 2008-2014 والمقدر ب 6.091.00 مليار م³/سنة¹.

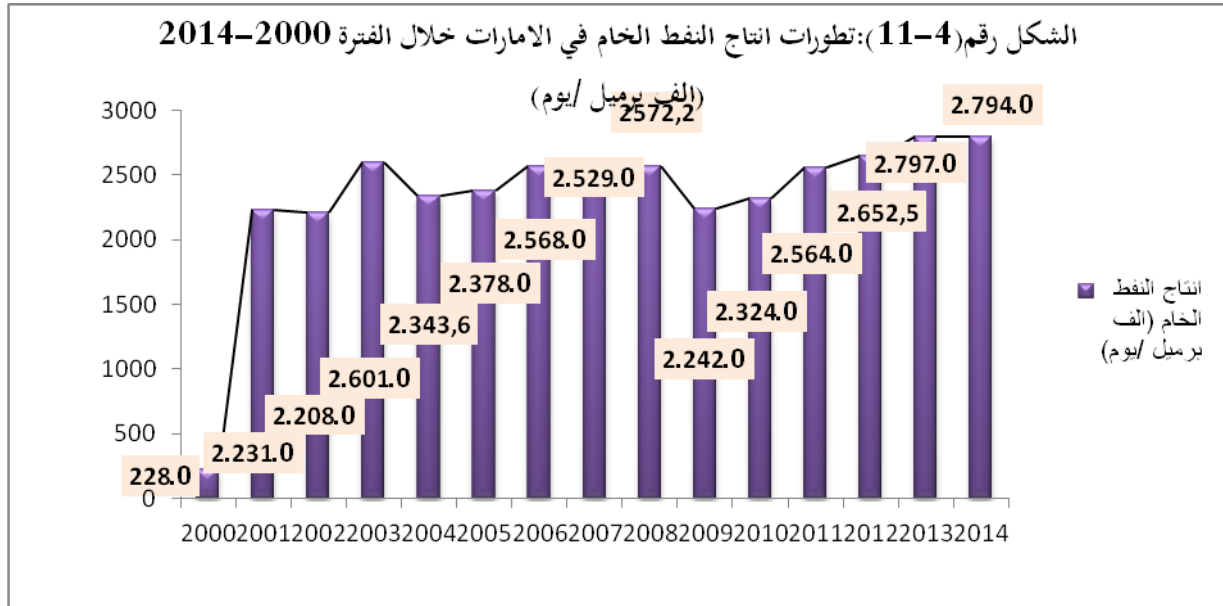


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (4-4)

ب- تطور إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي للإمارات العربية المتحدة

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة إحدى الدول الرئيسية المنتجة للنفط والغاز في منطقة الخليج وعلى المستوى العالمي، وتلعب دوراً مهماً في تحقيق الإستقرار في أسواق النفط العالمي من خلال دورها الإيجابي المتوازن في منظمة الدول المصدرة للبترول

ب-1- تطور إنتاج النفط الخام:



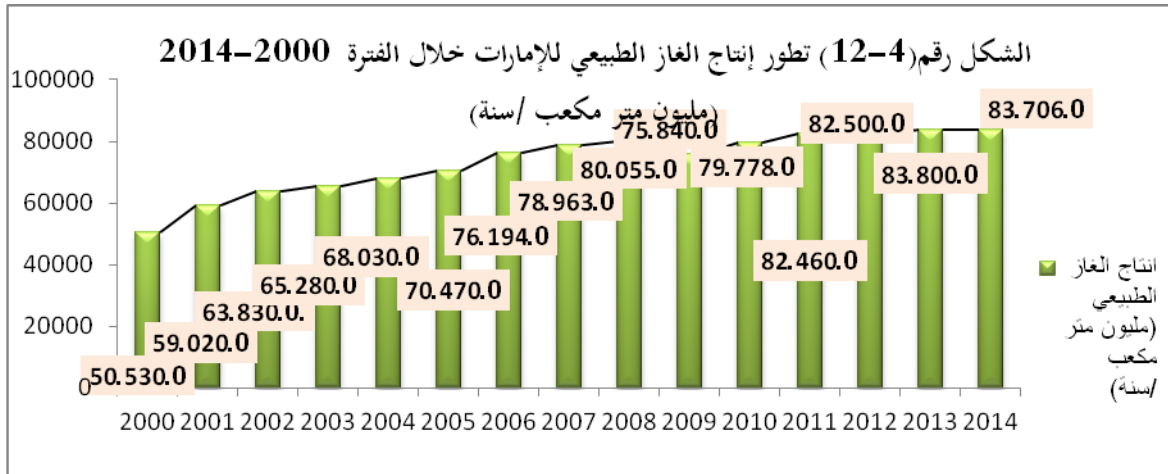
¹ انظر الملحق رقم (4-4)

الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (4-1)

والملاحظ من الشكل أن إنتاج النفط عرف إرتفاعا من 228.0 ألف ب/ي سنة 2000 إلى 2572.2 ألف ب/ي سنة 2008 أي بنسبة زيادة تفوق 100%، وذلك راجع الى التطورات الاقتصادية للبلاد ليعاود الانخفاض الى حدود 2242.0 سنة 2009 نتيجة التاثر بتبعات الازمة المالية بمقدار نقصان قدر 330.2 الف ب/ي اي ماوافق -14.72% ، إلا أنه سرعان ماتم عودة الإنتاج إلى طبيعته فقد بلغ 2794.0 الف ب/ي سنة 2014.

ب-2- تطور إنتاج الغاز الطبيعي :



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (4-2)

عرف إنتاج الغاز الطبع عي في الإمارات العربية المتحدة تذبذبا إلا أنه على العموم نستطيع القول أنه أخذ شكل دالة متزايدة من من 50.530.0 مليون متر مكعب/سنة سنة 2000 إلى 83.706.0 مليون متر مكعب/سنة بنسبة زيادة وصلت إلى 65.65%.

المطلب الرابع: تاريخ وإمكانيات النفط في السعودية

تدرج الإقتصاد السعودي في نموه في عدد من مراحل التطور الإقتصادي مثله مثل أي إقتصاد، من خلال التخطيط الجيد الذي مكن الإقتصاد السعودي من النهوض والاستمرار في النمو والتقدم بالرغم من الظروف الإقتصادية القاسية التي مرت على العالم أجمع .

أولا: البنيان الإقتصادي للسعودية العربية قبل البترول

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

البنیان الاقتصادي للسعودية يرتكز على¹:

التوجهات الأساس للتنمية التي تغير محور الإهتمام لكل خطة تنمية، لذلك فمن الجديد بالذكر بأن الإقتصاد السعودي حتى قبل إكتشاف النفط في حقبة الثلاثينات تمحور حول الحجيج إلى مكة في المنطقة الغربية والفلاحة الهامشية في مناطق محدودة في جنوب أواسط المملكة وحول رصيد اللؤلؤ في سواحل المنطقة الشرقية²، بالإضافة إلى أن الإقتصاد السعودي قبل مرحلة إكتشاف النفط كان الإقتصاد المغلق ويقوم على الجهود الشخصي غير المنظم، غايته تأمين متطلبات الحياة اليومية بمحدها الأدنى، والإنتاج كان يستهلك بأكمله مع عدم الإدخار³، أما سكان القرى والأرياف فقد كانوا يعملون بالزراعة والتجارة بشكلها البدائي البسيط، وعمل سكان المدن الكبيرة مثل: مكة المكرمة، المدينة المنورة، جدة، الرياض، بالتجارة ومزاولة الصناعات البسيطة التي لم تتجاوز مرحلة الإنتاج اليدوي وهو ما يمكن وصفه بالإقتصاد المغلق القائم على نشاط غير منظم ومستمر، وأن هدفه تأمين الحياة اليومية بالحد الأدنى ودرجة الكفاف، وكان مورد الحجاج والمعتمرين هو المصدر الرئيس لدخل البلاد، وهو المحرك الرئيس لعجلة الإقتصاد كما ذكرنا سابقا، بالرغم أنه لم يكن يدر أكثر من مائة ألف جنيه سنويا، وهو عرضة للإخفاض مما يترتب عليه إنخفاض الدخل في المستقبل من سنة لأخرى، بل أنه تأثر كثيرا بإنخفاض عدد الحجاج نتيجة لموجة الكساد العالمية آنذاك حتى أنه عند إعلان قيام المملكة عام 1351م لم يزد عدد الحجاج على أربعين ألف حاج، مما ترتب على ذلك نقص ملموس في عدد حجاج ذلك العام الأمر الذي انعكس على سعر العملة السعودية فهبطت قيمتها الأمر الذي ترتب عليه النقص في الموارد، وقد كانت المؤشرات الإقتصادية قبل إكتشاف البترول بكميات تجارية في المملكة تدل على أن البلاد كانت إحدى أفقر بلدان العالم إقتصاديا إذ أن دخل الفرد كان أقل من مثيله في عدد من الدول النامية.

ثانيا: نشأة البترول في السعودية

يعود بدأ عمليات التنقيب عن البترول في المملكة إلى عام 1933 بواسطة شركة "ستاندرد اويل" الأمريكية وتم حفر أول بئر في قبة حقل "الدام" عام 1935، وكانت النتيجة سلبية وفي عام 1938، تم تعميق نفس البئر حيث عثر على كميات كبيرة من النفط ومنذ هذا التاريخ بدأت الإكتشافات وتهافت الشركات الأجنبية على النيل بمناطق إمتياز للبحث والتنقيب عن النفط، حيث يعمل الآن العديد من الشركات الأجنبية في السعودية،

¹ د. عبد الله بن محمد الرزين، التجربة السعودية الحديثة في مجال تنمية الإستثمار، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، بسكرة، سبتمبر 2005، ص2.

² تقرير البنك السعودي الأمريكي، الإقتصاد السعودي في عام 2002، ص01.

³ حسين علي الشرع، التطور الإقتصادي في المملكة العربية السعودية ومستقبل التنمية، دار العلوم، الرياض، 1993 ص 12-13.

ومن أهم حقول البترول بالمملكة حقل "الدمام" و"أبو حدرية" و"أبقيق" و"القطيف" و"الغوار" و"الفاضلي" و"السفانية" و"الخرسانية" و"خريص" و"المنيفة" و"أبو سعة" و"البري" و"الظلوف" و"المرجان" و"الحرملية"¹.

1- المراحل التاريخية لاستغلال النفط السعودي

ويمكن اعتبار أن إكتشاف البترول بدأ منذ 29 ماي 1933²، عند توقيع إتفاقية الإمتياز للتنقيب عن النفط مع شركة "ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا" (سوكال) في البحرين، وأعقب التوقيع توافد الجيولوجيون الأوئل في 23 سبتمبر 1933 رحالهم والنزول عند (قرية) الجبيل الساحلية التي تبعد نحو 105 كيلومترات شمال مدينة الدمام، وفي 30 أبريل 1935 تقرر بدء العمل في حفر بئر الدمام رقم (1) وبعد سبعة أشهر أنتجت البئر دفعة قوية من الغاز وذلك حينما وصل عمق الحفر إلى قرابة سبعمائة متر ولكن أجبر عطل في المعدات طاقم الحفر على إيقاف تدفق البئر وتم سده بالإسمنت، وكانت بئر الدمام رقم (2) أفضل حالاً، وقد بدأ العمل في حفرها في الوقت الذي أغلقت فيه البئر الأولى أي في 8 فيفري 1936، الأمر الذي شجع على حفر آبار الدمام 3 و4 و5 و6، دون إنتظار التأكد من أن الإنتاج سيكون بكميات تجارية أو التعرف على حجم الحقل المكتشف. ثم صدر قرار في شهر يوليو بإعداد بئر الدمام رقم (7) لتكون بئر اختبار عميقة إلا أن كل الآبار عرفت مجموعة من المشاكل، وأول شحنة من الزيت الخام تصدرها المملكة على متن ناقلة كانت في 11 ماي 1939³.

2- أهم حقول النفط بالمملكة: تستحوذ السعودية على نصيب الأسد من حقول النفط الأهم والأكثر إنتاجية ليس فقط في الخليج ولكن ربما في العالم أجمع، وأبرز تلك الحقول⁴:

الغوار، خريص، السفانية البحري، أبقيق، منيفة.

3- شركات البترول الرئيسية: يعتبر البترول من أهم موارد الثروة في المملكة العربية السعودية اليوم، وتعد المملكة أكبر دولة مصدرة للبترول في العالم، وتمتلك أكثر من خمس إحتياطي العالم ويقوم إنتاج البترول في المملكة على ثلاث شركات هي: شركة البترول العربية الأمريكية "أرامكو"، شركة البترول العربية اليابانية، شركة جي تي⁵ أ-أرامكو السعودية¹: تعود بداية شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) إلى ما يزيد على 76 عاما بالتحديد إلى 29 ماي 1933م حين وقعت حكومة المملكة العربية السعودية وشركة "ستاندر أويل أف

¹ د.عبد المقتدر عبد العزيز السيد، البترول وطرق استكشافه، مرجع سابق، ص218.

² د.يوسف خليفة اليوسف، الإقتصاد السياسي للنفط رؤية عربية لتطورات، مرجع سابق ص 132-133.

³ <http://awladameur.arabepro.com/t81-topic.htm> 28/08/2015 a 15:52.

⁴ تقرير معلومات النفط بالخليج 2014، على الموقع الإلكتروني :

<http://www.gulfstudies.info/ar/reports> htm 28/08/2015 a 10:07

⁵ أحمد الصباب، المملكة العربية السعودية وعالم البترول، بدون دار نشر الإمارات، 1992، ص228.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

كاليفورنيا(سوكال آنذاك وشيفرون حالياً) "إتفاقية الإمتياز الأساسية للتنقيب عن البترول في المملكة، وقد حولت "سوكال" الإمتياز إلى إحدى الشركات التابعة لها وهي شركة "كاليفورنيا" أربيان ستاندرد أويل (كاسوك)، وفي عام 1936م تملك شركة تكساس(التي تعرف الآن باسم "تكساكو" وهي جزء من "شيفرون") نسبة 50% في إمتياز "سوكال"، وفي عام 1944م غيرت "كاسوك" إسمها إلى شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو)، وفي عام 1948م حصلت شركتان من شركات الزيت الأمريكية هما 'ستاندر'د أويل أف نيوجرسي(اكسون حالياً) وسوكوني فالكوم (موبيل حالياً) على حصة في "أرامكو"، وفي عام 1983م حصلت حكومة المملكة على حصة مشاركة في "أرامكو" بنسبة 25% مالبت أن زادت إلى 60% في السنة التالية، وفي عام 1980م تملك الحكومة قيمة أصول "أرامكو".

ب-أرامكو لأعمال الخليج المحدودة : بعد انتهاء إمتياز شركة الزيت العربية المحدودة أنشأت "أرامكو السعودية" شركة "أرامكو" لعمال الخليج المحدودة (AGOC) في بداية عام 2000م، ومقرها في مدينة الخفجي بالمملكة العربية السعودية لتتولى إكمال الأعمال التي كانت ضمن إمتياز شركة الزيت العربية المحدودة في المنطقة المغمورة من المنطقة المقسومة بين المملكة ودولة الكويت، وكونت الشركة مشروعاً مشتركاً مع شركة البترول الوطنية الكويتية، تحت اسم "الأعمال المشتركة في" الخفجي"، لتتولى إدارة موارد الزيت والغاز في المنطقة المغمورة من المنطقة المقسومة بين المملكة العربية السعودية والكويت.

ج- شركة شيفرون العربية السعودية : تتولى شركة شيفرون العربية السعودية إدارة حصة المملكة في المنطقة البرية المقسومة بين السعودية والكويت، وقد صدرت الموافقة على إتفاقية التمديد والتعديل بين حكومة المملكة العربية السعودية وشركة شيفرون العربية السعودية الخاص، بالإمتياز النفطي لإدارة حصة المملكة في المنطقة المحايدة التي تتقاسمها مع الكويت والتي وقعت في 20 جويلية 2008.

ثالثاً: تطور إحتياط وإنتاج النفط والغاز في السعودية

تمكنت المملكة العربية السعودية من المحافظة على مركزها الريادي في الصناعة البترولية كأكبر منتج ومصدر للبترول في العالم، وبإحتياطيات مؤكدة تساوي ربع الإحتياطي العالمي الثابت وجوده من النفط الخام حيث طورت المملكة قدرتها الإنتاجية من النفط الخام لتبلغ كمية قدرها 12.5 مليون برميل في اليوم، في الوقت الذي حافظت فيه على مستوى الإحتياطيات المؤكدة من النفط البالغة 265.789 مليون برميل من الزيت الخام في عام 2013، وذلك عن طريق تعويض الكميات المنتجة بإكتشافات جديدة، كما استمرت المملكة العربية السعودية كذلك في تطوير إحتياطياتها من الغاز الطبيعي عالمياً. لتبلغ 239.685 بليون قدم مكعب من الغاز في عام 2013، محافظة على المركز الرابع وقد حافظت "أرامكو" السعودية على مكانتها المشهودة كأحد أبرز موردي الطاقة على الصعيد العالمي.

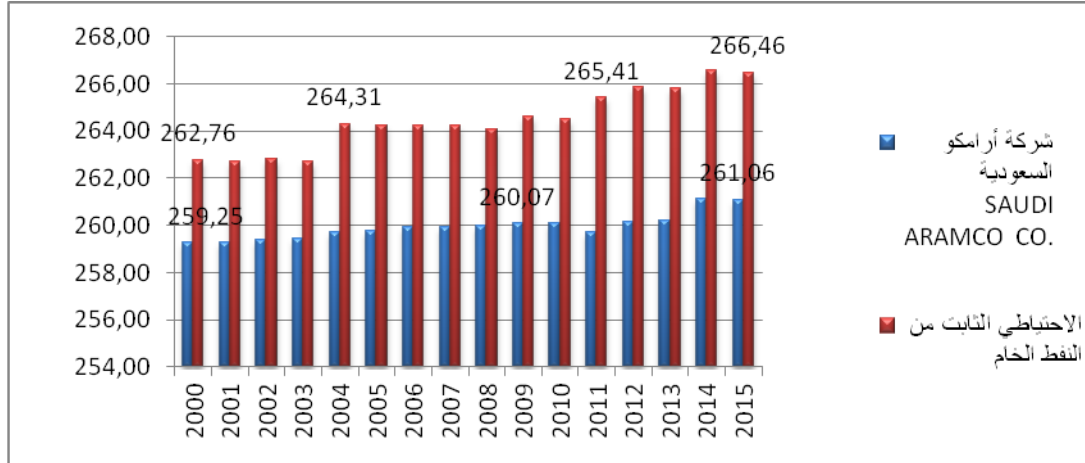
¹ لورقة القطرية دولة المملكة العربية السعودية، الفصل الأول "الشركات البترولية"، في مؤتمر الطاقة العربي العاشر، في 21-23 ديسمبر 2014، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014 ص 12-13.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

أ-تطور إحتياطيات النفط الخام والغاز الطبيعي في السعودية

أ-1-تطور إحتياطيات النفط الخام في السعودية خلال الفترة 2000-2015.

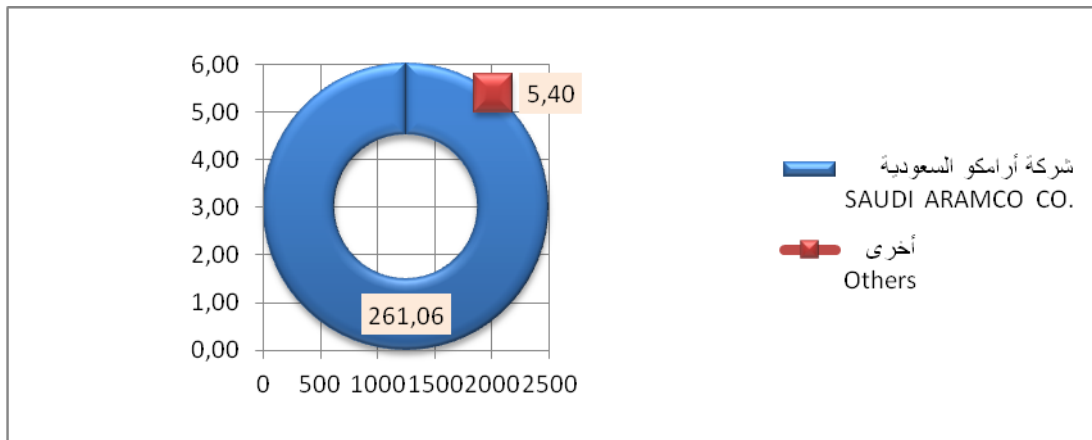
الشكل رقم(4-13): تطور إحتياطيات النفط الخام في السعودية خلال الفترة 2000-2015
الوحدة(مليار برميل)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على إحصائيات صندوق النقد العربي 2015 .

تبين إحصائيات الشكل على أن الإحتياطي الثابت للسعودية عرف إرتفاعا ملحوظا من 262.76 مليار برميل سنة 2000 الى 264.31 مليار برميل، 265.41 مليار برميل و 266.58 مليار برميل، 266.46 مليار برميل سنة 2000، 2004، 2011، 2014، 2015، وقد انخفض من سنة 2014 إلى 2015 بمقدار 0.12 مليار برميل بسبب الطفرة النفطية الأخيرة التي أصابت أسعار البترول، وكذا نقص الإكتشافات بسبب الأوضاع الأخيرة، والجدير بالذكر كذلك أن شركة "أرامكو" السعودية تحتل النصيب الأكبر من الإحتياطي الثابت من النفط الخام السعودي وتقدر مساهمتها ب 97.97% سنة 2015، وهذا ما يبينه الشكل التالي :

الشكل رقم(4-14): الإحتياطي الثابت من شركة "أرامكو" السعودية في سنة 2015. مليار متر مكعب

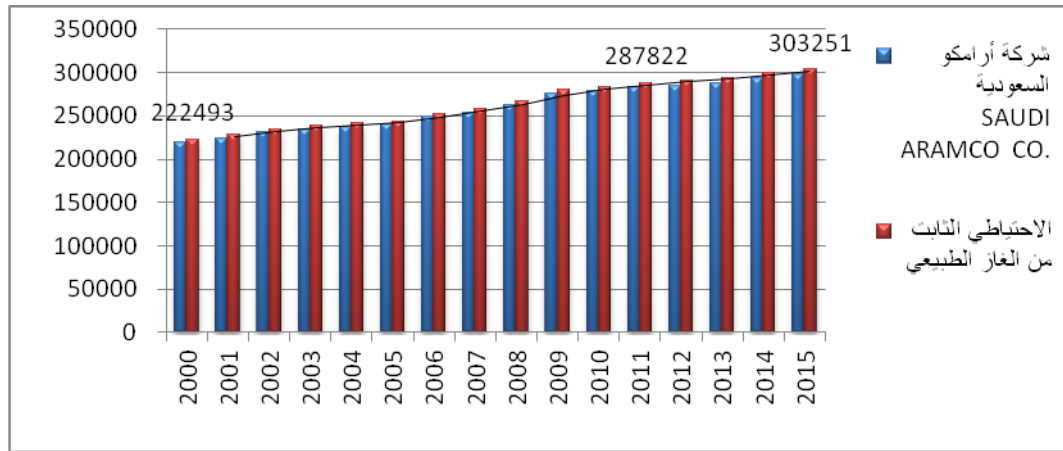


المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على إحصائيات صندوق النقد العربي 2015.

ب-تطور إحتياطيات الثابتة من الغاز الطبيعي في السعودية خلال الفترة 2000-2015

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

الشكل رقم(4-15): تطور إحتياطيات الغاز الطبيعي في السعودية خلال الفترة 2000-2015
الوحدة :مليار متر مكعب/ السنة



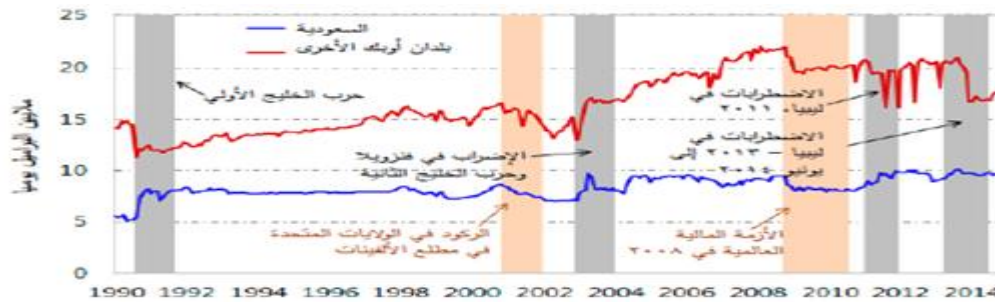
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات صندوق النقد العربي 2015.

إرتفعت من 222493 مليار متر مكعب سنة 2000 إلى 303251 م م مكعب/سنة عام 2015 بنسبة زيادة 36.29%

ب- تطورات إنتاج النفط الخام والغاز في السعودية

فقد بلغ حجم إنتاج السعودية ما يزيد على 78 مليار برميل من النفط (أي حوالي 13% من المعروض العالمي) خلال الفترة 1990-2011 وهي تتجاوز بذلك روسيا والولايات المتحدة مجتمعتين اللتين تحتلان المركز الثاني والثالث، حيث وصل إنتاجهما الكلي خلال الفترة المذكورة إلى 70 مليار برميل و60 مليار برميل على الترتيب، والأهم أن السعودية تستطيع خلال فترة زمنية قصيرة زيادة معروضها النفطي زيادة كبيرة في سوق النفط العالمية إذ تبلغ طاقتها الإنتاجية الفائضة ما يزيد على مليوني برميل يوميا، وهي بذلك تمتلك أكثر من 50% من الطاقة الإنتاجية الفائضة العالمية ويمكنها زيادة الإنتاج النفطي العالمي بما يزيد على 2% خلال 30 يوما (وهو ما يعادل تقريبا مجموع الإستهلاك في كوريا) ولضمان سهولة وصول الصادرات الخام في حالة تعطل وسائل النقل أو حدوث أي اضطرابات سوقية أخرى، تحتفظ السعودية بكميات ضخمة من النفط بمخازن في منطقة البحر المتوسط وأوروبا الشمالية وآسيا لتلبية احتياجات العملاء¹.

الشكل رقم(4-16): الإنتاج الشهري من النفط الخام من عام 1990 إلى أكتوبر عام 2014.



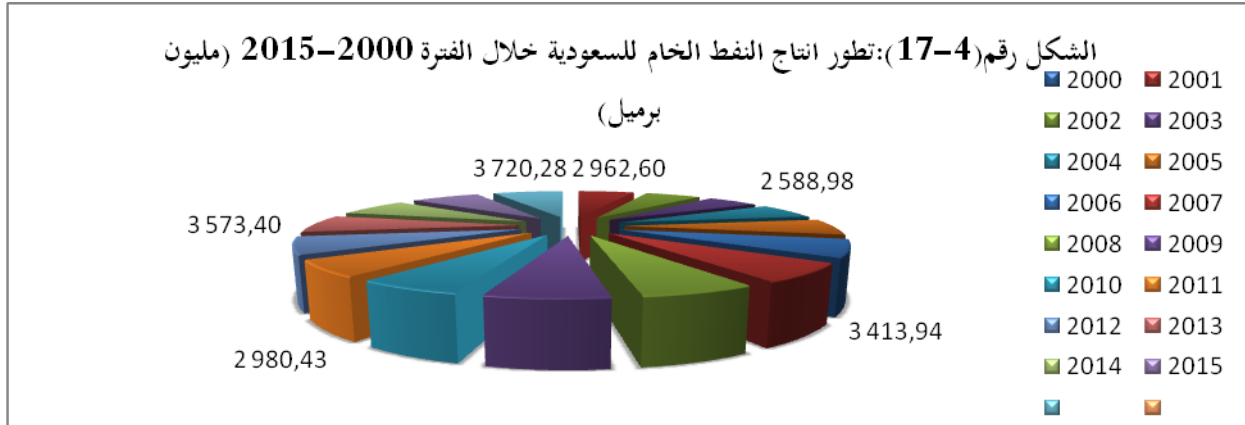
¹ تقرير صندوق النقد الدولي، عن المملكة العربية السعودية في جوان 2013، ص 03

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي، عن المملكة العربية السعودية في جوان 2013، ص 03

ب-1- تطور إنتاج النفط الخام في السعودية خلال الفترة 2000-2015

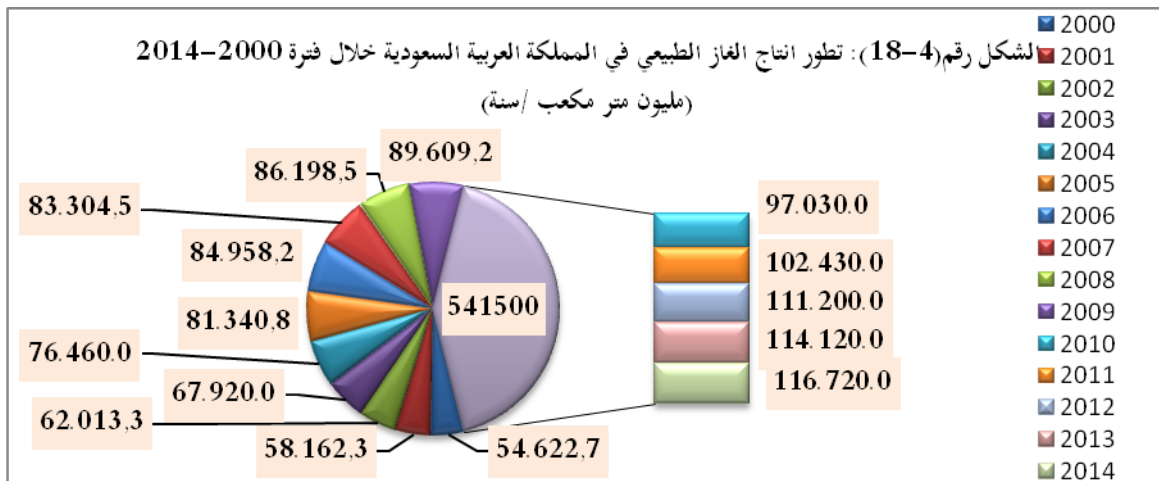
والشكل التالي يوضح تطور إنتاج النفط الخام في السعودية من عام 2000 إلى عام 2015.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (4-5)

والملاحظ أن إنتاج النفط الخام للمملكة العربية السعودية عرف إرتفاعا من 2.962.60 مليون برميل سنة 2000 إلى 3.720.28 مليون برميل سنة 2015 بنسبة زيادة تقدر ب 22.57% تخللت الفترة إنخفاض مقدر ب 2 879,46 مليون برميل بسبب أحداث سبتمبر 2011، وكذا سنة الأزمة المالية العالمية 2008 إنجر عنها إنخفاض إنتاج النفط الخام في السعودية إلى 2 987,27 مليون برميل في السنة عام 2009¹، ومن الملاحظ أن إنتاج السعودية لم يقل سنة 2014 لأنها رفضت أن تقوم بتقليل الإنتاج للخروج من الأزمة.

ب-2- تطور إنتاج الغاز الطبيعي في المملكة العربية السعودية



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (4-2)

¹ انظر الملحق رقم (4-5)

عرف إنتاج الغاز الطبيعي للمملكة العربية السعودية إرتفاع من 54.662.7 مليون متر مكعب /سنة سنة 2000 إلى 1116.720.0 مليار متر مكعب /سنة عام 2014 ويمثل هذا الإنتاج ما يقارب 12.72%¹ من إجمالي الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي .

المطلب الخامس: مقارنة الإنتاج والإحتياط من النفط والغاز لدول الدراسة الأربعة

انطلاقاً من أهم النقاط التي تعرضنا لها في المبحث الأول يمكن المقارنة بين دول الدراسة (الجزائر، ليبيا، الإمارات، السعودية) في حدود المعلومات المذكورة كما يلي :

أولاً-نقاط التشابه:

- 1- اشتراك دول الدراسة في اللغة والعادات والتقاليد وكذا هم بلدان منتجة للنفط والغاز .
- 2- الإشتراك في المظاهر الأساسية والجوهرية التي يجمعها القاسم المشترك لدول الدراسة هو نفس تركيبة البنيان الإقتصادي والتي تركزت أساساً في إعتمادها على قطاع زراعي بدائي تنعكس فيه ظواهر إنخفاض الكفاءة الإنتاجية والبطالة وقطاعي صناعي نامي، ولذلك تميز بإنخفاض مستويات الدخل الحقيقي للفرد وتختلف طرق الإنتاج وإنخفاض مستوى المعيشة، البطالة.....الخ.
- 3- تمت أغلب إكتشاف النفط في فترة الثلاثينات من القرن العشرين.
- 4- تم إكتشاف البترول في كل من الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية وهي تحت السيطرة الاستعمارية، وهكذا لم يكن لها حول ولا قوة في وضع إتفاقيات البترول، ولم يكن أمامها من خيار إلا الموافقة عليها وتوقيعها لذلك إتسمت بطابع الإكراه والاحتكار، وكذا كانت تغطي إتفاقيات الإكتشاف جميع حدود البلد من برية وبحرية ولم تبق بذلك أي مجال لدخول شركات أخرى إلى الدولة ناهيك عن طول مدتها وإجحاف الشروط المالية وعدم السماح كذلك لدول الدراسة بالدخول كشريك في رأس مال الشركات صاحبة الإمتياز وبذلك استبعدت مبدأ المشاركة .

- 5- بعد حصول دول الدراسة على الإستقلال السياسي حتى سارعت إلى تعديل هذه الإتفاقيات بما يخدم مصالحها ومصالح شعوبها ومن ثم امتلاكها لإحتياطي وإنتاج كبير سواء من ناحية النفط والغاز الطبيعي .

ثانياً: نقاط الاختلاف : تكمن أهم نقاط الاختلاف بين الدول الأربعة في :

¹ إحصائيات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول 2015.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

1- الفرق بين الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية يكمن في سياساتها النفطية، حيث تتباين هذه السياسات بين تخصيص القطاعات النفطية، أو تأمينها، أو كليهما معا، وتتباين كذلك هذه السياسات في حجم ما يتم ادخاره في جوف الأرض، وما ينتج وما يصدر، لذلك تمثلت أهم نقاط الاختلاف في تغير مراتب هذه الدول من حيث تطورات الاحتياط والإنتاج للنفط الخام وإجمالي الغاز الطبيعي فيما بينها وبالنسبة للإقتصاد العالمي حيث أن الإقتصاد السعودي والإماراتي كانتا يتصدران دائما المراكز الأولى باحتلالهما سواء من ناحية الإنتاج أو الاحتياط وذلك يظهر ذلك جليا كما يلي:

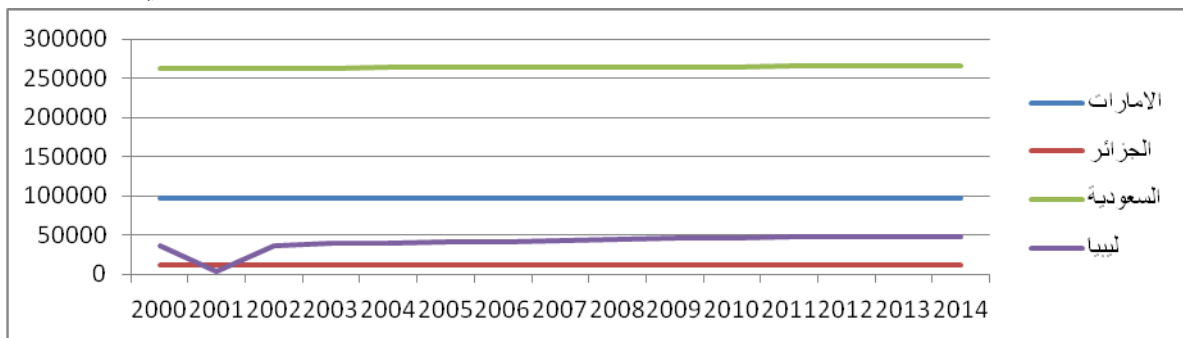
2- بالنظر إلى الإحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي: في عام 2014 نجد أن السعودية تحتل المرتبة الأولى بإحتياطي يقدر بـ 8,316.000 مليار متر مكعب/سنة، والتي تمثل 4.21% من الإحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي من إجمالي العالم، تليها الإمارات بإحتياطي يقدر بـ 6,091.000 مليار متر مكعب /سنة والتي تمثل 3.09% من الإحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي من إجمالي العالم، ثم الجزائر بإحتياطي يمثل 2.28% من الإحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي من إجمالي العالم والمقدر بـ 4,505.000 مليار متر مكعب /سنة وأخيرا ليبيا بإحتياطي يقدر بـ 1,532.000 مليار متر مكعب/سنة بنسبة 0.78%.

- أما من حيث الإحتياطي المؤكد من النفط الخام: فقد حافظت الدول الأربعة على نفس الترتيب باختلاف ليبيا مع الجزائر باحتلال ليبيا المرتبة الثالثة بإحتياطي يقدر بـ 3.75% من الإحتياطي المؤكد من النفط الخام من إجمالي العالم بعد السعودية 20.56% والإمارات 7.56% وأخيرا الجزائر بإحتياطي مؤكد من النفط الخام من إجمالي العالم بنسبة 0.94%، والشكل البياني التالي يوضح الصورة أوقدرة المقارنة الجيدة بين الدول الأربعة .

الشكل رقم (04-19): مقارنة الإحتياطي من النفط الخام بين الدول الدراسة الأربعة خلال الفترة من

الوحدة: مليون برميل في السنة

2014-2000

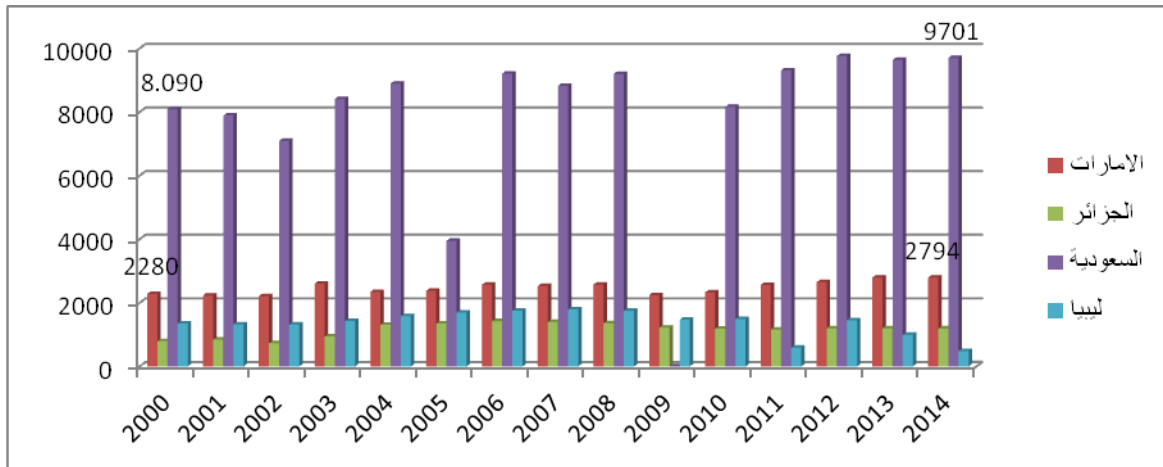


المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (04-03).

4- أما من حيث إنتاج النفط الخام: فقد حافظت كل من السعودية والإمارات على المراتب الأولى بـ 12.73% و 3.67% من إنتاج النفط الخام من إجمالي العالم على التوالي تليها كل من الجزائر وليبيا بنسبتي 1.57% و 0.63%، والشكل البياني التالي يبين درجة الاختلاف في إنتاج النفط الخام بين هذه الدول

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

الشكل رقم (04-20): مقارنة إنتاج النفط الخام بين دول الدراسة الأربعة خلال الفترة من 2000-2014
الوحدة: ألف برميل في اليوم



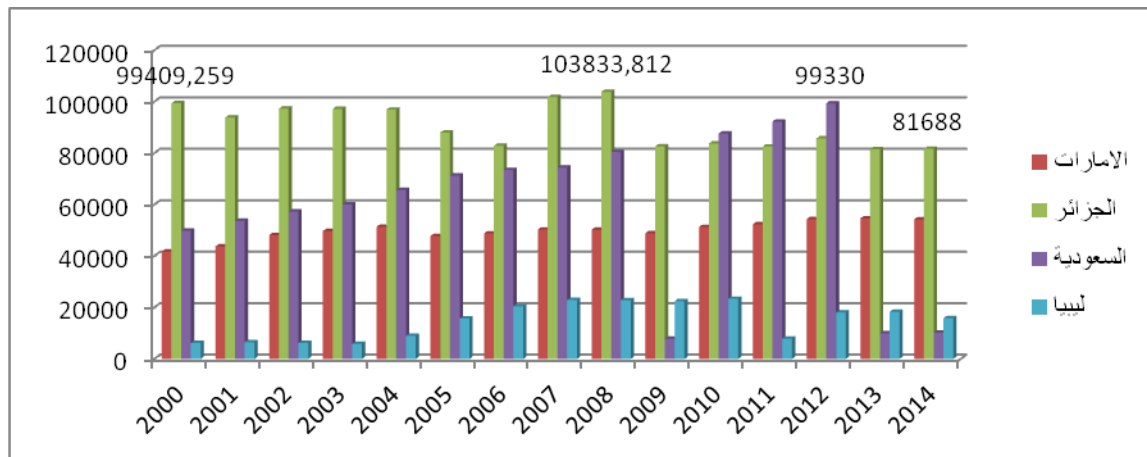
المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (04-01)

5- من ناحية إنتاج الغاز الطبيعي :

إذا قارنا من حيث إنتاج الغاز الطبيعي الإجمالي فإن النتائج ستكون كالتالي : السعودية ثم الإمارات ثم ليبيا ثم الجزائر ب 2.87%، 1.52%، 2.87%، 2.29% من إنتاج الغاز الطبيعي من إجمالي العالم على التوالي.

الشكل رقم (04-21): مقارنة إنتاج الغاز الطبيعي المسوق بين دول الدراسة الأربعة خلال الفترة

الوحدة: مليون متر مكعب /سنة 2000-2014



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (04-02)

إلا أن هذه المقارنة ليست دقيقة بما يكفي، لأن المقارنة تحتاج إلى الغاز الطبيعي المسوق وليس إجمالي الغاز الطبيعي، لذلك لابد من التفريق بين الإنتاج الفعلي والإنتاج المسوق إذ يختلف الغاز على البترول باعتبار أن كل الإنتاج من الغاز لا يسوق بالضرورة ولأسباب تقنية لا يمكن تخزينه بل يعاد ضخه في حقول الغاز أو يتم حرق جزء كبير منه، مما يمثل خسارة كبيرة للدولة المنتجة وبالتالي ففي حساب إنتاج الغاز يؤخذ بعين الاعتبار الغاز المسوق فقط أي بعد حذف الكميات التي يعاد ضخها أو يتم حرقها، لذلك اختلفت الموازين من حيث الترتيب حيث

الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

أصبحت آخر دولة في التقييم السابق تحتل الصدارة من الإنتاج حيث انتقل من 99.409.259.000 مليون متر مكعب/سنة ليصل إلى ذروته بـ 103.833.812.000 مليون متر مكعب/سنة عام 2008 ليبدأ الإنتاج من الغاز المسوق في الانخفاض نتيجة الأزمة المالية العالمية، ليصل سنة 2014 إلى 81.688.000 مليون متر مكعب وذلك نتيجة أهتبار أسعار البترول، ثم تليها السعودية التي وصل إنتاج الغاز المسوق فيها إلى ذروته سنة 2012 بإنتاج يقدر 99330.000 مليون متر مكعب/سنة، ومن ثم الإمارات فليبيا .

المبحث الثاني: تطور الصناعة النفطية وعائداتها لدول الدراسة

تعتبر دول الدراسة من الدول الرائدة في مجال الصناعة النفطية على المستوى الإفريقي والعربي والعالمي ، إذ تعد من أهم محركات قطاع الطاقة فيها وتساهم بشكل أساسي في تكوين الدخل القومي بفضل العائدات الجبائية والمالية الناجمة عن عمليات التصدير للخارج و التي تكون عادة بالعملة الصعبة.

المطلب الأول: تطور الصادرات النفطية وعائداتها تبعا لتطور الصناعة النفطية في الجزائر

تمتلك الجزائر إحتياطيات هائلة من النفط إذ تعتبر من أهم البلدان في إفريقيا من حيث الموارد بعد كل من ليبيا ونيجيريا، وتتمركز غالبية هذه الأخيرة في حقل حاسي مسعود الواقع في الجنوب الشرقي للصحراء، أما بالنسبة للغاز فتحتل الجزائر المرتبة التاسعة عالميا والثانية إفريقيا بعد نيجيريا، إذ تتمركز غالبية هذه الإحتياطيات في حقل حاسي الرمل.

أولا: تطور الصناعة النفطية

1-تطور الإكتشافات والبحث للنفط والغاز :

الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

أ- تطور الإكتشافات

- يتوزع إحتياطي النفط والغاز بالجزائر على 244 مكن إستغلال منها: 108 لإنتاج النفط، 136 لإنتاج الغاز، حيث يتم مراجعة الإحتياطيات الوطنية بطريقة مستمرة بفضل الإكتشافات الحديثة التي تقوم بها سوناطراك وشركائها لتحسين نسبة الاسترجاع في المكامن وذلك بإدخال التكنولوجيات الحديثة حيث ينص برنامج تنمية المحروقات على توسيع نشاط الاستكشاف والبحث من أجل زيادة الإحتياطي الوطني للمحروقات من جهة وتحسين إستغلال حقول البترول والغاز من جهة أخرى وذلك عن طريق¹ :
- أ-1- تكثيف مجهود الاستكشاف حتى في المناطق الشمالية وأعماق البحار.
 - أ-2- إستغلال الأمثل للحقول من خلال تطبيق قواعد الحفاظ على الموارد.
 - أ-3- التحكم في التقنيات المستحدثة لاسترجاع المدعم للبترول (EOR) وكذا تقنيات الإنتاج (WAG) حقن بالتناوب الماء /الغاز، عند الضرورة .
 - أ-4- تحسين إستغلال منشآت إنتاج الغاز الطبيعي المميع (المسيل) وغاز البترول المسال حسب قدرات الإنتاج ومتطلبات التسويق.
 - أ-5- تطوير القدرات الجديدة في تكرير البترول والبتر وكيمياء وضمان الجودة وإعادة تهيئة المنشآت البترولية خاصة المصافي بهدف زيادة إنتاج التكرير.
 - أ-6- تامين المخزون الإضافي وذلك بتطوير قدرات تحويل المحروقات.
 - أ-7- تأمين وتطوير شبكات نقل المواد البترولية السائلة منها والغازية، من أجل تغطية الطلب الوطني من جهة واحترام الالتزامات التجارية الدولية من جهة أخرى.
 - أ-8- تامين موارد المحروقات وكذا المشتقات النفطية لخلق صناعات تحويلية (البتر وكيمياء).
 - أ-9- تشجيع الإستهلاك الوطني للمواد النفطية النظيفة والمتوفرة مثل "غاز البترول المسال المستعمل كوقود c/GPL والغاز الطبيعي المضغوط المستعمل كوقود " GNC".
- ب- **تطوير المحروقات والمحافظة عليها** : إن التوجه الجديد لسياسة تطوير المحروقات قد مكن من إدخال تغييرات جوهرية وذلك بفضل اللجوء إلى الإستثمارات المباشرة للشركاء الأجانب، خاصة في ميدان الحفر والإنتاج، حيث تعمل حاليا بالجزائر أكثر من 30 شركة عالمية للنفط والغاز وقد وصلت قيمة الإستثمار الأجنبي المباشر في الفترة الممتدة ما بين سنة (2000-2013) حوالي 30 مليار دولار أمريكي أي بمعدل 3.2 مليار دولار سنويا، 87% منها خصصت لتطوير المكامن².

¹ الورقة القطرية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الفصل الرابع "نهج تطوير مصادر الطاقة"، في مؤتمر الطاقة العربي العاشر، في 21-23 ديسمبر 2014، ابوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص15-16.

² الورقة القطرية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الفصل الرابع "نهج تطوير مصادر الطاقة"، مرجع سابق، ص19.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

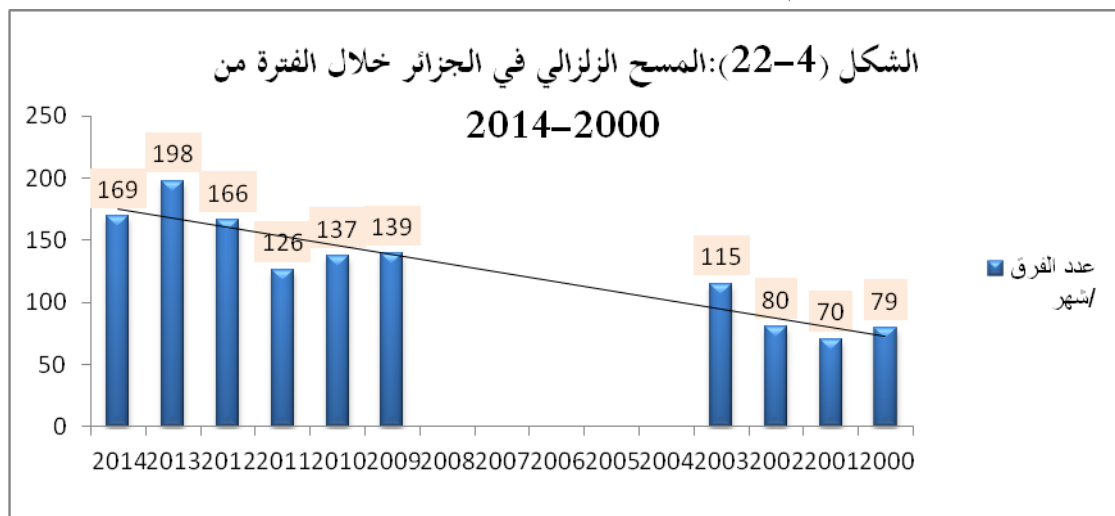
الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

ب-1- تطوير جهود البحث: تم أبرام ما بين سنتي 2000 و 2012 في إطار البحث والاستكشاف، أكثر من 50 عقد مع الشركاء الأجانب من خلال عشر مناقصات دولية، تم من خلالها حفر حوالي 1000 بئر، (392 منها جهد خاص سوناطراك) ومن ثمة تسجيل 230 إكتشافا للمحروقات (170 منها جهد خاص سوناطراك).

ب-2- رفع الإحتياطيات المؤكدة للنفط والغاز وتحسين إنتاجية المكامن: في إطار سياسة تطوير المحروقات وتقييم المكامن الموجودة باستعمال تقنيات الاسترجاع، تم إنجاز عدة مشاريع، خاصة لتطوير إنتاج الغاز الطبيعي حيث ترمي شركة سوناطراك للرفع من صادراتها إلى حوالي 85 مليار م/سنة من الغاز الطبيعي في المدى المتوسط.

ويتضمن برنامج الاستكشاف للفترة (2015-2019) إنجاز مسح زلزالي مع التركيز على تقنية المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد رغم ما تكلفه هذه التقنية ماديا نظرا لتمييزها بالدقة والفعالية، وسيتم بتقنية المسح ثلاثي إنجاز حوالي 41409 كلم² مسح زلزالي بتقنية ثنائي الأبعاد و 119140 كلم² بتقنية المسح الثلاثي للأبعاد، والجدير بالذكر أنه في العشر سنوات الماضية تم إنجاز 10500 كلم /سنة مسح زلزالي ثنائي الأبعاد و 18500 كلم² بالنسبة لثلاثي الأبعاد، أما بالنسبة لنشاط التنقيب فإنه سيتم حفر حوالي 874 بئر استكشافية أي بمعدل 175 بئر/السنة، 80% منها سيتم إنجازها من طرف شركة "سوناطراك"، بينما فيما يخص نشاط تطوير الآبار فإننا ومن خلال البرنامج المسطر للفترة (2015-2019) نتوقع إنجاز 1500 بئر خاصة بمنطقة حاسي مسعود وضواحيها، وفي الأخير نقول أنه يقارب المبلغ الإجمالي للاستثمارات في ميدان البحث والتطوير في هذه الفترة 51 مليار دولار أمريكي منها 20 مليار دولار للاستكشاف.

والشكل التالي يبين أهم الإكتشافات للنفط والغاز في الجزائر من الفترة 2000-2014:



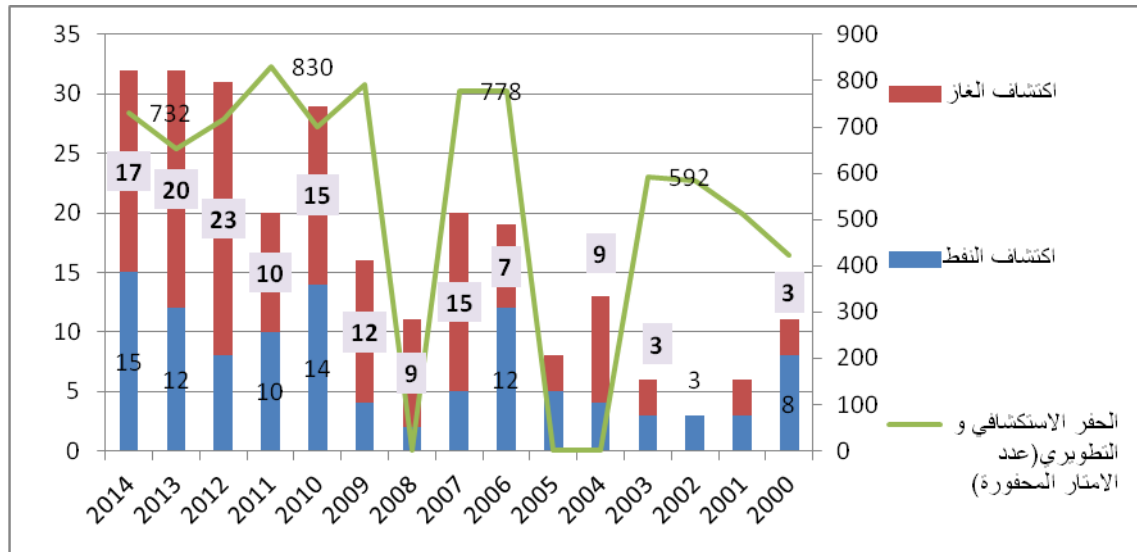
المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (4-13).

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

نلاحظ من الرسم البياني الموضح أعلاه أن هناك إرتفاع ملحوظ في معدل عدد فرق المسح الزلزالي في الجزائر من 79 فرقة/الشهر عام 2000 إلى 198 فرقة/الشهر عام 2013، أي بنسبة إرتفاع تقدر حوالي 150.63%، إلا أن عدد الفرق أصبح في سنة 2014، 169 فرقة/الشهر¹ وذلك نتيجة إنخفاض أسعار البترول العالمية التي مست الإقتصاد الجزائري.

الشكل رقم(4-23): تطور إكتشاف النفط والغاز والحفر الاستكشافي التطويري في الجزائر خلال الفترة 2014-2000



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الملحق رقم (4-14).

من خلال معطيات الشكل السابق، نلاحظ أن نشاط الإكتشافات في الجزائر من النفط والغاز شهد تطورا حيث بلغ نشاط الإكتشافات من النفط سنة 2000 ثمانية إكتشافات وبلغ ذروته في 2013 بـ 23 إكتشاف وهذا بسبب التطور التكنولوجي ودخول الشركات الأجنبية الجديدة وتطور عقود الشراكة المبرمة التي ترعاها الشركة الوطنية سوناطراك، وبعدها بدأت هذه الإكتشافات تقل من 20 إكتشاف سنة 2013² إلى 17 إكتشاف سنة 2014 وذلك بسبب الأوضاع العالمية ومن ثم الإنخفاضات الكبيرة في أسعار النفط.

وعلى العموم نسجل في هذه الفترة تزايد واضحا أو كبير في عدد الآبار المنقبة، حيث وصل إلى ذروته في سنة 2007 إلى أكثر من 350000 بئر منقب، ويعود هذا إلى اعتماد نظام إستغلال النفط الجزائري على مبدأ المناقصات المفتوحة منذ سنة 2001، وتعزز هذا الإرتفاع بصور قانون 07/05 والذي هدف إلى عصنة نظام إستغلال النفط ومواكبته للعوامة، حيث بلغ عدد الآبار المنقبة 57/ بئر في سنة فترة (2000-2007).

¹ انظر الملحق رقم (4-14)

² انظر الملحق رقم (4-14)

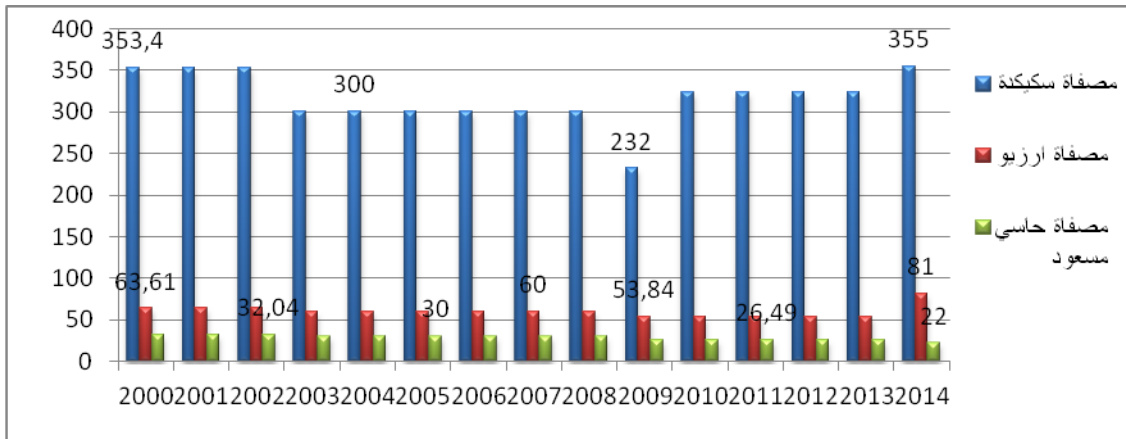
الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

2- تطور الصناعة البترولية : يعمل نشاط المصب للمحروقات بالجزائر في إطار خمس مهمات كبرى وهي:¹ مصافي التكرير ، صناعة بتر وكيمياء، تجميع (تسييل) الغاز الطبيعي، غاز البترول المسال ، نقل وتوزيع الطاقة)، إلا أننا سنقتصر في دراستنا الى الإشارة الى مصاتفي مصافي التكرير)

أ-مصافي التكرير :ترتكز صناعة التكرير في الجزائر على خمس مصافي (سكيكدة، أرزيو، الجزائر العاصمة، حاسي مسعود، وأدرار) بالإضافة إلى وحدة لتحويل المكثفات بسكيكدة، حيث أن الطاقة الإجمالية لهذه الوحدات تقدر ب 27 مليون طن /سنة ،وبالتالي يوجه ما يقارب نصف المنتج لتلبية إحتياجات السوق الداخلية،أما الباقي فيتم تصديره.

حيث ان الشكل الموالي يبين إجمالي الطاقة الاستيعابية لمحمل المصافي على مستوى التراب الوطني، والتي عرفت إرتفاعا من 512.66 ألف برميل مكافئ نفط/يوم سنة 2000 إلى 650.92 ألف برميل مكافئ نفط/يوم سنة 2014 وذلك بسبب أبحاث التنقيب والكشف، وتقدر الزيادة ب 78.75%.

الشكل رقم(04-24): إجمالي طاقة مصفاة سكيكدة، أرزيو وحاسي مسعود خلال الفترة 2000-2014
الوحدة: ألف برميل مكافئ نفط/يوم



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بنك معلومات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

نستنتج من الشكل البياني أن مصفاة سكيكدة تتصدر المراتب الأولى من حيث الطاقات الإستيعابية خلال السنوات 14 بلغت أذناها سنة 2009 بقيمة 232 ألف برميل مكافئ نفط/يوم، بينما وصلت إلى 355 ألف برميل مكافئ نفط/يوم في 2014 بنسبة زيادة تقدر ب 65.35%، تليها مصفاة أرزيو والتي عرفت الطاقة الاستيعابية فيها إرتفاعا من 63.61 ألف برميل مكافئ نفط/يوم سنة 2000 إلى 81 ألف برميل مكافئ نفط/يوم

¹ الورقة القطرية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الفصل الخامس: تطور الصناعات النفطية اللاحقة، مرجع سابق، ص 21-25.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

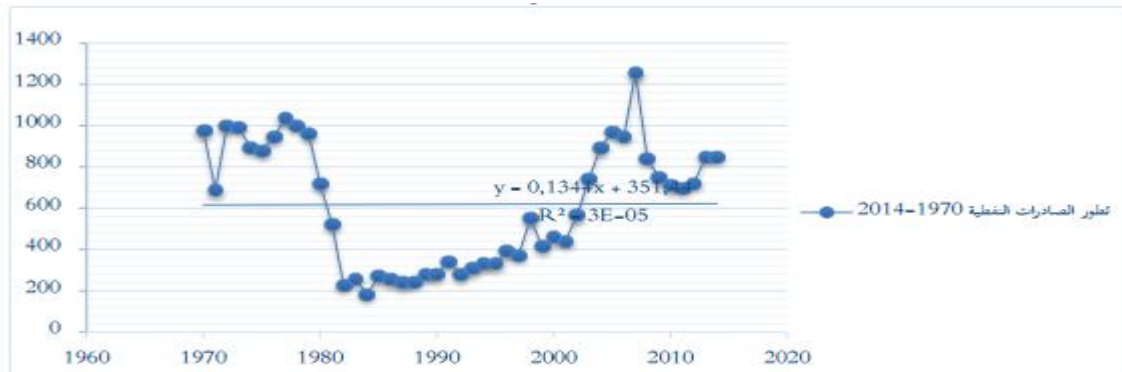
سنة 2014 بنسبة مقدرة 78.53%، بينما عرفت مصفاة حاسي مسعود إنخفاضا في الطاقة الإستيعابية للمصفاة من 32.04 ألف برميل مكافئ نفط/يوم سنة 2000 إلى 22 ألف برميل مكافئ نفط/يوم سنة 2014 بنسبة 68.66%. بالإضافة إلى وجود مصفاة جديدة في الجزائر وهي مصفاة صور الصين .
لذلك لجأت الحكومة الجزائرية لخطّة تطوير وتوسيع المصافي القائمة، فقد أعلن عن بدأ تنفيذ أعمال الإنشاء في مشروع توسيع مصفاة سكيكدة من 300 ألف ب/ي إلى 335 ألف ب/ي لتعزيز إنتاج الديزل والغازولين¹.

ثانيا: تطور العائدات النفطية الجزائرية.

أعتبر النفط الخام في الجزائر منذ الإستقلال حتى الوقت الراهن، المصدر الأساسي للدخل والتجارة الخارجية وعلى عوائد النفط تعتمد تمويل عملية التنمية الإقتصادية والإنفاق الجاري، لذلك اتبعت الدولة الجزائرية بعد استرجاع سيادتها على ثروة النفط سياسة التصدير المكثف، والتي كان من ورائها زيادة العائدات النفطية

1-تحليل تطور قيمة الصادرات النفطية

الشكل رقم(4-25):تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر للفترة من 1970-2014



المصدر: تقرير الأمين العام السنوي الواحد والأربعون ، الفصل السادس ، منظمة الافطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2014، ص214-215.

الشكل السابق يبين أن عملية تصدير المحروقات تأخذ منحى تصاعدي، إلا أن صادرات النفط خلال فترة السبعينات إنخفضت خلال سنتي 1971 و 1974 هذا راجع إلى تحرير أسعار النفط وإرتفاعها بشكل كبير، وهو نفس الحال بالنسبة لسنتي 1980-1981 وهذا راجع لإرتفاع سعر البترول الخام الجزائري إلى الحد الأقصى (40 دولار للبرميل)، بعد سنة 1982 بدأت الصادرات في الإرتفاع بزيادة قدرت بين 7% و 10% حتى سنة 1984، ونظرا للازمة التي أصابت السوق البترولية إستقرت قيمة الصادرات عند مستوى 225 ألف برميل يوميا، لكن بحلول 1989 إرتفعت قليلا نظرا لإرتفاع أسعار النفط، وبحلول سنة 1998 استقرت نوعا ما بسبب فرض منظمة

¹ تقرير الأمين العام السنوي الواحد والأربعون ، الفصل السادس ، منظمة الافطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2014، ص214-215.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

أوبك حصص إنتاج على الأعضاء، لكن بعد تحسن الأسعار بسبب تزايد الطلب على النفط بدأت صادرات الجزائر في الارتفاع من سنة لأخرى

وستتطرق إلى تطور قيمة الصادرات النفطية بالتفصيل عن طريق تقسيمها إلى حقبات زمنية

أ-تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1986-1999

لقد سمح الارتفاع الهائل في أسعار المحروقات بداية السبعينات بارتفاع الواردات المتحصلة من صادرات النفط من 3.6 مليار دولار سنة 1978 إلى 6.13 مليار دينار سنة 1980، وبما أن لإقتصاد الجزائري يعتمد اعتمادها كلياً على تصدير المحروقات فكان شديد التأثير للخدمات الخارجية وخاصة تلك المرتبطة بأسعار النفط، وهذا ما حدث بالفعل سنة 1986، عندما أنهار سعر البترول الخام بأكثر من نصف قيمته، فأثارت بذلك إيرادات الجزائر المالية الخارجية من المحروقات من 27.12 مليار دولار إلى أقل من 26.7 مليار دولار، أي بنسبة 43٪ مع العلم أن وزن المحروقات في الميزان التجاري جد مرتفع فهو في حدود 97٪ من قيمة السلع والخدمات، وبدأ الأداء الإقتصادي بالانحطاط عن طريق نمو أعباء الديون، كذلك الإنتاج المنخفض في المؤسسات العمومية، الذي أظهر التضخم في القطاع الصناعي¹.

ب- الصادرات الجزائرية في عشرية التسعينات (خلال الفترة 1990-2000)

إن المتمعن في هيكل وتطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2000 يستخلص مايلي²:

ب-1- سيطرة صادرات المحروقات بأكثر من 95٪ من إجمالي الصادرات الوطنية، في حين الصادرات خارج النفط مازالت دون مستوى 5٪.

ب-2- تعتبر سنة 1996 السنة الوحيدة التي وصلت فيها الصادرات خارج النفط نسبة 7.08٪ من إجمالي الصادرات الوطنية (784.79 مليون دولار)، وهذا بدرجة أساسية نتيجة تسديد الجزائر بجزء من ديونها اتجاه روسيا كبضائع،

ومن ثم يمكن اعتبار أن الجزائر في هذه الفترة لم تكن مهيأة لا إقتصاديا ولا سياسيا للهزة العنيفة التي أحدثتها الأزمة الإقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى فشل التجربة التنموية السابقة والتي دفعت بالنظام السياسي إلى تحرير القطاع الإقتصادي أملا أن يكون قادرا على تلبية احتياجات المجتمع من السلع والخدمات والسلع الخ، لكن سرعان ما تبين بان النظام كان يريد انفتاحا إقتصاديا دون إعادة توزيع السلطة السياسية، وهذا ما أدى إلى دخول

¹ رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، دار الرضا للنشر، دمشق، 2001، ص 418

² د.عبد المجيد قدي، وصاف سعدي آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2002، ص 13.

الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

البلاد في شبه حرب أهلية عرفت فيها المؤشرات الإقتصادية والاجتماعية أسوأ نتائجها على الإطلاق. لذلك أطلق على حقبة التسعينيات بأنها حقبة أزمة حقيقية (اجتماعيا، إقتصاديا، سياسيا)¹

الجدول رقم (04-2): تطور حجم وهيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2000 الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات غ النفطية		الصادرات الاجمالية	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
1990	10934	96.73	369	3.27	11304	100
1991	11850	97.93	250	2.07	12100	100
1992	10516	97.04	321	2.96	10838	100
1993	93749	92.89	718	7.11	10092	100
1994	8144	97.65	196	2.35	8340	100
1995	9008	96.21	355	3.79	9362	100
1996	10303.27	92.92	784.79	7.08	11088.06	100
1997	131100.8	97.11	398.98	2.89	13490.78	100
1998	936041	96.94	294.99	3.06	9655.4	100
1999	10924.5	96.13	357.2	3.14	11363.95	100

المصدر: عبد المجيد قدي، وصاف سعدي آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2002، ص14

ج-الصادرات الجزائرية خلال فترة 2000-2013: يمكن إجمال أهم تطورات حجم وهيكل الصادرات النفطية خلال فترة الدراسة في الجدول التالي (وسيتم التطرق إليها بالتفصيل في المبحث الثالث من نفس الفصل):

الجدول (04-03): تطور حجم وهيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2001-2012 الوحدة مليون دولار

السنوات	الصادرات النفطية	الصادرات غ النفطية	الصادرات الاجمالية	معدل نمو

¹ د.عبد الرزاق أمقران، نوري دريس، زين الدين خرشي، جذور التسيير السياسي للعوائد المالية النفطية في الجزائر وأثاره الاجتماعية، ملتقى السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، أيام جامعة سطيف، 2015، ص10

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	الصادرات %	
22031.00	100	21419.00	97.22	612	2.88	/	2000
19132.00	100	18091.00	96.61	648	3.39	-13.61	2001
18825.00	100	18091.00	96.31	734	3.69	-1.60	2002
24612.00	100	23939.00	97.66	673	2.34	30.74	2003
32083.00	100	31302.00	97.47	781	2.53	30.35	2004
60163.00	100	45094.00	98.03	907	1.93	43.38	2005
54613.00	100	53429.00	97.83	1184	2.17	10.16	2006
60163.00	100	58831.00	97.79	1332	2.21	10.16	2007
79298.00	100	77361.00	97.56	1937	2.44	31.80	2008
45194.00	100	44128.00	97.64	1066	2.36	-43.01	2009
57053.00	100	55527.00	97.42	1526	2.68	26.24	2010
73489.00	100	71427.00	97.19	2062	2.81	28.81	2011
73981.00	100	71794.00	97.04	2187	2.096	0.67	2012

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات المركز الوطني للإعلام والإحصاء

من تحليل الجدول يتبين لنا أن القيمة الإجمالية للصادرات خلال الفترة 2000-2012 تراوحت ما بين 22.031 مليون دولار سنة 2000، و73.98 مليون دولار سنة 2008، حيث عرفت حصيلة الصادرات خلال هذه الفترة إرتفاعا وذلك نظرا لإرتفاع أسعار النفط والناجم عن زيادة الطلب العالمي على هذه المادة. الفترة من 2002-2000: عرفت هذه الفترة إنخفاضاً في حصيلة الصادرات قدر ب (-13.16%)، و(-1.6%) على التوالي، وذلك بسبب إنخفاض أسعار النفط بسبب إرتفاع قيمة الدولار المصاحب لإنخفاض قيمة اليورو على حسابه حيث كان في حدود 1.19 دولار سنة 2000 ثم سجل إنخفاضاً ليصل الى 0.85 و0.89 دولار في سنتي 2001-2002 حيث أثر إرتفاع الدولار في الإقتصاد العالمي على قيمة الصادرات التي إنخفضت من 22.031 مليون دولار سنة 2000 إلى 18.825 مليون دولار سنة 2002، ويتضح تأثير تقلبات أسعار صرف الدولار على قيمة الصادرات النفطية التي إنخفضت من 21.41 مليون دولار سنة 2000 إلى 18.09 مليون دولار بسبب الكمية المصدرة من المحروقات التي عرفت إنخفاضاً في هذه الفترة من 115.22 كيلوطن سنة 2000 إلى 109.70 كيلوطن سنة 2001.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

الفترة من 2003-2008:¹ عرفت هذه الفترة إرتفاعا في قيمة الصادرات النفطية من 23.93 مليون دولار سنة 2003 إلى 77.36 مليون دولار سنة 2008 بسبب الإرتفاع الهائل لأسعار النفط المتسبب في إرتفاع الكمية المصدرة من المحروقات والتي ارتفعت خلال السنوات 2003-2004-2005 من 124.61 كيلوطن إلى 126.91 كيلوطن. 134.31 كيلوطن على التوالي، والمصاحب لتراجع قيمة الدولار خلال الفترة 2003-2008، حيث كان في حدود 1.09 أوروبي 2003، ليواصل التراجع إلى 1.18 أوروبي 2006 و1.3 في 2007، و1.48 أوروبي 2008.

الفترة من 2009 إلى 2010: تم تسجيل إنخفاض قيمة الصادرات النفطية إلى 44.12 مليون دولار سنة 2009 بمعدل (-43.01%) مقارنة ب سنة 2008 (77.36 مليون دولار) وهو أكبر معدل إنخفاض سجل في هذه الفترة، وذلك بسبب إنخفاض أسعار النفط والكميات المصدرة منه والمصاحبة للتذبذب في سعر صرف الدولار الذي اثر سلبا على قيمة الصادرات خاصة مع التأثير الموازي للالزمة المالية العالمية، حيث تراجعت صادرات الجزائر من 111.19 كيلوطن إلى 110.14 كيلوطن، لتعاود قيمة الصادرات النفطية إلى الإرتفاع في حدود 55.42 مليون دولار.

2011-2012: عرفت هذه الفترة انتقال قيمة الصادرات من 71.42 مليون دولار إلى 71.79 مليون دولار، نشئ محدود وذلك نظرا لأوضاع الإقتصاد العالمي (بداية ثورات الربيع العربي)

وفي الأخير نلاحظ هيمنة قطاع المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية بصفة شبه مطلقة وبنسبة بلغت في المتوسط 97.36% خلال هذه الفترة، نتيجة تغير الطلب العالمي على هذه المادة وأسعارها في الأسواق العالمية، والذي انعكس بشكل أوبأخر على هيمنة الصادرات النفطية على هيكل الصادرات الجزائرية حيث سجلت الصادرات خارج المحروقات نسبة تقدر ب 2.2% من الهيكل الإجمالي للصادرات والتي تعتبر نسبة صغيرة جدا، رغم تسجيل قيم مرتفعة في السنوات الأخيرة، إلا أنها لم تتعدى 2187 مليون دولار خلال هذه الفترة والتي سجلت في سنة 2012 فالصادرات الجزائرية مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسعار النفط (أسعار النفط تم التطرق إليها بالتفصيل في الفصل الثاني).

د-الصادرات الجزائرية خلال الفترة "2013-2015":

¹ بتصرف من الباحثة بالإعتماد على :

بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية والخارجية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012-2013، ص133.

ناصر الدين قريبي، اثر الصادرات على النمو الإقتصادي "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص إقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013-2014، ص129.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

خلال سنة 2013 تراجعت قيمة الصادرات، المترافق مع أحجام أقل للمحروقات المصدرة السائلة والغازية على حد سواء بواقع (-7.4%) 99.3 مليون دولار ما يعادل إنخفاض في إيرادات الصادرات ب 10.27% إلى 63.327 مليار دولار، بينما في سنة 2014 سجلت صادرات المحروقات تراجعا نسبته 71,43% مما قدر بحوالي 18,09 مليار دولار مقابل 32,14 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2014.

لهذا التقلص الشديد علاقة بأختيار سعر النفط وقلة المبيعات، وهذا ما يطرح مشكلة القدرة الطاقوية والإقتصادية على مواجهة أثر تراجع أسعار النفط، والبعث القوي لإنتاج المحروقات وتأمين القطاع. وأشار البنك الجزائري في بيان له حول الظرف إلى تقليص بنسبة 4,59% لكميات المحروقات المصدرة بين السداسي الأول لسنة 2015 ونفس الفترة من سنة 2014 وإنخفاض بنسبة 42,7% من قيمة الصادرات (18,2 مليار دولار في السداسي الأول لسنة 2015 مقابل 31,8 لنفس الفترة من سنة 2014¹).

وقد انخفض متوسط سعر برميل النفط (برنت) من 108.95 دولار / برميل في السداسي الأول من سنة 2014 إلى 57.90 دولار / برميل في السداسي الأول لسنة 2015.

أما نفط مزيج الصحراء فقد انخفض من معدل 110.09 دولار / برميل في السداسي الأول من سنة 2014 إلى 58.10 دولار / برميل في نفس الفترة من سنة 2015، أي بنسبة 47.2%. وقد تستقر صادرات المحروقات حتى نهاية 2015 على معدل 30 مليار بينما قد تبلغ الواردات حجما قدره 55 مليار دولار مما سيؤثر سلبا على إحتياجات الصرف التي قد ينخفض حجمها ب 20 مليار دولار .

وفي الاخير نستنتج أنه طبع على الإقتصاد الجزائري خلال السنوات الأخيرة هو أن له نمط قطاعي يتسق أكثر فأكثر مع ما تنص عليه نظرية المرض الهولندي (هوحالة الانفجار في قطاع إنتاجي مصدر يؤدي إلى انتقال عوامل الإنتاج من القطاعات الأخرى إلى هذا الأخير، بمعنى آخر إن زيادة كبيرة وغير متوقعة لأسعار السلع غير تجارية والتي تعطي نتائج سلبية على القطاعات التي تنتج السلع التجارية²)، حيث تميز ب³ :

-النمو الهائل في قطاع المحروقات حيث خصصت لهذا القطاع مبالغ استثمارية معتبرة، فقد قدرت بحوالي 21 مليار دولار بين سنتي 2000 و2005 وحوالي 32 مليار دولار بين عام 2005 وعام 2009.

-نمو ملحوظ في قطاع السلع غير قابلة للتداول ولا سيما قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات السوقية.

-التراجع المستثمر في القطاع الصناعي أي قطاع السلع القابلة للتداول عموما.

المطلب الثاني: تطور الصادرات النفطية وعائداتها تبعا لتطور الصناعة النفطية في الليبية

¹ بنك الجزائر، تقرير الوضع السداسي الأول للجزائر من سنة 2015، ص28-35.

² Aoun Marie-Clairem, " La rente et les économies des pays exportateurs", Thèse pour l'obtention du titre de docteur en sciences Economiques, Université Paris Dauphine, 2008, p.133

³ Samir bell, essai sur la crise du regime rentier d accumulation en algerie: une approche en terme de regulation, Université lumiere lyon 2.2011 ; p100.

الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

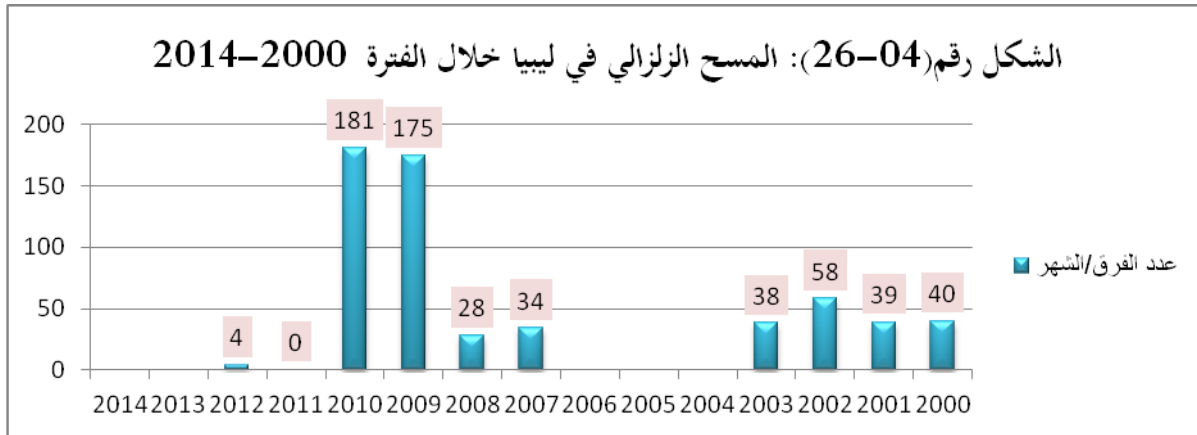
لقد أعطي اهتمام كبير للصناعات النفطية من أجل تحقيق أعلى عائدا من الوحدة المنتجة وخلق بيئة صناعية متنوعة تعتمد على الموارد المحلية المتاحة وبما يكفل إستغلالها الإستغلال الأمثل، وعلى ضوء هذه الأهداف فقد تمكنت ليبيا من تشييد عدة مشروعات تكريرية وبتروكيماوية لسد الإحتياجات المحلية والتصدير إلى الأسواق العالمية بالإضافة إلى وجود مشاريع في مرحلة التعاقد والدراسات

أولا : تطور الصناعة النفطية الليبية

وفيما يلي المشروعات القائمة على النفط والغاز

أ-مجال الاستكشاف:

حصلت شركة "Foster Wheeler" على عقد هندسي متقدم لتطوير الحقل المعروف باسم "المنطقة 47" ضمن حوض غدامس على بعد 200 كلم الى الجنوب من العاصمة طرابلس¹ ، ومن المتوقع مسح 18.260 كلم طولي من المسح السيزمي ثنائي الأبعاد و 89.600 كلم مربع من المسح السيزمي ثلاثي الأبعاد، وحفر 374 بئر استكشافي خلال 2015²، ويظهر تطور الإكتشافات من النفط والغاز خلال الفترة من 2000-2014 في الأشكال التالية:



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بنك معلومات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

نلاحظ من الرسم البياني الموضح أعلاه أن هناك إرتفاع ملحوظ في معدل عدد فرق المسح الزلزالي في ليبيا من 40 فرقة/الشهر عام 2000 إلى 181 فرقة/الشهر عام 2013، أي بنسبة إرتفاع تقدر حوالي 22.06%، إلا أن

¹ تقرير الإقتصادي العربي الموحد، الفصل الخامس "التطورات في مجال النفط والطاقة"، مرجع سابق، 2015، ص 113.

² الورقة القطرية الجمهورية الليبية المقدمة في مؤتمر الطاقة العربي العاشر، في 21-23 ديسمبر 2014، ابوظبي، الامارات العربية المتحدة، 2014، ص 35.

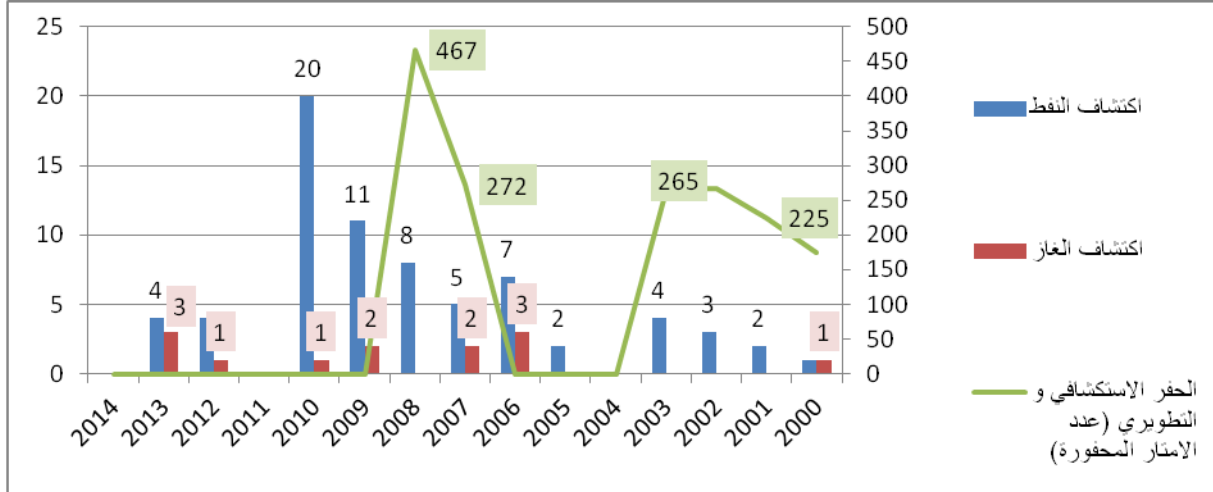
الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

عدد الفرق أصبح 0 في عام 2011 وذلك بسبب ثورة الربيع العربي التي أثرت على الأوضاع الإقتصادية الليبية كلية بينما نجد العدد أصبح 04 فرق في سنة 2012 .

الشكل رقم(04-27):تطور إكتشاف النفط والغاز والحفر الاستكشافي التطويري في ليبيا خلال الفترة

من 2000-2014



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بنك معلومات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول.

وإجمالاً، ترافق إنخفاض الإنتاج مع إنخفاض عدد الإكتشافات من 20 إكتشاف للنفط و 5 إكتشافات للغاز الطبيعي سنة 2010 إلى انعدام الإكتشافات سنة 2011 والذي صاحبه إنخفاض الآبار المنتجة في البلاد، فبعد أن وصل عدد هذه الآبار إلى 257 بئراً عام 2009، انخفض إلى 60 بئراً عام 2014، (منها 41 % آبار ميكانيكية، والباقي 1 آبار ذاتي¹).

وفي الأخير فان الحظر الذي فرض على ليبيا بعد فترة من الأحداث الأمنية التي أملت بها، تسبب في وقف معظم عمليات إنتاج النفط والغاز إذ أن التصدير لم يعد ممكناً ،لكن بيانات عالمية لأوبك أشارت في منتصف شهر سبتمبر 2011، إلى أنه من المتوقع أن يعود الإنتاج الليبي إلى معدله السابق في غضون 18 شهراً.

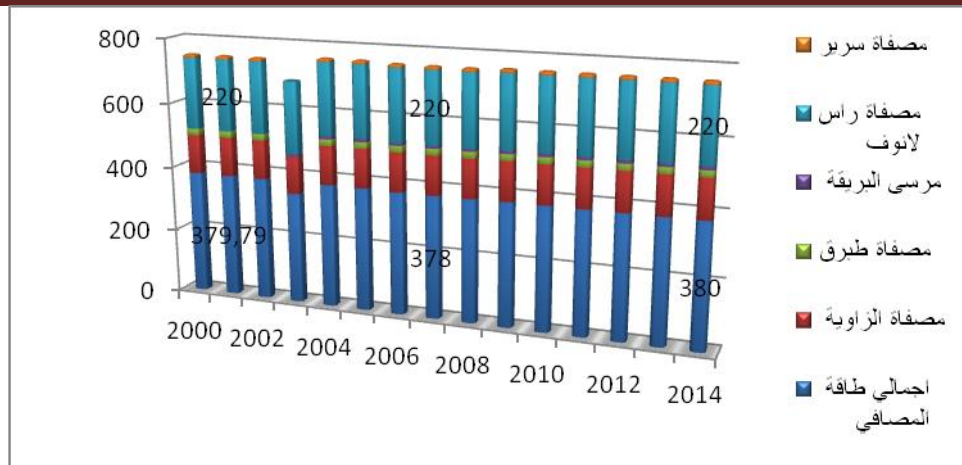
ب- صناعة تكرير النفط²: تبلغ الطاقة التكريرية الإجمالية في عام 2014 مايعادل 380 ألف برميل يوميا من خلال خمس مصافي قائمة موزعة داخل ليبيا، والشكل البياني التالي يبين تطور الطاقات لمصافي التكرير خلال الفترة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014

الشكل رقم(04-28): تطور طاقات المصافي الليبية خلال الفترة 2000-2014 الوحدة:الف برميل/يوم

¹ تركي الحمشي، تطور المصادر الهيدروكربونية في الدول العربية، مرجع سابق،ص141.

² الورقة القطرية الجمهورية الليبية ، مرجع سابق ،ص32-33

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق (04-05).

والملاحظ من الشكل أن إجمالي طاقات المصافي الليبية إنخفضت من 379.79 ألف ب/ي إلى 343 ألف ب/ي سنة 2003 لتعاود الإرتفاع إلى 380 ألف ب/ي سنة 2014 تخللتها إنخفاضات في الوسط من 2006-2008 بمقدار 379 ألف ب/ي، كانت مجملها تعود إلى "رأس لانوف" بنسبة تفوق 50% من إجمالي طاقات كل المصافي¹.

وكان هدف الصناعة التكريرية الوصول إلى قدرات استيعابية أكبر من خلال²:

ب-1- تطوير المصافي المحلية (الزاوية + رأس لانوف + طبرق) من خلال الإستثمار بالمشاركة مع شركات عالمية متخصصة للرفع من قيمة المنتجات، ومواكبة المواصفات العالمية المطلوبة، وتحسين شريحة الإنتاج بتحويل زيت الوقود الثقيل إلى مشتقات وسيطة وخفيفة، علما بأن مصفاة رأس لانوف دخلت تحت مظلة الشراكة الليبية الإماراتية المشتركة (ليركو) بتاريخ 9-3-2009 والتي بدورها ستقوم بتطوير المصفاة وفق إتفاقية المشاركة الموقعة معها بالخصوص.

ب-2- العمل على زيادة إنتاج بنزين السيارات للسوق المحلي من خلال تطوير مصفاة الزاوية بتحويل النافثا الزائدة المنتجة بالمصفاة، وذلك لسد العجز في السوق المحلي، وتأمين احتياجات السوق من هذه المادة الإستراتيجية، وتحويل زيت الوقود الثقيل إلى منتجات خفيفة وخصوصا بنزين السيارات.

ب-3- دراسة تطوير وتوسيع مصفاة طبرق، وذلك بإستغلال الوحدات القائمة وإضافة مصفاة متكاملة بطاقة حوالي 200 ألف برميل /يوم لإنتاج الوقود وخاصة الديزل طبقا للمواصفات الحديثة لتسويقه دوليا بسبب زيادة الطلب العالمي عليه، من خلال أسلوب الإستثمار بالمشاركة مع شركات عالمية متخصصة.

ثانيا: تطور الصادرات والإيرادات النفطية في ليبيا

¹ انظر الملحق رقم (04-05)

² تركي الحمشي، تطور المصادر الهيدروكربونية في الدول العربية، نفس المرجع، ص 37.

الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

تمثل الصادرات متغيراً محورياً وحيوياً؛ لأنها إحدى المصادر الأساسية لتمويل الإقتصاد بالعملات الأجنبية، والتي يتم الإنفاق منها على مختلف القطاعات الإقتصادية الأخرى، غير أن المشكلة التي يعاني منها الإقتصاد الليبي تتمثل في أنه إقتصاد وحيد الجانب، يعتمد في أغلب صادراته على سلعة واحدة وهي النفط، الذي يواجه باستمرار تقلبات حادة وخطيرة في أسعاره، بسبب التغيرات في عوامل الطلب والعرض، بالإضافة إلى تأثير أسعار هذه السلعة بالعوامل السياسية والإستراتيجية،

1-تطورات العائدات النفطية خلال الفترة 1980-2010

نحمل أهم التغيرات التي حدثت للإقتصاد النفطي الليبي خلال هذه الفترة في الجدول التالي :

الجدول رقم (4-4): الأهمية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 1980-2010

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي GDB "مليون دينار"	الصادرات الإجمالية Tot "مليون دينار"	الصادرات النفطية O _p "مليون دينار"	الصادرات غير النفطية O _o "مليون دينار"	نسبة O _p إلى Tot %T _{ot}	نسبة O _o إلى Tot %T _{ot}	نسبة Tot إلى GDB %	نسبة O _p إلى GDB %	نسبة O _o إلى GDB %
1980	26793.0	6489.2	6486.4	2.8	99.96	0.04	24.22	24.21	0.01
1981	23357.0	4361.1	4359.8	1.3	99.97	0.03	18.67	18.67	0.01
1982	24245.0	4056.2	4054.1	2.1	99.95	0.05	16.72	16.73	0.01
1983	23588.0	3655.7	3654.2	1.5	99.96	0.04	15.49	15.50	0.01
1984	22675.0	3264.8	3262.3	2.5	99.92	0.04	14.39	14.40	0.01
1985	20805.0	3645.6	3592.2	53.4	98.54	1.46	17.27	17.52	0.26
1986	20805.0	2431.3	2428.7	2.6	99.89	0.11	11.67	11.69	0.01
1987	18476.0	1663.8	1663.6	0.2	99.99	0.01	9.00	9.01	0.00
1988	19877.0	1615.5	1496.7	118.8	92.65	7.35	7.53	8.13	0.60
1989	21308.0	2179.2	1969.2	210.0	90.36	9.64	9.24	10.23	0.99
1990	28253.3	3214.5	3034.5	180.0	94.40	5.60	10.74	11.38	0.64
1991	32263.3	2919.7	2794.2	125.5	95.70	4.30	8.66	9.05	0.39
1992	31459.9	2890.3	2634.8	255.5	91.16	8.84	8.38	9.19	0.81
1993	30891.7	2618.9	2327.9	291.0	88.89	11.11	7.54	8.48	0.94
1994	31386.5	2681.9	2289.0	392.9	85.35	14.56	7.29	8.54	1.25
1995	31563.6	3103.5	2681.3	422.2	86.40	13.60	8.49	9.83	1.34
1996	32510.5	3478.8	3278.6	200.2	94.25	5.75	10.08	10.70	0.62
1997	32707.2	3777.5	3479.7	297.8	92.12	7.88	10.64	11.55	0.91
1998	32843.4	2449.1	2275.7	173.4	92.92	4.59	6.93	7.53	0.53
1999	32636.8	3347.1	3128.8	218.3	93.48	6.52	9.59	10.26	0.67
2000	33126.7	6160	5930.0	230.0	96.27	3.73	17.90	18.60	0.69
2001	33290.2	6720	6464.0	256.0	96.19	3.81	19.42	20.19	0.77
2002	33163.5	13290	12937.0	353.0	97.34	2.66	39.00	40.07	1.06
2003	37423.3	19567	18814.0	753.0	96.15	3.85	50.27	52.29	2.01
2004	39678.9	27982	26832.0	1150.0	95.89	4.11	67.62	70.52	2.90
2005	44087.2	42835	41655.0	1180.0	97.25	2.75	94.48	97.16	2.68
2006	46583.7	56125	54679.0	1446.0	97.42	2.58	117.38	120.48	3.10
2007	48897.9	61726	60253.0	1473.0	97.61	2.39	123.22	126.24	3.01
2008	50228.7	77027	75243.0	1784.0	97.68	2.32	149.80	153.35	3.55
2009	49854.3	46319	44626.0	1693.0	96.34	3.66	89.51	92.91	3.40
2010	51346.5	61658	59850.0	1808.0	97.07	2.93	116.56	120.08	3.52

المصدر: مريم عيسى مهني، العلاقات بين الصادرات والنمو الإقتصادي "دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980-2010"، مجلة اماراباك، تصدر عن الأكاديمية الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 07، العدد 20، ليبيا، 2016، ص 83.

عند تحليل هيكل الصادرات الليبية انطلاقاً من بيانات الجدول السابق فإننا نخرج بمجموعة من النتائج أهمها¹:

أ- مدى هيمنة الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات في الإقتصاد الليبي خلال الفترة من 1980-2010، حيث كانت نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات تصل إلى 100% طيلة سنوات الفترة المدروسة، كما أن الصادرات النفطية سجلت أهمية نسبية مرتفعة بوضوح في الناتج المحلي الإجمالي في أغلب سنوات الفترة.

¹ مريم عيسى مهني، العلاقات بين الصادرات والنمو الإقتصادي "دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980-2010"، مجلة اماراباك، تصدر عن الأكاديمية الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 07، العدد 20، ليبيا، 2016، ص 82..

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

ب-ضالة نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات والناتج المحلي الإجمالي، فعند مقارنة هذه النسبة بنظيرتها في الصادرات النفطية نجد أن الأولى منخفضة بوضوح طيلة سنوات الفترة، حيث لم تتجاوز مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات 14.56 كحد أعلى عام 1994، ولم تتجاوز نسبة مساهمتها 3.55 في الناتج المحلي الإجمالي وذلك عام 2008.

ج-نلاحظ أيضا أن قيمة الصادرات النفطية بالرغم من أنها مرتفعة، فهي في نفس الوقت غير مستقرة وبلغت حوالي 1237.0 مليون دينار في عام 2002، كحد ادني، وحوالي 18814.0 مليون دولار عام 2003 كحد أعلى، بمتوسط سنوي قدره 15102.41 مليون دينار.

د-إن قيمة الصادرات الإجمالية خلال فترة الدراسة كانت أيضا متذبذبة، ويفهم ذلك من خلال عدم استقرار نسبة هذه الصادرات في الناتج المحلي، ويرجع ذلك إلى عدم استقرار الصادرات النفطية بسبب التقلبات في السوق النفطية العالمية، عندما إنخفضت نسبة مساهمة هذه الأخيرة في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 11.67% في عام 1986، وذلك بسبب الأزمة النفطية العالمية طيلة الفترة 1986-1999، وهذه الفترة اتسمت بالكساد أيضا، وبصفة خاصة في الإقتصاد الليبي نظرا لفرض الحصار الإقتصادي عليه من قبل أمريكا والدول الغربية في عام 1992، ولقد نتج عن هذا الحصار إنخفاض الطلب العالمي على النفط الليبي، وبالتالي تدهور أسعاره، ناهيك عن ممارسة تلك الدول الصناعية الكبرى لسياسة ترشيد الطاقة طوال الفترة 1985-1981 والسنوات اللاحقة لها، ولم ترجع نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي حتى عام 2000 أي بعد انفكاك ا وبداية التحسن في أسعار النفط، وبالإضافة إلى إتباع الدولة الليبية لمجموعة من سياسات الإصلاح والتي كان من أهمها توحيد سعر الصرف.

هـ-ابتداء من عام 2000 نلاحظ زيادة الأهمية النسبية لإجمالي الصادرات، ولكل من الصادرات النفطية وغير النفطية وهذا ما يؤكد على أن النمو الإقتصادي في ليبيا يعتمد أساسا على إيرادات الصادرات النفطية أي أن قطاع النفط يعد القائد والمحفز لعملية النمو، وإن تلك الصادرات تعد مكنة النمو. فقد ارتفعت قيمة الصادرات النفطية من 18.653 مليون دولار سنة 2004 والتي تعتبر سنة ثورة الأسعار النفطية إلى 36.783 مليون دولار سنة 2007، حيث بلغت الكمية المصدرة من النفط خلال هذه السنة ما يقارب 536.8 مليون برميل بنسبة زيادة 3.4% مقارنة ب 2006، وذلك يعود إلى تسجيل أسعار النفط في الأسواق الدولية أرقاما قياسية غير معهودة ناهزت 100 دولار للبرميل مسجلة بذلك إيرادات نفطية بلغت 24015.7 مليون دولار¹، لتصبح 2.349.1 سنة 2008، وعلى الرغم من تعرض الإقتصاد العالمي إلى الأزمة المالية العالمية وما أدت إليه من إنخفاض في أسعار النفط الخام في السوق العالمي إلا أن أبرزها في الأشهر الأخيرة من عام 2008 والذي لم يؤثر على متوسط أسعار النفط خلال عام 2008 بل ارتفعت مقارنة بعام 2007 ب 34.6% مؤثرة على قيمة

¹ انظر التقرير السنوي الواحد والخمسون، مصرف ليبيا المركزي، 2007 ص 47.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

الصادرات النفطية بالارتفاع إلى 52.084 مليون دولار، إلا أن كمية الصادرات النفطية المصدرة عرفت إنخفاضا إلى 525.8 مليون برميل بنسبة 2.05% مقدرا 11.0 مليون برميل¹

بينما عرفت قيمة الصادرات النفطية خلال سنة 2009 إنخفاضا إلى حدود 29.446 مليون دولار بسبب انخفاض أسعار النفط إلى 61.4 دولار للبرميل بنسبة 57.0%، عملت على إنخفاض في الكميات المصدرة حيث بلغت 478.2 مليون برميل بسبة 9.95% الامر الذي اثر سلبا على الإيرادات النفطية وأنهارت إلى 4.778.9 مليون دينار²، لترتفع هذه الإيرادات سنة 2010 إلى 53.0 مليار دينار وبفائض قدر 2.4 مليار دينار، فبلغت صادرات النفط والتي عرفت ارتفاعا طفيفا حيث بلغت 491.1 مليون برميل بنسبة 2.7%³

2- تطورات العائدات النفطية خلال الفترة من 2011-2015

الفترة من عام 2011-2012: بينما عرفت هذه الفترة إنخفاض في قيمة الصادرات النفطية في بدايتها إلى 7.391 مليون دولار والمصاحب لإنخفاض الكميات المصدرة من النفط والتي تأثرت هي الأخرى نتيجة لإنخفاض الإنتاج والعقوبات الدولية التي فرضت على ليبيا، وبعض المؤسسات العاملة بها والتي وصلت لحدود 138.9 مليون برميل بنسبة إنخفاض تقدر ب 17.7% وذلك رغم ارتفاع سعر النفط الليبي إلى 101.42 دولار للبرميل بنسبة ارتفاع 27.6%، وقد بلغت الإيرادات النفطية المتأتية من السنة المالية 2011 نحو 15830.0 مليون دينار لتعاود قيمة الصادرات النفطية في الارتفاع سنة 2012 إلى حدود 41.705 مليون دولار نظرا للتطورات التي شهدتها السوق العالمي للنفط والمترجم في ارتفاع أسعار النفط الليبي ليصل إلى 111.09 دولار للبرميل بنسبة زيادة 9.5% مما أدى إلى ارتفاع الكمية المصدرة من النفط لتصل إلى 329.6 مليون برميل بنسبة زيادة مقدرة ب 237.3%، لتصل الإيرادات النفطية خلال عام 2012 إلى 66.932.3⁵ مليون دينار .

الفترة من 2013-2014: حيث إنخفضت قيمة الصادرات النفطية كذلك في بداية هذه الفترة إلى حدود 27.659 مليون دولار بسبب إنخفاض أسعار البترول الليبية بنسبة 2.8% ليصل إلى 107.93 دولار للبرميل والمصاحب لإنخفاض الكميات المصدرة من النفط في نفس السنة لتصل إلى 316.7 مليون برميل مقابل 468.5 مليون برميل في عام 2012، مسجلة بذلك إنخفاضا مقدرا ب 151.8 مليون برميل بنسبة 32.4%⁶، حيث بلغت الإيرادات النفطية المحققة خلال سنة 2013 نحو 51775.7 مليون دولار وكان ذلك

¹ التقرير السنوي الثاني والخمسون، مصرف ليبيا المركزي، 2008، 49-59

² انظر التقرير السنوي الثالث والخمسون، مصرف ليبيا المركزي، 2009، ص 46-53.

³ انظر التقرير السنوي الرابع والخمسون، مصرف ليبيا المركزي، 2010، ص 52

⁴ انظر التقرير السنوي الخامس والخمسون، مصرف ليبيا المركزي، 2011، ص 54-60.

⁵ انظر التقرير السنوي السادس والخمسون ، مصرف ليبيا، 2012، ص 56-65.

⁶ انظر التقرير السنوي السابع والخمسون، مصرف ليبيا المركزي، 2013، ص 55-56.

الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

بسبب إرتفاع سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي بحوالي 0.09% (من 1.2546 دينار لكل دولار في نهاية عام 2012، إلى 1.2535 دينار لكل دولار في نهاية عام 2013)، لتواصل قيم الصادرات في الإنخفاض سنة 2014 والمقدر ب 7.821 مليون دولار وذلك لاستمرار الظروف السياسية والإقتصادية غير المستقرة واستمرار أزمة الحقول النفطية والتي أثرت بشكل مباشر على استخراج وصادرات النفط، فقد استمر إنتاج النفط خلال عام 2014 بنفس وتيرة معدلات إنتاج الأشهر الأخيرة لسنة 2013، لتعرض تحسنا بعض الشيء في السداسي الثاني من العام، لذلك بلغت الكميات المصدرة من النفط ما قيمته 148.7 مليون برميل مسجلتا بذلك إنخفاضاً بنسبة 53% أي ما يقارب 168 مليون برميل¹، فبلغت الإيرادات النفطية ما يقارب 19.976.6 مليون دينار.

المطلب الثالث: تطور الصادرات النفطية وعائداتها تبعا لتطور الصناعة النفطية في الإمارات.

حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم التطورات التي حدثت للصادات النفطية وعائداتها والتي كانت جراء جملة من الأسباب أهمها راجع إلى تطور الصناعة النفطية في الإمارات.

أولا : تطور الصناعة النفطية

1-النشاط الاستكشافي : أن المسح الزلزالي في الإمارات خلال الفترة من 2000-2014 عرف إرتفاعاً من سنة 2001 ب 19 فرقة في الشهر إلى 37 فرقة/شهر سنة 2003 للتناقص سنة 2004 بينما باقي السنوات فلم تعرف أي مسح زلزالي وذلك حسب الإحصائيات المحصل عليها من طرف منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول²، والشكل البياني التالي يبين نشاط الحفر الاستكشافي الذي عرف إرتفاعاً من عام 2000 الى عام 2003 من 24 حفارة إلى 27 حفارة، وقد عرفت إكتشاف بئر من النفط سنة 2009 و2010 على التوالي وكذا إكتشاف واحد في سنة 2014 من الغاز وهذا حسب إحصائيات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول .

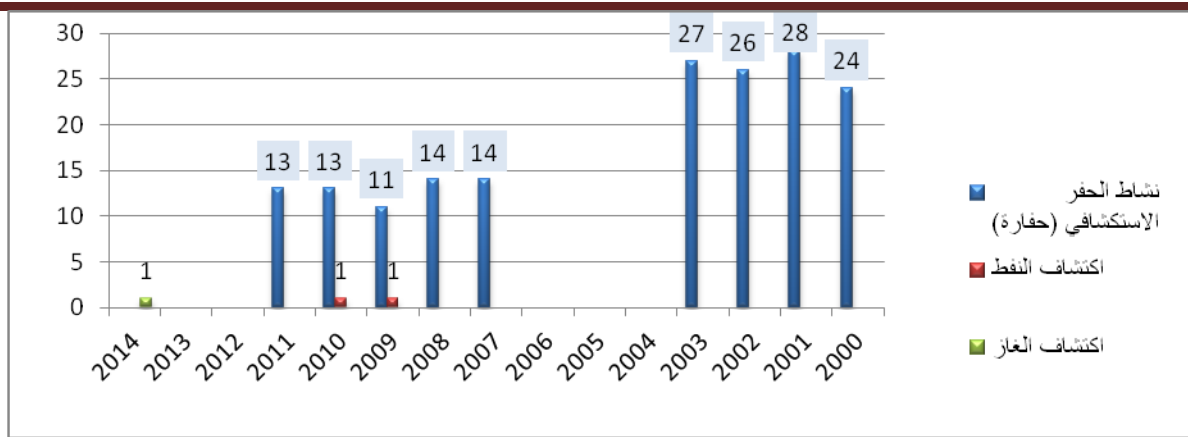
الشكل(04-29): تطور نشاط الحفر الاستكشافي وإكتشاف النفط والبترو في الإمارات خلال الفترة

2000-2014

¹ انظر التقرير السنوي الثامن والخمسون، مصرف ليبيا المركزي، 2014، 50-52.

² انظر الملحق رقم

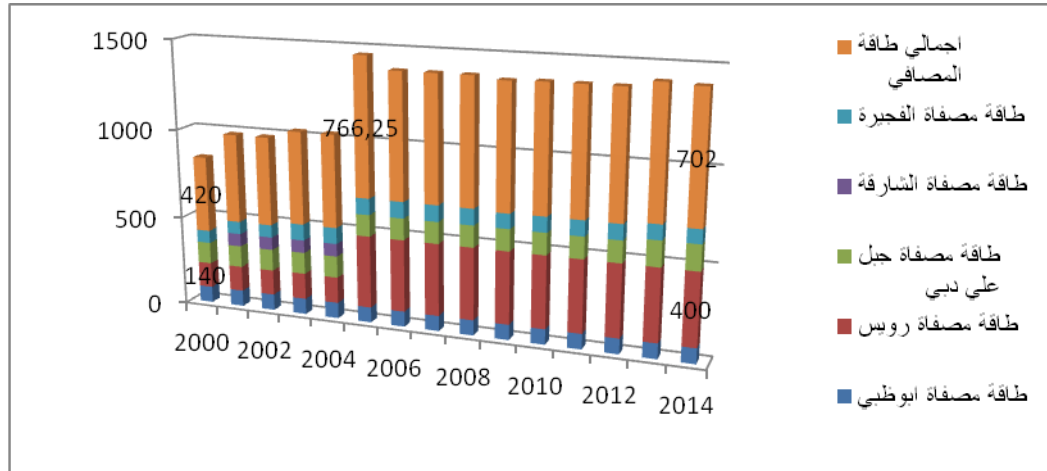
الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق (04-16)

2- مرحلة التكرير: ترجع بداية الصناعة التكريرية في دولة الإمارات المتحدة إلى عام 1976، مع بدأ تشغيل مصفاة أم النار-1 في ابوظبي، ثم شهدت عدة تطورات إلى أن وصل إجمالي طاقة التكرير التصميمية في الدولة إلى 798 ألف ب/ي، وذلك من خلال المصافي¹ (مصفاة أم النار، مصفاة الرويس، مصفاة جبل علي في إمارة دبي، مصفاة الفجيرة، مصفاة الشارقة)، و الشكل التالي يوضح طاقاتها:

الشكل رقم (04-30): تطور طاقات المصافي الإماراتية خلال الفترة 2000-2014 الوحدة: ألف برميل/يوم



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (04-16)

ويتبين من إحصائيات الشكل السابق أن إجمالي طاقة المصافي عرفت إرتفاعا من 420 ألف برميل في اليوم سنة 2000 إلى 766.25 ألف برميل سنة 2005 وهي أعلى قيمة له في هذه الفترة، لتتخفص إلى حدود 702 ألف برميل سنة 2014، كانت مجملها تعود إلى مصفاة رويس التي حظيت على نسبة 33.33% في

¹ عماد مكي، خيارات ترشيد استهلاك الطاقة في صناعة تكرير النفط، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الثامن والثلاثون، العدد 142، الكويت، 2012، ص 116-117.

الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

سنة 2000 بحدود 140 ألف برميل في اليوم، لترتفع إلى 56.98 % سنة 2014 بحدود 400 ألف برميل /يوم، تليها مصفاة جبل على دبي، ثم مصفاة ابوظبي، فمصفاة الفجيرة وأخيرا مصفاة الشارقة¹.

ثانيا: تطور الصادرات والإيرادات النفطية في الإمارات

مماثلة لباقي الدول النفطية يمتاز إقتصاد الإمارات بالاعتماد الكبير على الريع النفطي حيث يشكل النفط ومشتقاته العنصر الرئيسي في إيرادات الدولة اللازمة لتغطية الإنفاق العام، الجاري والإنمائي، المتزايد في منتصف السبعينات. فلا شك بأن الإيرادات النفطية قد مكنت الدولة من الإنفاق المباشر على تنفيذ المشاريع الإنمائية، الإنتاجية والخدمية، ومشاريع البنية التحتية (الطرق، الموانئ، المطارات، الاتصالات، المستشفيات، المدارس.. إلخ). هذا بالإضافة لإنفاقها الجاري على الرواتب والأجور والمشتريات من السوق المحلي وتقديم المعونات والتحويلات بدون مقابل في مختلف المجالات، وبالتالي تفعيل أنشطة القطاع الخاص في جميع القطاعات الإقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى رفع معدلات النمو إلى رفع معدلات النمو القطاعي والكلية .

1- تطور الصادرات النفطية من قبل سنة 2000:

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الإقتصادية في الدولة حيث يعتمد عليه الإقتصاد الوطني في المبادلات الدولية مع باقي دول العالم في التصدير والاستيراد، فعائدات التصدير عامة والنفطية خاصة هي المصدر الأساسي للعملة الصعبة التي تؤمن القدرة الشرائية لاستيراد المتطلبات من الخدمات والسلع الإنمائية والإستهلاكية لعملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية الشاملة، ويمكن إجمال أهم التغيرات المتعلقة بالصادرات النفطية والعائدات من النفط من سنة 1975 إلى غاية سنة 2000 في الجدول التالي² :

الجدول رقم(04-05): البنود الرئيسية في ميزان المدفوعات لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال

الفترة من 1975 - 2000 الوحدة (مليار درهم)

البند	1975	1986	1990	1994	2000
أ-الحساب الجاري	11.3	8.7	20.0	11.1	33.7
1-الميزان التجاري	18.0	12.9	37.0	17.2	41.7
1-1.الصادرات السلعية	28.6	36.5	79.5	100.5	159.0
- النفط	26.8	23.8	54.5	41.8	70.1

¹ انظر الملحق رقم (04-16).

² د.محمد سعد عميرة ، إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة "الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية" ، مجلة التعاون الإقتصادي بين الدول الإسلامية ، 2002، ص 07، على الموقع الإلكتروني : www.sesrttictic.org/pdf/article_19_a_25/02/2016.htm

الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

- الغاز	-	4.5	4.5	5.1	9.1
- صادرات أخرى	-	1.6	7.7	18.5	32.9
- إعادة تصدير	1.8	7.4	12.8	35.1	46.9
1-2. المستوردات	-10.6	-23.6	-42.5	-83.3	-117.3
2-ميزان الخدمات	-6.7	2.0	1.9	6.2	8.3
3-صافي التحويلات بدون مقابل	-	-6.2	-18.9	-12.3	-16.3
ب-حساب رأس المال	-5.5	-1.1	-19.8	-8.8	-23.3
الميزان الإجمالي (أ+ب)	5.8	7.6	0.2	2.3	10.4

المصدر: د. محمد سعد عميرة ، إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة "الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية" ، مجلة التعاون الإقتصادي بين الدول الإسلامية ، 2002، ص 07.

من البيانات الظاهرة من الجدول السابق وفي ضوء الإعتماد المتزايد على النفط في الإقتصاد الإماراتي، فإن صادرات النفط تشكل معظم الصادرات السلعية في الدولة، وعلى الرغم من تزايد قيمة عائدات تصدير النفط من 26.8 مليار درهم في عام 1975 إلى 70.1 مليار درهم في عام 2000 فإن نسبة مساهمتها في عائدات التصدير الكلية كانت في انخفاض مستمر منذ منتصف السبعينات، حيث إنخفضت من 94% في عام 1975 إلى 63% في عام 1986 وإلى 44% في عام 2000، ويعود ذلك للتغيرات الهيكلية التي يشهدها الإقتصاد الإماراتي بالدرجة الأولى، فالتطورات الإقتصادية المحلية النابعة من سياسة تنويع مصادر الدخل مكنت القطاعات الإقتصادية غير النفطية من تنمية صادراتها باستمرار حيث زادت نسبتها في الصادرات الكلية من 4% في عام 1986 لتصل إلى 20.7% في عام 2000، وكذلك أدت إلى زيادة أنشطة إعادة التصدير وبالتالي تطور مساهمتها في الصادرات السلعية من 6% في عام 1975 إلى 20% في عام 1986 وإلى 29.5% في عام 2000.

وعلى الرغم من هذه التطورات تبقى عائدات تصدير النفط هي المساهم الرئيسي في تغطية فاتورة المستوردات التي تتزايد باستمرار تبعاً للتقدم الإقتصادي والاجتماعي الذي تشهده الدولة، فقد تمكنت صادرات النفطية من تحقيق فائض مستمر في الميزان التجاري للدولة حيث بلغ أعلى مستوى له في عام 2000، حيث

الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

وصل إلى 41.7 مليار درهم وان تفاوت هذا الفائض من سنة إلى أخرى بسبب إرتفاع أسعار النفط وبالتالي عدم استقرار حصيلة عائدات النفط¹ ،

ولا شك أن باقي بنود ميزان المدفوعات الذي يظهر معاملات الدولة مع العالم الخارجي من استيراد وتصدير وسلع وخدمات، وتحويلات بدون مقابل وحركة رؤوس أموال تتأثر بصورة مباشرة بعائدات التصدير، وفي مقدمتها النفط حيث تتم تغطية العجز في ميزان الخدمات والتحويلات بدون مقابل من الفائض في الميزان التجاري.

ويظهر كذلك من الجدول بان ميزان الخدمات قد حقق فائضا في السنوات 1986، 1990، 1994، 2000 وعلى العكس من ذلك كان صافي التحويلات بدون مقابل والتي تشكل معظمها المساعدات والمنح، في عجز مستمر بلغ أعلى مدى له في عام 1990 حيث وصل إلى 18.9 مليار درهم نتيجة لازمة الخليج ثم عاد للانخفاض إلى 16.3 مليار درهم في عام 2000، وعلى الرغم من ذلك فقد حقق الحساب الجاري في ميزان المدفوعات والذي هو حصيلة الميزان التجاري وميزان الخدمات وصافي التحويلات بدون مقابل فائضا مستمرا منذ منتصف السبعينيات بلغ أعلى قيمة له في عام 2000، ليصل إلى 33.7 مليار درهم نتيجة لزيادة عائدات النفط بصورة كبيرة.

أما فيما يتعلق بحساب رأس المال في ميزان المدفوعات والذي يعكس التحويلات الرأسمالية إلى خارج الدولة والتي تتكون من القروض الرسمية والإستثمارات الرأسمالية في الخارج والمؤسسات الحكومية وصافي السهول والخطأ فيتضح أنه كان في عجز مستمر، وبعبارة أخرى كان هناك خروج مستمر لرؤوس الأموال بلغ أعلى قيمة له في عام 2000 حيث وصل إلى 23.3 مليار درهم، وتغطي رؤوس الأموال المصدرة للخارج عادة من فائض الحساب الجاري، وعلى الرغم من ذلك فقد حقق الميزان الإجمالي لميزان المدفوعات فائضا مستمرا تفاوت من سنة إلى أخرى حيث بلغ أعلى قيمة له في عام 2000 ليصل إلى 10.4 مليار درهم وكانت اقل قيمة له في عام 1990 حيث إنخفضت إلى 0.2 مليار درهم فقط نتيجة إرتفاع قيمة التحويلات بدون مقابل ورؤوس الأموال المصدرة للخارج، وتجدر الإشارة في هذا السياق بان استمرار الفائض في الحساب الجاري وبالتالي في الميزان الإجمالي في ميزان المدفوعات يتيح الاستمرار في تأمين إحتياطي معقول من العملات الصعبة الأمر الذي يمكن المحافظة على قيمة وقوة الدرهم مقابل العملات الأجنبية وبالتالي تحقيق هدف السياسة النقدية في هذا المجال.

2-تطور قيمة الصادرات النفطية لدولة الإمارات خلال الفترة من 2001-2014.

عرفت هذه الفترة زيادة في عوائد النفط من 14.063 مليون دولار سنة 2000 إلى 68.715 مليون دولار سنة 2014، بزيادة تقدر ب 20.46% تخللتها تذبذبات بين الإرتفاع والإنخفاض لصادرات النفط وعوائدها والتي يمكن إجمالها في الجدول التالي :

¹ د. محمد سعد عميرة، نفس المرجع، ص 08

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

الجدول رقم(04-06): تطور الصادرات النفطية خلال الفترة من 2001-2014 الوحدة: مليون دولار

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عوائد النفط	14 063	11 144	15 449	19 965	30 327	44 867	47 996
إيرادات أخرى	4 625	4 436	5 520	5 835	8 857	9 909	14 291
إجمالي الإيرادات	18 688	15 580	20 970	25 800	39 184	54 776	62 287
إجمالي النفقات	25 993	23 585	24 897	26 215	28 436	34 303	43 492
الفائض/ العجز	7 305-	8 005-	3 927-	415-	10 749	20 474	18 795
صادرات النفط الخام (الف برميل/اليوم	1,787.000	1,614.000	2,048.000	2,172.000	2,195.000	2,420.300	2,342.700
البيان	2008	2009	2010	2011	2012	*2013	*2014
عوائد النفط	73 335	33 323	46 230	71 460	76 045	79 849	68 715
إيرادات أخرى	31 208	30 523	30 563	31 975	36 337	45 647	46 476
إجمالي الإيرادات	104 543	63 846	76 793	103 435	112 382	125 496	115 190
إجمالي النفقات	75 067	106 408	93 679	123 042	130 524	145 168	134 024
الفائض/ العجز	29 477	42 562-	16 886-	19 607-	18 142-	19 672-	18 834-
صادرات النفط الخام (الف برميل/اليوم	2,334.400	2,012.308	2,103.110	2456.61	2533	2579.2	2557

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدول العربية المصدرة للبترول والهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء بالإمارات 2015.

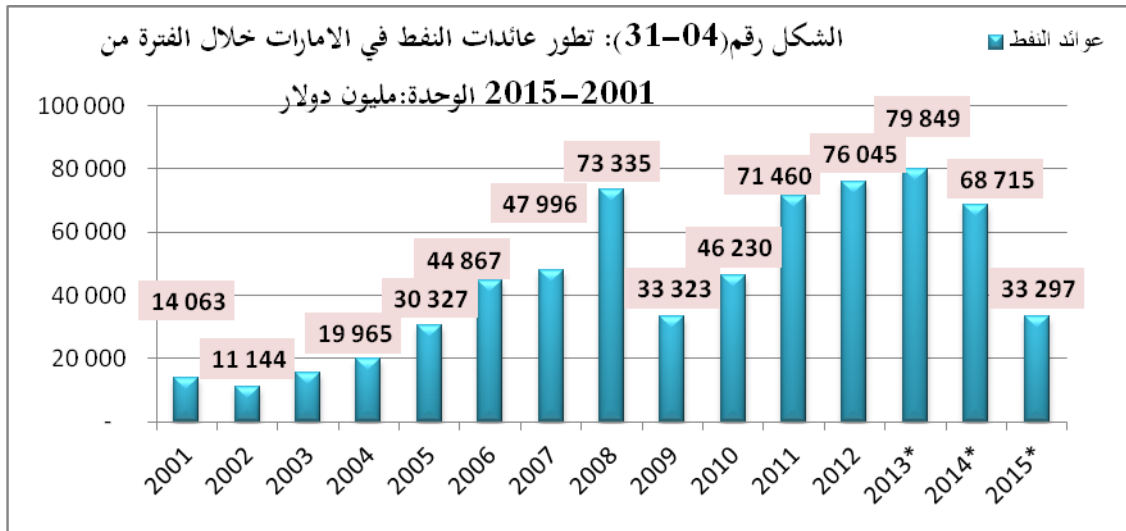
إلا أن بداية هذه الفترة (أي عام 2001) إنخفضت الإيرادات النفطية عن ما كانت عليه في سنة 2000 ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى انخفاض إيرادات صادرات النفط نتيجة لإرتفاع الأسعار بسبب إرتفاع أسعار صرف الدرهم والذي حقق مكاسب جديدة مستفيدا من علاقته الثابتة مع الدولار الأمريكي الذي شهد تحسنا في معدل صرفه مقابل معظم العملات الرئيسية خلال سنة 2001¹، واثّر ذلك على الميزان التجاري والذي عرف تراجعاً في الفائض من 38.2 مليار درهم، وفي مقابل ذلك زادت الصادرات غير النفطية (شاملة الذهب غير النقدي وصادرات المناطق الحرة، وواصلت الإيرادات النفطية الإنخفاض في سنة 2002 بقيمة مقدرة 11.144 مليون دولار وذلك راجع لإنخفاض الصادرات النفطية من 1787.000 ألف ب/ي سنة 2001 إلى 1.614.00 ألف ب/ي، إلا أنها بدأت في التحسن والإرتفاع إلى أن وصلت قيمة الصادرات النفطية في سنة 2008 ما يقارب 2.334.400 ألف ب/ي تزامن معه إرتفاع عوائد النفط الذي حقق 73.335 مليون دولار في نفس السنة إلا أن مساهمتها في إجمالي الإيرادات بدأت تتناقص ابتداء من سنة 2005، وذلك راجع إلى اهتمام الدولة بقطاعات أخرى من أجل حماية إقتصادا وتنويع مصادر الدخل، حيث ظهر ذلك جليا في سنة

¹ انظر التقرير السنوي الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، 2001، ص 26.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

2009 والتي عرفت إنخفاض عائدات النفط إلى 33.323 مليون دولار بنسبة إنخفاض تزيد عن 50 % وكذا تحول رصيد الميزانية العامة من فائض بقيمة 29477 مليون دولار سنة 2008 إلى عجز مقدّر 42562 مليون دولار سنة 2009 بسبب آثار الأزمة المالية العالمية التي ضربت الإقتصاد الوطني، إلا أن الإيرادات الأخرى لم تتأثر بنفس الدرجة وأصبحت مساهمتها في إجمالي الإيرادات بنسبة 47.80 % وهذا أكبر دليل على اهتمام الإمارات بتنويع دخل الإقتصاد الوطني، ونتيجة الإجراءات والإصلاحات التي قام بها الإقتصاد الوطني للخروج من آثار الأزمة المالية بالإضافة إلى إرتفاع الأسعار أدى إلى إرتفاع العائد النفطي إلى 46.230 مليون دولار، 71.460 مليون دولار، 76.045 مليون دولار، سنة 2010، 2011، 2012، على التوالي، لتصل إلى اعلي قيمة لها خلال فترة الدراسة والمقدرة بـ 79.849 مليون دولار سنة 2013، لتعرف تراجع بعدها مقدّر بـ 11.134 مليون دولار سنة 2014، لتقدر قيمة العائد النفطي بـ 79.849 مليون دولار وذلك راجع إلى إنخفاض أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 إلا أنه ظل النموقويا في الأنشطة غير النفطية فقد ارتفعت العائدات الأخرى من 45.647 مليون دولار سنة 2013 إلى 46.476 مليون دولار، والذي يعزى بصورة رئيسية إلى أن إنخفاض أسعار النفط لم يدفع الحكومة أو الكيانات المرتبطة بها إلى الإعلان عن تعديل في الإنفاق العام ومشاريع البنية التحتية، خصوصا وأن دولة الإمارات هي في وضع يتيح لها الصمود أمام إنخفاض أسعار النفط، وذلك بفضل الأصول المالية الضخمة المتراكمة لدى صناديق الثروة السيادية المختلفة¹، والشكل البياني التالي يبين تطور عائدات النفط من عام 2001، إلى عام 2015.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول السابق رقم (04-06)

وعلى العموم ظل متوسط أسعار النفط مرتفعا في سنة 2014 ككل، حيث بلغ حوالي 95 دولار أمريكي للبرميل وبناء عليه استمر الإنفاق العام في دعم النمو في دولة الإمارات، مما أدى إلى تفادي تراجع مالي مفاجئ

¹ انظر التقرير السنوي الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، 2014، ص 17.

الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

كان من الممكن ان يهدد القطاعات غير النفطية المزدهرة ويؤثر على مكانة الدولة كأحد أكثر الإقتصادات تنوعا بين الدول المنتجة للنفط في المنطقة، علاوة على ذلك استفاد إقتصاد دولة الإمارات خلال تلك الفترة من الزخم الذي شهدته النمو في الدول الأخرى بمجلس التعاون والنمو الذي أحرزته الإقتصاديات الآسيوية والإفريقية الصاعدة، وقد كان إرتفاع أسعار صرف الدولار الأمريكي بمثابة نعمة على الصادرات المتجهة إلى دولة الإمارات وذلك نظرا لربطه بالدولار الأمريكي، بالإضافة إلى إرتفاع سعر صرف الدرهم بنسبة 13.7% مقابل الين.

المطلب الرابع: تطور الصادرات النفطية وعائداتها تبعا لتطور الصناعة النفطية في السعودية

وعلى غرار دول الدراسة الثلاثة السابقة فإن السعودية كانت لها حصة الأسد من تطورات الصناعات النفطية، باعتبارها تصدر المراكز الأولى بين الدول العربية في الصادرات النفطية ومن ثم عوائدها وهذا ماسيتم التطرق إليه وبالتفصيل في هذا المطلب .

أولا: تطور الصناعة النفطية في السعودية

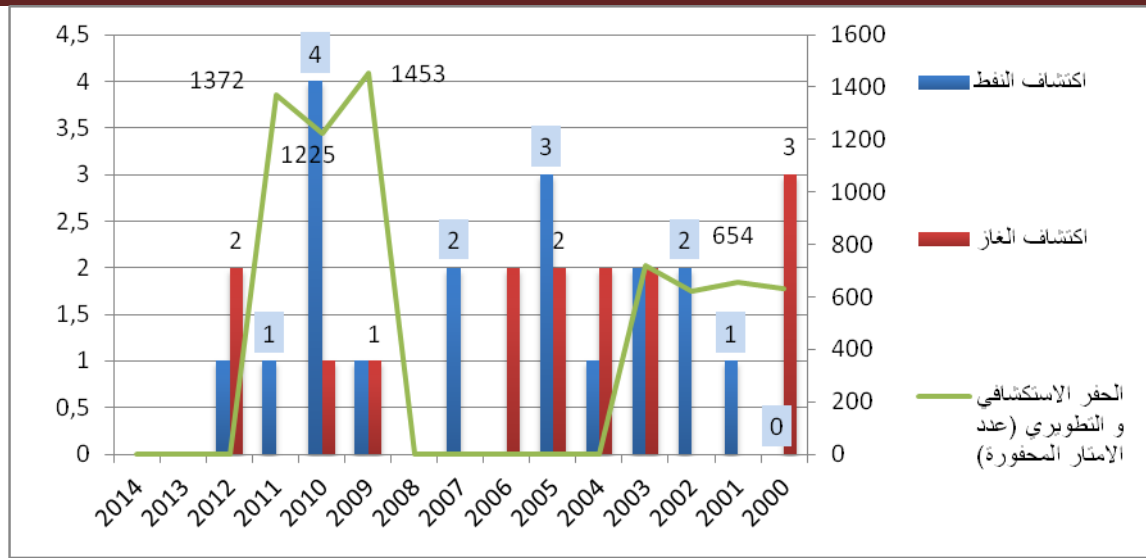
1-الإكتشافات

واصلت السعودية جهودها لتنمية إحتياطياتها من الغاز في منطقة الربع الخالي، وبدأت عمليا أعمال الإستكشاف والتنقيب في الحوض الشمالي منه، وتم خلال العام توقيع إتفاقيات مشاركة في التطوير والإنتاج مع ثلاثة شركات دولية تقودها شركات صينية وروسية وإيطالية للتنقيب في مناطق جديدة في الربع الخالي في مساحة تقدر بحوالي 120 ألف كيلومتر مربع، كما إستكملت شركة "ارامكو" خلال العام إنشاء مرافق مشروع القطيف لإنتاج النفط، الذي ينتج 500 ألف ب/ي من النفط العربي الخفيف المستمد من حقل القطيف، و300 ألف ب/ي من الخام العربي المتوسط الذي مصدره حقل أبوسعفة في المنطقة المغمورة¹.

الشكل رقم (04-32): إكتشاف النفط والغاز في السعودية خلال الفترة 2000-2014 الوحدة: إكتشاف

¹ تقرير الإقتصادي العربي الموحد، الفصل الخامس "التطورات في مجال النفط والطاقة"، 2012، ص 04.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

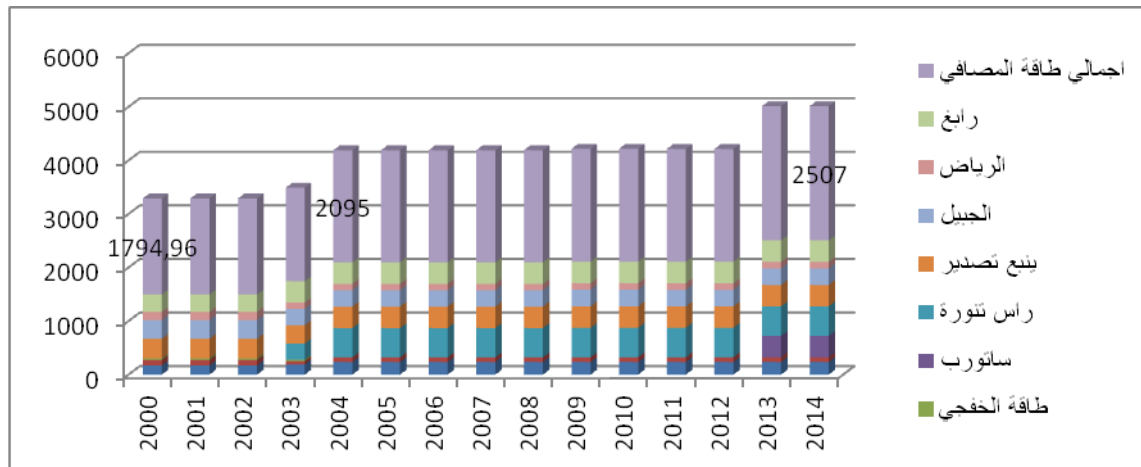


المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بنك معلومات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

تخطط السعودية في 2015 لاستثمار 40 مليار دولار على مدى الأعوام العشرة القادمة للحفاظ على استقرار طاقة الإنتاج النفطي ومضاعفة إنتاج الغاز، وسيُنصب الإهتمام الأكبر على قطاع الاستكشاف والإنتاج وبشكل متزايد على الحقول البحرية بهدف الحفاظ على الطاقة الإنتاجية للنفط في المملكة عند 12 مليون ب/ي¹.

2-مرحلة التكرير : بدأت صناعة التكرير في المملكة العربية السعودية مع بدء تشغيل مصفاة رأس تنورة عام 1945 بطاقة (50 ألف ب/ي)/ تبعها إنشاء مصفاة أخرى حتى وصل إجمالي الطاقة التكريرية إلى 2.507 ألف بفي اليوم 2014، بعدما كانت 1794.96 ألف برميل في اليوم أي بزيادة تقدر ب 712.04 ألف برميل في اليوم (39.66%)، ويمكن تبيان أهم التطورات التي عرفتها طاقات مصافي التكرير في السعودية خلال نفس الفترة في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم(04-33): تطور طاقات المصافي السعودية خلال الفترة 2000-2014 الوحدة:ألف برميل/يوم



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بنك معلومات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

¹ تقرير الإقتصادي العربي الموحد، الفصل الخامس "التطورات في مجال النفط والطاقة"، 2015، ص112.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

ثانيا: تطور الصادرات والعائدات النفطية في السعودية .

تعتمد المملكة العربية السعودية على النفط في الحصول على أكثر من 90 % من إي إيرادات المالية العامة، وتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه صناع سياسة المالية العامة في حماية الإقتصاد والميزانية من التقلبات الكبيرة في أسعار النفط، والتأكد من استخدام إي إيرادات النفط بكفاءة لأغراض التنمية، وضمان ادخار إيرادات كافية للأجيال القادمة.

1-تطور العائدات النفطية خلال الفترة من 1969-1984 :

تطورت الإيرادات العامة في المملكة على نحو كبير خلال العقود الأربعة الماضية، سواء من الناحية المطلقة أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ففي عام 1970 اقتصر إجمالي الإيرادات العامة للدولة على 7940 مليون ريال فقط، منها 7122 مليون ريال إيرادات نفطية، كانت تمثل نحو 29 في المائة من الناتج المحلي للمملكة، غير أنه مع فورة أسعار النفط في منتصف السبعينيات أخذت الإيرادات العامة للمملكة، بصفة خاصة الإيرادات النفطية، في النمو بصورة جوهريّة، ففي خلال عقد السبعينيات بلغ متوسط الإيرادات العامة للدولة 112458 مليون ريال مثلت في المتوسط نحو 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة مرتفعة للغاية، تعكس التركيز الشديد لهيكل الناتج المحلي الإجمالي في القطاع النفطي خلال ذلك العقد كما سبقت الإشارة، والجدول التالي يبين أهم التغيرات في العائدات النفطية ورصيد المالية العامة ابتداء من عام 1969 إلى غاية سنة 1984.

جدول رقم(04-07): تطور العائدات النفطية السعودية خلال الفترة 1969-1984 الوحدة:مليون ريال

السنة Year	إجمالي الإيرادات			المصروفات	الفائض / العجز الفعلي	نسبة الفائض/العجز الى الناتج المحلي الإجمالي
	Total Revenues					
	الإيرادات النفطية Oil Revenues	إيرادات أخرى Other Revenues	الإجمالي Total			
				الإجمالي Total	Deficit / Surplus (Actual	The Ratio of Deficit/Surplus to GDP
1969	5119	549	5668	6028	-360	-1,8
1970	7122	818	7940	6293	1647	7,3
1971	9685	1435	11120	8130	2990	9,8
1972	13480	1888	15368	10158	5210	13,6
1973	39285	2420	41705	18595	23110	43,2
1974	94190	5913	100103	35039	65064	40,7
1975	93481	9903	103384	81235	22149	13,5
1976	121191	14766	135957	128273	7684	3,4
1977	114042	16617	130659	138048	-7389	-2,8
1978	115078	16427	131505	147972	-16467	-6,0
1979	189295	21901	211196	185724	25472	6,8
1980	319305	28795	348100	236755	111345	20,4

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

1981	328594	39412	368006	284650	83356	13,4
1982	186006	60176	246182	244912	1270	0,2
1983	145123	61296	206419	230186	-23767	-5,3
1984	121348	50161	171509	216363	-44854	-10,7

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على إحصائيات مؤسسة صندوق النقد العربي ل 2015.

والجدير بالملاحظة أن فترة السبعينيات لم يعرف فيها العجز في الميزانية العامة إلا في سنتين 1977 و1978 والمقدر ب 7389 مليون ريال و 16467 مليون ريال، ليزول ويعوض بفائض سنة 1979 مقدر ب 25472 مليون ريال وذلك بسبب إرتفاع أسعار النفط في نفس السنة 1979 إلى 29 دولار للبرميل بسبب قيام الثورة الإيرانية، لتبع فيها الإيرادات النفطية قمتها والمقدرة ب 189295 مليون ريال، لترتفع قيمة الإيرادات النفطية إلى 319305 مليون دولار سنة 1980 بنسبة زيادة تقارب 50 % بسبب إرتفاع أسعار النفط سنة 1980 نتيجة للحرب العراقية الإيرانية، لتعاود هذه الإيرادات النفطية الإنخفاض سنة 1982 بمقدار 142588 مليون ريال وبنسبة 56.60 % لتصل إلى 186006 مليون ريال مقارنة بسنة 1981 حيث قدرة الإيرادات النفطية ب 328594 مليون ريال وذلك بسبب التراجع المستمر في أسعار النفط بداية من سنة 1981 بسبب الظروف السائدة في السوق البترولية من إرتفاع لإنتاج النفط لدول خارج الأوبك، إضافة إلى تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب الركود الإقتصادي، كما تراجع دور الأوبك كمسيطر في السوق النفطية مع وفرة حجم المخزون النفطي لدى بلدان وكالة الطاقة الدولية وشركات النفط الاحتكارية ونتيجة للظروف السابقة عقدت الأوبك اجتماعا في أوت 1981 قررت فيه خفض الإنتاج لدعم الأسعار¹.

2- تطور العائدات النفطية خلال الفترة من 1985-1999.

شهد عقدا الثمانينيات والتسعينيات تراجعا واضحا في أسعار النفط الخام وتراجعت معه بالتالي نسبة النمو في الإيرادات النفطية، ولذلك اقتصر متوسط الإيرادات العامة للدولة في عقد الثمانينيات على 167243 مليون ريال مثلت 23.8 في المائة فقط من الناتج المحلي، كذلك اقتصر متوسط الإيرادات العامة خلال التسعينيات على 183493 مليون ريال، مثلت 24.7 في المائة من الناتج المحلي، ويعكس هذا التراجع في نسبة الإيرادات العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي حقيقة أن الإيرادات العامة غير النفطية هشة للغاية لدرجة أنها لا يمكن أن تعوض المالية العامة للدولة عن التراجع في إيراداتها النفطية، ويمكن إجمال أهم التغيرات التي صاحبت كل من الصادرات الخام والإيرادات النفطية في الجدول التالي :

¹ بتصرف من الباحثة بالإعتماد على : موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2010/2009، ص 177-178.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

الجدول رقم (04-08): تطور صادرات النفط الخام وعائدات النفط في السعودية خلال الفترة 1985-1999

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989
صادرات النفط الخام الف ب/ي)	2150,7	3265,8	2416,5	3030,1	3335,5
عائدات النفط (مليون ريال)	88425	42464	67405	48400	75900
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
صادرات النفط الخام الف ب/ي)	4499,8	6526,3	6581,9	6292,9	6233,6
عائدات النفط (مليون ريال)	236296	246297	128790	105976	95505
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
صادرات النفط الخام الف ب/ي)	6290,8	6109,3	6185	6390,4	5719,7
عائدات النفط (مليون ريال)	105728	135982	159985	79998	104447

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بنك معلومات الدول العربية المصدرة للبترول .

والملاحظ من الجدول هو التذبذبات في الصادرات النفطية ومشتقاتها ومن ثم تأثيرها على الإيرادات النفطية ، والسبب يعود إلى تذبذب أسعار البترول التي عرفت منذ عام 1979 كما ذكرنا سابقا، حيث عرفت بداية هذه الفترة إنخفاضاً في قيمة العائدات النفطية بنسبة 41.83% لتصل إلى 88425 مليون ريال سنة 1985 مقارنة بسنة 1984، وذلك راجع إلى وإنخفاض السعر ليصبح 5.27 دولار للبرميل سنة 1985 وهي نفس السنة التي قررت فيها الدول الصناعية إجراء تخفيض على الدولار الأمريكي للخروج من حالة الركود الإقتصادي فإنخفضت العائدات النفطية للدول الأعضاء لتصل إلى أدنى مستوياتها سنة 1986 بعد أن بلغ سعر البرميل أقل من 13 دولار¹، لتبلغ قيمة العائدات النفطية ما يقارب 42464 مليون ريال لتعاود الإرتفاع إلى 67405 مليون ريال سنة 1987 وأخذت بعدها هذه الإيرادات في الإنخفاض والإرتفاع تبعا للأوضاع المحلية والعالمية لتصل إلى 104447 مليون ريال سنة 1999 بلغت فيها الصادرات من النفط الخام ما يقارب 5719.7 الف ب/ي، والملاحظ أنه كلما ارتفعت الصادرات من النفط الخام فإنه يؤدي ذلك حتما إلى زيادة العائدات النفطية، فإذا وجد العكس فهذا دليل على إنخفاض أسعار النفط .

3- تطور صادرات النفط والعائدات النفطية خلال الفترة 2000-2014.

ومن ناحية أخرى شهد العقد الأول من الألفية الثالثة نموا هائلا في الإيرادات العامة للدولة، وعلى نحو غير مسبوق في تاريخ المملكة بسبب الزيادة الكبيرة في أسعار النفط الخام التي شهدتها هذا العقد، فقد بلغت الإيرادات العامة 228159 مليون ريال في عام 2001، منها 183915 مليون ريال إيرادات نفطية، توافق بين إرتفاع سعر صرف الدولار وإرتفاع في أسعار النفط عندما سجل الدولار الأمريكي أعلى مستوى له مقابل عملات الدول الصناعية الكبرى خاصة أمام الاورو، حيث أن ذلك لم يمنع من إرتفاع أسعار النفط بعد إحداث

¹ موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 177-178.

الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

11-09-2001 نتيجة المضاربة والخوف من انقطاع الإمداد النفطي بالرغم من أن هذا التوافق كان لفترة قصيرة إلا أن الدولار والنفط سجلا إرتفاعا مشتركا¹، رغم العلاقة العكسية التي تربطهما، وفي عام 2011 قفزت الإيرادات العامة إلى 1106667 مليون ريال منها 1026467 مليون ريال إيرادات نفطية، و هوما رفع متوسط الإيرادات العامة خلال هذا العقد إلى 587850 مليون ريال، نتيجة لهذه التطورات لا بد أن ترتفع نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج والتي بلغت في المتوسط 38.7 في المائة، بل أنه في عام 2011 بلغت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي 47.5 في المائة، وهو ما يعكس عودة اعتماد الناتج المحلي الإجمالي بصورة مكثفة على الإيرادات النفطية، إن مثل هذه التقلبات الحادة في الإيرادات العامة لا توفر الإستقرار المطلوب في المالية العامة للدولة، وهذا هو مصدر الخطورة في الهيكل الحالي للإيرادات العامة في المملكة، والجدول التالي يبين صحة ذلك ويبين أهم التطورات للإيرادات النفطية ومدى مساهمتها في الإيرادات الكلية .

الجدول رقم(04-09) : تطور الإيرادات النفطية السعودية خلال الفترة 2000-2015.

نسبة الفائض/العجز الى الناتج المحلي الإجمالي The Ratio of Deficit/Surplus to GDP	الفائض / العجز الفعلي Deficit / Surplus (Actual)	المصروفات	اجمالي الإيرادات			السنة Year
		الإجمالي Total	الإجمالي Total	إيرادات اخرى Other Revenues	الإيرادات النفطية Oil Revenues	
3,2	22743	235322	258065	43641	214424	2000
-3,9	-26981	255140	228159	44244	183915	2001
-2,9	-20500	233500	213000	46900	166100	2002
4,5	36000	257000	293000	62000	231000	2003
11,0	107091	285200	392291	62291	330000	2004
17,7	217861	346474	564335	59795	504540	2005
19,9	280360	393322	673682	69212	604470	2006
11,3	176552	466248	642800	80614	562186	2007
29,8	580924	520069	1100993	117624	983369	2008
-5,4	-86629	596434	509805	75385	434420	2009
4,4	87731	653885	741616	71351	670265	2010
11,6	291092	826700	1117792	83432	1034360	2011
13,6	374093	873305	1247398	102580	1144818	2012
6,5	180347	976014	1156361	121315	1035046	2013
-2,3	-65537	1109903	1044366	131020	913346	2014

¹ موري سمية، نفس المرجع، ص 177 .

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

2015	446439	169471	615910	978139	-362229	-15,0

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على إحصائيات مؤسسة النقد العربي السعودي 2015-2000.

وصلت إيرادات النفط سنة 2012 إلى ما يقارب 1144818 مليون ريال لتعاود الانخفاض بمقدار 109772 مليون ريال سنة 2013، بينما في سنة 2014 أدى تراجع أسعار النفط في هذا العام إلى تراجع الإيرادات النفطية بنحو 121700 مليون ريال أو نحو 7% من الإيرادات النفطية، كما أدى هذا التراجع إلى ظهور عجز مالي هذا العام ما لم يتم كبح جماح النمو في الإنفاق الحكومي. حيث بلغت نحو 65537 مليون ريال سعودي في عام 2014 للمرة الأولى بعد سنة 2009، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى النفقات الكبيرة أكثر من أن يكون ذلك بسبب الانخفاض في عائدات النفط نظراً لأنها ظلت قوية في الأشهر التسعة الأولى من ذات العام حين ارتفعت نفقات الدولة العامة لتصل إلى 1109903 مليون ريال سعودي، بالإضافة لتراجع أسعار النفط كما ذكرنا سالفاً من 62 دولار للبرميل إلى 50 دولار للبرميل، حيث سيكون العجز ممولاً بصورة رئيسة من الإحتياطات الحكومية التي سيستمر الإنفاق منها على المشاريع الكبيرة مثل مشاريع الإسكان وتوسعة الحرمين وشبكات النقل العام في المدن، مردود على استقرار أسعار النفط، والتنوع في الإقتصاد وزيادة حجم الإستثمارات الأجنبية والمحلية بشكل ملحوظ¹.

بالإضافة إلى أن الجدول السابق يبين نسبة الإيرادات النفطية وغير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2015، ويلاحظ من خلاله أن نسبة الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي تميل إلى التقلب بصورة واضحة من سنة مالية إلى أخرى بسبب تقلب أسعار النفط بصفة أساسية، والواقع أن هذا النمط لاتجاه إجمالي الإيرادات العامة في المملكة يضع صانع السياسة المالية في مأزق، ربما لا تبرز جوانبه طالما أن أسعار النفط مرتفعة والمالية العامة في وضع مريح، غير أنه عندما تميل أسعار النفط نحو التراجع، فإن هشاشة وضع المالية العامة للدولة تتضح بصورة أكبر، وهذا مصدر الخطورة في الهيكل الحالي للإيرادات العامة للمملكة، لأسباب عدة أهمها أن هذا المصدر الرئيس للإيرادات العامة مصدر ناضب بطبيعته، في الوقت الذي يتضاءل فيه الإسهام النسبي للضرائب وغيرها من مصادر الإيرادات غير النفطية التي تمثل المصادر التقليدية للإيرادات العامة في باقي دول العالم.

المطلب الخامس: مقارنة الصناعة النفطية، الصادرات النفطية وعائداتها بين دول الدراسة

¹ د. احمد حلمي ، قضايا إقتصادية" تحديات الإقتصاد السعودي في ظل إنخفاض أسعار النفط"، مركز الحوار للدراسات والسياسات والاعلام جدة، ديسمبر 2015، ص 09.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

وانطلاقاً من أهم النقاط التي تعرضنا لها في المبحث الثاني يمكن المقارنة بين دول الدراسة (الجزائر، ليبيا، الإمارات، السعودية) في حدود المعلومات المذكورة كما يلي :

أولاً-نقاط التشابه:

- 1- لسعودية، الإمارات، ليبيا، الجزائر، دول مختلفة تجمعها منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك".
- 2- في مرحلة البحث والتنقيب نجد أن الإنخفاض النسبي الذي شهدته أسعار النفط الخام في نهاية عام 2001 ومطلع العام 2002 ألقى بظلاله على النشاط الاستكشافي في كل من الجزائر وليبيا والإمارات والسعودية خلال عام 2002 حيث تراجع نشاط المسوحات الزلزالية وعدد الحفارات العاملة في العالم خلال الربع الثاني من عام 2002 بنسبة قاربت الـ 20% بالمقارنة مع نشاطات بداية العام .
- 3- كانت للتطورات الجيوسياسية والأمنية التي شهدتها المنطقة العربية (التي تمثلت أهمها في غزو العراق سنة 2003، و 2008 استئناف إنتاج حقول النفط العراقية، و 2011 الحرب الأهلية في ليبيا)، آثار على إنتاج وإحتياطي وصادرات النفط الخام والغاز الطبيعي لكل من الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية.
- 4- اعتماد إقتصاديات الدراسة على عائدات النفطية بصورة تتجاوز في المتوسط نسبة 50%.
- 5- السلوك التاريخي للمالية العامة لدول الدراسة يشير إلى أنها تعاني خلافاً هيكلياً واضحاً، حيث تتسم بالتركيز الشديد للإيرادات في مصدر شبه وحيد تقريباً، وهو الإيرادات النفطية في الوقت الذي تتضاءل فيه مساهمة الإيرادات غير النفطية على نحو واضح، وتنعقد فيه تقريباً المبادرات لتعديل هيكل الإيرادات العامة بحيث لا تقتصر فقط على مصدر واحد للإيرادات، الأمر الذي يعرض المالية العامة للدول لعدم الاستقرار الناجم عن التقلب المستمر فيه. كما أن مثل هذا التركيز الشديد للإيرادات العامة يعرض المالية العاملة لمخاطر شديدة في المستقبل نظراً لأنه ليس من المتوقع أن يستمر العالم في الاعتماد على النفط الخام كمصدر أساسي لتوليد الطاقة دون أن يطور بدائل له، وهو ما قد يعرض المالية العامة للمملكة لمخاطر حقيقية في المستقبل .

ثانياً: نقاط الاختلاف

- 1- الفرق بين الجزائر ليبيا الإمارات السعودية تتمثل في تباين السياسة النفطية وتباين تبعاً لمنهجية إدارة العائدات النفطية لهذه الدول بين استثماره في البنى التحتية التنموية، أو إدخاره في قنوات استثمار محلية ودولية، أو تطويره في صناعات تحويلية تدعم الصادرات التحويلية. تحمل كل سياسة في طياتها مجموعة من الإيجابيات ومثلها من السلبيات، والفيصل في نهاية المطاف هو مدى الانعكاس التنموي لهذه المنهجيات والسياسات النفطية على مكانة هذه الدولة أو تلك في خريطة العالم الإقتصادية بين إقتصادات متقدمة، وشبه متقدمة، ونامية. ليس انعكاساً آنياً فحسب، وإنما انعكاس مستقبلي يمهّد الطريق نحو تحقيق تنمية مستدامة لهذه الدولة أو تلك.

- 2- من حيث الإيرادات النفطية: تكمن نقاط الاختلاف في درجة الاعتماد على الصادرات النفطية، ودرجت تقلب هذه الأخيرة بسبب إرتفاع وإنخفاض أسعار النفط ومدى تأثيرها على إقتصاد الدول حيث يلاحظ

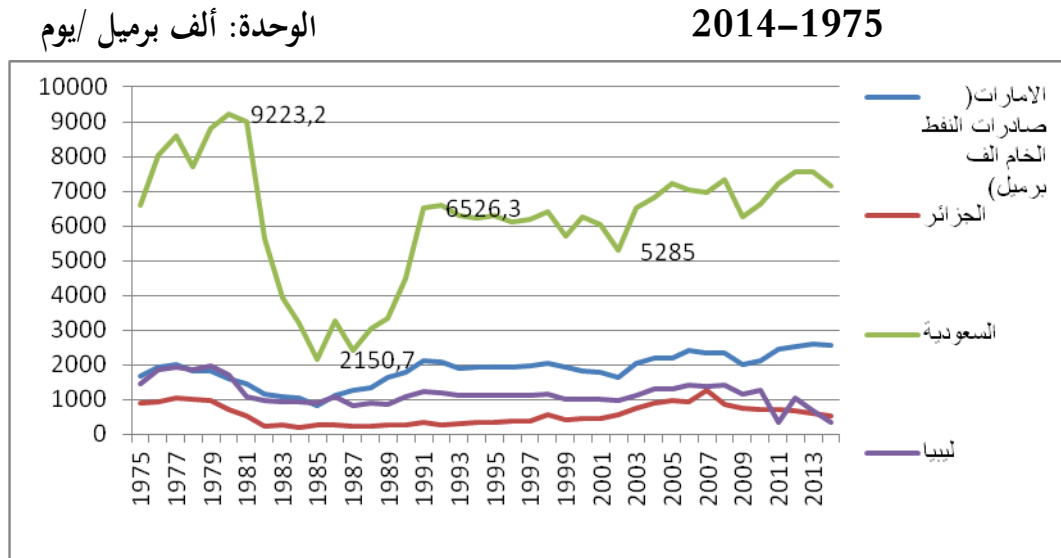
الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

أن الإقتصاد الإماراتي في السنوات الأخيرة لم يتأثر بانخفاض أسعار النفط ومن ثم تذبذب الإيرادات النفطية كونها تعتمد على تنوع مصادر الدخل وتليها السعودية التي تقوم بنفس الإجراءات وعلى عكس ذلك فقد أثرت وبصورة كبيرة على الإقتصاد الجزائري والإماراتي والتي بدأت تأخذ مجموعة من الإجراءات من بينها اعتماد سياسة مالية تقشفية، والشكل البياني يبين تقلب عائدات الصادرات النفطية للدول الأربعة

3- من حيث صادرات النفط الخام : تختلف دول الدراسة من حيث مقدار وكمية الصادرات من النفط الخام وكذا عائداته، ولذلك نجد السعودية حسب إحصائيات 2014 تحتل المرتبة الأولى بتصديرها ل 2.610.845 ألف برميل في اليوم تليها، تليها الإمارات ب 933.305 ألف برميل في اليوم، وبعدها الجزائر بتصديرها ل 184.325 ألف برميل في اليوم وأخيرا ليبيا ب 124.528، والشكل البياني التالي يبين أهم الاختلافات بين الدول الأربعة من حيث الصادرات من النفط الخام :

الشكل رقم (04-34): المقارنة بين تصدير النفط الخام لدول الدراسة الأربعة خلال الفترة من



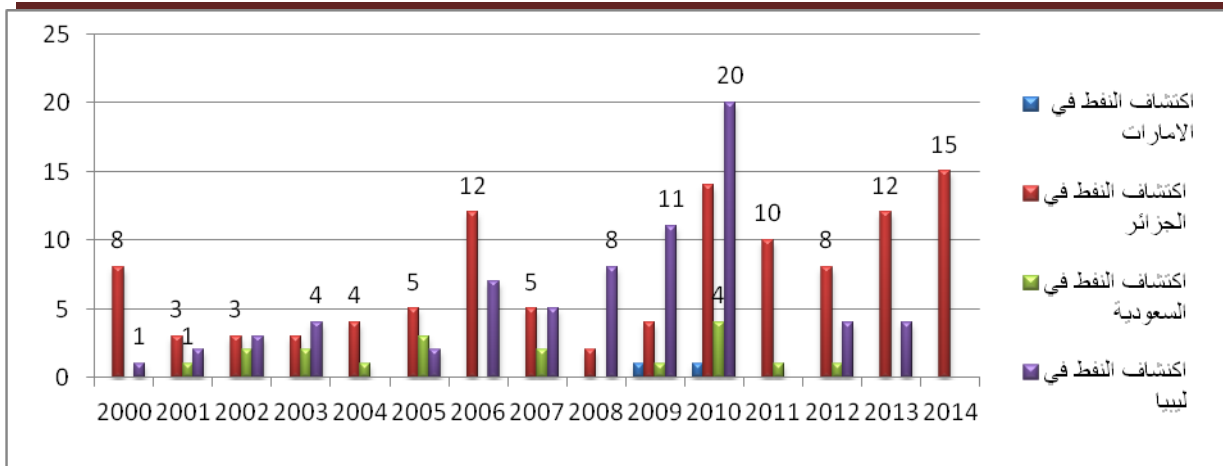
المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

4- من حيث الصناعة النفطية : تختلف الدول الأربعة من حيث الصناعة النفطية ومن حيث عدد الإكتشافات لكل من النفط والغاز ومن ثم ضرورة تباين الجهود المبذولة فهي ليست موحدة. أ- فإذا نظرنا إلى إكتشاف النفط في الدول الأربعة : نجد أن عددها يتغير من سنة إلى أخرى، إلا أن الجزائر وليبيا كان لهما الحظ الأوفر من عدد الإكتشافات والشكل البياني التالي يبين ذلك :

الشكل رقم (04-35): عدد الإكتشافات النفطية في كل من الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية خلال

الوحدة: إكتشاف الفترة 2014-2000

الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)



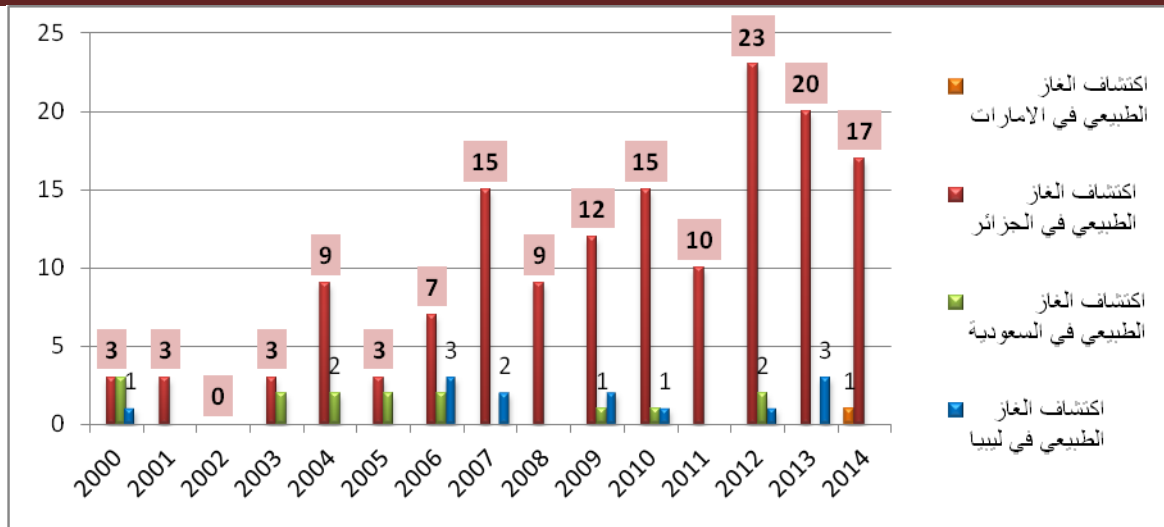
المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

من خلال الشكل يتبين أن الجزائر تحتل الصدارة خلال فترة الدراسة (2000-2014) من حيث الإكتشافات النفطية حيث انتقلت من 8 إكتشافات سنة 2000، لتبدأ هذه الإكتشافات في الانخفاض والإرتفاع حيث وصلت إلى 3 إكتشافات والمقدرة بأقل إكتشاف تصل إليه الجزائر في فترة الدراسة خلال سنتي 2001، 2002 لتصل إلى ذروتها ب 15 إكتشاف سنة 2014 وذلك رغم إنخفاض أسعار النفط الذي لم يؤثر على عدد الإكتشافات لأنه لونظرنا إلى السعر في المتوسط فإنه لم ينخفض كثيرا، من غير ثلاث سنوات على التوالي وهي 2008، 2009، 2010 تحصل فيها ليبيا على أكبر عدد من ناحية الإكتشافات النفطية من 8، 11، 10 إكتشافات على التوالي، تليهما إكتشافات النفط في السعودية التي انتقلت من إكتشاف واحد سنة 2001 لتصل إلى ذروتها ب 4 إكتشافات سنة 2010 لتعاود الانخفاض بعد هذه السنة إلى حدود إكتشاف واحد في سنتي 2011، 2012، وأخيرا الإمارات بإكتشاف واحد خلال سنتي 2009 و2010.

ب- إذا نظرنا إلى إكتشاف الغاز الطبيعي في الدول الأربعة : نجد أن عددها يتغير من سنة إلى أخرى، إلا أن الجزائر كان لهما الحظ الأوفر كذلك من عدد الإكتشافات من الغاز الطبيعي والشكل البياني التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (04-36): عدد الإكتشافات من الغاز الطبيعي في كل من الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية خلال الفترة من 2000-2014 الوحدة: إكتشاف

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)



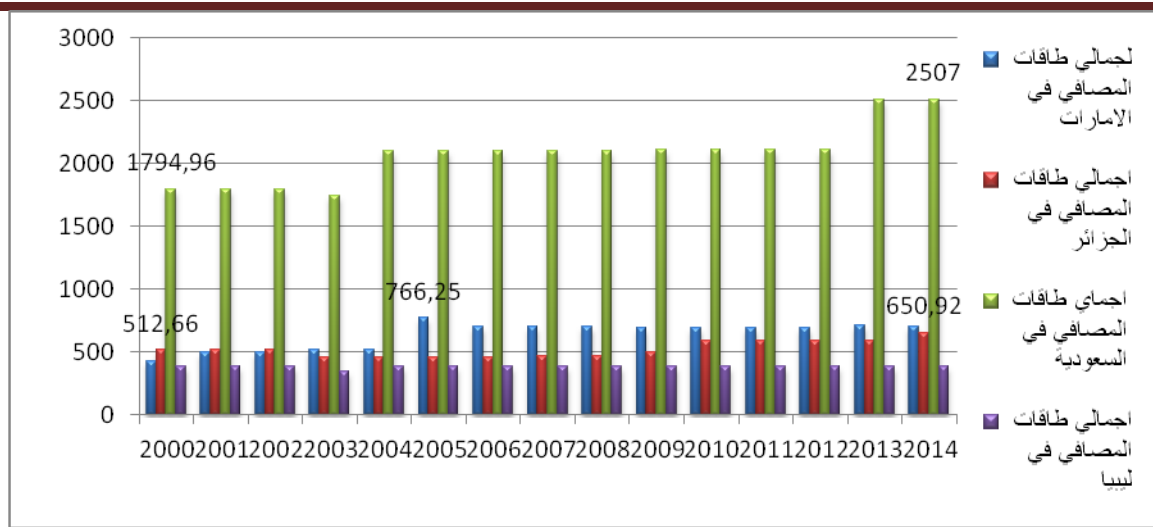
المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو

من تحليل الشكل السابق نلاحظ أن عدد الإكتشافات في الغاز الطبيعي ارتفعت في الجزائر من 3 إكتشافات سنة 2000 و 2001 لتصل إلى ذروتها في سنة 2012 ب 23 انكشاف ليعاود عددها الانخفاض إلى 20 و 17 إكتشاف سنة 2013 و 2014 على التوالي وبذلك احتلت المركز الأول في فترة الدراسة، تليها السعودية بعدد 15 إكتشاف خلال فترة الدراسة كانت بدايتها ب 3 إكتشافات سنة 2000 ليصل إلى إكتشافين سنة 2012، بينما المركز الثالث كان من نصيب السعودية ب 15 إجمالي إكتشاف للغاز الطبيعي خلال الفترة من 2000-2014، وأخيرا الإمارات ب إكتشاف واحد، وهذه المقارنة تمت على أساس الإحصائيات المحصل عليها من منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو من بنك معلوماتها.

ج- من حيث طاقات مصافي التكرير : وعند مقارنة بين الدول الأربعة من حيث إجمالي طاقات المصافي التي تستحوذ عليها كل دولة نجد السعودية تحتل المراكز الأولى بجملة من عام 2000 إلى غاية عام 2014، فنجد هذه المصافي تطورت طاقاتها من 1794.96 ألف برميل/اليوم سنة 2000 إلى 2507 ألف ب/ي سنة 2014، تليها الإمارات والتي وصلت طاقات مصافيها إلى ذروتها سنة 2005 ب 766.25 ألف ب/ي، بينما المركز الثالث كان من نصيب الجزائر من حيث طاقات المصافي التي انتقلت من 512.66 ألف ب/ي إلى 650.92 ألف ب/ي سنة 2000-2014 على التوالي، وأخيرا ليبيا التي عرفت مصافيها طاقة تقريبا ثابتة خلال فترة الدراسة، حيث بلغت خلال الفترة 2000-2002 ما يقارب 379.79 ألف ب/ي، ومن 378 إلى 380 خلال باقي الفترة أي من 2003-2014.

الشكل رقم (04-37): إجمالي طاقات المصافي لدول الدراسة الأربعة خلال الفترة 2000-2014
الوحدة: ألف برميل/ اليوم

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

المبحث الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات دول الدراسة

إن التحسن الذي عرفه سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي في الآونة الأخيرة على مستوى أسواق المال الدولية ، إنبثق عنه تأثيرات ليس فقط على الإقتصاديات الأوروبية ذاتها بل على الشركاء الإقتصاديين لدول الاتحاد الأوروبي ومنها الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية والتي تعتمد في تقييم ديونها وكافة معاملاتها المالية والتجارية على إحدى العملتين على الأقل، مما استدعى ضرورة بحث قضية تحسن سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي وما لها من آثار على إقتصاديات الدراسة .

المطلب الأول: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على الإقتصاد الجزائري

تأثر الإقتصاد الجزائري على غرار الإقتصاديات العالمية بالتقلبات الحاصلة في أسعار صرف الدولار والاورو خاصة أن اقتصادها ريعي يعتمد بصورة مطلقة على عائدات الصادرات النفطية، التي تعتبر جد حساسة لتقلبات الدولار، دون إهمال أن كافة المعاملات المالية والتجارية للجزائر تعتمد على التناقض الحاصل بين العملتين معا ، أي أن الجزائر تصدر بالدولار وتستورد بالاورو .

أولا: تقلبات أسعار صرف الدولار على الدينار الجزائري وإحتياطي الصرف

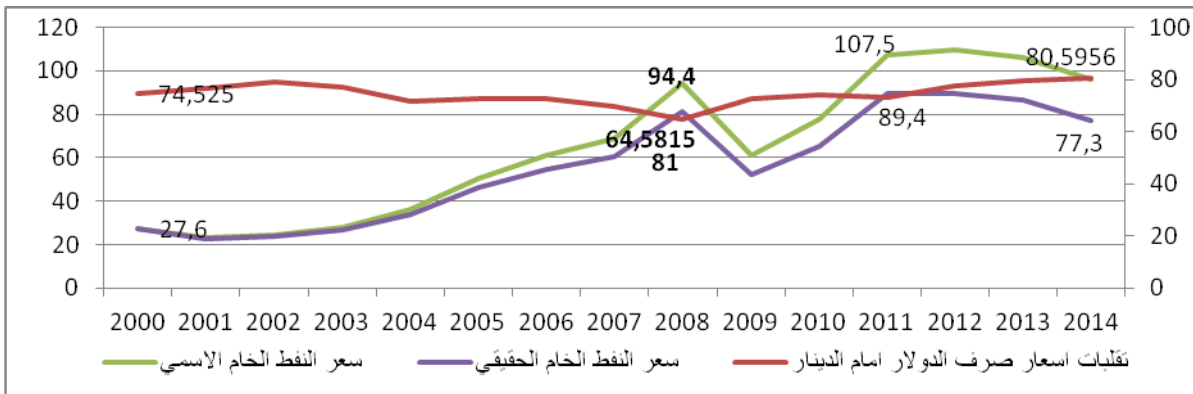
الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

تؤثر تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأورو على إحتياطي الصرف وعلى العملة الوطنية في الجزائر كما يلي:

1- تقلبات أسعار صرف الدولار والدينار الجزائري

يتأثر الدينار الجزائري بالتقلبات التي تحدث في الدولار ذلك لأن الجزائر تقبض مداخيلها بالدولار الأمريكي فتحولها إلى دينارات جزائرية وتطرحها في التداول، فإرتفاع الدولار معناه إرتفاع في قيمة العملة الوطنية والعكس صحيح، ولعل إنخفاض قيمة الدولار أمام العملات الرئيسية كان له الأثر الإيجابي في إرتفاع قيمة الصادرات خارج المحروقات، وفي إطار السياسة المتبعة لترقية الصادرات سمح بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار الجزائري من أجل الرفع من قدرة الصادرات الغير نفطية على المنافسة، ومنذ سنة 2004 ارتفعت قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي وذلك راجع أساسا إلى ضعف الدولار في حد ذاته أمام العملات الرئيسية خاصة الأورو، إلا أنه في الآونة الأخيرة عرف سعر صرف الدولار إرتفاعا أمام العملات الإرتكازية وذلك راجع إلى قوة الإقتصاد الأمريكي (الأسباب موجودة بالتفصيل في الفصل الثالث المبحث الأول)، ومن ثم كان تأثيرها سلبا على الصادرات عامة وعلى الصادرات النفطية خاصة وجود العلاقة العكسية بين سعر صرف الدولار وسعر النفط الاسمي والحقيقي (تطور السعر موجود بالتفصيل في الفصل الثاني) والشكل البياني التالي يوضح تقلبات تطور سعر صرف الدينار الجزائري الذي يبين بطريقة غير مباشرة تطور سعر صرف الدولار الأمريكي وانعكاسها على السعر النفطي.

الشكل رقم (04-38): تقلبات تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في متوسط الفترة وعلاقتها بسعر النفط الاسمي والحقيقي خلال الفترة من 2000-2015 الوحدة: دولار/البرميل



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (04-22).

نلاحظ تقلبات أسعار صرف الدينار والدولار بين الإرتفاع تارة والإخفاض، وهذا ليس في فترة الدراسة فقط حيث انتقل سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي من 4.93 دج لكل دولار أمريكي عند إنشاء الدينار عام 1964 ليلعب 100.396 دج لكل دولار في متوسط الفترة من عام 2015، وهذا دليل على أن الدينار خسر من قيمته مقابل الدولار خلال 50 خمسين ما مقداره 4.95 %، أما في السوق السوداء والتي هي في حقيقة الأمر المقياس الفعلي والحقيقي لقيمة الدينار لأنها تكرر فعليا قوى العرض

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

والطلب الحقيقيين على الدينار والعملات الأجنبية الأخرى، فإن قيمة الدينار مقابل هذه العملات بعيدة بشكل كبير عن السعر الرسمي كما أنها تجاوزت بشكل كبير، فعلى سبيل المثال انتقل سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي 5.95 دج لكل دولار دج لكل دولار أمريكي عند إنشاء الدينار عام 1964، ليبلغ 164 دج لكل دولار في 26 ديسمبر 2015¹، أي أن الدينار الجزائري قد خسر في السوق السوداء خلال خمسين سنة ما مقداره 96.37 %.

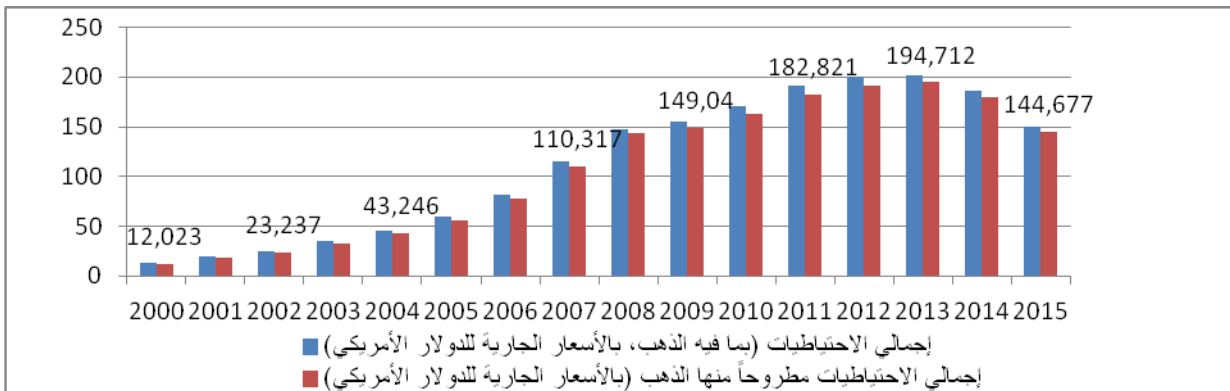
حيث تحسنت قيمة سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي من 74.525 دج لكل دولار إلى 64.58 دج لكل دولار سنة 2008، وذلك بسبب الإنخفاض الذي عرفه الدولار الأمريكي، ليبدأ بعد هذه السنة مرحلة الإرتفاع ومن ثم إرتفاع خسارة سعر صرف الدينار الذي بلغ سنة 2013 79.6085 دج لكل دولار، بينما ارتفعت إلى 80.5956 دج لكل دولار سنة 2014، حيث تميزت هذه السنة بتقلبات أسعار الصرف لأهم العملات الصعبة، والتي تُرجمت بضغوطات قوية على عملات الإقتصاديات الناشئة، شهدت قيمة متوسط سعر الصرف الاسمي للدينار إرتفاعا طفيفا مقارنة بسنة 2013 بالفعل، ورغم أثر الصدمة الخارجية في الثلاثي الرابع من سنة 2014، عرف سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار إرتفاعا طفيفا في 2014 مقارنة بسنة 2013، في ظرف يتميز بإنخفاض قيمة عملات أهم البلدان الشريكة أمام الدولار، في حين بقي مستوى سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار مرتفعا مقارنة بمستواه التوازني، الذي يتأثر بالصدمة الخارجية².

2- اثر تقلبات سعر صرف الدولار على إحتياطيات الصرف :

من المعلوم أمام الخاص العام أن إحتياطيات الصرف الجزائري معضمها متأتية من مداخل الصادرات النفطية، وبما أن الدولار الأمريكي يؤثر على سعر النفط ومن ثم على عائدات الصادرات النفطية من العملة الصعبة، والشكل البياني يبين تطور إحتياطيات الصرف الاجني في الشكل التالي:

الشكل رقم(04-39):تطورات إحتياطيات الصرف الأجنبي الجزائري خلال الفترة من 2000-2015

الوحدة:مليار دولار أمريكي



¹ تقرير بنك الجزائر، 2015.

² تقرير بنك الجزائر ديسمبر 2015، ص 08.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

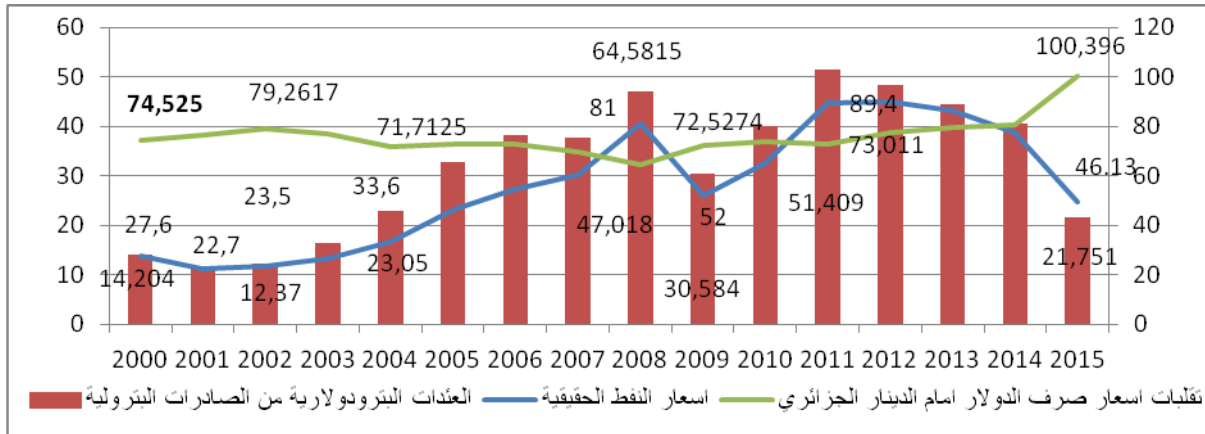
المصدر : من إعداد الباحثة في الإعتماد على بنك المعلومات للبنك الدولي.

سجلت إحتياطيات الصرف تحسن غير مسبوق في السنوات الأخيرة، حيث وبعد أن كانت هذه الإحتياطيات تبلغ 12.023 مليار دولار سنة 2000 لتصل إلى 110.317 مليار دولار في سنة 2007، وذلك راجع لإرتفاع صادرات النفط التي تزيد قيمتها عن إجمالي الواردات، (ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية عن محافظ البنك المركزي الجزائري محمد لقصاص قوله في اجتماع مع كبار مسؤولي البنوك، إن الإحتياطيات تعادل قيمة واردات ثلاث سنوات)، على عكس سنة 2009 التي عرفت تباطؤا في تراكم الإحتياطيات الرسمية للصرف والتي تُرجمت بسبب الصدمة الخارجية للسنة قيد الدراسة، وكذا تميز السنوات الأخيرة بتراجع في الإحتياطيات الرسمية للصرف، حيث بلغ قائمتها باستثناء الذهب 179.617 مليار دولار في عام 2014 مقابل 194.712 مليار دولار في عام 2013، و191.297 مليار دولار 2012، و182.821 مليار دولار في عام 2011، مع ذلك بقي مستوى الإحتياطيات الرسمية للصرف معتبرا، مُثالا 30 شهرا من استيراد السلع والخدمات، بينما عرفت هذه الإحتياطيات إنخفاضات لم يصلها الإقتصاد الجزائري منذ عام 2009، حيث قدرت سنة 2015 بـ 150.595 وذلك راجع إلى الصدمة النفطية التي أثرت على كافة معطيات الإقتصاد الوطني.

ثانيا: تقلبات أسعار صرف الدولار على عائدات الصادرات النفطية الجزائرية

يمكن إجمال أهم تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على العائدات البترودولارية المتأتية من الصادرات النفطية من عام 2000 إلى عام 2015 في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (04-40): تقلبات أسعار صرف الدولار على تطور العائدات البترودولارية من الصادرات النفطية خلال الفترة (2015-2000) الوحدة: مليون دولار



المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (04-23).

نلاحظ من تحليلنا لمعطيات الشكل السابق أن قيمة عائدات الصادرات النفطية في سنة 2000 والمقدرة بـ 14.204 مليون دولار إنخفضت إلى 11.736 مليون دولار من سنة 2001، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى إنخفاض الأسعار الحقيقية للنفط من 27.6 دولار للبرميل إلى 22.7 دولار / ب خلال سنتي 2000-2001 على الترتيب، والذي تصاحب مع إرتفاع سعر صرف الدولار أمام الدينار بنسبة 9.4%، إلا أنه على

الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

الرغم من الإرتفاع النسبي في أسعار النفط الخام الحقيقية خلال سنة 2002، والذي بلغت نسبته 5.2% مقارنة بمستوى الأسعار عام 2001 لم ترتفع عوائد الصادرات النفطية المقابلة للأسعار الحقيقية كثيرا ويعزى ذلك إلى انخفاض معدلات الإنتاج في الجزائر من 842.4 مليون برميل/يوم إلى 729.9 مليون برميل عام 2002، والإرتفاع النسبي في معدلات الإستهلاك، والجدير بالذكر أن إرتفاع أسعار النفط في عام 2002 لم يكن بسبب الإجراءات المتعلقة بمستويات الإنتاج المتخذة من قبل منظمة أوبك للحفاظ على استقرار الأسعار، بل يضاف إليها العديد من العوامل التي شهدتها السوق النفطية على مدار عام 2002، والذي كان لها الأثر الواضح في تحسين مستويات الأسعار ومن هذه العوامل¹:

- 1- الإهتمام المتزايد بأوضاع منطقة الشرق الأوسط، والمخاوف من حدوث اختلال في مستوى الإمدادات من الدول المنتجة في المنطقة، أدى إلى إدراج علاوة مخاطر للحرب (3-5 دولار للبرميل) لتتضمنها الأسعار .
- 2- تعليق الصادرات العراقية خلال من 8 افريل حتى نهاية 9-05-2002.
- 3- اضطراب الأوضاع في فنزويلا وغياب الإستقرار حتى نهاية عام 2002، الأمر الذي أدى إلى انقطاع صادراتها النفطية والتي يوجه جزء كبير منها إلى السوق الأمريكية. وبعدها ارتفعت عائدات الصادرات النفطية في سنة 2003، "كون أن الأسعار الحقيقية لسلة أوبك عرفت إرتفاعا في مستوياتها خلال نفس السنة بنحو 3.3 دولار للبرميل ليصل معدل السعر إلى 26.8 دولار للبرميل والذي يعادل 28.2 دولار للبرميل بالأسعار الاسمية²، متخطيا بذلك الحد الأعلى لنطاق السعر المحدد من قبل منظمة الأوبك وهو 28 دولار للبرميل، والجدير بالذكر أنه خلال الربع الأول من العام، بلغ متوسط أسعار سلة أوبك 30.5 دولار للبرميل وهو مستوى لم يسجل منذ شهر نوفمبر 2000، حينما وصل معدله إلى 31.2 دولار للبرميل³، ولقد تضافرت أسباب عدة لذلك منها استمرار نفس الأحداث التي جرت في سنة 2002 السالفة الذكر، بالإضافة إلى الإضرابات القبلية والنيحيرية التي حجبت جزء كبير من إمداداتها عن السوق النفطية إلا أن منظمة الأوبك عملت على كبح جماح إرتفاع الأسعار والعودة بها إلى حيز النطاق السعري وذلك عبر سياسة رفع الحصص الإنتاجية، والسبب المهم وراء إرتفاع الأسعار الحقيقية للنفط هو انخفاض سعر صرف الدولار أمام الاورو الأمر الذي انعكس على سعر صرف الدينار الجزائري من (1 دولار=79.2617 دج) سنة 2002 إلى (1 دولار=77.1798 دج)، كل هذه التغيرات ساهمت في إرتفاع عائدات الصادرات النفطية الجزائرية إلى 16.476 مليون دولار بزيادة قدرها 4.106 مليون دولار مقارنة بسنة 2002، وبعدها عرفت عائدات الصادرات البترولية المتأتية من صادرات النفط إرتفاعات متتالية من 23.050 مليون دولار إلى أن وصلت هذه

¹ التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الفصل الخامس: التطورات في مجال النفط والطاقة، 2003، ص 16.

² انظر الملحق رقم (04-23)

³ التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الفصل الخامس: التطورات في مجال النفط والطاقة، 2004، ص 7.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

العائدات قمتها ب 47.018 مليون دولار سنة 2008، والجدير بالذكر في هذه السنة أنها عرفت تباين المتوسط الفصلي لأسعار النفط فقد بلغ متوسط الربع الأول حوالي 92.7 دولار للبرميل، ليرتفع خلال الفصل الثاني إلى 117.6 دولار للبرميل، ثم بدأ المتوسط الفصلي للأسعار في التراجع فانخفض في بداية الأمر بشكل طفيف بنحو 4.1 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليصل إلى 113.5 دولار للبرميل وخلال الفصل الأخير من العام شهد إنخفاضاً كبيراً ليصل المتوسط إلى 52.5 دولار للبرميل مشكلة بذلك إنخفاضاً بمقدار 61 دولار للبرميل دفعة واحدة أي بنسبة 53.7% مقارنة بالفصل الثالث من نفس العام¹، هذه الأسباب دفعت إلى إنخفاض الصادرات النفطية (انظر المطلب الأول من المبحث الثاني من نفس الفصل) وكذا العائدات البترودولارية المتأتية منها إلى حدود 30.584 مليون دولار والذي رافقه إرتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي في السوق العالمية ليصبح 1 دولار = 72.5274 دج بعدما كان 1 دولار = 64.8515 دج وتعود التقلبات الحادة التي شهدتها عائدات الصادرات النفطية خلال سنتي 2008-2009 بشكل أساسي إلى الأزمة المالية التي ألفت بضلالها بشكل عام على الإقتصاد بسبب المضاربة على في الأسواق الآجلة على سلعة النفط، فقد وجد أصحاب صناديق التحوط والصناديق الإستثمارية المنتشرة في جميع العالم الصناعي والتي تمتلك فوائض بترولية ضخمة ضالهم في السوق النفطية لحي أرباح كبيرة على المدى القصير من خلال عمليات البيع والشراء للبراميل الورقية في تلك السوق².

لتعاود عائدات الصادرات النفطية الإرتفاع من جديد لتصل قيمتها إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2000 والمقدرة ب 51.409 مليون دولار سنة 2011 بسبب إرتفاع أسعار البترول والذي وصل هو الآخر إلى أعلى مستوياته (منذ سنة 2000) 107.5 دولار للبرميل بالسعر الاسمي والمعادل ل 89.4 دولار للبرميل بالسعر الحقيقي، لتعاود الإنخفاض إلى 48.721 مليون دولار، 44.462 مليون دولار، 40.628 مليون دولار، سنة 2012، 2013، 2014 على الترتيب بسبب إرتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية (1 دولار = 77.6624 دج إلى 80.5956 دج) كما هو موضح في الشكل الذي اثر سلبي على سعر البترول الاسمي والحقيقي لينخفض السعر الاسمي 105.9 دولار للبرميل سنة 2013، وبلغ متوسط السعر في سنة 2014 إلى 96.2 (موجود بالتفصيل في الفصل الثاني) ليصل سعر النفط الحقيقي سنة 2015 إلى 49.49 دولار للبرميل وهذا الإنخفاض الأول من نوعه منذ عام 2005، ومنه إنخفضت عائدات الصادرات النفطية بمقدار 18.877 مليون دولار لتصل إلى 21.751 مليون دولار وذلك راجع لتضافر عدة عوامل (تم التطرق إليها في الفصل الثاني من الدراسة)، ومن بينها إرتفاع سعر صرف الدولار أما العملات الرئيسية والذي اثر على إنخفاض السعر النفطي

وفي الأخير نستنتج من تحليل بيانات الشكل أن تقلبات أسعار صرف الدولار كان لها تأثير سلبي على عائدات الصادرات النفطية، ويرجع ذلك بسبب أن عائدات الصادرات النفطية متعلقة بأسعار النفط والقيمة

¹ التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الفصل الخامس: التطورات في مجال النفط والطاقة، 2009، ص 91.

² نفس المرجع، ص 92.

الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

المصدرة منه، ونظرا لكون تقلبات أسعار صرف الدولار تؤثر عكسيا على سعر النفط فإنه حتما ستتقل هذه العلاقة إلى عائدات الصادرات النفطية، وهذا تأكيد للعلاقة النظرية التي تم التطرق إليها في المبحث الرابع من الفصل الثالث.

ثالثا: تقلبات أسعار صرف الدولار على الدين الخارجي والتجارة الخارجية

1 - تطور الدين الخارجي

من المعلوم أن الجزائر قبل الطفرة السعيرية كانت تعاني من إرتفاع الدين الخارجي، إلا أنه في فترة الدراسة إنخفضت المديونية من 28.3 مليار دولار سنة 1999 إلى 17.191 مليار دولار سنة 2005، ثم إلى 5.603 مليار دولار سنة 2006، وذلك من خلال تبني الدولة لسياسة الدفع المسبق للديون بسبب إرتفاع العائدات النفطية التي ساعدت على تسديد هذه الديون ويمكن إجمال أهم التطورات في الجدول التالي :

الجدول رقم (04-10): تطورات إجمالي الدين الخارجي الجزائري خلال الفترة من 2002-2014 الوحدة: مليار دولار

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الدين الخارجي	22.642	23.353	21.821	17.191	5.603	5.606	5.585
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الدين الخارجي	5.413	5.560	4.405	3.675	3.395	3.735	3.021

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على النشرة الإحصائية لبنك الجزائر، مارس 2014، مارس 2015، ص15، ص15.

ومن نتائج الجدول نلاحظ أن تطور الدين الخارجي الإجمالي عرف منحى تناقصي خلال سنوات الدراسة حيث إنخفضت من 22.462 مليار دولار سنة 2002 لتصل إلى 3.735 مليار دولار، 3.021 مليار دولار خلال سنتي 2014، 2015 على الترتيب وهذا راجع إلى الفوائض البترولية التي ساعدت على عملية المسح الجزئي للديون الجزائرية.

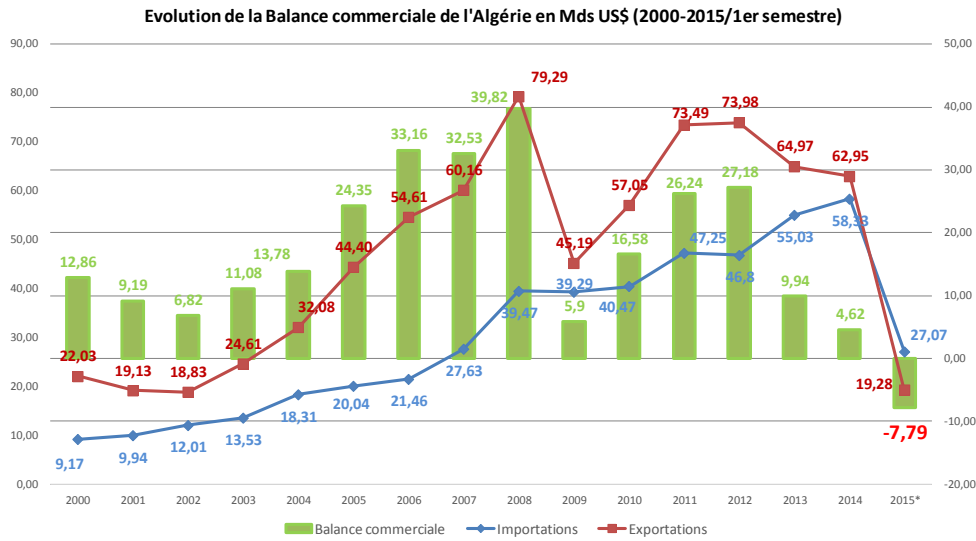
2- تطور الميزان التجاري الإجمالي

يمكن تبين حركة الميزان التجاري عن طريق التطرق إلى تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2015، والشكل البياني التالي يجمع أهم التطورات:

الشكل (04-41): حركة ميزان التجارة الجزائرية بالمليارات الدولارات الأمريكية خلال الفترة (2000-

2015/السداسي الأول)

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)



المصدر: قسم الدراسات الاقتصادية ، المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي حسب معطيات مركز CNIS.

1- من خلال الجدول والمنحنى البياني أعلاه، يتبين لنا بأن الميزان التجاري الإجمالي الجزائري قد سجل:

خلال فترة (2000-2014)، قيمة إيجابية وهذا بالنسبة لكل السنوات (ماعدا سنة 2015) وهذا يعني بأن قيم الواردات لم تتجاوز أبداً خلال هذه الفترة إجمالي الصادرات، لأن الميزان التجاري ما هو إلا عبارة عن قيم الصادرات منقوص منها قيم الواردات، وكما نلاحظ فإن الميزان التجاري يشهد من سنة لأخرى إرتفاعاً جدياً معتبراً وهذا من سنة 2000 إلى غاية سنة 2008، حيث انتقلت قيم الميزان التجاري من 12.879 مليار دولار أمريكي سنة 2000 إلى 39.819 مليار دولار أمريكي سنة 2008، بنسبة إرتفاع تقدر بأكثر من 280%، أي أن الميزان التجاري سجل إرتفاعات قيمة وهائلة من سنة لأخرى، ويرجع هذا دائماً إلى إرتفاع أسعار النفط، أما الصادرات غير النفطية فليس لها هنا دور يذكر وذلك للاستقرار النسبي لقيمتها خلال كل سنوات الدراسة، أما سنة 2009 فإننا نلاحظ بأن قيمة الميزان التجاري قد إنخفضت بشكل كبير جداً 5900 مليون دولار أمريكي، حيث قدرة نسبة الإنخفاض هذه بأكثر من نسبة 30 % مقارنة بسنة 2008 ويرجع هذا نتيجة الإنخفاض الشديد لسعر الصرف والتي عرفت الأسواق العالمية النفطية خلال تلك الفترة بالذات، ومن ثم إرتفاع الواردات، أما سنة 2010 فقد سجلت ما قيمته 6.535 مليون دولار أمريكي،

خلال الفترة من 2014-2015¹: منذ بداية سنة 2015 والعجز التجاري يزيد تفاقماً في كل شهر. وفضلاً عن العجز في الميزان التجاري فقد سجلت الجزائر بدءاً من السداسي الثاني لسنة 2014 تدهوراً في رصيد الحسابات الجارية في الميزا المدفوعات وكذا أصبحت السلطة التقديرية محدودة بخصوص تنفيذ الميزانية، وقد يمكن لهذا العجز أن يزيد تفاقماً إلى غاية آخر السنة بما أن عائدات المحروقات قد لن تشهد تغيير ملحوظاً، ولا يزال العجز التجاري الجزائري يتفاقم بسبب تراجع سعر البرميل والتقليص النسبي في الواردات لم يجد في تحسن الوضع.

¹ تقرير الوضع السداسي الأول للجزائر من سنة 2015، ص 28-35.

الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

وخلال السداسي الأول من سنة 2015 سجل الميزان التجاري الجزائري عجزا يقدر بـ 7,78 مليون دولار مقابل فائض يقدر بحوالي 3,17 في نفس الفترة من سنة 2014¹.

2- هيكل الصادرات والواردات خلال عام 2015:

بينما استقرت الصادرات على 35.138 مليون دولار مقابل 61.172 مليون دولار في نفس الفترة من سنة 2014، أي تراجع نسبته 42.55% . وأما الواردات فقد بلغت 51.646 مليون دولار مقابل 58.330 مليون دولار خلال نفس الفترة، أي بتراجع نسبته 11.45%، وبهذا فقد سمحت الصادرات بتغطية الواردات بنسبة 68.03% 2015 مقابل 104.87% في سنة 2014 .

بعد أن تمتعت لسنوات عدة بفائض في ميزان تجارتها، فإن الجزائر لم تسجل عجزا إلا في 2015، باستثناء سنة 1995، وفيما يخص الصادرات خارج المحروقات فقد بلغت 2.057 مليون دولار (5.85 % من حجم الصادرات الإجمالي)² .

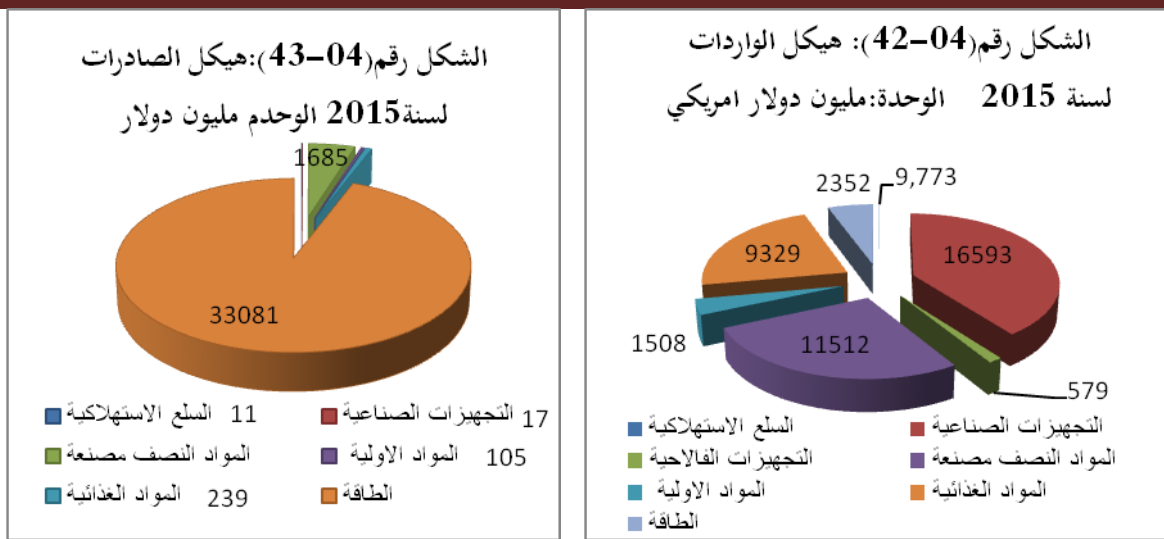
وفيما يخص الواردات باستثناء فقد عرفت مجملها إنخفاضا من 58.330 مليون دولار سنة 2014 إلى 51.646 مليون دولار سنة 2014، حيث شهدت الواردات من الطاقة إنخفاضا في استيرادها حيث بلغت 2.352 مليون دولار (-4.55 %)، والمواد الغذائية بـ 9.329 مليون دولار (-18.06 %)، والمواد النصف مصنعة 11.512 (-22.29 %)، والمواد الخام 1.508 (-2.92 %)، التجهيزات الفلاحية 579 مليون دولار (-1.12 %)، والتجهيزات الصناعية 16.593 والتي عرفت إنخفاضا معتبرا بنسبة (-32.33 %)، وأخيرا السلع الاستهلاكية بـ 9773 مليون دولار (-18.92 %).

والشكلين البيانيين التاليين يجل هيكل الصادرات والواردات لسنة 2015:

¹ حسب المركز الوطني للمعلومات الإحصائيات.

² وتتكون المنتجات الرئيسية خارج المحروقات المصدرة من مجموعة المنتجات النصفية بـ 1.685 مليون دولار (4.8 %)

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)



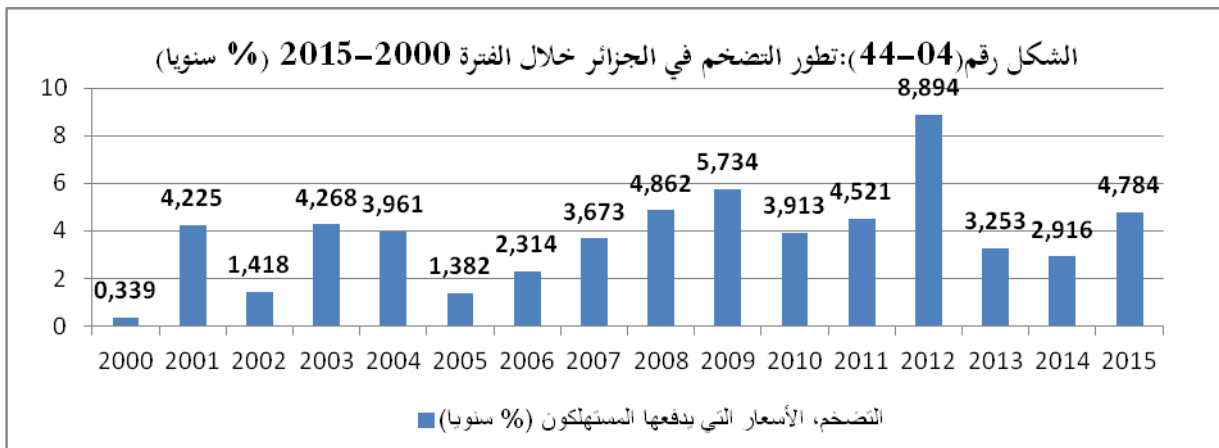
المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (04-04)

(25)

ومن أجل ترشيد الواردات، قامت السلطات العمومية بإدخال رخص الاستيراد والتصدير كوسيلة تمكنها من إدارة التجارة الخارجية - لاسيما الاستيراد - بكيفية رشيدة . وتجدر الإشارة بان تلك الرخص لا تتناقض والالتزامات الدولية للجزائر، إذ يعتبر هذا نظاما صممته منظمة التجارة العالمية. وتخضع هذه الرخص لشروطين أساسيين: الشفافية في طريقة منحها وعدم التمييز بين المتعاملين الإقتصاديين.

رابعا: أسعار صرف الدولار على التضخم

عرف الإقتصاد الجزائري في هذه الفترة نوعا من الإنخفاض للتضخم مقارنة مع الفترات السابقة (السبعينات والثمانينات)، وذلك بسبب ترافق التسيير الجيد للسياسة النقدية مع جهود دعم أسعار المنتجات والخدمات الأساسية، وهذا لم يمنع من تعرضه لتقلبات خلال فترة الدراسة والتي يمكن أن نجملها في الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد إحصائيات البنك الدولي.

إجمالا بلغ متوسط التضخم السنوي المقاس بالمؤشر الوطني للأسعار عند المستهلك 3.25% سنة 2013 وهو ما يؤكد تراجع التضخم بعد وصوله إلى الذروة سنة 2012 بمعدل 8.894%، وذلك راجع إلى

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

الصدمة في الطلب خلال الثلاثي الأول من العام بسبب الزيادات الكبيرة في أجور القطاع العام دون مقابل إنتاجي، وضعف التنافسية في الأسواق والاحتكار، فضلا عن طبيعة السوق التي تغيب عنها التنافسية والضبط، وتراجع سنة 2013 بسبب انخفاض أسعار المستهلك، حيث شهد المؤشر الخام لأسعار الاستهلاك في مدينة الجزائر العاصمة في شهر جويلية من عام 2013، تغير قدره -4.0٪ مقارنة بالشهر السابق. وتجدر الإشارة إلى أن الشهر نفسه من عام 2012 تميز بارتفاع قدره 5.0٪ (جويلية 2012 مقارنة بجوان 2012)، هذا الانخفاض -4.0٪ الذي أتى بعد تسجيل إرتفاع رصد في الشهر السابق 7.0٪ يعكس التغيرات في الأسعار بالنسبة لفئات المنتجات¹.

حيث كان التضخم مرتكزا على فترة طويلة (1998-2013) من الأداء الجيد بلغ معدل متوسطه 3.8 ٪، باستثناء 2012، حيث وصلت بعدها معدلات التضخم سنة 2014 إلى 2.916 هذا المعدل ساهم في تعزيز الاستقرار الإقتصادي الكلي، الذي تعارض إلى حد ما مع التوسع المعتبر للعجز الموازي عقب التعزيز الميزاني المباشر فيه خلال سنة 2013، بعد أربع سنوات من عجز عمليات الخزينة العمومية، إلا أن هذا المعدل عرف إرتفاعا سنة 2015 ب 1.868٪ ليصل إلى 4.784٪ بنفس العام، بسبب صدمة النفط الأخيرة.

خامسا: تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على الناتج المحلي الإجمالي

عرفت الفترة من 2000 إلى 2005 تقلبات في الناتج المحلي الإجمالي الذي يتأثر بعوائد الصادرات النفطية إلا أنها توجت نهايتها بالإنخفاض كما يبينه الشكل رقم (04-44)، حيث نلاحظ تذبذب الناتج المحلي الإجمالي نتيجة التقلبات التي عرفتها أسعار النفط تبعا لتقلبات أسعار صرف الدولار خلال الفترة من 2000-2013 وعموما اتخذ GDP منحى تصاعدي انطلاقا من سنة 2000 حيث قدرة قيمة الناتج المحلي الإجمالي ب 54.790 مليار دولار، نتيجة إرتفاع أسعار النفط إزاء الإجراءات المتخذة من قبل الدول المنتجة للنفط، إلا أن نسبة الإرتفاع اختلفت من سنة إلى أخرى فنجدته ارتفع من عام 1999 إلى عام 2000 بمعدل إرتفاع قدر ب 3.8٪ بينما إنخفضت نسبة الإرتفاع إلى 3٪ سنة 2001، لذلك عرف ال GDP إرتفاعا ملموسا ابتداء من سنة 2004 إلى 2008 حيث انتقل الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه السنوات من 85.324 مليون دولار إلى 171 مليار دولار بنسبة مقدرة ب 2.4٪ من سنة 2007 إلى 2008، ونما بشكل مستمر حتى سنة 2011، إلا أنه يلاحظ إنخفاض ال GDP بعض الشيء سنة 2009 كنتيجة للآزمة المالية العالمية في عام 2008، وعموما عرفت الفترة من عام 2004 إلى عام 2013 إرتفاع قياسي لأسعار النفط ما صاحبه ذلك تحسن الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه خلال الفترة من 2014-2015 عرف إنخفاض ال GDP من 213.518 مليار دولار إلى 166.838 مليار

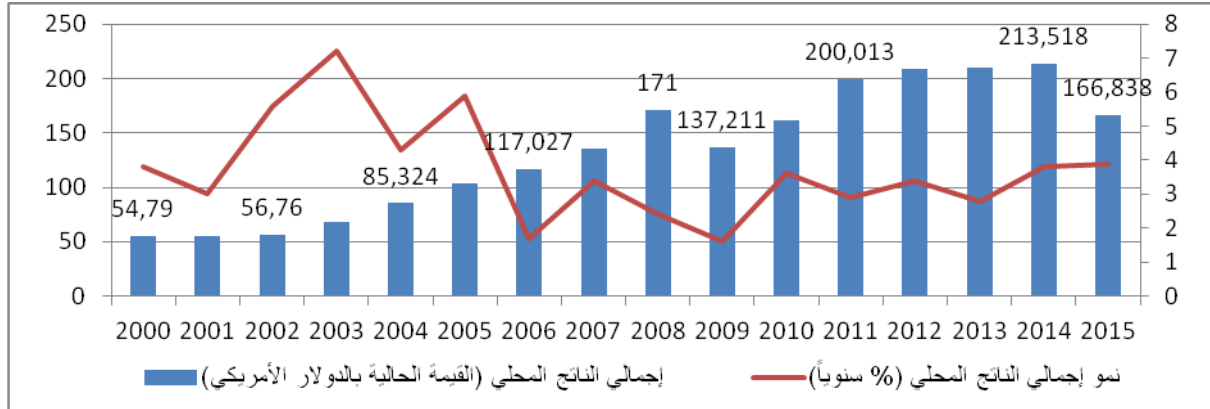
¹ مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر، جويلية 2013، ص 01.

الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

دولار نتيجة أنحياز أسعار النفط العالمية والتي أثرت سلباً على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يؤكد الشكل التالي:

الشكل رقم (04-45): تطور الناتج المحلي الإجمالي ونموه خلال الفترة من 2000-2015 الوحدة: مليار دولار



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي

1- هيكل الناتج الداخلي الإجمالي:

أ- ينص القانون المالي التكميلي لسنة 2015 نمواً بنسبة 3,8% لهذه السنة، في حين سجلت مؤسسات كبيرة قيم أدنى 3% بالنسبة لصندوق النقد الدولي و2,8% بالنسبة للبنك الدولي (أكتوبر 2015).

ب- قدرت مديريات وزارة المالية نمواً إقتصادياً خلال السداسي الأول من سنة 2015 بنسبة 3% و4,8% خارج قطاع المحروقات، وحسب قطاع النشاط لا تزال الخدمات التجارية والبناء والأشغال العمومية من أهم المحركات الرئيسية للنمو الإقتصادي، وينقسم التطور حسب القطاع على النحو التالي:

الجدول رقم (04-11): الناتج المحلي الإجمالي للجزائر لسنة 2015 (النسبة المئوية %)

الناتج المحلي الإجمالي	2015	الناتج المحلي الإجمالي	2015
الزراعة	5.3	المحروقات	1-
الصناعة	3	البناء والأشغال العمومية	3.4
الخدمات	8.5	الناتج المحلي خارج المحروقات	3

المصدر: وزارة المالية

2- توقعات عامي 2016 و2017: ¹ من المتوقع خلال عامي 2016-2017 معاودة القطاع النفطي

النمو بنسبة 2%، ونمو القطاع غير النفطي بنسبة 4%، وهوما يستند إلى التوقعات ببقاء الإنفاق الإستثماري عند مستويات مرتفعة نسبياً، وحافطة قطاعي الزراعة والصناعة على وتيرة نموهما المحققة العام الماضي، ومن المتوقع أن

¹ صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الإقتصاد العالمي، 2015، ص16.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

يستمر تأثر النشاط الإقتصادي بالأوضاع الائتمانية المحلية التي ستتأثر بتراجع العائدات النفطية بما سيؤدي إلى تواصل الضغوطات في سوق الصرف الأجنبي، التي نتج عنها العام السابق تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار بنسبة 25%، عليه يتوقع إرتفاع طفيف للنمو إلى 3.6% في العام 2016، و 3.7% سنة 2017، لاسيما في ظل التعافي النسبي المتوقع لأسعار النفط ودخول عدد من مشاريع الغاز في الجزائر مرحلة الإنتاج واستمرار النشاط القوي في بعض القطاعات غير النفطية مثل صناعة السيارات والأدوية والحديد الصلب التي سيدعمها تحسن آفاق النمو في منطقة اليورو.

المطلب الثاني: تقلبات أسعار صرف الدولار على الإقتصاد الليبي

تشهد ليبيا في الوقت الراهن حالة من الانقسام بين القبائل المتناحرة والفصائل السياسية في ظل وجود حكومتين تتنافسان على نيل الشرعية منذ أن استولت إحدى الجماعات المسلحة على العاصمة طرابلس في أوت 2015، مما أجبر رئيس الوزراء عبد الله الثني على الانتقال إلى الشرق، ولم يقيم أي من الجانبين بإعداد موازنة لعام 2015 وتدفع ليبيا ثمنا باهظا جراء عدم التوصل إلى اتفاق، حيث يبلغ إنتاج النفط حالياً خمس ما كان عليه قبل الأزمة، وهو 1.6 مليون برميل يوميا، وقد دفع ذلك، مقترناً بإنخفاض أسعار النفط، الحكومة إلى الإنفاق من إحتياطياتها الكبيرة وبلغت هذه الإحتياطيات 100 مليار دولار في أوت إذ إنخفضت بنسبة 20 في المائة منذ بداية العام، كما يمكن نفاذها خلال أربعة أعوام في ظل الوضع الحالي.

أولاً: تقلبات أسعار صرف الدولار على الدينار الليبي وإحتياطي الصرف

1- انعكاسات تقلبات صرف الدولار أمام الدينار الليبي على سعر النفط

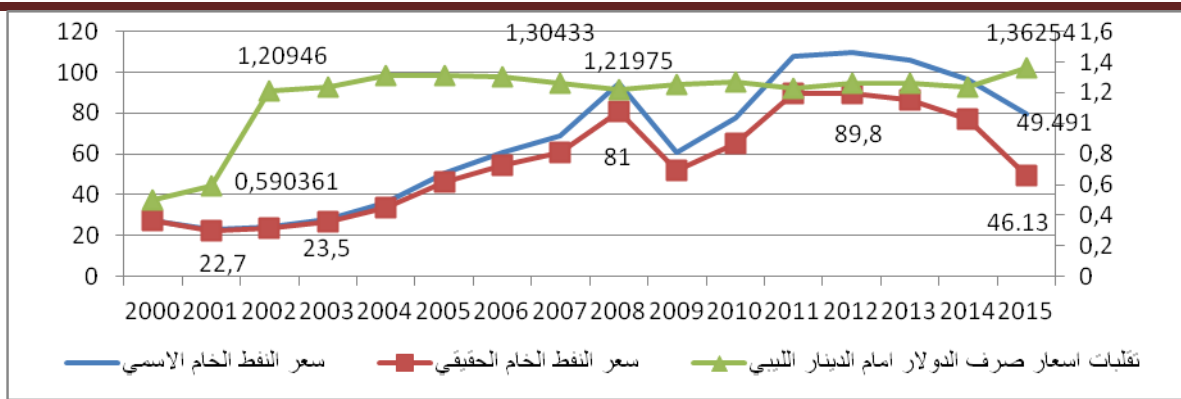
في ظل هبوط أسعار النفط وتصدير كميات محدودة منه حوالي 300 ألف برميل/يوماً بسبب استمرار القتال وأعمال التمرد في حقول النفط، تتعرض العملة الليبية¹ لضغوط شديدة. وقد إنخفضت قيمة العملة الليبية بالفعل في السوق الدولية بأكثر من 51 في المائة²، والشكل البياني التالي يبين تطور أسعار صرف الدينار الليبي مقابل تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على أسعار النفط الاسمية والحقيقية.

الشكل رقم (04-46): تقلبات تطور سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي في متوسط الفترة وعلاقتها بسعر النفط الاسمي والحقيقي خلال الفترة من 2000-2015 الوحدة: دولار/البرم

¹ تم إصدار الدينار الليبي كعملة وطنية لأول مرة (تحت إسم الجنيه) في بداية عام 1952 ، وكانت قيمته مساوية للجنيه الإسترليني وكل منهما يعادل 2.8 دولاراً أمريكياً أو ما يعادل 2.48828 جراماً من الذهب.

² إنخفاض أسعار النفط ،الموجز الإقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي، العدد 4 ، جانفي 2015، ص 27.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (04-22)

إن تحليل معطيات الشكل السابق يبين أن سعر الصرف الدينار الليبي عرف تقلبات خلال الفترة المدروسة وكان ذلك راجع إلى أهم القرارات التي اتخذها البنك المركزي الليبي والتي تمثلت في ¹ :
أ- خلال الفترة 2000 - 1999، تم الرفع التدريجي في قيمة الدينار الليبي وفقاً لسعر الصرف الخاص المعلن مصحوباً بين الحين والآخر بتخفيض في قيمته وفقاً لسعر الصرف الرسمي، وكنتيجة لذلك تراوح السعر الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي ما بين 3.54 دولاراً للدينار الواحد في نهاية عام 1990 إلى 1.55 دولاراً للدينار الواحد في نهاية عام 2001، كما تغيرت أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية الأخرى مقابل الدينار الليبي وفقاً للتغيرات التي طرأت على القيمة التعادلية للدينار الليبي مقومة بوحدات حقوق السحب الخاص .
ب- 01 جانفي 2002، تم تعديل وتوحيد أسعار صرف الدينار الليبي في اتجاه تخفيض قيمته وفقاً لسعره الرسمي بنسبة 50% عما كان عليه في نهاية عام 2001، ليصبح 0.6080 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار ليبي واحد أو ما يعادل 1 دينار = 1.3 دولار ،
ج- وفي 15-06-2003، تم تخفيض سعر صرف الدينار الليبي بواقع 15% ليصبح 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة مقابل كل دينار ليبي واحد، وذلك بهدف إحتواء ضريبة النهر الصناعي التي كانت تفرض على كافة الإعتمادات والتحويلات بالنقد الأجنبي، وكذلك إلغاء التمييز في سعر الصرف بين الجهات المعفاة وغير المعفاة من هذه الضريبة، وما يزال هذا السعر قائماً حتى اليوم .

إلا أنه بداية من سنة 2004 بدأت أسعار صرف الدولار في الإنخفاض مقابل كل العملات الارتكازية، وكذا بالنسبة للدينار الليبي الذي انتقل سعر صرف من 1 دولار=1.310 دينار ليبي إلى 1 دولار=1.25 خلال سنتي 2004 و 2007، حيث كان لربط الدينار الليبي بوحد حقوق السحب الخاصة أثره الإيجابي في خدمة الإقتصاد الوطني من خلال إحداث التوازن المطلوب في أسعار صرف الدينار الليبي مقابل العملات الدولية الرئيسية، ليصل سعر الصرف الليبي سنة 2008 إلى قمته بعد سنة 2002 بما يعادل 1 دولار=1.219 دينار ليبي

¹ البنك المركزي الليبي ، سياسة الصرف في ليبيا ، على الموقع الالكتروني :

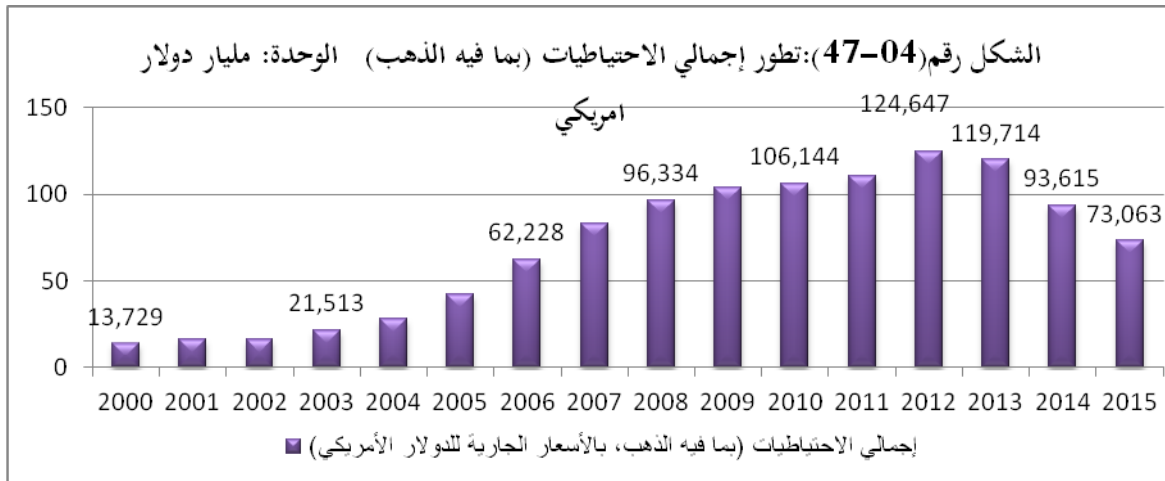
الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

ليعاود سعر صرف الدولار الإرتفاع مقابل الدينار الليبي بسبب الأزمة المالية العالمية وواصل الإرتفاع تارة والإنخفاض تارة أخرى، إلى أن شهد في السوق الرسمي والسوق السوداء مؤخرا تذبذبا حادا مقابل الدينار الليبي إذ بلغ 1 دولار=1.363 دينار لليبي سنة 2015 في سابقة هي الأولى من نوعها في فترة الدراسة.

2- تقلبات أسعار صرف الدولار الأمريكي على إحتياطيات الصرف

إن كل التقلبات التي عرفتها العملة الليبية كان لها تأثير على إحتياطيات الصرف لدى بنكها المركزي والتي يمكن إجمالها في الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (04-27).

من الجدير بالذكر أن ليبيا كانت على عكس البلدان الأخرى المنتجة للنفط التي عانت من أزمات عقب إنخفاض أسعار النفط في الثمانينات وأوائل التسعينات، حيث ظل حساب ليبيا الجاري الخارجي يسجل فائضا، مما يعكس كذلك الآثار التي خلفتها العقوبات، وهكذا استطاعت ليبيا جمع إحتياطيات كبيرة من العملات الأجنبية حيث بلغت الإحتياطيات الإجمالية نحو 6,7 مليار دولار أمريكي (4,11 شهرا من الاستيراد) كمعدل وسطي للفترة 1995-1998¹، إلا أن التغيرات التي عرفها الإقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة جعل هذه الإحتياطيات تعرف نوعا من التقلبات، إلا أنها لم تتأثر كذلك بأزمة المالية العالمية لعام 2008 وأزمة سنة 2011 التي تعرض لها إقتصادها الوطني فنلاحظ إرتفاع هذه الإحتياطيات من 13.729 مليار دولار إلى 124.647 مليار دولار سنة 2012 بنسبة إرتفاع قدرة ب 88.98%، إلا أنه ولأول مرة في الإقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة عرفت هذه الإحتياطيات إنخفاض خلال السنوات 2013، 2014، 2015 لتصبح 119.714 مليار دولار، 93.615 مليار دولار، 73.063 مليار دولار على التوالي وذلك بسبب الأوضاع العالمية التي إنعكست سلبا على الإقتصاد الليبي، والتي دفعت الى ضرورة استخدام الإحتياطي من اجل الإنفاق، حيث صرح رئيس البنك المركزي²: " نحتاج إلى 20 مليار دولار للإنفاق على الإحتياجات الضرورية للمواطنين (الوقود

¹ تقرير إقتصادي للبنك الدولي، الجمهورية الليبية، 2006، ص 14.

² <http://alwafd.org> htm 10:07 a 08/09/2015.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

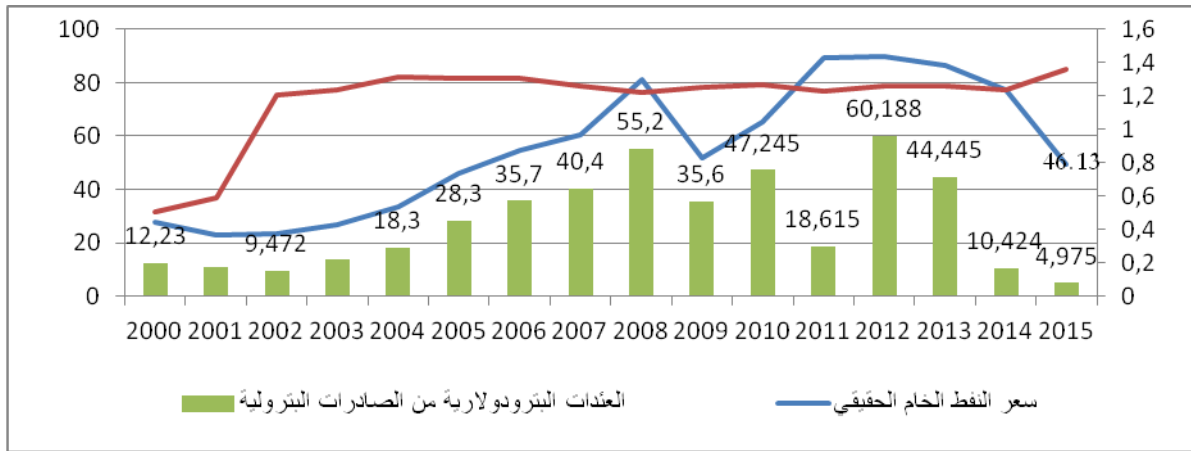
الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

والدعم والأدوية والأمن وغيره)، بينما الإيرادات من النفط حالياً تراجعت إلى 10 مليارات دولار، وهذا العجز يجري تعويضه بالسحب من الإحتياطي النقدي الأجنبي".

ثانياً: تقلبات أسعار صرف الدولار على عائدات الصادرات النفطية الليبية .

بما أن الدولار هو العملة الرسمية لتسعير النفط فإن أي تقلبات لسعر صرف الدولار الأمريكي سوف يكون لديها انعكاس على السعر، ومن ثم على صادراتها، والانعكاس الأساسي يكون على العائدات المتأتية منها، ويمكن التطرق إليها بالتفصيل في الشكل التالي:

الشكل رقم (04-48): تقلبات أسعار صرف الدولار على تطور العائدات البترودولارية من الصادرات النفطية خلال الفترة (2015-2000) الوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الباحثة من الإعتماد على الملحق رقم (04-26).

1- نستنتج من خلال معطيات الشكل أن قيمة العائدات البترودولارية من الصادرات النفطية الليبية عرفت ارتفاعاً ملحوظاً من 12.23 مليار دولار أمريكي إلى 55.2 مليار دولار سنة 2008 و2000 على التوالي وذلك راجع إلى انخفاض سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية الذي أثر إيجاباً على سعر النفط فانتقلت قيمة الصادرات النفطية من 18.653 مليون دولار سنة 2004 إلى 52.084 مليون دولار سنة 2008، إلا أن هذه الإيرادات انخفضت سنة 2009 لتصل إلى 35.6 مليار دولار نتيجة انخفاض في الإنتاج النفطي ومن ثم انخفاض محسوس في قيمة الصادرات النفطية إلى 18.653 مليون دولار، لتعاود هذه العوائد الإرتفاع بعد سنة لتقدر ب 60.188 مليار دولار وذلك بسبب أن عام 2012 عرف العديد من التطورات في صناعة النفط المحلية في جميع أنشطتها، حيث بدأت هذه التطورات بإرتفاع ملحوظ في إنتاج شركتي "سرت والهروج" ليزيد من معدلات الإنتاج، التي تأثرت بشكل واضح من آثار الحرب والاضطرابات التي مرت بها البلاد خلال العام الماضي، والتي أدت إلى إغلاق بعض الآبار النفطية بشكل كامل وتوقف إنتاجها، وقامت شركة سرت في منتصف عام 2012 بإعادة تشغيل وصيانة حقل الساحل أكثر الحقول المتضررة خلال الثورة والذي تقدر طاقته الإنتاجية ب 50 مليون قدم مكعب، كما شهد الربع الثاني من العام عودة الشركات الخدمية والتي تسعى إلى تطوير منظومات ربط الحقول

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

الصحراوية والساحلية ببعضها البعض¹، حيث قدرة قيمة صادرات النفط الخام خلال نفس العام ب41.705 مليون دولار، لتعاود بعدها الإيرادات البترودولارية من الصادرات النفطية الانخفاض سنة 2013 بمقدار 15.743 مليار دولار لتصل إلى 44.445 مليار دولار، وذلك راجع إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية التي قدرة ب27.659 مليون دولار، بسبب تدني معدلات الإنتاج للنفط وبشكل كبير خلال النصف الثاني من العام متأثرة بالاضطرابات الأمنية التي طالت أغلب مرافئ البلاد منذ شهر جوان، حيث بدأت معدلات الإنتاج في الانخفاض لتصل دون مستوى 230 ألف برميل في اليوم في شهري نوفمبر وديسمبر، وانخفض متوسط الإنتاج اليومي للعام ككل دون المليون برميل²، لتواصل عائدات الصادرات النفطية الانخفاض إلى 10.424 مليار دولار و4.975 مليار دولار سنة 2014 و2015، نتيجة لاستمرار الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة واستمرار أزمة الحقول النفطية والتي أثرت بشكل مباشر على انخفاض استخراج وقيمة صادرات النفط .

2- أما فيما يخص الموازنة العامة: ظلت ليبيا منذ عام 2011 تعاني من عجز في الموازنة، باستثناء عام

2012 حيث زادت الصادرات النفطية زيادة كبيرة. ومن المتوقع أن يؤدي الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط مؤخراً، بالإضافة إلى تصدير كميات محدودة من النفط، إلى توسيع نطاق هذا العجز بدرجة أكبر في عام 2015، وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أنه مع وصول أسعار النفط إلى 65 دولار للبرميل وبقاء الطاقة الإنتاجية الحالية للصادرات النفطية عند مستوى 400 ألف برميل/يومياً، فإن عجز موازنة 2015 سيرتفع إلى 31 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 مقابل 11 في المائة عام 2014 وسيكون من الصعب تمويل هذه الفجوة المالية لأنه لا يُتوقع تعافي الصادرات النفطية في أي وقت قريب، ويتم تخصيص النصيب الأكبر من الموازنة الليبية لدعم الطاقة وأجور الموظفين الحكوميين، وتمثل الرواتب في حد ذاتها عبئاً هائلاً على الموازنة حيث يُدرج ربع الليبيين في كشوف الرواتب، كما إزدادت أجور القطاع العام بنحو 250 في المائة منذ اندلاع ثورة عام 2011 وستتعرض إحتياطيات النقد الأجنبي والعملة الليبية لضغوط شديدة ما لم يكن هناك تغيير رئيسي في السياسة فيما يتعلق بخفض فاتورة الأجور والدعم الكبير لأسعار الطاقة، وقد أعلن البرلمان المنافس الذي يوجد مقره في طرابلس مؤخراً أنه يدرس رفع الدعم عن الوقود والذي يبلغ 20 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، وإذا تم تنفيذ ذلك فإنه يمكن أن يؤدي إلى زيادة الوفرة الحكومية وتقليل الفجوة في المالية العامة³.

ثالثاً: تقلبات أسعار صرف الدولار على الميزان التجاري الإجمالي

تمثلت أهم التغيرات التي عرفها حساب الميزان التجاري خلال فترة الدراسة في الشكل التالي:

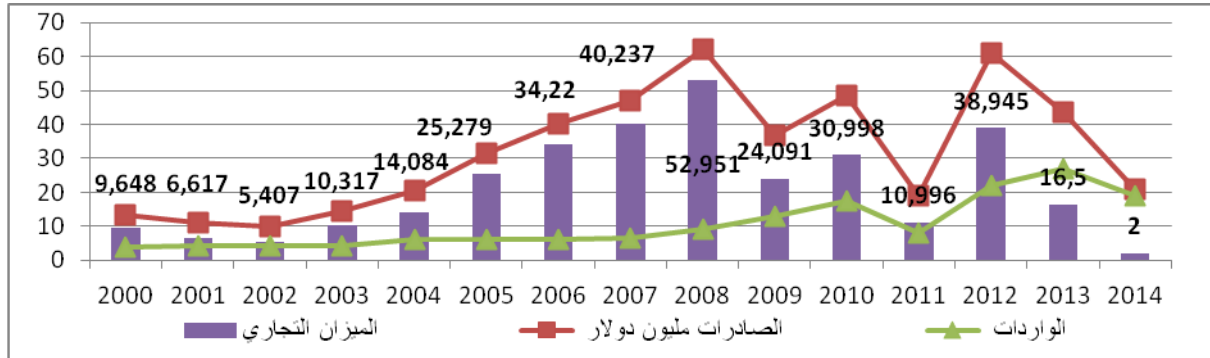
¹ التقرير السنوي السادس والخمسون للبنك المصرفي لليبيا، 2012، ص54.

² التقرير السنوي السابع والخمسون للبنك المصرفي لليبيا، 2013، ص52.

³ انخفاض أسعار النفط، الموجز الإقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مرجع سابق، ص28.

الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

الشكل (04-49): حركة الميزان التجاري الليبي خلال الفترة 2000-2014 الوحدة: مليار دولار



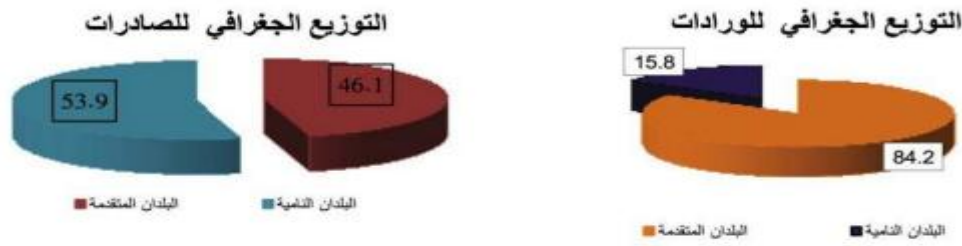
المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (04-27)

عرف الميزان التجاري خلال فترة الدراسة فائضا دائما ماعدا سنة 2015 والتي قدر فيها العجز ب 75.6% من إجمالي الناتج المحلي، بينما الفائض فقد انتقل من 9.648 مليار دولار أمريكي إلى 52.951 مليار دولار من سنة 2000 إلى غاية 2008 وذلك نتيجة إرتفاع قيمة الصادرات من 13.38 مليار دولار إلى 62.1 مليار دولار والذي قابله انتقال قيمة الواردات من 3.372 مليار دولار إلى 6.149 مليار دولار خلال نفس الفترة، وذلك راجع إلى الفائض في الميزان النفطي الذي ارتفع بسبب أسعار النفط ليعرف إنخفاضا مقدر ب 28.86 مليار دولار سنة 2009 ليصل إلى فائض مقدر ب 10.996 مليار دولار سنة 2011 وهذا الإنخفاض راجع إلى الأوضاع الأمنية المتعلقة بالإقتصاد الليبي التي أثرت كثيرا على الوضع النفطي الوطني، أما الميزان التجاري لعام 2012 تعطي صورة واضحة الآثار الايجابية الناجمة عن رجوع صادرات ليبيا النفطية إلى وضعها الطبيعي وإرتفاع أسعار النفط خلال العام، فقد ارتفع فائض الميزان التجاري 38.945 مليار دولار خلال نفس العام نتيجة لإرتفاع قيمة الصادرات النفطية بمقدار 34.314 مليار دولار ليصل إلى 41.705 مليون دولار عام 2012 مقابل 7.391 مليار دولار عام 2011، في حين إرتفعت قيمة الواردات لتبلغ 22 مليار دولار في عام 2012 مقابل 8 مليار دولار عام 2011، وقد الناجم من عملية توحيد سعر العملة، إلى أسعار واردات متدنية بالدينار، وفي بدايات هذه العملية كان الدولار أيضاً يرتفع مقابل اليورو، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع أكبر لسعر العملة الخاص مقابل اليورو، وقد تفاقم التأثير الانكماشى على مؤشر (دليل) السعر (price index)، إذ أن 80 % من استيراد ليبيا يأتي من دول الاتحاد الأوروبي¹، أما كل من سنة 2013 و 2014 انخفض فيهما الفائض التجاري إلى حدود 16.2 مليار دولار، 2 مليار دولار بسبب الأوضاع الإقتصادية العالمية وأزمة أنحياز أسعار النفط، ويمكن تبين التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات خلال سنة 2014 في الشكل التالي:

الشكل رقم (04-50): التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الليبية خلال عام 2014.

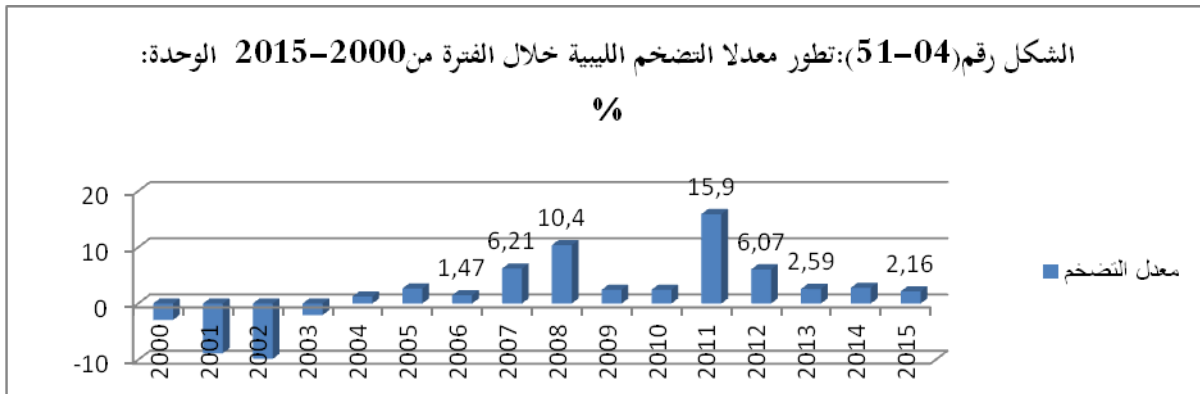
¹ تقرير إقتصادي للبنك الدولي للجمهورية الليبية، 2006، ص 11.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثامن والخمسون عام 2014، ص 68.

رابعا: تقلبات أسعار صرف الدولار على التضخم



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (04-27)

من الملاحظ أن معدل التضخم في ليبيا خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2002 عرف معدلات تضخم سالبة¹ (في حين ازداد مخزون النقد بمعدل 9,2 % سنوياً)، وذلك يعود لتوحيد الدينار الليبي (بين فيفري 1999 وجانفي 2002) الذي ساهم في عملية امتصاص التضخم²، والذي أدى إلى رفع سعر العملة الخاص (132 %) مقابل الدولار الأميركي من فيفري 1999 حتى ماي 2003، واستمر هذا الانكماش الواسع المدى إلى عام 2004، والذي ترافق مع هبوط أسعار السلع والخدمات وهذا التطور ظهر نتيجة الكلفة بصورة رئيسية وليس بسبب الطلب، حيث إنَّ الطلب المحلي تعززَّ بالعائدات النفطية القوية الناجمة في السنوات الأخيرة.

إلا أن معدلات التضخم بدأت تأخذ منحى تصاعدي ابتداءً من سنة 2004 لتصل 6.21 % سنة 2007 مقابل 1.47 % خلال سنة 2006، والذي تزامن مع ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 105.5 سنة 2006 إلى 112.0 سنة 2007³، وذلك يعود كما ذكرنا سالفاً إلى ارتفاع أسعار الواردات نتيجة موجة التضخم التي تعصف بالإقتصاد العالمي مؤخراً، بسبب زيادة أسعار النفط الخام وبلوغها مستويات لم تشهد لها الأسواق

¹ التضخم السالب يعني أن قيمة النقود زادت وهذا أمر إيجابي ولكنه إذا استمر لفترة طويلة قد يعمق حالة التباطؤ الإقتصادي ويرفع معدلات البطالة
² في فيفري 1999 أدخل مصرف ليبيا المركزي نظام سعر العملة المزدوج بإنشاء سعر "خاص" قريب من سعر السوق الموازي المتداول، كي يُستخدم في المعاملات المتعلقة بالمستوردات الشخصية والسفر والمعالجة الطبية في الخارج والحج. ومنذ اتخذ تلك الإجراءات، كان هدف سياسة تسعير العملة تضيق المدى بين السعيرين الرسمي والخاص من خلال خفض (أو إنقاص) قيمتهما. وفي جانفي 2002 وحدت السلطات نظام سعر العملة عبر إنقاص السعر الرسمي في خطوة واحدة.

³ المصرف المركزي للليبيا، التقرير الواحد والخمسون، 2007، ص 38.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

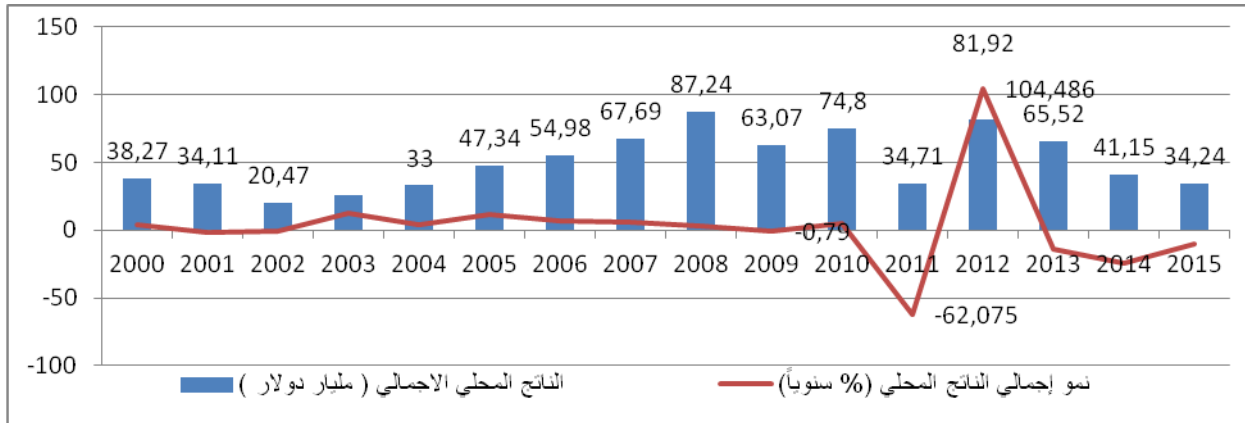
الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

النفطية، ليصل إلى أعلى مستوياته 15.9% سنة 2011، هذا الإرتفاع جاء نتيجة للأحداث التي مرت بها ليبيا خلال هذه الفترة، حيث سجل معدل التضخم لمجموعة الخدمات الصحية إرتفاع بنسبة 50.8% خلال عام 2011، وإرتفاع مجموعة أثاث المسكن بنسبة 23.4%، ومجموعة السلع والخدمات الأخرى بنسبة 22.7%، وفي مجموعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ بنسبة 16.3%، كما ارتفعت مجموعة الملابس والأقمشة والأحذية بنسبة 13.1% ومجموعة المسكن ومستلزماته بنسبة 11.8% خلال عام 2011، ليعاود الإنخفاض تدريجيا حيث وصل إلى 2.16% سنة 2015.

خامسا: تقلبات أسعار صف الدولار وانعكاساتها على الناتج المحلي الإجمالي

1- عرف الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال هذه الفترة تذبذبا وهذا راجع لتأثير المتغيرات الإقتصادية العالمية والمحلية على بعضها البعض حيث عرف إنخفاضاً إلى 34.11 مليار دولار، 20.47 مليار دولار سنة 2001 و2002 على التوالي بعدما كان 38.27 مليار دولار (قدرة نسبة الإنخفاض -0.98)، ليعاود الاستمرار في الإرتفاع المحسوس من 26.19 مليار دولار من عام 2003 إلى أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة والمقدر ب 87.24 مليار دولار، عرف بعدها سلسلة من التقلبات خلال الفترة المتبقية ليصل إلى حدود 34.24 مليار دولار سنة 2015 وذلك بعدم عرف إنخفاض خلال سنتي 2009 (-0.79) وعام 2011 ويعتبر أكبر إنخفاض عرفه الإقتصاد الليبي (-62.075).

الشكل رقم (04-52): تطور الناتج المحلي الإجمالي ونموه خلال الفترة 2000-2015 الوحدة: مليار دولار



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (04-27).

2- توقعات سنة 2016¹: أما في دولة ليبيا التي يعتمد إقتصادها بشكل كبير على القطاع النفطي، الذي ساهم بنحو 61.3%، من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2012-2014، من المتوقع أن يشهد الأداء الإقتصادي خلال سنة 2016 بعض التحسن العام الجاري على ضوء استقرار الأوضاع الداخلية، بنموه بمعدل 5%، بفرض حدوث تحسن في الأوضاع الداخلية واتجاه الحكومة لمعاودة الإنفاق على البنية الأساسية لإنتاج

¹ صندوق النقد العربي، افاق الإقتصاد العربي، 2015، ص17.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

وتصدير النفط، في حالة حدوث ذلك قد يحقق الإقتصاد الليبي معدلات نمو تفوق تلك المقدرة، حيث تشير تقديرات مصرف ليبيا المركزي إلى إمكانية إرتفاع النمو بنسبة 8.8%، وهو الأمر الذي شابه لما حدث سنة 2012 عندما ارتفع الإنتاج النفطي بنحو ثلاثة أضعاف مقارنة بعام 2011، ومن ثم بلغ نمواتج بالأسعار الثابتة 109% .

المطلب الثالث: تقلبات أسعار صرف الدولار على عائدات الصادرات النفطية الإماراتية

إن السياسة الإقتصادية لدولة الإمارات تركز أساساً على الإقتصاد الحر وأن عملية السعر تحددها آلية السوق المبنية على تفاعل قوى العرض والطلب في السوق، ولكون الإقتصاد الإماراتي من أكثر الإقتصاديات انفتاحاً واندماجاً مع حركة الإقتصاد العالمي لذلك فهو يتأثر بواقع حال الأسواق المحلية والعالمية، وخاصة التقلبات التي يعرفها سعر صرف الدولار والنفط وتأثير هذه العلاقة على البترودولارات المتأتية من صادرات النفط

أولاً: تقلبات أسعار صرف الدولار على الدرهم الإماراتي وإحتياطي الصرف.

حيث تظهر تقلبات أسعار صرف الدولار على إحتياطي الصرف تبعاً لتأثيرها على الدرهم الإماراتي كالتالي:

1- تقلبات أسعار صرف الدور على الدرهم الإماراتي

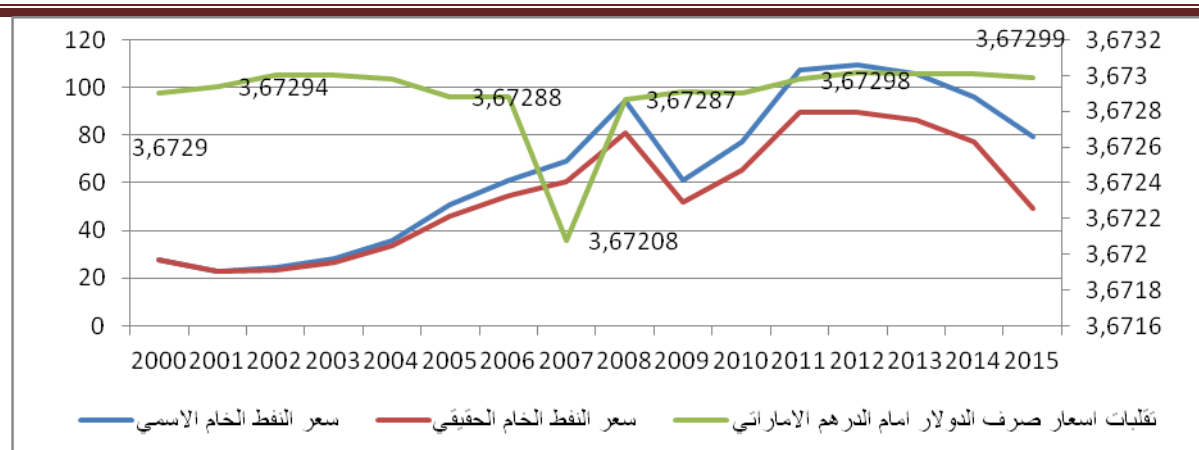
لقد تم ربط درهم¹ دولة الإمارات العربية المتحدة بالدولار الأمريكي منذ شهر نوفمبر عام 1980 حيث يبلغ سعر الصرف حوالي 3.67 درهم للدولار الأمريكي الواحد، وسوف يستمر ربط أسعار الفائدة والعملة الإماراتية بالدولار الأمريكي في الأمد المتوسط، مدعوماً بفوائض الحساب الجاري، وبناء الإحتياطيات الأجنبية والموجودات.

الشكل رقم (04-53): تطور سعر صرف الدرهم الإماراتي مقابل الدولار الأمريكي في متوسط الفترة

وعلاقتها بسعر النفط الاسمي والحقيقي خلال الفترة 2000-2015. الوحدة (دولار/البرميل)

¹ طرح الدرهم الإماراتي لأول مرة في 19 ماي من سنة 1973 بديلاً للدينار البحريني، (أصدرته البحرين عام 1965 بديلاً للروبية واستخدمته إمارة أبوظبي). ولريال قطر ودي (الذي أصدره مجلس نقد قطر ودي عام 1966) استخدم في دبي وباقي الإمارات الخمس. واستخدم الريال السعودي مؤقتاً من شهر يونيو 1966 لمدة أربعة أشهر حتى شهر سبتمبر من نفس السنة بديلاً للروبية الخليجية في إمارة دبي وباقي الإمارات حتى إصدار ريال قطر ودي ماعدا إمارة أبوظبي التي استخدمت الدينار البحريني بديلاً للروبية الخليجية.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (04-22)

من الجدير بالذكر أن ارتباط الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي، ساهم في تدعيم عملة الدولة وتحقيقها مكاسب جيدة أمام العملات الرئيسية، مشيرة إلى أن التقلبات الحالية في سوق العملات، تشكل فرصة استثمارية أمام المتداولين في أسواق العملات للاستفادة من تحركات الأسواق التي تشمل الانخفاض الحاد لأسعار النفط، ومن ثم أي انخفاض أو ارتفاع في الدولار الأمريكي يتبعه نظام الصرف الإماراتي في حدود تغيرات طفيفة، والملاحظ من معطيات الشكل السابق أن قيمة الدولار خلال هذه الفترة عرفت مجموعة من التقلبات كانت أهمها في سنة 2007 حيث وصل إلى ادني مستوى له منذ عقد السبعينات مقابل غالبية العملات الرئيسية والذي أدى إنخفاض قيمة عملة الدرهم الإماراتي حيث انخفض من 1 دولار = 3.6729 درهم سنة 2000، إلى 1 دولار = 3.67208 درهم سنة 2007، وواصل الدرهم الانخفاض سنة 2008 وتراجعت قيمته أمام الاورووالذي استمر في الإرتفاع مقابل الدولار لتبلغ نسبة إرتفاع قيمته مقابل الدولار نحو 6.6% في متوسط الفترة¹، بينما انقلبت الموازين خلال الفترة من 2014-2015 حيث عرفت إرتفاعا في سعر صرف الدرهم نتيجة الإرتفاعات المتواصلة للدولار في الآونة الأخيرة(انظر إلى الفصل الثالث المبحث الأول) (1 دولار = 3.67299 درهم هذا الإرتفاع دفع سعر النفط بالإنخفاض إلى 49.49 دولار للبرميل خلال سنة 2015)، ليعرف الدرهم الإماراتي سنة 2009 تحسنا وهذا راجع إلى التحسن الذي عرفه الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى .

2- اثر تقلبات سعر صرف الدولار على إحتياطي الصرف

¹ التقرير الإقتصادي العربي الموحد، سنة 2009، ص152.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

الشكل رقم (04-54): تطور إجمالي الإحتياطيات الامارتية خلال الفترة 2000-2015 (بما فيه



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق (04-29)

عرف الإحتياطي الأجنبي لدولة الإمارات بما فيه الذهب إرتفاعا ملحوظا خاصة بين سنتي 2006 و2007 حيث وصل إلى حدود 77.238 مليار دولار سنة 2007 مقارنة ب 27.617 مليار دولار سنة 2006، بمقدار إرتفاع 49.621 مليار دولار بسبب العوائد البترولية الضخمة خلال تلك الفترة حيث وصل السعر الاسمي للبرميل للنفط الى 69.1 دولار/ب (60.5د/ب بالسعر الحقيقي)، إلا أن هذا الإحتياطي أنهار وتراجع بنسبة 59% لتصل إلى 31.694 مليار دولار سنة 2008، ورغم التحسن الذي بدأ يعرفه الدولار ابتداء من سنة 2009 إلا أن الإحتياطي الأجنبي واصل إنخفاضه إلى حدود 26.104 مليار دولار، كون أن سبب الإنخفاض يعود إلى كنتيجة أساسية للركود في الإقتصاد العالمي وآثاره على أسعار المواد الأولية وخاصة سعر النفط وعلى حركة التجارة التي تظهر جليا في الميزان التجاري والذي عرف إنخفاضاً من 29.097 مليار دولار سنة 2008 إلى 14.819 سنة 2009 وذلك بعد التراجع الحاد في عوائد الصادرات النفطية من 102.087 مليون دولار إلى 67.876 مليون دولار خلال نفس الفترة الأمر الذي أدى إلى تسجيل الدولة عجز في ميزان المدفوعات، ورغم هذه الآثار السلبية نوعاً ما، إلا أنه خلال هذه السنة عرفت زيادة في تغطية الإحتياطيات الأجنبية الرسمية للواردات مقارنة بالسنة الفائتة، إلا أنه بداية من سنة 2010 بدأت الإحتياطيات في الإرتفاع حتى وصلت قيمته 93.929 مليار دولار بما فيها الذهب سنة 2015 وذلك ورغم إنخفاض أسعار البترول (مصدر الإيراد الرئيسي للإمارات) التي أصبحت تفرض ضغوطاً على سياسة الدول الخليجية عامة والإمارات خاصة في ربط سعر صرف عملتها بالدولار، ناهيك عن الضغوطات الكبيرة على ماليتها العامة، وللحفاظ على ربط عملتها بالدولار لجأت الدولة إلى رفع معدلات الفائدة في ديسمبر، تماشياً مع قرار مجلس الإحتياطي الفدرالي الأمريكي برفعها على الدولار، على الرغم أن الوضع الإقتصادي كان يتطلب رفعها.

ثانياً: تقلبات أسعار صرف الدولار على عائدات الصادرات النفطية الإماراتية

الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

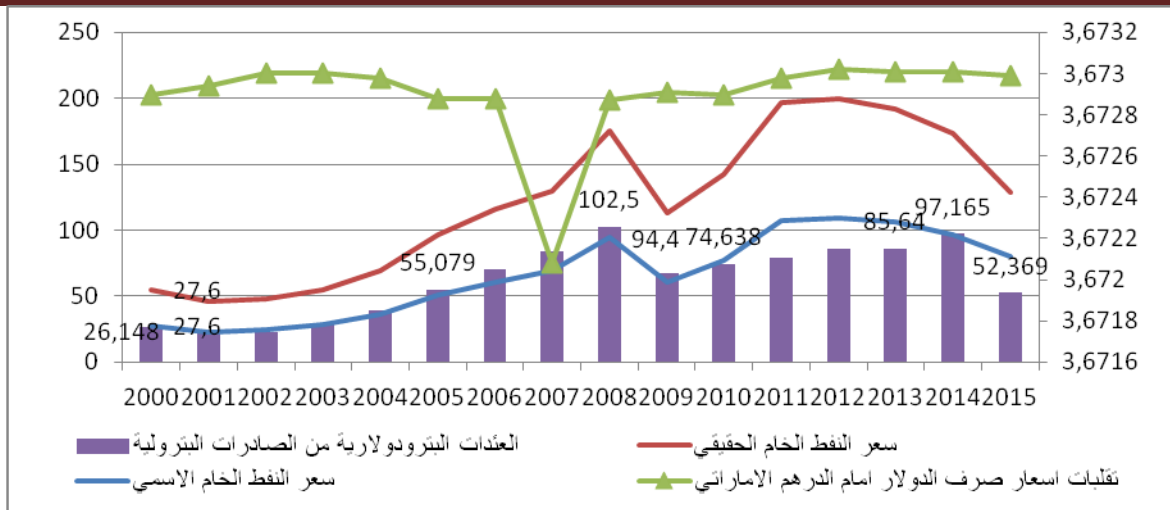
عرفت عائدات الصادرات النفطية هي الأخرى مجموعة من التقلبات بسبب الأوضاع الإقتصادية وكذا سعر صرف الدولار، مما جعل الإقتصاد الإماراتي يعرف عائدات متأتية من الصادرات النفطية قدرت ب 26.148 مليار دولار سنة 2001، بدأت بعدها هذه العائدات في الإرتفاع للميزة المهمة للنفط إلى أن وصل إلى أعلى مستوياته سنة 2008 والتي قدرت ب 102.5 مليون دولار وذلك راجع إلى إرتفاع قيمة الصادرات النفطية بمقدار 51.011 مليون دولار بمعدل إرتفاع من 29.624 مليون دولار إلى 80.635 مليون دولار بين سنة 2004 و2008، بنسبة نمو 63.26% خلال هذه الفترة الراجع إلى إرتفاع أسعار النفط دائما وابدأ، دون نسيان الأنهياري الذي عرفه الدولار الأمريكي أمام الاورووالذي تبعه الدرهم الإماراتي ومن ثم انجر عنه إنخفاض العائدات البترودولارية من الصادرات النفطية إلى 94.4 مليون دولار سنة 2009، وكذا قيمة إنخفاض قيمة الصادرات النفطية والمقدرة في ذات العام ب 44.785 مليون دولار بمعدل إنخفاض 44.45%، ونتيجة تحسن الأوضاع الإقتصادية العالمية بسبب موجة الإصلاحات الأمريكية والأوربية دفعت الإيرادات البترودولارية مرة أخرى إلى الإرتفاع لتصل قيمة عائداتها سنة 2014 إلى 97.165 مليون دينار مقارنة ب 85.640 مليون دولار سنة 2013، بينما تراجعت الإيرادات العامة للدولة من 465.4 مليار درهم عام 2013 إلى 427.7 مليار درهم عام 2014 بنسبة تراجع بلغت 8.1% نتيجة إنخفاض الإيرادات النفطية من 297.2 مليار درهم عام 2013 إلى 273.1 مليار درهم عام 2014 والإيرادات الأخرى بين ذات العامين من 168.2 مليار درهم إلى 154.5 مليار درهم¹، لتعرف سنة 2015 إنخفاض في الإنتاج والأسعار والصادرات والعائدات البترودولارية إلى حدود 52.36 مليون دولار، ومن المتوقع أن تعرف هذه القيمة إنخفاضا في المستقبل لذلك فان دولة الإمارات تهتم بالإيرادات المتأتية من البدائل الأخرى من سياحة وطاقات بديلة، والدليل على ذلك عدم تأثر الإيرادات العامة بهذه التغيرات والتي يمكن التنويه إليها كما يلي:

من ناحية النفقات العامة²: فأما لم تتأثر بتراجع عائدات النفط بداية من النصف الثاني من عام 2014 التزاما منها بالمحافظة على مستوى المعيشة المرتفع، وتحقيق رفاهية المواطن وتوفير أسباب الحياة الاجتماعية الكريمة للمواطنين والوافدين على السواء، بل على العكس من ذلك ارتفع الإنفاق العام من نحو 494.0 مليار درهم عام 2013 إلى 506.9 مليار درهم عام 2014 بمتوسط موبلغ 2.6% وتركز الإنفاق على الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والمشاريع الإستراتيجية بالسياحة والصناعة والبنية التحتية التي ارتفعت معدلاتها .

الشكل رقم (04-55): تقلبات اسعار صرف الدولار على تطور العائدات البترودولارية من الصادرات النفطية خلال الفترة 2000-2015
الوحدة(مليون دولار)

¹ التقرير الإقتصادي السنوي الثالث والعشرون، الأداء الإقتصادي الوطني، إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الإقتصاد، الإمارات، 2015، ص43
² نفس المرجع، ص43.

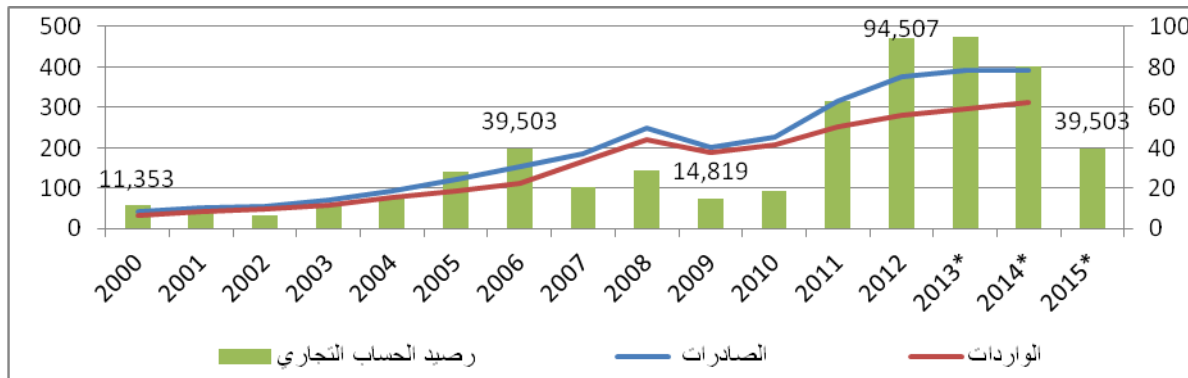
الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (04-22)

ثالثا: تقلبات أسعار صرف الدولار على تطور الميزان التجاري

الشكل رقم (04-56): حركة الميزان التجاري الإماراتي خلال الفترة 2000-2015 (الوحدة: مليار دولار)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (04-29)

حقق الميزان التجارية في بداية فترة الدراسة فائض قدر 11.353 مليار دولار عام 2000، ورغم زيادة قيمة الصادرات عرف الميزان التجاري إنخفاض في قيمة الفائض قدر ب 2.619 مليار دولار ليصل إلى 8.734 مليار دولار سنة 2001 وذلك راجع لإرتفاع قيمة الواردات إلى 42.053 مليار دولار بعدما كان 31.936 مليار دولار سنة 2000، وليواصل الإنخفاض إلى 6.518 مليار دولار، وليبدأ تحسن رصيد الميزان التجاري بداية من عام 2003، لذلك حققت دولة الإمارات العربية المتحدة فوائض معتبرة خلال الأعوام 2004-2008 على خلفية إرتفاع عوائد الصادرات النفطية وغير النفطية وعوائد إعادة التصدير، حيث انتقل الفائض من 15.541 مليون دولار إلى حدود 29.097 مليار دولار، ولكن بسبب الأزمة المالية والإقتصادية العالمية وتراجع سوق النفط العالمي حققت إنخفاضا بمقدار 14.278 مليار دولار أمريكي في عام 2009 مقارنةً بعام 2008 حيث كان الفائض مقدرا ب 14.819 مليار دولار أمريكي، ومع ذلك فقد استعاد ميزان الحساب التجاري الإرتفاع وتحقيقه لفائض بمقدار 18.614 مليار دولار أمريكي في عام 2010 وذلك راجع إلى إرتفاع قيمة الصادرات من 201.959 مليار

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

دولار سنة 2010 إلى 225.275 مليار دولار، ونظراً للإرتفاع في عوائد النفط والصادرات غير النفطية وإعادة التصدير فقد وصل الفائض إلى أعلى مستوياته بزيادة تقدر 44.26 مليار دولار خلال سنة 2011، حيث عرفت الصادرات في نفس العام إرتفاع محسوس جداً إذ وصل إلى 314.834 مليار دولار مقارنة بـ 225.275 مليار دولار، والذي تضافر مع الإرتفاع الطفيف للواردات من 206.611 مليار دولار إلى 251.961 مليار دولار ليواصل سلسلة من الإرتفاعات المحسوسة بـ 94.507 مليار دولار، و94.942 مليار دولار سنة 2012 و2013 على التوالي، إلا أن موجة الإنخفاضات التي عرفت أسعار الطاقة العالمية التي أثرت حتماً على دولة الإمارات باعتبارها تعتمد على إقتصاد السوق فإن أي موجة اختلالات عالمية سوف تضر الإقتصاد الوطني الإماراتي والتي عصفت بمؤشر الميزان التجاري الذي عرف إنخفاضاً بـ 14.884 مليار دولار سنة 2014 (80.58 مليار دولار) مقارنة بسنة 2013 (94.942 مليار دولار)، وذلك بسبب إنخفاض الصادرات الهيدروكربونية خلال النصف الثاني من 2014 بنسبة 13.8% (الذي لقي الدعم من الصادرات الغير نفطية بنسبة 8%)¹.

حيث أن القيمة الكبرى في الواردات كانت من اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة حيث بلغت قيمتها 181.8 مليار درهم خلال عام 2014 مقابل 223.8 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2013²، بالإضافة إلى أن إرتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي خلال نفس العام كان بمثابة النعمة على الصادرات المتجهة إلى دولة الإمارات، فنظراً لربطه بالدولار الأمريكي، فقط ارتفع سعر الدرهم مقابل أهم العملات العالمية التي تتعامل مع الإقتصاد الإماراتي، ومن ثم فإن الإنخفاض الجماعي لقيمة العملات إلى إرتفاع مرجح لقيمة الدرهم بنسبة 6.7% مقابل عملات أولئك الشركاء التجاريين، الذين يمثلون 59.3% من إجمالي واردات دولة الإمارات، وقد منح الإنخفاض في عملات المحلية لهذه الدول ميزة تنافسية لصادراتها إلى دولة الإمارات، كما خفض في الوقت نفسه تكلفة واردات دولة الإمارات لأغراض الإستهلاك والإستثمار، كل هذا ساعد على الوصول إلى إنخفاض يصل إلى 39.503 مليار دولار سنة 2015³.

رابعا: تقلبات أسعار صرف الدولار على التضخم

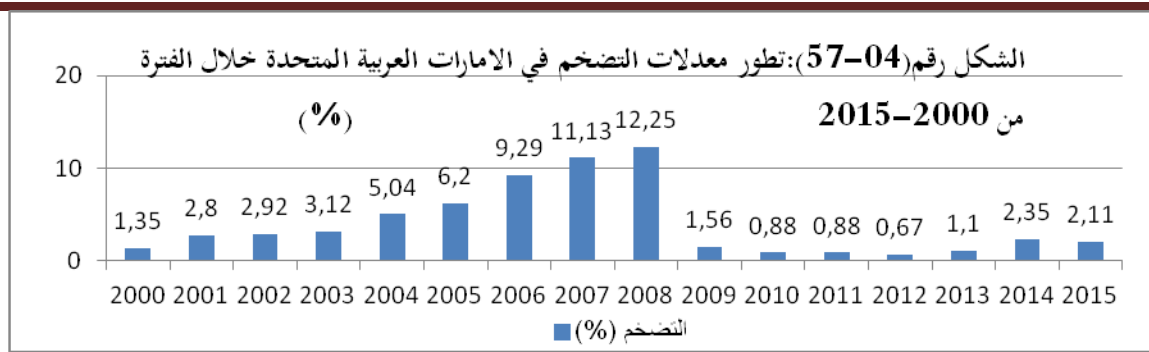
من المعلوم أن مستويات التضخم تتحدد باتجاهين محلي وخارجي، وذلك بسبب ارتباط الإقتصادي الشديد مع العالم، فملاحظ من الشكل التالي أن معدلات التضخم في الإمارات تراوحت خلال الفترة 2005-2015 بين الإرتفاع والإنخفاض متأثرة بحركة النشاط الإقتصادي وبتداعيات الأزمات الإقتصادية العالمية التي كانت لها انعكاساتها على مستويات الأسعار عالمياً ومحلياً.

¹ التقرير السنوي لمصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، 2014، ص 27.

² التقرير الإقتصادي السنوي الثالث والعشرون، الأداء الإقتصادي الوطني، مرجع سابق، ص 26.

³ التقرير السنوي لمصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، مرجع سابق، ص 17.

الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (04-29).

فقد أظهرت معدلات التضخم بين عام 2005 و 2008 اتجاهات تصاعدية وصلت في العام 2008 إلى 12.25% مقارنة ب 1.35 % في العام 2000، وتحت تأثير الأزمة العالمية التي أدت إلى تراجع كبير في الإقتصاديات المتقدمة والنامية منها وتراجع حجم الطلب العالمي وبالتالي حدوث إنخفاض كبير في مستويات الأسعار فقد تراجع معدل التضخم إلى مستويات متدنية وصلت إلى حوالي 1.56 % في العام 2009 وحوالي 0.88 % في العام 2010، ولأغراض التحليل سيتم تقسيم الدراسة إلى فترتين:

1- الفترة من (2008-2000) والتي شهدت تصاعد أسعار المستهلكين بسبب ضغوط الطلب المحلي والتضخم المستورد، والفترة (2015-2009) والتي شهدت تراجع معدلات التضخم بسبب الأزمة المالية العالمية وبسبب تراجع أسعار الإيجارات.

حيث ظل التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة في مدى يتراوح بين 1.35% إلى 3.12% خلال عام 2000 إلى عام 2003 وارتفع بعد ذلك خلال الفترة من (2005 - 2008) نحو 9.71% سنوياً، وبحلول العام 2008 بلغ التضخم ذروته حيث وصل إلى 12.25% وقد قاد معدلات التضخم تلك الإرتفاع الهائل الذي شهدته تكاليف الإيجارات والتي ارتفعت أسعارها إلى مستويات قياسية، وتعتبر مجموعة الإيجارات أهم مكونات الرقم لقياسي لأسعار المستهلكين حيث تستحوذ على 1.36% من وزن المؤشر الذي يتكون من ثماني مجموعات رئيسية، فقد سجلت الإيجارات خلال السنوات من 2005 إلى 2008 معدل تضخم بلغ بالمتوسط حوالي 9.13% سنوياً¹. وبسبب إرتفاع حصتها في سلة المستهلك فقد بلغت مساهمتها حوالي 5 نقاط مئوية من معدل التضخم السنوي، مما يعني أن حوالي نصف الزيادة التي طرأت على الأسعار في تلك الفترة كان يعزى لإرتفاع الإيجارات.

2- أما خلال الفترة (2015-2009) فقد أدت الأزمة المالية العالمية والكساد العالمي الذي أعقبها إلى تراجع الضغوط التضخمية، وبالتالي إنخفاض معدلات التضخم في كافة بلدان العالم، ووفقاً للرقم القياسي

¹ تقرير التطورات الإقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة، 2005-2010، الفصل الثاني: التطورات الاجتماعية "قطاع شؤون السياسة الإقتصادية، إدارة التخطيط ودعم القرار، الإمارات، 2012، ص 62.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

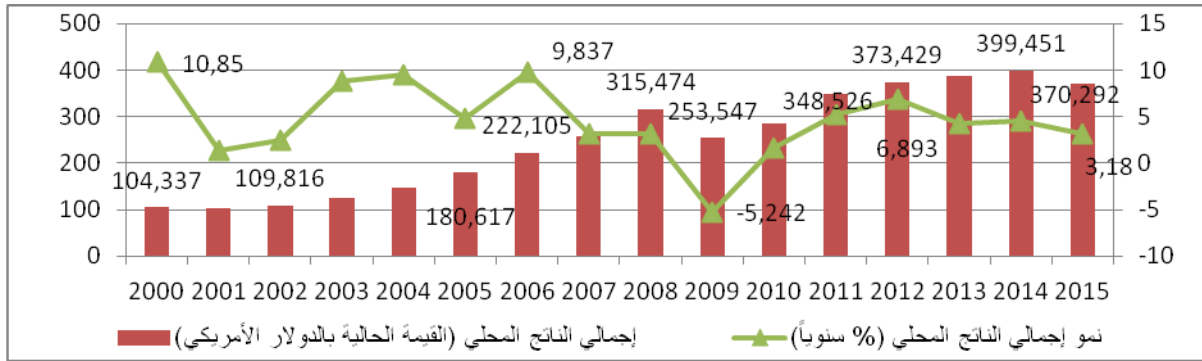
الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

لأسعار¹ المستهلكين فقد تراجعت معدلات التضخم في الدولة في العام 2009 إلى 1.56%، ويعزى ذلك إلى تراجع الطلب العالمي على السلع الأولية والغذائية بسبب الأزمة المالية العالمية مما أدى إلى استقرار أسعارها من ناحية، وتراجع الإيجارات من ناحية أخرى، إلا أنها عرفت نوع من الإرتفاع سنة 2014 إذ وصلت معدلات التضخم إلى 2.35% سنة 2014، لتعاود الإنخفاض بمستوى طفيف سنة 2015 لتصل إلى 2.11%.

خامسا: تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على الناتج المحلي الإجمالي

تتمثل أهم التغيرات التي طرأت على الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات خلال فترة الدراسة في الشكل التالي:

الشكل رقم (04-58): تطور الناتج المحلي ونموه خلال الفترة من 2000-2015 الوحدة: مليار دولار



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق (04-29).

1- عرف الناتج المحلي الإجمالي إرتفاعا محتشما خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة حيث سجل 180.617 مليار دولار سنة 2004 مقارنة بـ 104.337 مليار دولار سنة 2000، وذلك بنسبة نمو مرجحة قدرة ب 5.87%، ليواصل الإرتفاع لكن هذه المرة بوتيرة محسوسة تظهر في قيمة الناتج المحلي الذي وصل إلى حدود 315.747 مليار دولار سنة 2008، مقارنة بنهاية الفترة السابق (2004)، ليعرف بعدها إنخفاض بنسبة - 5.24%، قدر ب 61.927 مليار دولار وذلك بسبب الأوضاع الإقتصادية العالمية المذكورة سابقا، إلا أنه سرعان ما عرف تحسنا حيث شهد عام 2012 تطورا جوهريا في أداء الإقتصاد الوطني والذي أصبح أكثر استقرارا، وترسيخا لرحلة التنوع بقيادة عدد من القطاعات غير النفطية في مقدمتها السياحة والتجارة الخارجية والخدمات المالية والاتصالات، بالإضافة إلى عودة القطاع العقاري للانتعاش، ونمت كافة القطاعات الإقتصادية غير النفطية دون استثناء بمعدلات جيدة وهوما انعكس ايجابيا على النمو العام للناتج المحلي الإجمالي بشقيه النفطي وغير النفطي، لذلك حقق الناتج المحلي الإجمالي للدولة نموا بلغ 6.89% عام 2012 ليصل إلى 373.429 مليار دولار عام 2012 مقابل 348.526 مليار دولار عام 2011.²

¹ للحد من ظاهرة ارتفاع الأسعار وبشكل يؤثر ايجابيا على مستويات المعيشة لكل فرد فقد تم إصدار القانون الاتحادي رقم 24 لسنة 2006 بشأن حماية المستهلك، وتحديد نسب محددة لزيادة الإيجارات مما ساهم في استقرار أسعار السلع وكبح جماح الإرتفاع الكبير في الإيجارات وتأمين الإستقرار المعيشي للأسر.

² التقرير الإقتصادي السنوي الواحد والعشرون، الأداء الإقتصادي الوطني، إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الإقتصاد، الإمارات، 2012، ص 24.

الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

وفي ضل متانة المقومات الهيكلية وسياسة التنويع الإقتصادي التي تتبعها الدولة نهجاً وممارسة تواصل الانتعاش والأداء القوي الإقتصاد الإماراتي عام 2013 على الرغم من الصعوبات والأوضاع الإقتصادية المتقلبة التي مر بها الإقتصاد العامل والتي إنعكست تداعياتها على معظم دول العامل بدرجات متفاوتة، حيث بلغ الناتج المحلي نحو 387.192 مليار دولار مرتفعاً ونسبة نمو جيدة بلغت 4.32% مقابل نمو قدره 6.89% عام 2012¹، بينما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بما قيمته 12.259 مليار دولار في عام 2014 ليصل إلى 399.451 مليار دولار، بمعدل إرتفاع 4.57%، مقارنة ب 2013، وتشيري البيانات إلى أن مؤشر تقديرات الناتج المحلي الإجمالي حافظ على نفس الاتجاه الصاعد منذ عام 2009، وأن تضافر الأسباب المتعلقة بالمتغيرات الإقتصادية السابقة الذكر والخاصة بدولة الإمارات عملت على تخفيض الناتج المحلي بمعدل -3.18% (370.292 مليار دولار)، أما من حيث مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، فإن الأنشطة المتعلقة باستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي ساهمت بحوالي 3.34% كما ساهمت كل من أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح بـ 3.11% ونشاط العقارات وخدمات الأعمال كل بحوالي 3.10% أما مساهمة أنشطة الإنشاءات وأنشطة الصناعات التحويلية فقد بلغت 9% تقريباً لكل منها².

2- توقعات سنة 2016: من المتوقع في هذا العام أن يواصل النمو الإقتصادي تأثره بالتطورات في البيئة العالمية، وبالتراجع المتوقع في الأسعار العالمية للنفط، إلا أن هذا التأثير سوف يكون محدوداً مقارنة بالدول العربية الأخرى المصدرة للنفط نظراً لإرتفاع مستويات التنويع الإقتصادي، حيث تسهم الصناعات الاستخراجية بنحو 34% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، كما يتوقع أن يشهد النشاط الإقتصادي دعماً ناتجاً عن استمرار النمو معتدلاً لوتيرة في القطاع غير النفطي خاصة قطاعات التجارة والتشييد والبناء والخدمات والسياحة، على ضوء ما سبق من المتوقع استقرار معدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة عند نحو 3% سنة 2016، ومع تحسن البيئة الإقتصادية العالمية والإرتفاع المتوقع في متوسط الأسعار العالمية للنفط، من المتوقع أن يصل معدل النمو إلى 2.9%، مدعوماً بتسارع وتيرة تنفيذ عدد من المشروعات في مجالات البنية الأساسية والمشروعات الخاصة بالتحضير لاستضافة فعاليات معرض "اكسبو العالمي 2020"، بإجمالي إنفاق يقدر بنحو 7 مليار دولار³.

المطلب الرابع: تقلبات أسعار صرف الدولار أمام الريال على الإقتصاد السعودي

¹ التقرير الإقتصادي السنوي الثاني والعشرون، الأداء الإقتصادي الوطني، إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الإقتصاد، الإمارات، 2014، ص 25.

² التقرير الإقتصادي السنوي الثالث والعشرون، الأداء الإقتصادي الوطني، مرجع سابق، ص 24.

³ صندوق النقد العربي، أفاق الإقتصاد العالمي، 2015، ص 13.

الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

لا يزال النفط هو مصدر الطاقة الأهم على الإطلاق في الإقتصاد العالمي، حيث يمثل حوالي ثلث مجموع الطاقة المستهلكة على مستوى العالم، لذلك ليس من المستغرب أن الاضطرابات في سوق النفط قد تؤثر تأثيراً ملحوظاً على النشاط الإقتصادي العالمي، والسعودية هي أكبر بلد منتج ومصدر للنفط، وقد اضطلعت منذ فترة طويلة بدور مؤثر نظامياً في سوق النفط العالمية، ويتمثل هذا الدور تحديداً في قدرتها المتفردة على زيادة الإنتاج على نحو سريع نسبياً بفضل طاقتها الإنتاجية الفائضة الضخمة، مما يجعلها قوة داعمة للاستقرار في مواجهة أي اختلالات في المعروض النفطي، ولا بد قبل بداية التحليل أن ننوه إلى أن أهم التغيرات التي حصلت لدولة الإمارات ستكون ذاتها في السعودية باعتبارهما من الدول الخليجية المشتركة في البنية الإقتصادية، الاجتماعية،.... الخ، ومن ثم ولتجنب التكرار ستقتصر دراستنا في هذا المطلب على تحليل إحصائي للأرقام بالتركيز على الفترة الأخيرة خلال سنتي 2014-2015، وخاصة وان الإرتفاع أو الإخفاض للمتغيرات الإقتصادية يكون سببها واحد، دون نسيان ذكر أهم النقاط التي تنفرد بها السعودية لوحدها خلال فترة الدراسة

أولاً: تقلبات أسعار صرف الدولار على الريال السعودي وإحتياطي الصرف

1-تطور تقلبات أسعار صرف الدولار والريال السعودي:

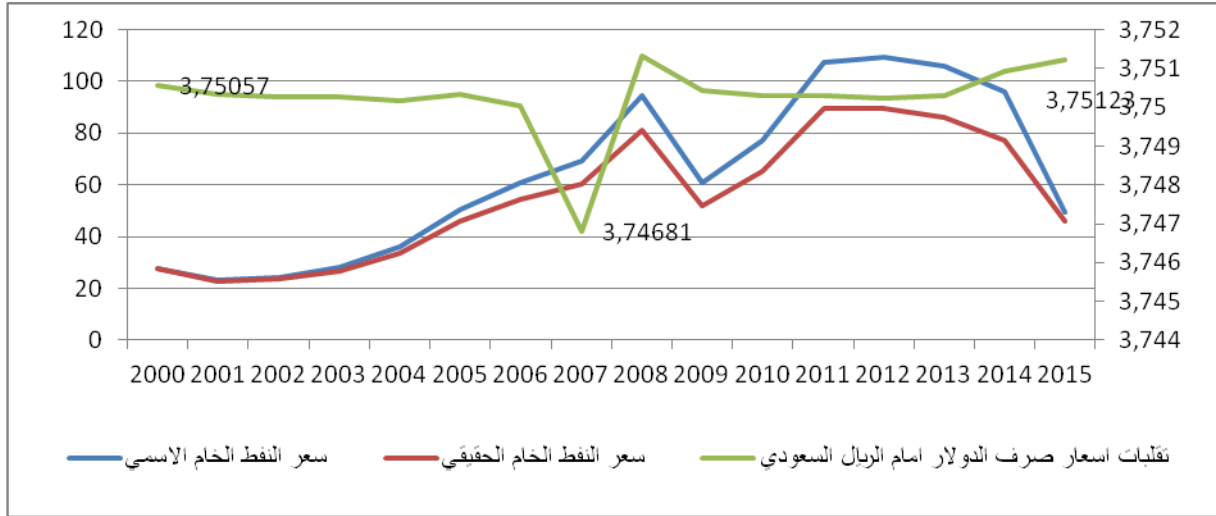
كما أسلفنا الذكر سابقاً فإن الريال¹ السعودي كذلك مرتبط بالدولار الأمريكي في متوسط حدود 1 دولار = 3.750 ريال سعودي، والممتنع للشكل الموالي يلاحظ أنه اخذ نفس منحى الشكل المتعلق بدولة الإمارات، الاختلاف يكون فقط في قيمة الربط بالدولار

تظهر العلاقة العكسية بين تقلبات أسعار النفط والتقلبات التي يتعرض لها سعر صرف الدولار في الشكل رقم (04-58)، ومادام الريال السعودي لديه قيمة ربط، فإن الإختلالات التي يتعرض لها تكون في حدود وهوامش معلومة، حيث عرفت قيمة الريال السعودي في سنة 2000 مقابل الدولار الواحد ما يقارب 3.75057 ريال سعودي وبقية هذه العلاقة في حدود سبع سنوات بتغيرات جد طفيفة، لتخفص قيمته سنة 2008 إلى حدود 3.746081 ريال سعودي مقابل 1 دولار أمريكي بسبب الركود الإقتصادي الذي عصف بالعالم، لتأخذ منحى تصاعدي خلال هذه السنوات الأخيرة بسبب قوة الدولار الأمريكي العالمي (1 دولار = 0.75123 ريال سعودي سنة 2015 بنسبة إرتفاع 0.007 % مقارنة بسنة 2014 حيث كان 1 دولار يقابله 0.75098).

¹ الريال هو الوحدة الأساسية لعملة السعودية، ويتكون الريال من 20 قرش وتعاود 100 هللة، فالقرش يساوي 5 هللات، ويصدر الريال عن مؤسسة النقد العربي السعودي، وهو مغطى بالذهب وقابل للتحويل إلى العملات الأجنبية ولا توجد قيود على عمليات التحويل النقدي من وإلى المملكة. ويعادل الدولار الأمريكي 3,75 ريالاً. والريال مرتبط بالدولار الأمريكي منذ 1984 تقريباً.

الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

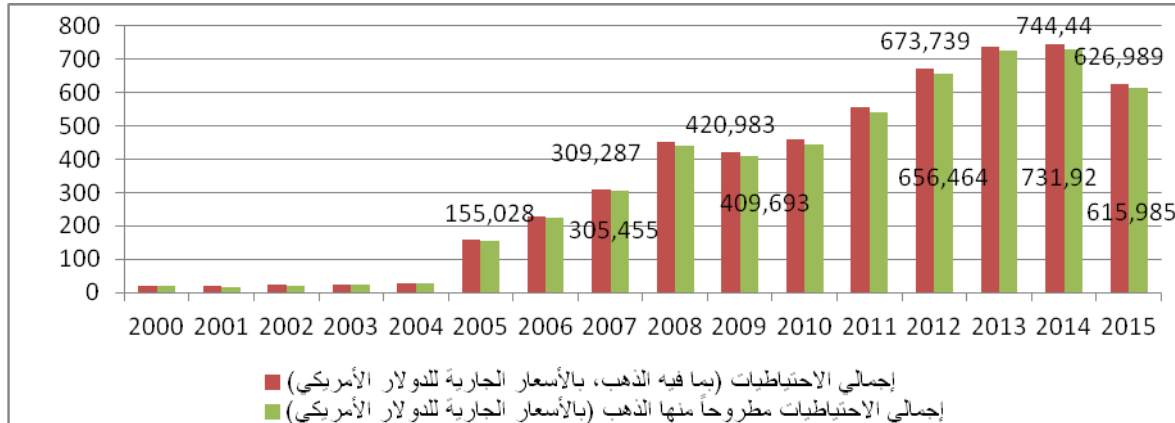
الشكل رقم (04-59): تقلبات تطور سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي في متوسط الفترة وعلاقتها بسعر النفط الاسمي والحقيقي خلال الفترة 2000-2015 الوحدة: مليون/برميل



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (04-22).

2- اثر تقلبات سعر صرف الدولار على إحتياطيات الصرف

الشكل رقم (04-60): تطور إحتياطي الصرف للإمارات خلال الفترة 2000-2015. الوحدة: مليار دولار



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (04-31)

الملاحظ لمعطيات الشكل يستخلص من أن إحتياطي الصرف للسعودية لا يتضمن مقدار كبير من الذهب وهذا خلال فترة الدراسة، حيث بدأ يعرف نوعاً من الإرتفاع بداية من سنة 2005 بسبب ثورة أسعار النفط حيث قدر إجمالي الإحتياطي بدون ذهب 155.028 مليار دولار، لتأخذ منحى تصاعدي من نفس العام، إلى عام 2014 ليقدّر الإرتفاع ب 576.892 مليار دولار أي بمعدل إرتفاع وصل إلى 78.818 %، لتصل هذه الإحتياطيات دائماً بدون ذهب إلى 731.92 مليار دولار وهذا الإرتفاع دليل على قوة الإقتصاد السعودي، لتعاود الانحسار إلى 615.985 مليار دولار سنة 2015 بسبب الأوضاع العالمية منذ أواخر عام 2013، وتشير

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

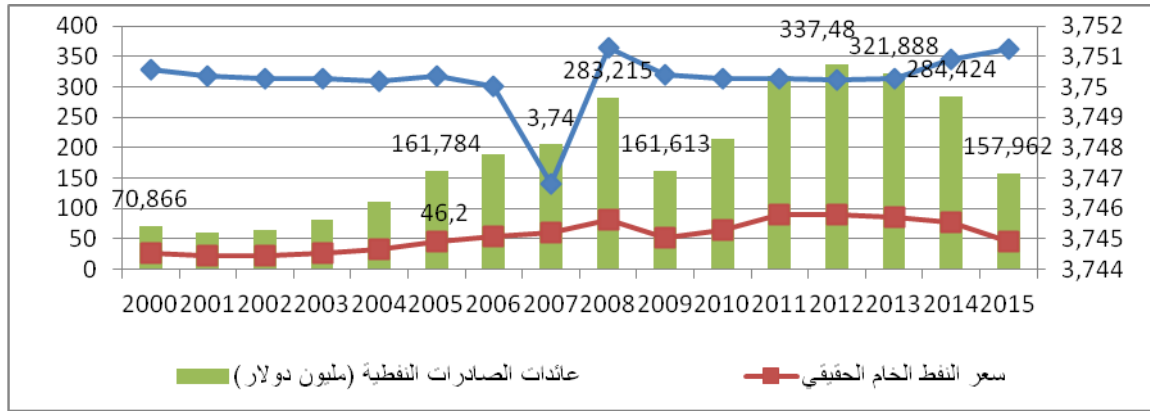
تقديرات صندوق النقد العربي السعودي إلى انخفاض هذه الإحتياطيات إلى 495.4 مليار ريال بنهاية الربع الثاني من عام 2016، بالإضافة إلى استقرار الإحتياطي من الذهب عند 1624 مليون ريال¹.

ثانياً: تقلبات أسعار صرف الدولار على عائدات الصادرات النفطية السعودية

وبما أن المملكة العربية السعودية من أكبر منتجي النفط في العالم، فإن أي تقلبات لسعر صرف الدولار والمتغيرات الإقتصادية والسياسية العالمية، سوف يكون لها تأثير على هذا الإنتاج من خلال التأثير على سعر هذه المادة الناضبة، ومن ثم على العائدات البترودولارية المتأتية من تصديره والتي يمكن إجمالها خلال فترة الدراسة من 2000 إلى غاية 2015 في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (04-61): تقلبات أسعار صرف الدولار على تطور العائدات البترودولارية من الصادرات

النفطية خلال فترة 2000-2015 مليون دولار



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (04-30)

1- حيث عرفت عوائد الصادرات النفطية السعودية هي الأخرى إرتفاعاً إلا أنه كان غير محسوس قبل سنة 2004 وكان حالها كباقي الدول المصدرة للنفط، فبلغت نسبة الزيادة خلال المرحلة الأولى ما يقارب 56.20% لتصل إلى 161.784 مليون دولار سنة 2004 بوصول قيمة الصادرات النفطية إلى 6,813.000 ألف/برميل، مقارنة بـ 70.866 مليون دولار، المرافق للصادرات النفطية المقدرة بـ 6.253.000 ألف/برميل سنة 2000، بزيادة في قيمة الصادرات والمقدرة بـ 560.000 ألف/برميل، لتدخل هذه العوائد البترودولارية في المرحلة الثانية والتي امتازت بتقلبات بين الانخفاض (سنة 2009 و 2013) والإرتفاع لسنوات (2010-2011-2012)، حيث إنخفضت في البداية بمقدار 121.602 مليون دولار لتقدر في نهاية المطاف بـ 161.613 مليون دولار سنة 2009 مقارنة بنهاية الفترة السابقة 2008، لتعرف موجة من الإرتفاع تجعل عوائدها تصل إلى ذروتها سنة 2012 بمقدار 337.48 مليون دولار أمريكي، إلا أنها إنخفضت إلى 331.88 مليون دولار والجدير بالذكر في هذه المرحلة أن المملكة العربية السعودية أصبحت أقل قلقاً بالمقارنة إلى الفترة السابقة حول تأثير التغيرات في مستويات إنتاجها

¹ التقرير السنوي الصادر عن صندوق النقد العربي، 2016، ص 07.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

من النفط الخام، وذلك بفضل المكاسب الكبيرة في إنتاج سوائل الغاز الطبيعي لأنه يمكن إنتاج هذه السوائل (التي تباع بأثمان مرتفعة) بدون قيد، لأنها لا تندرج تحت نظام الأوبك (وطبقاً لشركة تمويل البترول وإنتاج سوائل الغاز الطبيعي السعودي إلى 1.7 ملايين برميل يومياً في عام 2011، بزيادة نسبتها 8% على الإنتاج في عام 2010)¹، لتدخل في المرحلة الأخيرة والمظلمة المعالم على الإقتصاد السعودي والعربي (2014-2015)، حيث عرفت هذه العوائد في متوسط سنة 2014 ما قيمته 284.424 مليار دولار بمعدل نقصان وصل إلى 16.68% مقارنة بنهاية المرحلة السابقة، ليزداد أنحياز سعر البرميل من النفط إلى حدود خيالية سنة 2015 (49.49 دولار /برميل) بسبب الإرتفاع التدريجي لسعر صرف الدولار مقابل العملات العالمية والتي أثرت سلباً على العوائد البترودولارية السعودية والمتأتية من التصدير بوصلها إلى 157.962 مليون دولار

2- أما من ناحية النفقات والتوازن المالي فيجد:

واجهت المملكة العربية السعودية في عام 2014 عجزاً في الميزانية للمرة الأولى منذ عام 2009، ويُعزى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط، وانخفاض إنتاج النفط سنوياً، وتجاوز الإنفاق الحكومي لتوقعات ميزانية 2014 وبلغ إجمالي الإيرادات التي حصلت عليها الحكومة في عام 2014 279 مليار دولار أمريكي، بنسبة انخفاض قدرها 10.7% بالمقارنة مع عام 2013، بسبب انخفاض الإيرادات من صادرات، ونقص مساهمات الإيرادات غير النفطية كما ذكرنا سابقاً، حيث بلغ إجمالي نفقات الحكومة السعودية 293.3 مليار دولار أمريكي سنة 2014، أي بنسبة 28.7% أعلى من النفقات المدرجة في الميزانية ومن ثم بلغ العجز المالي للحكومة 14.4 مليار دولار أمريكي، وبلغ فائض الحساب الجاري 125 مليار دولار أمريكي في عام 2014، منخفضاً بنسبة 6.9% عن عام 2013، وانخفض الدين العام من 16 مليار دولار أمريكي في عام 2013 إلى 11.8 مليار دولار أمريكي في عام 2014، أي ما يشكل 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي، ونتيجة كل ذلك سحبت الحكومة السعودية مبلغ 26.7 مليار دولار أمريكي من احتياطيها النقدي العام، خلال الفترة من شهر فيفري 2014 إلى شهر جانفي عام 2015 لتمويل عجزها المالي، وترجع الزيادة في النفقات إلى زيادة الإنفاق الحكومي في القطاع الخاص، بهدف تحقيق الرخاء الإقتصادي على المدى الطويل، وتوفير فرص عمل أفضل للمواطنين، وأيضاً لتنويع اعتمادها على قطاعات أخرى غير القطاع النفطي، حيث أنه في عام 2014 تم توجيه معظم الإنفاق الحكومي تجاه قطاعي التعليم والرعاية الصحية، وتواصل الحكومة بذل جهود كبيرة لتشجيع مواطنيها على تطوير المهارات اللازمة والبحث عن عمل في القطاع الخاص.

وتمتلك المملكة العربية السعودية أصولاً مالية قوية من شأنها أن تحمي المملكة حتى مع استمرار انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة، بامتلاك البنك المركزي للمملكة، مؤسسة النقد العربي السعودي، أصولاً مالية كبيرة

¹ سلسلة التقارير سامبا، المملكة العربية السعودية "الاستعراض الإقتصادي لمنتصف السنة والتوقعات للفترة 2011-2013، جوان 2011، ص 10.

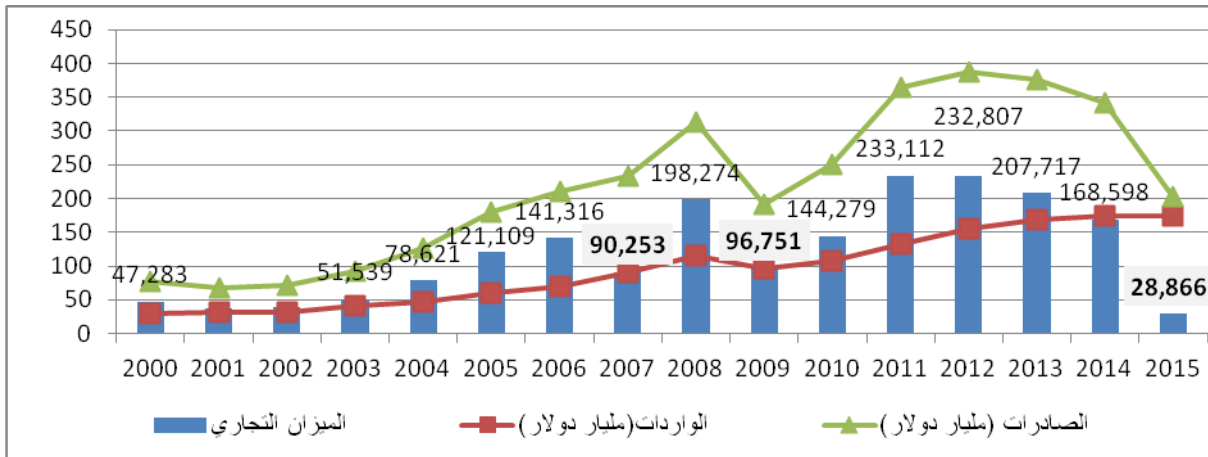
الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

للسحب منها عندما تقتضي الحاجة لذلك. وفقاً لمؤسسة النقد العربي السعودي، تمتلك السعودية إحتياطيات من النقد الأجنبي تصل إلى أكثر من 730 مليار دولار أمريكي، وهذا من شأنه أن يعطي البلاد معدلاً لتغطية الواردات بالصادرات لمدة 15 شهراً كحد أدنى¹.

ثالثاً: التجارة الخارجية

مما لا شك فيه، أن استمرار انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة ستكون له انعكاسات مباشرة على الصادرات والواردات ومن ثم على رصيد الميزان التجاري وذلك حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (04-62): حركة الميزان التجاري خلال الفترة من 2000-2015 مليار دولار



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (04-31).

عرفت حركة الميزان التجاري للسعودية فائضا بنسب إرتفاع وإنخفاض طول فترة الدراسة، حيث عرف رصيده خلال المرحلة الأولى من عام 2000 إلى غاية عام 2004 فائض، بمتوسط نسبة إرتفاع قدرة ب 39.85% حيث عرفت سنة 2004 إرتفاع الصادرات (راجع إلى الصادرات النفطية) المقدّر ب 77.48 مليار دولار على حساب الواردات التي سجلت خلال نفس العام ما قيمته 30.197 مليار دولار نتج عنه فائض ب 78.621 مليار دولار، مقارنة برصيد سنة 2000 الذي قدر ب 47.283 وذلك راجع لثورة أسعار النفط كما ذكرنا سابقا، لتصل بعدها الصادرات الكلية إلى 233.423 مليار دولار مقابل 90.253 مليار دولار للواردات الذي أدى إلى إنخفاض الفائض سنة 2007 إلى 90.253 مليار دولار بسبب إنخفاض الدولار الأمريكي الذي انعكس على الريال السعودي بالإنخفاض الأمر الذي دفع قيمة تكلفة الواردات إلى الإرتفاع مقارنة بصادراتها خلال نفس العام .

والملاحظ كذلك أن الميزان التجاري بعد أن حقق فائض سنة 2008 بمقدار 198.274 مليار دولار عاود الإنخفاض سنة 2009 بمعدل إنخفاض ب 51.20% ليقدّر 90.751 مليار دولار، ونتيجة تحسن الأوضاع الإقتصادية العالمية والذي صاحبها إنخفاض الإنتاج العالمي في السوق النفطية العالمية بسبب الأوضاع التي تعرضت لها ليبيا، مما

¹ السياسة المالية وميزان المدفوعات، ص 14-15.

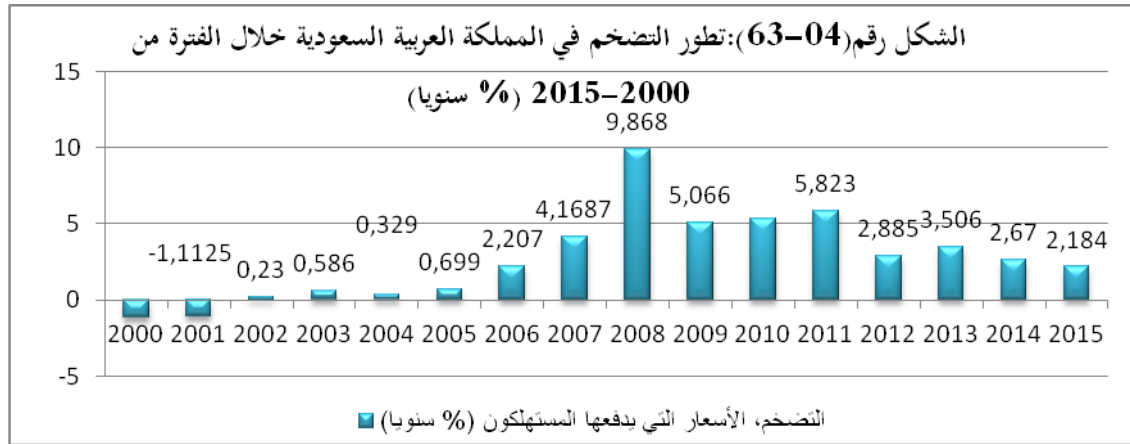
الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

جعلها نقطة إيجابية للصادرات السعودية عامة والنفطية خاصة حيث وصلت قيمتها إلى الذروة خلال هذه الفترة، بـ 364.698 مليار دولار مقابل 131.586 مليار دولار من الواردات ليتوج الإقتصاد السعودي بفائض قدر 232.807 مليار دولار، ومنذ عام 2013 كان الفائض التجاري ينخفض بشكل طفيف وبخاصة بسبب الانخفاض في إيرادات قطاع النفط. فقد انخفض الفائض التجاري في عام 2014 بنسبة 74.23% مقارنةً بما كان عليه في عام 2013، ليصل الفائض ادني مستوياته خلال فترة الدراسة حتى أن الانخفاض تجاوز سنة 2007، بوصوله إلى 28.866 مليار دولار.

رابعا: تقلبات أسعار صرف الدولار على التضخم

نتيجة لهيمنة القطاع النفطي على الإقتصاد المحلي فإن أداء الإقتصاد يعتمد بصورة كبيرة على التطورات التي تحدث في أسواق النفط العالمية، فتحسن الأسعار وزيادة الطلب العالمي على النفط، ينعكس بصورة إيجابية واضحة على قيمة الصادرات وعلى حجم الإيرادات الحكومية، ولكنه قد يجلب معه أيضاً ضغوطاً تضخمية، فالارتفاع الكبير في التدفقات المالية من عائدات الصادرات النفطية أتاح الفرصة للمملكة لتحقيق معدلات نمو عالية خلال السنوات القليلة الماضية، غير أنه في الوقت ذاته أسهم في إرتفاع التضخم¹، كما يتضح من الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (04-31)

عرفت سنتي 2000 و 2001 معدلات تضخم سالبة مثلما حدث مع ليبيا، وذلك راجع إلى إرتفاع قيمة الريال السعودي، وبعدها بدأت معدلات التضخم ترتفع بقيم طفيفة جدا إلى أن وصلت إلى ذروتها وتوافق ذلك مع الأزمة المالية العالمية سنة 2008، حيث عرف الريال السعودي أخيار تبع الدولار الأمريكي السبب الذي جعله يفقد قوته الشرائية، ليعاود بعدها التآرجح بين الانخفاض والإرتفاع متتبعا الأوضاع العالمية والمحلية إلى أن سجل الإقتصاد السعودي في عام 2014 تضخماً بنسبة 2.7 % منخفضاً عن النسبة التي سجلها عام 2013 والتي

¹ محمد بن عبد الله الجراح، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 27 العدد الأول، الرياض، 2011، ص 139.

الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

بلغت 3.5% وهذه النسبة تعتبر أدنى مستوى للتضخم سجله الإقتصاد السعودي منذ عام 2007، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية عالمياً، حيث كان له أثر إيجابي على قيمة الواردات، ومن العوامل الأخرى التي كان لها أيضاً تأثير على معدل التضخم انخفاض أسعار النفط الخام وتعزيز الدولار مقابل عملات عدد قليل من الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة العربية السعودية، كما أسهم انخفاض الدخل من بيع النفط الخام والمنتجات المكررة، والذي أدى بدوره إلى انخفاض الطلب المحلي وإنخفاض أسعار الواردات من الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة العربية السعودية (وخاصة أوروبا والهند والصين)، في خفض سعر المستهلك للمنتجات المستوردة في المملكة. وشهدت السلع الزراعية أيضاً انخفاضاً في الأسعار عام 2014، وذلك بسبب سلسلة من مواسم الحصاد الجيدة وتحسن ظروف زراعة المحاصيل¹، ليواصل الإنخفاض سنة 2015 ويسجل أدنى مستوياته منذ 8 سنوات بلغ فيها التضخم معدل 2.18 %، وذلك بسبب تراجع أسعار النفط (خام برنت) بنسبة 48% خلال العام الماضي، ليغلق العام عند مستوى 57.3 دولار للبرميل، مقابل 110.8 دولار، خاسراً 53.5 دولار لكل برميل كما ارتفع الدولار بنسبة 14% أمام كلا من اليورو والين الياباني، وبنسبة 4% أمام اللون الكوري الجنوبي، وهي أهم دول تستورد منها السعودية منتجاتها بعد كلا من الولايات المتحدة والصين، وبالتالي فإن إرتفاع الدولار أمام هذه العملات، يعني استيراد السلع من هذه الدولار بأسعار أقل من السابق بنسب 14 في المائة من الاتحاد الأوروبي واليابان، و 4 في المائة من كوريا الجنوبية²

خامساً : تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على الناتج المحلي الإجمالي

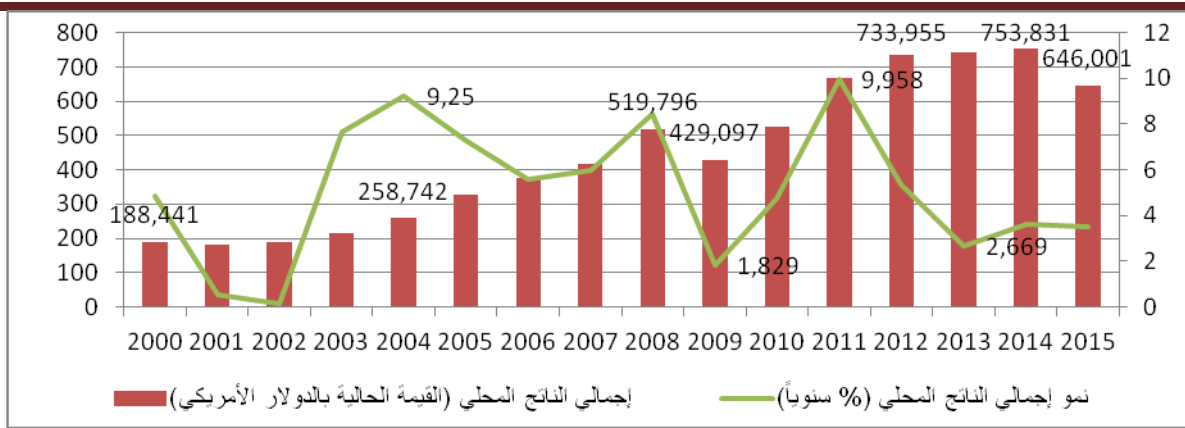
عرف الناتج المحلي الإجمالي للسعودية إرتفاعاً من 188.44 مليار دولار سنة 2000 إلى 519.796 مليار دولار سنة 2008 بمعدل زيادة قدر 63.7%، لينخفض سنة 2009 إلى 429.097 بمعدل نقصان 1.829% ومن ثم ارتفع إلى أعلى مستوياته والمتأتية من القطاع النفطي إلى 669.506 مليار دولار سنة 2013.

الشكل رقم (04-64): تطور الناتج المحلي ونموه خلال الفترة من 2000-2015 مليار دولار

¹ السياسة المالية وميزان المدفوعات في السعودية، بوابة جدة الإقتصادية، ص13.

² http://www.aleqt.com/2015/01/04/article_920002.html 13:25 A 10/09/2016.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (04-31).

1- كما توسع الإقتصاد السعودي في عام 2014 ، حيث نما الناتج الحقيقي بنسبة 3.36 % مقارنة مع 2.66% في عام 2013 وقد ساهم القطاع الخاص بالنمو، حيث نما القطاع الخاص بنسبة 5.5% في عام 2014، وساهم قطاع التعدين الذي يشمل النفط والغاز ، إلى حد كبير في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية، وبحصة بلغت أكثر من 40% في عام 2014 ، وساهم القطاع النفطي بمفرده والذي يشمل الإنتاج والتنقيب عن النفط الخام والغاز الطبيعي والأنشطة المرتبطة بها بحوالي 43% من الناتج المحلي الإجمالي، أما القطاع غير النفطي فقد كان مدفوعاً في الغالب من قطاع البناء، وتجارة التجزئة، وقطاعات الصناعات التحويلية، التي حققت نمواً سنوياً بنسبة 8.8% ، 6.6% ، و 5.3% على التوالي في عام 2014¹ وقد شهد الإقتصاد السعودي انخفاضاً طفيفاً في النمو بنسبة 3.63 % في عام 2015 ليحقق الناتج المحلي الإجمالي ما قيمته 646.001 مليار دولار، ويعزى في المقام الأول للركود العالمي في قطاع النفط².

2- ومن المتوقع خلال عام 2016³: بقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة حول 40 دولار للبرميل وهو ما يعني تراجع بنسبة 15%، مقارنة بمتوسط الأسعار المسجلة العام الماضي البالغة 49.49 دولار للبرميل وفقاً لمتوسط أسعار خام وبيك المرجعية، وهو الأمر الذي سينعكس على توقعات النمو في المملكة خلال العام الجاري، تسعى المملكة حالياً إلى تحقيق التوازن بين اعتبارات رفع النمو الإقتصادي والحفاظ على الاستدامة المالية من خلال تبني تدابير لضبط أوضاع المالية العالمية والاتجاه إلى وضع أولويات لتنفيذ المشروعات العامة مع الاستمرار في الوقت ذاته في تنفيذ البرامج الإستثمارية في قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية، حيث سيساعد توفر الفوائض المالية والوضع المريح لمستويات الدين العام إضافة إلى سلامة الجهاز المصرفي والاتجاه إلى تخصيص مبالغ لدعم الموازنة العامة في تحقيق هذا الهدف، وعلى ضوء ماسبق من المتوقع إنخفاض معدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة لمستويات تتراوح حول 2.2%، خلال عام 2016 على ضوء التوقعات بإرتفاع الأسعار العالمية بنحو 15% حيث أنه من

¹ السياسة المالية وميزان المدفوعات في السعودية، بوابة جدة الإقتصادية، مرجع سابق، ص 10

² السياسة المالية وميزان المدفوعات في السعودية، بوابة جدة الإقتصادية، مرجع سابق، ص 09

³ صندوق النقد العربي، آفاق الإقتصاد العربي، 2015، ص 12.

الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

المنتظر ان يساهم الإنخفاض المتوقع في مستويات المعروض النفطي خلال النصف الثاني من عام 2016 في دعم استقرار اسعار النفط العالمية العام المقبل، ومن شأن هذهالعوامل ان تساعد على تعافي النمو في القطاع النفطي وعودة نمو القطاع الخاص الامر الذي يتوقع على ضوءه إرتفاع النمو الإقتصادي في السعودية نحو 2.3 % سنة 2017

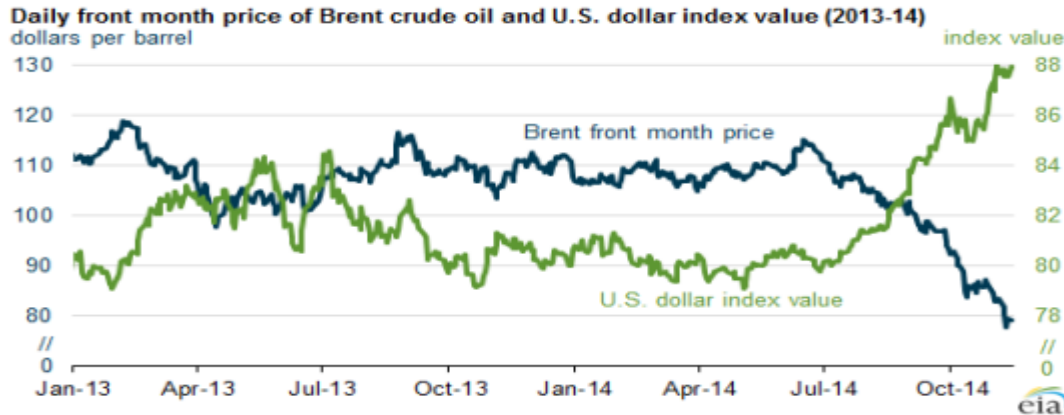
المطلب الخامس: المقارنة بين تقلبات الدولار على عائدات الصادرات النفطية وتبعاتها لدول الدراسة
وانطلاقاً من أهم النقاط التي تعرضنا لها في المبحث الثاني يمكن المقارنة بين دول الدراسة (الجزائر، ليبيا، الإمارات، السعودية) في حدود المعلومات المذكورة كما يلي :

أولاً: نقاط التشابه

تمثلت أهم نقاط التشابه في:

1- إن التقلبات التي عرفها سعر صرف الدولار مقابل كل من الدينار الجزائري، الدينار الليبي، الدرهم الإماراتي والريال السعودي، كان لها آثار على أسعار النفط الاسمية والحقيقية في الاتجاه المعاكس، حيث أكدت هذه العلاقة ما جاء بالدراسة النظرية في المبحث الرابع من الفصل الثالث للدراسة، والشكل البياني التالي يبين أول نقاط الاشتراك

الشكل رقم (04-65): علاقة بين تقلبات اسعار صرف الدولار و سعر البترول



Source :U.S Energy information administration ,International Energy Statistics and short term Energy outlook ,November 2014.

بالإضافة إلى إن كل من الدول الأربعة تعتمد على سعر واحد للنفط عند التصدير وهو سعر برنت للأوبك .

2- تتميز إقتصاديات الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية بتشابه مكوناتها حيث اعتمادها على إنتاج النفط وتصديره كمورد أساسي لتمويل عمليات التنمية، وخلال فترة الدراسة مرت بفترات متفاوتة من حيث تحقيق معدلات النمو وذلك تبعاً لتطورات الإقتصاد العالمي نظراً لارتباط تلك الإقتصاديات بالعالم الخارجي بشكل كبير من حيث انعكاس التغيرات في أسعار النفط العالمية والتي ترتبط بمدى الانتعاش أو الركود الإقتصادي الذي تحققه

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

الإقتصاديات المتقدمة بإعتبار تلك الدول المستهلك الأساسي للنفط المنتج في الدول الأربعة، ومن حيث التبادل التجاري وأنشطة الإستثمار المباشر وغير المباشر.

3- تولد عن إرتفاع الكميات المنتجة والمصدرة من النفط عوائد مهمة تدعم الدخل القومي لتلك الدول لا سيما عند إرتفاع الأسعار. ولا شك أنّ عوائد تصدير النفط تتناقص عند إنخفاض السعر في ما لوبقيت كميات التصدير ثابتة أوحى لوزادت بنسب معينة أدنى من نسب إنخفاض السعر ، وتضمحل عندما تنخفض مستويات السعر بشكل كبير كما حصل مع نهاية عام 2014.

4- عند تحليل تطور عائدات الصادرات النفطية لكل من الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية فنجدها قسمت خلال فترة الدراسة من 2000 - 2015 إلى ثلاث مراحل، المرحلة الأولى من عام 2000-2004 تميزت بعائدات متدنية نتيجة إنخفاض أسعار النفط، بينما تميزت المرحلة الثانية الممتدة من عام 2005-2013 في بداية الفترة ونهايتها إلى إرتفاع محسوس في قيمة عائدات الصادرات النفطية والتي تخللها في الوسط نوع من التقلبات سواء بالإرتفاع أوالإخفاض للدول الأربعة بسبب أوضاع محلية وأخرى عالمية، بينما الفترة الأخيرة والممتدة من عام 2014-2015 امتازت بأختيار أسعار النفط بداية من النصف الثاني من عام 2014 الذي عمل على نقص الصادرات البترولية ومن ثم حتمية إنخفاض عائدات الصادرات النفطية.

5- عرف إحتياطي الصرف الأجنبي سواء بالذهب أو من دونه لكل من الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية نوا كبيرا ابتداء من سنة 2004 متتبعا بذلك التطور الذي عرفته المداخيل المتأتية من الصادرات النفطية .

6- تأثر مجمل المتغيرات الإقتصادية التابعة لكل دولة بالأحداث العالمية، ومن ثم اشتراكها في تحليل المعطيات المتوفرة حول أهم هذه المتغيرات، بداية ب أحداث 11 ديسمبر 2011، الأزمة المالية العالمية 2008، ثورات الربيع العربي وكل ما حدث في ليبيا والعراق، تقلبات أسعار صرف الدولار الأمريكي والتي عرفت إرتفاعا محسوسا بداية من النصف الثاني من عام 2014... الخ.، كلها تؤثر في السوق النفطية سواء بصورة مباشرة أوغير مباشرة ومن ثم تنتقل عبر عدة قنوات إلى المتدخلين فيها وتعتبر الدول الأربعة من أهمهم.

7- مساهمة مداخيل الصادرات البترولية بأكثر من 50% في الناتج المحلي الإجمالي، والدليل على ذلك التأثير السلبي لإنخفاض أسعار النفط أوالطفرة النفطية الأخيرة على مجمل المتغيرات الإقتصادية لكل الدول .

8- إرتفاع معدلات التضخم في كل من الجزائر، ليبيا، الإمارات، السعودية في الفترة التي يعرف فيها سعر البترول الإرتفاع، والعكس بالعكس صحيح.

9- إن الأداءات الإقتصادية والمالية المسجلة خلال الفترة من عام 2001-2008، خصوصا تحسن الوضعية المالية الخارجية وتراكم موارد الإدخار الميزاني، قد سمحت للإقتصاديات أن تصمد أمام الصدمة الخارجية الكبيرة التي حدثت سنة 2008 والتي نجمت عن تفاقم الأزمة المالية الدولية والأزمة الإقتصادية العالمية . ويشهد على ذلك تعزيز الوضعية المالية الخارجية خلال سنوات 2010-2013 ودرجة الإستقرار النقدي والمالي.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

ثانيا: نقاط الاختلاف

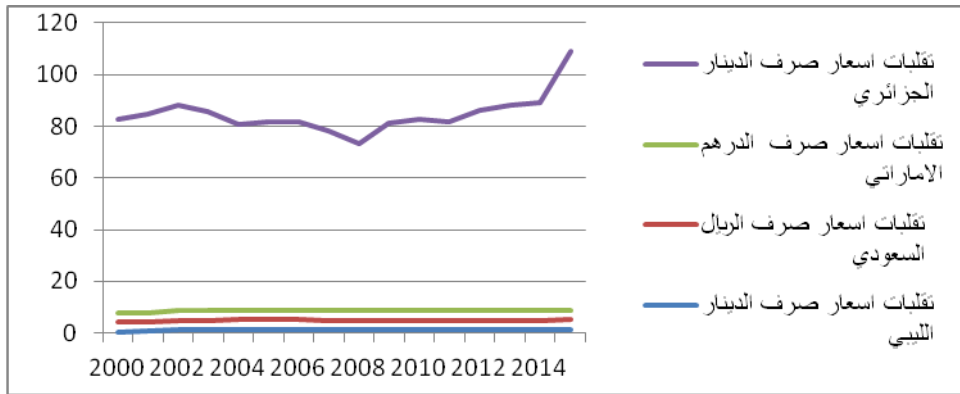
نستطيع أن نقول أن أهم المتغيرات الإقتصادية التي تم ذكرها على أنها نقاط اشتراك بين الدول الاربعة في نفس الوقت هي نقاط اختلاف ويمكن تبيان ذلك من خلال النقاط التالية:

1- تقلبات أسعار صرف الدولار على الدينار الجزائري والليبي، الدرهم الإماراتي والريال

السعودي:

ويكمن الاختلاف في درجة تأثر العملة الوطنية لدول الدراسة للتقلبات التي عرفها الدولار الأمريكي والتي يمكن أن نلمسها في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم(04-66): تطور عملات الدول الأربعة تبعا لتقلبات أسعار صرف الدولار الأمريكي خلال الفترة من 2015-2000



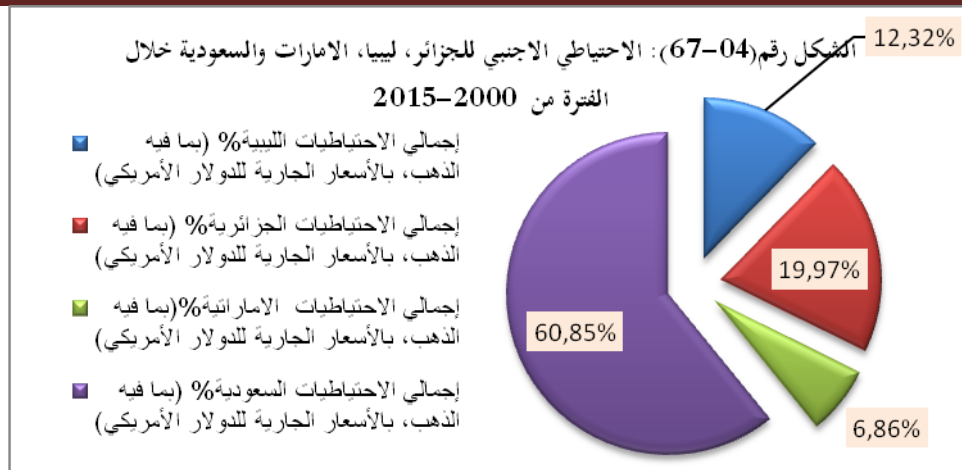
المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم(04-22)

تظهر جليا نقطة الاختلاف بين الجزائر والدول الثلاث الأخرى في التأثير الكبير للدينار الجزائري لتقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي على عكس كل من ليبيا والإمارات والسعودية لكون الجزائر تعتمد على نظام صرف مرن بينما تعتمد الدول المتبقية على نظام الربط بالدولار الأمريكي، أوحقوق السحب الخاصة ، فدرجة تأثر الدينار الجزائري هي مرنة بالنسبة للدولار الأمريكي فنجد في سنة 2015، 1 دولار = 100.39 دج، تليها لسعودية 1 دولار = 3.75 ريال سعودي ،وكذا الإمارات ب 1 دولار = 3.67 وأخيرا ليبيا ب 1 دولار = 1.362 دينار ليبي.

2- تطور الإحتياطي الأجنبي بما فيه الذهب لدول الدراسة خلال الفترة من 2015-2000

إن إرتفاع سعر الإحتياطي الأجنبي لكل من الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية مرتبط بإرتفاع المداخيل الوطنية بالعملة الصعبة، والتي تختلف من دولة إلى أخرى والشكل التالي يبين لنا ترتيب هذه الدول من حيث الإحتياطي.

الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (31+29+27+24/04)

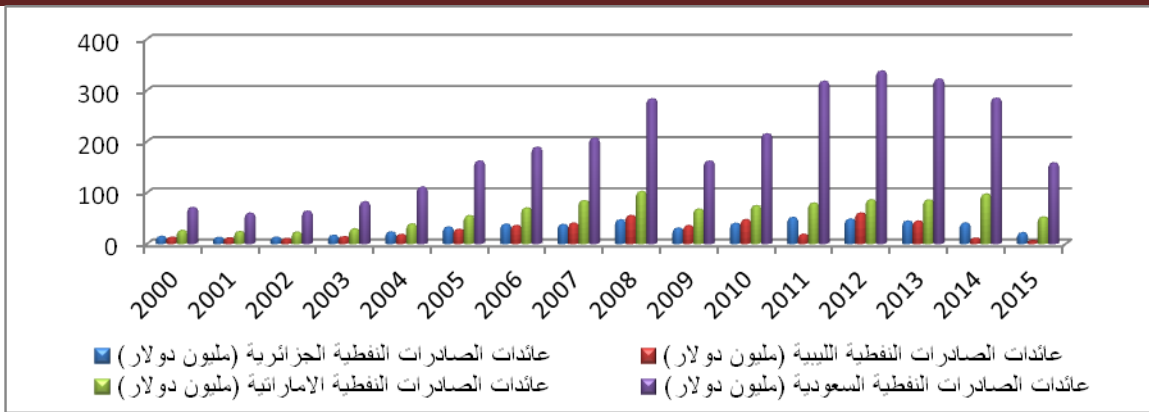
والملاحظ أن المملكة العربية السعودية تحتل المركز الأول خلال الفترة 2015-2000 من ناحية الإحتياطيات الأجنبية بنسبة 60.85% من إجمالي الإحتياطيات للدول الأربعة، حيث أنها قدرة سنة 2015 ب 626.989 مليار دولار، تليها الجزائر بنسبة 19.97% من الإحتياطيات الإجمالية إذ قدر فيها هي الأخرى سنة 2015 ب 150.595 مليار دولار، ومن ثم ليبيا ب 12.32% واخيرا الامارات ب 6.86% بامتلاكها لاقل إحتياطي بين الدول الأربعة وصل الى 39.929 مليار دولار عام 2015.

3- عوائد البترول دولار من صادرات النفط ل: الجزائر، ليبيا، الامارات والسعودية خلال الفترة من 2015-2000: تعتمد الدول المصدرة للنفط خاصة دول الدراسة (الجزائر ليبيا الإمارات السعودية) بشكل رئيس على عوائد تصدير النفط في دخلها القومي؛ فأى تغيرات ملموسة في سعر النفط من شأنها أن تنعكس على قيمة إجمالي صادراتها، ومن ثم عوائدها وهذا ما يبينه الشكل رقم (04-65).

من معطيات الشكل الموالي يتبين أن عائدات الصادرات النفطية السعودية حظية بحصة الأسد من إجمالي عوائد الصادرات النفطية لدول الدراسة الأربعة، خلال 15 سنة بنسبة 60.76%، حيث بلغ متوسط المرجع لعوائد الصادرات النفطية خلال فترة الدراسة ما قيمته 188.96 مليون دولار وذلك راجع حتما إلى إرتفاع حصة الصادرات النفطية وكذا الإنتاج لأنها من بين أهم النتائج التي توصلنا إليها عند مقارنة لمعطيات المبحث الأول والثاني، تلتها الإمارات بمتوسط عائدات بترول دولارية 62.26 مليون دولار بنسبة 20.02%، والجزائر وليبيا ب 31.94 مليون دولار و 27.85 مليون دولار بنسبة 10.27% و 8.95% على الترتيب .

الشكل (04-68): كمية الصادرات من النفط الخام في الجزائر، ليبيا، الامارات والسعودية خلال الفترة من 2015-2000 الوحدة: مليون دولار

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

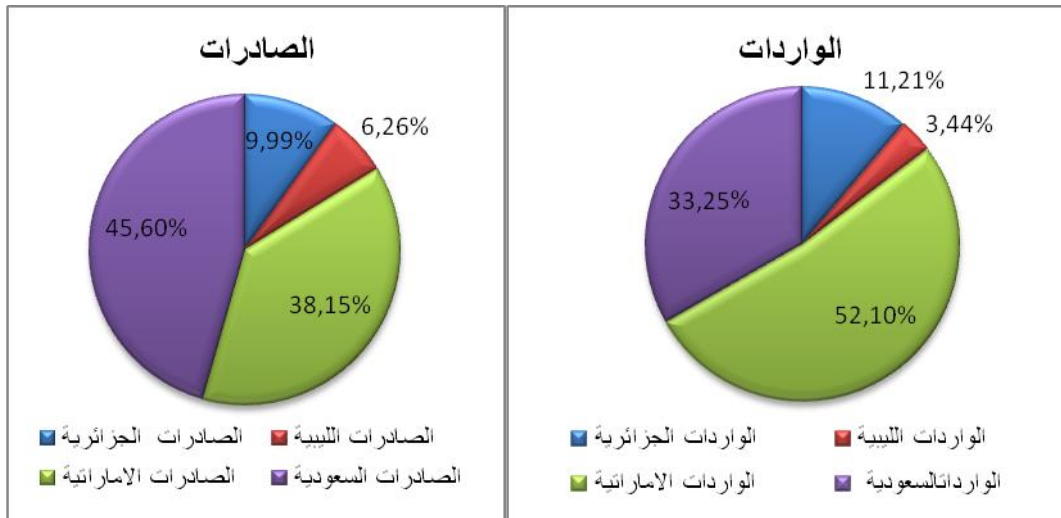


المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (04-18).

4- حركة الميزان التجاري للجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية

أما بالنظر إلى الميزان التجاري فنجد أنه هو الآخر عرف تقلبات خلال فترة الدراسة كل دولة على حدى، بينما في هذا الجزء سنبين تأثير عائدات الصادرات النفطية وتقلبات أسعار صرف الدولار على الصادرات والواردات.

الشكل رقم (04-69): تطور الصادرات والواردات لدول الدراسة خلال الفترة 2000-2015
الوحدة: مليار دولار



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بنك معلومات الدول العربية المصدرة للبتروöl .

عرف الميزان التجاري للدول الأربعة في المتوسط المرجع فائض، إلا أنها تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف مقدار الصادرات والواردات، فقد عرف ترتيب دول الدراسة خلال 16 سنة صدارة دولة الإمارات من حيث الواردات بنسبة 52.10%، والمرتبة الثانية في الصادرات بنسبة 38.15%، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة 32.10%، من ناحية الواردات أما الصادرات فهي تأخذ المرتبة الأولى أمام دول الدراسة بنسبة 45.60% بعدها كانت المرتبة الثالثة من نصيب الجزائر سواء من الصادرات أو الواردات والتي عرفت نسب 9.99% و 11.21% من المجموع الكلي لدول الدراسة ليبقى المركز الرابع والأخير إلى ليبيا بالنسب المتبقية من 100.

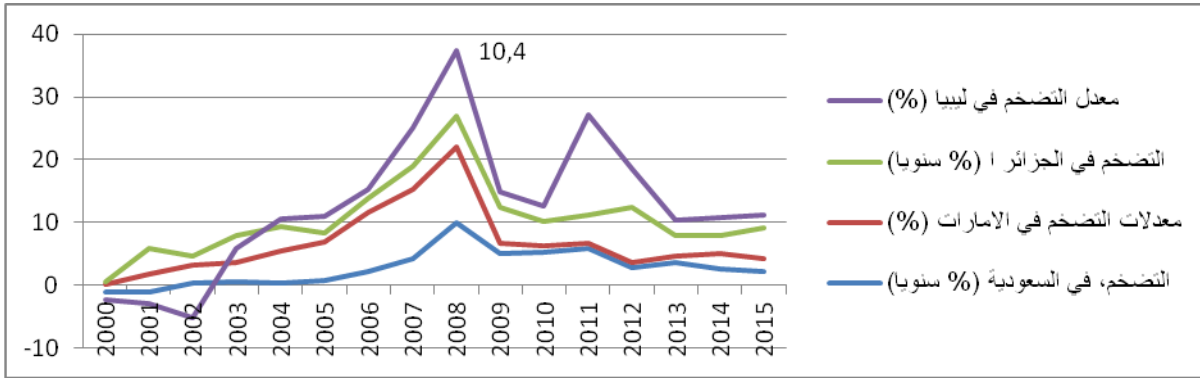
5- تطور معدلات التضخم لدول الدراسة خلال الفترة من عام 2000-2015

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

أثبتت كل من السعودية والإمارات قدرة كبيرة على المحافظة على معدلات منخفضة من التضخم ويعزى ذلك إلى السياسات المالية والنقدية التي اتبعتها تلك الدول وحرية الأسواق وانفتاحها ووفرة السلع والخدمات، إلا أن سبب إرتفاعها في ليبيا والجزائر مثلاً يعود إلى الآثار التي خلفتها حركات الاحتجاج في هذه الدول وما نتج عنها من آثار سلبية على نشاطها الإقتصادي، حيث عرفت كل من ليبيا والسعودية خلال سنتي 2000-2001 معدلات تضخم سالبة على عكس كل من الجزائر والإمارات ويمكن تبيان أهم المراحل التي مرت بها معدلات التضخم لكل من الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية مجتمعة في الشكل التالي:

الشكل رقم (04-70): معدلات التضخم للجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية خلال الفترة من عام 2000-2015 الوحدة: (النسبة المئوية %)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (31+29+27+24/04)

حيث عرفت دول الدراسة اختلاف من حيث معدلات التضخم التي تعرضت لها إقتصاديتها جراء المتغيرات الإقتصادية العالمية، حيث كانت معدلات التضخم الليبية أكبرها بوصولها إلى أعلى مستوياتها سنة 2008 بمعدل 10.4%، (حيث قبل سنة 2004، كان التضخم الجزائري يحتل الصدارة ثم تليه الإمارات وبعدها السعودية وأخيرا ليبيا بمعدلات سالبة) تليها الجزائر، ومن ثم الإمارات فالسعودية وهذا ليس فقط في 2008، وإنما بالنظر إلى متوسط فترة الدراسة.

6- تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية خلال الفترة من عام

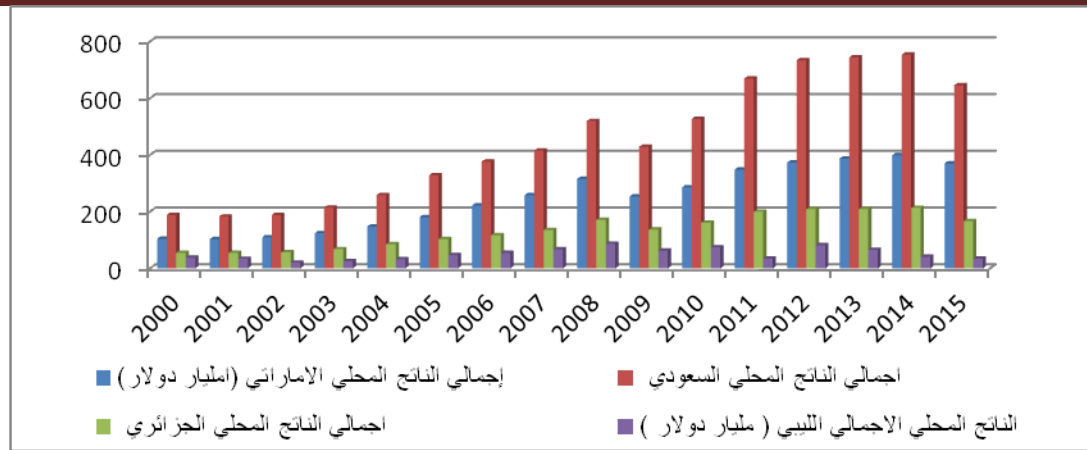
2000-2015:

حيث اختلف نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي لدول الدراسة من دولة إلى أخرى وكذا هيكله بالإضافة إلى أهمية القطاع النفطي ومدى مساهمته في هذا الناتج الإجمالي ومعدل نموه، ودرجة اشتراك القطاعات الغير نفطية فيه ليتحمل من خلاله الإقتصاد أي إختلالات يمكن أن تصيبه، حيث أن الشكل التالي يبين الاختلاف من حيث الناتج المحلي.

الشكل رقم (04-71): تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول الدراسة خلال الفترة من عام 2000-2015

الوحدة: مليار دولار

الفصل الرابع: إنعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (31+29+27+24/04)

تبقى السعودية دائما تحتل المراكز الأولى من حيث الإنتاج والتصدير والعوائد النفطية وإحتياطي الصرف والذهب هذا كله جعلها تعرف ناتج محلي مرتفع مقارنة بالدول الأخرى وهذا ما هو ملاحظ بالعين المجردة من الشكل السابق، فإذا حولنا الناتج المحلي الحقيقي أو الاسمي إلى نسب فستسهل المقارنة بين تطوراتها، فنجد المتوسط المرجح للناتج المحلي للسعودية وصل إلى حدود 448.623 مليار دولار بنسبة 50.48% من إجمالي المتوسط المرجح للناتج المحلي الكلي لدول الدراسة الأربعة والمقدر بـ 881.882 مليار دولار، تليها الإمارات بمتوسط مرجح بمقدار 249.0145 مليار دولار أي بنسبة 28.23%، ومن ثم الجزائر بنسبة 15.18% بما يعادل 133.951 مليار دولار، وأخيرا ليبيا بأقل متوسط مرجح للناتج المحلي لدولتها والمقدر بـ 50.293 مليار دولار أي بمعدل 5.7%

7- وكأخر فرق بين تقلبات عوائد الصادرات النفطية على إقتصاديات الدراسة والذي تم استخلاصه من النقاط الست السالفة الذكر، فإن تأثر كل من الجزائر وليبيا بداية من عام 2014 بالمتغيرات في الأسواق النفطية العالمية كان بشكل أكبر نظرا لانخفاض مستويات التنوع الإقتصادي مقارنة ب الإمارات والسعودية.

المبحث الرابع: تحديات وأفاق القضاء على تبعية النفط

إن المتتبع لتطورات أسعار النفط على المستوى الدولي يدرك أن هذه الأخيرة سجلت إرتفاعات قياسية منذ بداية العقد الحالي لتصل إلى أكثر من 100 دولار أمريكي للبرميل الواحد مع بداية سنة 2008 وكنتيجة لهذا الوضع حققت الدول المصدرة للنفط مداخيل كبرى من النقد الأجنبي ساهمت إلى حد ما في تحسن أداء بعض

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

مؤشراتها الإقتصادية على غرار تسجيل موازين مدفوعاتها وموازنتها العامة لفوائض مالية معتبرة بإعتبار أن الجباية البترولية تعد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة في معظم هذه الدول،

المطلب الأول: الصناديق السيادية وفعاليتها في تسيير مداخيل النفط

ومن أجل إستغلال وتوظيف الفوائض المالية أنشئت معظم الدول النفطية صناديق ثروة سيادية بهدف استثمار أوداخار أو استعمال الفوائض المالية في تمويل مختلف برامج وسياسات التنمية

أولاً : مفهوم الصناديق السيادية

تعتبر الصناديق السيادية ظاهرة ليست بالجديدة على الساحة المالية العالمية، حتى وإن عرفت نمواً سريعاً في بداية القرن العشرين وبدأت الألفية الثالثة. حيث تعود هذه الصناديق إلى خمسينيات القرن العشرين عند ما أنشأت دولة الكويت هيئة الإستثمار الكويتية سنة 1953، ليتوالى إثر ذلك في السبعينيات وما بعدها ظهور صناديق أخرى في سنغافورة والإمارات العربية المتحدة حتى وصلت في منتصف سنة 2008 إلى 53 صندوقاً.

1-تعريف صناديق الثروات السيادية وتقديرات أصولها

لا يوجد اتفاق عالمي على ما يمكن أن يعتبر صندوقاً سيادياً، لذلك اختلفت تقديرات تلك الصناديق مجتمعة سواء أنياً أو مستقبلاً، لذلك تعرفها:

أ- أحد الدراسات الإقتصادية صناديق الثروات السيادية على أنها¹: الموارد المالية التي تمتلك من قبل حكومات الدول، وتعمل على إعادة استثمارها عن طريق تمويل الأصول الإقتصادية الأجنبية بالنقد الأجنبي المتاح من مصادر تلك المواد.

ب- ويعرف صندوق النقد الدولي الصناديق السيادية على أنها " صناديق أوترتيبات للاستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة. وتنشئ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض إقتصادية آلية، وهي صناديق تحتفظ بالأصول أوتتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الإستثمار في الأصول المالية الأجنبية. وتنشأ صناديق الثروة السيادية في العادة معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات، أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية، أو عائد الخصخصة، أو فوائض المالية العامة، أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية، أو آل هذه الموارد مجتمعة"².

ج- تعرف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) صناديق الثروة السيادية بأنها "وسائط استثمار مملوكة للحكومة، يتم تمويلها من موجودات الصرف الأجنبي"، وتضيف وزارة الخزانة الأمريكية إلى ذلك أنها " تدار بشكل مستقل عن الإحتياطات الرسمية للسلطات النقدية، وتعرفها لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأنها

¹ د. إمام محمد سعد، البترودولار والإستثمار الأجنبي، مرجع سابق، ص 190.

² د. عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، ورقة بحثية في مؤتمر لأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الإقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة جنان، أيام 13-14 مارس، طرابلس، 2009، ص 01.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

"قنوات رأسمالية تسيطر عليها الحكومة، وتستثمر في الأسواق بالخارج"¹، أما الأصول المستبعدة من صناديق الثروة السيادية فهي تتضمن إحتياطيات النقد الأجنبي التي تحتفظ بها السلطات النقدية للأغراض التقليدية المتعلقة بميزان المدفوعات والسياسة النقدية، وأصول المؤسسات المملوكة للدولة بمفهومها التقليدي، أو صناديق تقاعد موظفي الحكومة، أو الأصول التي تدار لصالح أفراد.²

2- تقسيمات صناديق الاستثمار: ويمكن تقسيم صناديق الثروة السيادية إلى قسمين³:

أ- صناديق المواد الأولية les fonds matières première: والتي تدير موارد الدولة المصدرة للمواد الأولية مثل: البترول، الغاز، مواد معدنية.

ب- صناديق خارج المواد الأولية les fonds non matières première: وتدير فوائض الميزان

الجاري للدولة، ويمثل عائد النفط المورد الرئيسي لمعظم هذه الصناديق

3- أهداف صناديق الثروة السيادية: تسعى صناديق الثروة السيادية لتحقيق العديد من الأهداف أهمها⁴:

أ- دخل لتحقيق الاستقرار: إن هذه الصناديق منشأة أساسا للتصدي ضد تقلبات أسعار السلع الأساسية، وبالتالي على استقرار إيراداتها من صادرات هذه السلع، حيث أن سوق هذه السلع وخاصة النفط يتسم بتقلبات حادة في الأسعار، والدول التي تعتمد إقتصادياتها على صادرات هذه المنتجات تتحمل وطأة هذه التقلبات وبالتالي سيكون لهذا الصندوق دور في حماية وتمويل الدول المالكة لها ضد هذه التقلبات، وتحتل محل عائدات مستقرة ومتكررة لتفادي التقلبات في أسعار الموارد الطبيعية

ب- مدخرات للأجيال: يتم إنشاء صناديق المدخرات للحفاظ على العائدات من الموارد الطبيعية غير المتجددة وبالتالي تكون مدخرات لأجيال مستقبل، ففي واقع الأمر المواد الخام وكذا الموارد ذات الصلة بها موارد تتميز بالنضوب، والتي تعتمد عليها بعض الدول في إقتصادياتها جعلت هذه الدول توجهها في سبيل تحقيق العدالة والمناصفة بين الأجيال لتلبية إحتياجات أجيال المستقبل وذلك عندما تستنفذ هذه الموارد الناضبة صناديق

¹ إبراهيم شريف السيد ، عدنان شهاب الدين وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 256

² د . كمال العقريب ، قيم واقع ودور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الإستقرار في الإقتصاد العالمي ، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 10 ، المجلد 01، 2014، ص 117.

³ عبد الله بلوناس ، حاج موسى نسيم ، واقع صناديق الثروة السيادية العربية في ظل أزمة الرهن العقاري، مداخلة في المؤتمر العلمي السادس والمعنون ب التحديات التي تواجه منظمات الأعمال المعاصرة الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية، 14-15 ماي ، جامعة فيلادلفيا، 2009، ص 15

⁴ Caroline Bertin Delacour, "Les Fonds Souverains Ces nouveaux acteurs de l'économie mondiale", Group Eyrolles, Les Echos Editions, Paris, 2009, pp 34 – 38.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

المدخرات والمعروفة أيضا بصناديق الأجيال، تستخدم لتخصيص إيرادات هذه الموارد مناصفة عبر الأجيال بتحويل أصول غير قابلة للتجديد إلى أصول مالية دائمة.

ج-تمويل المعاشات التقاعدية: تهدف بعض الصناديق السيادية لتمويل التزامات المعاشات التقاعدية وأنشئت هذه الصناديق من أجل مواجهة العجز في المستقبل لدفع المعاشات التقاعدية لشيخوخة الأشخاص نتيجة لتزايد النمو الديمغرافي والقدرة على تغطية متطلبات التمويل في المستقبل المتعلقة بها.

د-الأداء الأمثل: تهدف بعض الصناديق السيادية إلى تعظيم عائد الإحتياطيات الأجنبية، كما هو الحال في الشركات الإستثمارية للإحتياطيات، ولتشمل إحتياطيات النقد الأجنبي على جزء ضروري للسياسة النقدية وإدارة أسعار الصرف، حيث يتحكم البنك المركزي بالإحتياطيات الرسمية وتتم إدارتها بعناية فائقة على المدى القصير لتحقيق الهدف المزدوج المتمثل في السلامة والسيولة أما الجزء المتبقي من إحتياطيات النقد الأجنبي توضع في الصناديق السيادية لاستثمارها في أصول ذات مخاطر عالية ومتنوعة.

هـ-التنوع الإقتصادي: يضاف إلى المعضلة المالية العامة في البلدان النفطية وأبعادها التنموية، معضلة أخرى تواجه البلدان التي تعتمد إقتصادياتها على إنتاج وتصدير النفط، وتلك المعضلة كانت وما تزال أهم هاجس لمخططي التنمية فيها، وتتمثل المعضلة بالاستعداد لعصر ما بعد نضوب النفط لذلك كان هدف التنوع الإقتصادي أي تنوع مصادر الدخل الوطني أو تنوع مصادر الدخل الحكومي بتطوير القطاعات والإيرادات غير النفطية .

4- مميزات اختلاف الصناديق السيادية: تتميز الصناديق السيادية عن غيرها من الهيئات المالية الأخرى¹:

أ- تتميز عن البنوك المركزية من حيث أهدافها، فهي تسعى إلى الإستثمار وليس إلى إدارة السياسة النقدية وسياسة الصرف، ويغلب على محفظة أصولها الإستثمار في الأسهم في حين أن البنوك المركزية، ولكونها ملزمة بالاحتفاظ بمستوى معين من السيولة لمواجهة التغيرات في أسعار الصرف، تستثمر أساسا في السندات. وهذا بالرغم من أن بعض الدول مثل الصين والنرويج توكل مهمة إدارة صناديقها السيادية إلى أقسام في البنوك المركزية لصالح وزارة المالية.

ب- تتميز عن صناديق المعاشات العمومية لكون موارد هذه الأخيرة تأتي أساسا من الاشتراكات من جهة، وهي تهدف إلى تمويل معاشات الأجيال القادمة من جهة ثانية.

ج- تتميز عن المؤسسات العمومية، حيث تأخذ المؤسسات العمومية شكل شركات تجارية وتخضع بموجب ذلك للقانون التجاري. والأمر ليس كذلك بالنسبة للصناديق السيادية التي هي عبارة عن صناديق استثمار. ووظيفة

¹ د. عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 1 لسداس، الشلف 2008، ص 02.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

الشركات الأساسية هي إنتاج السلع والخدمات في حين أن الوظيفة الأساسية للصناديق السيادية هي استثمار الأصول المالية.

ثانيا: تجارب دول الدراسة مع الصناديق السيادية

في أوائل الألفينيات، أدت أسعار النفط المرتفعة إلى إعادة توزيع الدخل بدرجة هائلة إلى البلدان المصدرة للنفط، مما ترتب عليه تحقيق الفوائض في الحسابات الجارية وتراكم سريع في الأصول الأجنبية لدى هذه البلدان، فأنشأت الحكومات صناديق ثروة سيادية جديدة أوزادت من حجم الصناديق القائمة للمساعدة في إدارة الزيادة الكبيرة في مجموع أصولها المالية، ويتركز إجمالي أصول هذه الصناديق في عدد محدود من البلدان، ليصل حسب التقديرات في مارس 2015 إلى مبلغ قدره 7.3 تريليون دولار، منه أصول مرتبطة بالنفط والغاز بقيمة 4.2 تريليون دولار. وبينما توجد فروق كبيرة بين صناديق الثروة السيادية المختلفة، فإن المعلومات المتاحة عن توزيع أصولها تشير إلى وجود حصة كبيرة منها في هيئة أسهم وسندات.

1- تجربة الجزائر مع صندوق ضبط الموارد

إن إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 جاء كضرورة حتمية لتقلبات أسعار الطاقة وما ترتب عنها من انعكاسات على عائدات الدولة القائمة أساسا على صادرات النفط، ويهدف إنشاء هذا الصندوق التقليل من الصدمات الخارجية على الإقتصاد الجزائري الوطني وذلك من خلال تجميد جزء من الإيرادات لمواجهة التغيرات المستقبلية في مجال أسعار النفط خاصة والجزائر تهيئ إقتصادها للاندماج في الإقتصاد العالمي من خلال الإنضمام الوشيك للمنظمة العالمية للتجارة

أ-دوافع إنشاء صندوق ضبط الموارد : تعود أسباب إنشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر إلى مجموعتين من الدوافع داخلية وخارجية، هي ¹ :

أ-1-الدوافع الداخلية : نذكر منها

أ-1-1-تأثير قطاع المحروقات على معدل النمو الإقتصادي : يشكل قطاع المحروقات نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ متوسط نسبة مساهمة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1996-2000 نسبة 68.29 ، وتعد سنة 2000 السنة التي سجلت أكبر نسبة بـ 4.39 % من الناتج المحلي الإجمالي. وهوما يؤكد الأهمية المتزايدة التي يسجلها هذا القطاع من سنة لأخرى مما يعني أن عدل النمو الإقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات.

أ-1-2-تأثير قطاع المحروقات على الموازنة العامة للدولة : تعد الجباية البترولية المورد الرئيسي لإيرادات الدولة، حيث بلغت نسبة الجباية البترولية من الإيرادات العامة للدولة 12.64 % خلال الفترة 1996-2000

¹ د. فرحات عباس، سعود وسيلة، حوكمة الصناديق السيادية " دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر "، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد 04 ، ديسمبر 2015، ص15.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

وسجلت سنة 2000 أعلى نسبة لها قدرت بـ 86.76 %، مما يعني أن الموازنة العامة للدولة تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط في العالم. وبالتالي أداء قطاع المحروقات يعد المحدد الرئيسي لاستقرار واستمرار تنفيذ مختلف السياسات الإقتصادية في الجزائر.

أ-1-3- تأثير قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات : تشكل صادرات قطاع المحروقات المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر، وبما أن الميزان التجاري يمثل أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات، وباعتبار أن هيكل صادرات الجزائر يتركز في سلعة واحدة تتمثل في المحروقات بنسبة تفوق 95 %، يمكن القول أن أداء قطاع المحروقات يؤثر بشكل مباشر على توازن ميزان المدفوعات في الجزائر.

أ-2- الدوافع الخارجية : يمكن تلخيصها في دافعين أساسيين هما¹:

أ-2-1- تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية : تتميز أسعار النفط بعدم استقرارها بالنظر لتأثرها بمجموعة من العوامل الإقتصادية والسياسية، وهو ما يؤدي إلى تعرض إقتصاديات الدول النفطية من بينها الجزائر لصدمات إيجابية أو سلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية، وهو ما يدفع إلى استحداث الحكومة لصندوق خاص يعمل كآلية لامتصاص الفوائض المالية الناتجة عن الصدمات الإيجابية والاحتفاظ بها في شكل إحتياطات لمواجهة الصدمات السلبية التي يتعرض لها الإقتصاد الجزائري.

أ-2-2- رواج فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية بين معظم الدول النفطية : هناك العديد من الدول التي سبقت الجزائر في مجال إنشاء صناديق النفط على غرار الكويت، الإمارات العربية المتحدة، النرويج، وبالتالي يمكن القول أن تأسيس صندوق ضبط الموارد في الجزائر هونتيجة حتمية لانتشار وروج فكرة إنشاء مثل هذه الصناديق بين الدول النفطية.

ب- ماهية صندوق ضبط الموارد وأهدافه:

إن إنشاء صندوق ضبط الموارد قد تم خلال سنة 2000 وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الإرتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ حقق رصيد الموازنة العامة للدولة فائض قدر بـ: 400 مليار دينار جزائري بسبب إرتفاع إيرادات الجباية، خلال نفس السنة ومن البتولية إلى 1213.2 مليار دينار أجل الاستفادة من هذه الفوائض واستعمالها في الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة بالنظر لعدم اليقين الذي ميز أسعار النفط على المدى المتوسط والبعيد قررت الحكومة تأسيس صندوق لضبط إيرادات الجباية البتولية يعمل على امتصاص فائض إيرادات الجباية البتولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعده الحكومة خلال السنة، وقد مت تأسيس هذا الصندوق من خلال قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000

¹ د. فرحات عباس، سعود وسيلة، نفس المرجع، ص 16.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

، حيث حدد هذا القانون نوع وأهداف ومجمل عمل الصندوق مع العلم أنه قد أدخلت تعديلات على بعض القواعد المسيرة للصندوق¹ من خلال كل من قانون المالية لسنة 2004 وقانون المالية التكميلي لسنة 2006 . يعتبر قطاع المحروقات بالجزائر المحرك الرئيسي للإقتصاد، حيث تعتبر الجزائر رابع مصدر للغاز عالميا، وتمثل المحروقات 97% من الإيرادات الجزائرية حوالي 9.65 مليار دولار أمريكي سنة 2013، وتمثل 60% من إيرادات الميزانية، ويساهم بنسبة أكبر من الثلث من الناتج المحلي الإجمالي للبلد، وبالتالي تم إنشاء "صندوق ضبط الموارد" من أجل التخفيف من آثار تقلبات سعر الغاز والبترو على الإقتصاد الجزائري . وقد تم إنشاء "صندوق ضبط الموارد" بناء على القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 27 جوان 2000، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، والذي نص في مادته العاشرة على حيث يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان 'صندوق ضبط الموارد'. ويقيد في هذا الحساب²:

أ-1- في باب الإيرادات:

- أ-1-1 فوائض القيم الجبائية الناتجة من مستوى أعلى الأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.
أ-1-2 كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

أ-2- في باب النفقات :

- أ-2-1 ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي..
أ-2-2 - تخفيض الدين العمومي

بعد صدور هذا القانون، صدرت العديد من القوانين والمراسيم والتعليمات التي حددت وعدلت طريقة تسيير وتنظيم الصندوق، ويعتبر تعديلي سني 2004 و 2006 الأهم على الإطلاق فيما يخص عمل 'صندوق ضبط الموارد'، حيث أضافت المادة 66 من قانون المالية لسنة 2004 "تسيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية" ليكون مصدرا من مصادر تمويل الصندوق، والتعديل الآخر أتت به المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006، حيث عدل الهدف الرئيسي ليصبح "تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج"، بمعنى تمويل أي عجز يشمل الخزينة العمومية وبالتالي الموازنة العامة للدولة مهما كان سبب العجز.

حيث أنه في آخر تقرير للبنك الجزائري لسنة 2013، أكد أن الحكومة سحبت ما يقارب 70.2 مليار دينار من صندوق ضبط الإيرادات، أي ما يعادل مليار دولار بالعملة الصعبة، جاء هذا السحب لضمان السير الحسن واستمرار « حياة الدولة » وتمويل العجز المالي المسجل، الذي بلغ حدود 151.2 مليار دينار، ويعد هذا

¹ بوفليح نبيل، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مدا خيل النفط في الدول العربية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 04، الشلف، 2010، ص85.

² د. فرحات عباس، سعود وسيلة، حوكمة الصناديق السيادية " دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر"، مرجع سابق، ص16-17.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

السحب، الأول من نوعه منذ تأسيس هذا الصندوق سنة 2000، فحتى العجز المسجل في سنتي 2009 و2012، إلا أن الحكومة تمكنت من ضمان التمويل دون الرجوع للسحب من ذات الصندوق، يذكر، أن صندوق ضبط الإيرادات ممول أساساً من الفارق في سعر البترول في السوق العالمية والسعر المرجعي المعتمد في الجزائر، الذي هوفي حدود 37 دولار للبرميل للإشارة سجل صندوق ضبط الإيرادات سنة 2013 نحو 5643.2 مليار دينار، في المقابل، سجل نفس الصندوق 5713.4 مليار دينار 2012، فالأولى أن يستثمر الفائض المالي في صناعات منتجة عوض أن يوجه لسد عجز الميزانية¹.

ج- إقتراحات لترقية وتحسين أداء صندوق ضبط الموارد في الجزائر.

إن رفع كفاءة وفعالية الصندوق يتطلب إعداد إستراتيجية طويلة المدى للصندوق تعتمد أساساً على تغيير نظرة الحكومة للصندوق من أداة مؤقتة تعمل على ضبط وتعديل الموازنة العامة وسداد المديونية إلى أداة مستدامة تعمل على المدى البعيد وتساهم في التوزيع العادل للثروة بين الأجيال كما أن الهدف الرئيسي لهذه الإستراتيجية هو تحويل مداخل الثروة النفطية بإعتبارها ثروة زائلة إلى مداخل الأصول المالية بإعتبارها أصول دائمة، ومن ثم فإن وضع هذه الاستراتيجية يتطلب تنفيذ مجموعة من الإجراءات تتمثل في²:

ج-1- تعديل أهداف الصندوق: لتتوافق مع الإستراتيجية الجديدة حيث يتم الحفاظ على بعض الأهداف القديمة وإضافة أهداف جديدة، وعموماً فإن أهداف الصندوق تصبح على النحو التالي:

- الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في إستغلال مداخل الثروة النفطية من خلال تأمينها وتحويلها إلى مداخل أصول مالية مستدامة.

- السماح باستثمار موارد الصندوق في الأسواق المالية العالمية مع الالتزام بمبدأ تعظيم العوائد مع تقليل المخاطر .

- الحفاظ على استقرار وضبط الموازنة العامة للدولة من خلال امتصاص فوائض الإيرادات البترولية وتمويل العجز الموازي مع الحفاظ على معدلات تضخم متدنية، وبالموازاة مع ذلك يتعين على الحكومة العمل قدر المستطاع على تقليل اعتماد الموازنة العامة على الإيرادات البترولية.

- سداد الدين العمومي الداخلي والخارجي.

ج-2- تعديل هيكل الصندوق: فصل الصندوق عن الخزينة العمومية وتحويله من مجرد حساب في الخزينة إلى هيئة مستقلة مكونة من مجموعة من المصالح يرأسها مدير عام يتمتع بالإستقلالية التامة عن وزارة المالية ويخضع لسلطة البرلمان يتم تعيينه بواسطة رئيس الجمهورية بعد موافقة البرلمان مع اقتراح تغيير اسم الصندوق ليصبح : صندوق الأجيال والاستثمارات العامة.

¹ <http://www.elwatanmedia.com/ar/?p=4324> htm 05/09/2014 a 8: 26

² بوفليح نبيل، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مدا خيل النفط في الدول العربية، مرجع سابق ، ص 91-92.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

ج-3-زيادة شفافية الصندوق: إخضاع الصندوق لرقابة البرلمان من خلال تقديم مدير الصندوق لتقارير فصلية عن أداء الصندوق كما أن استخدام الحكومة موارد الصندوق في تمويل العجز الموازي أو المشاريع الحكومية الكبرى أو سداد المديونية العمومية يجب أن يتم بموافقة البرلمان، بالإضافة إلى نشر التقارير الدورية عن أداء الصندوق وعرضها على الرأي العام ومؤسسات المجتمع المدني في مختلف وسائل العالم من أجل زيادة شفافية ومصادقية سياسات تسيري الصندوق.

ج-4- تكوين إطارات عالية الكفاءة مختصة في مجمل توظيف الأموال في الأسواق المالية العالمية تسند لها مهمة تسيري الصندوق بالإضافة إلى الاستفادة من خبرات ودراسات الباحثين الإقتصاديين في الجامعات والمعاهد العلمية المتخصصة.

2- تجربة ليبيا مع صندوق الإحتياطي النقدي

أ-نشأة وأهداف صندوق الإحتياط النفطي الليبي: أنشئ صندوق الإحتياطي النفطي في عام 1995 لتحقيق الأهداف التالية¹:

أ- تخفيف أثر تقلبات أسعار النفط متوسطة الأجل على النفقات الحكومية،

ب حماية الميزانية من الضغوط السياسية الدافعة إلى الإنفاق عندما تزداد الإيرادات النفطية .

غير أن وضعية الصندوق لا تزال تفتقر إلى الوضوح حتى يومنا هذا، حيث لم يصدر أي تشريع ينص على الغرض منه أو أهدافه التشغيلية أو الجهة التي تتولى مراقبته أو علاقته بالميزانية، وفي الواقع العملي لا يدخل صندوق الإحتياطي النفطي ضمن الميزانية، وتتم عملياته وفق قاعدة لمراكمة الموارد فصندوق الإحتياطي النفطي هو الذي يتلقى الإيرادات النفطية التي تتحقق عندما يتجاوز النفط سعرا مرجعيا ينص عليه قانون الميزانية وتتمتع الحكومة بصلاحيحة كاملة في قرارات الإنفاق من هذا الصندوق.

وفي عام 2005، قررت السلطات إلغاء جميع أشكال الإنفاق خارج الميزانية والممولة من صندوق الإحتياطي النفطي.

إلا أنه تبين أن تجربة ليبيا مع صندوق الإحتياطي النفطي غير متسقة مع الهدفين الرئيسيين المحددين له، خاصة أن هذا الصندوق غير متضمن في الميزانية، وكذا عدم وجود سلطة مكلفة بالإشراف عليه قد تسببا في زيادة اللامشفافية في عمليات الحكومة. وعلى وجه الإجمال، نجد أن الصندوق لم يفرض أي ضوابط على سياسة المالية العامة الحكومية؛ فهو لم يساعد في تحقيق استقرار الإنفاق الحكومي ولم يؤد أي وظيفة ادخارية طويلة الأجل بالإضافة إلى أن ليبيا كانت تتبع سياسة يغلب عليها طابع الحرص في مجال المالية العامة قبل إنشاء صندوق الإحتياطي النفطي في عام 1995 وخلال السنتين الأولين من إنشائه ففي الفترة 1992-1994،

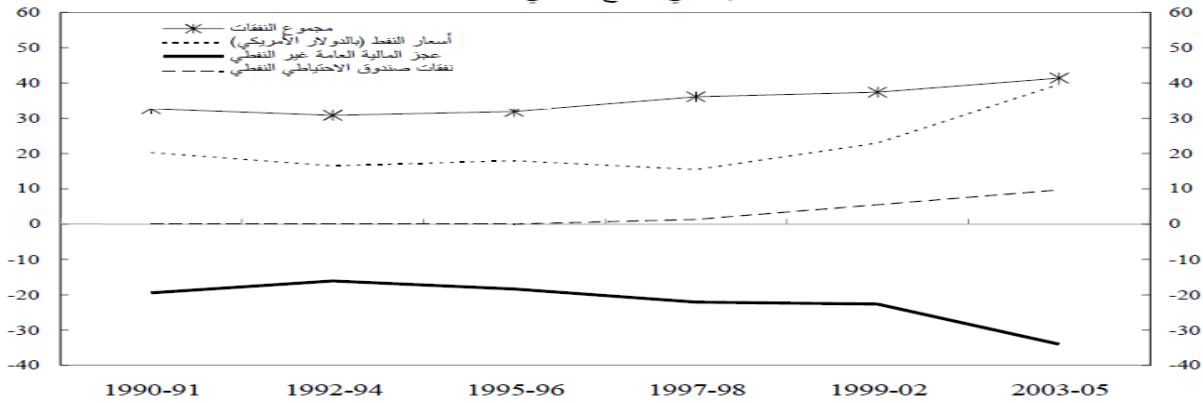
¹ تقرير صندوق النقد الدولي ، المعد من طرف من محمد الحاج ورمضان عبدون وجوي تن بيرج واخرون، استراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الإقتصادي الليبي، مارس 2006، ص30

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

حدث هبوط حاد في الإيرادات النفطية (بواقع 12 نقطة مئوية تقريبا من إجمالي الناتج المحلي)، فبادرت السلطات بتخفيض عجز المالية العامة غير النفطي بأكثر من 3 نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي، وتمكنت من احتواء عجز المالية العامة الكلي في حدود 3% من إجمالي الناتج المحلي تقريبا وفي 1995-1996، بينما إزدادت الإيرادات النفطية بمعدل تجاوز الضعف لتصل إلى 27 % تقريبا من إجمالي الناتج المحلي، لم تتجاوز زيادة العجز غير النفطي 2 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، غير أن انضباط المالية العامة الحكومية بدأ يتراجع اعتبارا من 1997-1998، مما أدى إلى زيادة اللجوء إلى صندوق الاحتياطي النفطي لتمويل الإنفاق الاستنسابي خارج الميزانية، حيث بلغ متوسط هذا الإنفاق 6% من إجمالي الناتج المحلي في 1999-2002، ولكنه ازداد إلى نحو 10% من إجمالي الناتج المحلي في 2003-2005 وقد أدت هذه التطورات إلى إضعاف هدي تحقيق الاستقرار والإدخار طويل الأجل اللذين أنشئ من أجلهما الصندوق. كذلك أثارت هذه التطورات قضايا مهمة تتعلق بالشفافية، حيث تم إنفاق مبالغ كبيرة من موارد صندوق الاحتياطي النفطي على عمليات خارج الميزانية لا تتوافر معلومات عن معظمها

الشكل رقم (04-72): الإيرادات النفطية ونفقات الحكومة الليبية من 1990-2005

% من إجمالي الناتج المحلي .



المصدر، تقرير صندوق النقد الدولي، المعد من طرف من محمد الحاج ورمضان عبدون وجوي تن بيرج وآخرون، إستراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الإقتصادي الليبي، مارس 2006 ص31.

ب- إنشاء صندوق للاستقرار والإدخار

ونتيجة للأوضاع السالفة الذكر وضعت مجموعة من الإجراءات التصحيحية مست الإقتصاد الليبي ككل ، فكانت أهم الإجراءات التصحيحية التي مست صندوق الاحتياط الليبي هي¹ :
- تحويل صندوق الاحتياطي النفطي إلى صندوق استقرار تديره قواعد إيداع وسحب واضحة ووضع استراتيجيات استثمارية لا تخص الإستثمار في الإقتصاد المحلي الذي يمكن تخصيص أموال له من الميزانية،

¹ تقرير إقتصادي للبنك الدولي ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، ماي 2006، ص02

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

- تبني وضع قانوني شامل لصندوق الإحتياطي النفطي، وتفسير قواعده وأهدافه، وضمان شفافية عملياته ودججه في الميزانية،

- إلغاء ممارسة استخدام صندوق الإحتياطي النفطي لتمويل النفقات خارج الميزانية.

ب-1- أسباب إنشاء صندوق الإستقرار والإدخار¹:

هناك العديد من العوامل التي تبرر إنشاء صندوق للاستقرار والإدخار في ليبيا وتتضمن هذه العوامل ما يلي :

ب-1-1 - شدة اعتماد الميزانية على الإيرادات النفطية المتقلبة ومن ثم تعرضها لمخاطر هذا التقلب مما يجعل إنشاء مثل هذا الصندوق أمراً مرغوباً.

ب-1-2 - محدودية الطاقة الاستيعابية في الإقتصاد الليبي، ورغبة السلطات في تخفيض نسبة القطاع العام في الإقتصاد بشكل تدريجي، والحاجة إلى حماية الإقتصاد من " المرض الهولندي"، وضرورة الحرص والحذر وتوخي العدالة بين الأجيال، وكلها أسباب تؤيد إنشاء وظيفة ادخارية.

ب-2- أهداف الصندوق:

يتمثل الهدفان الرئيسيان لصندوق الإستقرار والإدخار فيما يلي²:

ب-2-1 - تخفيف أثر الإيرادات المتقلبة على المالية العامة والإقتصاد.

ب-2-2 - ادخار جزء من الإيرادات النفطية للأجيال القادمة، وأثناء تذبذبات أسعار النفط يمكن أن يؤدي وجود صندوق للاستقرار والإدخار إلى مساعدة الحكومة على مقاومة ضغوط الإنفاق من خلال وضع قيود رسمية على الموارد المتاحة من الميزانية، ومن ثم تخفيف الضغوط التضخمية واحتواء الإرتفاع المحتمل في سعر الصرف، وفي فترات هبوط أسعار النفط يمكن أن يساعد اللجوء إلى موارد صندوق الإستقرار والإدخار في الحفاظ على استقرار النفقات. ومن شأن هذه الأهداف أن تتيح للحكومة تنفيذ سياسات إقتصادية كلية قوية، وبالتالي تحقيق نمو إقتصادي غير تضخمي قوي وقابل للاستمرار.

غير أنه يتعين التأكيد على أن إنشاء صندوق للاستقرار والإدخار على النحو المقترح لا يمكن أن يكون بديلاً لالتزام الحكومة بإتباع سياسة سليمة للمالية العامة. ويعني هذا في حالة ليبيا، وهي بلد منتج للنفط، وجود إطار متوسط الأجل للميزانية يتسم بالمعقولة ويركز على عجز المالية العامة غير النفطي. وبدون ذلك، سوف تفشل سياسة المالية العامة سواء أنشئ الصندوق أو لم ينشأ، ويمكن أن يساعد مثل هذا الإطار الحكومة على تصميم خطط للإنفاق متعددة السنوات على أساس سياسات مستقرة للإنفاق، والتركيز على متطلبات استمرارية

المالية العامة على المدى الطويل، وهو ما يمكن أن يؤدي بدوره إلى زيادة القبول السياسي لفكرة ادخار جانب من الإيرادات النفطية، وعلى المستوى العملي سوف تضع الحكومة في ظل هذا النظام هدفا لعجز المالية العامة غير

¹ تقرير صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص32.

² نفس المرجع، ص32.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

النفطي، ثم تشتق منه مستوى الإيرادات النفطية في الميزانية أي مقدار الإيرادات النفطية الذي يتم تجنيبه للميزانية الذي يحقق توازنها.

3- تجربة الإمارات مع الصناديق السيادية بابوظبي:

الإمارات يبلغ مجموع الصناديق السيادية لديها 11 صندوق، أي أنه لدى الإمارات أكثر من صندوق سيادي، إذ أن إمارة أبوظبي لديها أربعة وتعتبر (هيئة استثمار أبوظبي) أكبر الصناديق السيادية في العالم بقيمة 627 مليار دولار وإن كانت بعض المصادر تشير إلى أن قيمة هذا الصندوق وصلت إلى 875 مليار دولار، مارة دبي لديها اثنين أيضا أكبرها حجماً، (هيئة استثمار دبي) بقيمة 19.6 مليار دولار وهنالك أيضا الصندوق السيادي لرأس الخيمة بقيمة 1.2 مليار دولار¹، وكمثال نأخذ الصناديق السيادية بابوظبي حيث تعتبر إمارة أبوظبي أحد الإمارات السبع التي تشكل دولة الإمارات المتحدة، التي تم تأسيسها في الثاني من ديسمبر 1971، وتعد من البلدان الرئيسية المنتجة للنفط في الدول العربية، وهي عضو في كل من منظمة الأقطار المصدرة للبترول، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تمتلك إمارة أبوظبي أربعة صناديق ثروة سيادية هي²: جهاز أبوظبي للاستثمار "ADIA"، ومجلس أبوظبي للاستثمار "ADIC"، وشركة الإستثمار البترولية الدولية "IPIC"، وصندوق مبادلة للتنمية "Mubadala".

أ- جهاز أبوظبي للاستثمار "ADIA":

أنشئ جهاز أبوظبي للاستثمار "ADIA" في عام 1976، بهدف الإستثمار في أصول إمارة أبوظبي من خلال إستراتيجية الإستثمار التي تركز على تحقيق العوائد على المدى الطويل، وهو مؤسسة استثمارية عالمية متنوعة مهمته استثمار الأموال نيابة حكومة إمارة أبوظبي، وتوفر الموارد المالية اللازمة للتأمين والحفاظ على الرفاه المستقبلي للإمارات ومنذ نشأته قام جهاز أبوظبي للاستثمار ببناء سمعة قوية في الأسواق العالمية كمستثمر موثوق ومسؤول. ينفذ جهاز أبوظبي للاستثمار برنامجه الإستثماري بشكل مستقل عن حكومة إمارة أبوظبي أو الكيانات الأخرى التي تستثمر أيضا نيابة عن الحكومة، وتسند للعضو المنتدب بموجب القانون مسؤولية تنفيذ سياسة جهاز أبوظبي للاستثمار وإدارة شؤونه، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالإستثمارات، ويقوم بدور الممثل القانوني له في التعامل مع أطراف ثالثة لجهاز أبوظبي للاستثمار استقلالية تامة عن متطلبات الإنفاق الحكومي (الموازنة العامة) وأصوله لا تصنف ضمن الإحتياطات الأجنبية.

¹ بشير هادي عودة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على إقتصادات دول الخليج العربي (دراسة تحليلية)، مجلة القرى للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد السابع والعشرون، 2009، ص 17.

² د. خبابة عبد الله، سعود وسيلة، الصناديق السيادية آلية لضبط الفوائض المالية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر وأبوظبي، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة والاستخدام للموارد المتاحة بجامعة فرحات عباس سطيف لايم 08/07 افريل، الجزائر، 2008، ص 07

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

تمثل نجاح "جهاز أبوظبي للاستثمار" في فريق عمل مكون من 1400 عامل من الإمارات العربية المتحدة وأكثر من 40 جنسية عالمية، يمتلكون أعلى مستويات القيادة والنزاهة والمهنية. يعتمد جهاز أبوظبي للاستثمار على مجموعة من القيم والمبادئ التنظيمية، التي توجه طريقة عمله وكذا عملية اتخاذ القرارات، هذه القيم تلعب دوراً أساسياً في قيادة الأفراد والصندوق لتحقيق نمو طويل الأجل ونجاح أعماله وهي¹ :

الابتكارات الحكيمة - التعاون الفعال - التنفيذ المتقن.

ويعتبر هدف جهاز أبوظبي للاستثمار واستراتيجياتها فيما يلي:

أ-1- أولكت مهمة الحفاظ على الثروة للأجيال القادمة في أبوظبي .

أ-2- اخذ جهاز أبوظبي للاستثمار تنوع محفظته الإستثمارية بمرونة استجابة للتغيرات الكبرى الحاصلة في البيئة الإستثمارية من خلال الإستثمار في البدائل إعتباراً من سنة 1986، والأسهم الخاصة في سنة 1989.

تستثمر في مختلف فئات الأصول من أسهم وعقارات والدخل الثابت والأصول البديلة (أسهم خاصة وصناديق التحوط).

أ-3- يدار نحو 70% إلى 80% من استثماراته من قبل مديره في الخارج.

أ-4- غالباً ما يحاول ADIA الحفاظ على حصة امتلاك اقل من 4.5% في الشركات لتجنب الكشف .

أ-5- تتطلع إستراتيجية الإستثمار في جهاز أبوظبي للاستثمار في النظر إلى ابعد من الأهداف القصيرة الأجل، والتركيز على إستراتيجية تهدف إلى الاستدامة من خلال عوائد طويلة الأجل.

ب- مجلس ابوظبي للاستثمار " ADIC " ² :

هذا المجلس هو الذراع الإستثمارية لحكومة أبوظبي، بدأت العمليات في أبريل 2007، وهو مسؤول عن استثمار جزء من الموارد المالية الفائضة للحكومة من خلال تنوع الإستثمارات الإستراتيجية على الصعيد العالمي وتستهدف عائدات رؤوس الأموال الأجنبية من خلال توسيع فئات الأصول المتنوعة والاستراتيجيات الفعالة لإدارة الإستثمار.

ج- شركة الإستثمارات البترولية " IPIC " ³ :

آيبك هي شركة الإستثمارات البترولية الدولية التي أسستها حكومة أبوظبي في عام 1984، للاستثمار في قطاع الطاقة في جميع أنحاء العالم، واليوم تدير آيبك محفظة استثمارية في أكثر من 18 شركة رائدة في قطاع النفط والغاز، والذي يتضمن مجالات الاستكشاف والإنتاج والتكرير وكذا التسويق والبتروكيماويات والطاقة الكهربائية،

¹ Abu Dhabi Investment Authority, Annual Review 2012, Abu Dhabi, United Arab Emirates, 2013, P5

^{2 3} د. خيابة عبد الله، سعود وسيلة، الصناديق السيادية آلية لضبط الفوائض المالية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر وأبوظبي، مرجع سابق، ص 08

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

وقد تم تأسيس الشركة من قبل المغفور له صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة، بهدف تحقيق رؤيته المتمثلة في توظيف الثروة البترولية في إمارة أبوظبي لبناء إقتصاد حديث ومتنوع لصالح الأجيال القادمة، ومنذ قرابة 30 عام على تأسيسها تعمل شركة الإستثمارات الدولية على زيادة استثماراتها، بهدف تعزيز الأداء العام لمحففظتها ويعتبر التعاون والتنسيق بين أقسام الشركة وعلاقاتها القوية مع شركائها في كافة أنحاء العالم السبب الرئيسي لنجاح الشركة ونموها بشكل كبير منذ نهاية عام 2006، وتسعى آيبك إلى زيادة أرباح المساهمين خلال المشاركة الفعالة في مجلس الإدارة وغيرها من هيئات صنع القرار ضمن كل شركة في محفظة استثماراتها، غير أنها لا تشارك عادة في الإدارة اليومية للشركات التابعة لها، بإعتبارها مستثمرا ماليا في المقام الأول .

وتعتبر التكنولوجيا والخبرات التي اكتسبتها آيبك من خلال شركائها مع العديد من الشركات ضمن محفظة استثماراتها في القارات الخمس عاملا أساسيا سيسهم في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام لإمارة أبوظبي، وتلعب آيبك دورا أساسيا في تنمية المواهب الإماراتية وتتطلع لتطوير الجيل القادم من قادة الأعمال في أبوظبي، وساعدت استثماراتها بشكل فعال في تطوير إقتصاد إمارة أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام وخلق المزيد من الصناعات والوظائف، وذلك بعد أن أصبحت مؤسسة عالمية مع بقاء هدفها الأساسي تحسين حياة الناس في إمارة أبوظبي وإيجاد مستقبل أفضل للجميع.

ولها العديد من الإستثمارات في عدة مجالات أهمها المتعلقة بميدان الطاقة كالبتروول والغاز والمصفاة وأنابيب البتروول وحتى الكيماويات .

د- صندوق مبادلة للتنمية "Mubadala":

تأسست شركة مبادلة للتنمية في عام 2002 من قبل حكومة أبوظبي ومصادر أصولها من العائدات النفطية للإمارات، إذ تقدر حجم الأصول التي تمتلكها ب 48.2 مليار دولار في سبتمبر 2012¹، ولها عدة إستثمارات في شركات رفيعة المستوى، واستثماراتها تتميز بالتنوع وتتركز اغلب استثماراتها محليا (الإمارات العربية المتحدة) وفي دول المنطقة (دول مجلس التعاون الخليجي).

تتطلع حكومة إمارة أبوظبي لوضع خطط طويلة الأجل (رؤية أبوظبي الإقتصادية 2030، من اجل تحويل مبادلة للتنمية والحد من الإعتماد على العائدات النفطية، وذلك بتركيزها على الإستثمار محليا.

كما يستثمر صندوق مبادلة في مجموعة واسعة من القطاعات كالفضاء، الطاقة، الصناعة، الرعاية، الصحية، تكنولوجيا المعلومات، تكنولوجيا الاتصال والبنية التحتية، ما يدل على تنوع المحفظة الإستثمارية للصندوق "مبادلة للتنمية" وأكثر المحاولات مساهمة في إيرادات صندوق المبادلة هي : شركة استثمار التكنولوجيا المتطورة

¹ سليمان عبد الكريم ، دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية مع الإشارة لحالة أبوظبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2013-2014، ص 105

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

بحوالي 12 مليار دولار (42%) سنة 2012، يليها النفط والغاز بحوالي 7.5 مليار دولار (27.5%) على الرغم من تحقيقها لنسبة (38%) عام 2010، ما يدل بان صندوق مبادلة خفض عائداته النفطية بإعتبارها مصدر أصوله الرئيسية، وأصبح يركز على عائدات بديلة للنفط والغاز، ما يخلق تنوعا قطاعيا في توزيع إسهامات لمحمل أصول الصندوق¹.

4- تجربة السعودية: أما السعودية فلديها أربع صناديق سيادية من بينها (مجموعة الشركات القابضة) بقيمة 290 مليار دولار²، ويمكن إجمالها في الجدول التالي:

الجدول (04-12): الصناديق السيادية في السعودية عام 2009

اسم الصندوق	تاريخ التأسيس	الحجم (مليار دولار)	مصدر العائد	مؤشر الشفافية
مؤسسة النقد العربي السعودي	1952	270	النفط	-
شركات قابضة عمومية	غير محدد	290	النفط	-
صندوق الإستثمار العام	2008	3.5	النفط	3
مجموعة سامبا المالية	غير محدد	431	النفط	2

المصدر: بشير هادي عودة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على إقتصادات دول الخليج العربي "دراسة تحليلية"، مجلة القرى للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد السابع والعشرون، 2009، ص 17.

أ- صندوق الإستثمار العام³: تأسس صندوق الإستثمارات العامة السعودي سنة 1971 بموجب مرسوم ملكي، بمهمة أساسية هي تمويل المشاريع ذات القيمة الإستراتيجية للإقتصاد الوطني السعودي، وساهم الصندوق بدور هام في تمويل مشاريع حيوية للمملكة، في قطاعات تشمل النفط والتعدين، والأسمدة الزراعية، والبتروكيماويات، والكهرباء في جويلية 2014، منح مجلس الوزراء صندوق الإستثمارات العامة السلطات اللازمة لتمويل شركات جديدة داخل وخارج المملكة، سواء بشكل مستقل أو بالتعاون مع القطاعات الخاصة والعامة، من دون الحاجة إلى موافقة مسبقة من المجلس.

في مارس 2015 انتقلت مرجعية صندوق الإستثمارات العامة من وزارة المالية إلى مجلس الشؤون الإقتصادية والتنمية في المملكة. وقد تلا ذلك تعيين مجلس إدارة جديد للصندوق برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان آل سعود، ولي العهد، وقد بادر مجلس الإدارة الجديد بعد تعيينه باتخاذ عدد من الخطوات

¹ نفس المرجع، ص 09.

² بشير هادي عودة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على إقتصادات دول الخليج العربي (دراسة تحليلية)، مرجع سابق، ص 19.

³ <https://ar.wikipedia.org/htm/05/09/2014/1012>.

لتطوير القدرات والإستراتيجية الإستثمارية للصندوق بهدف تمكينه من إدارة محفظة استثمارية أكبر وأوسع من المحفظة الإستثمارية الحالية، وإضافة أصول جديدة، مع الحرص على دعم آليات وأهداف رؤية السعودية 2030، ويتمثل هذا أيضاً من خلال السعي إلى تنويع الموارد الحكومية والدخل الحكومي، والقطاعات الإقتصادية، والمساهمة في فتح آفاق وفرص إقتصادية إستراتيجية جديدة.

ب- مؤسسة النقد السعودي واستثمارها للفوائض البترولية¹:

تتبع مؤسسة النقد العربي السعودي، وهي المصرف المركزي للمملكة، قمة النظام المالي السعودي، ومضى على تأسيسها خمسون سنة، حيث أنشئت بتاريخ الخامس والعشرين من شهر افريل عام 1952، ومارست منذ إنشائها دوراً حيوياً في توطيد وتنمية الإقتصاد السعودي من خلال تطوير نظام نقدي للبلاد يرتكز على إصدار وإدارة العملة الوطنية.

ونتيجة تجمع الأصول المالية الأجنبية لدى وزارة المالية من فوائض الميزانية الناجمة عن زيادة في أسعار البترول أوزيادة في استخراج البترول وتصديره أوالاثنتين معاً، لذلك أوكلت مهمة استثمار هذه الفوائض إلى مؤسسة النقد السعودي نيابة عن وزارة المالية، حيث قامت مؤسسة النقد الفوائض باستثمار الفوائض المالية الحكومية في أدوات استثمارية قصيرة الأجل معظمها في سندات الخزينة الأمريكية وما شابهها. وتعكس هذه السياسة الإستثمارية رغبة وزارة المالية في وضع هذه الأموال في استثمارات يمكن تسيلها بشكل سريع وتعكس هذه السياسة الإستثمارية القصيرة الأجل للأرصدة المالية السعودية الحكومية أن هذه الإستثمارات معدة في المقام الأول لتدعم الإنفاق الحكومي عند الحاجة وليست مدخرات للمستقبل البعيد والأجيال القادمة.

مما تقدم يتضح أن هذه الفوائض المالية وطريقة استثمارها ليس لها علاقة بموضوع الأجيال القادمة بل أنها أكثر ارتباطاً بكونها رافداً للمصروفات الحكومية القادمة، هذه الأموال رغم أنها تراكمت من فائض الإيراد الحكومي على الإنفاق الحكومي إلا أننا نعرف جميعاً أن الإيراد الحكومي مصدره الأساسي هو النفط والذي شكل في ميزانية 90% من إجمالي إيرادات الميزانية، بمعنى آخر أن هذه الفوائض المالية التي تجمعت لدى وزارة المالية تعود أصلاً إلى الزيادة في استخراج كميات من النفط أكثر من حاجة الإنفاق الحكومي أوبسبب زيادة في أسعار البترول أوالاثنتين معاً، إذن هذه الأموال التي تجمعت لدى وزارة المالية هي جزء من عمليات بيع لرأس المال الوطني من النفط. لذا فإنني أخلص إلى القول إن هذه الأرصدة المالية يجب أولاً أن تكون خارج سيطرة وزارة المالية وثانياً أن تعد ادخاراً وطنياً للقادم من السنين والأجيال.

¹ د عبد العزيز الدخيل، الصندوق السيادي وسيلة لاستثمار الفوائض المالية لكنه ليس بديلاً للاستثمار في النفط تحت الأرض، على الموقع الإلكتروني:

المطلب الثاني: الطاقة المتجددة كبديل للنفط

إن بداية الإهتمام بهذا النوع من مصادر الطاقة يعود إلى بداية السبعينيات وبالأساس أزمة الطاقة لعام 1973 وبانعكاساتها على إقتصاديات الدول المتقدمة والتي وجدت إن الحل المتاح للقضاء على التبعية وإقتصادها للبترول، أنه تطوير مصادر بديلة تكون محلية إلا أن هذا الإهتمام سرعان ما تلاشى بعد إنخفاض أسعار البترول في السوق العالمية، مع تنامي الوعي البيئي والتأكد العلمي من عالقة التغير المناخي بحرق مصادر الطاقة الاحفورية، وبعد بروتوكول "كيوتو" وهذا الاستنزاف الحاصل في المصادر المعتمدة، بات الإهتمام بمصادر مختلف أنواعها في خدمة إقتصاديات الدول، إلا أنه فرضت الطاقات المتجددة نفسها في السنوات الأخيرة كحل بديل للمحروقات التي دق المراقبون بخصوصها ناقوس الخطر بعدما اثبتوا قرب نضوبها وانتهاء الخزانات العالمية منها، مؤكدين على ضرورة دراسة كل الخيارات المحتملة نحوطاقات بديلة أطول عمرا واقل ضررا بالبيئة وامن الطاقة النووية، بالإضافة إلى الأحداث الأخيرة التي تسببت في انهيار أسعار البترول والذي انعكس سلبا على الدول المنتجة هذه المادة الناضبة.

هناك عدة مصادر للطاقات المتجددة منها الشمس الرياح الماء الحرارة الجوفية، الكتلة الحية إلا أنها تعود كلها

في الأصل إلى الشمس وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

أولا: الطاقة الشمسية

تتجه أنظار العامل، اليوم، إلى قضايا الطاقة التي بلغت أعلى سلم الأولويات في أنحاء العالم. وفيما كانت الآمال معقودة على العامل العربي كمورد للأنواع التقليدية للطاقة، أضحي الجميع يرتقبون انطلاقته المحتملة كمصدر للطاقة المتجددة، خاصة الشمسية¹.

1-تعريف الطاقة الشمسية: الطاقة الشمسية هي من أهم أنواع الطاقة التي يمكن للإنسان إستغلالها، فهي طاقة دائمة ومتجددة ونظيفة، تشع علينا من الشمس يوميا بمقدار ثابت، ولا ينتظر أن تنفي إلا عند فناء العالم، فالشمس كرة متوهجة من الغازات يبلغ قطرها 1.39 مليون كيلومتر، وتبلغ درجة حرارتها عند السطح حوالي 5762 درجة مطلقة، وتستمد الشمس هذه الطاقة العظيمة من تفاعلات الاندماج النووي الذي يحدث بين أنوية ذرات الهيدروجين والتي تتحول في النهاية إلى ذرات هليوم، وتحتب طاقة الشمس على هيئة إشعاعات كهرومغناطيسية، حيث يكون حوالي 47% منها أشعة مرئية، ونحو 45% منها أشعة تحت الحمراء، ونحو 8% منها أشعة فوق البنفسجية وتنبعث طاقة الشمس بمعدل ثابت تقريبا يسمى بالثابت، ولا يصل من هذه الطاقة إلى الأرض الشمسي ويقدر بنحو 1.35 كيلووات/م² إلا نحو 70%، منها وينعكس الباقي وهو 30% إلى الفضاء مرة أخرى على هيئة موجات وإشعاعات، وعلى رغم المساهمة المتواضعة للطاقة الشمسية من إجمالي الطاقات المتجددة فقد إستقطبت إهتماما واسعا وتميزت بمعدلات نمو عالية نسبيا حوالي 60% سنويا، وهي تعتمد على السقوط المباشر لأشعة الشمس، ولذلك فهي مناسبة للمناطق الصحراوية والسهبية وقدر إجمالي الطاقة المركبة في العالم التي تنتج من المحطات الحرارية الشمسية بنحو 354 ميغاواط في عام 2005 وعلى العموم، يلاحظ أن هناك بعض التبادل في التوجه العالمي تجاه المحطات الحرارية الشمسية، ويوجد العديد من مشاريعها قيد التنفيذ، أوفي مراحل متقدمة من التطور²، ويبين الشكل التالي تطور استخدام الطاقة الشمسية في العالم حسب المناطق

2-خصائص الطاقة الشمسية:

تتميز الطاقة الشمسية المتجددة بمجموعة من الخصائص نذكر منها³:

أ-تتوفر الطاقة الشمسية في مختلف المناطق خاصة ذات الشمسية العالية مثل دول الخليج، جنوب غرب الولايات المتحدة الأمريكية، إفريقيا، الدول الأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، الصين استراليا، حيث أنه في عدد من دول العالم يكفي 1 كلم² من الأرض لتوليد 100 و 120 جيغاواط/ساعة من الكهرباء من خلال استخدام التكنولوجيا الحرارية الشمسية .

¹ آفاق المستقبل ، مجلة سياسية إقتصادية إستراتيجية تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بدون سنة، ص12.

² تكواشد عماد ، واقع وآفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنبل شهادة ماجستير في إقتصاد التنمية

قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، السنة الجامعية 2010/2011، ص 32

³ رينر ارينغوف، استثمار حرارة الشمس لمكافحة تغير المناخ، منشورات غرنيس الدولية، 2005، ص1.

ب- مصدر متجدد وغير ناضب للطاقة ومنخفض التكاليف باستثناء تكلفة التركيب للمرة الأولى، حيث تعتبر تكلفة مما يسهل توجيه المشاريع المستدامة بالإعتماد على الطاقة الشمسية.

ج- تعتبر طاقة نظيفة وغير ملوثة للبيئة، كما لا توجد بها مخلفات إنتاج ضارة.

د- سهولة تحويلها إلى معظم أشكال الطاقة الأخرى، مما يجعلها متعددة اوجد الاستخدامات.

ثانيا: طاقة الرياح كبديل للنفط

استخدمت طاقة الرياح منذ آلاف السنين في دفع المراكب علي سطح الماء وطحن الحبوب والري وفي ضخ المياه إلى جانب بعض التطبيقات الميكانيكية الأخرى، وتشير المراجع العلمية والمخطوطات التاريخية إلى أن الفرس هم أول من استخدم طاقة الرياح في طحن الحبوب وضخ المياه. أما في أوروبا فقد انتشرت طواحين الرياح " Wind Mills" منذ القرن الثاني عشر حتى وصل عددها في عام 1750 ميلادية إلى أكثر من 8000 طاحونة في هولندا وأكثر من 10.000 طاحونة في إنجلترا، كان الغرض الرئيسي لعملها هوضخ المياه "Water Pumping" من المناطق المنخفضة إلى مناطق الزراعات العالية أو إدارة أحجار "الرحى" لطحن حبوب القمح والدرة وغيرها¹، وطبقاً لتقرير الوضع العالمي للطاقة المتجددة الصادر في جوان 2011 عن شبكة سياسات الطاقة المتجددة للقرن 20، فإن أنجح الطاقات المتجددة عقب طاقة المساقط المائية هي طاقة الرياح، ويعزى ذلك إلى كونها حالياً الأكثر نضجاً من الناحيتين الفنية والإقتصادية، وكذا البيئية.

1-تعريف طاقة الرياح: إن طاقة الرياح هي القدرة التي تملكها الرياح، والتي تمكنها من تحريك الأشياء، أي الطاقة الحركية (الميكانيكية)، التي يمتلكها الهواء نتيجة الحركة، وهي طاقة مجانية تعود في الأساس إلى الشمس حيث يؤدي تسخين أشعة الشمس للهواء إلى تصاعد هذه الطبقات الهوائية الحارة إلى أعلى، تاركة تحتها فراغا يتم ملئه بالهواء البارد الذي ينساب كالرياح، إذا فأصل طاقة الرياح هي الشمس بحيث قدر العلماء 2 % من الطاقة الشمسية الساقطة على سطح الأرض تتحول إلى طاقة رياح، وهي طاقة سريعة التأثير بالتغيرات في أشكال الطبوغرافية للمنطقة، والأنماط المناخية لها إضافة إلى تغير الزماني حيث يسجل فرقا في الطاقة المنتجة في الرياح خلال اليوم²، التغير المكاني هناك، الواحد بالإضافة إلى مشكلة تعيق إستغلال هذا المصدر وهو صعوبة تحديد الأماكن الأفضل، وكذا تحديد مورد الرياح، الذي يمكن الحصول عليه عمليا في منطقة معينة.

2-مميزات استخدام طاقة الرياح: أهم ما تتميز به طاقة الرياح هو³:

أ- لا ينتج عن تشغيلها أية انبعاثات لغازات الدفينة أو فضلات .

ب- لا تكلف بعد إعدادها وتشغيل التوربينات والحقول الهوائية لا يتطلب أي وقود .

¹ محمد مصطفى محمد الخياط، تكنولوجيا طاقة الرياح، مجلة الكهرباء العربية، العدد 91، الجزائر، ديسمبر 2007، ص 01.

² محمد مصطفى الخياط، "الطاقة البديلة تحديات وأمال"، مجلة السياسة الدولية، العدد 4، الجزائر، افريل 2006، ص 41.

³ توكاشت عماد، واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مرجع سابق، ص 39.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

- ج- يمكن زرع وفلاحة الأراضي التي تتركب عليها التوربينات⁴.
- د- تتصف بالمرونة لأن التوربينات ذات أحجام مختلفة، وهي ملائمة لتوفير الطاقة للأماكن البعيدة أو النائية، كما يمكن ربطها بشبكة الطاقة الوطنية، وهذا وتوجد بعض المشاكل التي تعترض النهوض بهذا النوع من الطاقة في العالم منها:
- د-1- إستخداماتها محدودة بسبب توافر الرياح بصفة دائمة في بعض الأماكن مما يجعل كمية الكهرباء المتولدة عن طريقها محدود وليس له مردود إقتصادي.
- د-2- طاقة الرياح مرتبط إرتباطا كلياً بسرعتها التي يجب أن لا تقل في المتوسط عن حد معين وهو 8 ميل/الساعة.
- د-3- أن يكون الموضع التي تقام فيه مزرعة الرياح مكشوفاً ولا توجد حوله حوافز جبلية أو مرتفعات أو حواجز تقف أمام حركة الرياح.
- د-4- تحدث التوربينات الهوائية وبالأخص القديمة ضجيجا، إلا أن هذا قد إنخفض كثيراً في التصميم الجديدة للتوربينات.
- د-5- تتطلب حقول طاقة الرياح مساحات كبيرة من الأراضي بواقع 0.1 إلى كيلومتر مربع لكل ميغواط، وبالتالي فهي ليست مناسبة لكل البلدان خصوصا وأن هناك بلدان صغيرة المساحة.

3- العوامل الأساسية المؤثرة على طاقة الرياح:

تناسب الطاقة الكامنة في الرياح مع ثلاثة عوامل أساسية وهي¹:

- أ- **سرعة الرياح:** وفي الواقع لا تتناسب الطاقة الكامنة في الرياح طردياً مع سرعة الرياح فقط، بل تتناسب طردياً مع مكعب سرعة هذه الرياح، وبحسبة بسيطة يمكننا بسهولة استنتاج أنه إذا ما كانت سرعة الرياح في موقع ما ضعف سرعتها في موقع آخر، فإن الطاقة الكامنة المحتواة في رياح الموقع الأول ستزيد ثمانية أضعاف عن تلك الكامنة في رياح الموقع الثاني الأبطأ، ومن هنا يتبين لنا أهمية السعي للتعرف على المواقع الأعلى في سرعات الرياح ورسم خرائط لها
- ب- **كثافة الهواء:** وهي علاقة طردية، ويعني هذا ببساطة أنه كلما كان الموقع أبرد في درجات الحرارة كلما زادت كثافة الهواء به وكلما زادت الطاقة المحتواة في الرياح المارة به، والعكس صحيح..
- ج- **المساحة الدائرية التي سيمر خلالها الهواء عبر التريينة:** أي مساحة دوران ريش تريينة الرياح نفسها. وهذه المساحة الدائرية تتناسب بالطبع مع مربع طول ريشة التريينة -التي تمثل نصف قطر المساحة الدائرية، وهذا يفسر

¹ ماجد كرم الدين محمود ، رياح التغيير في أنظمة الطاقة العالمية والعربية الكهرباء من الرياح، المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ص10.

لنا سبب السعي الدائم نحو تكبير أحجام التربينات ونحو السعي إلى زيادة أطوال ريش التربينات وبالتالي زيادة أقطار دوران ريش التربينات.

ثالثا : الطاقة الحرارية الجوفية كبديل للنفط

وتعتبر من الصور الأساسية للطاقة التي يمكن أن تتحول كل صور الطاقة إليها، فعند تشغيل الآلات المختلفة باستخدام الوقود، تكون الخطوة الأولى هي حرق الوقود والحصول على طاقة حرارية تتحول بعد ذلك إلى طاقة ميكانيكية أو إلى نوع من أنواع الطاقة، ولا تتوفر الطاقة الحرارية بصورة مباشرة في الطبيعة إلا في مصادر الحرارة الجوفية¹.

تعرف الطاقة الحرارية الجوفية بأنها عبارة عن طاقة حرارية كامنة في باطن الأرض تتولد عند احتكاك الصخور الساخنة بالمياه الموجودة قربها أو المياه التي يوصلها الإنسان بطريقة ما، فينتج عن عملية الاحتكاك أبخرة تستخدم لتوليد الكهرباء، حيث أن الطاقة الحرارية في باطن الأرض تعد مصدرا أساسيا للطاقة المتجددة لنحو 58 دولة منها 39 دولة يمكن إمدادها بالكامل بنسبة 100 % من هذه الطاقة، ولقد تم إثبات أن درجة حرارة القشرة الأرضية تزيد بزيادة العمق بحيث تصل درجة حرارة نواة الأرض إلى حوالي 2500 درجة إلى 3000 درجة، وينتج هذا عن النشاط الإشعاعي للقشرة الأرضية وتعتبر هذه الطاقة الحرارية الجوفية مصدرا لا ينفذ في الماء الساخن أو الصخور، فتحت أقدامنا تغلي الأرض حيث درجة الحرارة 99 % من الكوكب تتجاوز 1000 درجة مئوية وتنخفض إلى أقل من مائة عند الطبقة الخارجية، ولهذا فقيمة الطاقة تلي احتياجاتنا الطاقوية للكهرباء والطاقة الحرارية يمكن تقييم إنتاج الحول الحرارية الأرضية إلى 3 أنواع حسب إستغلالها الطاقة الحرارية صناعيا : حقول المياه الساخنة، حقول البخار الرطب، حقول البخار المحمص.

رابعا: الطاقة المائية كبديل للنفط

تغطي البحار والمحيطات مساحات واسعة جدا من سطح الكرة الأرضية فبينما تبلغ مساحة اليابسة على الأرض 149 مليون كيلومتر فإن البحار والمحيطات تغطي ما مساحته 361 مليون كيلومتر مربع أي أكثر من ضعف مساحة اليابسة ومعروف تاريخيا أن الإنسان استعمل ومازال يستعمل البحار والمحيطات للعديد من الأغراض سواء لإنتاج غذائه أو لانتقاله من مكان إلى آخر، وهناك أشكال عديدة من الطاقة يستطيع الإنسان الحصول عليها من البحر فهناك حركة المد والجزر التي تؤدي إلى إرتفاع منسوب المياه على الشواطئ ثم إنخفاضها ضمن حركة دورية تتكرر بشكل منتظم. وقد [2] كن الإنسان من الاستفادة من هذه الظاهرة في أعمال الملاحة وأخيرا في توليد الطاقة الكهربائية كما في كندا وفرنسا والاتحاد السوفيتي كذلك هناك أمواج البحر التي مازالت تشكل خطرا على الكثير من المدن في العالم، وهنا يجري العمل حاليا في بريطانيا واليابان على إستغلال طاقة

¹ عبد المطلب النقرش، الطاقة مفاهيمها، أنواعها ومصادرها، مديرية التخطيط ووزارة الطاقة والثروة المعدنية، الأردن، 2008، ص 7.

الأمواج هذه في توليد الطاقة، لكن ما يهمنا هنا بالتحديد هو إستغلال الطاقة الحرارية في البحار والمحيطات لتوليد الطاقة الكهربائية أو إنتاج الهيدروجين الذي يمكن استعماله كوقود لتوليد الطاقة¹.

صحيح أن درجة حرارة مياه البحار والمحيطات لا ترتفع إلى أكثر من 30 درجة مئوية، حتى عند خط الاستواء لكن لو حاولنا أن ننظر إلى أعماق هذه البحار والمحيطات لوجدنا أن هناك صورة مختلفة، إذ لا ترتفع درجة الحرارة في أعماق البحار والمحيطات عن 5 درجات مئوية إذن هناك فوارق في درجة حرارة الماء ما بين السطح والقعر، أما بين الماء على سطح البحر والماء على عمق مئات الأمتار، إن هذا الفارق في درجات الحرارة هو ما يشكل مصدرا حراريا كبيرا للإنسان يستطيع إستغلاله في توليد الطاقة أو إنتاج الهيدروجين.

1- **تاريخ استخدام الطاقة المائية**²: تم إستغلال طاقة المياه لقرون طويلة ففي إمبراطورية روما كانت الطاقة المائية تستخدم في مطاحن الدقيق وإنتاج الحبوب، وتستخدم حركة الماء الهيدروليكية على تحريك عجلة لضخ المياه في قنوات الري وهو ما يعرف بالنواعير. وفي الثلاثينات من القرن الثامن عشر، في ذروة بناء القناة المائية استخدمت المياه للنقل الشاقولي صعودا ونزولا عبر التلال بإستخدام السكك الحديدية، ثم وفي 1939م كان التطبيق الفعلي لتحويل الطاقة المائية إلى كهربائية هو ما يسمى بدائرة كلود الحرارية بنجاح في " كوبا" لتعطي حوالي 22 كيلووات، وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بدراسته وتنفيذ مشروع لتوليد حوالي 10 ميغاوات بإستخدام دائرة كلود، واليوم يعتبر أهم إستخدامات الطاقة المائية هو توليد الطاقة الكهربائية، مما يوفر الطاقة المنخفضة التكلفة حتى لو إستخدمت في الأماكن البعيدة من المجرى المائي.

2- **مميزات استخدام الطاقة المائية**. تتميز الطاقة المائية بعدة مميزات منها³:

أ- تعتبر الطاقة المائية من الطاقات المتجددة النظيفة والكفؤة لإنتاج الكهرباء فهي لا تخلف أي فضلات ومواد سامة تنطلق للبيئة.

ب- لبناء محطات التوليد الكهرومائية والسدود فوائد كثيرة ومنها السيطرة على الفيضانات وإدارة معدل تدفق المياه خلال المواسم المختلفة، وري الأرض الزراعية المجاورة، وإنشاء مواقع للسياحة والإستجمام وتحسين جودة المياه.

ج- يتسم إنتاج الكهرباء من الطاقة المائية بإستمرارية المشروع ويمكن التعويل عليه بدرجة أكبر مقارنة مع بعض تقنيات المصادر المتجددة الأخرى كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

د- سرعة نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية ومرونتها التي لا نظير لها في الإستخدام.

هـ- سهولة التحكم في الطاقة الكهربائية وتقسيمها حسب الحاجة مما له أهمية في الصناعة الحديثة.

¹ د. سعود يوسف عياش، تكنولوجيا الطاقة البديلة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، عالم المعرفة، الكويت، 1981، ص 53-54.

² نواكشت عماد، واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مرجع سابق، ص 41-42.

³ نفس المرجع، ص 43.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

و- لا تحتاج إلا إلى عدد قليل من اليد العاملة للإشراف على تشغيلها وإدارتها، إلا أن إستغلال القوة المائية لإنتاج الطاقة الكهربائية يستلزم نفقات باهظة تصرف على إنشاء السدود) محطات التوليد مد الخطوط لنقل الطاقة، محطات تحويل الطاقة وغيرها من الأمور)، مما يجعل تكاليف إنشاء محطة مائية لتوليد الكهرباء باهظة التكاليف مقارنة بالتكاليف لإنشاء محطة حرارية (بإستثناء محطات الوقود النووي التي لا تزال في الوقت الحاضر أبسط من جميع المحطات المائية والحرارية إنشاء وإستخداما)، كما ينبغي قبل إنشاء المحطة المائية تحويل المجرى الواسع للماء الساقط إلى مجرى ضيق في أنابيب بهدف تركيز قوة سقوطه، وفي المعدل يبلغ رأس المال اللازم لإنشاء محطة كهرومائية نحو أربع أمثال ما يلزم لإنشاء محطة حرارية تستخدم الفحم أو البترول وتنتج نفس المقدار من الطاقة

خامسا: الطاقة النووية

وهي الطاقة التي تربط بين مكونات النواة (البروتونات أو النيوترونات) وهي تنتج نتيجة تكسر تلك الرابطة وتؤدي إلى إنتاج طاقة حرارية كبيرة جدا¹، تعود فكرتها الأولى عند وضع العالم أينشتاين معادلته الرياضية التي تقدر أن المادة قد تتحول إلى طاقة عند تفكك ذراتها ولفت بذلك الانتباه إلى ما يسمى بالطاقة النووية، قد ظلت هذه الفكرة دون دليل حتى تمكن العالمان الألمانيان "أوتوهان" و"فريتس ستراسمان" إلى إكتشاف انشطار ذرة اليورانيوم الثقيلة إلى نصفين عند قذفها ببعض النيوترونات عالية الطاقة، لا يمكن حصر الطاقة النووية في عملية الانشطار فقط بل هناك عملية الاندماج النووي أيضا، حيث أن العمليات الانشطارية النووية تكون العناصر الخفيفة نسبيا وتكون عمليات طاردة للطاقة هي أيضا².

المبيعات سوى جزء من التكاليف الإجمالية مما يؤدي إلى وجود فائض إنتاجي يضغط بدوره على الأسعار.

المطلب الثالث : صناعة الطاقة المتجددة في الجزائر كمرحلة لما بعد البترول.

تعود أهمية الصناعة المتجددة في الجزائر بسبب الأوضاع العالمية غير المستقرة والتي تؤثر على أهم سلعة يعتمد عليها الإقتصاد الجزائري (النفط)، الأمر الذي ولد مجموعة من المشاكل والتحديات كان لها انعكاسات على عائدات الصادرات النفطية، ومن ثم كان لزاما التطرق إلى تطور مراحل كيفية الإعتماد على هذا النوع من الصناعة.

أولا :المشاكل والتحديات التي تواجه النفط في الجزائر

والإقتصاد النفطي الجزائري يعاني من مجموعة من المشاكل والتحديات تمثلت أهمها في:

1- المشاكل التي تواجه النفط في دول الجزائر³:

¹ عبد المطلب النقرش، الطاقة مفاهيمها، أنواعها ومصادرها، مرجع سابق، 08.

² عباس مصطفى معري، مبادئ الطاقة، مجالس النشر العلمي، الكويت، 1990، ص 174

³ مصطفى بودرامة، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة والاستخدام للموارد المتاحة بجامعة فرحات عباس سطيف لا يوم 08/07 افريل 2008، الجزائر، ص 13.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

أ- محاولة الولايات المتحدة السيطرة على منابع النفط بالضغط على الحكومات المنتجة يضاف الى ذلك ان الولايات المتحدة تستخدم التجسس الإقتصادي والصناعي في مجال النفط باعتباره من القطاعات الحيوية لإقتصادها؛ حيث أن هناك تعاوناً بين جهاز الاستخبارات الأمريكية والشركات الصناعية العاملة في مجال الصناعة في حقول النفط، وهي تقدم دعماً لشركاتها النفطية.

ب- إن أزمة النفط تصيب الدول النامية والمتقدمة، ولكن الدول المتقدمة قدرتها على استيعاب التاريخ والتعامل معه تأثيراً على جغرافية الأحداث جعلها تتمتع بقدرة فائقة على إدارة الأزمات الدورية، وتوظيفها توظيفاً لا يغير من وضعية التقسيم الدولي للعمل؛ بما يعمل على تعميق هذا التقسيم بما يخدم مصالحها وينقل الأزمة كلية إلى الدول النامية والتي تتأثر سلباً بشدة لطبيعة هيكلها الإقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن انخفاض أسعار النفط سيؤثر تأثيراً كبيراً على الإقتصاد الجزائري.

ج- إن الدول المستهلكة للنفط ستحاول ترشيد وتخفيض إستهلاكها في ظل إرتفاع الأسعار، كذلك فإن إرتفاع أسعار البترول سوف يؤدي في النهاية إلى تطوير وإيجاد بدائل للطاقة، وعند وجود هذا البديل فإنه من الصعب رجوع الطلب على البترول إلى ما كان عليه حتى لو انخفض سعره.

د- إن النفط يسعر بالدولار الأمريكي ذي القيمة المتقلبة إرتفاعاً وإنخفاضاً مما ينعكس سلباً على حجم الإيرادات النفطية فيعرض الجزائر إلى تقلبات واسعة، علماً بأن سعر الدولار نفسه في أسواق الصرف الأجنبية هو أداة من أدوات السياسة الإقتصادية الخارجية الأمريكية، كما أن تسعير النفط يتم بقرارات سياسية أكثر منه تبعاً لقوى العرض والطلب في السوق الحرة.

هـ- أن صناعة النفط تتطلب رؤوس أموال ضخمة للاستثمار في عمليات الاستكشاف، وإرتفاع عامل المخاطرة المالية المرتبطة بعمليات التنقيب والحفر، يضاف الى ذلك تناقص الإحتياطي النفطي باستمرار بسبب الاستعمال.

ثانياً: التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر.

تواجه الجزائر في إنتاج النفط عدة تحديات مختلفة يمكن أن نذكر من أهمها الآتي¹:

1- التحدي الأول: مادة النفط مادة ناضبة، وبالتالي لابد من الإستثمار في الطاقة النووية وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح.

2- التحدي الثاني: لا يزال سعر الغاز الطبيعي حتى الآن أقل ثمناً من مصادر الطاقة الأخرى المثيلة والبديلة من حيث القيمة الحرارية. وتلعب الغازات الطبيعية والمصاحبة دوراً كبيراً - كمادة أولية - في عدة قطاعات إنتاجية مثل قطاع الأسمدة وقطاع الصناعات النسيجية وشركات الحديد والصلب وصناعات البتر وكيمائيات بالإضافة إلى أهمية الغازات الطبيعية والمصاحبة كوقود لإحلال المنتجات البترولية "البوتاجاز- الكيروسين - السولار - المازوت "

¹ مصطفى بودرامة، نفس المرجع، ص 14-16.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

في محطات توليد الكهرباء الحرارية والغازية وفي القطاع المتري التجاري. وبالتالي يجب على الجزائر الاهتمام بسوق الغاز لأنها سوق واعدة، ولقد تصدرت شركة جازبروم الروسية قائمة الشركات في إنتاج الغاز عالميا حيث بلغ إنتاجها حوالي 54 بليون قدم 3/ى ثم شركة شل الهولندية بحوالي 7,5 بليون قدم 3/ى ثم شركة اكسون الأمريكية (حوالي 6,6 بليون قدم 3/ى (وتليها شركة سوناطراك الجزائرية في المرتبة الرابعة) حوالي 6,5 بليون قدم 3/ى)، والجدول الموالي يبين الموقف التصديري للغاز الجزائري مقارنة بتطور صادرات الغاز عالميا.

3-التحدي الثالث: ضريبة الكربون هي ضريبة تعتزم دول الاتحاد الأوروبي فرضها على إستهلاك الوقود العضوي(بترو-ل فحم (بغرض الحد من الإستهلاك من هذا الوقود ,وكذلك استخدام حصيلة هذه الضريبة في معالجة آثار تلوث البيئة بغاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استخدام هذا الوقود، إن الداعين إلى هذه الضريبة يقررون أن إرتفاع درجة حرارة الجوشأنه شأن تلوث البيئة،إنما هو كلفة خارجية يتحملها المجتمع نتيجة لحرق الوقود الكربوني، وقد تم تجاهل هذه التكلفة حتى الآن عند تقرير سعر البترول وغيره من الوقود الكربوني لأن كل من المنتج والمستهلك لم تقع عليه مسؤولية الضرر البيئي، ومن أثارها ان فرض ضريبة على سلعة ما يؤدي إلى إرتفاع ثمنها وهذا الإرتفاع في الثمن يؤدي إلى انكماش الكمية المطلوبة من السلعة وكذلك من السلع الأخرى المكملة لهذه السلعة، وكذلك من الطبيعي أن إرتفاع ثمن سلعة ما بسبب فرض الضرائب عليها تدفع المستهلكين إلى تخفيض طلبهم من هذه السلعة أو إيجاد بدائل لها ,أو إتباع الأسلوبين معا، وتكون المحصلة النهائية إنخفاض الطلب على السلعة وكذلك الحال بالنسبة للبترول.

4-التحدي الرابع:لقد أصبحت عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات مسألة لافقة لأنها تسير بخطى متسارعة لا مثيل لها من قبل، وأضحت في الوقت ذاته إحدى الاستراتيجيات المهمة التي تطبقها الشركات من أجل الحصول على حصة أكبر في السوق، وكذلك تكوين اتحادات إستراتيجية مع شركات أجنبية أخرى بهدف الحصول على إنتاج ذي تقنية عالية وبكلفة منخفضة، مما يمكنها من الحصول على إيرادات أعلى ومن ثم السيطرة على النشاط الإقتصادي العالمي.

وفيما يتعلق بالصناعة النفطية فإن أكبر عملية دمج فيها تمت باندماج شركة اكسون مع شركة موبيل، لتصبح بذلك أكبر شركة نفطية في العالم برأسمال قدره 247 مليار دولار وبقدرة إقتصادية هائلة؛ حيث تمتلك من الإحتياطي النفطي نحو 10895 مليون برميل فيما تبلغ قدرتها الإنتاجية 2.526 مليون ب/ي وطاقاتها التكريرية 6.658 مليون ب/ي.

ونلاحظ أن من أكبر 10 شركات متعددة الجنسيات في العالم هناك ثلاثا منها تعمل في الصناعة النفطية عام 1999 وهي: شركة اكسون التي قيمة أصولها 247 مليار دولار، وشركة رويال داتس /مجموعة شل التي تبلغ التي تبلغ قيمة أصولها 54.9 مليار دولار، وعموما نستطيع (BP) قيمة أصولها 110 مليار دولار، وشركة أرمكو القول بأن عمليات الاندماج بين الشركات النفطية تستهدف ما يلي:

أ - إن الاندماج يؤدي إلى زيادة حجم الشركات النفطية، ويؤدي إلى خفض التكاليف والحصول على حصة أكبر في السوق وعلى رأس مال، لبناء وحدات إنتاجية كبيرة، كما أن التطور الكبير في أسواق النفط الذي أدى إلى نمو الطلب على مواد تكنولوجية أكثر تطورا ومنتجات أكثر تنوعا كان دافعا آخر للاندماج.

ب - الحصول على إحتياطات جديدة مؤكدة من النفط الخام بعد أن تناقصت إحتياطات بعض الشركات النفطية الكبيرة، والحصول على إحتياطات بتكلفة منخفضة واحتمال تخفيض تكاليف البحث عن إحتياطات جديدة في المستقبل بسبب قلة عدد الشركات التي تتنافس في ما بينها للحصول على إمتيازات للبحث والتنقيب عن النفط.

إن عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع النفط ستؤثر دون شك في الموقف التنافسي للشركات الوطنية في الدولة الجزائرية التي سعت إلى تكوين قاعدة للصناعة النفطية فيها، لأن هذه الشركات لا تستطيع منافسة شركات النفط العالمية التي نمت كثيرا من خلال عمليات الاندماج الواسعة.

ثالثا: إجراءات الحفاظ على الطاقة وترشيد إستهلاكها¹

تحتل الجزائر مرتبة مريحة في السوق العالمي الطاقوي، بإعتبارها بلدا منتجا ومصدرا للمحروقات وعضوا في منظمتي : الدول المصدرة للبترول "OAPEC" والأقطار العربية المصدرة "OPEC" للبترول ونظرا لعامل نضوب الموارد الطاقوية الاحفورية، قررت الجزائر وضع إستراتيجية وطنية للفعالية الطاقوية من أجل ضمان توازن العرض والطلب والحفاظ على الإحتياط الوطني للمحروقات. ولهذا، يعتبر التخطيط على المدى البعيد أمرا ضروريا لوضع خطة عمل في هذا المجال وعليه قامت الوكالة الوطنية لترقية استخدام الطاقة وترشيد إستهلاكها حول الطلب النهائي للطاقة في الجزائر بدراسة مستقبلية (APRUE) التي أفرزت عن وجود قدرة إقتصادية طاقوية تزيد عن 10 مليون طن م ن في آفاق 2030، مستندة على منهج السيناريوهات لإستغلالها وإعداد إستراتيجية في هذا المجال.، إضافة إلى ذلك، فإن مجموع الإقتصاد الطاقوي يزيد عن 90 مليون طن م ن في آفاق 2030 متجاوزا إجمالي الإنتاج الوطني للمواد الغازية لسنة 2011 (غاز طبيعي وغاز البروبان المسال) وهذا ما يعكس الأهمية البالغة لتنفيذ البرنامج الوطني للفعالية الطاقوية.

1- البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة (2007-2030)² :

¹ الورقة القطرية الجمهورية الليبية، الفصل السابع "إجراءات الحفاظ على الطاقة وترشيد الإستهلاك"، مرجع سابق، ص 28.

² نفس المرجع، ص 28.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

يحدد القانون 09 - 99 المؤرخ بتاريخ 28 يوليو 1999 المتعلق بالتحكم بالطاقة شروط ووسائل - تأطير تنفيذ

السياسة الوطنية لترشيد إستهلاك الطاقة، ولتحقيق هذه السياسة تم الإعتماد على:

أ-الوكالة الوطنية من أجل تطوير وترشيد إستهلاك الطاقة « APRUE ».

ب-الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة، « FNME ».

ج-البرنامج الوطني لترشيد الطاقة، « PNME ».

د-اللجنة المشتركة بين القطاعات لترشيد إستهلاك الطاقة « CIME ».

تم تحديد البرنامج الوطني لترشيد إستهلاك الطاقة بموجب المرسوم التنفيذي المؤرخ في 2004 ، والمصادق

عليه من قبل الحكومة، حيث تسهر وكالة على « APRUE » تنفيذ هذا البرنامج تحت رعاية وزارة الطاقة

والمناجم، والذي يتم من خلاله

-الإعانات. - القرض المدعم. - القرض الضريبي. - المنح المشجعة.

وتم تحديد البرنامج الوطني لترشيد الطاقة حسب نوعية المواد الطاقوية (مواد بترولية، كهرباء)، ومجالات

الاستعمال (إنارة، تدفئة)، وكذا ميادين الاستخدام المختلفة (صناعة، زراعة.....)

ومن خلال الأولويات المذكورة آنفا، وجهت الدولة أعمالها وإستراتيجيتها من خلال تكليف القطاعات

الناشطة، القطاع السكني، الخدمات، الجماعات المحلية، قطاع الصناعة وكذا النقل إلى تحقيق ما يلي:

- إعلام وتوعية المستهلك بأهمية التحكم في الطاقة.

- تكوين وتدريب مهندسي وفني المؤسسات الصناعية في مجالات إدارة الطاقة وإجراء تدقيقات

طاقوية (Energy Auditing).

- إجراء الدراسات الشاملة والقطاعية لتقييم إمكانية الإقتصاد في الطاقة.

- إجراء دراسات ميدانية وتطوير أشكال جديدة للطاقة والتكنولوجيات الفعالة.

- إجراء فحوص طاقوية في الوحدات الصناعية ذات الإستهلاك المرتفع من الطاقة (خاصة فيما يتعلق

بالوحدات المصنعة لمواد البناء).

- دراسة مجالات توزيع إستهلاك الطاقة ومختلف استخداماتها.

- إدراج معايير طاقوية ناجعة في البناءات الجديدة والآلات والأجهزة التي تعمل بالطاقة.

- تعليم وتكوين المستعملين في ميدان الإقتصاد الطاقوي.

- إقامة الإستراتيجية الوطنية للفعالية الطاقوية على برنامج وطني من أجل التحكم في الطاقة.

- منح إمتيازات مالية، جبائية وفي مجال حقوق الجمركة لفائدة الأعمال المشاريع التي تساهم في التنمية

والفعالية الطاقوية.

- تطوير بنك للمعطيات الإحصائية حول الطاقة قصد إتمام معرفة النظام الوطني للإستهلاك الطاقوي.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

- تنظيم، تنشيط وتنسيق تنفيذ برامج وأنشطة التحكم الطاقوي.

2- الهياكل التنظيمية والمؤسسية في مجال الطاقات المتجددة بالجزائر : لاقت فكرة الطاقات المتجددة في الجزائر بالإهتمام منذ عام 1980 بإعطاء أهمية بالغة للملف الخاص بها من طرف اللجنة المركزية في المصادقة على ميلاد المحافظة السامية في عام 1982 ومن ثم بدأت في إعداد الوسائل الأساسية من أجل الانطلاق في نشاطها مع وضعها للهياكل الأساسية فانطلقت بخمس مراكز تنمية ومحطة تجريبية للوسائل التي توفر الدعامات العلمية والتكنولوجية والصناعة لبرنامجها التنموي المكلفة به في مجال الطاقات المتجددة، كما تم انشاء الهيئات المؤسسية ومن ضمنها¹:

أ -مركز تطوير الطاقات الجديدة والمتجددة " C.D.E.R ."

ب -وحدة تطوير التجهيزات الشمسية "U.D.E.S" .

ج -وكالة ترقية وعقلنة استعمال الطاقة "APRUE" .

إن السياسة الوطنية لترقية الطاقات المتجددة هي مؤطرة بقوانين ونصوص تنظيمية تتمثل في:

د-قانون ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، ويتعلق الأمر بالقانون رقم 04 09 الصادر في 14 أوت

2004 والذي تعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.

هـ-قانون التحكم في الطاقة، والذي تمثل في القانون رقم 99 09 الصادر في 08 جويلية 1999 والذي تعلق بالتحكم في الطاقة.

قانون الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز والمرسوم التنفيذي الذي تبعه والذي تعلق بتكاليف التنوع، ويتعلق الأمر بالقانون رقم 02-01 الصادر في 05 فيفري 2002 والذي تعلق بالكهرباء والتوزيع للغاز عن طريق القنوات.

و-واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر : تعتبر الجزائر واحدة من بين الدول التي اهتمت بالطاقات المتجددة، وسنحاول تقديم بعض المشاريع التي قامت بها في هذا المجال :

و-1- في مجال الطاقة الشمسية : بدأت الجهود الأولى لإستغلالها الطاقة الشمسية في الجزائر مع إنشاء محافظة الطاقات الجديدة في الثمانينيات واعتماد مخطط الجنوب سنة 1988 ، مع تجهيز المدن الكبرى بتجهيزات لتطوير الطاقة الشمسية، وأنجاز محطة ملوكة بأدراة بقوة 100 كيلوواط لتزويد 1000 نسمة في 20 قرية، كما تم توسيع نطاق نشاط مركز بوزريعة وإنشاء وحدة لإنتاج الخلايا الشمسية، بالإضافة إلى إنجاز أول وحدة هجينة

¹ زعير فاتح، دحدوح نجيب، مستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر وتحديات إستغلالها مع عرض تجربة ألمانيا، ومشروع تطبيق الطاقة

الشمسية في الجنوب الكبير في الجزائر ، مداخلة بملتقى دولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لاستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر يومي 28/29 أكتوبر، المسيلة 2014 ص6-7.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

لتوليد الكهرباء العاملة بالغاز والطاقة الشمسية بمنطقة تيلغمت علي بعد 25 كلم شمال حاسي الرمل، وهي بذلك تمثل أكبر حقل غازي في إفريقيا مرشحة لأن تكون مصدر طاقي بديل ونظيف، وقد أعلنت الوكالة الفضائية الألمانية بعد دراسة حديثة قامت بها أن الصحراء الجزائرية هي أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم، حيث تدوم الإشعاعات الشمسية في الصحراء الجزائرية 3000 ساعة إشعاع في السنة، وهو أعلى مستوى للإشعاع الشمس على المستوى العالمي، وهو ما دفع بالوكالة إلى تقديم اقتراح للحكومة الألمانية حول إقامة مشاريع استثمار في الجنوب الجزائري، وذلك بسبب توفر الجزائر على أكبر الحقول والمناجم الشمسية في العالم، فمدت الشمس في التراب الوطني تقريبا تفوق 2000 ساعة في السنة ويمكنها أن تصل إلى 3900 ساعة (الهضاب العليا)، والطاقة المتوفرة يوميا على مساحة عرضية قدرها م² تصل إلى 5 كيلواط في الساعة على معظم أجزاء التراب الوطني أي نحو 1700 كيلواط في الساعة/م² في السنة في شمال البلاد و2263 كيلواط في الساعة/م² في السنة في جنوب البلاد مثلما يوضحه الجدول التالي¹:

الجدول رقم (04-13): الإمكانيات الشمسية في الجزائر

المناطق	المناطق الساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة %	4	10	86
المدة المتوسطة لإشعاع الشمس (السنة/الساعة)	2650	3000	3500
الطاقة المتوسطة سنة/م ² كيلواط سا	1700	1900	2650

المصدر: د. دراوي الطيب، بريتيل هاجر، سياسات إستغلال الطاقات المتجددة في الجزائر، الملتقى الأول حول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية، بين متطلبات التنمية وتأمين الإحتياجات الدولية، جامعة سطيف 01 كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015، ص 02.

في مجال طاقة الرياح : يتغير المورد الريحي (الهوائي) في الجزائر من مكان إلى آخر نتيجة الطبوغرافيا وتنوع المناخ، حيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين²:

منطقة الشمال الذي يحده البحر المتوسط ويتميز بساحل يمتد على 1200 كلم وبتضاريس جبلية تمثلها سلسلتي

¹ د. دراوي الطيب، بريتيل هاجر، سياسات إستغلال الطاقات المتجددة في الجزائر، الملتقى الأول حول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية، بين متطلبات التنمية وتأمين الإحتياجات الدولية، جامعة سطيف 01 كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015، ص 02.

² Guide des Energies Renouvelables, Ministère de l'Energie et des Mines, Edition 2007, p 39

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

الأطلس التلي والصحراوي، بينما توجد السهول والهضاب العليا ذات المناخ القاري، ومعدل سرعة الرياح في الشمال غير مرتفع جدا.

منطقة الجنوب التي تتميز بسرعة رياح أكبر منها في الشمال خاصة الجنوب الغربي بسرعة تزيد عن 4م/ثا وتتجاوز 6م/ثا في منطقة أدرار. وعليه يمكن القول أن سرعة الرياح في بلادنا معتدلة وتتراوح ما بين 2 إلى 6م/ثا، وهي طاقة ملائمة لضخ المياه خصوصا في السهول المرتفعة.

في مجال الطاقة المائية : إن حصة قدرات الري حظيرة الإنتاج الكهربائي هي 5 أي حوالي 286 جيجاوات، وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى العدد غير الكافي لمواقع الري وإلى عدم إستغلال مواقع الري الموجودة.

في مجال الحرارة الجوفية : يشكل كلس الجوارسي في الشمال الجزائري إحتياطيا هاما لحرارة الأرض الجوفية، ويؤدي إلى وجود أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة واقعة أساسا في مناطق شمال غرب البلاد، وتوجد هذه الينابيع في درجة حرارة غالبا ما تزيد عن 40 درجة مئوية، والمنبع الحار أكثر هو منبع المسخوطين 96 درجة مئوية، وهذه الينابيع الطبيعية التي هي على العموم تسربات لخزانات موجودة في باطن الأرض تدفق لوحدها أكثر من 2م/ثا من الداء الحار وهي جزء صغير فقط مما تحويه الخزانات.

في مجال طاقة الكتلة الحيوية : حيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين: المنطقة الصحراوية الجرداء والتي تغطي 90 من المساحة الإجمالية للبلاد، ومنطقة الغابات الاستوائية التي تغطي مساحة قدرها 2500000 هكتار، أي حوالي 10 من مساحة البلاد، وتغطي الغابات حوالي 1800000 هكتار، في حين تمثل التشكيلات الغابية المتدرجة في الجبال 1900000 هكتار.

ب-آفاق إستغلال الطاقة المتجددة في الجزائر : إن السياسة الطاقوية المتبعة تهدف إلى تأن تكون الطاقة المتجددة تمثل نسبة 6 % من الحصيلة الوطنية من إنتاج الكهرباء في 2015 ، للوصول لهذه النسبة سطرت الجزائر برنامج خاص بكل صنف من هذه الطاقة، ومن بين المشاريع التي تم انشائها لهذا الغرض ما يلي¹:

-مشروع تزويد 16 قرية بالكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية في إطار البرنامج 2006 2009

-مشروع انشاء محطة خدمات نفطال البرجة بسطاوالي بالطاقة الشمسية .

-مشاريع المحافظة السامية لتنمية السهوب .

¹ زعيتو فاتح، دحدوح نجيب، مستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر وتحديات إستغلالها مع عرض تجربة ألمانيا، ومشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير في الجزائر، مرجع سابق، ص 8.

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل نشأة النفط في دول الدراسة الأربعة والقدرات الإحتياطية والإنتاجية لها، بالإضافة إلى تطور عائدات الصادرات النفطية تبعاً للصناعة النفطية اللاحقة، وتحليل هذه العائدات إلى غاية 2015، دون أن ننسى الأزمة النفطية الأخيرة وتبيان تأثيرها على أهم المتغيرات الإقتصادية لكل دولة على حدة ومن ثم المقارنة بين درجة انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على هذه العائدات البترودولارية المتأتية من التصدير، وكذا تبيان أهمية مصادر الطاقة البديلة لهذه الدول ودور الصناديق السيادة التي تدير الفوائض البترودولارية، حيث خرجنا من هذا الفصل بأهم النتائج التالية:

1- استفاد الإقتصاد الجزائري، الليبي، الإماراتي والسعودي من إرتفاع أسعار النفط الخام وازدهر إقتصاد هذه في السنوات الأخيرة، وقد عززت الإيرادات المزدهرة من مبيعات النفط الخام صناديق الثروة السيادية لدول الدراسة . ومع ذلك، فقد أدى الإنخفاض الكبير في أسعار النفط منذ الربع الثالث من عام 2014 إلى تباطؤ الإقتصاد في المستقبل القريب، وكان إنخفاض أسعار النفط له تأثير سلبي مباشر على التوازن المالي . مما استدعى الحاجة إلى تنويع الإقتصاد .وعلاوة على ذلك، لدى الجزائر سعر صرف عائم على عكس ليبيا والإمارات والمملكة العربية السعودية التي تعتمد على سعر صرف ثابت المربوط بالدولار الأمريكي، وهو ما يعني أن السياسة المالية في الأغلب هي الأداة الأساسية للإقتصاد الكلي، وبالتالي فإن الهدف الأساسي للسياسة المالية يكمن في توجيه الثروة والإيرادات المتراكمة المتأتية من صادرات النفط بكفاءة، وذلك قائم على الإستثمار الجيد للفوائض البترودولارية.

2- تصدرت المراتب الأولى في الأغلب من حيث عدد الإكتشافات والإنتاج النفطي وكذا الإحتياطي النفطي والصرف وأهم المتغيرات الإقتصادية كل من المملكة العربية السعودية وتلتها الإمارات بينما كل من الجزائر وليبيا تناوبتا على المرتبة الثالثة والرابعة وذلك يعود إلى أن الإقتصاد السعودي والإماراتي لا يعتمد 100% على الربع النفطي نظراً لاعتمادهم على إقتصاد متنوع المداخليل مقارنة بالإقتصاد الجزائري والليبي، والذي يؤكد ذلك أهم النتائج التي توصلنا إليها .

3- هناك علاقة عكسية بين تقلبات أسعار صرف الدولار وأسعار النفط لكل من الجزائر وليبيا والإمارات والسعودية لكونها تعتمد على نفط برانت، الذي اثر على العائدات الإجمالية المتأتية من النفط عامة والعائدات البترودولارية المتأتية من الصادرات النفطية خاصة.

4- عرفت عائدات الصادرات النفطية في اغلب دول الدراسة ثلاثة مراحل، الأولى كانت من سنة 2000 إلى غاية 2004 حيث عرفت عائدات بترودولارية إرتفاع محتشم، بينما بعد سنة 2004 إلى غاية 2008 وصل النفط إلى أسعار خيالية إنعكست بالإيجاب على عائدات الصادرات النفطية، أما من سنة 2009 عرفت إنخفاض بسبب الازمة المالية العالمية لتعاود الإرتفاع خلال المرحلة الأخيرة من 2010 إلى غاية النصف الأول من سنة 2014،

الفصل الرابع: انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار على إقتصاديات الدول النفطية الجزائر، ليبيا،

الإمارات والسعودية (دراسة تحليلية مقارنة خلال فترة 2000-2015)

ليعرف بعدها الإقتصاد العالمي الأزمة الأخيرة النفطية التي أثرت على الدولار الأمريكي بالارتفاع ومن ثم انخفاض أسعار النفط .

5-تعد صناديق الثروة السيادية أداة من بين الأدوات التي تستخدمها الدول من اجل إدارة فوائض الأموال التي تحققها في عدة مجالات كالإستثمار أوالإدخار بما يخدم مصلحة الإقتصاد الوطني والمجتمع ككل، من خلال ضمان دخل مستقر وحماية حقوق الأجيال اللاحقة بسبب توقع نزوب مصادر الطاقة التي كانت تحقق صادرات مرتفعة لهذه الدول حاليا، ولا تعتبر هذه الصناديق خطرا على دولة دون الأخرى وإنما نجدها في جميع الدول باختلاف إقتصادياتها وتطورها وقوتها، وما يختلف هو طريقة إدارة هذه الصناديق وما تحققه من نتائج.

6-يعاني تطوير مصادر الطاقة البديلة صعوبات، منها النفقات المالية الباهظة، لاسيما في قطاع الوقود الصناعي، وهناك المشاكل البيئية وخطرها على السلامة العامة، كالإشعاع النووي وتلويث الجوبالغازات السامة ومسألة الفضلات الكبيرة والتخلص منها، وكل ذلك يضاف إلى مشاكل العمالة والمهارات الفنية التي يحتاج إليها بعض هذه المصادر، إلى جانب القضايا التكنولوجية العالقة والتي من الصعب التنبؤ بنتائج حلها وتطويرها في المستقبل

الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة معرفة أهم الانعكاسات المترتبة عن تقلبات أسعار صرف الدولار على العائدات البترودولارية المتأتية من الصادرات النفطية لكل من الجزائر، ليبيا والإمارات و السعودية و محاولة المقارنة بين انعكاسات هذه العلاقة على مجمل المتغيرات الاقتصادية من احتياطي صرف أجنبي، و ناتج محلي، و معدل تضخم.... الخ، لكل دولة ، مع تبيان دور صناديق الثروة السيادية في تدويل الفوائض البترودولارية وأهمية الاعتماد على الطاقة المتجددة في اقتصاديات هذه الدول ومدى افتقارها لموارد دخل متنوعة تجعلها مصابة بالمرض الهولندي ، حيث تم كل ذلك من خلال التطرق بداية إلى مفاهيم أساسية حول سعر الصرف وتبيان أهميته في الأوضاع الاقتصادية العالمية الحالية والتي تتحدد سواء في السواء في الأسواق المنتظمة أو الموازية، بفعل تحركات أهم المتدخلون في هذه الأسواق التي ينظم عملها أهم سياسات ونظم الصرف المتبعة لكل دولة ، بالإضافة إلى التطرق إلى السوق النفطية والتي لديها علاقة وثيقة بما يحدث من تقلبات لأسعار الصرف الارتكازية خاصة تقلبات الدولار ، نظرا لكون هذه المادة تعتبر في الدول العربية المصدر الأوحده والوحيد لمصادر الدخل لاقتصادها الذي أصبح في يد جهات أجنبية تسيطر بطريقة غير مباشرة على أهم ثروات الوطن العربي ، لذلك كان لزاما علينا أن نتطرق إلى العلاقة مابين سعر صرف الاورو دولار وسعر النفط بتبيان كيفية وصول الدولار الأمريكي إلى قمة هرم المصارف العالمية وأصبح بالقوة التي هو عليها اليوم، و كذا التطورات التي حصلت لليورو والتي جعلت منه منافس قوي للدولار ومحاولة العديد من الدول إدراجه في المعاملات التجارية بدلا من الدولار، إلا أن ما يحدث من أوضاع في الاقتصاديات العالمية أكد عدم قرت منافسة الاورو للدولار وخاصة بعد الارتفاعات المتتالية والتي عرفها هذا الأخيرة ، والتي أدت إلى انهيار أسعار النفط في سنة 2015 لتجد الدول العربية عامة ، والجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية نفسها أمام وضع خطير يؤثر على اقتصادياتها نظرا لاعتمادها الكلي على هذه العائدات المتأتية من ارتفاع أسعار النفط وهذا ما أدرج في الفصل الأخير كمحاولة منا كدراسة مقارنة بين تقلبات هذه المتغيرات على هذه الدول و تبيان سبب درجة تقلبات الانعكاسات و اختلافها من دولة لأخرى فكانت أهم نتائج الدراسة كالتالي:

أولا: نتائج البحث

- 1- يحتل سعر الصرف أهمية بالغة في الاقتصاد الدولي لارتباطه بالتجارة الخارجية ، فهو مرآة عاكسة للمركز التجاري للدولة لأنه يربطها بالعالم الخارجي من خلال المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المحليين و الأجانب، حيث يعب عن عدد الوحدات من العملة الوطنية و التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الاجنبية
- 2- إن الخطوات والإصلاحات التدريجية التي مست نظام الصرف الجزائري قصد التوجه به نحو إعطاء قدر كبير من المرونة للدينار دليل على استجابة الدينار الجزائري لظاهرة التفرغ التي تعيشها أنظمة الصرف الدولية، وعلى هذا الأساس استطاعت السلطة النقدية أن تقرب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية وتقليل الفارق الموجود بين

السعر الرسمي والموازي بفضل التوجه السليم لمختلف التعديلات والإصلاحات التي استطاعت أن تمنح الوقت اللازم والسامح للمتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية أن تتأقلم بشكل جيد مع هذا التوجه بأقل التكاليف،

3- تكمن أهمية النفط الاقتصادي في أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة، بحيث أنه سلعة إستراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب على السواء فهو أهم عناصر التقدير الإستراتيجي للدول، وعليه تستند قوة الدول ومن خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره وذلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها

4- إذا كانت أسعار النفط، التي تشكل عائدات صادراته المصدر الرئيسي للدخل لدول الدراسة الأربعة، تراجعت منذ جويلية الماضي بنحو النصف، فإن ارتفاع سعر صرف الدولار خفف أثر تراجع أسعار النفط على الدول التي ترتبط السوق النفطية بعدم الاستقرار نتيجة لخضوعها لتضارب مصالح مختلف الفاعلين فيها ، ولعل هذا ما نلمحه من خلال الأزمات المتتالية التي مرت بها و التي انعكست تارة بالإيجاب و تارة أخرى بالسلب على مختلف اقتصاديات دول العالم. و خاصة الدول التي ربطت عملتها بالعملة الأميركية (ليبيا ، الامارات، السعودية).

5- العلاقة بين التغير في سعر الدولار والتغير في سعر النفط وثيقة جدا لكون الدولار هو العملة الأولى في العالم من حيث القوة، كما أن النفط هو السلعة الأهم والأكثر تداولاً على مستوى العالم، ومعظم الدول المصدرة للنفط تحصل على عائداتها بالدولارات، ومقابل ذلك تستورد جميع سلعها بعملات أخرى مختلفة من الدول الأخرى، فيحصل تغيير في سعر صرف الدولار فيؤثر في القوة الشرائية لهذه الدول وعلى دخلها، ويزيد التضخم المستورد والمحلي لديها.

6- أثرت تقلبات أسعار صرف الدولار على عائدات الصادرات النفطية لدول الدراسة الأربعة كلها بالانخفاض وتلاها الانخفاض في كل من الإنتاج و الاحتياطي النفطي، وارتفاع استهلاكه، وكذا انخفاض احتياطي سعر صرف والإنتاج الإجمالي المحلي إلا أن درجة الانخفاض تختلف من دولة إلى أخرى إذ نعتبر كل من الاقتصاد الجزائري والليبي كان أكثر حساسية لتقلبات الدولار مقارنة بالإمارات والسعودية، كون أن هذه الأخيرة تعتمد منذ فترة من الزمن على تنويع مصادر دخل الناتج المحلي الإجمالي على عكس كل من الجزائر وليبيا والتي تعتمد اقتصادياتها 100% على عائدات النفط ويظهر ذلك جليا في وظيفية الميزان التجاري و اوضاعية المالية لهذه الدول و التي عرفت عجزا

7- لقد أسفرت الأزمة المالية العالمية على إلقاء المزيد من الضوء والاهتمام بالصناديق السيادية، وعلى مكانتها المتنامية في النظام المالي العالمي، ورغم أن الصناديق ليست مسؤولة عن الأزمة، إلا أن التخوف من أدوارها المستقبلية زاد من الأعمال المتصلة بوضع إطار لعملها بما يدعم شفافية أداؤها وحوكمتها، إلا أن الصناديق السيادية المنتمية بالخصوص إلى دول العالم الثالث بالرغم من التزاماتها ومسؤولياتها العالمية فهي مسؤولة بشكل أكبر عن دعم مسيرة التنمية في بلدانها الأصلية، وتمكين الأجيال القادمة من الاستفادة من ثمار النمو

الاقتصادي، وان تتفادى تركيز مساهماتها في عدد قليل من المؤسسات بشراء حصص كبيرة، بل تعمل على توسيع هذه المشاركات بشراء حصص صغيرة في أكبر عدد من المؤسسات في قطاعات واسعة.

8- وجه العالم إلى إنتاج الطاقة من مصادر بديلة و مستدامة لسببين رئيسيين أولهما تلويثها لجو الأرض بثاني أكسيد الكربون و بروز ظاهرة الاحتباس الحراري و التغيرات المناخية، والثاني هو محدودية موارد الطاقة الأحفورية واحتمال نضوبها من باطن الأرض، وغم وفرة مصادر الطاقات المتجددة في دول الدراسة خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح فإن انخراط بلدان المنطقة في مشاريع من هذا النوع بدأ متأخرا مقارنة ببلدان أخرى لا تملك مثل هذه الثروات، وفي السنوات الأخيرة أصبحت الحاجة إلى مصادر للطاقة المتجددة أكثر وضوحاً من ذي قبل في ظل الانخفاض المستمر لتكلفة الإنتاج وتطور التكنولوجيا في هذا المجال، و لكن و برغم هذا فإن البلدان العربية هي من أفقر المناطق في العالم فيما يتعلق باستغلال و توظيف الطاقة الشمسية.

ثانيا: نتائج اختبار الفرضيات

1- فيما يخص الفرضية الأولى والتي تنص على انه لا بد من اعتماد نظام نقدي جديد يوفر الحرية التجارية ويمد الدول بالسيولة الكافية ويكفل عدم فرض القيود والضوابط على المعاملات الاقتصادية الدولية، فرضية صحيحة نسبيا والدليل على ذلك هو أن الارتفاعات المتتالية لسعر صرف الدولار أمام العملات الارتكازية الأخرى ، بالإضافة إلى أن أزمة الديون السيادية أظهرت ضعف الاورو في قدرته على منافسة الدولار ، لذلك لا بد من نظام نقدي جديد يعتمد على كل العملات الارتكازية العالمية .

2- اما الفرضية الثانية والتي فحواها وجود الدولار إلى جانب اليورو سوف يقلل من الاضطرابات على عائدات الصادرات النفطية ومن ثم التقليل من هذه التقلبات على السوق البترولية العالمية، حيث أن معظم الدول المصدرة للبترول تسعر صادراتها بالدولار بينما وارداتها معظمها باليورو و من ثم سيحدث اختلال في المبادلات التجارية والتي ستنعكس حتما على معظم المتغيرات الاقتصادية الأخرى وهذا ما يحدث فعلا في الجزائر مثلا حيث أنها تتلقى 98 % من مقبوضاتها بالدولار الأمريكي وتدفع فاتورة أغلب وارداتها بالأورو ، حيث أن الدولار الأمريكي بدأ بفقدان ملحوظ لقيمه أمام الأورو منذ سنة 2003 ، إلا أن البعض يبرر أن الارتفاع الخيالي في أسعار البترول يعوض عن الخسارة التي يسببها انخفاض الدولار الأمريكي بنسبة أكبر، بينما في الآونة الأخيرة عرف ارتفاعا مقابل الاورلاو بداية من النصف الثاني من سنة 2014 و الذي أدى إلى انهيار كلي لأسعار النفط.

3- بينما الفرضية الثالثة والتي تنص على أن انخفاض سعر صرف الدولار يؤدي إلى تضخم في الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية وبشكل خاص في أسعار المواد الخام وعلى رأسها النفط ، فرضية صحيحة و الدليل على ذلك أن أهم النتائج التي توصلنا إليها من هذه الدراسة وخاصة نتائج الفصل الرابع والتي بينت بالإحصائيات والأشكال العلاقة العكسية بين تقلبات أسعار صرف الدولار وعائدات الصادرات النفطية التي تعرف ارتفاعا او انخفاضاً في كل من الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية تبعا لتقلبات أسعار صرف الدولار أمام الدينار الجزائري والليبي، الدرهم الإماراتي والريال السعودي.

4- فيما يخص الفرضية الرابعة في كون اعتماد الدول العربية شبه كلي على مواردها المالية النفطية جعل منها دول أكثر عرضة للزمات فرضية صحيحة نسبيا ، فمن خلال دراستنا رأينا أن كل من الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية تتأثر بالزمات التي يشهدها سوق النفط و تمتد آثارها إلى جميع القطاعات و المستويات ، و هذا ما كشفته أزمة المالية العالمية 2008، والأزمة النفطية الأخيرة في 2015 و ما خلفته من آثار سلبية على الاقتصاديات الوطنية لدول الدراسة لا تزال تبعاتها إلى الآن، فترقية القطاع الصناعي وتشجيع القطاع الخاص وتنمية الاستثمار الأجنبي ، وزيادة الدعم للقطاع الفلاحي وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإصلاح المنظومة البنكية والمصرفية وغيرها تمثل تحديات حقيقية للجزائر وليبيا ما بعد النفط، مقارنة بالإمارات والسعودية التي بدا يعرف اقتصادها التقليل التدريجي من الاعتماد الكلي على عائدات النفط بالاعتماد على تنوع مصادر الدخل .

ثالثا: التوصيات والاقتراحات

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تقليل من تقلبات أسعار صرف الدولار على عائدات الصادرات النفطية لدول الدراسة وجعلها أكثر كفاءة في اقتصادياتها ، وكذا الاستفادة من جميع الموارد والطاقت الكامنة في الاقتصاد الوطني للخروج من دائرة الاقتصاد القائم على الربيع إلى اقتصاد مبني على القيمة المضافة، وهذا ما يمكن تحقيقه في ظل الموارد الطبيعية المالية والبشرية المتاحة مثل :

- 1- الاستفادة المثلى من موارد النفط وذلك باستخدامها في بناء مشروعات إنتاجية مولدة للقيمة المضافة، يمكن أن تحل محل العوائد النفطية في حالة نضوب النفط
- 2- الاستمرار في استثمار العوائد النفطية في البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية مما يسهم في توفير شروط الانطلاق للاستثمار الوطني والأجنبي، عن طريق توفير عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية وذلك بتحسين مناخ الأعمال ، كما يجب العمل على استعادة رؤوس الأموال الوطنية في الخارج و كذا إعطاء الأولوية للاستثمارات المحلية والتي تسهم في توفير فرص عمل تساعد على تنوع الصادرات وعدم الاقتصار على النفط
- 3- ضرورة ربط أسعار النفط بسلة من العملات لتفادي التقلبات التي تحدث في اسعار صرف الدولار
- 4- بهدف تحييد آثار تقلب قيمة الدولار أمام الاورو على الاقتصاديات ذات العلاقة، لا بد على هذه الأخيرة من تغيير نظم صرفها حتى تتحكم جيدا في مبادلاتها التجارية، وكذا إعادة النظر في سياساتها المتعلقة بتسيير اقتصادياتها ككل .

- 5- قد آن الأوان لتأسيس نظام نقدي عالمي قائم على وحدة نقدية ذات قيمة حقيقية مقدرة من النفط، بدلاً من النظام الحالي المعتمد على الدولار كعملة ورقية، وإنشاء اتحاد دولي للمقاصة في سوق النفط، يساهم ويحقق توازنا لسعر النفط، من خلال توفير قاعدة بيانات ومعايير للتعامل في أسواق الطاقة، وفرض عقوبات على

- المخالفين وتوفير الضمانات الكافية لجميع المتعاملين من منتجين ومستهلكين ووسطاء، وذلك من أجل استقرار ونمو الاقتصاد العالمي.
- 6- لا بد من تحويل التعامل بالايورو حتى يمكن التقليل من الخسائر الناتجة عن انخفاض قيمة الدولار بالنسبة للاقتصاد الجزائري.
- 7- تنوع مصادر استيراد السلع وخاصة من مناطق التعامل بالدولار لأنها ستكون أسعارها اقل مقارنة بالايورو.
- 8- البحث المستمر عن الأسواق الجديدة والمحافظة على سعر النفط عن طريق تجمع الأوبك.
- 9- تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح.
- 10- تشجيع الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط على أعمال الحفر والاستكشاف بهدف البحث عن حقول جديدة لزيادة الإنتاج الحالي.
- 11- وينتظر أن تتحول الجزائر من قائمة الدول المصدرة للبترول إلى قائمة الدول المصدرة للغاز وهذا التحول يضعها في منأى عن تقلبات السائدة للأسعار، ويبقى الغاز الطبيعي يمثل الرهان الاقتصادي الحيوي ضمن عملية إطار العولمة الطاقوية لأنه المورد الطاقوي المفضل في القرن الواحد والعشرين وتعتبر الجزائر المورد الأساسي لأوروبا في ميدان الطاقة.
- 12- الدخول في تحالفات استراتيجية خاصة في ميدان البحث والتطوير من اجل الاستفادة من التطور التكنولوجي.
- 13- لا بد من قيام شركة سوناطراك بالبحث عن ابار جديدة للنفط في المناطق الافريقية مثلما هو جار الان في البيرو.

رابعا: أفاق البحث

- تقلبات أسعار صرف الدولار سنة 2015 على عائدات الصادرات النفطية الجزائرية (دراسة قياسية 2000-2017)
- تقلبات اسعار صرف الاورو دولار و تداعياته على العائدات البترودولارية للدول النفطية
- تداعيات انخفاض اسعار النفط العالمية على الدول المستهلكة و المنتجة و الحلول الممكنة دراسة مقارنة

قائمة المراجع

1-المراجع باللغة العربية

أ-الكتب

1. إبراهيم شريف السيد ، عدنان شهاب الدين وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
2. إبراهيم عبد العزيز النجار ، الأزمة المالية و إصلاح النظام المالي العالمي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009.
3. إبراهيم محمد الفار، سعر الصرف بين التنظير و التطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.
4. أحلام زواوية ، دور اقتصاديات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2014.
5. احمد الصباب، المملكة العربية السعودية وعالم البترول ، بدون دار نشر الإمارات، 1992.
6. أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 2009 .
7. أحمد مندور ، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1990
8. إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العملات الأجنبية، الطبعة الأولى، مطبعة روزنا، الأردن، 2001.
9. إسماعيل عبد الرحمن ودحوي موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى ، عمان الاردن 1999
10. ألسيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية و النقدية في عالم متغير، دار الفكر للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
11. ألسيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011.
12. آمال قحاييرة ، الوحدة النقدية الأوروبية - الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب، مطبعة جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
13. إمام محمد سعد، البترودولار والاستثمار الأجنبي "دراسة تحليلية تداعيات أسعار البترول على أسواق رأس المال والتمويل الدولي"، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، 2014 .
14. إمانول كومب ، إيتيان بفيستر، وآخرون ، موسوعة القرن، النفط والغاز الطبيعي، الدار المتوسطة للنشر ، الطبعة الاولى، بيروت، 2007.
15. امينة مخلفي، محاضرات مدخل الي الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، الجزء الأول، ورقلة، 2014
16. إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.
17. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الطبعة الأولى، مجد للمؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003.
18. بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، سنة 2009.

19. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن "الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية" ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، 2010.
20. توفيق عبد الرحيم، يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع،الأردن ،2004.
21. جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الامريكى "الازمة المالية 2008" ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، لبنان، 2011.
22. جويدان جمال، الأسواق المالية والنقدية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، سنة 2001.
23. جبرمي رفكن ترجمة ماجد كنج، اقتصاد الهيدروجين بعد نهاية النفط الثورة الاقتصادية الجديدة، دار الغاربي للنشر، الطبعة الأولى، 2009.
24. حافظ برجاس، تقلم د. محمد المجذوب، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، 2000.
25. حسن أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسات طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة.
26. حسن النجفي، النظام النقدي الدولي وأزمة الدول النامية، نشر وتوزيع بيت الموصل، بدون بلد، 1988.
27. حسين عبد الله، البتروال العربي -دراسة اقتصادية سياسية-، الطبعة الثانية مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006.
28. حسين علي الشرع، التطور الإقتصادي في المملكة العربية السعودية ومستقبل التنمية ، دار العلوم ،الرياض، 1993.
29. حمدي البني، البتروال المصري تجارب الماضي وافاق المستقبل ، دار المعارف، القاهرة، 1999.
30. خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الإقتصادي في دول مجلس التعاون ، سلسلة دراسات المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،الدوحة ،قطر، اوت 2015.
31. خالد وهيب الراوي، الأسواق المالية و النقدية، الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن ، 2000.
32. راتول محمد، الإقتصاد الدولي، المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2005.
33. راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الاوسط، منشورات مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1992.
34. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
35. رعد حسن الصبرن ، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة ، الطبعة الأولى ، الجزء الثاني ، دار الرضا للنشر، دمشق ، 2001.
36. روبرت غيلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، الطبعة الاولى، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.
37. زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.
38. سامي عفيف حاتم، " التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم" ، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، جامعة حلوان، القاهرة، 1991.

39. سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق، الطبعة الأولى ، دار زهرة للنشر والتوزيع،الأردن ،2010.
40. سعود جايد مشكور العامري،المالية الدولية،دار زهران للنشر والتوزيع،بدون بلد،2008.
41. سمير التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2008 .
42. سمير صارم،اليورو، قضايا الساعة، الطبعة الأولى،دار الفكر، دمشق،2000.
43. سمير عبد الحميد رضوان،المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها،دار النشر للجامعات،الطبعة الأولى،بدون دار نشر،القاهرة،2005.
44. سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الإقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية،الطبعة الأولى،بيروت، لبنان،2005.
45. سيد احمد سيد يعقوب السيد يوسف الرفاعي،التطور التاريخي لاستخدام النقود(دراسة اقتصادية تحليلية)، الطبعة الأولى، مكتبة دار طلاس ،دمشق، 2014.
46. سيد عيسى،أسواق أسعار صرف النقد الأجنبي،دار المعارف،الإسكندرية،بدون سنة.
47. شعبان عبده أبو العز المحلاوي، حرب العملات وتأثيرها على الاقتصاد المصري،دار النهضة العرب، الأردن،2012
48. شمعون شمعون، البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 1994.
49. شيماء عبد الستار جبر الليلة،العولمة والمنظمات الدولية المالية "دراسة قانونية"، دار آيلة للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،بدون سنة.
50. صالح مفتاح ، المالية الدولية، مطبوعة جامعية، بسكرة، الجزائر، 2006
51. ضياء مجيد الموسوي ،ثورة أسعار النفط ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2004.
52. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك،دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى حالة الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثالثة،الجزائر، 2004.
53. عادل أحمد حشيش،مجدي محمود شهاب،العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،2005.
54. عاطف سليمان،معركة البترول في الجزائر،دار الطليعة، بيروت،1974.
55. عباس كاظم الدعيمي، السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية،الطبعة الأولى،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2010.
56. عبد الأمير رحيمة العبود،دراسات في الاقتصاد الدولي آراء اقتصادية واجتماعية، دار دجلة، عمان، 2011
57. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)،الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011 .
58. عبد الحي زلوم، نبيل حشاد ،واخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار،الطبعة الأولى ،دار الفارس للنشر والتوزيع ،الاردن ،2008 .
59. عبد الخالق فاروق، النفط والأموال العربية في الخارج ،بدون دار نشر،مصر،2000.

60. عبد الرزاق الفارس، هدر الطاقة والتنمية ومعضلة الطاقة في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
61. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
62. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، مصر، 2006.
63. عبد المقتدر عبد العزيز السيد، البترول وطرق استكشافه، دار الفكر ناشرون وموزعون، طبعة الأولى، الأردن، 2008.
64. عبد سعيد عبد إسماعيل، العولمة والعالم الإسلامي "أرقام وحقائق"، الطبعة الأولى، دار الأندلس الخضراء، المملكة العربية السعودية، 2001.
65. عبد علي كاظم المعموري، الطوفان القادم "توالد الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي"، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012.
66. عدنان داود العذاري، جواد كاظم البكري، اكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية للمدة من 1955-2004 باستخدام نموذج كالدور، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، 2010.
67. عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 2002.
68. علي أحمد عتيقة، النفط والمصالح العربية، دار الفرائي، بيروت، 1987.
69. علي مغاوري شلبي، اليورو الآثار على اقتصاد البلدان العربية و العالم، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 2000.
70. فاروق شوقي البوهي، التخطيط التعليمي، عملياته، مداخله، التنمية البشرية، تطوير أداء المعلم، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.
71. فاطمة الزهراء خبازي، النظام النقدي الدولي المنافسة اورو - دولار، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
72. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
73. فؤاد قاسم الامير، الدولار دوره في تأثيره في أسعار الذهب والنفط والعملات الأخرى ودور العراق المقبل في تسعير النفط، قاهر للطباعة الفنية الحديثة، بغداد، 2014.
74. كامل بكري، اقتصاديات التجارة الخارجية، منشورات عويدات، بيروت، 1990.
75. كامل بكري، د. محمود يونس، د. عبد النعيم مبارك، الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
76. لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.
77. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، الأردن، 1977.

78. ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين النظرية و التطبيق، الطبعة الأولى، مطبعة الأجيال، عمان، 2004.
79. مائيير كوهين، ترجمة عبد الحكم أحمد الخزامي، الأسواق والمؤسسات المالية (الفرص و المخاطر)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
80. مجدى محمود شهاب، " الإقتصاد الدولي "، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996 .
81. مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي المعاصر (نظرية التجارة الدولية، النظام الجديد للتجارة العالمية، اهم مشكلات الإقتصاد الدولي المعاصر)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006.
82. مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية، الدار الجامعية، مصر 1997 .
83. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006.
84. محسن احمد الخضير، اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة "الجزور" النشأة....التحديات والدليل المتكامل لإيجاد عملة عربية وحيدة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.
85. محمد أحمد الدوري، مبادئ إقتصاد النفط، دار شموع الثقافة، الطبعة الأولى، ليبيا، 2003 .
86. محمد البناء، الاقتصاد التحليلي (مدخل حديث لتحليل المشاكل الإقتصادية)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.
87. محمد حمد القشاشطة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 165-168.
88. محمد رشدي إبراهيم مسعود، توحيد العملات النقدية وأثره في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية "دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي"، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2010.
89. محمد شريف إلمان، " محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية (الدوال الإقتصادية الكلية، القطاع النقدي) "، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
90. محمد صفوت قابل، الاقتصاد الجزئي، بدون دار نشر، مصر، 2009.
91. محمد عباس محرز، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2003.
92. محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبوسنينة، مبادئ الإقتصاد، الطبعة الأولى، منشورات جامعة قيروش، بنغازي، ليبيا، 2002.
93. محمد عفيف، تسويق البترول، وكالت المطبوعات، الكويت، 1988.
94. محمد علي الجاسم، الإقتصاد الدولي، الجزء الأول، دار الجاحظ، بغداد، 1996.
95. محمد فوزي أبو السعود، أحمد رمضان نعمة الله، وآخرون، الموارد واقتصادياتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، بدون سنة.
96. محمد كمال خليل الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي (ماهيته، مدركاته الأساسية، تطوره، أهم أدواته مع العناية بإشكالية الصرف الأجنبي في مصر)، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، سنة 2004.

97. محمد هادي اللحام، محمد سعيد، القاموس عربي عربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971.
98. محمود الوادي، د. إبراهيم خريس، د. نضال الحواري، وآخرون، الاساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
99. محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
100. محمود حميدات، أسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون سنة.
101. محمود صالح القريشي، المالية الدولية، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
102. محمود يونس، د. عبد النعيم مبارك، د. كمال أمين الوصال، اقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2004.
103. محيي محمد مسعد، مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.
104. مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، ط1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.
105. مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
106. مروان عطوان، أسعار صرف العملات، دار الهدى، الجزائر، 1992.
107. مصطفى البرادعي، السوق العالمية للنفط والمتغيرات المؤثرة على النفط العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993.
108. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998.
109. منير أبو شاور، نقود وبنوك، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
110. موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى وباسر المومني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
111. موسى سعيد مطر، وآخرون، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، الأردن، 2003.
112. نسرین عبد الحميد نبية، لماذا انهارت أمريكا (كيف وقع الأسد الأمريكي في الفخ)، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2010.
113. نشأت نبيل محمد الوكيل، التوازن النقدي و معدل الصرف (دراسة تحليلية مقارنة)، الطبعة الأولى، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 2009.
114. نواف الرومي، منظمة الاوبك وأسعار النفط العربي الخام، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 2008.
115. الهادي خالدي، "المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة لعلاقته بالجزائر"، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
116. هاري فيجي وجيرالد سوانسون، الإفلاس، الانهيار القادم لأمريكا، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1995.

117. هشام الخطيب، وآخرون، العرب والمرحلة الاقتصادية الجديدة، الطبعة الأولى، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، 2009.
118. هشام متولي، ترجمة عن الفرنسية لجان دنيزت، الدولار "تاريخ النظام النقدي الدولي 1945-1988"، الطبعة الأولى، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1989.
119. هوشيمار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جديد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2003.
120. هشام صاحب عجم، التمويل الدولي، زهران للنشر والتوزيع، الأردن، بدون سنة.
121. وجيه شندي، المدفوعات الدولية وازمة النقد العالمية، دار النهضة العربية، الأردن، بدون سنة.
122. وسام ملاك، البورصات والأسواق المالية العالمية، قضايا نقدية و مالية، دار المنهل اللبناني، الجزء الثاني، لبنان، 2003.
123. وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001.
124. وليد صافي، د. انس البكري، الأسواق المالية و الدولية، دار المستقبل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2009.
125. ياسر محمد جاد الله محمود، قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2006.
126. يسري محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول "دراسة تاريخية اقتصادية وسياسة مع الإشارة للنماذج التشريعية البترولية العالمية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
127. يوسف المراشدة، العولمة وأثرها على العالم العربي مشروع الشرق الاوسط الكبير، الطبعة الأولى، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
128. يوسف خليفة اليوسف، الاقتصاد السياسي للنفط رؤية عربية لتطورات، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2015.
129. يوسف خليفة اليوسف، الاقتصاد السياسي للنفط رؤية عربية لتطورات، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2015.

ب-المذكرات والأطروحات الجامعية

ب-1- أطروحات الدكتوراه

1. عبد العزيز فريد صابمة، نحو نموذج رياضي لقياس أثر نسبة الفائدة والتذبذب الضمني مجتمعين في استطلاع أسعار العملات العالمية الرئيسية، رسالة دكتوراه، في التمويل، جامعة عمان للدراسات العليا، الأردن، 2009/2008.
2. عبد القادر بن مصطفى ، إدارة سعر الصرف ونظرية تعادل القدرة الشرائية "دراسة حالة قياسية: الجزائر- تونس- المغرب - مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2009-2010.

ب-2-مذكرات الماجستير

1. زيان بغداد ، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية والخارجية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012-2013.
2. سمية موري ، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، 2009-2010.
3. عبد الكريم سليمان ، دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية مع الإشارة لحالة أبوظبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2013-2014.
4. عماد تكواشد ، واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في إقتصاد التنمية قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، السنة الجامعية 2010/2011.
5. مليكة محمدي، دور البترول في تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية، في الفترة 1962-1973، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر 03، 2010-2011.
6. ناصر الدين قربي، اثر الصادرات على النمو الإقتصادي "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص إقتصاد دولي ، جامعة وهران، 2013-2014.
7. يوسف أبو الفضل محمد مصطفى، التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية (دراسة في الجغرافيا الإقتصادية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا ، مصر، 2007.

ج-المجلات والدراسات

1. احمد حلمي ، قضايا إقتصادية "تحديات الإقتصاد السعودي في ظل إنخفاض أسعار النفط"، مركز الحوار للدراسات والسياسات والاعلام جدة، ديسمبر 2015.
2. أمال رحمان ، النفط والتنمية المستدامة، مجة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، بسكرة، الجزائر، 2008.
3. أمال رحمان، محمد التهامي طواهر، تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة نقل -دراسة حالة الجزائر-، مجلة الباحث، العدد 12، لجامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.
4. أمينة مخلفي ، النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة، م جلة الباحث، العدد 09 لجامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011.
5. بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية "دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري"، مجلة الباحث، عدد 09، ورقلة، 2011.

6. تركي الحمشي، تطور المصادر الهيدروكربونية في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي جويلية العدد 21، الكويت، 2012
7. دليلة عارف ، أسرار اللعبة الدولية لابتلاع فائض المال العربي "السلاح منشار مثلث الأطراف بين الذهب والدولار والأوراق المالية"، مجلة العربي ، العدد 275، أكتوبر بدون بلد، 1981.
8. دونالد ماشيسون، الازمات المالية في الأسواق الناشئة، مجلة التمويل والتنمية، FMI، المجلد 36، العدد 3، جوان 1999.
9. رينر ارينغوف، استثمار حرارة الشمس لمكافحة تغير المناخ، منشورات غرنبيس الدولية، 2005.
10. زرزاز العياشي، مداحي محمد، أثر تطورات قطاع الطاقة على التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل البدائل النموية الممكنة لقطاع المحروقات ، مجلة الطاقة الشمسية والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 01، سكيكدة، 2015.
11. زكي رمزي ، التاريخ النقدي للتخلف (دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث)، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ،علم المعرفة، الكويت ، أكتوبر 1987.
12. سالم عبد الحسن، تاريخ النفط، مجلة النفط والتنمية، العدد 08، طرابلس، 1999.
13. سعود يوسف عياش، تكنولوجيا الطاقة البديلة، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، عالم المعرفة، الكويت، 1981.
14. السعيد بوشلول ، محمد الامين مصباحي، انعكاسات الصدمة النفطية على اداء أسواق الاوراق المالية الخليجية، ورقة بحثية في مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر العدد 09، ديسمبر 2015.
15. سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي ،مجلة دراسات دولية، العدد الثاني والأربعون، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بدون سنة.
16. سمير أيت يحي ، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات و الواقع، مقالة في مجلة الباحث ، لجامعة قاصدي مرباح بورقلة، العدد 09 2011.
17. شعيب بنونة خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر، نموذج قياسية للدينار الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، الشلف 2001.
18. شهرزاد زغيب ، حليمي حليلة، القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الإقتصاد الجزائري، مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة ،العدد التاسع، 04/27، الدنارك، 2011 .
19. صالح فلاحي، نظام النقد الدولي ومعضلة الدول الفقيرة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم التطبيقية، المجلد 01، العدد 03 ،سبتمبر 1999 .
20. العباس بلقاسم، "سياسات أسعار الصرف"، سلسلة دورية تهتم بقضايا التنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، العدد 23، نوفمبر الكويت، 2003 .
21. عباس مصطفى معري، مبادئ الطاقة، مجالس النشر العلمي، الكويت، 1990.

22. عبد الامير الانباري، إتفاقيات النفط وتطورها في الشرق الاوسط، اساسيات صناعة النفط والغاز، الجزء الثالث، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، الكويت، 1977.
23. عبد الرحمن علي محفوظ ، الإقتصاد الليبي ، مجلة العلوم السياسية، العدد 04، قالمة، الجزائر ، 2012.
24. عبد السلام عوض الله صفوت ، الوحدة النقدية الأوروبية و مدي تأثيرها على الاقتصاد المصري ، "مجلة العلوم القانونية و الإقتصادية، العدد الثاني ، السنة الرابعة و الأربعون ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، جويلية 2002.
25. عبد الفتاح دندي ، تطور أسعار النفط الخام ودرجة التقلبات في مستوياتها، مجلة النفط والتعاون العربي ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 140 السنة، 2012.
26. عبد الفتاح دندي، واقع ودور النفط والغاز الطبيعي في تعزيز التنمية العربية، مجلة النفط والتعاون العربي العدد 145، 2013.
27. عبد الله بن محمد الرزين، التجربة السعودية الحديثة في مجال تنمية الإستثمار، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، بسكرة، سبتمبر 2005.
28. عبد المجيد قدي ، الأزمة الإقتصادية العالمية و تداعياتها العالمية ، مجلة بحوث إقتصادية عربية ، العدد 46 ، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ، القاهرة ، 2009.
29. عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 1 لسادس، الشلف 2008.
30. عبد المجيد قدي، آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2002.
31. عبد المطلب النقرش، الطاقة مفاهيمها، أنواعها ومصادرها، مديرية التخطيط وزارة الطاقة والثروة المعدنية، الأردن، 2008.
32. عبدالحق بوعتروس ، أ.قارة ملاك، آثار تغير سعر صرف الاورو مقابل الدولار الأمريكي على الإقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الانسانية، كلية الإقتصاد والتسيير جامعة قسنطينة، الجزائر، عدد 27 جوان 2007.
33. علي رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية ، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الثامن والثلاثون، العدد 141، سنة 2012.
34. عماد مكي، الواقع والافاق المستقبلية للطلب على النفط الخام والغاز الطبيعي في الدول الصناعية والانعكاسات على الدول الاعضاء، تطور صناعة تكرير النفط في الدول العربية (الحاضر والمستقبل)، الجزء الثاني، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد 148، الكويت، 2012.
35. عودة بشير هادي ، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على إقتصادات دول الخليج العربي (دراسة تحليلية)، مجلة القرى للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد السابع والعشرون، 2009.
36. عيسى محمد الغزالي، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثالث و العشرون، الكويت، نوفمبر 2003.

37. فاروق محمود الحمد، الوحدة النقدية الأوروبية واليورو: النشأة، التطور والآثار، سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد 61، الكويت، 2000.
38. فرحات عباس، سعود وسيلة، حوكمة الصناديق السيادية " دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر"، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد 04، ديسمبر 2015.
39. كمال العقريب، قيم واقع ودور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار في الإقتصاد العالمي، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 10، المجلد 01، 2014.
40. لقمان معزوز، شريف بودري، المنافسة بين الدولار والاروفاي ظل استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، العدد 9، قاصدي مرياح، ورقلة، 2011.
41. ماجد كرم الدين محمود، رياح التغيير في أنظمة الطاقة العالمية والعربية الكهرباء من الرياح، المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.
42. ماجدة مدوخ، النظام النقدي الأوروبي، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، العدد 03، الكويت، 2008.
43. محمد أحمد الدوري، السوق البترولية بين النظرية والواقع، مجلة الإدارة والإقتصاد، كلية الإدارة والإقتصاد، الجامعة المستنصرية، عدد 02، بغداد، 1996.
44. محمد أمين بربري، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 04، الشلف، 2010.
45. محمد بن عبد الله الجراح، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 27 العدد الأول، الرياض، 2011.
46. محمد مصطفى الخياط، "الطاقة البديلة تحديات وأمال"، مجلة السياسة الدولية، العدد 4، الجزائر، افريل 2006.
47. محمد مصطفى محمد الخياط، تكنولوجيا طاقة الرياح، مجلة الكهرباء العربية، العدد 91، الجزائر، ديسمبر 2007.
48. مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أسواق الطاقة الاسيوية الديناميات والاتجاهات، الطبعة الأولى، ابوظبي،
49. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المخاطرة والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، الطبعة الأولى، الامارات العربية المتحدة، 2006.
50. مريم عيسى مهني، العلاقات بين الصادرات والنمو الإقتصادي "دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980-2010"، مجلة اماراباك، تصدر عن الأكاديمية الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 07، العدد 20، ليبيا، 2016.
51. مصطفى كامل، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة العدد 24، بغداد، 2010.
52. معزوز لقمان، د. برش عبد القادر، التحديات الاستراتيجية التي تواجه الدولار الأمريكي: قراءة تحليلية في حاضر ومستقبل الدولار، مجلة البحوث والدراسات الانسانية العدد 9، ص 172-202، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2014.

53. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر (الهندسة المالية باستخدام التوريق و المشتقات)، الجزء الثاني، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003 .
 54. نبيل بوفليح ، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مدا خيل النفط في الدول العربية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 04 ، الشلف، 2010.
 55. هاني بيضون، النفط العائدات واحداث الشرق الاوسط، بحث منشور في مجلة الطريق، العدد الثاني، عمان، 1991
- د- الملتقيات والمؤتمرات والندوات
1. زعيتر فاتح، دحدوح نجيب، مستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر وتحديات إستغلالها مع عرض تجربة ألمانيا، ومشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير في الجزائر ، مداخلة بملتقى دولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر يومي 29/28 أكتوبر، المسيلة، 2014.
 2. ساعد مرابط، أسماء بلميهوب، العولمة المالية و تأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة، مداخلة في الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، يومي: 21 و 22 نوفمبر ، جامعة محمد خبضر ، بسكرة، الجزائر، 2006.
 3. طارق بن قسبي، زهرة فرحاني، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية واثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2013 ، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر السياسات الإستخدامية للوارد الطاقوية بين متطلبات التهيئة القُطرية وتأمين الإحتياجات الدولية، معسكر، 2015.
 4. الطيب دراوي ، بريتيل هاجر، سياسات إستغلال الطاقات المتجددة في الجزائر، الملتقى الأول حول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية، بين متطلبات التنمية وتأمين الإحتياجات الدولية، جامعة سطيف 01 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.
 5. عبد الرحمان عية ، دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية، المؤتمر العلمي العاشر "الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية " 19-20 ديسمبر، بيروت، لبنان، 2009.
 6. عبد الرزاق أمقران، نوري دريس، زين الدين خرشي، جذور التسيير السياسي للعوائد المالية النفطية في الجزائر وأثاره الاجتماعية، ملتقى السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، أيام جامعة سطيف، 2015.
 7. عبد الله بلوناس ، حاج موسى نسيمية ، واقع صناديق الثروة السيادية العربية في ظل أزمة الرهن العقاري، مداخلة في المؤتمر العلمي السادس والمعنون ب التحديات التي تواجه منظمات الأعمال المعاصرة الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية، 14-15 ماي ، جامعة فيلادلفيا، 2009.
 8. عبد الله خباية ، سعود وسيلة، الصناديق السيادية آلية لضبط الفوائض المالية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر وأبوظبي، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة والاستخدام للموارد المتاحة بجامعة فرحات عباس سطيف لا يوم 08/07 افريل ،الجزائر، 2008.
 9. عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة ، ورقة بحثية في مؤتمر لأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الإقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة جنان، أيام 13-14 مارس ،طرابلس، 2009.

10. عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية المتعثرة (أزمة الرهن العقاري الأمريكية)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2012.
11. عبد الهادي حسن ظاهر، تنمية وتطوير الصناعات البترولية في البلاد العربية، مؤتمر البترول العربي السادس، بغداد، 1993.
12. فاضل الجلي، ملاحظات عن دور النفط في التنمية في الأقطار العربية المنتجة للبترول، بحث منشور في واقع مؤتمر الطاقة العربي، قطر، 1998.
13. محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري و إشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، مداخلة مقدمة لى ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية- الواقع و التحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 2004.
14. مصطفى بودرامة، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة والاستخدام للموارد المتاحة بجامعة فرحات عباس سطيف لا يوم 08/07 افريل، الجزائر. 2008.
15. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، تكرير النفط الثقيل التحديات والفرص، مؤتمر الطاقة العربية العاشر، الطاقة والتعاون العربي، ابوظبي، ديسمبر 2014.
16. مؤتمر الطاقة والتعاون العربي، اوابك، نشرة شهرية صادرة عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 11، نوفمبر 2014.
17. الورقة القطرية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الفصل الرابع "نهج تطوير مصادر الطاقة"، في مؤتمر الطاقة العربي العاشر، في 21-23 ديسمبر 2014، ابو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014.
18. الورقة القطرية دولة الإمارات العربية المتحدة، الفصل الثالث "أسعار الطاقة في السوق المحلية"، في مؤتمر الطاقة العربي العاشر، في 21-23 ديسمبر 2014، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014.
19. الورقة القطرية دولة المملكة العربية السعودية، الفصل الأول "الشركات البترولية"، في مؤتمر الطاقة العربي العاشر، في 21-23 ديسمبر 2014، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014.
20. الورقة القطرية ليبيا، الفصل الثالث "أسعار الطاقة في السوق المحلية"، في مؤتمر الطاقة العربي العاشر، في 21-23 ديسمبر 2014، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014.

د-التقارير

1. أعداد مختلفة من النشرة الاقتصادية و التقارير السنوية (ابوظبي دولة الإمارات العربية المتحدة)
2. اوابك، افاق الاكتشافات النفطية في المنطقة العربية في ظل تطورات الطاقة في العالم، نشرة شهرية صادرة عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 5، ماي 2014.
3. اوابك، الاجتماع الثالث و التسعين لمجلس وزراء منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، نشرة شهرية صادرة عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 1، جانفي 2015، ص 30.
4. اوابك، الشركات العربية المنبثقة عن منظمة الاوابك و دورها في تعزيز التعاون العربي المشترك في مجال الطاقة، نشرة شهرية صادرة عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 8-9، اوت سبتمبر 2014..

5. اوابك،الغاز الطبيعي،نشرة شهرية صادرة عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول،العدد10 ،أكتوبر 2014.
6. اوابك،صناعة البتروكيماويات في الدول الاعضاء الحاضر و المستقبل،نشرة شهرية صادرة عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول،العدد6 ،جوان 2014.
7. اوابك،صناعة الغاز الطبيعي في الدول العربية الواقع و الافاق،نشرة شهرية صادرة عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول،العدد7 ،جويلية 2014.
8. تقارير البنك الليبي 2000-2015.
9. تقارير بنك الجزائر من 2008-2015.
- 10.تقارير صندوق النقد العربي،التقرير السنوي 2013، 2015.
- 11.تقرير اقتصادي للبنك الدولي ، الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، ماي 2006.
- 12.التقرير الاقتصادي السنوي الثالث والعشرون، الأداء الاقتصادي الوطني، إدارة التخطيط ودعم القرار ،وزارة الاقتصاد، الإمارات،2015.
- 13.التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2000-2015.
- 14.التقرير الاقتصادي و المالي للمملكة المغربية ،مشروع قانون المالية 2014، وزارة الاقتصاد و المالية،المغرب،2014.
- 15.التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع المالية المغربي ،الجزء الأول :المغرب في محيطه الدولي والجهوي: الفرص والتحديات، وزارة الاقتصاد والمالية ،المملكة المغربية ، 2014.
- 16.تقرير الأمين العام السنوي الواحد والأربعون ، الفصل : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول،الكويت،2014،
- 17.تقرير الامين العام السنوي لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للاوابك، 2011، 2012، 2013، 2014،
- 18.تقرير البنك السعودي الأمريكي، الاقتصاد السعودي في عام 2002
- 19.تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة،2005-2010، الفصل الثاني:التطورات الاجتماعية"قطاع شؤون السياسة الاقتصادية ، إدارة التخطيط ودعم القرار ، الإمارات،2012
- 20.التقرير السنوي الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي،2000-2014
- 21.التقرير السنوي لبنك الجزائر ،الطور الاقتصادي و السنوي ،2000-2015.
- 22.التقرير السنوي مصرف ليبيا المركزي،2007، 2009،....،2015.
- 23.تقرير الوضع السداسي الأول للجزائر من سنة 2015،ص28-35.
- 24.تقرير صندوق النقد الدولي،عن المملكة العربية السعودية في جوان 2013 .
- 25.تقرير منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، أفاق سوق الشغل، أوت 2013.
- 26.سلسلة التقارير سامبا، المملكة العربية السعودية "الاستعراض الاقتصادي لمنتصف السنة والتوقعات للفترة 2011-2015، أعداد مختلفة.
- 27.صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي، الآمال الواقع والمخاطر،2015،2013،2008، 2016
- 28.صندوق النقد الدولي، تقرير أفاق الاقتصاد العالمي، 2015، 2016.

29. صندوق النقد العربي، تقرير أفاق الاقتصاد العربي، مارس 2016.

30. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الاحصائي السنوي، 2015.

31. مؤسسة النقد العربي السعودي 2000-2015.

32. النشرات الاحصائية لبنك الجزائر، 2000-2015 اعداد مختلفة

و- القوانين والامور

1. المواد 35-40-26 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، والمتعلقة بقانون النقد و القرض

2. المرسوم رقم 03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد السلع وتصديرها.

2-المراجع باللغة الفرنسية

A- Li vers

1. Abu Dhabi Investment Authority, Annual Review 2012, Abu Dhabi, United Arab Emirates, 2013.
2. Amina Lahrche Revil, Les régimes de change, édition la découverte, collection repères, Paris, 1999.
3. André cartapani "Les marché Financier" édition la découverte Paris 2004
4. Aoun Marie-Clairem, " La rente et les économies des pays exportateurs", Thèse pour l'obtention du titre de docteur en sciences Economiques, Université Paris Dauphine, 2008.
5. Cardineau. G et Portier. G, "comment comprendre et mieux utiliser les marches des changes ",DUNOD – paris – 1987.
6. Chitour Chems Eddine, « La politique et le nouvel ordre pétrolier international », OPU, Alger. 1993.
7. Fabien candaour ;taux de change réel et compétitivité de l'économie.
8. Hocine Benissad, La réforme économique en Algérie, OPU, Alger, 1991.
9. James howard .the continuous disasters in the twentieth century.atlantic monthly press,2005.
10. Jean Marc Siroën ,finances internationales,Arnaud colin ,paris ,1993 .
11. Jean-Claude Delaunay , Le dollar, monnaie mondiale, sur les presses de l'Imprimerie Moderne de l'Est 25110 Baume-Les-Dames ,2006.

12. Jean-Pierre Bibeau ,**Introduction a leconomie internationale**,gaetan morin editeur,2eme edition, Gaetan morin editeur.canada,1993 .
13. M.A.Adelman.Oil Production Cists in Four Areas.American Institute of Mining.Petroleum Press Service.1996.
14. Marie Thamazeau,**monnaies ou monde** ; Martinière Jeunesse,Paris,2012.
15. Samir bell,essai sur la crise du regime rentienr d accumulation en algerie:une approche en terme de regulation,Universite lumiere lyon 2.2011 .
16. Taylor, J.B, “ Low Inflation Pass – Through , and Pricing Power of Firms, “ European Economic Review, 2000.
17. Yves simon,**marche des changes et gestion du risque de change,dalloz**,paris,1995.

B-Les Rapports:

1. annuaires statistiques . O N S .Algérie
2. Caroline Bertin Delacour, "**Les Fonds Souverains Ces nouveaux acteurs de l'économie mondiale**", Group Eyrolles, Les Echos Editions, Paris, 2009.
3. IMF, (2008), “: Algeria: Selected Issues “,IMF Country Report No. 08/104 March 2008,
4. International Monetary Fund Washington, D.C.
5. Mathieu D’Anjou, Jimmy Jean, Hendrix Vachon, **Le dollar américain a-t-il atteint son maximum?**,étude économiques, 21 octobre 2014 .
6. Ministère de la planification – Algérie- rapports annuels
7. P.Kauffman ;**L’euro** ;Dunod ;2 Edition, Dalloz ,Paris, 1999..
8. World Consumption of Primary Energy by Energy Type and Selected Country Groups ; December 2008 ,p31.

3- المواقع الالكترونية

- 1- تقرير شركة الخبير المالية،الأسواق المالية، مستجدات الربع الأول من 2015، ص12 على الموقع الالكتروني:
<http://argaamplus.s3.amazonaws.com/e7196a44-4b33-4cc4-9479-82b196472704.pdf> htm11:06 a 02/08/2016.
- 2- إسوار براساد، الدولار يهيمن بالديون، مجلة التمويل و التنمية، مارس، 2014، ص35. على الموقع الالكتروني:
<https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2014/03/pdf/prasad.pdf>htm23
05 a 30/07/2015

3- زهير سراي، ما هي أسرار احتفاظ الدولار الأمريكي بالصدارة أمام العملات الأجنبية الأقوى منه؟، على الموقع الإلكتروني :

<https://almagharibia.tv> 27/07/2015 htm 13:19.

4- عبد الحميد مرغيت، تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال، ص 04 على الموقع الإلكتروني :
<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2016/01> htm 3:06 a 23/08/2016

5- عبد الحليم فضل الله، مستقبل أسواق الصرف: الدولار مجددا أم نظام مزدوج العملة، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2009/5/9، ص 2-3، على الموقع الإلكتروني:
http://www.dirasat.net/uploads/item_mak_m/5087249.pdf htm 18M21
18/07/2015

6- لدول الخليجية وإنخفاض الدولار، مجلة الخليج الاقتصادي، العدد 42 - نوفمبر 2007 على الموقع الإلكتروني:
<http://www.aldemokrati.org/print.php?artid=4030> htm 16:41 a 31/07/2015.

7- محمد إبراهيم السقا، معدل صرف الدولار أهم عامل يتحكم في سعر الذهب، الإقتصادية، 2014، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.aleqt.com> htm 20:50 a 31/07/2014.

8- محمد طاقة، الأبعاد السياسية والإقتصادية للعولمة الأمريكية، محاضرات من طرف عميد كلية بغداد للعلوم الإقتصادية على الموقع الإلكتروني :

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=498997>:51 على الساعة 2016/06/11

9- خالد المرزوك، الاقتصاد الدولي "النظام النقدي الدولي"، جامعة بابل، ص 86. على الموقع الإلكتروني:
www.uobabylon.edu.iq/.../pubdoc_hm 15:58 a 09/08/2015.

10- عبد الحميد مرغيت ، الإتحاد النقدي الأوروبي: أصوله، أدائه، ومشكلاته، ص 08. على الموقع الإلكتروني:
<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads> htm 18:42 a 10/08/2015.

11- توفيق المراتي، اليورو العملة الأوروبية الموحدة وآثارها على الاقتصاد الأوروبي والاقتصادات العربية، على الموقع الإلكتروني:

<http://almadapaper.net/sub/06-143/p04.htm> 12:29 a 12/08/2015.

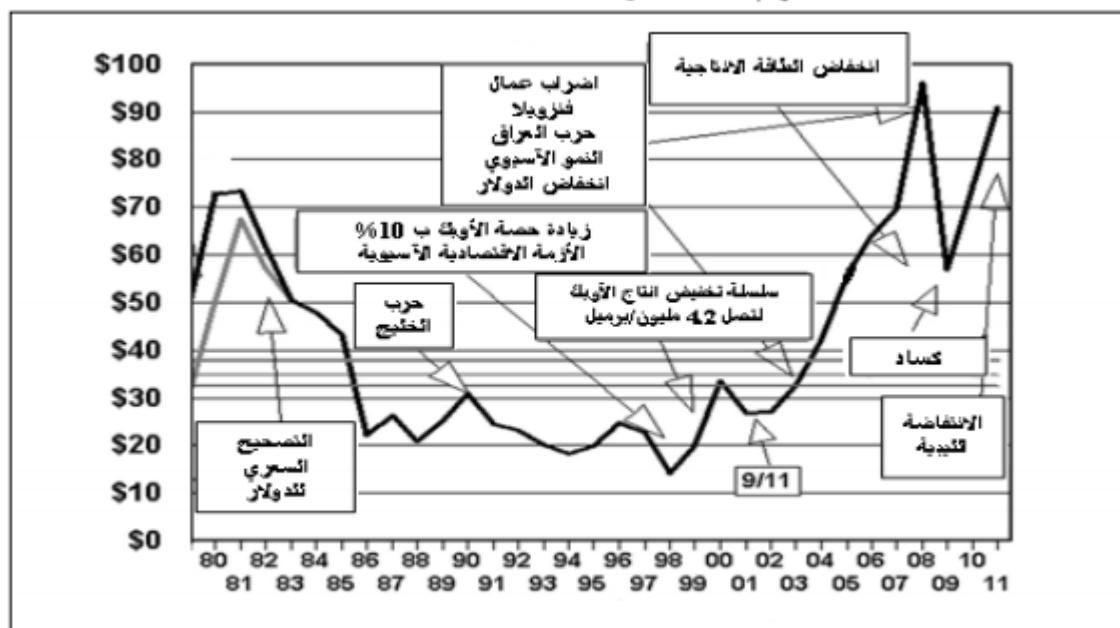
12- احمد ريا، توقعات تحركات الأسعار في الأسواق 2015، على الموقع الإلكتروني التالي:
<http://sa.investing.com/analysis> htm 14:21 a 04/08/2016

13- زياد ابومنديل، ما السر وراء إنخفاض أسعار النفط وإرتفاع أسعار الدولار الأمريكي، على الموقع الإلكتروني
<http://www.palsawa.com/news/2016/02/03/economy/58327.html> 15/07/2016 a 22:30

- 14- أنس بن فيصل الحجري، في سبيل ثقافة نفطية (العلاقة بين الدولار والنفط)، مجلة ادارة واقتصاد، على الموقع الإلكتروني :
[http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad\(27\)/833.htm](http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/833.htm) 15/07/2016 a 22 :16
- 15- جواد العناني، تقرير الأمم المتحدة ومستقبل الدولار الأمريكي، ص01، على الموقع الإلكتروني :
<http://www.kantakji.com/media/6825/544.pdf> 27/07/2015 htm09:11
- 16- حازم البلاوي، الدولار سلاح امريكا الناعم والفعال، مقالة على الموقع الإلكتروني :
<http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/308557.aspx> 29:18/07/2015 htm 11
- 17- تقرير عن النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة ، على الموقع الإلكتروني :
<http://uae.dzbatna.com> htm28/08/2015 a11:57
- 18- تقرير معلومات النفط بالخليج 2014 ، على الموقع الإلكتروني :
<http://www.gulfstudies.info/ar/reports> htm28/08/2015 a 10:07
- 19- محمد سعد عميرة ، إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة "الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية" ، مجلة التعاون الإقتصادي بين الدول الإسلامية ، 2002، ص07، على الموقع الإلكتروني . 19 a 25/02/2016.
www.sesrttictic.org/pdf/article htm 13:
- 20- السياسة المالية وميزان المدفوعات في السعودية، بوابة جدة الإقتصادية، على الموقع الإلكتروني :
http://www.aleqt.com/2015/01/04/article_920002.html 13:25 A 10/09/2016.
- ¹ د عبد العزيز الدخيل، الصندوق السيادي وسيلة لاستثمار الفوائض المالية لكنه ليس بديلا للاستثمار في النفط تحت الأرض، على الموقع الإلكتروني:
- 21- <http://www.alsharq.net.sa> HTM 05/09/2014 A 10.38
- 22- <https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%8A%D9%88%D8%B1%D9%88>
 htm 2301: a 10/08/2015.
- 23- International Energy Agency, Oil Market Report, 11/ 6/ 2015, at:
<https://www.iea.org/oilmarketreport/omrpublic>
- 24- <http://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/404685> يوم 16:07 2016/6/24
- 25- www.whitehouse.gov/omb/budget/historicals, 25/03/2014 .
- <https://ar.wikipedia.org> htm 05/09/2014 a 1012.
- 26- <http://awladameur.arabepro.com/t81-topic> htm 28/08/2015 a 15:52

قائمة الملاحق:

الملحق رقم (01-02): الازمات النفطية خلال الفترة 1980-2011.



المصدر: http://www.wtrg.com/oil_graphs/oilprice1970.gif

الملحق رقم (02-02): أسعار النفط الاسمية والحقيقية 2000-2014 (دولار / برميل)

السنة	السعر الاسمي	الرقم القياسي 100=2000	السعر الحقيقي
2000	27,6	100	-27,6
2001	23,1	101,8	22,7
2002	24,3	103,4	23,5
2003	28,2	105,1	26,8
2004	36	107,3	33,6
2005	50,6	109,5	46,2
2006	61	111,8	54,6
2007	69,1	114,3	60,5
2008	94,4	116,5	81
2009	61	117,4	52
2010	77,4	118,6	65,3
2011	107,5	120,3	89,4
2012	109,5	121,9	89,8
2013	105,9	122,7	86,3
2014	96,2	124,5	77,3

المصدر: تقرير صندوق النقد العربي الموحد 2014-2015.

الملحق رقم (03-02) تطور حركة الاسعار الشهرية لسلة خامات الاوبك خلال الفترة 2000-2011

الملاحق

(دولار/يرميل)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
يناير	24.6	24.1	18.3	30.3	30.3	40.2	58.5	50.8	88.4	41.5	76.0	92.80
فبراير	26.8	25.4	19.0	31.5	29.6	41.7	56.6	54.6	90.6	41.4	73.0	100.30
مارس	26.7	23.7	22.6	29.8	32.1	49.1	57.9	58.6	99.0	45.8	77.2	109.80
أبريل	22.9	24.5	24.8	25.3	32.4	49.6	64.4	63.5	105.2	50.2	82.3	118.10
مايو	26.9	26.3	24.8	25.6	36.3	46.9	65.1	64.5	119.4	57.0	74.5	109.90
يونيو	29.1	26.1	23.8	26.8	34.6	52.0	64.6	66.9	128.3	68.4	73.0	109.00
يوليو	27.9	23.7	25.2	27.4	36.3	53.1	68.9	71.9	131.2	64.6	72.5	111.60
أغسطس	29.1	24.5	25.9	28.6	40.3	57.8	68.8	68.7	112.4	71.4	74.2	106.30
سبتمبر	31.5	24.4	27.4	26.4	40.4	57.9	59.3	74.2	96.9	67.2	74.6	107.60
أكتوبر	30.4	19.6	27.3	28.1	45.4	54.6	55.0	79.4	69.2	72.7	79.9	106.30
نوفمبر	31.2	17.7	24.3	28.5	38.9	51.3	55.4	89.0	49.8	76.3	82.8	110.10
ديسمبر	24.1	17.6	28.4	29.6	35.7	52.6	57.9	87.2	38.6	74.0	88.6	107.30
الربع الأول	26.0	24.4	20.0	30.5	30.7	43.7	57.7	54.7	92.7	42.9	75.4	100.97
الربع الثاني	26.3	25.6	24.5	25.9	34.5	49.5	64.7	65.0	117.6	58.5	76.6	112.33
الربع الثالث	29.5	24.2	26.2	27.5	39.0	56.3	65.7	71.6	113.4	67.7	73.8	108.50
الربع الرابع	28.6	18.3	26.7	27.8	40.0	52.8	56.1	85.2	52.5	74.3	83.8	107.40
المتوسط السنوي	27.6	23.1	24.3	28.2	36.0	50.6	61.1	69.1	94.1	61.0	77.4	107.40

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للبترول ، التقرير الإحصائي السنوي. الكويت، أعداد 2002 - 2012.

الملحق رقم (2-03) الأحداث التاريخية لمنظمة الأوبك منذ نشأتها إلى عام 2011

الملاحق

التاريخ	الأحداث المتعلقة بنشأة وعضوية المنظمة
14-09-1960	نشأة منظمة الأوبك (OPEC) منظمة البلدان المصدرة للنفط عند إلقاء محاضرة في بغداد على يد شاه إيران ورئيس فنزويلا، ثم انضمت كل من العربية السعودية، العراق والكويت بهدف الحد من انخفاض سعر النفط إلى أقل من 5 دولار للبرميل.
جانفي 1961	-انضمام قطر لمنظمة الأوبك
جويلية 1962	-انضمام اندونيسيا وليبيا
نوفمبر 1967	-انضمام أبوظبي
جويلية 1969	-انضمام الجزائر
جويلية 1971	-انضمام نيجيريا
نوفمبر 1973	-انضمام الإكوادور
مارس 1974	-انضمام الإمارات العربية المتحدة
نوفمبر 1975	-انضمام الغابون (وكانت عضوا منتسبا منذ 1973) ليصل العدد 13
1 ديسمبر 1992	-انسحاب الإكوادور من المنظمة بسبب الأزمة المالية 12
جوان 1996	-انسحاب الغابون من المنظمة (العدد 11)
01 جانفي 2007	-انضمام أنغولا إلى المنظمة يصل العدد 12
17 جانفي 2007	-إعادة انضمام الاكوادور في القمة الثالثة للمنظمة (العدد 13)
ماي 2008	-انسحاب اندونيسيا من المنظمة
التاريخ	الأحداث العامة المتعلقة بالمنظمة
01 ماي 1965	-تنفيذ دستور الأوبك.
01 سبتمبر 1965	-انتقال مقر الأوبك من جنيف بسويسرا إلى فيينا بالنمسا.
1971	-تأميم الامتيازات النفطية في الجزائر.
1972	-تأميم الامتيازات النفطية في العراق.
أكتوبر 1973	-في ظل حرب كيبور (kippour)، تقرر الأوبك رفع أسعار النفط وإعلان الدول العربية المنتجة للنفط الحصار على الدول الغربية والمناصرة لإسرائيل > مما أدى إلى ارتفاع سعر النفط بأربعة أضعاف خلال بضعة أشهر > أول أزمة نفطية عالمية.
07 جانفي 1975	-قرار دول الأوبك في زيادة رفع أسعار النفط بـ 10%.
مارس 1975	-أول قمة رؤساء دول أعضاء الأوبك في الجزائر.
1976	-تأميم الامتيازات النفطية في فنزويلا.
مارس 1982	-أول تعيين لحصص إنتاج النفط في الأوبك (الشيء الذي لم يتم احترامه)، وقد تم تحديد حصة الإنتاج إلى 18 مليون برميل لليوم بهدف الحفاظ على أسعار النفط.
أفريل 1986	-رفع العربية السعودية من كمية إنتاجها وهذا ما أدى إلى انخفاض السعر من 30 دولار إلى 15 دولار للبرميل > ثاني أزمة نفطية عالمية (ارتفاع العرض عن الطلب).
أوت 1990 إلى فيفري 1991	-أزمة حرب الخليج (العراق - إيران) تعلن منظمة الأمم المتحدة الحصار التجاري على العراق.
28 نوفمبر إلى 01 ديسمبر 1997	-اجتماع الأوبك في جاكارتا لرفع حصة الإنتاج إلى 10% > مما أدى إلى انهيار أسعار النفط إلى 40%، حيث وصل سعر النفط إلى 10 دولار. حيث تعيد الأوبك النظر في تنظيم حصص الإنتاج في أوت من نفس السنة.
23 مارس 1999	-قرار الدول 11 للأوبك مع روسيا، النرويج، المكسيك وعمان بتقليص حصص (Quotas) الإنتاج إلى 2.1 مليون برميل في اليوم مما أدى إلى رفع سعر برميل النفط إلى 23 دولار أمريكي في شهر سبتمبر من نفس السنة.
28-27 سبتمبر 2000	-انعقاد القمة الثانية لتاريخ الأوبك في كاراكاس (Caracas)، التي تسجل عودة المنظمة على الساحة العالمية الموافقة لـ 40 سنة من تاريخ الكارتل (Cartel)، وقد تم دعوة كل من أنغولا، المكسيك، النرويج، عمان وروسيا كملاحظين بجانب الأعضاء 11.
24 سبتمبر 2003	-تعود العراق بجميع الحقوق إلى الأوبك بعد التدخل الحربي الاتحادي الأمريكي في مارس وأفريل 2003، وكذا رفع الحصار على العراق من طرف ONU منذ بداية حرب الخليج 1991.
10 فبراير 2004	- عقد منظمة أوبك اجتماع في الجزائر قررت من خلاله خفض الإنتاج الرسمي للنفط الخام من 24,5 مليون برميل إلى 23,5 مليون برميل.
1 أفريل 2004	- قررت أوبك تطبيق القرار بخفض الإنتاج الذي تم الاتفاق عليه في اجتماع الجزائر.
جوان 2004	- تأسيس حوار استثنائي بين منظمة الأوبك والاتحاد الأوروبي لتعزيز العلاقات بين المنتج والمستهلك.
10 ديسمبر 2004	- عقد المنظمة إجماع بالقاهرة قررت من خلاله خفض سقف الإنتاج عن إنتاجها الرسمي البالغ 27

2005	مليون برميل يومي بمقدار مليون برميل يوميا. - التخلي ببدء عن آلية حزمة الأسعار المقررة منذ عام 2000 والتي تنص عن تقليص المجموعة للإنتاج أوتوماتيكيا إذا ما انخفض سعر النفط والعكس إذا زاد سعر النفط عن (22-28 دولار). - اجتماع دول الأوبك بكرا كاس وسط:
1 جوان 2006	1/ارتفاع الأسعار الذي شكل ضغط زيادة الإنتاج بنسبة 14% من 2003 إلى 2006 2/التخوف من أن يؤدي الإنتاج المفرط إلى انهيار الأسعار كما حدث في التسعينات - اجتماع في أبوجا العاصمة النيجيرية طلب من خلاله عودة لاجولا العاصمة النيجيرية. - عقد قمة الأوبك الثالثة بالرياض التي ركز خلالها على ثلاث قضايا أساسية : *توفير إمدادات الطاقة *تدعيم الاقتصاد *حماية البيئة
14 ديسمبر 2006 17-18 نوفمبر 2007	كما أبدوا من خلالها استعدادهم للتعاون مع المؤسسات المالية وشركات الطاقة من أجل مساعدة الدول النامية على سد احتياجاتها من مصادر الطاقة. - عقد المنظمة اجتماع غير عادي بغينا عاصمة النمسا ولم يتغير من خلاله شيء - عقد اجتماع غير عادي بغينا عاصمة النمسا قرر من خلاله خفض الإنتاج بمقدار 520 ألف برميل.
1 فيفري 2008 9-10 سبتمبر 2010	- عقد المجموعة لاجتماع استثنائي بغينا خفض من خلاله الإنتاج بمقدار 1.5 مليون برميل يومي. - اجتماع غير عادي في وهران الجزائر قرروا من خلاله خفض النتاج بـ 2.2 مليون برميل. - من خلال اجتماع عقد بغينا تم إيقاف سقف الإنتاج عند معدل 24,845 مليون برميل باليوم متفقين بعدها على نفس هذا السقف في 22 ديسمبر.
24 أكتوبر 2008 17 ديسمبر 2008 28 ماي 2009	- بقصر الأباطرة فيينا تم عقد ندوة من طرف المجموع تحت شعار البترول الاستقرار والاستدامة petroleum future stability and sustainability - إعلان المنظمة الأوبك عن تراجع أسعار خاماتها لتستقر عند الحدود 74 و 77 دولار للبرميل . - إصدار تقرير لإعلان ارتفاع سعر خام إلى 83,33 دولار. - ارتفع إنتاج الأوبك في شهر جانفي لأعلى مستوياته في سنتين حيث بلغ 34,11 م ب/يومي - صرح مندوب إيران الدائم لدى منظمة أوبك أنه لا حاجة لزيادة إنتاج النفط لأنه لا يوجد نقص حقيقي في السوق وإنما هو مخاوف مستهلكين نفسيه .
19-18 مارس 2009	- صرحت منظمة الدول المصدرة للنفط لأوبك، أن سعر خام المنظمة تنذب في نطاق ضيق ليتحرك صوب 110.44 دولار للبرميل في نهاية تعاملات يوم (03/06/2011). وقبيل اجتماع وزراء نفط أوبك يوم الأربعاء (03/06/2011) في فيينا ارتفع خام أوبك بمقدار 53 سنتا للبرميل (159 لترا) يوم الجمعة (03/06/2011).
15 مارس 2010 5 نوفمبر 2010 10 فيفري 2011 09 مارس 2011	-انهارت المفاوضات بين أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك دون التوصل إلى اتفاق لرفع كمية الإنتاج بعد أن أخفقت المملكة العربية السعودية في إقناع الدول الأخرى بضرورة القيام بذلك وكانت الدول المعارضة كل من الجزائر إيران وفنزويلا. حيث تنتج منظمة الأوبك أربعة وعشرين مليونا وثمان مئة ألف برميل يوميا. -صرحت منظمة "الأوبك" في فيينا، أن الخام الذي تنتجه ارتفع إلى 111.93 دولار للبرميل في جلسة التعاملات السابقة، حيث زاد سعر خام أوبك 1.27 دولار للبرميل (159 لترا) . -دفعت مشاكل إنتاج النفط في بحر الشمال ونيجيريا وليبيا العالوة السعريه لخام القياس الأوروبي مزيج برنت فوق خام دبي للارتفاع لأعلى مستوى في ستة أعوام ونصف العام اليوم مع قيام السعودية برفع الإنتاج مما يخفض أسعار إمدادات أوبك. وأظهرت البيانات ارتفاع فرق السعر 70 سنتا إلى 8.40 دولار للبرميل.
جوان 2011	-وافقت منظمة "الأوبك"، خلال مؤتمرها المنعقد في فيينا على رفع إنتاجها اليومي من النفط من 24 مليون برميل يومي إلى 30 مليون برميل يوميا، في خطوة هي الأولى منذ 3 سنوات، بالرغم من المخاوف من التأثيرات السلبية المحتملة على الاقتصاد العالمي.
ديسمبر 2011	

المصدر: امينة مخلفي

الملاحق

الملحق رقم (01-04) إنتاج النفط الخام لدول الدراسة (الجزائر ، ليبيا، الامارات، السعودية)
من 2000-2014 الوحدة:الف برميل /يوم

COUNTRY	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإمارات	2,280.000	2,231.000	2,208.000	2,601.000	2,343.600	2,378.000	2,568.000	2,529.000	2,572.200
الجزائر	796.000	842.400	729.900	942.400	1,311.400	1,352.000	1,426.000	1,398.000	1,356.000
السعودية	8,090.000	7,890.000	7,093.000	8,410.000	8,897.000	3,950.000	9,210.000	8,820.000	9,200.000
ليبيا	1,347.200	1,323.500	1,315.800	1,431.900	1,580.700	1,693.200	1,751.200	1,791.000	1,749.000

2009	2010	2011	2012	2013	2014
2,242.000	2,324.000	2,564.000	2,652.500	2,797.000	2,794.000
1,221.000	1,190.000	1,162.000	1,203.000	1,203.000	1,193.000
8,180.000	8,170.000	9,310.000	9,760.000	9,640.000	9,701.000
1,474.000	1,495.000	589.500	1,453.970	993.300	480.032

المصدر: بالاعتماد على بنك معلومات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو.

الملحق رقم (02-4): إنتاج الغاز الطبيعي لدول الدراسة (الجزائر ، ليبيا، الامارات، السعودية)
من 2000-2014 الوحدة:مليون متر مكعب/سنة

COUNTRY	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإمارات	2,280.000	2,231.000	2,208.000	2,601.000	2,343.600	2,378.000	2,568.000	2,529.000
الجزائر	796.000	842.400	729.900	942.400	1,311.400	1,352.000	1,426.000	1,398.000
السعودية	8,090.000	7,890.000	7,093.000	8,410.000	8,897.000	3,950.000	9,210.000	8,820.000
ليبيا	1,347.200	1,323.500	1,315.800	1,431.900	1,580.700	1,693.200	1,751.200	1,791.000

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
2,572.200	2,242.000	2,324.000	2,564.000	2,652.500	2,797.000	2,794.000
1,356.000	1,221.000	1,190.000	1,162.000	1,203.000	1,203.000	1,193.000
9,200.000	8,180.000	8,170.000	9,310.000	9,760.000	9,640.000	9,701.000
1,749.000	1,474.000	1,495.000	589.500	1,453.970	993.300	480.032

المصدر: بالاعتماد على بنك معلومات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو.

الملحق رقم (03-4): احتياطي النفط الخام لدول الدراسة (الجزائر ، ليبيا، الامارات، السعودية)
من 2000-2014 الوحدة:مليون برميل/سنة

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإمارات	97,800.000	97,800.000	97,800.000	97,800.000	97,800.000	97,800.000	97,800.000	97,800.000
الجزائر	11,310.000	11,310.000	11,310.000	11,800.000	11,350.000	12,270.000	12,200.000	12,200.000
السعودية	262,800.000	262,700.000	262,790.000	262,730.000	264,310.000	264,210.000	264,250.000	264,210.000
ليبيا	36,000.000	36,000.000	36,000.000	39,130.000	39,130.000	41,460.000	41,460.000	43,660.000

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
97,800.000	97,800.000	97,800.000	97,800.000	97,800.000	97,800.000	97,800.000
12,200.000	12,200.000	12,200.000	12,200.000	12,200.000	12,200.000	12,200.000
264,060.000	264,590.000	264,520.000	265,405.000	265,850.000	265,780.000	265,780.000
44,270.000	46,422.000	47,097.000	48,014.000	48,472.000	48,364.000	48,424.000

المصدر: بالاعتماد على بنك معلومات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو.

الملاحق

الملحق رقم (4-04): احتياطي الغاز الطبيعي لدول الدراسة (الجزائر ، ليبيا ، الامارات ، السعودية)
من 2000-2014 الوحدة: مليون متر مكعب/سنة

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الامارات	97,800.000	97,800.000	97,800.000	97,800.000	97,800.000	97,800.000	97,800.000
الجزائر	11,310.000	11,310.000	11,310.000	11,800.000	11,350.000	12,270.000	12,200.000
السعودية	262,800.000	262,700.000	262,790.000	262,730.000	264,310.000	264,210.000	264,250.000
ليبيا	36,000.000	36,000.000	36,000.000	39,130.000	39,130.000	41,460.000	41,460.000
2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
97,800.000	97,800.000	97,800.000	97,800.000	97,800.000	97,800.000	97,800.000	97,800.000
12,200.000	12,200.000	12,200.000	12,200.000	12,200.000	12,200.000	12,200.000	12,200.000
264,210.000	264,060.000	264,590.000	264,520.000	265,405.000	265,850.000	265,780.000	265,780.000
43,660.000	44,270.000	46,422.000	47,097.000	48,014.000	48,472.000	48,364.000	48,424.000

المصدر: بالاعتماد على بنك معلومات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو.

الملحق رقم (04-05): الطاقة الإجمالية لمصافي التكرير بليبيا الوحدة: ألف برميل/اليوم

السنوات	مصفاة سرير	مصفاة راس لانوف	مرسى البريقة	مصفاة طبرق	مصفاة الزاوية	اجمالي طاقة المصافي
2000	9.89	220	9.89	20	120.01	379.79
2001	9.89	220	9.89	20	120.01	379.79
2002	9.89	220	9.89	20	120.01	379.79
2003	0	220	8	0	115	343
2004	10	220	10	20	120	380
2005	10	220	10	20	120	380
2006	10	220	8	20	120	378
2007	10	220	8	20	120	378
2008	10	220	8	20	120	378
2009	10	220	10	20	120	380
2010	10	220	10	20	120	380
2011	10	220	10	20	120	380
2012	10	220	10	20	120	380
2013	10	220	10	20	120	380
2014	10	220	10	20	120	380

المصدر: بالاعتماد على بنك معلومات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو.

الملحق رقم (04-6): الطاقة الإجمالية لمصافي التكرير بالإمارات الوحدة: ألف برميل/اليوم

السنوات	اجمالي طاقة المصافي	طاقة مصفاة الفجيرة	طاقة مصفاة الشارقة	طاقة مصفاة جبل علي دبي	طاقة مصفاة رويس	طاقة مصفاة ابوظبي
2000	420	70	0	120	140	90
2001	491	70	71	120	140	90

الملاحق

90	140	120	71	70	491	2002
88	145	120	71	90	514	2003
88	145	120	71	90	514	2004
85	400	120	71.25	90	766,25	2005
85	400	120	0	90	695	2006
85	400	120	0	90	695	2007
85	400	120	0	90	695	2008
85	400	120	0	82	687	2009
85	400	120	0	85	690	2010
85	400	120	0	85	690	2011
85	400	120	0	85	690	2012
85	400	140	0	82	707	2013
85	400	140	0	77	702	2014

المصدر: بالاعتماد على بنك معلومات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

الملحق رقم (04-07): إنتاج النفط الخام في المملكة العربية السعودية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
انتاج النفط الخام (مليون برميل)	296 260	2 879,46	2 588,98	3 069,74	3 256,30	3 413,94	3 360,90
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2013
انتاج النفط الخام (مليون برميل)	3 217,77	3 366,34	2 987,27	2 980,43	3 398,52	3 573,40	3 517,62
السنة	2014	*2015	* أرقام تقديرية				
انتاج النفط الخام (مليون برميل)	3 545,14	3 720,28					

المصدر: إحصائيات صندوق النقد العربي

الملحق رقم (04-08): انتاج النفط و الغاز الطبيعي في السعودية 2000-2015

السنة Year	النفط الخام CRUDE OIL (بمليارات البراميل) (Billion Barrels)			الغاز الطبيعي NATURAL GAS (بمليارات الأقدام المكعبة القياسية) (Billion Cubic Feet)		
	شركة أرامكو السعودية SAUDI ARAMCO CO.	أخرى Others	الاحتياطي الثابت من النفط الخام	شركة أرامكو السعودية SAUDI ARAMCO CO.	أخرى Others	الاحتياطي الثابت من الغاز الطبيعي
2000	259,25	3,51	262,76	218690	3803	222493
2001	259,27	3,43	262,70	224179	3767	227946
2002	259,40	3,39	262,79	230623	4050	234673
2003	259,43	3,30	262,73	234470	4022	238492

الملاحق

2004	259,70	4,61	264,31	237010	4313	241323
2005	259,78	4,43	264,21	239475	4173	243648
2006	259,92	4,33	264,25	248452	4155	252607
2007	259,94	4,27	264,21	253789	4165	257954
2008	259,96	4,10	264,06	262969	4342	267311
2009	260,07	4,52	264,59	275177	4493	279670
2010	260,09	4,43	264,52	278521	4536	283057
2011	259,69	5,72	265,41	282813	5009	287822
2012	260,17	5,68	265,85	284806	5966	290772
2013	260,20	5,59	265,79	287896	5789	293685
2014	261,11	5,47	266,58	293991	5751	299742
2015	261,06	5,40	266,46	297643	5608	303251

المصدر: إحصائيات صندوق النقد العربي

الملحق رقم (4-09): تطور أهم المنتجات المصدرة في الجزائر من 1967-2011

الوحدة: 10 ³ دج			السلع
1969	1968	1967	
20 448	14 233	6 134	الفوسفات
94 779	105 161	8 293	معادن الحديد
19 873	4 477	8 774	المنتجات الحديدية
44 195	30 713	50 874	زراعة البقول
11 746	51 438	34 903	التمور
120 771	85 198	113 090	الحمضيات
647 242	368 058	268 699	الخمور
3 056 084	2 811 619	2 497 476	النفط الخام والمكثف
610	465	1 939	غاز طبيعي مبيع
-	-	-	غاز البترول المبيع
60 972	96 595	123 996	المواد المكررة

الوحدة: 10 ³ دج						السلع
1975	1974	1973	1972	1971	1970	
55 744	77 546	11 321	16 255	22 829	23 804	الفوسفات
17 705	119 488	43 312	98 406	72 155	69 315	معادن الحديد
163 222	129 812	58 919	64 672	82 756	130 122	المنتجات الحديدية
4 494	108	2 293	17 148	19 330	25 617	زراعة البقول
29 827	33 811	38 547	29 683	28 901	24 663	التمور
89 678	73 395	94 918	83 186	90 532	91 067	الحمضيات
486 619	473 059	646 600	328 347	292 347	707 185	الخمور
15 885 074	16 952 927	6 321 307	4 627 170	2 972 194	3 287 550	النفط الخام والمكثف
315 084	255 291	121 495	138 623	132 768	144 496	غاز طبيعي مبيع
132 172	25 416	2 495	-	-	-	غاز البترول المبيع
807 510	1 001 209	551 010	48 775	44 478	65 983	المواد المكررة

الملاحق

الوحدة: 10³ دج

السلع	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
الفوسفات	4 235	81 577	71 830	95 962	97 534	124 229	112 879
معادن الحديد	105 389	75 336	71 768	101 917	76 201	77 388	108 503
المنتجات الحديدية	118 407	885 947	85 082	91 917	114 154	157 987	193 063
زراعة البقول	3 970	28 759	9 392	2 200	-	-	-
التمور	30 500	28 577	34 902	35 041	7 932	18 885	5 390
الحمضيات	57 166	48 993	41 501	29 762	15 378	13 889	4 753
الخمر	401 726	355 367	458 146	319 424	377 575	463 572	307 742
النفط الخام والمكثف	19 335 530	22 316 833	21 536 644	30 752 865	40 939 993	44 059 975	27 825 809
غاز طبيعي مبيع	635 707	519 840	105 302	2 205 232	3 241 340	5 876 697	8 324 078
غاز البترول المبيع	140 730	110 815	158 570	206 381	500 015	752 960	1 140 336
المواد المكررة	831 842	497 091	578 879	2 693 871	7 031 451	10 985 120	22 099 445

الوحدة: 10³ دج

السلع	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الفوسفات	92 002	72 024	102 940	105 288	107 703	119 127	58 232
معادن الحديد	76 753	53 101	46	-	3 227	1 698	-
المنتجات الحديدية	ND	325 916	147 602	186 627	235 814	549 557	425 595
زراعة البقول	1 567	-	4 410	3 486	17 583	888	22
التمور	21 121	30 704	39 231	29 597	23 541	65 340	45 078
الحمضيات	-	-	1 302	1 111	9 624	4 502	1
الخمر	143 814	195 941	230 213	84 007	88 048	92 909	201 610
المحروقات	59 638 009	61 932 779	63 298 359	34 059 574	40 638 803	42 933 694	68 927 290

الوحدة: 10³ دج

السلع	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الفوسفات	92 002	72 024	102 940	105 288	107 703	119 127	58 232
معادن الحديد	76 753	53 101	46	-	3 227	1 698	-
المنتجات الحديدية	ND	325 916	147 602	186 627	235 814	549 557	425 595
زراعة البقول	1 567	-	4 410	3 486	17 583	888	22
التمور	21 121	30 704	39 231	29 597	23 541	65 340	45 078
الحمضيات	-	-	1 302	1 111	9 624	4 502	1
الخمر	143 814	195 941	230 213	84 007	88 048	92 909	201 610
المحروقات	59 638 009	61 932 779	63 298 359	34 059 574	40 638 803	42 933 694	68 927 290

الوحدة: 10³ دج

السلع	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الفوسفات	77 370	503 702	436 400	469 100	527 800	772 200	1 179 700
معادن الحديد	490	4 931	1 500	0	5 900	5 563	0
المنتجات الحديدية	581 090	1 016 245	...	...	...	...	...
زراعة البقول	2 060	1 068	...	...	...	...	2 300
التمور	156 270	334 432	1 282 200	1 289 900	422 500	3 742 300	3 623 100
الحمضيات	470	8	0	300	0	212	540
الخمر	210 840	363 598	143 200	109 800	63 100	501 900	765 200
المحروقات	118 600 000	226 800 000	238 667 700	227 782 200	307 229 900	475 225 300	694 900 000

الوحدة: 10³ دج

السلع	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الفوسفات	1 373 400	1 552 200	1 790 600	1 561 300	1 294 600	1 328 799
معادن الحديد	0,0	4,6	0,0	0,0	0,8	0,0
المنتجات الحديدية	...	...	...	...	...	...
زراعة البقول	900	4 500	7 200	9 900	-	100
التمور	1 261 900	1 128 500	1 026 700	1 110 300	806 600	1 304 100
الحمضيات	0	14 000	0	1 100	100	94,5
الخمر	330 200	262 400	227 700	395 200	261 000	348 097
المحروقات	760 251 200	567 883 400	811 172 500	1 611 144 500	1 430 668 000	1 445 000 000

الملاحق

المصدر: إحصائيات التجارة الخارجية ONS ل سنة 2011.

السلع	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الفوسفات	840 800	1 317 600	1 531 100	2 750 700	3 959 100	8 725 400
معادن الحديد	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
المنتجات الحديدية	...	...	...	...	...	...
زراعة البقول	100	1 300	19 500	180	100	-
التمور	1 273 200	1 358 000	1 404 000	1 455 900	1 600 900	1 292 300
الحمضيات	1 800	400	400	200	100	1 750
الخمور	260 200	325 200	217 100	208 800	158 200	121 600
المحروقات	1 850 000 000	2 276 827 000	3 355 000 000	3 895 736 200	4 121 790 400	4 970 025 100

السلع	2009	2010	2011
الفوسفات	5 498 300	3 270 900	9 351 600
معادن الحديد	0,0	0,0	0,0
المنتجات الحديدية	...	...	...
زراعة البقول	300	3 100	1 500
التمور	1 039 400	1 682 700	1 848 900
الحمضيات	10	100	0
الخمور	98 500	130 600	81 900
المحروقات	3 270 227 500	4 220 106 000	5 223 836 800

الملحق رقم (04-10): أسعار المنتجات المحلية المكررة، الغاز وسوائل الغاز الطبيعي في السعودية (هائلة / لتر)

٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
٧٢,٠٠	٧٢,٠٠	٧٢,٠٠	٧٢,٠٠	٧٢,٠٠	٧٢,٠٠	٧٢,٠٠	٧٢,٠٠	غاز البترول المسال
٦٠,٠٠	٦٠,٠٠	٦٠,٠٠	٦٠,٠٠	٦٠,٠٠	٦٠,٠٠	٩٠,٠٠	٩٠,٠٠	البنزين الممتاز ٩٥
٥٤,٠٠	٥٤,٠٠	٥٤,٠٠	٥٤,٠٠	٥٤,٠٠	٥٤,٠٠	لا ينطبق	لا ينطبق	البنزين الممتاز ٩١
٤٣,٥٠	٤٣,٥٠	٤٣,٥٠	٤٣,٥٠	٤٣,٥٠	٤٣,٥٠	٤٣,٥٠	٤٣,٥٠	الكيروسين
٥٥,٠٠	٥٥,٠٠	٥٥,٠٠	٥٥,٠٠	٥٥,٠٠	٥٥,٠٠	٥٥,٠٠	٥٥,٠٠	وقود النفثات - ١١
٨٥,٠٠	٨٥,٠٠	٨٥,٠٠	٨٥,٠٠	٨٥,٠٠	٨٥,٠٠	٨٥,٠٠	٨٥,٠٠	وقود النفثات - جي بي - ٨&٤
٦,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠	١٢,٠٠	زيت الوقود المنتج بالتقطير المباشر - ١٨٠ سنتيستوك
٦,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠	١٠,٠٠	زيت الوقود المنتج بالتكسير - ١٨٠ سنتيستوك
٤,٩٠	٤,٩٠	٤,٩٠	٤,٩٠	٤,٩٠	٤,٩٠	٤,٩٠	٦,٠٠	زيت الوقود - ٣٨٠ سنتيستوك
٢٥,٠٠	٢٥,٠٠	٢٥,٠٠	٢٥,٠٠	٢٥,٠٠	٢٥,٠٠	٢٥,٠٠	٣٧,٠٠	الديزل
٣٠٠,٠٠	٣٠٠,٠٠	٣٠٠,٠٠	٣٠٠,٠٠	٣٠٠,٠٠	٣٠٠,٠٠	٣٠٠,٠٠	٣٠٠,٠٠	الأسفلت (ريال سعودي / طن)
٥٣,٠٠	٥٣,٠٠	٥٣,٠٠	٥٣,٠٠	٥٣,٠٠	٥٣,٠٠	٥٣,٠٠	٥٣,٠٠	غاز البروبان
٥٤,٧٣	٥٤,٧٣	٥٤,٧٣	٥٤,٧٣	٥٤,٧٣	٥٤,٧٣	٥٤,٧٣	٥٤,٧٣	غاز البوتان
٠,٧٥	٠,٧٥	٠,٧٥	٠,٧٥	٠,٧٥	٠,٧٥	٠,٧٥	٠,٧٥	غاز البيع (الميثان) (سنت/مليون وحدة حرارية بريطانية)

المصدر: الورقة القطرية للسعودية، الباب الخامس "أسعار المنتجات البترولية" في مؤتمر الطاقة العربي العاشر، في 21-23 ديسمبر 2014، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص31

الملحق رقم (04-11): تطور أسعار المنتجات النفطية الوحدة: درهم/لتر

الملاحق

السنة	بنزين ممتاز 95	بنزين ممتاز 98	بنزين ممتاز 94	كيروسين منزلي	نفط (ديزل)	زيت وقود ثقيل	غاز بترول مسال
1990		140	0	40	85	12	36
1991		140	105	40	85	12	36
1994		140	105	60	110	12	45
2000		140	105	60	110	12	45
2005		140	105	60	110	12	45
2006		150		80	140	12	54
2007	160			80	150	12	54
2008	180			80	170	12	54
2012	150			80	170	12	54

المصدر: الورقة القطرية للجمهورية الليبية، الملاحق" في مؤتمر الطاقة العربي العاشر، في 21-23 ديسمبر 2014، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص12.

الملحق رقم (04-12): صادرات المملكة العربية السعودية من المنتجات المكررة حسب الجهات

(بملايين البراميل)(Million Barrels)

السنة Year	أمريكا الشمالية North America	أمريكا الجنوبية South America	أوروبا الغربية Western Europe	الشرق الأوسط Middle East	إفريقيا Africa	آسيا والشرق الأقصى Asia and Far East	أوقيانوسيا Oceania	المجموع Total
1962	--	--	2,03	--	--	--	--	81,59
1963	--	--	2,77	--	--	--	--	88,33
1964	--	--	1,68	--	--	--	--	95,76
1965	--	--	1,69	--	--	--	--	110,43
1966	--	--	2,85	--	--	--	--	113,19
1967	--	--	4,03	--	--	--	--	122,16
1968	1,12	1,76	2,25	2,39	6,21	58,99	4,55	77,27
1969	0,87	3,64	1,28	1,98	4,32	63,63	4,38	80,10
1970	0,08	6,40	6,71	1,67	7,58	96,20	8,03	126,67
1971	2,92	7,46	9,12	2,23	6,48	74,75	4,41	107,37
1972	5,83	5,32	7,18	2,14	7,87	78,49	10,09	116,92
1973	7,87	9,04	19,83	1,49	7,39	69,77	5,66	121,05
1974	8,24	4,49	19,22	1,66	4,03	75,15	4,57	117,36
1975	8,91	10,35	12,71	0,86	3,51	75,95	8,42	120,71
1976	8,24	8,50	13,47	1,70	4,36	100,77	5,70	142,74
1977	2,63	6,11	12,26	1,85	2,21	96,20	3,34	124,60

الملاحق

1978	1,71	3,69	15,91	1,00	2,97	102,51	2,70	130,49
1979	6,57	2,48	21,16	1,21	1,45	102,47	1,74	137,08
1980	4,53	2,31	36,93	1,88	0,39	100,34	2,51	148,89
1981	9,00	6,74	50,98	7,29	0,25	100,79	0,98	176,03
1982	7,53	11,92	33,89	9,93	--	120,16	0,95	184,38
1983	7,35	6,67	21,02	0,60	0,13	103,24	1,03	140,04
1984	6,40	7,66	32,48	11,38	1,14	112,66	1,92	173,64
1985	12,21	1,79	26,95	19,71	7,06	122,52	4,99	195,23
1986	27,29	3,77	44,82	16,62	6,78	154,66	8,65	262,59
1987	--	--	--	--	--	--	--	248,11
1988	54,67	5,01	63,02	22,52	12,59	246,56	10,64	415,01
1989	30,32	4,84	48,27	25,32	11,34	259,13	12,21	391,43
1990	50,61	6,43	80,67	34,64	18,73	274,67	10,87	476,62
1991	36,37	8,02	67,82	48,39	16,08	255,13	15,72	447,53
1992	46,02	18,20	65,05	45,08	18,92	264,53	13,47	471,27
1993	47,54	45,52	76,28	60,14	17,37	246,87	12,07	505,79
1994	36,65	35,10	64,22	56,63	18,41	281,42	3,96	496,39
1995	24,10	17,29	33,54	53,19	14,88	323,92	15,46	482,38
1996	35,58	26,73	30,01	60,51	19,80	350,95	22,49	546,07
1997	27,29	25,54	29,95	67,68	29,73	311,23	17,00	508,42
1998	16,81	31,75	34,80	50,36	41,84	309,51	14,59	499,66
1999	10,43	16,44	22,83	33,75	33,20	335,66	14,77	467,08
2000	7,70	20,56	28,48	43,77	39,66	292,83	15,24	448,24
2001	5,76	13,55	29,52	44,93	37,02	252,25	12,10	395,13
2002	4,91	10,87	18,30	36,61	29,98	256,46	5,51	362,64
2003	10,61	11,43	29,76	45,93	34,25	276,82	3,14	411,94
2004	22,25	13,77	49,11	51,76	36,91	309,57	3,70	487,07
2005	18,55	12,12	55,57	56,75	41,40	317,22	4,06	505,67
2006	13,23	7,23	49,64	72,01	45,17	275,92	3,11	466,31
2007	11,04	9,36	36,28	61,04	45,31	249,66	2,97	415,66
2008	5,82	8,97	38,90	56,66	49,42	224,27	2,23	386,27
2009	4,67	7,48	31,32	71,77	40,03	211,71	1,08	368,06
2010	5,32	5,61	25,96	74,87	33,86	201,44	0,00	347,06
2011	1,65	9,42	42,71	58,54	35,74	180,29	0,95	329,30
2012	0,56	4,53	40,56	55,40	34,89	178,51	1,07	315,52
2013	-	3,04	27,89	43,01	33,40	182,47	-	289,80
2014	4,71	4,75	41,13	67,94	41,73	200,29	-	360,56

الملاحق

2015	-	1,49	65,97	71,47	71,25	211,30	-	421,47

المصدر: احصائيات صندوق النقد العربي 2015.

الملحق رقم (04-13): المسح الزلزالي لدول الدراسة (الجزائر، ليبيا، الإمارات والسعودية)
الوحدة (فرقة/الشهر)

COUNTRY	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإمارات	19	31	37	22				
البحرين	79	70	80	115				
السعودية	66	90	120	108				
ليبيا	40	39	58	38				34.000

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
	139	137.000	126.000	166.000	198.000	169.000
28	174.9	181.400	0.000	4.000		

الملحق رقم (04-14): اكتشاف النفط في الجزائر الوحدة: اكتشاف

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإمارات	0	0	0	0			
البحرين	0	0	0	0			
البحرين	8	3	3	3	4	5	12
السعودية	0	1	2	2	1	3	
العراق	0	0	0	0			1
الكويت	1	1	2	1	2	2	1
تونس	1	3	3	3		1	4
سورية	1	1	0	1	2		
قطر	0	0	0	0			
ليبيا	1	2	3	4		2	7
مصر	24	12	22	21	4	38	29
منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - أوابك	36	23	35	35	13	51	54

الملاحق

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
		1	1	0.000	0	0	0
		0	0	0.000	0	0	0
5	2	4	14	10.000	8	12	15
2		1	4	1.000	1	0	0
		0	0	0.000	1	1	6
1		1	1	1.000	4	3	7
3	2	1	1	4.000	2	0	1
1	2	5	2	3.000	1	0	0
		0	0	0.000	0	0	0
5	8	11	20	0.000	4	4	0
9	40	41	40	57.000	57	41	34
26	54	65	83	76.000	78	61	63

المصدر: بنك معلومات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

الملحق رقم (04-15): اكتشاف الغاز الطبيعي في دول الدراسة الوحدة: اكتشاف

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإمارات	0	0	0	0			
البحرين	0	0	0	0			
الجزائر	3	3	0	3	9	3	7
السعودية	3	0	0	2	2	2	2
العراق	0	2	1	0			
الكويت	1	0	0	0			
تونس	0	0	0	4			1
سورية	0	0	4	2	1		1
قطر	0	0	0	0			
ليبيا	1	0	0	0			3
مصر	7	10	10	12	11	11	22
منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - أوابك	15	15	15	23	23	16	36

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
		0	0	0	0	0	1
		0	0	0	0	0	0
15.000	9	12	15	10	23	20	17
		1	1	0	2	0	0
		0	0	0	0	0	0
		1	1	2	0	0	0
	2	0	4	1	0	0	0
1.000		1	0	1	0	0	0
		0	0	0	0	1	0
2.000		2	1	0	1	3	0
7.000	24	22	22	21	29	14	23
25.000	35	39	44	35	55	38	41

المصدر: بنك معلومات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

الملاحق

الملحق رقم (04-16): الحفر الاستكشافي والتطويري في دول الدراسة

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإمارات	242	257	275	317			
المحرق	21	18	23				
الجزائر	424	511	585	592			778
السعودية	630	654	621	718			
العراق	30	67	119				
الكويت	319	231	192	132			
تونس	35	32	39	40			
سورية	285	273	293	336			
قطر	162	243	362	246			
لبنان	174	225	267	265			
مصر	555	508	558	228	236		
منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - أوابك	2,877	3,019	3,334	2,874	236		778

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
778		793	701	830	718	652	732
		1453	1,225	1,372	0	0	0
		111.8	178	670	806	4	4
		422	135	162	171	125	209
					98	88	80
272	467						
	1,475	1136.3	1,304	1,516	1,363	1,492	1,238
1,050	1,942	3916.1	3,543	4,549	3,156	2,362	2,264

المصدر: بنك معلومات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

الملحق رقم (04-17): طاقات مصافي التكرير القائمة لدول الدراسة 2000-2014.

COUNTRY	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإمارات	420.000	491.000	491.000	514.000	514.000	766.250	695.000
الجزائر	512.660	512.660	512.660	450.000	450.000	450.000	450.000
السعودية	1,794.960	1,794.960	1,794.960	1,744.960	2,095.000	2,095.000	2,095.000
لبنان	379.790	379.790	379.790	343.000	380.000	380.000	378.000
2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
695.000	695.000	687	690.000	690.000	690.000	707.000	702.000
462.920	462.920	491.87	582.870	582.870	582.870	582.870	650.920
2,095.000	2,095.000	2109	2,109.000	2,107.000	2,107.000	2,507.000	2,507.000
378.000	378.000	380	380.000	380.000	380.000	380.000	380.000

المصدر: بنك معلومات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

الملاحق

الملحق رقم (04-18): صادرات النفط الخام لدول الدراسة من 1985-2014 الوحدة: ألف برميل/يوم

1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	السنوات
2,117.000	1,785.000	1,650.000	1,345.000	1,250.000	1,132.000	832.000	الإمارات
344.700	280.600	280.500	244.000	240.000	255.000	272.000	الجزائر
6,526.300	4,499.800	3,335.500	3,030.100	2,416.500	3,265.800	2,150.700	السعودية
1,220.000	1,090.000	872.000	890.000	810.000	1,067.000	894.600	ليبيا
1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	السنوات
2,039.000	1,949.000	1943	1926	1,930.000	1,902.000	2,060.000	الإمارات
549.400	373.000	390.8	332.8	329.000	308.000	279.400	الجزائر
6,390.400	6,185.000	6109.3	6290.8	6,233.600	6,292.900	6,581.900	السعودية
1,161.000	1,115.700	1123.4	1103	1,125.000	1,110.000	1,180.000	ليبيا
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	السنوات
2,195.000	2,172.000	2,048.000	1,614.000	1,787.000	1,815.000	1,919.000	الإمارات
970.000	893.000	741.000	566.000	442.000	461.000	414.600	الجزائر
7,209.000	6,813.000	6,523.000	5,285.000	6,036.000	6,253.000	5,719.700	السعودية
1,306.000	1,285.000	1,127.000	984.000	988.000	1,005.000	991.700	ليبيا
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
2533	2456.61	2,103.110	2,012.308	2,334.400	2,342.700	2,420.300	الإمارات
685.9	697.587	708.841	747.468	840.900	1,253.500	947.200	الجزائر
7558.8	7206.007	6,639.693	6,267.560	7,321.700	6,962.100	7,029.400	السعودية
1032.814	354.055	1,249.869	1,140.408	1,403.400	1,377.800	1,425.600	ليبيا
					2014	2013	السنوات
					2557	2579.2	الإمارات
					505	608.4	الجزائر
					7153	7571	السعودية
					341.172	683.999	ليبيا

المصدر: بنك المعلومات لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

الملحق رقم (04-19): قيمة صادرات النفط

الملاحق

متوسط ٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	توقعات
٥,٥	٥,٣	٥,٧	٢,١	٢,٤	٢,٤	٣,٥	نمو إجمالي فئات المحلى الحقيقي (التغير السنوي %)
٣,٩	٢,٨	٣,٣	٢,٨	٤,١	٢,٦	٣,٩	الجزائر
٥,٥	٢,١	٣,٤	٥,٣	٤,٧	٢,٧	٢,٤	البحرين
٥,٣	٣,٧	٦,٦-	١,٩-	٣,٠	٠,٦	١,٣	جمهورية إيران الإسلامية
...	٧,٥	١٣,٩	٦,٦	٢,٤-	١,٣	٧,٦	العراق
٤,٨	٩,٦	٦,٦	١,٥	١,٣	١,٧	١,٨	الكويت
٤,٦	٦٢,١-	١٠٤,٥-	١٣,٦-	٢٤,٠-	٤,٦	١٧,٧	لبنان
٣,٦	٤,١	٥,٨	٤,٧	٢,٩	٤,٦	٣,١	عمان
١٢,٧	١٣,٠	٦,٠	٦,٣	٦,١	٧,١	٦,٥	قطر
٥,١	١٠,٠	٥,٤	٢,٧	٣,٦	٣,٠	٢,٧	المملكة العربية السعودية
٤,٨	٤,٩	٤,٧	٥,٢	٣,٦	٣,٢	٣,٢	الإمارات العربية المتحدة
٤,٥	١٢,٧-	٢,٤	٤,٨	٠,٢-	٢,٢-	٣,٦	اليمن
٧,٢	٨,٩	١٠,٤	١٠,٤	٥,٨	٥,٨	٦,١	تضخم أسعار المستهلكين (متوسط السنة %)
٣,٣	٤,٥	٨,٩	٣,٣	٢,٩	٤,٠	٤,٠	الجزائر
١,٦	٠,٤-	٢,٨	٣,٣	٢,٥	٢,١	١,٥	البحرين
١٤,٥	٢١,٥	٣٠,٥	٣٤,٧	١٥,٥	١٦,٥	١٧,٠	جمهورية إيران الإسلامية
٢٠,٧	٥,٦	٦,١	١,٩	٢,٢	٣,٠	٣,٠	العراق
٣,١	٤,٩	٣,٢	٢,٧	٢,٩	٣,٣	٣,٦	الكويت
٣,٨	١٥,٩	٦,١	٢,٦	٢,٨	٢,٢	٤,٤	لبنان
٢,٦	٤,٠	٢,٩	١,٢	١,٠	١,٠	٢,٦	عمان
٥,٠	١,٩	١,٩	٣,١	٣,٠	١,٨	٢,٧	قطر
١,٨	٣,٧	٢,٩	٣,٥	٢,٧	٢,٠	٢,٥	المملكة العربية السعودية
٥,١	٠,٩	٠,٧	١,١	٢,٣	٢,١	٢,٣	الإمارات العربية المتحدة
١١,٠	١٩,٥	٩,٩	١١,٠	٨,٢	٨,١	٧,٥	اليمن
٧,٧	٦,٠	٨,١	٥,٠	٠,٣	٨,٤-	٥,٠-	رصيد المالية العامة الكلي للحكومة العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
٥,٢	١,٢-	٤,١-	١,٨-	٦,٨-	١٢,٩-	١٠,٠-	الجزائر
٠,٤	١,٥-	٣,٢-	٤,٣-	٥,٧-	٩,٩-	٦,٢-	البحرين
٢,٥	١,٣-	١,٩-	٢,٢-	١,٨-	٢,٧-	٢,٣-	جمهورية إيران الإسلامية
...	٤,٧	٤,١	٥,٨-	٣,٠-	١٠,٠-	٦,٣-	العراق
٢٧,٦	٣٣,٩	٣٥,٥	٣٤,٩	٢٥,٥	٦,٢	١٢,٩	الكويت
١٤,٠	١٥,٩-	٢٧,٨	٤٠,٠-	٤٣,٥-	٦٨,٢-	٤٣,٣-	لبنان
٩,٦	٩,٤	٤,٧	٣,٢	١,٥-	١٤,٨-	١١,٦-	عمان
٩,٢	١٠,٢	١٤,٢	٢٠,٥	١٤,٥	٥,٦	١,٩	قطر
١٠,٨	١٢,٠	١٤,٧	٨,٧	٠,٥-	١٤,٢-	٨,١-	المملكة العربية السعودية
١١,٦	٦,٣	١٠,٩	٩,٩	٦,٠	٣,٠-	٠,٠	الإمارات العربية المتحدة
٢,٢-	٤,٥-	٦,٣-	٦,٩-	٤,١-	٥,٣-	٥,١-	اليمن
١٣,٢	١٨,١	١٨,٢	١٤,٧	١٠,٠	١٠,٠-	١,٧	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
١٤,٥	٩,٩	٥,٩	٠,٤	٤,٣-	١٥,٧-	١٣,٢-	الجزائر
٥,٩	١١,٢	٧,٢	٧,٨	٥,٣	٢,١-	٠,٧-	البحرين
٥,٤	١٠,٥	٦,٣	٧,٤	٣,٨	٠,٨	١,٢	جمهورية إيران الإسلامية
...	١٢,٠	٦,٧	١,٣	٣,٥-	٩,٦-	٣,٦-	العراق
٣٠,٧	٤٢,٧	٤٥,٢	٣٩,٦	٣٥,٣	١٥,٧	١٩,٣	الكويت
٢٥,٤	٩,١	٢٩,١	١٣,٦	٣٠,١-	٥٢,٨-	٣٠,٩-	لبنان
٨,٧	١٣,٢	١٠,٣	٦,٦	٢,٢	١٥,٠-	١٣,٠-	عمان
١٩,١	٣٠,٦	٣٢,٦	٣٠,٨	٢٥,١	٨,٤	٥,٠	قطر
١٥,٦	٢٢,٧	٢٢,٤	١٧,٨	١٤,١	١٠,٠-	٣,٧	المملكة العربية السعودية
١١,٧	١٤,٧	١٨,٥	١٦,١	١٢,١	٥,٣	٧,٢	الإمارات العربية المتحدة
٠,٧	٣,٠-	١,٧-	٣,١-	١,٦-	٢,٢-	١,٥-	اليمن

المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
بطريقة: تقديرات مبنية على أساس السنة المالية بالنسبة لإيران (٢١ مارس/٢٠٢٠ مارس) وقطر (نيسان/مايو).

الملحق رقم (04-20): تطور المالية العامة - إجمالي الإيرادات والنفقات للامارات (مليون دولار)

2015 - 2001

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عوائد النفط	14 063	11 144	15 449	19 965	30 327	44 867	47 996	73 335
إيرادات أخرى	4 625	4 436	5 520	5 835	8 857	9 909	14 291	31 208
إجمالي الإيرادات	18 688	15 580	20 970	25 800	39 184	54 776	62 287	104 543
إجمالي النفقات	25 993	23 585	24 897	26 215	28 436	34 303	43 492	75 067
الفائض/ العجز	7 305-	8 005-	3 927-	415-	10 749	20 474	18 795	29 477
البيان	2009	2010	2011	2012	2013*	2014*	2015*	
عوائد النفط	33 323	46 230	71 460	76 045	79 849	68 715	33 297	
إيرادات أخرى	30 523	30 563	31 975	36 337	45 647	46 476	47 040	

الملاحق

80 337	115 190	125 496	112 382	103 435	76 793	63 846	إجمالي الإيرادات
109 180	134 024	145 168	130 524	123 042	93 679	106 408	إجمالي النفقات
28 843-	18 834-	19 672-	18 142-	19 607-	16 886-	42 562-	الفائض/ العجز

*: قيم تقديرية

المصدر : إدارة الإحصاءات الاقتصادية - قسم الحسابات الوطنية والتمويل الحكومي.

الملحق رقم (04-21): الإيرادات والمصروفات الفعلية السنوية لدولة السعودية الوحدة: مليون ريال

نسبة الفائض/العجز الى الناتج المحلي الاجمالي The Ratio of Deficit/Surplus to GDP	الفائض / العجز الفعلي Deficit / Surplus (Actual)		إجمالي الإيرادات			السنة Year	
		المصروفات	Total Revenues				
			الإجمالي	الإجمالي	ايرادات اخرى Other Revenues		الإيرادات النفطية Oil Revenues
-1,8	-360	6028	5668	549	5119	1969	
7,3	1647	6293	7940	818	7122	1970	
9,8	2990	8130	11120	1435	9685	1971	
13,6	5210	10158	15368	1888	13480	1972	
43,2	23110	18595	41705	2420	39285	1973	
40,7	65064	35039	100103	5913	94190	1974	
13,5	22149	81235	103384	9903	93481	1975	
3,4	7684	128273	135957	14766	121191	1976	
-2,8	-7389	138048	130659	16617	114042	1977	
-6	-16467	147972	131505	16427	115078	1978	
6,8	25472	185724	211196	21901	189295	1979	
20,4	111345	236755	348100	28795	319305	1980	
13,4	83356	284650	368006	39412	328594	1981	
0,2	1270	244912	246182	60176	186006	1982	
-5,3	-23767	230186	206419	61296	145123	1983	
-10,7	-44854	216363	171509	50161	121348	1984	
-13.4	-50439	184004	133565	45140	88425	1985	

الملاحق

-18,9	-60924	137422	76498	34034	42464	1986
-25,3	-81108	184919	103811	36406	67405	1987
-17	-56256	140856	84600	36200	48400	1988
-11,3	-40270	154870	114600	38700	75900	1989
-18,4	-170786	487425	316639	70342	246297	1991 – 1990
-13,6	-69340	238987	169647	40857	128790	1992
-9,4	-46445	187890	141445	35469	105976	1993
-6,9	-34785	163776	128991	33486	95505	1994
-5,1	-27443	173943	146500	40772	105728	1995
-3,2	-19032	198117	179085	43103	135982	1996
-2,6	-15772	221272	205500	45515	159985	1997
-8,9	-48452	190060	141608	61610	79998	1998
-6	-36387	183841	147454	43007	104447	1999
3,2	22743	235322	258065	43641	214424	2000
-3,9	-26981	255140	228159	44244	183915	2001
-2,9	-20500	233500	213000	46900	166100	2002
4,5	36000	257000	293000	62000	231000	2003
11	107091	285200	392291	62291	330000	2004
17,7	217861	346474	564335	59795	504540	2005
19,9	280360	393322	673682	69212	604470	2006
11,3	176552	466248	642800	80614	562186	2007
29,8	580924	520069	1100993	117624	983369	2008
-5,4	-86629	596434	509805	75385	434420	2009
4,4	87731	653885	741616	71351	670265	2010
11,6	291092	826700	1117792	83432	1034360	2011
13,6	374093	873305	1247398	102580	1144818	2012
6,5	180347	976014	1156361	121315	1035046	2013
-2,3	-65537	1109903	1044366	131020	913346	2014
-15	-362229	978139	615910	169471	446439	2015

المصدر: بنك البيانات لصندوق النقد العربي

الملحق رقم (04-22): تطو اسعار صرف الدينار الجزائري والليبي، الدرهم الاماراتي، الريال السعودي امام اسعار صرف الدولار الامريكي، و الانعكاسات على سعر النفط الامي والحقيقي الوحدة: دولار للبرم

السنوات	تقلبات اسعار صرف الدولار امام الدينار	تقلبات اسعار صرف الدولار امام الدرهم الاماراتي	تقلبات اسعار صرف الدولار امام الريال السعودي	تقلبات اسعار صرف الدولار امام الدينار الليبي	سعر النفط الخام الحقيقي	سعر النفط الخام الاسمي
2000	74,525	3,6729	3,75057	0,502761	27,6	27,6

الملاحق

23,1	22,7	0,590361	3,75035	3,67294	76,491	2001
24,3	23,5	1,20946	3,75027	3,673	79,2617	2002
28,2	26,8	1,2378	3,75026	3,673	77,1798	2003
36	33,6	1,31005	3,75018	3,67298	71,7125	2004
50,6	46,2	1,30989	3,75035	3,67288	72,7812	2005
61	54,6	1,30433	3,75004	3,67288	72,8529	2006
69,1	60,5	1,25999	3,74681	3,67208	69,6854	2007
94,4	81	1,21975	3,75131	3,67287	64,5815	2008
61	52	1,25111	3,75042	3,67291	72,5274	2009
77,4	65,3	1,26834	3,75029	3,6729	73,8973	2010
107,5	89,4	1,22624	3,75029	3,67298	73,011	2011
109,5	89,8	1,25894	3,75022	3,67302	77,6624	2012
105,9	86,3	1,26281	3,75029	3,67301	79,6085	2013
96,2	77,3	1,2383	3,75093	3,67301	80,5956	2014
79,6	49,49	1,36254	3,75123	3,67299	100,396	2015

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

3- <https://www.oanda.com/lang/fr/currency/historical-rates/ htm> 06/09/2016 a
06/09/2016.

2- تقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2013-2014-2015

الملحق رقم (04-23): تطور عائدات الصادرات النفطية الجزائرية تبعا لتغيرات سعر النفط و الدولار
الأمريكيمن 2000-2015
الوحدة: مليون دولار / دولار للبرميل

السنوات	العائدات البترو دولارية من الصادرات البترو لية	اسعار النفط الحقيقية	اسعار النفط الاسمية	تقلبات اسعار صرف الدولار امام الدينار الجزائري
2000	14,204	27,6	27,6	74,525
2001	11,736	22,7	23,1	76,491
2002	12,37	23,5	24,3	79,2617
2003	16,476	26,8	28,2	77,1798
2004	23,05	33,6	36	71,7125
2005	32,882	46,2	50,6	72,7812
2006	38,342	54,6	61	72,8529
2007	37,817	60,5	69,1	69,6854
2008	47,018	81	94,4	64,5815
2009	30,584	52	61	72,5274

الملاحق

73,8973	77,4	65,3	40,113	2010
73,011	107,5	89,4	51,409	2011
77,6624	109,5	89,8	48,271	2012
79,6085	105,9	86,3	44,462	2013
80,5956	96,2	77,3	40,628	2014
100,396	68,39	49,49	21,751	2015

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

1-opec ,Annual statistic bulletin ,2008,p13, 2013 p17,2015 p17,2016 p17.

2- <https://www.oanda.com/lang/fr/currency/historical-rates/> htm 06/09/2016 a 06/09/2016.

3- تقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2013-2014-2015

الملحق رقم (04-24): تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الجزائرية من 2000-2015

2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
45,691	35,454	25,151	19,625	13,556	إجمالي الاحتياطيات (بما فيه الذهب، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
43,246	33,125	23,237	18,081	12,023	إجمالي الاحتياطيات مطروحاً منها الذهب (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
3,961	4,268	1,418	4,225	0,339	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنوياً)
85,324	67,863	56,76	54,744	54,79	إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)
4,3	7,2	5,6	3	3,8	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)
2008	2007	2006	2006	2005	السنوات
148,098	114,972	81,462	81,462	59,167	إجمالي الاحتياطيات (بما فيه الذهب، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
143,242	110,317	77,913	77,913	56,303	إجمالي الاحتياطيات مطروحاً منها الذهب (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
4,862	3,673	2,314	2,314	1,382	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنوياً)
171	134,977	117,027	117,027	103,198	إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)
2,4	3,4	1,7	1,7	5,9	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)
2013	2012	2011	2010	2009	السنوات
201,436	200,586	191,369	170,461	155,111	إجمالي الاحتياطيات (بما فيه الذهب، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
194,712	191,297	182,821	162,614	149,04	إجمالي الاحتياطيات مطروحاً منها الذهب (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
3,253	8,894	4,521	3,913	5,734	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنوياً)
209,703	209,047	200,013	161,207	137,211	إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)
2,8	3,4	2,9	3,6	1,6	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)
			2015	2014	السنوات

الملاحق

150,595	186,35	إجمالي الاحتياطيات (بما فيه الذهب، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
144,677	179,617	إجمالي الاحتياطيات مطروحاً منها الذهب (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
4,784	2,916	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنوياً)
166,838	213,518	إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)
3,9	3,8	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)

المصدر: معطيات بنك المعلومات للبنك الدولي

الملحق رقم (04-25): تطور صادرات وواردات الجزائر وحركة الميزان التجاريين 2000-2015 مليار دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2000	22,031	9,171	12,86
2001	19,133	9,94	9,193
2002	18,799	11,969	6,83
2003	23,163	12,38	10,783
2004	31,304	18,168	13,136
2005	46,002	20,357	25,645
2006	54,613	21,456	33,157
2007	60,163	27,631	32,532
2008	79,298	39,479	39,819
2009	45,174	39,294	5,88
2010	57,052	40,473	16,579
2011	73,489	47,247	26,242
2012	71,866	50,378	21,488
2013	64,974	55,028	9,946
2014	62,956	58,33	4,626
2015	34,57	52,65	-18,08

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على

1-النشرة الاحصائية لبنك الجزائر ، مارس 2016، ص33.

2-<http://ar.actualitix.com/country/dza/ar-algeria-merchandise-exports.php>

الملاحق

الملحق رقم (04-26): تطور عائدات الصادرات النفطية الليبية تبعاً لتغيرات سعر النفط و الدولار الأمريكي من 2000-2015
الوحدة: مليون دولار / دولار للبرميل

السنوات	العائدات البترودولارية من الصادرات البترولية	تقلبات اسعار صرف الدولار امام الدينار الليبي	سعر النفط الخام الحقيقي	سعر النفط الخام الاسمي
2000	12,23	0,502761	27,6	27,6
2001	10,875	0,590361	22,7	23,1
2002	9,472	1,20946	23,5	24,3
2003	13,567	1,2378	26,8	28,2
2004	18,3	1,31005	33,6	36
2005	28,3	1,30989	46,2	50,6
2006	35,7	1,30433	54,6	61
2007	40,4	1,25999	60,5	69,1
2008	55,2	1,21975	81	94,4
2009	35,6	1,25111	52	61
2010	47,245	1,26834	65,3	77,4
2011	18,615	1,22624	89,4	107,5
2012	60,188	1,25894	89,8	109,5
2013	44,445	1,26281	86,3	105,9
2014	10,424	1,2383	77,3	96,2
2015	4,975	1,36254	49,49	79,6

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

1-opec ,Annual statistic bulletin ,2008,p13, 2013 p17,2015 p17,2016 p17.

2- <https://www.oanda.com/lang/fr/currency/historical-rates/> htm 06/09/2016 a 06/09/2016.

3- تقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2013-2014-2015

الملحق رقم (04-27): تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الليبية من 2000-2015

السنوات	الصادرات مليار دولار	الواردات	الميزان التجاري	معدل التضخم(%)	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	إجمالي الاحتياطيات (بما فيه الذهب،

الملاحق

بالأسعار الجارية للدولار (الأمريكي)							
13,729	3,67	38,27	-2,91	9,648	3,732	13,38	2000
16,079	-1,762	34,11	-8,84	6,617	4,397	11,014	2001
15,891	-0,958	20,47	-9,86	5,407	4,396	9,803	2002
21,513	13,016	26,19	-2,06	10,317	4,33	14,647	2003
27,714	4,461	33	1,25	14,084	6,326	20,41	2004
41,879	11,87	47,34	2,66	25,279	6,079	31,358	2005
62,228	6,5	54,98	1,47	34,22	6,04	40,26	2006
83,259	6,352	67,69	6,21	40,237	6,733	46,97	2007
96,334	2,667	87,24	10,4	52,951	9,149	62,1	2008
103,753	-0,79	63,07	2,45	24,091	12,859	36,95	2009
106,144	5,021	74,8	2,46	30,998	17,674	48,672	2010
110,538	-60,075	34,71	15,9	10,996	8	18,996	2011
124,647	104,486	81,92	6,07	38,945	22	60,945	2012
119,714	-13,552	65,52	2,59	16,5	27	43,5	2013
93,615	-24	41,15	2,8	2	19	21	2014
*73,063	*-10,2	*34,24	*2,16	-	-	-	2015

*: قيم تقديرية

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

1- بنك المعلومات للبنك العالمي .

3- مصلحة الاحصاء و التعداد بليبيا .

2- احصائيات صندوق النقد العربي .

4- <http://ar.actualitix.com/country/lby/ar-libya-balance-of-payments.php>

**الملحق رقم (04-28): تطور عائدات الصادرات النفطية الامارتية تبعا لتغيرات سعر النفط و الدولار
الامريكي من 2000-2015**
الوحدة: مليون دولار / دولار للبرميل

السنوات	العائدات البترودولارية من الصادرات البترولية	تقلبات أسعار صرف الدولار أمام الدرهم الإماراتي	سعر النفط الخام الحقيقي	سعر النفط الخام الاسمي
2000	26,148	3,6729	27,6	27,6
2001	23,909	3,67294	22,7	23,1
2002	22,806	3,673	23,5	24,3
2003	29,183	3,673	26,8	28,2
2004	38,801	3,67298	33,6	36

الملاحق

50,6	46,2	3,67288	55,079	2005
61	54,6	3,67288	70,1	2006
69,1	60,5	3,67208	84,39	2007
94,4	81	3,67287	102,5	2008
61	52	3,67291	67,876	2009
77,4	65,3	3,6729	74,638	2010
107,5	89,4	3,67298	79,573	2011
109,5	89,8	3,67302	86,016	2012
105,9	86,3	3,67301	85,64	2013
96,2	77,3	3,67301	97,165	2014
79,6	49,49	3,67299	52,369	2015

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

1- opec ,Annual statistic bulleton ,2008,p13, 2013 p17,2015 p17,2016 p17.

2- <https://www.oanda.com/lang/fr/currency/historical-rates/> htm 06/09/2016 a 06/09/2016.

3- تقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2013-2014-2015

الملحق رقم (04-29): تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الاماراتية من 2000-2015

2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
18,529	15,087	15,355	14,256	13,631	إجمالي الاحتياطيات (بما فيه الذهب، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
147,824	124,346	109,816	103,311	104,337	إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)
9,566	8,8	2,433	1,399	10,85	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)
93,969	69,538	54,363	50,787	43,29	الصادرات
78,428	57,668	47,845	42,053	31,936	الواردات
15,541	11,87	6,518	8,734	11,353	رصيد الحساب التجاري
5,04	3,12	2,92	2,8	1,35	معدلات التضخم (%)
2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
26,104	31,694	77,238	27,617	21,01	إجمالي الاحتياطيات (بما فيه الذهب، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
253,547	315,474	257,916	222,105	180,617	إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)

الملاحق

-5,242	3,191	3,184	9,837	4,855	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)
201,959	248,808	186,69	152,434	122,071	الصادرات (مليار دولار)
187,14	219,714	166,134	112,93	93,862	الواردات (مليار دولار)
14,819	29,097	20,556	39,503	28,208	رصيد الحساب التجاري
1,56	12,25	11,13	9,29	6,2	معدلات التضخم (%)
2014*	2013	2012	2011	2010	السنوات
78,424	68,202	47,035	37,269	32,785	إجمالي الاحتياطيات (بما فيه الذهب، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
399,451	387,192	373,429	348,526	286,049	إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)
4,57	4,321	6,893	5,207	1,635	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)
391,296	392,381	375,798	314,834	225,275	الصادرات
311,238	297,439	281,291	251,961	206,661	الواردات
80,058	94,942	94,507	62,874	18,614	رصيد الحساب التجاري
2,35	1,1	0,67	0,88	0,88	معدلات التضخم (%)
					2015*
					السنوات
					إجمالي الاحتياطيات (بما فيه الذهب، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
					93,929
					إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)
					370,292
					نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)
					3,18
					الصادرات
					الواردات
					رصيد الحساب التجاري
					39,503
					معدلات التضخم (%)
					2,11

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

1- معطيات بنك المعلومات لبنك العالمي .
2- المركز الوطني للإحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة.

3- <http://ar.actualitix.com/country/lby/ar-libya-balance-of-payments.php>.

الملحق رقم (04-30): تطور عائدات الصادرات النفطية الامارتية تبعا لتغيرات سعر النفط و الدولار

الوحدة: مليون دولار / دولار للبرميل

الامريكي من 2000-2015

السنوات	عائدات الصادرات النفطية (مليون دولار)	سعر النفط الخام الحقيقي	تقلبات اسعار صرف الدولار امام الريال السعودي
2000	70,866	27,6	3,75057
2001	59,788	22,7	3,75035
2002	63,815	23,5	3,75027
2003	82,271	26,8	3,75026

الملاحق

3,75018	33,6	110,896	2004
3,75035	46,2	161,784	2005
3,75004	54,6	188,468	2006
3,74681	60,5	206,48	2007
3,75131	81	283,215	2008
3,75042	52	161,613	2009
3,75029	65,3	214,897	2010
3,75029	89,4	317,614	2011
3,75022	89,8	337,48	2012
3,75029	86,3	321,888	2013
3,75093	77,3	284,424	2014
3,75123	46,13	157,962	2015

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

1-opec ,Annual statistic bulleton ,2008,p13, 2013 p17,2015 p17,2016 p17.

2- <https://www.oanda.com/lang/fr/currency/historical-rates/ htm> 06/09/2016 a 06/09/2016.

3- تقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015-2014-2013.

الملحق رقم (04-31): تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الجزائرية من 2000-2015

2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
157,386	29,303	24,537	22,185	18,866	إجمالي الاحتياطيات (بما فيه الذهب، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
155,028	27,29	22,619	20,61	17,595	إجمالي الاحتياطيات مطروحاً منها الذهب (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
0,699	0,329	0,586	0,23	-1,1125	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنوياً)
328,459	258,742	214,572	188,551	183,012	إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)
7,256	9,25	7,659	0,1277	0,547	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)
2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
459,313	420,983	451,278	309,287	228,956	إجمالي الاحتياطيات (بما فيه الذهب، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
444,721	409,693	442,249	305,455	226,035	إجمالي الاحتياطيات مطروحاً منها الذهب (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
5,343	5,066	9,868	4,1687	2,207	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنوياً)
526,811	429,097	519,796	415,964	376,9	إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)
4,761	1,829	8,427	5,99	5,576	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)

الملاحق

2015	2014	2013	2012	2011	السنوات
626,989	744,44	737,796	673,739	556,57	إجمالي الاحتياطيات (بما فيه الذهب، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
615,985	731,92	725,291	656,464	540,676	إجمالي الاحتياطيات مطروحاً منها الذهب (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
2,184	2,67	3,506	2,885	5,823	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنوياً)
646,001	753,831	744,335	733,955	669,506	إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)
3,485	3,638	2,669	5,384	9,958	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

1- معطيات بنك المعلومات لبنك العالمي .

الملحق رقم (04-32): حركة الميزان التجاري في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-

2015 (مليار دولار)

الميزان التجاري	الواردات (مليار دولار)	الصادرات (مليار دولار)	السنوات	الميزان التجاري	الواردات ⁽²⁾ (مليار دولار)	الصادرات ⁽¹⁾ (مليار دولار)	السنوات
198,274	115,103	313,378	2008	47,283	30,197	77,48	2000
96,751	95,544	192,295	2009	36,791	31,181	67,972	2001
144,279	106,862	251,142	2010	40,173	32,29	72,464	2002
233,112	131,586	364,698	2011	51,539	41,704	93,243	2003
232,807	155,592	388,4	2012	78,621	47,375	125,997	2004
207,717	168,155	375,873	2013	121,109	59,462	180,571	2005
168,598	173,833	342,432	2014 ⁽³⁾	141,316	69,707	211,023	2006
28,866	174,628	203,495	2015 ⁽⁴⁾	90,253	90,253	233,423	2007

⁽¹⁾ تشمل إعادة التصدير ⁽²⁾ سيف ⁽³⁾ أرقام معدلة ⁽⁴⁾ أرقام أولية

المصدر: إحصائيات صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 2016

